مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية

تهتم بنشر الأبحاث والدراسات في مجال الاقتصاد والاعمال والشؤون السياسية

المجلد (11) العدد (2)

ديسمبر 2024م

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته- ليبيا

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
FACULTY OF ECONOMICS AND POLITICAL SCIENCE

www.eps.misuratau.edu.ly

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة علمية محكّمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته

المجلد (11) العدد (2) الشهر: **ديسمبر** السنة: **2024 م**

رئيس هيئة التحرير:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل	
هيئة التحرير:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل	د. نبيل محمد الجعيدي
	د. محمد الطاهر الهاشمي	د. عبد العزيز مصطفى الولدة
	د. عبد الوهاب محمد الحار	د. عبد الحكيم محمد المصلي
	د. علي عبد الله تيكه	د. عصام علي جوره
الهيئة الاستشارية للمجلة:	أ.د.عمر عثمان زرموح	أ.د .أبوبكر مفتاح شابون
	أ.د .مختار مفتاح أبو صاع	أ.د . رمضان علي محمد أبوراوي
	أ.د .المكي معتوق سعود	أ.د .ناصر ميلاد المعرفي
	أ.د .محمد الفرجاني الحصن	
محرر الإنتاج:	د. محمد مفتاح الشيخ رحيل	

تصميم وإخراج:

د. محمد الطاهر الهاشمي

© حقوق النشر محفوظة لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال - 2024

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة -ليبيا

هاتف: 218923716661+ صندوق بريد: مصراتة 500

البريد الإلكتروني: jebsmu@eps.misuratau.edu.ly

ISSN 2521-8360 (Online)

ISSN 2521-8352 (Print)

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

دليل قواعد ومواصفات النشر بالمجلة

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال دورية علمية محكمة تصدر عن كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة. ليبيا، تأسست عام 1435هـ، الموافق 2014 م. ترحب مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال بمشاركة الكتّاب والباحثين، وتسعى إلى نشر إنتاجهم من البحوث والدراسات والمقالات العلمية، وفقاً للشروط والقواعد والمواصفات التالية:

1. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية التي لم يتم نشرها سابقا.
2. أن يمثل البحث إضافة علمية نظرية أو تطبيقية في أحد مجالات الاقتصاد والأعمال.
3. أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد البحوث والدارسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريف أهدافه والمنهجية المتبعة وتنسيق أقسامه والتوثيق الكامل للمراجع والجداول وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصل إلية الباحث .
4. ترسل البحوث والدراسات ومراجعات الكتب والتقارير إلي رئيس تحرير المجلة علي البريد الإلكتروني (ebu .ly iebsmu@eps.misuratau.)
5. يكتب الباحث اسمة ثلاثيا وجهة عمله ووظيفته والبريد الإلكتروني وعنوان البحث المقدم للمجلة، مرفقاً بإقراره عدم نشر المادة العلمية في جهة أخرى وفق النموذج المعد بالخصوص.
6. تخصص قائمة للمراجع في آخر البحث، ولا توضع فيها إلا تلك المراجع التي تم الإشارة إليها في متن البحث وترتب المراجع والهوامش والاقتباسات وفق أصول البحث العلمي المعتمدة بالمجلة.
7. تخضع كل المساهمات العلمية في المجلة للتحكيم ويبلغ الباحث بنتائج التحكيم والتعديلات المطلوبة من قبل المحكمين- إن وجدت- خلال أسبوعين من تاريخ استلام ردود المحكمين
8. يصبح البحث المنشور ملكاً لمجلة دراسات الاقتصاد والأعمال وتستوجب إعادة نشرة في أماكن أخري موافقة لجنة التحرير.
9. يتحمل الباحث مسئولية اتباع كافة التعليمات وقواعد النشر الواردة في هذا الدليل، كما يتحمل مسؤولية المراجعة اللغوية للبحث، ولا تحال البحوث للتحكيم في حالة وجود مخلفات.
10. تعبر الأعمال التي تنشر في المجلة عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

الشرُوط الفنية لكتابة الأوراق البحثية:

1. تقدم الأوراق البحثية باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية، محررة بلغة علمية سليمة خالية من الأخطاء الإملائية والمطبعية.

2. تبدأ الأبحاث بملخص وتنتهي بالنتائج وقائمة المراجع، بحيث ترقم عناصر الورقة الرئيسية بشكل متسلسل بداية من مقدمة البحث وحتي الخاتمة.

3. تكون الكتابة في متن البحث للغة العربية: نوع الخط Simplified Arabic ،حجم الخط 14 غامق لعنوان البحث،14 غامق للعناوين الفرعية، 14 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 12عادي للجداول والأشكال و12غامق للملخص.

4. تكون الكتابة في متن البحث للغة الإنجليزية: نوع الخط، Times New Roman، حجم الخط 12 غامق لعنوان البحث،12 غامق للعناوين الفرعية،12 عادي لباقي النصوص وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال التوضيحية و11 غامق للملخص.

5. علي الباحث الالتزام بقواعد التوثيق العلمي في الاقتباسات والهوامش والتعليقات، وعلامات الترقيم، وذكر المصادر والمراجع .

6. تقدم الورقة البحثية كنسخة إلكترونية مطبوعة ببرنامج (Microsoft Word) بحجم A4، وبعدد صفحات لا يتجاوز(25) صفحة كحد أقصى.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

فهرس الموضوعات

افتتاحية العدد	6
مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل ((BLOCKCHAIN)) كأحد آليات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة و انعكاساتها على ممارسي المهنة في ليبيا أشرف سالم عبدالكافي فاطمة امحمد الساعدي	7
العلاقة بين الحو افز المادية والمعنوية والرضا الوظيفي **" دراسة تطبيقية على مدارس التعليم العام بمدينة مصر اتة "** جمعة عمر عبدالله عبدالرزاق أبوالقاسم الشنطة إيناس جمعة المنفي	32
محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020 م عادل الكاسح إنبية	46
تأثير استخدام الأنشطة الوهمية على شبكات الأعمال:دراسة نظرية تحليلية على شبكة (PERT) عبد الله محمد الشيخ، محمد عبدالله الشيخ، محمود عبدالله الحداد، هاجر أحمد الشريف	63
العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات: **دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمّان- الأردن** طاهر عبدالسلام رجب	84
أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية : **دراسة تطبيقية من وجهة نظر الموظفين في مركز زليتن الطبي** عمران عمار عون أحمد محمد التير	104
دور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي محمد قيس القنبري، أبو بكر الشريف، سراج الشاوش، رضوان صنع الله، محمد عمران	125
مدى تو افق برنامج التعليم المحاسبي مع متطلبات المعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي: "دراسة حالة جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية بطر ابلس" عبد الحكيم محمد مصلي مصطفى ونيس صيدون محمد ميلاد خلف الله	148
معوقات تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد(RCA) في الشركات الصناعية الليبية **(دراسة حالة: شركة النسيم للصناعات الغذائية)** ناصر ميلاد بن يونس	174

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

فهرس الموضوعات

أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة **دراسة على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة** خيرية شبش عبد القادر الرعيض رويدة الأزرق عوض بالروين	195
أهمية التمويل الأخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية **دراسة تطبيقية في الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء** ناصر نوري الفيتوري أحمد محمد بن فايد	221
الموانع الإدارية والمالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج في التعليم العالي في ليبيا **دراسة ميدانية على وزارتي التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)** سالم أحمد الجطلاوي محمود علي التير	245
تقييم جودة الخدمة في قطاع الفنادق الليبي باستخدام نموذج SERVQUAL **دراسة تطبيقية لتعزيز رضا العملاء وولائهم** علي عبد النبي بريدان	264
علاقة التسويق الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية أحمد محمد شقلوف يوسف محمد اندارة جمال محمد ضانه	280
تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا : دراسة تطبيقية للفترة 2014-2020 خالد محمد رحيل زينب رجب صداقة	300
بناء الدولة واشكالياتها في إفريقيا جنوب السودان نموذجاً نسرين محمد الطيب	325
مدى الالتزام بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي **دراسة تحليل محتوى لتقارير المراجعين الخارجيين المقيَّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي** عادل عطية العبيدي	350
أثر أنظمة الدفع الالكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة وليد أحمد أبوشعالة	374
قياس وتحديد العلاقة بين التوسع المالي وبين عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020) جنان محمد الضراط عبدالمولى عثمان شاكه	399
أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر **دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024 Q1)**	417
العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي **" دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي "** محمد علي الشعافي محمد مفتاح رحيل	442

افتتاحية،،

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الحمد لله الذي أنعم علينا بفضله، إدراكاً لأهمية الدور الكبير لمؤسسات التعليم العالي ومن بينها كلية الاقتصاد بجامعة مصراتة في تقديم الخدمات العلمية والإنتاج العلمي ونشر البحوث العلمية في مختلف المجالات واتباع المنهج العلمي في تشخيص الواقع والقضايا والمشاكل والتحديات القائمة وتقديم الحلول الناجعة لأزمات البلاد.

فإنه يشرفنا كهيئة تحرير لهذه المجلة العلمية المحكمة لنشر كل ما يتعلق بالبحث العلمي من مساهمات الأكاديميين والباحثين والمهتمين في المجالات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية والمالية والسياسية والعلوم ذات الصلة، باللغتين العربية والإنجليزية.

وتأتي عملية النشر العلمي للأوراق البحثية بهذه المجلة كمساهمة علمية وإضافة للمعرفة وإنتاجا علميا نتشرف بنشره وتقديمه للقراء والباحثين وطلاب العلم والمهتمين والمنظمات والمؤسسات والجهات المسؤولة من أجل تحليل ووصف الظواهر والمواضيع والمشاكل والقضايا التي تتعرض لها بلادنا خاصة والبلدان العربية عامة. ويشرفنا ويسعدنا كهيئة تحرير لهذه المجلة الأخذ بما يقدمه الزملاء من مقترحات وأفكار مميزة، لنحقق بعون الله ما نصبوا إليه خدمة للبحث العلمي.

وتقبلوا شكري وتقديري واحترامي

د. محمد مفتاح رحيل

رئيس تحرير مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل ((BLOCKCHAIN)) كأحد آليات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة وانعكاساتها على ممارسي المهنة في ليبيا

أشرف سالم عبد الكافي
أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد
جامعة سرت، ليبيا
a.abdulkafie71@su.edu.ly

فاطمة امحمد الساعدي محمد
محاضر مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد
جامعة سرت، ليبيا
f.elsaadi @su.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.05.20 **تاريخ القبول: 2024.07.06** **تاريخ النشر: 2024.07.11**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل(**BLOCK CHAIN**) كأحد اليات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة وانعكاساتها على ممارسي المهنة، وذلك من خلال معرفة ما إذا كان هناك اختلافات معنوية للآراء ممارسي المهنة حول المتطلبات الرئيسية لتضمين تقنية سلاسل الكتل في البيئة المهنية للمؤسسة، والمقومات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة ، كما تم عرض انعكاسات هذه التقنية على ممارسي مهنة المحاسبة، وأهم ما توفره تقنية سلاسل الكتل لممارسي المهنة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الدراسات المرجعية والأبحاث والرسائل العلمية لتغطية الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي تم من خلال تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة، وقد تم توزيع (52) استمارة حيث اعتمد منها (37) استمارة لأغراض التحليل والدراسة وبنسبة استرداد (71.15%). استهدفت الدراسة ممارسي مهنة المحاسبة بقطاعات الدولة متمثلة في صندوق الضمان الاجتماعي فرع المنطقة الوسطى، ومكتب سرت التابع للصندوق، وديوان المحاسبة، ومراقبة الخدمات المالية سرت، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي، والأهمية النسبية، واختبار ألفاكرونباخ لاختبار درجة مصداقية البيانات. واختبار التوزيع الطبيعي واختبار T.Test للعينة الواحدة

وقد أثبتت الدراسة الميدانية بأهمية تضمين تقنية سلاسل الكتل في البيئة المهنية للمؤسسة لما تساهم به من تطوير لمهنة المحاسبة باعتبارها الواجهة الجديدة للمحاسبة ولما لها من انعكاسات ايجابية على مهنة المحاسبة وتبني المؤسسات لهذه المهنة سوف يؤدي إلى ريادة امكانات مهنة المحاسبة عن طريق تقليل تكلفة المحافظة على دفتر الأستاذ ومطابقته وتمكين المحاسبين من تطوير مهاراتهم وخبراتهم وانتقالهم من الأعمال التقليدية والروتينية إلى الأعمال الاستشارية الاستراتيجية.

الكلمات الدالة: تقنية سلاسل الكتل، تطوير مهنة المحاسبة، المحاسبين في البيئة المهنية.

The contribution of Block chain technology as a mechanism for digital transformation in the development of the accounting profession and its implications on practitioners in Libya

Ashraf Salem Abdulkafie
Associate Professor, Department of Accounting
Faculty of Economics، Sirte University, Libya

Fatimah Amhimmid Alsaedi
Assistant Lecturer, Department of Accounting,
Faculty of Economics, Sirte University, Libya

Abstract

The study aimed to investigate the contribution of Block chain technology as a mechanism for digital transformation in the development of the accounting profession and its impact on practitioners. It sought to determine the ethical differences in practitioners' opinions regarding the key requirements for integrating Block chain technology into the professional environment, the necessary components for adopting Block chain for the advancement of the accounting profession, and the implications of this technology on accounting practitioners, highlighting the benefits it offers them. The study utilized a descriptive-analytical approach through literature reviews, research, and scientific theses to cover the theoretical aspect. The practical aspect involved designing a questionnaire distributed to a study sample, with 52 questionnaires distributed and 37 used for analysis, achieving a retrieval rate of 71.15%. The study targeted accountants in various government sectors, including the Social Security Fund in the Central Region, the Sirte Office affiliated with the Fund, the Audit Bureau, and the Sirte Financial Services Monitoring. Statistical methods such as means, standard deviations, relative weights, relative importance, and Cranach's alpha test for data credibility, normal distribution test, and T-Test for single samples were employed. The field study underscored the importance of integrating Block chain technology into the professional environment of organizations, as it contributes to advancing the accounting profession as the new frontier of accounting, with positive implications for the profession. Embracing this technology will lead to enhancing the capabilities of accountants by reducing the costs of maintaining and reconciling ledgers, enabling them to develop their skills and experiences, transitioning from traditional and routine tasks to strategic consulting activities.

Key terms: *Block chain technology, advancement of the accounting profession, accountants in the professional environment.*

1- الإطار العام للدراسة

1. المقدمة:

تعد مهنة المحاسبة من المهن التي لها دور وأهمية في تطوير اقتصاديات المجتمعات، فكلما كانت هذه المهنة متطورة وفعالة ساهمت بشكل مؤثر في تحقيق عملية التنمية من خلال ما تقدمه من معلومات ملائمة وموضوعية يمكن التعويل عليها (المنصوري والمشكور،2010)، حيث أصبح هناك حرص من الجهات الاقتصادية المختصة في الدول المتقدمة على أهمية مواكبة مهنة المحاسبة للتطورات العلمية والمهنية، وباعتبار التنظيم المحاسبي في أي بلد مرتبط بوضع وأهمية مهنة المحاسبة والمكانة التي يتصف بها المحاسبون وتنظيمهم في ذلك البلد، حيث كلما كانت منزلة المحاسبة عالية، فإنها تتجه نحو المساهمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية الأفضل وتسريع عجلة التطور الاقتصادي للبلد، ومما لاشك فيه أنه عندما تتقدم هذه المهنة من خلال توسيع استخدام التكنولوجيا وتوفير كفاءة منسبيها لمواكبة عصر القرية العالمية ومراقبة الممارسات والتطبيقات المحاسبية بما يخدم منظمات الأعمال واقتصاد البلد، سينمو ويتقدم الاقتصاد الوطني للبلد)الفتلاوي،2013)،حيث أشار معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) إلى أن ممارسي مهنة المحاسبة سيتمكنون بالاستفادة من مواكبة التطور العلمي والأنظمة الذكية، ومن خلال استخدام قدراتهم.

وبالنسبة للأدب المحاسبي، فقد توصلت دراسة .((Purcinelli et al,2020 إلى أن المؤسسات والشركات تتجه بشكل سريع إلى تبني الأنظمة الذكية في ظل التحول الرقمي وبرامج الحاسب الألي التفاعلية والواقع الافتراضي وغيرها من التقنيات، وإدخالها في أنظمة المعلومات لديها، مما يخلق نظام محاسبي مستدام وذكي، قائم على نموذج أعمال محوسب ورقمي لأتمته سجلات المحاسبة والضرائب وإنتاج تقارير أكثر فائدة كأداة اتصال مما يساهم في تقليل وإزالة المستندات المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بها ويزيد من عدالة وشفافية المعلومات المحاسبية، مما يساعد في اتخاذ قرارات بوتيرة أسرع بالنسبة لأصحاب المصلحة.

وتعد تقنية سلاسل الكتل من أهم التقنيات الرقمية المستحدثة، القادرة على إحداث تغيير كبير في بيئة الأعمال، ولديها القدرة على تغيير الوضع في مهنة المحاسبة وإعادة تشكيل النظام البيئي للعمل(Liu,2019)،

باعتبارها واجهة جديدة للمحاسبة فهي عبارة عن دفتر أستاذ رقمي لا مركزي موزع غير قابل للتغيير، يتم تسجيل المعاملات التي تتم بين أطراف مختلفة داخل الشبكة، دون الحاجة إلى سلطة مركزية موثوق بها وباستخدام محفز مستقر وأمن.(Tomas, 2017)

ونظراً لأهمية تقنية سلاسل الكتل أصبح من الضروري دراسة متطلبات تبنيها في المؤسسات الليبية المزاولة لمهنة المحاسبة والمقومات اللازمة لها لتطوير المهنة وخصوصاً مع زيادة حجم المعلومات المحاسبية، حيث نسعى في هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل في تطوير مهنة المحاسبة وانعكاساتها على ممارسي المهنة في البيئة الليبية.

2.1 مشكلة الدراسة :

يعتبر تطوير مهنة المحاسبة من الأولويات التي يجب السعي لها للحاق بركب التنمية، حيث أشار التقرير الاستعراضي الوطني الطوعي الأول(2020) إلى أن الافتقار للبيانات والمعلومات الدقيقة والمؤشرات المطلوبة للقياس والتقييم يؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهداف التنمية للدولة، وهنا يبرز دور مهنة المحاسبة باعتبارها إحدى المصادر الرئيسية والمزود الأساسي بالبيانات والمعلومات والمؤشرات والتحليلات لمتخذي القرار (القنبري، 2021)، وفي ضوء التطورات السريعة والتغيرات العالمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتغلغلها في مختلف المجالات من بينها مجال المحاسبة، جعل المؤسسات المزاولة لمهنة المحاسبة أمام تحدي كبير إلى استخدام كل ما هو جديد في هذا المجال، والبحث عن مواكبته للدول المتقدمة، ولكن إذا بقيت هذه المهنة على وضعها الحالي، سينتج عنها قصور في تلبية متطلبات سوق العمل وما تفرضه بيئة العمل الحديثة من تطورات، وبالتأكيد سيؤثر سلباً على متخذي القرار، ومن الإثار السلبية لذلك القصور كما تؤكده عدة دراسات منهاBansal،2018 و Zayed &Otman,2023 عدم قدرة مهنة المحاسبة على الحد من التلاعبات والغش، وممارستها للأعمال التقليدية اليدوية، وبدل ممارسي المهنة المزيد من الجهد والوقت، وعدم الحصول على معلومات فورية ودقيقة والغموض في التقارير المالية، حيث توصلت دراسة كل من (العربي وبوفارس،2006) إلى أن ممارسي مهنة المحاسبة في ليبيا تتوفر لديهم المهارات المهنية بدرجات متوسطة، حيث كانت مهارة العمل في الفريق الأكثر توافراً، تم مهارة استخدام تقنية المعلومات، ثم مهارة صنع القرار، فمهارة إدارة الذات وأخيراً مهارة المعرفة، وعليه جاءت هذه الدراسة لبحث مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل كأحد أليات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة في البيئة الليبية، ومدى انعكاسات تطبيقها على ممارسي المهنة. ولتحقيق ذلك فأنها تسعى للإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل كأحد أليات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة في البيئة الليبية، ومدى انعكاسات تطبيقها على ممارسي المهنة ؟

و يمكن صياغة أسئلة فرعية من التساؤل الرئيسي كالتالي:

- ما هي المتطلبات الرئيسية لتضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة؟
- ما المقومات اللازمة لتبني سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة؟
- ما هي انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة؟

3.1 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية موضوع الدراسة كونه موضوعاً حيوياً ومهماً ومؤثراً على المحاسبة وممارسي هذه المهنة، والتوعية بالحاجة إلى تبني أحد تقنيات التحول الرقمي مقارنة بتجارب دول العالم المختلفة السابقة في مجال تطبيق أحدث التقنيات والتبصير بالحاجة للمواكبة الواعية بمستجدات هذه التقنية، والتي تمثلت في تقنية سلاسل الكتل، لما لها من استخدامات عديدة وستطور من الوضع الحالي لمهنة المحاسبة ومزاولي المهنة في البيئة الليبية.

4.1 أهداف الدراسة: في ضوء مشكلة وأهمية الدراسة يمكن التعرف على ما مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل باعتبارها تقنية محاسبية ولها الأثر على المحاسبين والمهنيين الماليين في تطوير هذه المهنة في اتجاه التحول الرقمي الذي يشهده العالم وانعكاساتها على ممارسي المهنة، وذلك من خلال الأهداف الفرعية الأتية:

- بيان أو التعرف على تقنية سلاسل الكتل من منظور مهني والسياسة التي تقوم عليها، وأهم المتطلبات الرئيسية لها.
- إبراز المقومات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل من شأنه يساهم في تطوير مهنة المحاسبة، كون هذه المهنة كغيرها من المهن سوف تتأثر وتتكيف مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، وما يلزم البيئة الليبية لمواكبة هذه التقنية.
- الوقوف على أهم ما توفره تقنية سلاسل الكتل والمنافع المترتبة لممارسي مهنة المحاسبة .

5.1 فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول متطلبات تضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة.

الفرضية الثانية: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة.

الفرضية الثالثة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة.

6.1 منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الدراسات المرجعية والأبحاث والرسائل العلمية لتغطية الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي تم من خلال تصميم استمارة استبيان وتوزيعها على عينة الدراسة، وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS).

7.1 الدراسات السابقة:

يمكن عرض أهم الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع سلاسل الكتل على مهنة المحاسبة في عدد من البيئات المختلفة، حيث أنه في ضوء دراسة وتحليل تلك الدراسات يُمكن بناء المشكلة جيداً والتوصل إلى مقدمات عامة تساهم في التوصل إلى نتائج حول دراسة ما مدى مساهمة سلاسل الكتل كأحد ألليات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة وانعكاساتها على ممارسي المهنة في بيئة الممارسة المهنية، بالإسقاط على البيئة الليبية:

1. دراسة (CPA and AICPA,2017)

"Block chain Technology and Its Potential Impact on the Audit and Assurance Profession"

تناولت هذه الدراسة الاثار المحتملة لتكنولوجيا سلاسل الكتل على مراجعة التقارير المالية وخدمات التوكيد الإضافية التي يمكن أن يؤيدها مراجع الحسابات في ظل هذه التكنولوجيا الحديثة، وقد توصلت إلى أن سلاسل الكتل لها تأثير على جميع مراحل الدورة المحاسبية بدء من نشأة المعاملات ومعالجتها والتصريح بها وتسجيلها بما يؤثر على نموذج المراجعة الحالي فيجب أن تتغير أساليب واجراءات المحاسبة الحالي بما يتناسب مع هذه التكنولوجية، كما أن هذه التكنولوجية سوف تتيح قدر أكبر من البيانات وإمكانيات أكبر في تحليل هذه البيانات مما قد ينشئ خدمات توكيد اضافية يؤيدها مراجع الحسابات والتي تستوجب عليه أن يزيد من المهارات والمعارف التكنولوجية الخاصة به استجابة لهذه الخدمات الإضافية.

2. دراسة (Bansal, et.al, 2018) ، " Blockchain The Future Of Accounting "

هدفت هذه الدراسة على توضيح تأثير سلاسل الكتل على مهنة المحاسبة والمراجعة، من خلال توفير قاعدة بيانات أمنة ومشفرة تسمح بتتبع البيانات والبضائع أثناء تحركها (مادياً أو رقمياً) كما سيسمح بإعداد وتحليل التقارير بشكل أكثر صرامة، كما يضمن الدقة المالية ومنع التلاعب بالبيانات وتجنب الاحتيال، نظرا لان السجلات ستكون موزعة ومختومة بالتشفير وسيكون تزويرها أو تدميرها عملياً مستحيل وقد توصلت الدراسة إلى أنه أهمية تحقيق التقدم التكنولوجي لتطوير أي دولة من خلال ما تقدمه أدوات ومعاملات سلاسل الكتل من فرص لتغير المحاسبة من الجانب التقليدي الى تبني الأتمتة، وتوصلت أيضاً إلى أن هذه التقنية سوف تحدث ثورة في العالم المالي من خلال إعادة تشكيل جذري لمهنة المحاسبة ومراجعة الحسابات من خلال خلق الفرص وكذلك التحديات لهؤلاء المهنيين التي تفرض عليهم ان يكونوا على دراية بالابتكار التكنولوجي المالي.

3. دراسة(Aleksy Kwilinski,2019)

" Implementation of BlocKchain Tecnologin Accounting Sphere"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تنفيد تقنية سلاسل الكتل في مجال المحاسبة، حيث باستخدام تقنية سلاسل الكتل باعتبارها كتاب الكتروني لتخزين نسخ منه على ألاف أجهزة الكمبيوتر حول العالم، في عملية تسوية المعاملات يمكن لرواد الاعمال تقليل تكاليف التشغيل بشكل كبير وزيادة رأس المال العامل. وتناولت المنهج الاستقرائي ودراسة المواقف النظرية واستخدام طرق التعميم النظري والتجميع والمقارنة والتحليل تم استخدام طريقة الجدول لتمثيل البيانات وتوصلت الدراسة إلى أن تقنية سلاسل الكتل في مجال المحاسبة تحقق بيانات موثوقة وصادقة، كما تحقق الشفافية والامان لجميع الأطراف وسهولة الاستخدام، كما أنها تحقق مزايا حيث أصبحت المعاملات عبر الانترنت عالية السرعة وسهلة الاستخدام، وتوثيق ومعالجة وتسجيل أنظمة الجرد والمدفوعات في الأعمال، كما ستختفي الحاجة إلى المحاسبة التقليدية ذات القيد المزدوج.

4.دراسة (Zhang et al.2020)

"The Impact of Artificial Intelligence and Blockchain on the Accounting Profession"

قدمت هذه الدراسة توضيح شامل حول التطورات الحالية في البيانات الكبيرة والتعليم الألي والذكاء الاصطناعي و سلاسل الكتل واستخداماتها في ممارسة الأعمال العامة ومن قبل الممارسين المتخصصين في مهنة المحاسبة في جميع أنحاء العالم كذلك استكشفت الدراسة تطور مهنة المحاسبة بعد هذه التطورات التاريخية الحديثة وتقييم تأثير التطورات المستقبلية، مع فحص التحديات والفرص الكامنة التي تطرحها هذه التقنيات الجديدة المتعلقة بمجتمع الدراسة من محترفي المحاسبة ومعلمي المحاسبة، وخلصت الدراسة إلى ازدياد الطلب على متخصصي تكنولوجيا المعلومات ذوي الخبرة المحاسبية بدلاً من الخريجين الرئيسين في المحاسبة مع التغيرات والتطورات الدراماتيكية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة.

5.دراسة (إبراهيم،2020)، "أثر تبني تقنية سلسلة الكتل على خفض تكلفة الخدمات المصرفية والارتقاء بها بالبنوك المصرفية، دراسة ميدانية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور تقنية سلاسل الكتل في التعزيز من الكفاءة التشغيلية وتخفيض تكلفة الخدمات المصرفية والارتقاء بها بالبنوك العاملة في مصر، بهدف قياس أثر تقنية سلاسل الكتل على خفض تكلفة الخدمات المصرفية وتطويرها في قطاع البنوك بالبيئة المصرية، تناولت الدراسة قياس أثر تبني هذه التقنية في مجال العمل المصرفي بالبيئة المصرية وتوصلت الدراسة إلى أن تقنية سلاسل الكتل تمثل أفضل الحلول التقنية المتاحة بالوقت الحالي، من أجل التقليل من التكاليف المادية للعمليات في قطاع البنوك، وكذلك تسريع المعاملات المالية، مع ضمان تحقيق عنصر الأمان للعمليات والصفقات المالية، والتقليل من الإجراءات اليدوية والمساهمة في تلبية احتياجات القطاع المصرفي والمالي، من خلال القضاء على حاجة الوسطاء، وتوفير قدر من الوقت والمال، كما تساعد هذه التقنية في خفض التكلفة التشغيلية إلى أقل تكلفة وتحسين رأس المال، كما تساهم في تعزيز الشفافية داخل البنوك، والقضاء على فرص الخطأ البشري في تقديم الخدمة المصرفية، مما يساهم في النهاية في تعزيز الكفاءة التشغيلية للبنوك وتحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.

6.دراسة ((Ismail, ALI Syed, June2021))

"Block chain Technology As A governance Mechanism For Contemporary Islamic Financial Institutions"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقنية سلاسل الكتل، والياتها، ومميزاتها، وتطبيقاتها، ووضع تصور دقيق لها، بما تحمله من ميزات كألية متكاملة لحوكمة المؤسسات المالية الاسلامية المعاصرة وتناولت توضيح دور سلاسل الكتل في تقليل كُلفة رأس المال والسرعة والاستخدام الأمثل للموارد في المؤسسات المالية الإسلامية، ودورها في الإفصاح وتحقيق الإدَارَة الرشيدة وتَعْزِيز الثقة المجتمعية. وتوصلت الدراسة إلى أنه من موجبات تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المؤسسات المالية الاسلامية أن مخرجاتها تتوافق مع

مقاصد الشريعة الإسلامية، في مجال المال ،والأعمال، كأداء العمل بإحسان ، وإتقان ، وفاعلية، وسرعة ، وشفافية ، وعدالة وتؤسس تقنية سلاسل الكتل لازدهار الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية.

7. دراسة (نافع،2022)،

" أثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على مهنة المحاسبة والمراجعة –دراسة ميدانية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك من خلال التعرف على تقنيات التحول الرقمي والحوسبة السحابية والروبوتات و سلاسل الكتل وأثرها على مهنة المحاسبة والمراجعة وتناولت الدراسة القيام بدراسة ميدانية لجمع البيانات من بعض المراجعين الخارجين بمكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية والباحثين والمهتمين بالمحاسبة والأكاديميون المهنيون بالجامعات للوقوف على أهم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة وأثرها على مهنة المحاسبة والمراجعة، وتوصلت الدراسة إلى أن تقنيات الثورة الصناعية الرابعة غيرت مفاهيم تخطيط وتحليل نظم المعلومات المحاسبية، وحسنت جودة التقارير المالية، وإعادة التقديرات المحاسبية وتقييم المراجعة التحليلية وبروز مجالات جديدة كالمراجعة بالاستثناء والمراجعة التلقائية والتحليل المالي للبيانات الضخمة، تقليص المهام التقليدية اليدوية للمحاسب والمراجع الداخلي والخارجي إلى حد كبير واستبدالها بمهام تحليلية استشارية وتبادل الأدوار بين الانسان والروبوتات في إجراء المعالجة المحاسبية وإجراءات الرقابة الداخلية.

8. دراسة (Ibrahim,2023)

Opportunities, Challenges and Implications of Block chain Technology for Accounting: An Exploratory Study

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تكنولوجيا سلاسل الكتل وتحليل الفرص والتحديات والانعكاسات التي تحملها على مهنة المحاسبة من المنظور الدولي، كما تهدف إلى استطلاع رأي الأكاديميين والمهنيين في مصر حول تطبيق تكنولوجيا تقنية سلاسل الكتل في مجال المحاسبة حيث تم اجراء دراسة استكشافية من خلال استبيان تم تطبيقه على البيئة المصرية، وتوصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا سلاسل الكتل توفر العديد من الفرص لمهنة المحاسبة ولكنها تنطوي على العديد من التكاليف والتحديات، كما أن لها أثارها المختلفة على المحاسبة المالية، وعملية اعداد تقارير الشركات والمراجعة، وكذلك على المحاسبين أنفسهم.

9. دراسة (Zayed and Othman،2023)

"Effect of block chain technology in innovating accountants' skills: a multimethodology study in the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange"

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تقنية سلاسل الكتل في ابتكار مهارات المحاسبين كدراسة متعددة الأساليب في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. لتحقيق هذا الهدف ، اعتمد الباحثون نهج متعدد الأساليب باستخدام طرق مختلطة بين منهجيات البحث الكمي والنوعي من خلال إجراء مقابلات مع المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين لتشكيل عينة دراسة من 50 فردًا. تظهر النتائج أن أعلى مؤشر

ملحوظ فيما يتعلق بظاهرة تحليل تأثير تقنية سلاسل الكتل في ابتكار مهارات المحاسبين هو (زيادة كفاءة الأداء) كموضوع ناشئ. ثم يليه (ستعمل تقنية سلاسل الكتل على ابتكار مهارات المحاسبين) كموضوع ثانٍ ناشئ. ثم يليه موضوعا (تعزيز مهارات المحاسبين) كموضوع ثالث ناشئ. وتعكس هذه النتائج قناعات وتوقعات عينة الدراسة من المحاسبين والمراجعين والمديرين الماليين بأن تأثير تطبيق هذه التقنية سوف يبتكر مهارات المحاسبين، و يمكن أن تسمح أيضًا بزيادة نطاق المحاسبة.

التعليق على الدراسات السابقة:

1. تناولت معظم الدراسات السابقة توضيح الإطار النظري لتقنية سلاسل الكتل من حيث التعريف والمزايا، والصعوبات التي تواجهه، وأهميته في القطاعات المختلفة، مع قلة الأبحاث الأكاديمية التي أجريت في البيئة الليبية بشأن بيان مساهمة هذه التقنية في تطوير مهنة المحاسبة وانعكاساتها على ممارسي المهنة.
2. واتفقت مع دراسة (Bansal et. al, 2018) ودراسة (Aleksy, kwilinski, 2019) على أنه يجب على المحاسبين ومزاولي المهنة التعامل مع سلاسل الكتل باعتبارها تحقق الشفافية والأمان لجميع الأطراف، وكونها بنية محاسبية تحويلية ويجب على مزاولي المهنة أن يتبنوا هذه التقنية لأنها مفيدة للمؤسسات للوصول إلى بيانات موثوقة وصادقة.
3. ودراسات أخرى تناولت مدى تأثير هذه التقنية على ممارسي الوظائف المحاسبية وعلى ضرورة المامهم بتكنولوجيا المعلومات، وأن يكونوا على دراية بالابتكار التكنولوجي المالي، وأكدوا على ضرورة التعامل مع هذه التقنية باعتبارها بنية حوسبة تحويلية قادرة على تغيير عالم المحاسبة بأكمله.
4. ما يميز الدراسة الحالية هو سد الفجوة بالدراسات السابقة من خلال عرض أو بيان ما تساهم به تقنية سلاسل الكتل باعتبارها واجهة جديدة للمحاسبة وما توفره هذه التقنية كنقطة انطلاق نحو تطوير مهنة المحاسبة، وما يلزم البيئة المهنية الليبية لمواكبة التقنية لتطوير المهنة، وانعكاساتها على ممارسي المهنة، وما يلزم ممارسي هذه المهنة لمواكبة التطور، وعلى الرغم من تعدد الدراسات السابقة الخاصة بتقنية سلاسل الكتل إلا أنه لا يوجد دراسة في بيئة الأعمال الليبية لكي يتم تعميم نتائجها، وأن الدراسات الأجنبية والدراسات الأخرى المطبقة في البيئة العربية يصعب تعميم نتائجها على البيئة الليبية.

2- الإطار النظري للدراسة

1.2 طبيعة وأهمية تقنية سلاسل الكتل

1.1.2 مفهوم تقنية سلاسل الكتل:

ظهرت هذه التقنية في ظل التحولات الرقمية التي يشهدها العالم، في عام 2008 مواكبة لظهور عملة البتكوين[1] ، حيث تعمل بخاصية الند للند مما يزيل مركزية المعاملات وتحكم طرف ثالث فيها، وهذا

[1] البتكوين Bitcoin هي عملة رقمية يتم تداولها عبر الانترنت فقط ، وقد اخترع البيتكوين شخص غير معروف أو مجموعة من الناس عرف باسم ساتوشي ناكاموتو (موسوعة ويكيبيديا)

ما لم تجسده الأنظمة التقليدية(خالد وأخرون،2022)، وتتميز بأنها عبارة عن برنامج معلوماتي مشفر يستخدم كسجل موحد للمعاملات علي الشبكة وقد بين (Swan،2015) بأن تقنية سلاسل الكتل عبارة عن جدول بيانات عملاق لتسجيل كل الأصول وكذلك بأنه نظام محاسبي للتعامل ، كما عرفها(Li,z،2017) بأنها دفتر أستاذ عام موزع قادر على تخزين وتأكيد العمليات التي تمر عبره ، هذا يعني أن دفتر الأستاذ ليس مملوك ولا متحكم به من أي من الأطراف، كما عرفها (خالد وأخرون،2022) بأنها السجل الذي يتم الاحتفاظ فيه بجميع الحركات المالية والأصول والمصاريف وما شابه، أي سجل المحاسبة العام في القطاع المالي، فهي تختصر قاعدة بيانات موحدة توثق للأطراف سلامة الإجراءات في ما بينهم. يتضح مما سبق ان تقنية سلاسل الكتل عبارة عن قاعدة بيانات مشتركة لحفظ سجلات المعاملات، قادرة على ضمان سلامة البيانات باستخدام خوارزميات التشفير التي تجعل من المستحيل التلاعب في تاريخ المعاملات، كما توفر القدرة التلقائية للتحقق من المعاملات المحاسبية بين شركاء الأعمال مع الحفاظ على خصوصية البيانات ، كما أنها تقلل خطر الخطأ وتجنب تكرار البيانات.

2.1.2 أهمية تقنية سلاسل الكتل:

أكدت دراسة (Rao and pandurangiah، 2018) بأن تقنية سلاسل الكتل أحد وأهم تقنيات التحول الرقمي لما لها من قدرة على تغيير الوضع في مهنة المحاسبة وإعادة تشكيل النظام البيئي للعمل، حيث تؤثر على ممارسات مهنة المحاسبة عن طريق تقليل تكلفة المحافظة على دفتر الأستاذ ومراقبته، وتمكين المحاسبون من إثبات وجود الأصول بموثوقية والتحقق من صحة القيمة الاقتصادية للمنشأة والقضاء على الكثير من أساليب المحاسبة التقليدية، وازالة الكثير من العمل اليدوي في اعداد التقارير المالية وبناء أطر أكثر أمناً بما يساعد على انشاء سجلات مالية غير قابلة للتعديل، وشفافية ومصداقية لتسجيل الأصول (Bansal et al, 2019،)

ولخصت دراسة (Ismail, Ali,2021) اهم ما تمتاز به تقنية سلاسل الكتل باعتبارها نظام مالي قادر على القيام بعدة وظائف حقيقية، ومن هذه المميزات ما يلي:

- مواجهة الروتين القاتل.
- ضمان الجودة.
- التصدي للفساد.
- التوزيع العادل للثروة.
- الاستخدام الأمثل للموارد وتقليل كلفة رأس المال.

2.2 المقومات اللازمة لتطوير مهنة المحاسبة في ظل تقنية سلاسل الكتل ما يلي:

تقنية سلاسل الكتل ستصبح على حد تعبير المنتدى الاقتصادي العالمي بمنزلة القلب النابض للنظام المالي العالمي، وتعد أحدث ما وصل إليه العالم اليوم في قطاع تسجيل العمليات المالية والتجارية(أبوبكر،2023)، حيث اعتمدت دولة الامارات في استراتيجية تطبيق تقنية سلاسل الكتل على ثلاثة ركائز أساسية تمثلت في:

1. كفاءة الحكومة.
2. تأسيس القطاع.
3. تأسيس المؤسسات الداعمة: (الوافي، 2022).

وللحدو نحو الدول التي تبنت هذه التقنية وجب علينا عرض المقومات اللازمة لتقنية سلاسل الكتل المساهمة في تطوير مهنة المحاسبة:

- تبني القوانين ومكافحة الجرائم الالكترونية (ابراهيم، 2020).
- تصميم نظم لأمن المعلومات الالكترونية: (الهدي، بوزيان،2022).
- دراسة التطورات الحالية في بيانات الحجم الكبير والتعليم الألي والذكاء الاصطناعي (Zhang,et al,2020)

3.2 انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي مهنة المحاسبة:

حيث أن أهم ما توفره تقنية سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي لممارسي مهنة المحاسبة

1) زيادة كفاءة المحاسبين: من خلال زيادة قدرة المحاسبين من التعامل مع البرمجيات الحديثة، مما ينعكس على سير العمل الحالي والمستقبلي للمحاسبة وكيفية تفاعلها مع العملاء coyne & McMickle, 2017)).
2) إعادة تشكيل النظام البيئي للعمل: حيث أنها توفر طريقة جديدة جذرياً لتسجيل المعاملات المالية ومعالجتها وتخزينها ولديها القدرة على تغيير الوضع الحالي لهذه المهنة((Cai,2019))
3) تحقيق خاصية الوقت الفوري (الأنية).
4) تعد هذه الخاصية مهمة جداً لممارسي المهنة ولأصحاب المصالح حيث يمكنهم رؤية الإدخالات فور حدوثها وأية تعديلات تجرى عليها مما يضمن النزاهة والشفافية لجميع الأطراف وتفيد في إعداد التقارير المالية بصفة يومية وتقديمها للمستخدمين في الوقت المناسب(.(Pimenova,2020)
5) تخفيض الخطأ والاحتيال: في ضوء تطبيق هذه التقنية يتوقع انخفاض الخطأ البشري من قبل ممارسي المهنة بسبب وجود معاملات وضوابط تلقائية، مما يجعل العديد من وظائف المحاسبة تؤدى تلقائياً ويقلل معه الأخطاء البشرية، كما أن تطبيقها يساعد في تجنب الاحتيال والتلاعب بسبب عدم إمكانية تغيير أو تعديل البيانات بمجرد أن يتم إغلاق السجل بطريقة مشفرة ((ilchenko,2020، sarkar,2018)).
6) التمثيل الصادق وعدم التحييز: حيث يتم تمثيل المعلومات بشكل صادق وتقليل أي مجال للحكم المهني المتحيز من قبل ممارسي المهنة .((waston & Mishler,2017))
7) إحداث تغيير في عملية المراجعة: إن سلاسل الكتل والتعلم الألي يقدمان إمكانية إجراء مراجعة مستمرة، مما يسمح بمعالجة المشاكل بشكل استباقي (Amy,2018)
8) المرونة: من خلال تمكين تعديل العمليات والمنتجات والخدمات بسرعة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للسوق وتخفيض وقت الوصول إلى السوق وتحسين الأداء التنافسي.(Berman et al, 2020)
9) اللامركزية: تقلل اللامركزية من عمليات اختراق البيانات وتزيد من سرعة الوصول إلى المعلومات

10) الشفافية : تمكن جميع الأطراف من رؤية التغييرات الحاصلة في المؤسسة حيث تعزز من موثوقية البيانات لدى جميع الأطراف ويشارك جميع الأطراف ذات الصلة للوصول للمعلومة.

3- الإطار العملي للدراسة:

1.3 المقدمة:

يهدف هذا الجانب إلى معالجة موضوع الدراسة من الناحية العملية، من خلال استخدام استمارة الاستبيان كأداة أساسية لتجميع البيانات والتي تم تصميمها بالاعتماد على الإطار النظري، الذي تم عرضه فيما سبق ويتم التوصل إلى النتائج تبعاً لذلك.

2.3 أداة جمع البيانات: الاستبانة حيث صيغت من الدراسة نفسها وتم عرض الاستبانة على عدد من أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة سرت وأبدو ملاحظاتهم عليها وتم أخذها في الاعتبار، وتم تقسيم الاستبيان إلى جزأين، خصص الجزء الأول للمعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة من حيث الجنس، المؤهل العلمي، الصفة، عدد سنوات الخبرة المهنية في مجال المحاسبة، بينما خصص الجزء الثاني لجمع البيانات المطلوبة، لاختبار الفرضيات الخاصة بمدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل كأحد أليات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة وانعكاساتها على ممارسي المهنة.

صممت الأسئلة الموضوعة بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت الخماسي، والذي تم استخدامه في دراسات مشابهة لموضوع الدراسة. والهدف من هذا المقياس تحديد اتجاه آراء الأفراد المراد قياسها بالإضافة إلى أن هذا المقياس يحتاج تفكيراً من المشارك بشكل معمق قبل الإجابة على أي سؤال، لأن إجابته متدرجة بشكل دقيق.

قد صنفت درجة الموافقة بالنسبة للعوامل المختلفة من أوافق بشدة (خمس درجات) إلى لا أوافق بشدة (درجة واحدة)، لكي يتسنى للمشاركين إبداء ما يتناسب مع أراءهم على النحو الوارد بالجدول رقم(3-1).

جدول رقم (3-1)

نموذج لمستوى إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1> 1.80	1.80> 2.60	2.60> 3.40	3.40> 4.20	4.20-5
مدى الوزن النسبي	(20-35.9)%	(36-51.9)%	(52-68.9)%	(69-84.9)%	(85-100)%
درجة الممارسة	منخفض جداً	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جداً

3.3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من ديوان المحاسبة، ومراقبة الخدمات المالية سرت، وصندوق الضمان الاجتماعي فرع المنطقة الوسطى، ومكتب سرت التابع له، وعينة الدراسة فقد اقتصرت على ممارسي مهنة المحاسبة متمثلة في المحاسبين في الأقسام المالية بالمؤسسات السابقة، بالإضافة إلى معدي تسوية

المعاشات للمتقاعدين بالصندوق، حيث قام الباحثان بتوزيع (52) استبانة على المستهدفين، وكان عدد الاستبانات المتحصل عليها (37) استبانة أي بنسبة استجابة 71.15%.

4.3 أساليب المعالجة الاحصائية:

استخدم الباحثان نظام (20SPSS.V) لاستخراج النتائج الإحصائية لتحليل البيانات وهي:

1. التكرارات والنسب المئوية: لوصف عينة الدراسة.
2. معامل الثبات (الفا كرو نباخ): لتحديد صدق وثبات المقياس.
3. اختبار التوزيع الطبيعي
4. استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والاهمية النسبية.
5. قياس الفرضيات باستخدام اختبار **T.Test**

5.3 اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach):

باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل الثبات لقياس معامل الاتساق الداخلي لمقياس العينة عن طريق معادلة ألفا كرو نباخ (Alpha Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة قيمة معامل ألفا كرو نباخ لجميع أبعاد القياس المستخدم في هذا الدراسة هو (94.9 %) فيما تراوح ثبات المحور ما بين 918. كحد أدنى و 936. كحد أعلى، وهذا يدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة بحسب مقياس نانلي والذي اعتمد 70. كحد أدنى للثبات. كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (3-2)

نتائج اختبار ألفا كرو نباخ لقياس ثبات الاستبيان

م	البيـــان	عدد الأسئلة	الثبات	الصدق	النتيجة
1	الأسئلة المتعلقة بالمحور الاول	10	918.	958.	مقبول إحصائياً
2	الأسئلة المتعلقة بالمحور الثاني	10	936.	967.	مقبول إحصائياً
3	الأسئلة المتعلقة بالمحور الثالث	**11**	933.	966.	مقبول إحصائياً
	معامل الفاكروميخ لجميع الأسئلة	31	**949.**	**974.**	مقبول إحصائياً

6.3 اختبار التوزيع الطبيعي:Kolmogorov-Smirnov Test

يستخدم هذا الاختبار للتحقق مما اذا كانت بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث ان كانت القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية (α=0.05) يعني أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا، وإذا كانت أقل من (α=0.05) هذا يدل على أن البيانات تتبع توزيع غير طبيعي والجدول رقم (3.3) يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة.

جدول رقم (3.3) اختبار التوزيع الطبيعي

م	المحور	القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	القيمة الإحصائية
1	المحور الاول	.232	37	1.037
2	المحور الثاني	.235	37	1.035
3	المحور الثالث	.235	37	1.035

من الجدول رقم (3.3) يتضح من نتائج اختباري (كولموجورف–سميرنوف)، على أنه غير دال إحصائياً، حيث أن قيمة الدلالة أكبر من مستوى المعنوية (α=0.05) ، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني استخدام الاختبارات البارا مترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

7.3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1.7.3 البيانات الشخصية والوظيفية:

من أجل استكشاف بعض الحقائق المتعلقة بعينة الدراسة تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية الوظيفية وقد تضمن كل من (الجنس، المؤهل العلمي، الصفة، الخبرة المهنية)

جدول رقم (3–3)

الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	30	81.1%
	أنثى	7	18.9%
الإجمالي		**37**	**100%**
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط أو ما يعادلها	5	13.5%
	دبلوم عالي	1	2.7%
	بكالوريوس	29	78.4%
	ماجستير	2	5.4%
الإجمالي		**37**	**100%**
الصفة	موظف	6	16.2%
	محاسب	18	48.6%
	مراجع	6	16.2
	رئيس قسم	7	18.9%
الإجمالي		**37**	**100%**
الخبرة المهنية في مجال المحاسبة	5سنوات فأقل	8	21.6%
	من 5 سنوات وحتى 10 سنوات	3	8.1%
	من 10 سنوات وحتى 15 سنة	8	21.6%
	15 سنة فأكثر	18	48.6%
الإجمالي		**37**	**100%**

من خلال الجدول رقم (3–3) يتبين الاتي:

- إن أعلى نسبة هي فئة الذكور حيث بلغت 81.1%، ثم فئة الاناث حيث بلغت 18.9% وتشير هذه المعلومات أن معظم أفراد العينة من فئة الذكور الشاغلين لهذه المهنة.
- إن أعلى نسبة للمؤهل العلمي فئة حاملي الشهادات الجامعية (البكالوريوس) حيث كانت مجموع أفراد العينة 78.4%، يليه الدبلوم المتوسط حيث بلغت 13.5%، ثم الماجستير5.4%، يليها الدبلوم العالي 2.7%، وهذا يدل أعلى الفئة الجامعية المؤهلة، مما يعطي الدراسة قوة ومصداقية أكثر.
- إن صفة المحاسب أعلى فئة حيث بلغت 48.6%، يليها رئيس قسم حيث بلغت 18.9%، وقيست بنفس النسبة وكانت الأقل لصفة الموظف والمراجع ب16.2% لكلا الصفتين ، وهذا يفسر أن

أعلى فئة كانت للمحاسب، مما يزيد من فرص الحصول على اجابات محاسبية مهنية.

- أما بالنسبة للخبرة المهنية في مجال المحاسبة فإن أعلى نسبة هي فئة 15 سنة فأكثر حيث بلغت 48.6%، تليه فئة من 10 وحتى أقل من 15 سنة بنسبة 21.6%، وفئة المشتغلين من 5 سنوات فأقل بنفس النسبة 21.6%، و8.1% لفئة من 5 سنوات وحتى 10 سنوات وهي الأقل، وهذا يدل على أن المؤسسات المدروسة لديها كوادر مهنية لها باع من الخبرة يمكن الاستعانة بإجابتهم وفي تحليل نتائجهم، ويعطي مؤشرا على أن عينة الدراسة لديهم القدرة على فهم أسئلة قائمة الاستقصاء، يوضح كذلك بانها توظف الكوادر الشابة لخبرتهم أقل من 5 سنوات .

2.7.3 تحليل البيانات

جدول رقم (3–4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي

لعبارات متطلبات تضمين تقنية سلاسل الكثل في البيئة المهنية للمؤسسة

المحور الأول: متطلبات تضمين سلاسل الكثل في البيئة المهنية للمؤسسة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوزن النسبي
1) يتوفر بالمؤسسة شبكة انترنت في جميع الأجهزة المربوطة بأقسام المؤسسة لربط المنظومة التابعة لها، وهل تمتلك المؤسسة موقع الكتروني خاص بها.	4.49	0.870	مرتفعة جدا	90
2) تقوم مؤسستكم بتقديم خدماتها للجمهور (مستقبل الخدمة) عبر التطبيقات الالكترونية الحديثة .	3.81	1.076	مرتفعة	76
3) تقوم بعرض البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية بصورة منتظمة عبر المواقع الالكترونية للمؤسسة لعكس سلامة وصحة النظام المحاسبي المستخدم.	3.59	1.091	مرتفعة	71
4) تدعم مؤسستكم الورش والندوات العلمية المواكبة للتقنيات الرقمية كرؤية مستقبلية، من خلال التعاون مع بعض الأكاديميين.	3.89	0.994	مرتفعة	78
5) يثم تشجيع الموظفين في مؤسستكم على تطوير وتنفيذ أفكارهم الخاصة في مجال الرقمنة.	3.78	1.250	مرتفعة	76
6) يتعاون مهندسو المؤسسة والتقنيون المختصون في الأعمال الالكترونية مع ممارسى المهنة.	4.00	0.943	مرتفعة	80
7) تقوم مؤسستكم بالمقارنة بينها وبين المؤسسات التي اعتمدت التحول الرقمي في أعمالها للوقوف على مستويات الأداء.	3.46	1.070	مرتفعة	69
8) تضع مؤسستكم أولويات لرصد الميزانيات لبرامج الرقمنة.	3.86	1.031	مرتفعة	77
9) تؤمن مؤسستكم بأن المزايا المصاحبة لاستعمال التقنيات الرقمية الحديثة تفوق المشاكل والتهديدات المصاحبة لها.	3.76	0.863	مرتفعة	75
10) 10-تسعى مؤسستكم لحصر العوائق التي تواجه التحول الرقمي لنظم المعلومات المحاسبية لديها بهدف وضع خطة شاملة لذلك لتطبيقها مستقبلاً.	3.86	0.976	مرتفعة	77
المتوسط العام	**3.8514**	**0.77589**	**مرتفعة**	**77**

يتضح من الجدول (3–4) بشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (3.8514) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.77589) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات،

وبوزن نسبي 77% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.46–4.49) وهي مرتفعة جدا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الأولى بمتوسط حسابي قدره (4.49)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافقة هي العبارة السابعة بمتوسط حسابي قدره(3.46).

جدول رقم (3–5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي

لعبارات المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة

المحور الثاني: مقومات تبني البلوك تشبن لتطوير مهنة المحاسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوزن النسبي
1) تعمل إدارة المؤسسة على تصميم نظم لأمن المعلومات الالكترونية، الذي يحتوي على بروتوكولات مشفرة للملفات والبيانات المهمة الذي لا يحافظ على المعلومات أثناء نقلها فحسب بل يحميها ايضا من فقدانها وسرقتها.	3.86	1.058	مرتفعة	77
2) تسعى إدارة المؤسسة لتبني القوانين في مكافحة الجرائم الالكترونية، لما تسببه هذه الجرائم من خسائر سواء خسائر مالية أو سرقة معلومات حساسة وقد يصل أثرها بشكل مباشر على الأمن القومي للدولة.	3.73	0.962	مرتفعة	75
3) العمل بالتدابير التشريعية والتنظيمية التي تحكم استخدام التقنيات الرقمية لتأمين وحماية المستخدمين، ومعرفة التحديات القانونية وسبل مواجهتها من أجل تطوير منظومة قانونية تواكب الثورة التكنولوجية والتطور التقني.	3.81	.9380	مرتفعة	76
4) تحفيز المؤسسة على تشغيل وتدريب الموارد البشرية الشابة التي تفتقر إلى الخبرة المهنية وانفتاحها مع العصر التقني الحديث بتطويرها لتعزيز مهاراتها، من خلال التدريب المتطور داخل المؤسسة والتدريب أثناء العمل، بعد التعليم وبناء القدرات.	4.30	.9680	مرتفعة جدا	86
5) تتبنى المؤسسة تدريب المحاسبين على الرقمنة وذلك بعقد برامج تدريبية داخلية والمشاركة مع نظراء خارجيين، والتخطيط لإقامة برامج تدريبية خارجية الاستعانة بخبراء محليين وأجانب، عقد ورش عمل، التوأمة مع مؤسسات نظيرة.	3.84	1.143	مرتفعة	77
6) تسعى المؤسسة لتبني نظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات، لأهميته حيث يمكنهم من تطبيق التقنيات التكنولوجية لتحسين مستوى الخدمات.	3.70	.9680	مرتفعة	74
7) تعمل المؤسسة على تصميم هيكل رقابة يتضمن أساليب الرقابة الداخلية الملائمة في ظل نظم المعلومات الالكترونية.	3.86	1.032	مرتفعة	77
8) تسعى إدارة المؤسسة لتبني والعمل بمعايير المحاسبة والمراجعة، ومدونة أخلاق المهنة التي تكفل حماية عملياتها المالية والمحاسبية.	3.89	0.994	مرتفعة	78
9) تعزيز العلاقات والشركات عبر القطاعين المالي والتكنولوجي ضمن أطر تنظيمية وسياسات عامة داعمة، سوف يؤدي في النهاية إلى تقديم خدمات مالية واقتصادية للأفراد بطريقة أمنة وشفافة وفعالة.	3.78	1.004	مرتفعة	76

10) العمل على دراسة جدوى اقتصادية لإدخال التطبيقات والبرامج القائمة على تكنولوجيا المعلومات من خلال الاستعانة بخبراء في هذا المجال، وعقد شراكات مع شركات محلية وأجنبية.	3.81	1.049	مرتفعة	76
المتوسط العام	3.8595	0.80638	مرتفعة	77

يتضح من الجدول (3–5) بشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على إيجابية المحور الأول، وبمتوسط حسابي قدره (3.8595) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.80638) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 77% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.70–4.30) وهي مرتفعة جدا، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (4.30)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة السادسة بمتوسط حسابي قدره (3.70).

جدول (3–6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي

لعبارات انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي مهنة المحاسبة

المحور الثالث: انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي مهنة المحاسبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الوزن النسبي
1) تساعد تقنية سلاسل الكتل في تقليل عبء عمل المحاسب، حيث تتم المعاملات المحاسبية المعقدة والصعبة بسهولة وسرعة.	4.27	0.804	مرتفعة جدا	85
2) تطبيق هذه التقنية سيحفز المؤسسة على العمل على وجود برنامج تأهيل لتطوير المهنة يواكب التقدم الرقمي مستمر وملزم للمحاسب ينمي القدرات والمهارات الخاصة لديه، مما يعزز في فاعلية الحكم المهني للمحاسب ويعود بالمنفعة لمهنة المحاسبة.	4.19	0.739	مرتفعة	84
3) تساعد تقنية سلاسل الكتل ممارسي المهنة في تحسين وتطوير المهام الوظيفية الموكلة إليهم التي تعتمد على التكنولوجية والنظم المحاسبية الالكترونية .	4.08	0.795	مرتفعة	82
4) يساهم استخدام تقنية سلاسل الكتل في تحسين وتطوير الممارسة المحاسبية لمهنة المحاسبة وتقديم أفضل الخدمات لمستخدميها، مما يحفز دور الدولة والنقابات المهنية نحو تبني التقنيات الرقمية.	4.24	0.760	مرتفعة جدا	85
5) تعمل على استبدال طريقة المحاسبة وفقاً للقيد المزدوج، وتسهل من عملية التدوين وتسريعها، مما يؤدي إلى تحسين الوقت والفعالية لإدارة البيانات وسير العمل مما يؤدي لزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة المحاسبين.	4.22	0.787	مرتفعة	84
6) بواسطة سلاسل الكتل يتم التسجيل والترحيل والترصيد مباشرة (أليا)على التقنية وبالتالي لاوجود للسجلات المحاسبية بشكلها التقليدي، ويصبح سجل واحد بدلاً من سجلات متعددة، كما تساعد المحاسب في مجال المهنة على اعداد التقارير المالية السنوية بكل سهولة ويسر.	4.38	0.794	مرتفعة جدا	88
7) تعمل سلاسل الكتل على تحسين الشفافية، بحيث تكون جميع المعاملات مرئية لكل مشارك، ويسهل الوصول الفوري إلى المعلومات عن كافة الجوانب المالية وغير المالية للمنشأة وقابليتها للفهم من قبل أصحاب المصلحة، وتقل بشكل كبير فرص إدارة	4.08	0.829	مرتفعة	82

الأرباح وغيرها من أساليب التلاعب المحاسبي (المحاسبة الإبداعية).				
8) تتمتع سلاسل الكتل بحوكمة مركزية، حيث تستقطب بمجرد اعتمادها من قبل المؤسسة وخاصة المؤسسات المالية على المزيد من العملاء المتطلعين على تحويل اموالهم بأسرع وقت وبأقل تكلفة	3.97	0.799	مرتفعة	79
9) يمكن تحقيق مبدأ الافصاح عن المعلومات بحيث يمكن للمستثمرين والمحللين الماليين من الوصول إلى كافة المعلومات المالية، في جميع الأوقات، ومعرفة كافة التغيرات.	4.16	0.866	مرتفعة	83
10) تؤدي سلاسل الكتل إلى زيادة امكانات مهنة المحاسبة عن طريق تقليل تكلفة المحافظة على دفتر الاستاذ ومطابقته وتمكين المحاسبين من اثبات وجود الأصول بموثوقية والتحقق من صحة القيمة الاقتصادية للمؤسسة، مما يساعد على انشاء سجلات مالية غير قابلة للتعديل وأكثر أمناً وصدقاً وشفافية لتسجيل الأصول.	4.32	0.784	مرتفعة جدا	86
11) تطبيق سلاسل الكتل سيسمح لممارسي المهنة من مزاولة أعمالهم عن بعد (من المنزل مثلاً) والتبادل الإلكتروني للوثائق المحاسبية لجميع الأطراف في نفس اللحظة.	4.11	0.875	مرتفعة	82
المتوسط العام	4.1843	0.62231	مرتفعة	84

يتضح من الجدول (3–6) بشكل عام أن مفردات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاها عاما نحو الموافقة على إيجابية المحور الثالث، وبمتوسط حسابي قدره (4.1843) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.62231) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 84% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.97–4.38) وهي مرتفعة جدا، وجميعها تنتمي إلى مجال (موافق بشدة وموافق)، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة السادسة بمتوسط حسابي قدره (4.38)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة الثامنة بمتوسط حسابي قدره (3.97).

3.7.3 اختبار الفرضيات:

أولا: اختبار الفرضية الأولى (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول متطلبات تضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة.)

وقد تم صياغة الفرضية في صورة صفرية وأخرى بديلة وذلك على النحو التالي:

الفرضية الصفرية 0H :" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول متطلبات تضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة "

الفرضية البديلة 1H :" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول متطلبات تضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة "

جدول رقم (3-6)

نتائج اختبار T للفرضية الفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	P Value
توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول متطلبات تضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة ".	**3.8514**	**0.77589**	**36**	**6.674**	**0.000**

(T) الجدولية=1.688 مستوى المعنوية = (0.05)

من خلال الجدول رقم (3-6) يتبين الآتي:

بناء على أجوبة المشاركين في الدراسة والمتعلقة بالفرضية التي تنص بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول متطلبات تضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة " يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي 6.674 وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي 1.688، وان المتوسط الحسابي أكبر من 3 وأن قيمة P تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي 0.05 وبالتالي فإنه تقبل الفرضية البديلة القائلة " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول متطلبات تضمين سلاسل الكتل كأحد اليات التحول الرقمي في البيئة المهنية للمؤسسة"

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة.)

وقد تم صياغة الفرضية الثانية في صورة صفرية وأخرى بديلة وذلك على النحو التالي:

الفرضية الصفرية 0H :" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة "

الفرضية البديلة 1H :" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة "

جدول رقم (3-7)

نتائج اختبار T للفرضية الثانية.

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	P Value
توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة .	3.8595	0.80638	36	6.483	0.000

(T) الجدولية = 1.688 مستوى المعنوية= **(0.05)**

من خلال الجدول رقم (3-7) يتبين الآتي:

بناء على أجوبة المشاركين في الدراسة والمتعلقة بالفرضية التي تنص بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة. "يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي6.483وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي 1.688، وان المتوسط الحسابي أكبر من 3 وان قيمة P تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي 0.05 وبالتالي فإنه تقبل الفرضية البديلة القائلة " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة

حول المقومات والاجراءات اللازمة لتبني تقنية سلاسل الكتل لتطوير مهنة المحاسبة "، ونرفض الفرضية الصفرية.

ثالثاً: اختبار الفرضية الثالثة (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة.)

وقد تم صياغة الفرضية الثالثة في صورة صفرية وأخرى بديلة وذلك على النحو التالي:

الفرضية الصفرية 0H :" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة "

الفرضية البديلة 1H :" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة"

جدول رقم (3-8)

نتائج اختبار T للفرضية الثالثة

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	T المحسوبة	P Value
توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة	4.1843	0.62231	36	11.576	0.000

(T) الجدولية = 1.688 مستوى المعنوية= **(0.05)**

من خلال الجدول رقم (3-8) يتبين الآتي:

بناء على أجوبة المشاركين في الدراسة والمتعلقة بالفرضية التي تنص بأنه" توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة. "يتبين أن قيمة T المحسوبة تساوي11.576 وهي أكبر من قيمة T الجدولية وتساوي 1.688، وان المتوسط الحسابي أكبر من 3 و قيمة P تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية التي تساوي 0.05 وبالتالي فإنه تقبل الفرضية البديلة القائلة " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة "، ونرفض الفرضية الصفرية.

4.النتائج والتوصيات:

1.4 النتائج:

لقد جاءت هذه الدراسة لبيان مدى مساهمة تقنية سلاسل الكتل كأحد وأهم تقنيات التحول الرقمي في تطوير مهنة المحاسبة، وانعكاساتها على ممارسي المهنة في ليبيا، حيث تم التوصل من خلال تحليل واستقراء الدراسة النظرية والميدانية إلى النتائج التالية:

1. أوضحت نتائج الدراسة الاستقرائية أن تقنية سلاسل الكتل من مجالات البحث الحديثة في الفكر المحاسبي المعاصر، وهذا يتفق مع دراسة (Liu، 2019) باعتبارها واجهة جديدة للمحاسبة.
2. أكدت دراسة (نافع، 2022) بأن تقنية سلاسل الكتل غيرت مفاهيم تخطيط وتحليل نظم المعلومات المحاسبية، وحسنت جودة التقارير المالية، وعملت على تقليص المهام التقليدية اليدوية للمحاسب والمراجع الداخلي والخارجي إلى حد كبير واستبدالها بمهام تحليلية استشارية، وهذا ما أتضح في

هذه الدراسة بأن ما تساهم به هذه التقنية سيطور من الأساليب المحاسبية المتبعة، وذلك لما تتميز به هذه التقنية من توفيرها للوقت والجهد والتكلفة داخل البيئة المهنية للمؤسسة، وإزالة العمل اليدوي في اعداد التقارير المالية، والعمل على أتمتة وظائفها مما يقلل من الأخطاء البشرية، بسبب وجود معاملات وضوابط تلقائية، وزيادة الجودة وتحسين الأداء، وتجنب التلاعب والاحتيال، بسبب عدم امكانية تغيير أو تعديل البيانات بمجرد أن يتم اغلاق السجل بطريقة مشفرة، سيحد من الفساد المالي المنتشر في المؤسسات، لهذا تنامى استخدام سلاسل الكتل في المجال المحاسبي، وتعدد استخدامها في المحاسبة حيث تقدم العديد من الفرص لتطوير مهنة المحاسبة، وبالتالي ستساهم هذه التقنية في تحسين الأداء المالي والتشغيلي والمحاسبي عند تطبيقها، وهذا يتفق مع دراسة(ابراهيم،2020) و(ربيع، 2020).

3. وفيما يتعلق بالتطورات المتوقعة لمهنة المحاسبة في الاستخدام لتقنية سلاسل الكتل فمن خلال استخدام سلاسل الكتل، يمكن للمؤسسات تسجيل قيود المعاملات في سجل مشترك، وبهذه الطريقة يمكنهم إنشاء نظام متشابك للسجلات المحاسبية الدائمة بدلاً من الاحتفاظ بسجلات منفصلة، كما يتم توزيع كل قيد وإغلاقه بطريقة مشفرة، ومن ثم فإن تزويره أو التلاعب في محتواه أمر مستحيل عملياً لأنه يكون مسجل لدى جميع المشتركين ويتطلب تعديله موافقة الجميع.
4. وأيضاً من النتائج التي توصلت اليها الدراسة قبول الفرضية البديلة القائلة " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء عينة الدراسة حول انعكاسات تقنية سلاسل الكتل على ممارسي المهنة، وهذا قد وضح بدراسة المنافع المترتبة لمزاولي المهنة من خلال تقليل عبء عمل المحاسب اليدوي والروتيني ومساعدته على الابتكار والابداع، وفي المقدمة سيلعب محاسبو الغد دوراً أكثر إبداعاً واستراتيجية في مؤسساتهم نتيجة لذلك لن تتمتع أعمالهم فقط بسير عمل أكثر كفاءة وتحصد رؤى أكثر فائدة من عملياتهم المحاسبية، ولكنها ستساعد في تعزيز مرونتهم وقواعدهم التنافسية وهذا ما أكدت عليه دراسة (Zayed& Othman, 2023)في أن تطبيق هذه التقنية سوف يبتكر مهارات المحاسبين، و يمكن أن تسمح أيضًا بزيادة نطاق المحاسبة ، وزيادة كفاءة أداء المحاسبين وتعزيز مهاراتهم.
5. ولتبني تقنية سلاسل الكتل وجب توافر العديد من المقومات اللازمة لتطوير مهنة المحاسبة في ظل سلاسل الكتل في البيئة الليبية، وذلك من خلال توفير العديد من العوامل التي ستشكل الأرضية الصلبة للتقنية الأمر الذي يتطلب تكثيف الجهود، وتسطير الاستراتيجيات الجادة، واستغلال الامكانات المتوفرة، لإنشاء البيئة الملائمة لاحتضان هذه التقنية، ومن أهم المقومات والاجراءات اللازم اتخاذها:

- ترقية البنية التحتية لتقنيات المعلومات والاتصالات على مستوى المؤسسة.
- قيام الحكومة والمؤسسات بتنظيم مشاريع تعريفية وبرامج تدريبية متخصصة في تطبيقات سلاسل الكتل.

- العمل على تصميم نظم لأمن المعلومات الالكترونية، الذي يحتوي على بروتوكولات مشفرة للملفات والبيانات المهمة الذي لا يحافظ على المعلومات أثناء نقلها فحسب بل يحميها أيضاً من فقدانها وسرقتها.
- التركيز أكثر على دراسة النظم القانونية والأطر التنظيمية إلى جانب اكتشاف التطبيقات الحالية والمستقبلية للتقنيات الرقمية، تمهيداً لاستخدام سلاسل الكتل في المؤسسة.

6. ليبيا كبلد يشق طريقه للنمو الاقتصادي، ينبغي الاستفادة من هذه التقنية، وذلك من خلال عقد ندوات ودعوة شركات لها ارتباطات دولية، وشرح منافعها وتحدياتها في البيئة المهنية الليبية.
7. كما تعتبر المواكبة على الصعيد التعليمي والتدريبي التوعوي أولى الخطوات الواجبة للمواكبة.
8. أكدت إجابات المستقصي منهم بأن هناك ضرورة ماسة لعمل جماعي من قبل موظفي تقنية المعلومات مع ممارسي مهنة المحاسبة في فريق واحد للمسارعة بتطبيق هذه التقنية في المجال المحاسبي لزيادة كفاءة العمليات في المؤسسات، وبالتالي سيمكن المؤسسات ويطورها لتفهم امكانات وأهمية هذه التقنية وتستثمر في الأدوات والتدريب المطلوبين لمساعدة محاسبيها على الاستفادة الكاملة، كما بينت دراسة (Zhang et. al, 2020) بضرورة ازدياد الطلب مستقبلاً على متخصصي تكنولوجيا المعلومات ذوي الخبرة المحاسبية بدلاً من الخريجين الرئيسين في المحاسبة مع التغيرات والتطورات الدراماتيكية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المحاسبة وكيف ستؤثر هذه التقنية والمتطلبات المرتبطة بها للمرشحين للوظائف على القدرات المطلوبة لخريجي المحاسبة.

2.4 التوصيات:

1. نرى ضرورة السعي نحو العمل على تطبيق تقنية سلاسل الكتل في المؤسسات التي اثبتت الدراسات السابقة على جدوى التطبيق بها، للاستفادة من المزايا التي تحققها وخاصة في القطاعات المزاولة لمهنة المحاسبة.
2. على إدارة المؤسسة أن تأخذ قضايا الأمن السيبراني. في الاعتبار عند التخطيط الاستراتيجي.
3. اتجاه الأكاديميين في الجامعات الليبية إلى المزيد من الأبحاث والمؤتمرات للتعريف والقاء الضوء على هذه التقنية .
4. ترجمة أبرز الكتب المتعلقة بأليات التحول الرقمي من بينها تقنية سلاسل الكتل إلى اللغة العربية من قبل متخصصين لغويين واقتصاديين وتقنيين.
5. يجب على المؤسسات عند تطبيق تقنية سلاسل الكتل إبقاء التركيز الأساسي على الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، مع اعتبار سلاسل الكتل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف.
6. التوعية بالوضع المستقبلي للمهنة، واتخاذ خطوات استباقية لسد فجوة المعرفة المرتبطة بتقنية سلاسل الكتل بين الواقع الفعلي والوضع المنشود.
7. الاعلان عن بعض المشاريع التطويرية في المجال المالي تماشياً مع تقنية سلاسل الكتل، بداية كفكرة أولية تم التأسيس لها، انتهاء إلى تجريبها واختبارها.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

إبراهيم، رشا محمد علي، 2020، "أثر تبني سلسلة الكتلBlockchain على خفض تكلفة الخدمات المصرفية والارتقاء بها بالبنوك المصرفية دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد 24 ،العدد، الثالث، ص ص 18-31.

خالـــد، وأخرون، 2022، "تقنية سلاسل الكتل وتطبيقاتها الممكنة"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد السابع، العدد الثاني، ص 981-990.

الشريف، إدريس عبد المجيد،2006، "متطلبات تطوير مهنة المحاسبة"، بحوث المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة: المحاسبة مهنة ومعايير وتقييم وإصلاح، طرابلس.

العربي، عبدالسلام علي، بوفارس، رندة عطية، 2006، "المهارات الواجب توافرها في المحاسب ومجهوداته لتطويرها" المؤتمر الوطني الأول حول المحاسبة تحت شعار المحاسبة مهنة ومعايير...تقييم وإصلاح" ملخص رسالة ماجستير غير منشورة، بأكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

الفتلاوي، ليلى ناجي مجيد،2013، "بيئة المحاسبة ومؤشرات تكيفها لتكنولوجيا المعلومات"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص290.

القنبري، محمد قيس عادل، 2020، " أثر التقنيات الحديثة للثورة الصناعية الرابعة على المحاسبة والمراجعة" المؤتمر الدولي الثالث لعلوم التقنية، طرابلس، ليبيا.

القنبري، محمد قيس عادل،2022، "المهارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البيئة المحاسبية الليبية: دراسة نظرية استكشافية"، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، ليبيا، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة.

الوافي، شهرزاد، 2022، "استراتيجية تطبيق تكنولوجيا سلاسل الكتل في المعاملات الرقمية، دولة الامارات العربية المتحدة نموذجاً"، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة قسطنطينة، المجلد 9، العدد1، ص 238-263.

أبوبكر، سعاد صالح أحمد، 2023، " توجهات وتحديات تقنية سلاسل الكتل في حماية البيانات وضمان الخصوصية"، المجلة الافريقية للعلوم البحثية والتطبيقية المتقدمة، المجلد 2، العدد 3، ص 32-43.

مدوخ، خيام محمد، كامل، 2014، "واقع تطور مهنة المحاسبة بين التأهيل المهني والتكنولوجي للمحاسبين في الشركات العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، فلسطين، غزة.

المنصوري، جابر حسين، المشكور، عماد عبدالستار، 2010 "مدى مساهمة مقومات مهنة المحاسبة في رفع كفاءة المحاسبين لترشيد القرارات الاستثمارية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد 1، العدد3 ص 48-66.

نافع، محمود عبد المقصود،2022، "أثر تقنيات الثورة الصناعية الرابعة على مهنة المحاسبة والمراجعة" –دراسة ميدانية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة، العدد الثالث، المجلد السادس.

الهدى، قادري نور، بوزيان، مكلكل، ديسمبر2022، "التشفير بتقنية سلاسل الكتل ودوره في حماية المعاملات الالكترونية"، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد الثامن، العدد2، ص563/581.

المراجع الأجنبية:

"Block chain technology: Agame changer in accounting" ، Rao and pandurangiah. (2018) the institute of cost accountants of India (icmai), the management accountant, vol.53, No,6. ،

Aleksy Kwilinski, (2019), "Implementation of Blockchain Tecnologin Accounting Sphere", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Volume 23, Special Issus 2.

Bansal, Sanjeev K, Roopail Batra, Nikita Jain, (2018) "Blockchain The Future Of Accounting", The management accountant, vol.60, NO.6

Bansal, S, (2018) "Block chain technology: Agame changer in accounting" the institute of cost accountants of India (ICMAI), the management accountant vol.53, NO.6. ،

C., CAI, 2019, "Triple- Entry Accounting with Blockchain: how far have we come?" Accounting and finance journal, vol.32, No.7.

Coyne, J.G., & McMickle, P.L. (2017). "Can block chains serve an accounting purpose?"*Journal of Emerging Technologies in Accounting*, 14(2), P.1011.

CPA, Canada& AICPA. (2017). Block chain Technology and Its Potential Impact on the Audit and Assurance Profession. *Deloitte Development LLC*

Ibrahim adagye dauda, Bala Azagaku,Sylvester Umbugadu AKU ,(2015),"Threats and Challenges to Accounting Profession: A Draw Back to the Development of Accounting Practices in Nigeria", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Volume 5, issue 4, 2015, p98.

Ibrahim. Dalia,2023" Opportunities, Challenges and Implications of Block chain Technology for Accounting: An Exploratory Study", Alexandria Journal of Accounting Research, Third Issue, September, 2023, Vol. 7.

Ilchenko, v, 2020 " An analysis of digital technology impact on improving the environmental status" international journal of advanced science and technology, vol.29, issu, 6.

Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW), (2018), "Artificial intelligence and the future of accountancy", ICAEW THOUGHT LEADERSHIP IT FACULTY, pp1.12.

Ismail, ALI Syed, June2021, "Block chain Technology As A governance Mechanism for Contemporary Islamic Financial Institutions", AQU Journal of Islamic Economics, VOL.1 1NO. 1,PP.147-188.

Li, Z, 2017, "Will Block chain Change the Audit? China- USA Business Review. 16. 294-298.

Liu, M, 2019" How will Block chain technology impact auditing and accounting? Permission less vs. permissioned Block chain", Current issues in auditing, American accounting association, vol.13, No.2. ،

Moll, J. and Yigitbasioglu, O., (2019), "The Role of Internet-Related Technologies in Shaping the Work of Accountants: New Directions for Accounting Research", the British Accounting Review, Volume 51, No. 6

Pimenova E .M.2020 “Specificity of sustainability assessment for industrial enterprise functioning in the digital economy "Available at, https:// www.doi.or.com

Purcinelli, Lillian Meira., Abreu, Rute and Vasconcelos, Lucia. (2020), "Sustainable and Smart System: Rethinking Accounting and Taxation in Portugal". Governance and Sustainability: International Perspectives. 69-79.

Sanjeev Bansal, Roopail Batra, (2018), "Blockchain and the future of accountancy", The Management Acountant, VOL 53, NO 06.

Sarkar, S., (2018), "Block chain Technology: A Game Changer in Accounting", The Institute of Cost Accountants of India (ICMAI), The Management Accountant, Vol. 53, No. 6.

Swan, M. (2015). "Block chain – Blueprint for a New Economy. Sebastopol, CA: O’Reilly Media.

Thomas F Heston, 2017, ” A Case Study in Block chain Healthcare Innovation”, www.ssrn.com November 24, 2017

Watson, L. and Mishler, C, (2017), "Get Ready for Block chain", Strategic Finance, Vol. 98, No. 7

Zayed, Lena m.m & Othman Hussein Othman, 2023, "Effect of block chain technology in innovating accountants’ skills: a multimethodology study in the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange", Journal of Innovation and Entrepreneurship volume 12, article number: 44.

Zhang, Y., Xiong, F., Xie, Y., Fan, X., & Gu, H. (2020). "The Impact of Artificial Intelligence and Block chain on the Accounting Profession" [Electronic Version]. IEEE Access, 8, 110461- 110477. doi: 10.1109/ACCESS.2020.3000505

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

العلاقة بين الحوافز المادية والمعنوية والرضا الوظيفي

" دراسة تطبيقية على مدارس التعليم العام بمدينة مصراتة "

جمعة عمر عبدالله
كلية الاقتصاد – جامعة مصراتة
mnabjama@gmail.com

عبدالرزاق أبوالقاسم الشنطة
المعهد العالي للعلوم والتقنية غريان
chantaabdarrazek@gmail.com

إيناس جمعة المنفي
معهد الهيثم للعلوم الإدارية والمالية –مصراتة
jomaenas51@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.05.03 **تاريخ القبول: 2024.07.10** **تاريخ النشر: 2024.07.17**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين الحوافز المادية والمعنوية على الرضا الوظيفي لدى المعلمين والمعلمات بمدارس التعليم الأساسي بمدينة مصراتة ، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والمتمثل في جميع المعلمين والمعلمات بمدارس التعليم الأساسي والبالغ عددهم(15000) معلم ومعلمة، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت(150)مفردة، وقد تبين في دراستنا هذه بأن للمتغير– الحوافز– علاقة على الرضا الوظيفي لدى معلمي التعليم الأساسي بمدينة مصراتة. وبينت نتائج الدراسة تحقيق الفرضية العامة للدراسة القائلة: "توجد علاقة بين الحوافز والرضا الوظيفي لدى معلمي التعليم الأساسي بمدينة مصراتة ". كما خلصت الدراسة أيضا لمجموعة من النتائج، تمثلت في تحقيق كل الفرضيات المقترحة باستثناء واحدة فقط، وفي نهاية الدراسة تم تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات والتي نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار،

الكلمات المفتاحية: الحوافز – الحوافز المادية –الحوافز المعنوية –الرضا الوظيفي.

The Relationship between Material and Moral Incentives and Job Satisfaction: An Applied Study on Public Schools in Misurata City

Joma omar M Abdalla
Misurata University

Abderrazak A .Alshanta
Higher Institute of Science and Technology, Gharyan

Enas j. Almanfi
Al-Haytham Institute
Misurata

Abstract

This study aimed to explore the relationship between material and moral incentives and job satisfaction among male and female teachers in basic education schools in the city of Misrata. The study employed a descriptive and analytical approach, using a questionnaire as a tool to gather data from the study population, which comprised all teachers in basic education schools—a total of 15,000 teachers. A simple random sample of 150 teachers was selected.

The findings of this study indicated that the variable “incentives” has an impact on job satisfaction among basic education teachers in Misrata. The results

confirmed the general hypothesis of the study, which states: “There is a relationship between incentives and job satisfaction among basic education teachers in Misrata.” The study also reached several conclusions, with all proposed hypotheses being fulfilled, except for one. At the end of the study, a number of recommendations and suggestions were offered, with the hope that they will be taken into consideration for further study in this field.

Keywords:*incentives, material incentives, moral incentives, job satisfaction.*

1- مقدمة:

الحوافز المادية والمعنوية تمثل جزءاً أساسياً من إستراتيجيات إدارة الموارد البشرية وعلاقتها بالرضا الوظيفي لا يمكن إنكاره ، وتتمثل الحوافز المادية في المكافآت المالية والمزايا المالية، مثل: الرواتب والعلاوات والمكافآت المالية الإضافية والحوافز ذات الصلة بالأداء، مثل: المعاملات، وهي تهدف إلى تحفيز الموظفين من خلال تقديم مكافآت مالية تعكس أداءَهم وجهدَهم في العمل ، فعند تلقي الموظفين حوافز مادية ملائمة يزداد شعورهم بالتقدير والاعتراف بجهودهم، مما يؤدي إلى زيادة رضاهم الوظيفي، والإحساس بالثقة في الإدارة والمؤسسة، ومن الجوانب الإيجابية للحوافز المادية أيضاً يمكن أن تكون دافعاً قوياً لتحقيق الأهداف الشخصية والمهنية .أما الحوافز المعنوية فهي تتعلق بالمكافآت غير المالية، مثل: التقدير والثناء والترقيات والفرص التطويرية والتدريبية ،والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، والأجواء الإيجابية في بيئة العمل، وتُعَزِّزُ الحوافز المعنوية –عادة– الشعور بالانتماء والمسؤولية، وتحفيز الإبداع والابتكار لدى الموظفين، والحوافز المعنوية تلعب دوراً مهماً أيضا في تعزيز الرضا الوظيفي للموظفين، حيث تعكس اهتمام المؤسسة بتطويرهم وتقديرهم كأفراد، فعند تقديم الحوافز المعنوية بشكل صحيحٍ يشعر الموظفون بالإشباع الشخصي والمهني، وبالتالي يزداد رضاهم وانخراطهم في العمل. وتأثير الحوافز المادية والمعنوية على الرضا الوظيفي يعتمد على العديد من العوامل، مثل: طبيعة العمل واحتياجات الموظفين وتوجهاتهم الشخصية، فبينما قد تؤثر الحوافز المادية على الرضا الوظيفي من خلال تحسين مستوى الدخل والراحة المالية، تلعب الحوافز المعنوية دوراً أساسياً في تحسين الرضا الوظيفي من خلال تعزيز الاستمتاع بالعمل والشعور بالانتماء والتقدير. ويمكن أن تكون الحوافز المادية والمعنوية مكملة لبعضها البعض، حيث يمكن أن تعمل معا لزيادة الرضا الوظيفي وتعزيز الأداء والإنتاجية في العمل، ومن الضروري أن تكون إستراتيجيات الحوافز متوازنة ومتنوعة لتلبية احتياجات وتطلعات الموظفين بشكل فعال. الرضا الوظيفي هو مفهوم مهم في مجال إدارة الموارد البشرية والعلوم الاجتماعية، حيث يشير إلى مدى رضا الموظفين عن بيئة عملهم وظروف عملهم والعوامل المرتبطة بالعمل نفسه، ويعتبر الرضا الوظيفي عنصرا أساسيا للأداء والاستمرارية في العمل.

2.مشكلة الدراسة:

نتيجة التقدم التكنولوجي وانتشار العولمة والتغيرات التي يشهدها العالم اليوم، فإنه يجب على المؤسسات بصفة عامة الاهتمام بالعنصر البشري ومؤسسات التعليم الأساسي والمتوسط بصفة خاصة؛ لأن هذا القطاع يعتبر من القطاعات الحساسة والمهمة في مختلف الدول؛ نظراً لأهميته الكبيرة في حياة الشعوب وتحديد مصيرها ووجودها من عدمه، وحيث إن المؤسسات التعليمية يعتمد عليها المجتمع في نشر ثقافته وتحقيق آماله وتطلعاته المستقبلية، من خلال خلق كوادر تعليمية مؤهلة، وكل هذا لا يتم إلا عن طريق الاهتمام بالكوادر التعليمية، فالأستاذ أو المعلم في هذه المرحلة يقوم بالتخطيط للدروس والنشاطات والتقويم والمشاركة في مختلف الأنشطة لتقديم كل ما يحتاجه قطاع التعليم والمجتمع، لذا، وجب على وزارة التعليم الأساسي والمتوسط تهيئة الجو المناسب والملائم لهذا المعلم، ومن أبرزها خلق منظومة خاصة بالحوافز لهذه الفئة مقابل ما يبذله من جهود، حيث تعتبر الحوافز من أهم المواضيع التي يتم الاهتمام بها في كل المؤسسات على اختلاف عملها، وهي تتمثل في الرواتب والأجور والعلاوات والمكافآت والبدلات والمعاشات التقاعدية وغيرها من المزايا المادية، ومن جانب آخر المزايا المعنوية التي تشبع حاجاته النفسية والاجتماعية، مثل: تقدير الذات والاحترام والقبول الاجتماعي التي كلها تزيد من تحسين الأداء والكفاءة والفعالية من أجل الرفع من عامل الرضا على العمل ،حيث إن الرضا الوظيفي يعتبر الأداة الفعالة التي تزيد من أداء الفرد والمعلم بصفة خاصة لمهامه ومسؤولياته تجاه ما هو مطلوب منه بحيث يعطي المزيد اتجاه عمله.

ومن هذا كله قام الباحثون بدراسة استطلاعية عن الرضا الوظيفي في بعض المدارس من خلال توجيه مجموعة من الأسئلة عن ذلك وربطها بعامل الحوافز المادية والمعنوية وكيفية أدائهم للعمل، فكانت معظم الإجابات عن هذه الأسئلة تدل على انخفاض رضاهم الوظيفي عن عملهم، نتيجة تدني معظم الحوافز سواء كانت مادية أو معنوية، من هذا كله يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي الآتي:

هل توجد علاقة بين نظام الحوافز المادية والمعنوية والرضا الوظيفي لدى المعلمين في المدارس التعليم الأساسي في مدينة مصراتة؟

1. هل توجد علاقة بين الرواتب والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$؟
2. هل توجد علاقة بين العلاوات والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$؟
3. هل توجد علاقة بين المكافآت والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$؟
4. هل توجد علاقة بين الترقية والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$؟
5. هل توجد علاقة بين تقدير الجهود والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$؟

6. هل توجد علاقة بين إشراك العاملين والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$؟

3.فرضيات الدراسة:

1.3 الفرضية الرئيسية (توجد علاقة بين الحوافز المادية والمعنوية والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$).

2.3 الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة بين الرواتب والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$.
2. توجد علاقة بين العلاوات والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$.
3. توجد علاقة بين المكافآت والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$.
4. توجد علاقة بين الترقية والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$.
5. توجد علاقة بين تقدير الجهود والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$.
6. توجد علاقة بين إشراك العاملين والرضا الوظيفي للمعلمين في العينة قيد الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha \leq 0.05$.

4. أهداف الدراسة تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1) التعرف على العلاقة بين الحوافز المادية والمعنوية (الرواتب، والعلاوات، والمكافآت، الترقية، الجهود، إشراك العاملين) في العينة قيد الدراسة.
2) تقديم النتائج والتوصيات التي يمكن أن تكون ذات فائدة للمهتمين وأصحاب القرار في المؤسسات لتطبيق أبعاد الحوافز بالمستوى المطلوب بما يضمن تعزيز الرضا الوظيفي.

5.أهمية الدراسة تستمد الدراسة أهميتها مما يلي:

1.5 الأهمية للباحث: وذلك بزيادة المستوى الثقافي والعلمي له بالاعتماد على نفسه في اكتساب المعلومات والاطلاع على مختلف المناهج واختيار الأفضل منها، ويجعله شخصية مختلفة من حيث التفكير والسلوك والانضباط.

2.5 الأهمية للمؤسسة: وذلك بالاستفادة من نتائجها وتوصياتها لتحسين تطبيق أبعاد الحوافز المادية والمعنوية في المؤسسات التعليمية. ويُتمنى من إدارة المؤسسات التعليمية النظر في كفاءة العاملين لمنحهم شهادات تقديرية وحوافز مادية لإرضاء المعلمين لديها.

3.5الأهمية للمجتمع: وذلك بتقديم معلومات وبيانات وحقائق يستفيد منها الكثير من الأفراد في المؤسسات التعليمية في المجتمع وتقديم نتائج تعزز من الرضا الوظيفي للمعلمين.

6.منهجية الدراسة: لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة تم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: الذي يتيح الوصول للبيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، ووصف النتائج التي تم التوصل إليها وتحليلها وتفسيرها، والمنهج التحليلي الذي يتضمن خطوتين لجمع البيانات وتحليلها، الأولى: تتضمن استقراء ما كتب في الأدب الإداري حول موضوع الدراسة من مقالات ورسائل علمية وشبكة المعلومات الدولية، والثانية: إجراء دراسة ميدانية بهدف جمع البيانات وذلك من خلال الاعتماد على أداة الاستبانة.

7.الدراسات السابقة:

- **دراسة بعنوان Daniel 2019" Effects of Incentives on Employees Productivity"):** تبحث الدراسة في أثر الحوافز على إنتاجية الموظف. وقد هدفت الدراسة إلى الأهداف التالية: –العلاقة بين حافز وإنتاجية الموظف في المؤسسات، تحديد تأثير الحوافز على إنتاجية الموظف في المؤسسة، تحليل العلاقة بين الحافز وإنتاجية الموظف في المؤسسات في نيجيريا. ولتحقيق هذه الأهداف، تم تصميم استبيان على أساس الأهداف. تمت معالجة الاستبيانات المكتملة وتحليلها باستخدام معامل ارتباط لحظة المنتج. كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة إيجابية بين الحوافز والإنتاجية، إلى جانب الحوافز النقدية، هناك عامل رئيسي آخر في تحفيز الموظفين هو إشراكهم في العملية التي تهدف إلى تحقيق الفعالية التنظيمية؛ ألنه بدون تعاونهم لا يمكن للمؤسسة أداءها، توصي الدراسة بإنشاء وحدة للنظر في قضايا الحوافز التي من شأنها تعزيز الإنتاجية.
- **دراسة (علي وآخرون، 2016)** أجرى بحثًا حول تأثير الحوافز الملموسة وغير الملموسة مع الرضا الوظيفي بين الموظفين؛ وقد أجريت دراستهم على عينة من 100 موظف والتي تم اختيارها من مصنع مرسوم باكستان، واه كانت، تم جمع البيانات من خلال استخدام استبيان الرضا في ولاية مينيسوتا نظام المكافآت؛ لقد استخدموا SPSS، وبتحليل البيانات، أظهرت نتائج الدراسة أن بعض الحوافز غير الملموسة والمادية هي ترتبط ارتباطا إيجابيا بالرضا الوظيفي لدى الموظفين الباكستانيين.

8. الإطار النظري للدراسة

1.8 الحوافز المادية والمعنوية:

تعرف الحوافز بأنها الدفع وهي كلمة شائعة الاستخدام مشتقة من كلمة دافع، ولها معانٍ مختلفة، مثل: رغبات الشخص واحتياجاته ورغباته ودوافعه (Badura et al 2020)، إنها عملية تحفيز الأشخاص على اتخاذ الإجراءات الصحيحة للوصول إلى أهدافهم وغاياتهم، (Liu et al 2021) ،يتم تصنيف تحفيز الموظفين على نطاق واسع إلى شكلين، أي الدوافع الخارجية والداخلية، ويعرف أيضا باسم المحفزات أو الفرضيات كما تعمل هذه العوامل أيضا كمصدر إضافي لزيادة الرضا الوظيفي (Catharina et 2015

al) ،التحفيز هو أداة مثالية لتحقيق الإنجاز لدى الموظفين (2020,Nyinyimbe) ،التحفيز هو عملية تحفيز الموظفين على العمل لتحقيق الأهداف التنظيمية (2021 Prasetyani et al) وفقا (2020 Yang) فإن تحفيز الموظفين له مصدران داخلي وخارجي ،ويمكن أن يعزى الدافع الخارجي إلى عوامل في مكان العمل ، في حين أن الدافع الداخلي هو قوة دافعة داخلية تدفعك إلى تحقيق المزيد (Mazllami 2020) لقد عرفت الحوافز بأنها: مجموعة العوامل التي تدفع الفرد الاختيار التصرف المناسب لتحقيق الهدف.

2.8 أهمية الحوافز: (2023 Employee Experience)

لقد تحولت حوافز الموظفين من مجرد إضافات إلى مكونات متكاملة لتجربة الموظف الشاملة ، وتتجاوز هذه الحوافز الرواتب والمزايا التقليدية ،مما يشير إلى التزام المنظمة بالاعتراف بالمساهمات الاستثنائية ومكافأتها ،ومن خلال تقديم حوافز مغرية يمكن للمؤسسة مواجهة التحديات الرئيسية ،مثل :اكتساب المواهب والاحتفاظ بها ،والرضا الوظيفي بشكل عام ، تعمل هذه الحوافز بمثابة أسباب مقنعة للموظفين ذوي الأداء العالي لاختيار المؤسسة والبقاء مما يقلل من معدلات دوران الموظفين والتكاليف المرتبطة وتعيين وتدريب موظفين جدد، وفي تحسين الولاء للمؤسسة يعد أفضل طريقة لزيادة الولاء ، وأثبتت الدراسات ، أن ثلثي الموظفين الجدد في مكان العمل يشعرون بالانفصال عن مؤسساتهم ،يمكن أن يكون له العديد من الآثار السلبية على المؤسسة وخاصة الإنتاجية وانخفاض الجودة ، مع وجود برنامج حوافز جيد، من الممكن بناء المشاركة في مكان العمل. يمكن للإدارة معرفة الأسباب التي تجعل الموظف يشعر بالبعد عن عمله وتقديم حوافز معينة لتشجيع المشاركة. وبالتالي، يمكن للمؤسسة زيادة مشاركة الموظفين في جميع أنحاء المؤسسة وتشجيع العمل الجماعي يعتمد على تقديم المؤسسة على العمل الجماعي. كلما كان التعاون أفضل بين الموظفين، كلما تم تعزيز الإنتاجية. ومن خلال برنامج مناسب لحوافز الموظفين، يمكن للمؤسسات تشجيع بيئة يميل فيها الموظفون إلى أن يكونوا أكثر تعاونًا بدلاً من التنافس مع بعضهم البعض. فهو يسمح للفرق المختلفة في المؤسسة بالعمل بشكل أفضل معًا والسماح لجميع خطوات الإنتاجية بالإنجاز في وقت واحد. مع العمل الجماعي الأفضل، سيشعر فريقك براحة أكبر في العمل مع بعضهم البعض ويؤثر بشكل إيجابي على بيئة العمل. تعزيز معنويات الموظفين وتحفيزهم عندما يكون الموظفون راضين عن مكان عملهم، فإنهم سيبذلون قصارى جهدهم لتحقيق نتائج أفضل. ومع وجود حوافز أفضل، سيشعر الموظفون بمزيد من التشجيع في عملهم. وسيكون لذلك تأثير إيجابي على معنوياتهم وتحفيزهم. يمكن أن يؤدي تعزيز معنويات الموظفين وتحفيزهم إلى إخراج أفضل عمل من موظفيك. ونتيجة لذلك، يمكن لمؤسستك تحقيق الأهداف والنجاح. الفوائد المتبادلة يعد الموظف المتحمس والمخلص رصيدًا ممتازًا لأي منظمة. لذلك، عندما تقدم المؤسسات برامج حوافز لتعزيز معنويات الموظفين، فإنها تستثمر في تحويل الموظفين إلى أصول. يقوم هؤلاء الموظفون بعد ذلك بإنتاج عمل عالي الجودة للمؤسسة. ونتيجة لذلك، يستفيد كل من المؤسسة والموظفين من برامج الحوافز. تحسين استكمال الأهداف تضع المؤسسات بعض المعايير للموظفين لتلقي الحوافز ، عندما تكون الحوافز مناسبة للموظفين، فإنهم يميلون إلى تحقيق أفضل أداء لهم. وهذا يؤدي إلى الانتهاء السريع من المشاريع والأهداف. تقليل الغياب يميل الموظفون إلى قضاء أيام شخصية أقل لتحقيق

أهداف عملهم بحوافز أفضل، فهو يمكّن للمنظمات من تقليل فقدان الإنتاجية والتأكد من سير جميع خطوات الإنتاجية دون أي مشكلة.

3.8 أهداف الحوافز: (Bandiera et al 2021)

1. السماح للعاملين بزيادة مجهودهم عن المعدلات الموضوعة مما يؤدي إلى تشجيع المهارات على بذل المزيد من الجهد.
2. إشباع احتياجات العاملين بشتى أنواعها وعلى الأخص ما يسمى بالتقدير والاحترام.
3. تخفيض الفائض والتكاليف، وكمية الخامات وتخفيض الفاقد من الموارد البشرية.
4. شعور العاملين بروح العدالة وتنمية روح التعاون بين العاملين ورفع روح الولاء والانتماء.
5. استنباط أفضل الأساليب والطرق لأدب العمل بأقل مجهود وتحقيق أفضل النتائج.

4.8. أنواع الحوافز:

تعددت تقسيمات علماء الإدارة للحوافز، من حيث موضوعها، برزت الحوافز المادية في مضمون مدرسة الإدارة العلمية "لفريديريك تايلور " الذي أكد على ضرورة استخدام الحوافز الاقتصادية في توجيه العاملين، وتعد في الوقت الراهن من بين أهم الحوافز كونها تعمل على إشباع حاجات أساسية للفرد أولها الحاجة للمأكل والمسكن، ويتم الحفز عن طريق دعم مادي في شكل مباشر كالأجر، تقديم نسبة من الأرباح ،أما الشكل غير المباشر فيتمحور في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة للعاملين والتي تعد ضرورة اجتماعية وإنسانية أكثر من كونها ضرورة اقتصادية من بينها نجد خدمة النقل، خدمة التغذية– الحوافز المعنوية : بدأ الاهتمام بالحوافز المعنوية مع ظهور مدرسة العلاقات الإنسانية التي عملت على طرح وترويج المفاهيم النفسية والاجتماعية للفرد داخل المؤسسة، وأهم ما تحققه مثل هذه الحوافز الرفع من الروح المعنوية لدى العاملين.

أنواع الحوافز من حيث أثرها في الحوافز الإيجابية: هي كل أنواع المغريات التي تقدمها المؤسسة للفرد مقابل امتيازه في العمل سواء كانت مادية أو معنوية، الحوافز السلبية: يقصد بها توقيع الجزاء المناسب للفرد المخالف لقواعد العمل أو الإخلال بممتلكات المؤسسة، فتكون بمثابة أداة للتخويف والعقاب تجعل الفرد المرتكب للمخالفة يبتعد عن السلوك غير المرغوب فيه.

الحوافز الفردية هي الحوافز التي تقدم لفرد واحد بحد ذاته نتيجة إنجاز عمل معين فالعلاوات التشجيعية، والحوافز الجماعية توجه الحوافز الجماعية لمجموعة من الأفراد، فقد يتم تحفيز مجموعة الأفراد العاملين بقسم واحد أو وحدة إدارية واحدة.

9. الرضا الوظيفي: وفقا (Ayub et al 2011) فإن الدرجة التي يحبها الناس أو يكرهون وظائفهم تعرف بالرضا الوظيفي. الرضا الوظيفي هو حالة عاطفية إيجابية مستمدة من تقييم وظيفة الفرد أو تجربة الوظيفة نفسها(Kumar et al 2011)،من المنظور التنظيمي، يلعب الرضا الوظيفي دورا هائلا في ضمان مستوى أكبر من الالتزام التنظيمي، وضمان نجاح المنظمة بأكملها وتطويرها ،وذكر(Nazir 2016 et al) أن المكافآت تلعب دورا غنياً في تشجيع الموظفين على البقاء ملتزمين ،مما يؤدى إلى زيادة المتعة الوظيفية

بين الموظفين ، ومن المؤكد أن يتم متابعة اتساق القوى العاملة ، وتعتبر المكافآت عوامل مهمة في ضمان الولاء الوظيفي ،وترتبط بشكل إيجابي بتحفيز الموظفين في مكان العمل (Zafar et al 2014) ،عندما يحقق الموظفون الرضا الوظيفي ،فمن المرجح أن يتحسن الأداء العام للمؤسسة (Leclerc,et.al 2013) وفي عام(1964)،قدم هيرزبيرج نظرية التحفيز والنظافة (المعروفة أيضا باسم نظرية العاملين) وذكر أن هناك عاملين في مكان العمل يؤثران على الرضا الوظيفي للموظفين ، أي الدافع والنظافة ، يشير الدافع إلى رغبة العامل في العمل بشكل أفضل ، والجانب الآخر هو النظافة ، لن يدفع هذا الجانب العمال إلى أداء أكثر صعوبة ،ولكن غيابهم سيهبط عزيمة العمال ،ذكر (هيرزبيرج) أن الراتب كعامل نظافة مسؤول عن القضاء على عدم الرضا الوظيفي ويندرج تحت عوامل خارجية ، من منظور تنظيمي ، يأخذ هذا البحث المكافآت كعامل نظافة، ويذكر أنه إذا لم تكافئ المؤسسة موظفيها بشكل كافٍ فإن ذلك سيؤثر سلباً على مستوى رضاهم .ووفقاً لرأي (Febrianti.et.at 2020)فإن رفع معنويات الموظفين والرضا الوظيفي هي من الاهتمامات التنظيمية الرئيسية في العصر الحالي ،حيث نظريات التحفيز المختلفة تنيرنا وتعلمنا حول تحفيز الموظفين والرضا الوظيفي ، على سبيل المثال ،نظريات العملية، ونظريات القائمة على الاحتياجات والتعزيز ، أثبت (Ali 2021 et al) أنه على الرغم من أن الدافع والرضا الوظيفي هما مصطلحان تابعان ، إلا أنه لا يمكن استخدامهما بالتبادل ، تعتبر العملية التحفيزية والرضا الوظيفي جانبا مهما (Safdar et al 2020) في حين أن الرضا الوظيفي يمكننا من الشعور بالإنجاز من خلال الأنشطة والمكافآت المختلفة المتعلقة بالعمل ،ذكر أيضا (Palais 2020 et al) أن مدى الرضا الوظيفي يعتمد على العوامل التحفيزية الداخلية والخارجية ،(Bayraktar et al 2017).

10. خصائص الرضا الوظيفي: يمكن تحديد أهم خصائص الرضا الوظيفي فيما يلي:

1. تعدد مفاهيم طرق القياس.
2. النظر إلى الرضا الوظيفي على أنه موضوع فردي، فالإنسان مخلوق معقد لديه حاجات ودوافع متعددة ومختلفة من وقت إلى آخر، وقد انعكس هذا كله على تنوع طرق القياس.
3. الرضا الوظيفي يتعلق بالعديد من الجوانب المتداخلة للسلوك الإنساني.
4. الرضا الوظيفي حالة من القناعة والقبول.
5. يتميز الرضا الوظيفي بخاصية الارتباط بسياق تنظيم العمل والنظام الاجتماعي.

11.عرض وتحليل نتائج الدراسة

1.11.عرض وتحليل نتائج الفرضية الرئيسية:

(توجد علاقة بين الحوافز والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة).

الجدول رقم (1) معامل الارتباط بين الحوافز والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	الرضا الوظيفي	(sig)	العدد N	درجة الحرارية	مستوى الدلالة
الحوافز	0.67**	0.000	120	119	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ –spss

حيث نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ قيمة (0.67)، بينما قيمة الانحراف المعياري (sig) تساوي (0,00) وهو ارتباط تام ودالة عند مستوى الدلالة (0.05).

2.11 عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

(توجد علاقة بين الراتب والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة).

الجدول رقم (2) معامل الارتباط بين الراتب والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	الرضا الوظيفي	(sig)	العدد N	درجة الحرارية	مستوى الدلالة
الراتب	0.65**	0.000	120	119	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ –spss

حيث نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ قيمة (0.65**)، بينما قيمة الانحراف المعياري (sig) تساوي (0.000) وهو ارتباط طردي قوي ودالة عند مستوى الدلالة (0.05).

3.11 عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

(توجد علاقة بين العلاوات والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة).

الجدول رقم (3) معامل الارتباط بين العلاوات والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	الرضا الوظيفي	(sig)	العدد N	درجة الحرارية	مستوى الدلالة
العلاوات	0.55**	0.010	120	119	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ –spss

حيث نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ قيمة (0.55*)، بينما قيمة الانحراف المعياري (sig) تساوي (0,010) وهو ارتباط طردي قوي ودالة عند مستوى الدلالة (0.05).

4.11 عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

(توجد علاقة بين المكافآت والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة)

الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين المكافآت والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	الرضا الوظيفي	(sig)	العدد N	درجة الحرارية	مستوى الدلالة
المكافآت	0.65**	0.011	120	119	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ –spss

حيث نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ قيمة (0.65*)، بينما قيمة الانحراف المعياري (sig) تساوي (0.011) وهو ارتباط قوي عند مستوى الدلالة (0.05).

5.11 عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الرابعة:

(توجد علاقة بين الترقية والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة)

الجدول رقم (5) معامل الارتباط بين الترقية والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	الرضا الوظيفي	(sig)	العدد N	درجة الحرارية	مستوى الدلالة
الترقية	0.66**	0.012	120	119	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ –spss

حيث نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ قيمة (0.66)، بينما قيمة الانحراف المعياري (sig) تساوي (0.012) وهو ارتباط طردي قوي عند مستوى دلالة (0.05).

6.11 عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية الخامسة:

(توجد علاقة بين الجهود والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة)

الجدول رقم (6) معامل الارتباط بين الجهود والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	الرضا الوظيفي	(sig)	العدد N	درجة الحرارية	مستوى الدلالة
تقدير الجهود	0.55**	0.004	120	119	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ –spss

حيث نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ قيمة (0.55*)، بينما قيمة الانحراف المعياري (sig) تساوي (0.004) وهو ارتباط طردي متوسط ودالة عند مستوى الدلالة (0.05)

7.11 عرض وتحليل نتائج الفرضية الجزئية السادسة:

(توجد علاقة بين إشراك العاملين والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة).

الجدول رقم (7) معامل الارتباط بين إشراك العاملين والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة

العلاقة بين المتغيرين	الرضا الوظيفي	(sig)	العدد N	درجة الحرارية	مستوى الدلالة
إشراك العاملين	0.60*	0.012	120	119	0,05

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات الـ –spss

حيث نجد أن معامل الارتباط بين المتغيرين قد بلغ قيمة (0.60*)، بينما قيمة الانحراف المعياري (sig) تساوي (0,012) وهو ارتباط طردي قوي ودالة عند مستوى الدلالة (0.05) .

12. مناقشة وتفسير النتائج:

1.12 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الرئيسية:

تبين لنا أنه توجد علاقة ارتباطية طردية بين المتغربين الحوافز والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة، وكذلك على العوامل التي تؤثر على حدوث الرضا من عدمه والمتمثلة في أبعاد الحوافز كالراتب والعلاوات والمكافآت والترقية وتقدير الجهود وإشراك العاملين، حيث أن لكل هذه العوامل دور إيجابي ومهم في رضا المعلمين العاملين من عدمه، فإذا توفرت هذه العوامل في بيئة العمل، فإنها ستتصف بحالة من الرضا تجاه المهنة.

2.12 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الأولى:

في الفرضية الجزئية الأولى افترضنا أنه توجد علاقة بين الراتب والذي يمثل البعد الأول من استبيان الحوافز في العينة قيد الدراسة ومقياس الرضا الوظيفي، ومن خلال نتائج الدراسة الإحصائية تبين أنه توجد علاقة بين المتغيرين، وهي علاقة ارتباطية موجبة ودالة. بناءً على ما سبق ذكره يرى الباحثون أن الفرضية

الجزئية الأولى للدراسة والقائلة: توجد علاقة بين الراتب والرضا الوظيفي لدى معلمي التعليم الأساسي بمدينة مصراتة، قد تحققت.

3.12 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الثانية:

في الفرضية الجزئية الثانية افترضنا أنه توجد علاقة بين العلاوات والذي يمثل البعد الثاني من استبيان الحوافز في العينة قيد الدراسة، وبين الرضا الوظيفي، ومن خلال نتائج الدراسة الإحصائية تبين لنا أنه توجد علاقة بين المتغيرين، وهي علاقة ارتباطية موجبة ودالة. ويعزو الباحثون النتائج الحالية إلى طبيعة العلاقة بين العلاوات الرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة ، وكذلك إلى أن العلاوات تعتبر من الوسائل المهمة المندرجة ضمن الحوافز المادية التي تهدف إلى تحفيز الأفراد العاملين إلى رفع مستوى إنتاجهم وقدراتهم إلى أفضل ما تستطيع قدرتهم من أجل ضمان تحقيق الأهداف المنشودة والأهداف الحسنة، فالعلاوات هي كل ما يعطي كزيادة من حين لآخر بشكل نقدي من أجل استثارة دوافعهم نحو العمل والوظيفة التي يشغلونها، كذلك خلق الرضا الوظيفي تجاه عملهم بما يضمن عدم دورانهم نحو مؤسسات أخرى تكفل لهم العلاوات. بناءً على ما سبق ذكره يرى الباحثون أن الفرضية الجزئية الثانية للدراسة والقائلة: توجد علاقة بين العلاوات والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة، قد تحققت.

4.12 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الثالثة:

تبين لنا أنه توجد علاقة بين المتغيرين، وهي علاقة ارتباطية موجبة ودالة. ويعزو الباحثون هذا الارتباط بين المكافآت والرضا الوظيفي إلى طبيعة العلاقة القائمة بين كل من البعد الثالث للاستبيان وبين مقياس الرضا الوظيفي، حيث تعتبر المكافآت وسيلة مهمة كذلك كغيرها من الوسائل السابقة، كالراتب والعلاوات في تحفيز المعلمين على أداء واجباتهم بكل ارتياح وقبول وقناعة، وبأن الوظيفة التي يشغلونها تضمن لهم ما يريدونه، تعتبر المكافآت بأنها تلك الأجزاء النقدية المقتطعة أو الهدايا المقدمة نظير الجهود الإضافية أو التفوق أو النجاح في العمل. بناءً على ما سبق ذكره يرى الباحثون أن الفرضية الجزئية الثالثة للدراسة والقائلة: توجد علاقة بين المكافآت والرضا الوظيفي لدى معلمي التعليم الأساسي بمدينة مصراتة، قد تحققت.

5.12 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الرابعة:

تبين لنا أنه توجد علاقة بين المتغيرين. وتعتبر الترقية هي عملية رفع العامل أو الموظف إلى مستوى أعلى من الذي هو فيه، وتصاحب هذه الترقية زيادة في الأجر وفي المسؤوليات، ويعزو الباحثون النتائج التي تدل على وجود علاقة بين الترقية والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة، إلى أن الترقية قد تكلف المعلم العامل عديد المسؤوليات التي تتطلب الكثير من المهارات والخبرات في العمل، إضافة إلى ذلك هو بحث المعلمين العاملين عن الراحة لتخلص من أوقات العمل التي يرونها مرهقة، كذلك يعزو الباحثون النتائج المحصلة أيضاً غلى رغبة بعض المستجيبين من عينة الدراسة إلى الابتعاد عن الصراعات الإدارية والحفاظ على علاقات الود بين زملاء العمل. وقد تبين أن جل المفحوصين يحبذون الترقية على أساس الأقدمية مما يعزز قولنا السابق بأن الترقية تحتاج إلى مهارات وخبرات، بينما غيرهم وهم قلة تأييدهم للترقية

على أساس المهارات حتى وإن كانت في سن مبكرة، معتمدين في رأيهم على معيار الكفاءة لا الأقدمية التي يعتبرونها بمثابة حاجز أمام تطلعات الأفراد الموهوبين بالقيادة.

بناءً على ما سبق ذكره يرى الباحثون أن الفرضية الجزئية الثالثة للدراسة والقائلة: توجد علاقة بين الترقية والرضا الوظيفي لدى معلمي التعليم الأساسي بمدينة مصراتة، قد تحققت.

6.12 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية الخامسة:

تبين لنا أنه توجد علاقة بين المتغيرين، وهي علاقة ارتباطية موجبة ودالة. ويعزو الباحثون النتائج الحالية إلى كون أن البعد الخامس من استبيان الحوافز وهو تقدير الجهود يلعب دوراً مهماً في تحقيق الرضا الوظيفي لدى العاملين، حيث يقصد بتقدير الجهود هو تلك الاعترافات اللفظية أو الكتابية بعمل معين أو خدمة معينة جديرة بالإشارة والتقدير، وتعرف كذلك على أنها عملية الاعتراف بإيجابية الأعمال والجهود الإضافية المقدمة من الأفراد العاملين، وذلك زيادة عن المهام والواجبات المتفق عليها في عقود العمل ويعتبر تقدير الجهود أيضاً من عوامل الديمقراطية الحديثة التي تسير بها المنظمات الحديثة. وكإسقاط على دراستنا الحالية هذه فإن تقدير الجهود المقدمة من طرف المعلمين العاملين في مدارسنا، يعتبر ضمن الحوافز المهمة المعنوية التي تعمل بشكل إيجابي في تحفيزهم وتمكينهم من أداء واجباتهم على أحسن وجه، وانطلاقاً من هذا خلق رضا وظيفي للمعلمين تجاه وظيفتهم، حيث إن شعورهم بتقدير جهودهم يتفادون دوران العمل. بناءً على ما سبق ذكره يرى الباحثون أن الفرضية الجزئية الخامسة للدراسة والقائلة: توجد علاقة بين تقدير الجهود والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة، غير محققة.

7.12 مناقشة وتفسير نتائج الفرضية الجزئية السادسة:

تبين لنا أنه توجد علاقة بين المتغيرين، وهي علاقة ارتباطية موجبة ودالة. ويعزو الباحثون النتائج الحالية إلى كون أن إشراك العاملين أمر مهم في المنظومة التعليمية ويهم جدا المعلمين العاملين، حيث يشعرهم بمكانتهم العلمية داخل مكان عملهم ويزيد من دافعتيهم نحو عملهم، ويشير بعد إشراك العاملين إلى دمجهم في اتخاذ القرارات والمشاركة في رسم الأهداف والتخطيط لها، كذلك المشاركة بصفة عامة في عمليات التخطيط والتنفيذ والتقويم، وتعتبر هذه السمة من أبرز سمات الديمقراطية الحديثة داخل المنظمات والمؤسسات، وقد أكدت العديد من الدراسات إيجابية هذه الصفة في الرفع من مردودية إشراك العاملين داخل أي منشأة، ولعل هذا ما نسقطه على المعلمين في دراستنا هذه الحالية. بناءً على ما سبق ذكره يرى الباحثون أن الفرضية الجزئية السادسة للدراسة والقائلة: توجد علاقة بين إشراك العاملين والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة محققة.

13. نتائج الدراسة: تمكنا من الوصول لجملة من النتائج، وهي كما يلي:

توجد علاقة بين الحوافز والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة، وكذلك توجد علاقة بين كل من (المرتب العلاوات، المكافآت، والترقية، وتقدير الجهود،وإشراك العاملين) والرضا الوظيفي في العينة قيد الدراسة، وهذا ما وصلت له الدراسات السابقة.

14. التوصيات والاقتراحات: تم الخروج بجملة من الاقتراحات، هي كالآتي:

ضرورة مراجعة وزارة التعليم لنظام المرتبات التي يتقاضاها معلمي التعليم الأساسي بمدينة مصراتة وتحسينها وما يتماشى ومتطلبات الوظيفة والعصر وتطبيق العلاقات الإنسانية وكذلك النظرية الديمقراطية، ضرورة التطبيق لنظرية المساواة، و النظرية اليابانية لأوشي Z، ضرورة تفعيل نظام العلاوات، وذلك من أجل إحساس المعلمين بأهميتهم كشريك رئيسي مهم في المنظومة التعليمية، وضرورة تبني نظام مكافآت مدروس يتفق مع المهنة ،وإعادة النظر في نظام الترقية، وذلك من خلال مراعاة عامل السن والإنجازات المحصلة في التدريس وليس بالاعتماد على التأهيل العلمي فقط ، وعلى الرئيس خلق آلية دورية لتكريم وتشجيع المعلمين المتفوقين ودعم جهودهم من حين لآخر؛ لأجل الرقي بالأداء مستقبلا، والاستثمار في العنصر البشري العامل بالمدرسة كونهم عنصراً مهماً في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المدرسة،على الرئيس عقد لقاءات دورية من أجل تمكين مختلف المعلمين من إبداء آرائهم وتصوراتهم ومقترحاتهم، وتقديم انشغالاتهم، ضرورة استحضار الجهود المبذولة من طرف المعلمين الذين يحققون نتائج جيدة حسب خارطة العمل المسطرة وتثمينها، خلال الاجتماعات الدورية،كذلك من المهم إقامة دورات تكوينية من أجل الرقي بأداء المعلمين.

المراجع

Alain Meignant, Ressources humaines, Déployer la stratégie, édition liaisons, SA, Paris, 2000, P :226.

Ali, B. J., & Anwar, G. (2021). An empirical study of employees' motivation and its influence job satisfaction. *Ali, BJ, & Anwar, G.(2021). An Empirical Study of Employees' Motivation and its Influence Job Satisfaction. International Journal of Engineering, Business and Management*, *5*.30-21 ,(2)

Ayub, N., & Rafif, S. (2011). The relationship between work motivation and job satisfaction. *Pakistan Business Review*, *13*(2), 332-34.

Bandiera, O., Best, M. C., Khan, A. Q., & Prat, A. (2021). The allocation of authority in organizations: A field experiment with bureaucrats. *The Quarterly Journal of Economics*, *136*224-2195 ,(4)

Badura, K. L., Grijalva, E., Galvin, B. M., Owens, B. P., & Joseph, D. L. (2020). Motivation to lead: A meta-analysis and distal-proximal model of motivation and leadership. *Journal of Applied Psychology*, *105* ,(4) .331;

Bayraktar, C. A., Araci, O., Karacay, G., & Calisir, F. (2017). The mediating effect of rewarding on the relationship between employee involvement and job satisfaction. *Human Factors and Ergonomics in Manufacturing & Service Industries*, *27*.52-45 ,(1)

Catharina, T., & Victoria, V. (2015). The impact of extrinsic and intrinsic motivation towards job satisfaction in finance service department of PT. XYZ. *IBuss Management*, *3*(2

Febrianti, N. T., & SE, S. (2020). The effect of career development and motivation on employee performance through job satisfaction in Pt Jabar

Jaya Perkasa. *International Journal of Business and Social Science Research*, *1*.(2)

Kumar, N., & Singh, V. (2011). Job satisfaction and its correlates. *International Journal of Research in Economics & Social Sciences*, *1*(2), 11-24.

Liu, Y., Hassan, M., Chupradit, S., Ageli, M., Shoukry, A. M., & Aldeek, F. F. (2021). WITHDRAWN: Aggressive workplace behavior, motivation, and worker's output: Mediating effect of religiosity among the service sector employees.Aggression and Violent Behavior.101625 ,

Mazllami, A. (2020). The impact of rewards on employee performance: In Smes in Polog Region. *Economic Vision-International Scientific Journal in Economics, Finance, Business, Marketing, Management and Tourism*, *7* .62-53 ,(14-13)

Nazir, S., Shafi, A., Qun, W., Nazir, N., & Tran, Q. D. (2016). Influence of organizational rewards on organizational commitment and turnover intentions. *Employee Relations*, *38*.619-596 ,(4)

Nyinyimbe, S. E. (2020). The impact of employees motivation on organization effectiveness a case study of the National Social Security Fund (NSSF) at Kinondoni district COSTEC*H Integrated Repository, Retrieved from htt://hdl,handle,net/11192/3792 .

Paais, M., & Pattiruhu, J. R. (2020). Effect of motivation, leadership, and organizational culture on satisfaction and employee performance. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *7*.588-577 ,(8)

Prasetiyani, D., Kristianti, L. S., Andi, D., & Abid, M. (2021, January). The Effect of Rewards and Motivation on Employee Productivity at PT. Sinar Kencana Jaya in Surabaya. In *Proceeding The First International Conference on Government Education Management and Tourism* (Vol. 1, No. 1, pp.(47-43 .

Safdar, B., Habib, A., Amjad, A., & Abbas, J. (2020). Treating students as customers in higher education institutions and its impact on their academic performance. *International Journal of Academic Research in Progressive Education and evelopment*, *9*(4), 176-19 *D*

Yang, Y., & Ai, X. (2020, May). An Empirical Study on Relationship between Rewards and Employee Creativity in Advertising Agencies: Motivation as a Mediator In *Proceedings of the 2020 the 4th International Conference on Innovation in Artificial Intelligence* (pp. 205-210). Zafar, N., Ishaq, S., Shoukat, S., & Rizwan, M. (2014). Determinants of employee motivation and its impact on knowledge transfer and job satisfaction. *International Journal of Human Resource Studies*, *4*(3), 50-69

The State Of Employee Experience 2023 by eLearning Industry / Published: Jun 20 2023

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

محددات الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020 م

عادل الكاسح إنبية
كلية الاقتصاد والإدارة جامعة طرابلس
ad.enpaya@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.05.26 **تاريخ القبول: 2024.07.21** **تاريخ النشر: 2024.07.29**

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد العوامل المصرفية (مؤشر كفاية رأس المال، مؤشر جودة الأصول، مؤشر الربحية، مؤشر السيولة) التي تؤثر على الاستقرار المالي في عينة من المصارف الليبية خلال الفترة 2011–2020، باستخدام نموذج Z–Score لقياس الاستقرار المالي، ولتحديد العلاقة بين هذه العوامل ومؤشر الاستقرار المالي، تم استخدم نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وفق السلاسل الزمنية المقطعية. قسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث رئيسية: الأول يهتم بالدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، المبحث الثاني أدبيات الدراسة عن الاستقرار المالي المصرفي، أما المبحث الثالث يتناول الجانب التطبيقي للبحث. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مؤشر كفاية رأس المال الوحيد الذي يؤثر إيجابا في الاستقرارية المالية بمعنوية إحصائية عند مستوى 5%، أما باقي المؤشرات الأخرى تؤثر بشكل سلبي إلا أنه ليس لها دلالة معنوية عند مستوى 5%. ***الكلمات المفتاحية:*** *الاستقرار المالي المصرفي، القطاع المصرفي الليبي.*

The Determinants of Financial Stability in the Libyan Banking Sector During the Period 2010-2020

Adel Alkaseh Enpaya
Fucilty of Economic & Administration, Unifivsity of Tripoli
ad.enpaya@uot.edu.ly

Abstract

The study aimed to investigate the impact of bank-specific variables (Capital Adequacy, Asset Quality, Liquidity, and Profitability) on the financial stability of a sample of Libyan banks during the period 2011-2020. A multiple regression model using panel data and time series analysis was employed. The study is divided into three main sections: (1) previous studies related to the topic, (2) literature on banking financial stability, and (3) the empirical study. The findings revealed that only the capital adequacy ratio positively and significantly affects financial stability at the 5% level, while the other indicators have a negative impact, though not statistically significant at the 5% level.

Keywords: Banking Financial Stability, Libyan Banking Sector.

1- المقدمة

خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي شهد القطاع المالي والمصرفي تغيرا جذريا وتوسعا كبيرا جراء العولمة والتحرير المالي والاقتصادي ورفع القيود فضلا عن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والحواسيب، حيث زاد تدفق رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير واستحدثت أدوات مالية جديدة ومتطورة سهلت التقنية المتوفرة تداولها وسرعة تنفيذها، وعلى الرغم من إيجابيات هذه التطورات، إلا أن أهم سلبياتها تعرض الأنظمة المالية والمصرفية العالمية لأزمات مالية ، ولعل آخرها أزمة تقلبات أسعار صرف العملات والتقلبات في أسواق الأسهم العالمية 2000-2001 والأزمة المالية العالمية في 2008، وأخيرا أزمة كوفيد-19 في سنة 2019 ، الأمر الذي أثر سلبا على استقرار الاقتصاد العالمي، ومن هذا المنطلق برزت أهمية دراسة الاستقرار المالي للمصارف، حيث أن تشخيص عوامل ومحددات الاستقرار المالي للمصارف يساعد في الكشف عن الأسباب التي تحقق الاستقرار المالي الكلي. وبالنظر إلى القطاع المصرفي الليبي الذي يتسم بالتركز، كان لزاما على الباحثين والمصرفيين دراسة وكشف العوامل الخاصة بالمصارف التي تؤثر على استقرارها والتي يحتمل أن تلعب دورا في توفير الاستقرار المالي منه عدمه.

2- الدرسات السابقة

توجد العديد من الأبحاث التي تهتم بدراسة الاستقرار المالي المصرفي، إلا أن هذه الدراسة اختصت ببعض الدراسات الحديثة فقط ومنها على سبيل المثال:

- **دراسة أبوخريص (2023)** بعنوان أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية، هدف الباحث في دراسته إلى قياس أثر مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمصارف (حجم المصرف، كفاية رأس المال، السيولة، العائد على حقوق الملكية، نسبة الديون إلى حقوق الملكية) على الاستقرار المالي لعينة مكونة من عدد 2 من المصارف الخاصة خلال الفترة 2012-2018، وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ومؤشر Z-Score لقياس الاستقرار المالي. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن حجم المصرف، السيولة، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية لها تأثير إيجابي معنوي على الاستقرار المالي.
- **دراسة قندوز وآخرون (2022)** بعنوان محددات الاستقرار المالي في المصارف العربية. هدفت الدراسة إلى قياس محددات الاستقرار المالي لعينة من المصارف العربية وذلك من خلال دراسة مجموعة من المحددات الخاصة بالمصرف، ومحددات خاصة بالقطاع المصرفي ككل، بالإضافة الى محددات اقتصادية أخرى، كل هذه المحددات والنسب أدخلت على مؤشر الاستقرار المالي بالصيغة الرياضية Z-score ، أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن حجم المصرف لا يؤثر في الاستقرار المالي للمصارف، في حين ان لكل من مؤشرات كفاية رأس المال والعائد على الأصول ونسبة القروض/ الودائع كمؤشر للسيولة تأثير إيجابي على الاستقرار المالي للمصارف في الدول العربية، وأن الدراسة توصلت الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الدين/حقوق الملكية والاستقرار المالي. أما المحددات الاقتصادية فالنتائج اشارت إلى أن العلاقة إيجابية بين النمو

الاقتصادي ومؤشر الاستقرار المالي بينما عكسية مع التضخم. أما فيما يخص المتغيرات القطاعية فالنتائج تشير إلى أن العلاقة إيجابية بين تطور القطاع المصرفي المالي معبرا عنه بحجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والاستقرار المالي للمصارف.

- **دراسة يوسف (2021)** بعنوان قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013-2017). هدفت الدراسة إلى قياس المتغيرات المصرفية ممثلة في كفاية رأس المال، القدرة الائتمانية، القدرة الإيرادية، وأثرها على الاستقرار المالي لعينة من 6 مصارف عراقية لفترة تغطي 5 سنوات، اعتمدت الدراسة على قياس الاستقرار المالي من خلال مؤشر Z-Score واستخدام الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير متغيرات الدراسة على الاستقرار المالي. تشير النتائج إلى أن الاستقرار المالي يعتمد على كفاية رأس المال ومن ثم قدرته على تحقيق الأرباح وبالتالي أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق معايير بازل 1، 2 التي تساهم في تعزيز الاستقرار المالي.
- **دراسة بوزيد وهتهات (2021)** بعنوان محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة 2008-2019: هدفت هذه الدراسة إلى قياس محددات الاستقرار المالي وأثرها على معدل كفاية رأس المال لعينة من المصارف التجارية التي تعمل في دولة الكويت خلال الفترة 2008-2019 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وفق السلاسل الزمنية المقطعية، توصلت الدراسة الى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العائد على الأصول ومعدل الاستدانة من جهة وكفاية رأس المال من جهة أخرى.
- **دراسة Mkadmi et al (2021)** بعنوان محددات الاستقرار المصرفي: مثال تونس، بحثت الدارسة عن عوامل الاستقرار في عينة من المصارف التونسية خلال الفترة 2005-2014، باستخدام مؤشرين هما: Z-Score شائع الاستخدام بالإضافة إلى كفاية رأس المال. تم قياس نوعين من المتغيرات: الأولى المتغيرات المصرفية تشمل (العائد على الأصول، صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفوائد، عمر المصرف، حجم المصرف، العائد على حقوق الملكية). الثانية المتغيرات الاقتصادية وتشمل الناتج المحلي الإجمالي. توصلت الدراسة إلى أن العائد على الأصول له تأثير إيجابي معنوي، بينما صافي هامش الفائدة، الدخل من غير الفائدة، عمر المصرف، حجم المصرف، حجم الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير إيجابي غير معنوي على الاستقرار المصرفي. وفي المقابل تأثير سلبي معنوي للعائد على حقوق الملكية ونسبة الدين على الاستقرار المالي.
- **دراسة مرابط وحناش (2020)** بعنوان تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الإسلامية العربية باستخدام نماذج البانل- هدفت الدراسة الى تشخيص أهم العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي لعينة من 10 مصارف إسلامية العربية خلال الفترة 2018-2020. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لكل من (كفاية راس المال، نسبة

السيولة، معدل العائد على الأصول) على الاستقرار المصرفي، وفي المقابل وجود أثر سلبي لمؤشر التكاليف إلى الدخل على مؤشر الاستقرار المصرفي.

- **دراسة غصان و قندوز(2011)** بعنوان قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية: هدفت الدراسة إلى قياس الاستقرار المالي لعينة من 6 مصارف سعودية خلال الفترة 2005-2009 ، اثنان منها إسلامية وأربع مصارف تقليدية ، وبدراسة ثلاث متغيرات منها ما يتعلق بالمصارف ومنها ما يختص بالقطاع المصرفي بالكامل، و على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث تم صياغة نموذج لقياس الاستقرار المالي لذلك، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين نسبة القروض/الأصول ومؤشر الاستقرار المالي، ووجود علاقة عكسية بين مؤشر تنافسية المصارف وبين معدل التضخم ومؤشر الاستقرار المصرفي، كما أن الدراسة وجدت أن المصارف الصغيرة أكثر استقرار من نظيرتها الكبيرة .

ما يميز هذه الدراسة أنها تعد امتدادا للدراسات السابقة، حيث أنها تتمحور حول دراسة مجموعة من المتغيرات والمحددات المتعلقة بالمصارف التي تؤثر على استقرار المصارف. وعلى حد علم الباحث، لا توجد دراسة تبحث في قياس المتغيرات الثلاثة المشار إليها على الاستقرار المالي لهذه العينة من المصارف الليبية تحديدا خلال فترة عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد 2010-2020، وبالتالي فان هذه الدراسة هي مشابه للدراسات السابقة باختلاف متغيرات الدراسة، بلد الدراسة والفترة الزمنية، وظروف عدم الاستقرار التي تمر بها البلاد، أي أنها تعد استكمالا للدراسات السابقة وأن نتائجها ستساهم في اثراء الأدبيات المصرفية.

3- مشكلة البحث

بعد موجة الأزمات المالية التي ضربت المؤسسات المالية والمصرفية على مر العقود الماضية، أضحى موضوع الاستقرار المالي للمصارف من المواضيع الهامة التي تحضى باهتمام الكثير من صناع القرار والمصرفيين والأكاديميين، حيث أن القطاع المصرفي يعمل في بيئة استثنائية عالية المخاطر تؤثر على استقرارها بسبب عدد من العوامل الداخلية (كفاية رأس المال، الأرباح،،،،) والعوامل الخارجية المتمثلة في المنافسة الحادة بين المصارف والبيئة التشريعية والقانونية الخاصة بعمل المصارف التي تعمل جاهدة على تحقيق التوزان بين هذه العوامل تجنبا لحدوث أي أزمات مالية.

وفي ليبيا، منذ 2005 ، شرع القطاع المصرفي الليبي في اصلاحات مصرفية شملت التحرير المالي، ودخول المصارف الأجنبية وخصخصة القطاع المصرفي وتحرير أسعار الفائدة واعتماد اقتصاد السوق، كل ذلك شكل تحديا كبيرا أمام القطاع المصرفي الليبي خاصة بعد الازمة المالية العالمية في 2008 وما حدث في ليبيا في سنة 2011 على غرار دول الربيع العربي، خاصة مع فقد قدرته على الوفاء بمتطلباته اتجاه عملائه وعدم قدرته على توفير السيولة أمام المودعين لاسيما خلال الأعوام 2018-2020 إضافة الى تخفيض سعر صرف الدينار الليبي وعدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، كل ذلك كان له تأثيره

على مدى استقرار القطاع المصرفي الليبي، عليه فإن مشكلة البحث تتمحور في الأتي: ما هي المحددات والعوامل التي تؤثر في استقرار القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020؟

4- سؤال البحث و فرضياته

يتمحور السؤال الرئيسي للبحث في ما يلي: ما هي المحددات والعوامل التي تؤثر في استقرار القطاع المصرفي الليبي خلال الفترة 2010-2020؟ عليه يمكن صياغة الفرضية الأتية: توجد مجموعة من المحددات الداخلية الخاصة بالمصارف عينة البحث تتمثل في (كفاية راس المال، جودة الأصول، الربحية، السيولة) جميعها أو بعضها يؤثر في الاستقرار المالي لها خلال فترة الدراسة.

5- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الأتي:

1) بيان مفهوم الاستقرار المالي المصرفي وأهميته والتعرف على أهم مؤشرات الاستقرار المالي.
2) تحديد ودراسة العوامل الرئيسية المؤثرة في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الليبي.

6- أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من تزايد الاهتمام بموضوع الاستقرار المالي للمصارف عقب الأزمات المالية والمصرفية التي حدث مؤخرا، لذلك أسست المصارف المركزية وحدات مستقلة أسندت لها مهمة دراسة ومراقبة الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، وبيان قدرة المؤسسات المالية على التصدي للازمات المالية وتلافي الوقوع فيها والتي قد تكبد المصارف خسائر كبيرة في حال مواجهة مثل هذه الأزمات. من هنا أصبح موضوع الاستقرار المالي يحظى بعناية الكثيرين، بحيث يعمل الجميع على وضع مجموعة من التدابير والمعايير التي تحد من الاضطرابات المالية، كل هذه الجهود أعطت لهذا الموضوع أهمية كبيرة جديرة بالدراسة لتفادي تكاليف قد تتكبدها الاقتصادات والمؤسسات إزاء عدم الاستقرار المالي، وبالتالي فان موضوع الاستقرار المالي موضوع مهم يجب البحث فيه من فترة لأخرى وبأدوات متعددة وفي مختلف الدول والمناطق لتجنب مخاطر عدم الاستقرار المالي فيها.

7- حدود البحث

1. البحث اقتصر على المصارف التقليدية فقط دون نظيرتها الإسلامية بسبب اختلاف طبيعة عملها وبالتالي اختلاف العوامل المؤثرة على درجة استقرارها وسلامة مراكزها المالية.
2. غطى البحث الفترة الزمنية 2010-2020 وهي الفترة التي شهدت تقلبات اقتصادية ومالية كبيرة جراء عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
3. استثنى البحث المصارف التي لم تتوفر فيها بيانات عن فترة الدراسة بشكل كامل او عدم توفر البيانات لها في سنة من السنوات خلال فترة الدراسة.

8- الإطـــار النظـــري

مفهوم الاستقرار المالي Financial Stability

في الدراسات الأدبية توجد العديد من التعريفات لمفهوم الاستقرار المالي، إلا أنها تتوافق جميعها في مفهوم عام وهو ان الاستقرار المالي هو الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي الذي يشهد اختلالات أو اضطرابات في النظام المالي مما يفقده قدرته في القيام بوظائفه الأساسية وفق أسس ومعايير مثالية.

حيث يرى المصرف المركزي الأوروبي أن الاستقرار المالي يتحقق عندما تتمكن المؤسسات المالية من المواجهة والوقوف أمام الصدمات والاختلالات التي من شأنها تؤثر سلبا على كفاءة عملية توزيع الموارد المالية على الفرص الاستثمارية، حيث أن هذه العملية توجب ضرورة المتابعة والتقييم بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات العلاقة، فهناك ارتباط وثيق بين الاستقرار المالي والاستقرار السعري ويعزز وجود كل منهما الأخر (Papademos L, 2009)

وقد عرف مصرف التسويات الدولية الاستقرار المالي بأنه الوضع الاقتصادي الذي يصل الى حالة من الرواج تختفي فيه أي عوامل من شأنها التأثير على قيمة عملة البلد أو تقلبات

أسعار موجوداتها مما يؤثر على قابلية المؤسسات المالية في مواجهة التزاماتها (الشاذلي، 2014،ص207).

كما يرى البعض انه يمكن وصف النظام المالي والمصرفي بأنه مستقر إذا كان قادرا على تحمل الاختلالات والتغيرات في سياسات المصرف، التحرير المالي، الكوارث الطبيعية، وبالتالي فهو يعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تحت الظروف الاقتصادية غير العادية بالاستعانة برأسماله واحتياطياته (Tomuleasa,2017)

أهمية الاستقرار المالي

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي أمرا ضروريا وهدفا أولويا عند وضع السياسات الاقتصادية، فيوجد العديد من المصارف المركزية والمؤسسات المالية الإقليمية والعالمية التي تضع المؤشرات لقياسه، وتصدر تقارير دورية عنه، عليه يمكن الاشارة إلى أهمية تحقيق الاستقرار المالي في النظم الاقتصادية في الأتي:

1. النظام المالي المستقر يكون قادر على تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية.
2. النظام المالي المستقر قادر على تقييم المخاطر المالية والحفاظ على استقرار الأسعار.
3. النظام المالي المستقر قادرا على امتصاص الصدمات والاختلالات الداخلية أو الخارجية.
4. الاستقرار المالي يعد مكونا رئيسيا لتحقيق النمو الاقتصادي وقادر على مواجهة الصدمات ومنع تفشيها داخل الاقتصاد الحقيقي أو الأنظمة المالية الأخرى،(شيناسي، 2005, 5-7).

محددات الاستقرار المالي

صنفت العوامل أو المحددات المؤثرة على استقرار البنوك إلى ثلاث متغيرات رئيسية: متغيرات اقتصادية كلية، متغيرات قطاعية، متغيرات على مستوى المصرف وهي كما يلي:

أولا: المتغيرات الاقتصادية الكلية Macro-econmic variables

العديد من الدراسات التطبيقية التي بحثت في علاقة الاستقرار المالي بمؤشرات الاقتصاد الكلي، وبشكل عام توصلت إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها: - (قندوز وآخرون، 2022، ص ص 12-15)

1) معدلات النمو الاقتصادي: العديد من الدراسات تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي على مستويات الدخل الكلي وهو ما ينعكس على دخل الفرد ويعزز قدرته على الاقتراض والسداد بما فيها القروض المتعثرة، وهو ما يعزز من الأمان المصرفي الأمر الذي يؤثر إيجابا على الاستقرار المصرفي، والعكس صحيح، حيث أن ارتفاع المخاطر في القطاع المصرفي يدفع بالمصارف الى خفض مستويات الإقراض لديها وبالتالي تنخفض مستويات السيولة في الاقتصاد وتراجع الاستثمار والاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات الدخل ويزيد من حجم القروض المتعثرة وارتفاع درجة المخاطر، الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي.

2) معدلات التضخم: ارتفاع معدلات التضخم لا يضعف قدرة المستهلكين على السداد فحسب، بل يتعداه الى قطاع الأعمال بسبب انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع حجم القروض المتعثر وارتفاع مخاطر عدم السداد وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للبنوك.

3) معدلات الفائدة: ارتفاع أسعار الفائدة يرفع من أقساط سداد الديون على مستوى القطاعين الأفراد والأعمال، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسب القروض المتعثرة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى تراجع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم الطلب الكلي الذي يزيد من حالة عدم الاستقرار المالي.

4) سعر الصرف: سعر الصرف الاسمي أو الحقيقي يؤثر في الاستقرار المالي ولكن من وجهتين مختلفتين، فمن جهة ارتفاع قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات مما يضعف الطلب الكلي، وبالتالي ارتفاع درجة المخاطر في القطاع المالي وعدم استقراره. ومن جهة أخرى، فان ارتفاع قيمة العملة المحلية يزيد من قدرة المقترضين بالعملات الأجنبية على السداد، مما يخفض المخاطر ويحسن من درجة الاستقرار المالي.

ثانيا: المتغيرات القطاعية Sector variables

العديد من الدراسات أشارت إلى أهمية القطاع المالي في تحديد مدى استقرار المصارف، ومن أهم هذه المؤشرات القطاعية (المالية والمصرفية) المؤثرة على استقرار المصارف ما يلي:

1) حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تؤثر في استقرار البنوك، فنتائج الدراسات السابقة متباينة، من جهة، كلما ارتفعت هذه النسبة زادت المخاطر في القطاع المالي، والسبب في ذلك أن عبء الدين يشكل نسبة مرتفعة من الدخل، وبالتالي ترتفع احتمالية التعثر وعدم السداد مما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للمصارف. ومن جهة أخرى، فان بعض الدراسات تشير الى الدور الإيجابي لزيادة حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وهو يشير الى

تطور القطاع المالي وبالتالي زيادة حجم الائتمان يزيد من الاستقرار المالي للمصارف (Vo, et al., 2021).

2) تنافسية القطاع المصرفي: في الدراسات الأدبية لا يوجد اجماع حيال العلاقة بين تنافسية القطاع المصرفي والاستقرار المالي، بعض الدراسات ترى أن التنافسية تؤدي إلى ضعف القطاع المصرفي وبالتالي عدم استقراره، حيث تسعى المصارف إلى تقديم خدماتها وتنفيذ عمليات ذات مخاطر عالية بغرض تحقيق أرباح أعلى مما يضعف محافظها الاستثمارية وبالتالي اضعاف استقرارها المالي، أما البعض الأخر يرى أن التنافسية تؤدي الى الاستقرار بسبب أن الاحتكار في القطاع يرفع معدلات الفائدة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وهو ما يزيد من أخطارعدم السداد، ويؤثرسلبا على الاستقرار المالي(Parida & Padhi, 2018)

ثالثا: المتغيرات على مستوى المصرف:Bank-specific Variables

توجد العديد من المتغيرات التي اشارت اليها الدراسات السابقة التي تلعب دورا كبيرا في مدى استقرارية المصارف من عدمها، ومن هذه المتغيرات أو العوامل ما يلي: (قندوز وآخرون، 2022،ص ص 15-17)

1) حجم المصرف: الدراسات تشير إلى أن العلاقة بين حجم المصرف والاستقرار المالي تعتمد على فرضيتين: الأولى يطلق عليها فرضية التركز والاستقرار وتشير إلى أن المصارف الكبيرة تعزز الاستقرار المالي من خلال رؤوس أموالها المرتفعة نسبيا وبالتالي فهي أقل عرضة لمخاطر السيولة والمخاطر الاقتصادية الأخرى. أي انه توجد علاقة إيجابية بين حجم المصرف واستقراره المالي. أما الفرضية الثانية تسمى فرضية التركز والهشاشة والتي تشير إلى أن العلاقة بين حجم المصرف واستقراره سلبية بسبب الخطر المعنوي، فالمصارف الكبيرة ترفع من نسب الفائدة على الاقتراض الأمر الذي يضطر معه المقترضون لرفع درجة المخاطرة لديهم لتحقيق عوائد تمكنهم من سداد هذه القروض مما يرفع احتمالية عدم المقدرة على السداد.

2) نسبة رأس المال إلى الأصول: العلاقة بين نسبة رأس المال إلى الأصول والاستقرار المالي إيجابية، حيث أنه كلما ارتفع رأس المال كلما أصبح المصرف قادر على امتصاص الخسائر خلال الأزمات (World Bank, 2019/2020)

3) نسبة العائد على الأصول: نظريا العلاقة بين نسبة العائد إلى الأصول والاستقرار المالي طردية، فالأرباح تزيد من فرص السداد وتخفف الصدمات على رأس المال، أما من الناحية التطبيقية فالنتائج متباينة كما تشير بعض الدراسات، فبعضها انتهت إلى أن ارتفاع الأرباح يدفع المصارف الى الدخول في عمليات عالية المخاطر وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي، بينما دراسات أخرى انتهت إلى أن ارتفاع العائد على الأصول يؤدي على توقع ارتفاع أعلى على المدى الطويل، الأمر الذي يدفع المصرف الى التقليل من الاستثمارات والعمليات عالية المخاطر وهو ما يؤثر إيجابيا على الاستقرار المالي. (Xu, et al., 2019)

4) نسبة القروض إلى الودائع: هي أحد مؤشرات السيولة، ارتفاعها يدل على انخفاض السيولة للوفاء بالتزاماته ومتطلباته المتوقعة وهو ما يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للمصرف. ومن جهة أخرى انخفاض هذه النسبة يعني أن ربحية المصرف ضعيفة وبالتالي عدم قدرته على مواجهة الصدمات على رأس المال الأمر الذي يؤثر سلبا على الاستقرار المالي للمصرف.

5) نسبة الدين الى حقوق الملكية: ارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن المصرف يمول أصوله بالاعتماد على الدين أكثر من اعتماده على حقوق الملكية، أما ارتفاع هذه النسبة يزيد من مستوى مخاطرة المصرف ويؤثر على استقراره المالي.

9- المنهج والإجراءات

توجد العديد من المؤشرات التي استخدمت لقياس الاستقرار المالي، ولكن هنا سيتم الإشارة إلى مؤشر Altman Z-Score أو ما يعرف بمؤشر Z_score وهو من أشهر المقاييس وأكثرها استعمالا لقياس درجة الاستقرار المالي والمصرفي، حيث أستطاع ألتمان من خلال هذا النموذج التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة بناء على فكرة مفادها بأن العائد على الأصول (ROA) ذو التوزيع الطبيعي متوسطه ($\mu\ ROA$) وانحرافه المعياري (σ ROA) وأن نسبة رأس المال المصرفي لاجمالي الأصول (K= E/TA) تتوزع حول الوسط الحسابي للعوائد على الأصول ($\mu\ ROA$) كالتالي: 0< Z= $\frac{K+(\mu\ ROA)}{\sigma ROA}$، هذا المؤشر يزداد مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال، بينما ينخفض في حال عدم استقرار العوائد، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع قيمة الانحراف المعياري للعائد على الأصول. وكلما كان قيمة هذا المؤشر أعلى، دل ذلك على الاستقرار المالي للمصرف وبعيد عن احتمال الفشل المالي (Nguyen,. et al, 2012). والشكل التالي يوضح تقييم نتيجة هذا المؤشر:

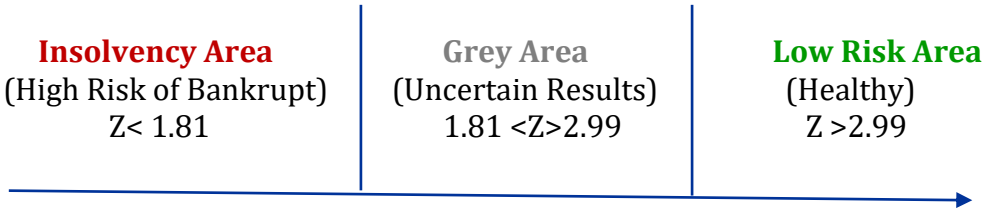

SOURCE: *Edward I. Altman, Alessandro Danovi and Alberto Falin, score models' application to italian companies subject to extraordinary administration*

تم تطبيق الأسلوب القياسي لتحليل العلاقة بين مؤشر الاستقرار المالي Z-Score وبين المتغيرات المستقلة المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الليبية. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لمصفوفة البيانات الزمنية-المقطعية أو ما يعرف Panel data وذلك من خلال نموذجين: النموذج ذو الأثر الثابت Fixed Effects Modelوالنموذج ذو الأثر العشوائي.Random Effects Model ولاختيار النموذج الأنسب بينهما تم تطبيق اختبارين هما: Redundant Fixed Effects Test و اختبار Hausman Test ومن أهم مبررات استخدام هذه الطريقة ما يلي(Baltagi, 2000, p50) :

1. تعد الأكثر فعالية في تحليل البيانات بشكل مصفوفي قطاعي- زمني.

2. تسهم في حل مشكلات الاقتصاد القياسي من خلال زيادة عدد المشاهدات وتخفيض نسب الارتباط بين المتغيرات المستقلة.
3. الأخذ بالحسبان الأمور والقضايا التي لا يمكن ملاحظتها والمتعلقة بالحدث أو الزمن وخاصة خلال فترة البحث لأنها تمثل الحدث والزمن.

مجتمع الدراسة: تختص الدراسة بالقطاع المصرفي الليبي

عينة الدراسة: شملت الدراسة 6 مصارف ليبية تم اختيارها بناء على مدى توفر البيانات المعتمدة والمنشورة. شملت العينة 4 مصارف عامة وهي مصرف الجمهورية، مصرف الصحاري، المصرف التجاري الوطني، مصرف الواحة، و2 مصارف خاصة وهي المصرف المتحد، مصرف السراي

متغيرات الدراسة:

لقياس الاستقرار المصرفي في عينة الدراسة وتشخيص المتغيرات المؤثرة فيه تم اختيار مجموعة من المتغيرات كالأتي:

أولا المتغير التابع: وهو مؤشر الاستقرار المالي ويعبر عنه بـ Z-Score ويتم حسابه بالطريقة المشار إليها سابقا.**ثانيا: المتغيرات المستقلة:** تم اعتماد عينة من المؤشرات الرئيسية المستخدمة في قياس الاستقرار المالي المصرفي في ليبيا وهي[1] :

أ-مؤشرات كفاية راس المال:

1. كفاية رأس المال: Capital Adequicy وهو الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على المصرف أن يحتفظ به لحماية أموال أصحاب المصالح، ويعد من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الملاءة المالية ويشير إلى الحالة التي يكون فيها رأس المال قادرا على استيعاب الخسائر المحتملة. ويساوي رأس المال التنظيمي (راس المالي الأساسي + راس المال المساند) / مجموع الأصول المرجحة بالمخاطر.
2. حقوق الملكية إلى اجمالي الأصول(EQTA) تقيس هذه النسبة اجمالي حقوق الملكية للمصرف مقسومة على اجمالي الأصول.

ب-مؤشرات جودة الأصول

تم استخدام مخصص الديون الى اجمالي الائتمان (LLRTCR) لقياس جودة الأصول، وتشير هذه النسبة إلى مقدرة المصرف على امتصاص القروض والتسهيلات المتعثرة من اجمالي المخصص المكون.

ج-مؤشرات الربحية

العائد على اجمالي الأصول Return to Assets (ROA) أحد أهم مؤشرات قياس الربحية، ويستخدم لقياس كفاءة إدارة الأصول في تحقيق الأرباح ويقاس بقسمة صافي الدخل على اجمالي الأصول، زيادة هذا المؤشر دليل على جودة الأصول وادارتها في توليد الأرباح.

[1] لمزيد من الاطلاع، يرجى الاطلاع على تقرير الاستقرار المالي الليبي 2016

د-مؤشرات السيولة

نسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول LIQTA: ويقيس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتوقعة وغير المتوقعة ويحسب بقسمة اجمالي الأصول إلى مجموع الأصول.

جدول (1) ملخص لمؤشرات الاستقرار

$Z=\frac{K+(\mu ROA)}{\sigma ROA}>0$	**المتغير التابع (Z-Score)**	
النتيجة المتوقعة	**المتغيرات المستقلة**	
+	نسبة رأس المال الأساسي/ أجمالي الأصول	مؤشرات كفاية رأس المال
+	حقوق الملكية/ اجمالي الأصول	
+	مخصص الديون/الائتمان	مؤشر جودة الأصول
+	نسبة العائد / أجمالي الأصول	مؤشرات الربحية
+	نسبة الأصول السائلة/اجمالي الأصول	مؤشرات السيولة

القطاع المصرفي الليبي

شهد القطاع اصلاحات وتغيرات هيكلية وتطورات مهمة خلال العقدين الأخيرين، لاسيما بصدور القانون رقم 2015/1 لتنظيم المصارف والرقابة على النقد، والقانون رقم 46 لسنة 2012 المعدل للقانون رقم 2015/1 الذي أضاف فصلا خاصا لتنظم عمل المصارف الاسلامية. سمحت هذه القوانين بتأسيس مصارف تقليدية واسلامية خاصة، بالإضافة الى السماح بدخول فروع اجنبية أو الدخول في شراكة استراتيجية مع مصارف أجنبية، ورفع القيود عن تدفق الأموال وتحرير اسعار الفائدة المدينة والدائنة.

يتكون القطاع المصرفي الليبي من 20 مصرف، تقدم خدماتها ومنتجاتها لعملائها من خلال شبك كبيرة من الفروع والوكالات في مختلف مناطق ليبيا، حيث بلغ عدد فروع هذه المصارف 555 فرعا ووكالة مصرفية توظف 19588موظف. تتوزع كالآتي: خمسة بنوك عامة، أحد عشر بنك خاص، 3 مصارف إسلامية خاصة، بالإضافة إلى المصرف العربي الخارجي[1].

الأسلوب الاحصائي

في هذه الدراسة اعتمد الباحث أنموذج الانحدار المتعدد باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المجمعة Pooled Regression Model والذي يأخذ في الحسبان تأثير العوامل الفردية وتأثير عامل الزمن عند تقدير معادلة الانحدار:

$$Z-Score_{it} = \alpha_0 + CRTA_{it} + EQTA_{it} + ROA_{it} + LLRTCR_{it} + LIQTA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$Z-Score_{it}$ هي المتغير التابع في الدراسة للمصرف i في الفترة الزمنية t

$CRTA_{it}$ المتغير المستقل الذي يقيس نسبة راس المالي الى اجمالي الاصول للمصرف i في الفترة الزمنية t

[1] تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث2021 ادارة البحوث والاحصاء، مصرف ليبيا المركزي.

$EQTA_{it}$ المتغير المستقل الذي يقيس نسبة حقوق الملكية إلى اجمال الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

ROA_{it} المتغير المستقل الذي يقيس العائد على اجمالي الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

$LLRTCR_{it}$ المتغير المستقل الذي يقيس جودة الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

$LIQTA_{it}$ المتغير المستقل الذي يقيس الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول للمصرف t في الفترة الزمنية i

ε_{it} الحد العشوائي للنموذج للمصرف t في الفترة الزمنية i

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

جدول رقم (2) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	Z_SCORE	CRTA	EQTA	ROA	LLRTCR	LIQTA
Mean	10.02506	0.097399	0.102928	0.009514	0.264208	0.523455
Median	10.15062	0.056103	0.061963	0.00556	0.149812	0.478721
Maximum	22.29088	0.320892	0.375165	0.089388	0.95057	1.755543
Minimum	2.793731	0.023529	0.027923	6.83E-05	0.065212	0.211697
Std. Dev.	4.996291	0.080364	0.081502	0.013809	0.212918	0.274667

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews 13

الجدول (2) يعرض نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات الداخلة في الدراسة، حيث يتبين أن المتغير التابع (Z_score) متوسطه الحسابي 10.0251 وأعلى وأقل قيمة له على التوالي هي 22.2909 , 2.79373 بينما الانحراف المعياري له 4.9963 . أيضا ومن نفس الجدول يمكن قراءة التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة في الدراسة كالأتي: فيتبين أن المتوسط الحسابي لمؤشرات كفاية رأس المال (CRTA)و (EQTA) على التوالي 0.0974 و 0.1029 ، بينما أعلى قيمة لـ (CRTA) 0.32089 وأقل قيمة له 0.02353، والانحراف المعياري 0.0804. أما (EQTA)أعلى قيمة له 0.3752 وأقل قيمة له 0.0279، أما الانحراف المعياري له 0.0815، ومن الجدول أيضا يمكن قراءة متغير مؤشر الربحية (ROA)فمنه يتبين أن المتوسط الحسابي له 0.00951، أما الانحراف المعياري لها هو 0.0138، بينما أدنى وأعلى قيمة له 0.089388، 6.83000 على التوالي. وبالنسبة لمؤشر جودة الأصول (LLRTCR) فمتوسطه الحسابي 0.26421 بينما أعلى وأقل قيمة له هو 0.95057 , 0.06521 على التوالي، وينحرف عن متوسطه بنسبة 0.2129 . وأخيرا الجدول يبين نسب السيولة نسبة (LIQTA) متوسطه الحسابي 0.52346 وأدنى قيمة واعلى قيمة له على التوالي 0.47872، 1.75554 بينما الانحراف المعياري له 0.2747.

جدول (3) نتائج تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة

	Z_SCORE	*CRTA*	*EQTA*	*LLRTCR*	*ROA*	*LIQTA*
Z_SCORE	1					

CRTA	-0.15755	1				
	0.2064	-----				
EQTA	0.06912	0.79198	1			
	0.5813	0.0000	-----			
LLRTCR	-0.27719	0.0265	0.06976	1		
	0.0242	0.8324	0.5778	-----		
ROA	-0.20981	0.13976	0.20662	0.26251	1	
	0.0909	0.263	0.096	0.0332	-----	
LIQTA	-0.27145	0.22775	0.29287	0.43250	0.24703	1
	0.0275	0.0659	0.017	0.0003	0.0455	-----

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج تحليل البرنامج Eviews13

الجدول (3) يوضح العلاقة بين المتغيرات باستخدام معامل الارتباط بيرسون، ومنه يتبين ان العلاقة بين المتغيرات جميعها ضعيفة أقل من 0.4، باستثناء العلاقة بين نسبة EQTA وCRTA فهي تلامس 0.80، وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وهو ما يؤكد العلاقة الطردية بينهما. مع ملاحظة أن شطر هذه العلاقات بين المتغيرات معنوي عند مستوى 5% والشطر الأخر غير معنوي عند نفس المستوى وبالتالي فان العلاقة بين المتغيرات متباينة.

تقدير معلمات نموذج الاستقرار

لقياس مؤشرات المالية ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي لعينة الدراسة سيتم الاعتماد على نموذج البيانات المقطعية الذي يعتمد على تحليل الانحدار من خلال اسلوبين: نموذج الانحدار الثابت، ونموذج الانحدار العشوائي من خلال تطبيق الأسلوب المناسبة لكل نموذج باستخدام برنامج EViews 13. وحتى يمكن الحكم على المعلمات من حيث دلالتها الإحصائية فسيقوم النموذج على فرضيتين:

H0: β0 < 0.05 الفرضية الصفرية

H1: β0> 0.05 الفرضية البديلة

جدول (4) تقدير لنموذج استخدام معادل الانحدار الخطي المتعدد (OLS)

المتغيرات	نماذج التقدير	
	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	(0.000)8.902329	(0.000) 13.17937
CRTA	(0.6947) 2.122763	(0.000) 37.03152-
EQTA	(0.000) 24.82901	(0.000) 39.74438
LLRTCR	(0.1273) 2.482452-	(0.0002) 4.051120-
ROA	(0.5155) 9.884684-	(0.0001) 59.03363-
LIQTA	(0.0742) 1.699679-	(0.0000) 3.832837-
R-squared	0.921636	0.277948

Adjusted R-squared	0.907389	0.217777
F-statistic	(0.0000) 64.68569	(0.001244) 4.619307

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

1-نتائج تقدير نموذج الأثار الثابتة Fixed effect Model

يبين الجدول رقم4 أن معلمة EQTA فقط ذات دلالة إحصائية عند مستوي5% أما باقي المعلمات فهي غير معنوية عند نفس المستوى، كما يلاحظ أن معامل الانحدار المعدل يساوي 90.7% تقريبا، أي أن المتغيرات المفسرة تتحكم في 90.7% من التغيرات التي تؤثر في الاستقرار المالي للبنوك عينة الدراسة، والباقي ينسب إلى عوامل أخرى لم تذكر في النموذج. وأن القيمة الاحتمالية المرفقة بإحصائية فيشر (F-Statistic) هو 64.68569 باحتمالية 0.0000 وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج، أي معنوي في تفسير العلاقة وقياس الأثر وبالتالي إمكانية الاعتماد على معادلة الانحدار.

2-نتائج تقدير نموذج الأثار العشوائية Random Effects Model

الجدول 4 أيضا يبين أن جميع المتغيرات التفسيرية معنوية عند مستوى 5%، بينما معامل الانحدار المعدل يساوي21.8% تقريبا أي ان 21.8% من هذه المتغيرات تفسير الاستقرار المالي للمصارف عينة الدراسة كما نلاحظ أن القيمة الاحتمالية المرفقة بإحصائية فيشر (F-Statistic) هو 4.619307 وباحتمالية 0.001244 وهو ما يدل على وجود معنوية كلية للنموذج.

3-المفاضلة بين النموذجين (الأثار الثابتة والعشوائية)

3-1 اختبار Hausman Test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

يستخدم هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، فإذا كانت P> Chi-squareعند مستوى المعنوية 0.05 فيتم قبول الفرضية البديلة أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل والعكس صحيح.

الفرضية الصفرية (نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب) H0: P > 0.05

الفرضية البديلة (نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب) H1:< P 0. 05

جدول (5) نتيجة اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والعشوائية

Chi-statistic	*Probability*
451.777028	0.0000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13

بناء على نتائج الاختبار في جدول 5 فانه يتم رفض فرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

3-2اختبار Redundant Fixed Effects

أيضا تم استخدام اختبار Redundant Fixed Effects لاختبار أي النموذجين أفضل، ومن الجدول 6 الذي يستعرض نتائج الاختبار كم يلي:

جدول (6) نتائج اختبار Redundant Fixed Effects

الاختبار	الإحصائية		القرار
Redundant Fixed Effects Test	Cross-section F	90.355406 (0.000)	نموذج التأثير الثابت هو الأفضل
	Cross-section Chi s	146.56870 (0.000)	

يلاحظ من الجدول أن معنوية الاحصائيتين عند مستوى دلالة 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ومنه قبول نموذج التأثيرات الثابتة.

من الجدولين 5 و 6 أعلاه يتبين أن نتائج الاختبارين معنوية عند مستوى دلالة 5% ، ومنه فان نموذج الأثار الثابتة هو الأفضل لتحديد العلاقة بين المتغير التابع (الاستقرار المالي) والمتغيرات المفسرة الأخرى.

10. مناقشة النتائج

في هذه الدراسة تم تقييم المحددات الداخلية التي تؤثر في درجة الاستقرارية المالية لعينة من المصارف الليبية مكونة من 6 مصارف خلال فترة عدم الاستقرار الاقتصادي في ليبيا2010–2020. النتائج تشير إلى:

1) يعد نموذج الأثار الثابتة هو الأفضل والمفسر للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الاستقرار المالي) لتمثيل هذه العلاقة وتحديد العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي لعينة الدراسة،، وتظهر معنوية النموذج في معامل التحديد R^2 = %90.7 أي أن 90.7% من المتغيرات المستقلة او المفسرة مسؤولة عن التغيرات في مؤشر الاستقرارية للبنوك محل الدراسة، مما يشير إلى الارتباط القوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له ، في حين 9.3% ترجع الى عوامل أخرى مثل معامل الخطأ وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج، كما أن هذه المعلمة لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% .
2) مؤشر كفاية رأس المالي تم قياسه بنسبتين: الأولى مقاسا بنسبة رأس المال إلى اجمالي الأصول CRTA، ويشير إلى العلاقة الطردية بينه وبين مؤشر الاستقرار المالي إلا أنه ليس له أي دلالة إحصائية عند مستوى 5% . هذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من: يوسف (2021) ودراسة قندوز وآخرون (2022) وتتعارض مع دراسة بوزيد وهتهات (2021). الثانية معلمة حقوق الملكيةإلى اجمالي الأصولEQTA موجبة بمعنى أن العلاقة بين نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول مؤشر الاستقرار علاقة طردية، أي أنه كلما زادت هده النسبة كلما تمتعت المصارف باستقرار مالي أفضل وهذه العلاقة لها دلالة إحصائية عند مستوى 5% أيضا، غير أن هذه النتيجة تتعارض مع نتائج دراسة (Mkadmi et al :2021)
3) مؤشر الربحية ROAوتشير المعلمة الى العلاقة السالبة لهذه المعلمة إلا أنها غير معنوية احصائيا. هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (بوزيد وهتهات: 2021).

4) مؤشر جودة الأصول LLRTCRهو من أهم مؤشرات جودة الأصول مقاسة بنسبة مخصص الديون المشكوك فيها إلى اجمالي الائتمان الممنوح وكما هو واضح من النتائج العلاقة بينه وبين مؤشر الاستقرارية سالبة غير أنه غير معنوي احصائيا.

5) مؤشر السيولة مقاسة بنسبة الأصول السائلة إلى اجمالي الأصول LIQTA يشير النموذج الى العلاقة العكسية بين هذا المؤشر ومؤشر الاستقرارية مقاسة بنسبة Z_Scoreغير أنها ليست لها دلالة إحصائية، وهوما لا يتفق مع نتائج دراسة (أبوخريص :2023).

12. الاستنتاجات والتوصيات

1. نتائج الدراسات السابقة بخصوص تحديد العاومل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف متباينة وتختلف بطبيعة العوامل الداخلية والخارجية للمصارف وفترة الدراسة وبلد الدراسة.
2. موضوع الاستقرار المالي مهم جدا وعلى المصرف المركزي الليبي دعم وحدة دراسة الاستقرار المالي والتأكيد على المصارف الوطنية الاهتمام بدراسة الاستقرار المالي فيها.
3. على المصارف الليبية الإلتزام بالوفاء بمتطلبات مقررات بازل 1,2,3 على الأقل لمواجهة أي اضطرابات او أزمات مالية عالمية أو محلية.
4. العوامل الداخلة في الدراسة في مجملها ليس لها دلالة إحصائية، ونوصي باجراء دراسات أخرى على عينة أكبر ولفترة زمنية أطول.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أبوخريص، ميلود رمضان.، أثر مؤشرات السلامة المالية على الاستقرار المالي في المصارف التجارية الليبية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، 2023-كلية الاقتصاد- جامعة سرت

الشاذلي، أحمد شفيق. (2014). الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.

بوزيد، سعيد. هتهات، السعيد. (2021). محددات الاستقرار المالي في النظام المصرفي الكويتي خلال الفترة (2008-2019)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. المجلد 8 العدد 2.

شيناسي، غاري. (2005). الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي

غصان حسن بلقاسم، قندوز عبد الكريم أحمد. (2011). قياس الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في السعودية. مجلة معهد التدريب والبحوث الإسلامية. المصرف الإسلامي للتنمية. العدد2

قندوز، عبد الكريم. خليل، سالم. سراج، عبد الله.(2022). محددات الاستقرار المالي للبنوك العربية. دراسات معهد التدريب وبناء القدرات. صندوق النقد العربي.2022

يوسف، رواء أحمد. (2021). قياس وتحليل الاستقرار المالي للمصارف الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2013–2017). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية. المجلد 5. العدد18.

مرابط، محمد. حناش، إلياس. (2020). تشخيص محددات الاستقرار المالي في المصارف الاسلامية– دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاسلامية العربية باستخدام نمادج البانل–. مجلة مجاميع المعرفة. المجلد06. العدد 2.

مصرف ليبيا المركزي. تطور أهم البيانات والمؤشرات المالية للمصارف التجارية للربع الثالث 2019، ادارة البحوث والاحصاء.

ثانيا: المراجع الإنجليزية

Baltagi B. H.(2000) Econometric analysis of panel data. 2nd edition, New York*: John Wiley & Son*,2000,p50

Mkadmi, J, E., Baccari,N. & Necib, A., (2021). Determinants of Banking Stability: The Example of Tunisia. *International Academic Journal of Accounting and Financial Management*, 1(8), pp. 1-10

Linh Nguyen, Michael Skully, Shrimal Perera, 2012 – Government Ownership, Economic Development, Regulation Quality and Bank Stability-International evidence. Department of Accounting and Finance, *Monash University*, 900 Dandenong, Vic 3145, Australia

Parida, T. & Padhi, D., (2018). Dose Bank Competition Affect financial stability in Banking Sector. (online) Available at: https://www.semanticscholar. Org/

Tomuleasa , I. (2017): “Performance and soundness of european banking systems. Economics and Finance. Université Clermont Auvergne (2017-2020).”, *Universitatea Alexandru Ioan Cuza* (Iaşi, Roumanie), 2017. English. NNT : 2017CLFAD005

Papademos L, "Financial Stability and Macro-Prudential Supervision: Objectives, Instruments & the role of the ECB", “The ECB and its conference " *The ECB & its Watchers XI*", Frankfurt, Sept. 2009.

Xu, T., Hu, K& Das,U.S., 2019. Bank of Profitability and financial stability, s.1. : IMF

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

تأثير استخدام الأنشطة الوهمية على شبكات الأعمال: دراسة نظرية تحليلية على شبكة (PERT)

عبد الله محمد الشيخ
أستاذ مشارك – قسم إدارة الأعمال
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة
a.elshaikh@eps.misuratau.edu.ly

محمد عبدالله الشيخ
موظف – إدارة المراجعة
الشركة الليبية للحديد والصلب
M1701122@eps.misuratau.edu.ly

محمود عبدالله الحداد
موظف – إدارة الموظفين
المركز الوطني للأطراف الصناعية
M1701274@eps.misuratau.edu.ly

هاجر أحمد الشريف
محاضر – قسم التسويق
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة مصراتة
hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.06.07 **تاريخ القبول: 2024.07.29** **تاريخ النشر: 2024.08.07**

الملخص

يستخدم التخطيط الشبكي (CPM & PERT) في تخطيط المشاريع التي تتميز بتعدد وتعقد تداخل أنشطتها، وذلك بهدف إحكام السيطرة على عملية تنفيذها، إلا أنه يصعب أو يتعذر أحياناً رسم شبكة المشروع باستخدام الأنشطة الاعتيادية بما يحقق تتابع الشروط الفنية لأنشطة المشروع على أرض الواقع، ولذلك يتم اللجوء إلى استخدام الأنشطة الوهمية بهدف جعل الشبكة مطابقة مع أنشطة المشروع على أرض الواقع، وبالشكل الذي يجعل الشبكة متوافقة مع قواعد رسم الشبكة. وهنا يمكن أن يظهر اختلاف بين القائمين على عملية رسم الشبكة من حيث عدد الأنشطة الوهمية المستخدمة في الرسم وأماكن تواجدها على الرسم، الأمر الذي قد يؤدي إلى رسم شبكة المشروع بأكثر من طريقة. تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى تأثير الاختلاف في عملية رسم الشبكة على عدد مسارات الشبكة وتأثير ذلك على المعلومات التي يتم استنتاجها من رسم الشبكة وفقاً لأسلوب تقييم ومراجعة المشاريع (PERT) كالوقت المتوقع (ET) واحتمالات إنهاء المشروع خلال فترة معينة. وقد تم تحليل كافة الشبكات المختلفة للمشروع المذكور في الشيخ وبالنور (2021) المتضمن لعدة أنشطة وهمية مختلفة.. وأظهرت النتائج إن تأثير الاختلاف في استخدام الأنشطة الوهمية على شبكة (PERT) من حيث شكلها وعدد مسارات الشبكة، وعدم تأثر المعلومات التي يتم استنتاجها من شبكة المشروع بالرغم من اختلاف شكل الشبكة وعدد مساراتها.

الكلمات الدالة: PERT، الأنشطة الوهمية، الوقت المتوقع (ET).

The Effect of Using Dummy Activities on Business Networks: A Theoretical Analytical Study on PERT Networks

Abdalla Mohamed Elshaikh
Misurata University
a.elshaikh@eps.misuratau.edu.ly

Mohamed Abdalla Elshaikh
Libyan Iron and Steel Company
M1701122@eps.misuratau.edu.ly

Mahmoud Abdallah Elhdad
National Center for Prosthetics
M1701274@eps.misuratau.edu.ly

Hajar Ahmed Al-Sharif
Misurata University
hajer.alshref@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

Network planning techniques (CPM & PERT) are used for managing projects characterized by multiple and complex interdependencies between its activities to ensure control over the execution process. However, it can sometimes be difficult or impossible to draw the project network using only real activities in a way that reflects the actual technical sequence of project activities. Therefore, dummy activities are used to ensure the network aligns with the real sequence of project activities and complies with the rules for network drawing. Differences may arise among those drawing the network regarding the number and placement of dummy activities, which can lead to multiple representations of the project network. This study aims to examine the effect of variations in network drawing on the number of network paths and how this affects the information derived from the network based on the Project Evaluation and Review Technique (PERT), such as the expected time (ET) and the probability of completing the project within a certain period. Various network models, including different dummy activities, as presented in Elsheikh and Balnor (2021), were analysed. The results show that while the use of dummy activities affects the network's shape and the number of paths, the information derived from the project network remains unaffected despite variations in the network's structure and the number of paths.

Keywords : *PERT, Dummy Activities, Expected Time (ET).*

1- المقدمة

يعتبر أسلوب تقييم ومراجعة المشاريع (PERT) وهو اختصار Program (or Project) Evaluation and Review Technique من أهم نماذج بحوث العمليات في إدارة المشاريع (Project Management) بمختلف أنواعها، وتعتبر أداة فعالة في إحكام السيطرة على عملية مراقبة تنفيذ المشاريع الى أزمنة تنفيذ أنشطتها غير المعروفة على وجه التحديد. ويتم تصنيف شبكات الأعمال إلى أسلوبين رئيسيين هما أسلوب تقييم ومراجعة المشاريع (PERT) وطريقة المسار الحرج Critical Path Method (CPM) ، ويعتمد هذا التصنيف على معيار مدى دقة المعلومات المتاحة عن زمن تنفيذ أنشطة المشروع، فإذا كانت المعلومات

الخاصة بتنفيذ هذه الأنشطة معلومة على وجه التحديد فيتم استخدام طريقة (CPM)، و يتم تطبيق أسلوب (PERT) وعندما يكون الوقت اللازم لإنهاء أنشطة المشروع غير معروفة بدقة كاملة (معلومات إحصائيَّة وغير معلومة على وجه اليقين) ، (Sireesha et al., 2012) ، حيث يكون في أسلوب (PERT) ثلاث أزمنة لكل نشاط، وهي الوقت التفاؤلي (Optimistic) والذي يعني الوقت اللازم لتنفيذ النشاط في أحسن الظروف، والوقت الاعتيادي (Most Likely) وهو الوقت اللازم لتنفيذ النشاط في الظروف الاعتيادية، والوقت التشاؤمي (Pessimistic) وهو الوقت اللازم لتنفيذ النشاط في أسوء الظروف ، ومن هذه لأزمنة يتم تقدير الوقت المتوقع (Expected Time) لكل نشاط . وبهذا فإن تطبيق أسلوب (PERT) أو (CPM) يعتمد على طبيعة المعلومات المتاحة عن المدة اللازمة لتنفيذ النشاط (مؤكدة أو احتمالية) (Arsham, 1993).

وفي كلا الأسلوبين (CPM, PERT) يمكن تمثيل شبكة المشروع على شكل شبكة (Network Diagrams) بطريقتين؛ إما بتمثيل النشاط على شكل أسهم ((Activity-on-Arc (AoA) أو على شكل عقدة ((Activity-on-Node (AoN)، (Duan, Liao, 2010). وفي هذه الورقة سيتم استخدام طريقة (AoA). والجدير بالذكر هنا هو أن بناءً شبكة المشروع يتم وفق الشروط الفنية التتابعية للأنشطة (أنشطة سابقة، أنشطة لاحقة، أخرى متوازية)، وبالشكل الذي يجعل شكل شبكة المشروع تعكس الواقع الفعلي لتتابع هذه الأنشطة على أرض الواقع. إلا أنه أحياناً يصعب أو يستحيل رسم الشبكة بالشكل الذي يعكس الواقع لذلك يتم استخدام ما يعرف بالأنشطة الوهمية (Dummy activités). وتهدف هده الورقة لمعرفة تأثير استخدام الأنشطة الوهمية على نتائج الشبكة ، بالإضافة إلى إثراء هذا الموضوع من الناحية العلمية كمساهمة في تغطية القصور في أدبيات الموضوع خاصة باللغة العربية ، حيث تبين أنه يوجد قصور حاد في الأدبيات التي تناولت كيفية استخدام الأنشطة الوهمية في معالجة رسم الشبكات في حالة تعذر رسمها باستخدام الأنشطة الاعتيادية ، وتكمن أهمية هذا في توضيح مدى تأثيرات الاختلاف في رسم شبكة (PERT) بسبب الاختلاف الذي يمكن أن يحدث عند استخدام الأنشطة الوهمية ، بالإضافة إلى تحليل أبعاد هذا التأثير ووضع تفسير منطقي لذلك ، والذي يعتبر مساهمة علمية في هذا الموضوع في ظل شح المراجع العلمية له.

2- الدراسات السابقة

تعتبر تقنية تقييم ومراجعة البرنامج (PERT) أداة مهمة في إدارة المشاريع، فهي تتيح التخطيط والجدولة الدقيقة لأنشطة المشروع المختلفة. وقد ركزت بعضها على تطبيق هذه التقنية وتحسينها، بما في ذلك استخدام الأنشطة الوهمية (Dummy Activités) لتوضيح عملية تتابع الأنشطة الفنية للمشاريع. ومن أبرز هذه الدراسات دراسة Malcolm وآخرون (1959)، الذين قدموا تقنية (PERT)لأول مرة أثناء عملهم على مشروع Polaris للصواريخ الباليستية، حيث تم استخدام الأنشطة الوهمية لتوضيح العلاقات التتابعية بين الأنشطة دون التأثير على مدة المشروع أو استهلاك موارد إضافية، وساعد هذا في تجنب التعقيدات غير الضرورية وأظهر كيفية تحسين دقة ووضوح الشبكة الزمنية للمشاريع الكبيرة.

ركزت دراسة Wiest and Levy (1977) على تطوير نماذج رياضية لتحليل شبكات (PERT) وتقليل عدم اليقين في تقدير مدة تنفيذ المشاريع، أظهرت هذه الدراسة أهمية الأنشطة الوهمية في تحسين دقة النماذج وتقليل التعقيدات الزمنية في الشبكة، وتمكن الباحثون من تقديم تمثيلات أكثر دقة لتتابع الأنشطة على الشبكة بالشكل الذي ساهم في تحسين دقة التقديرات الزمنية للمشاريع.

استعرضت دراسة Pritsker وآخرون (1969) استخدام نماذج تحاكي تحليل الجدول الزمني وإدارة الموارد في تقنية (PERT)، استخدمت الأنشطة الوهمية لتمثيل العلاقات التتابعية بين الأنشطة بشكل دقيق، مما ساعد في تحسين دقة التنبؤات المتعلقة بمدة المشروع وإدارة الموارد، وقد أظهر هذا البحث رؤيا متقدمة حول كيفية استخدام الأنشطة الوهمية لتحسين فعالية تخطيط المشاريع الكبيرة والمعقدة.

اقترحت دراسة Heagy (1985) عملية دمج تقنية (PERT) مع تقنيات التحليل الشبكي لتمثيل العلاقات بين الأنشطة بشكل أكثر ديناميكية، وأظهرت هذه الدراسة أن استخدام الأنشطة الوهمية يمكن أن تساعد في تحسين إدارة الوقت والموارد وتقليل مخاطر التأخير وعدم اليقين في جدولة المشاريع.

اقترحا Walker and Kelley (1959) أساسيات تقنية المسار الحرج ((CPM، وهي تقنية مشابهة لـ (PERT) وتستخدم الأنشطة الوهمية لتوضيح العلاقات التتابعية لأنشطة المشاريع، حيث أكدت هذه الدراسة على أهمية الأنشطة الوهمية في وضوح الشبكة وإدارة المشاريع بشكل أكثر فعالية.

ركزت دراسة Moder and Phillips (1970) على تطبيقات (PERT) في الصناعة وأظهرت كيفية استخدام الأنشطة الوهمية لتبسيط وتحسين دقة الشبكات الزمنية في المشاريع الصناعية. هذه الدراسة ساعدت في توضيح الفوائد العملية لاستخدام الأنشطة الوهمية في مشاريع الحياة الواقعية.

قدموا Li وآخرون (2018) دراسة لتحسين (PERT) من خلال دمجها مع تقنيات تحليل البيانات الكبيرة لتحسين دقة التنبؤات الزمنية وإدارة الموارد، وأظهرت أن استخدام الأنشطة الوهمية يمكن أن يساهم في تقديم تحليل أكثر دقة لعملية تتابع الأنشطة وبالتالي تحسين جدولة المشروع ككل.

أظهرت دراسة حديثة قام بها Zhou وآخرون (2020) أهمية استخدام الأنشطة الوهمية في تحسين دقة جدولة المشاريع المعقدة باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل تتابع الأنشطة بشكل أكثر دقة، وأظهرت الدراسة أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تعيين الأنشطة الوهمية يمكن أن يساعد في تحسين التخطيط الشامل وتقليل المخاطر المتعلقة بالتأخير في تنفيذ أنشطة المشروع

3- مشكلة البحث:

كما سبق الذكر فإن أسلوب (PERT) يستخدم كوسيلة فعالة في إدارة تنفيذ المشاريع التي تكون أزمنة تنفيذ أنشطتها غير محددة بشكل مطلق، ويبرز أهمية هذا الأسلوب في مشاريع البحث والتطوير، والتي يكون فيها الزمن اللازم لإنجاز عملية التطوير غير معروفة. وتتم عملية التخطيط لعملية تنفيذ المشروع وفقاً لهذا الأسلوب (PERT) عن طريق رسم شبكة للمشروع تعكس عملية تنفيذ المشروع على أرض الواقع، وبذلك يمكن القيام بعملية الرقابة أثناء عملية تنفيذ المشروع عن طريق متابعة الأنشطة على الشبكة ومقارنتها بما هو واقع على الأرض، وبذلك يمكن تحديد الانحرافات بينهما وبالتالي العمل على تصحيحها.

والجدير بالذكر هنا إن عملية رسم شبكة المشروع تعتمد بشكل أساسي على عدد الأنشطة بالمشروع والشروط الفنية التتابعية لهذه الأنشطة على أرض الواقع (أنشطة سابقة، أنشطة لاحقة، أنشطة متوازية). وكما سبق الذكر فإنه في هذه الورقة سيتم استخدام (AoA) ، والتي فيها يتم تمثيل كل نشاط على الرسم على شكل سهم (Arc) ويكون محصور بين عقدتين (Nodes) والتي ترسم على شكل دائرة، بحيث تمثل العقدة الأولى حدث بداية النشاط وتمثل العقدة الثانية حدث نهاية النشاط، وذلك بناءً على الشروط الفنية التتابعية للأنشطة والتي يحددها المختصين في مجال المشروع.

ولأنه توجد أحياناً معضلة في عملية رسم شبكة بعض المشاريع وفقاً للشروط التتابعية باستخدام الأنشطة الطبيعية (Normal Activities)، فإن القائمين على عملية رسم الشبكة يلجئون لحل هذه المعضلة باستخدام بعض الأنشطة الوهمية (Dummy Activities)، وذلك لخلق التوافق بين شبكة العلاقة التتابعية لأنشطة المشروع (المنصوري، 1996). ونظراً لأن شبكة المشروع التي يتم بناءها باستخدام الأنشطة الوهمية يمكن أن تبنى بأكثر من طريقة، وهذا يعتمد على عدد الأنشطة الوهمية المستخدمة في عملية رسم الشبكة بهدف خلق التوافق بين شكل الشبكة والشروط الفنية التتابعية للمشروع، فإن مشكلة هذا البحث تهدف لمعرفة ما مدى تأثير الأنشطة الوهمية (الاختلاف في رسم الشبكة) على النتائج والمعلومات المتحصل عليها من الشبكة عند تطبيق طريقة (PERT)، وعليه يمكن تلخيص مشكلة هذا البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:

- بالرغم من أن زمن تنفيذ الأنشطة الوهمية مساوياً للصفر، فهل يؤثر الاختلاف في رسم الشبكة على عدد المسارات في الشبكة؟
- إذا اختلف عدد المسارات في الشبكة، هل يؤثر ذلك على الزمن المتوقع لإنجاز المشروع؟
- هل يؤثر الاختلاف في رسم الشبكة على احتمالات إنهاء المشروع خلال فترة زمنية معينة؟

4- منهج البحث:

إن هذه الورقة تدرس تأثير الاختلاف في استخدام الأنشطة الوهمية على نتائج أسلوب تقييم ومراجعة المشاريع (PERT). إن هذه الدراسة تعتبر دراسة نظرية ، وتعرف منهجية الدراسة النظرية، أو البحث النظري، باسم البحث النظري (Theoretical Research) أو التحليل النظري (Theoretical Analysis) ، حيث إن هذه المنهجية لا تعتمد على الواقع ولا تستند إليه ، بل تعتمد على التأمل النظري وعلى العمل العقلاني البحت الذي يعتمد على التحليل المنطقي العلمي السليم وليس على العمل التجريبي، ويهدف إلى تطوير المعارف والمفاهيم البحثية (المعرفة العلمية)، وتكون ذات فائدة على المجتمع ككل ، وبصفة عامة فهي تبحث في استنباط نظرية معينة أو البحث في صحة نظرية ما ، وتستخدم في علم بحوث العمليات لاستنباط الطرق الرياضية (الخوارزمية) التي يهدف استخدامها لحل نوع معين من المشاكل ، كما إنها يمكن أن تبحث في تطوير خوارزمية معينة بهدف تحسينها للحصول على نتائج أفضل عند تطبيقها في حل المشاكل . وهذا ما يميز هذه المنهجية عن منهجيات البحوث التطبيقية التي تهدف الي تطبيق النظريات أو الخوارزميات على أرض الواقع والتي تكون ذات فائدة للمنظمة أو الظاهرة قيد الدراسة، ولذلك

يرتبط مصطلح "الحلول مباشرة" على البحوث التطبيقية ومصطلح "زيادة المعرفة" على البحوث النظرية، وبذلك فإن الدراسات النظرية هي الأساس أو الأداة التي تستخدمها البحوث التطبيقية في دراسة الظاهرة أو في حل مشكلة ما على أرض الواقع.

ووفقاً لطبيعة مشكلة هذه الدراسة سيتم اتباع المنهج النظري التحليلي لتحليل أثر الاختلاف في استخدام الأنشطة الوهمية (رسم شبكة المشروع بأكثر من طريقة) على نتائج شبكة (PERT)، وتحليل تأثيرات هذا الاختلاف في ظل التساؤلات الواردة في هذا البحث، وبذلك يمكن للمختصين في تطبيق أسلوب (PERT) على المشاريع على أرض الواقع الاستفادة من نتائج هذه الدراسة، في الحصول على نتائج مضمونة، بالإضافة إلى توفير الوقت والجهد المبذول في تطبيق هذا الأسلوب (PERT) على أرض الواقع.

5- تقنية تقييم ومراجعة المشاريع Project Evaluation and Review Technique (PERT)

إن فريقاً بحثيًا يتألف من أعضاء مكتب المشاريع البحرية الخاصة (Lockheed) بالقوات البحرية الأمريكية هم من أظهروا هذا الأسلوب (PERT) إلى حيز الوجود، وذلك بالتعاون مع الشركة الاستشارية (Booz) بقيادة Allen، Hamilton، Malcolm ، عندما عمل هذا الفريق على تطوير تقنية (PERT) لتصميم نظام التحكم في مشروع صواريخ باليستية (Polaris Missile Project) تطلقها غواصة نووية ضمن مشروع Polaris، حيث تضمن المشروع في النهاية على 23 شبكة (PERT) تضم على ما يقارب على 2000 حدث و3000 نشاط. (Taylor, 2016)

إن تقنية (PERT) عبارة عن طريقة تستخدم لفحص المهام (الأنشطة) الواجب تنفيذها لمشروع معين ووضعها في جدول زمني يهدف إلى إحكام الرقابة عليه أثناء عملية التنفيذ لضمان تنفيذه خلال فترة زمنية معينة باحتمال معين. حيث تقوم هذه التقنية (PERT) بتحليل الوقت المطلوب لإكمال كل نشاط، وذلك في ظل العلاقات التتابعية المرتبطة بهذه الأنشطة، بالإضافة إلى تحديد أقل وقت ممكن لإنجاز المشروع، وذلك عن تقدير أقصر وقت ممكن أن يستغرقه كل نشاط، والمدة الزمنية الأكبر احتمالاً. حيث تختلف تقنية (PERT) عن طريقة المسار الحرج (CPM) في أن الأولى تفترض ثلاثة ازمنة ممكن أن ينتهي فيها تنفيذ النشاط وبتقديرات احتمالية لكل فترة زمنية، وهذه الأزمنة هي:

1) الوقت المتفائل: (Optimistic Time)
2) ويرمز له بالرمز (o)، وهو يمثل أقل فترة زمنية لازمة لتنفيذ النشاط، وفي جميع الأحوال لا يمكن تنفيذ النشاط في أقل من هذه الفترة، وهو يعني تنفيذ النشاط عندما تكون الظروف على أحسن ما يكون، أي عندما تسير عملية تنفيذ النشاط على أحسن ما يرام.
3) الوقت الاعتيادي أو الأرجح (Most Likely):
4) ويرمز لهذا الوقت بالرمز (m)، والذي يعني تنفيذ النشاط في ظل الظروف الاعتيادية، وهو الوقت الأكثر احتمالاً، وعادةً ما يتم تنفيذ النشاط خلال هذه الفترة الزمنية.
5) الوقت التشاؤمي (Pessimistic Time):

6) ويرمز له بالرمز (p)، وهو يعبر عن الفترة الزمنية التي ينفذ فيها النشاط عندما تسير الظروف بشكل سيء للغاية، والذي يعني أطول فترة زمنية يمكن أن ينتهي فيها تنفيذ النشاط، وفي جميع الأحوال لا يمكن أن يستغرق تنفيذ النشاط أطول من هذه الفترة.

7) والجدير بالذكر هنا هو أن الوقت التفاؤلي (o) والوقت التشاؤمي (p) هي أوقات شاذة ونادرة الحدوث، أما الوقت الاعتيادي (m) فهو الوقت الذي غالباً ما يحدث، وبالرغم من أن الوقت الاعتيادي (m) ذو احتمال أكبر (4/6 بناءٍ على التوزيع الطبيعي) مقارنةً بالأوقات الشاذة (o، p)، إلا أنه لا يمكن استخدامه في تقدير الوقت اللازم لإنهاء النشاط وإهمال الأوقات الأخرى (o، p) لإن احتمال وقوع كلاً منهما يساوي (1/6)، وبالتالي لا يمكن إهمالها، لذلك يتم استخدام ما يعرف بالوقت المتوقع.

8) الوقت المتوقع (Expected Time):

9) ويرمز له بالرمز (ET)، وهو الوقت الذي يتم إيجاده عن طريق التوزيع الطبيعي باستخدام المعادلة المذكورة أدناه، وذلك باستخدام بيانات الأوقات المذكورة (o، m، p) كمتغيرات في هذه المعادلة، وبالتالي يتم استخدامه للتعبير عن الوقت المتوقع لإنهاء النشاط، وبالتالي فإن معرفة احتمال إنهاء المشروع يعتمد على التباين بين الأوقات الشاذة (o،p)، ويتم حساب الوقت المتوقع (ET) وفقاً للمعادلة التالية:

$$ET = \frac{o + (4m) + \mathrm{p}}{6}$$

6- استخدام النشاط الوهمي في رسم شبكة (PERT)

وكما سبق الذكر فإنه يصعب أحياناً أو قد يكون مستحيلاً رسم شبكة المشروع وفق الشروط التتابعية للأنشطة على أرض الواقع، لذلك يتم استخدام الأنشطة الوهمية (Dummy activities)، هي عبارة عن أنشطة غير حقيقية يتم وضعها في شبكة المشروع، بهدف تحقيق الشروط التتابعية لنشاطين أو أكثر، وهي لا تتطلب وقت ولا جهد ولا مورد، ويتم تمثيل النشاط الوهمي على الشبكة بخط منقط برأسه سهم، (2021 Construction Engineering & Management).

وتظهر أحياناً صعوبة أو استحالة عملية رسم الشبكة بما يتوافق مع الشروط التتابعية الفنية، لإن عملية رسم الشبكة يجب أن تتم وفقاً لقواعد محددة للرسم لا يمكن تجاوزها وهي كما يلي:

- رسم الشبكة يبدأ بحدث بداية واحد فقط وتنتهي أيضاً بحدث نهاية واحد فقط.
- يجب ألا يكون هناك تقاطع بين أنشطة المشروع (أسهم الشبكة)
- لا يمكن رسم نشاطين يبدان من نفس الحدث وينتهيان في نفس حدث النهاية، إلا أنهما يمكن أن يبدان من حدث بداية واحدة وينتهيان بحدثين مختلفين، كما أنهما يمكن أن يبدأن من حدثان مختلفان وينتهيان في نفس الحدث.
- يجب ترقيم الأحداث بشكل تسلسلي ابتداء من حدث البداية إلى حدث النهاية.

- كما أن أنشطة الشبكة (الأسهم) يجب أن تكون على شكل انسيابي إلى الأمام ابتداء من حدث بداية المشروع ولا ترجع الى الوراء (Tikoo,.2012)

لتوضيح فكرة استخدام النشاط الوهمي، نفرض أن النشطان (وضع الأساس، طلب واستلام المواد) ويبدأن من نفس الحدث (2) وينتهيان في نفس الحدث (3)، وهذا مخالف لشروط رسم الشبكات كما في الجزء (a) في الشكل رقم (1)، ويمكن معالجة ذلك بإضافة نشاط وهمي (Dummy) كما في الجزء (b) من ذات الشكل.

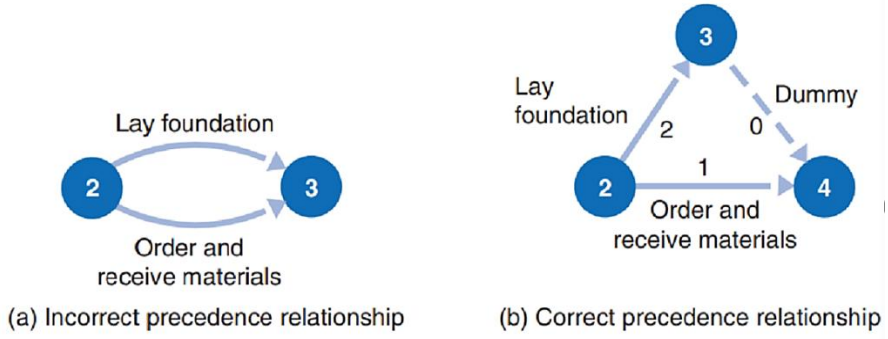

شكل (1) يبين كيفية تحقيق علاقة تتابعية باستخدام نشاط وهمي (Dummy)

المصدر: Taylor (2016)

7- الجانب العملي

إن هذه الورقة تبحث في تأثير استخدام الانشطة الوهمية على شبكة (PERT)، لمعرفة ما مدى تأثير الاختلاف في رسم الشبكة باستخدام الأنشطة الوهمية (رسم شبكة المشروع بأكثر من طريقة) على نتائج أسلوب (PERT).

الجدير بالذكر هنا أنه في الورقة العلمية الخاصة بـ (الشيخ وبالنور 2021) تم استخدم مثال افتراضي يتعذر فيه رسم الشبكة بالأنشطة الاعتيادية (بدون استخدام أنشطة وهمية)، وقد قاما الباحثان برسم شبكة الأعمال التي تخص هذا المثال بعدة أشكال (خمسة أشكال مختلفة) ، بهدف دراسة تأثير التغير في شكل الشبكات على نتائج طريقة (CPM) ، وفي هذه الورقة سيتم استخدام ذات المثال لدراسة تأثير الاختلاف في رسم الشبكات على نتائج أسلوب (PERT) ، والجدول التالي يبين بيانات المثال الذي أستخدمه (الشيخ وبالنور 2021) والذي سيتم تطبيقه في هذه الورقة على أسلوب (PERT).

جدول (1) يبين الشروط التتابعية لأنشطة المشروع مقدرة بالأسابيع

Activities	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	T
Previous	-	A	A	B	C	D, E	J, E	F, G, T	A	I	J, E
Time	2	4	5	4	3	3	2	6	3	4	5

المصدر: الشيخ وبالنور (2021)

وبناء على الجدول السابق تم افتراض قيم لأزمنة شبكة (PERT) وهي (p، m، o)، بطريقة ستظهر قيمة الوقت المتوقع (ET) مساوية للقيم المدونة في الجدول (1)، وعليه ستكون قيم الأزمنة الثلاثة (o، m، p) الخاصة بشبكة (PERT) كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (2) يبين الأزمنة الثلاثة (o، m، p) الخاصة بأسلوب (PERT)

Activities	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	T
o	1	3	3	3	1	2	1	4	2	2	4
m	2	3	4	4	2	2	2	5	2	3	5
p	3	9	11	5	9	8	3	12	8	10	6

بعد افتراض الأزمنة الخاصة بشبكة (PERT) وهي (o، m، p) تم إيجاد الوقت المتوقع لكل نشاط، وذلك وفقاً للقانون التالي وكما تظهر في الجدول (3):

$$ET = \frac{o + (4m) + \mathrm{p}}{6}$$

جدول (3) يبين الوقت المتوقع (ET) على شبكة (PERT)

Activities	A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	T
Previous	-	A	A	B	C	D, E	J, E	F, G, T	A	I	J, E
ET	2	4	5	4	3	3	2	6	3	4	5

وبعد الانتهاء من إيجاد الوقت المتوقع لكل أنشطة المشروع، سنقوم برسم شبكة المشروع بخمسة طرق مختلفة (5 شبكات مختلفة في شكلها) باستخدام عدد مختلف من الأنشطة الوهمية، ومن تم إيجاد الاحتمالات المختلفة لعدة أوقات يمكن أن ينتهي فيها المشروع، وذلك بهدف الوقوف على مدى التغيرات التي يمكن أن تطرأ على نتائج شبكة (PERT)، وذلك كما يلي:

أ) رسم شبكة المشروع بالطريقة الأولى:

وفي هذه الطريقة سيتم رسم الشبكة باستخدام اربع أنشطة وهمية ، وذلك كما يظهر في مخطط الشبكة في الشكل رقم (2)، بهدف تحقيق الشروط التتابعية في الجدول السابق (3) حيث تم باستخدام النشاط الوهمي الأول (K_1) لتحقيق الشروط التتابعية اللازمة لرسم النشاط (F)، الذي لابد أن يسبقه كلا من النشاطين (D,E) ، وتم استخدام النشاط الوهمي الثاني (K_2) لتحقيق شرط رسم الأنشطة (G,T) ، ويتم استخدام النشاط الوهمي الثالث (K_3) لتحقيق شرط أسبقية النشاط (E) للنشاط (G) ، واستخدام النشاط الوهمي (K_4) لتحقيق أسبقية النشاط (G) للنشاط (J) .

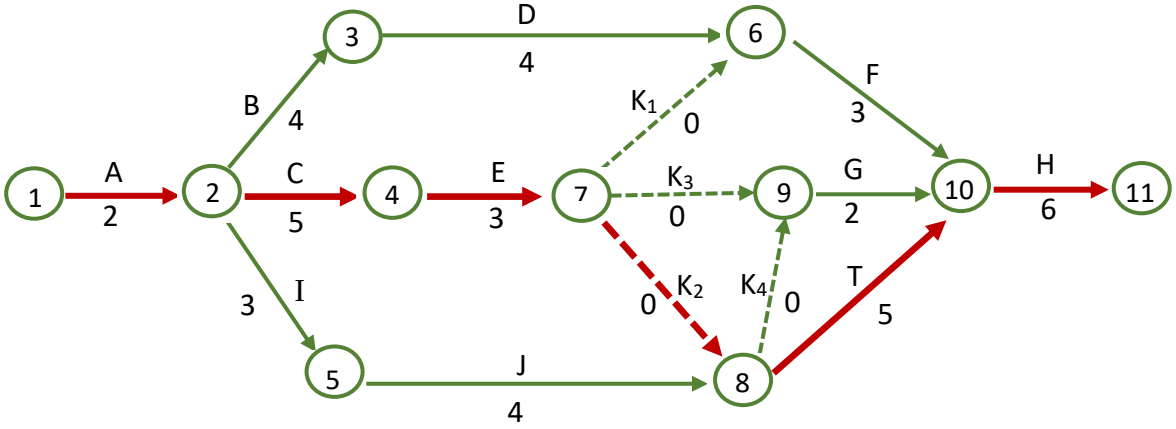

شكل (2) يوضح شبكة الأعمال وفقاً للطريقة الأولى (الشيخ والنور 2021)

وحتى نتمكن من إيجاد احتمالات إنهاء المشروع خلال فترات معينة نقوم بالخطوات التالي:

ب)تحديد مسارات الشبكة:

بعد فحص الشبكة في الشكل البياني (2)، تبين أن الشبكة تحتوي على عدد (7) مسارات كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (4) مسارات الشبكة وطول كل مسار وفقاً للرسم بالطريقة الأولى

NO.	أنشطة المسار	طول المسار مقدر بالأسابيع
1	A, B, D, F, H	19
2	A, C, E, K_1, F, H	19
3	A, C, E, K_3, G, H	18
4	A, C, E, K_2, K_4, G, H	18
5	**A, C, E, K_2, T, H**	**21**
6	A, I, J, K_4, G, H	17
7	A, I, J, T, H	20

المصدر: الشيخ وبالنور (2021)

ويتبين من الجدول (4) أن أطول مسار (المسار الحرج) هو المسار الخامس والذي يتكون من الأنشطة (A،C، E، K_2، T، H)، والذي يبلغ طوله (21 أسبوع).

ج) تباين الأنشطة الحرجة:

في هذه الخطوة يتم فيها إيجاد تباين الأنشطة الحرجة (أنشطة أطول مسار)، وهي الأنشطة (A،C ، E،K2، T، H)، وذلك عن طريق إيجاد التباين لكل نشاط من هذه الأنشطة، وذلك بتطبيق القانون التالي:

$$\sigma^2 = (\frac{p-o}{6})^2$$

جدول (5) يبين تباين الأنشطة الحرجة وفقاً لرسم الشبكة بالطريقة الأولى

NO	Activity	$\sigma^2 = (\frac{p-o}{6})^2$
1	A	$\sigma_A^2 = (\frac{3-1}{6})^2 = \frac{4}{36}$
2	C	$\sigma_C^5 = (\frac{11-3}{6})^2 = \frac{64}{36}$
3	E	$\sigma_E^3 = (\frac{9-1}{6})^2 = \frac{64}{36}$
4	K_2	0
5	T	$\sigma_T^5 = (\frac{6-4}{6})^2 = \frac{4}{36}$
6	H	$\sigma_H^6 = (\frac{12-4}{6})^2 = \frac{64}{36}$

د) إيجاد الانحراف المعياري للمسار الحرج:

في هذه الخطوة سيتم إيجاد الانحراف المعياري للأنشطة الحرجة، وهو الجدر التربيعي لتباين الأنشطة الحرجة والذي تم إيجاده في الخطوة السابقة، وبذلك يكون الانحراف المعياري للأنشطة الحرجة كالتالي:

$$\sigma = \sqrt[2]{\frac{4}{36} + \frac{64}{36} + \frac{64}{36} + \frac{4}{36} + \frac{64}{36}} \qquad \sigma = \sqrt[2]{\frac{200}{36}} = 2.36$$

1)إيجاد قيمة (Z) الجدولية واحتمال إنهاء المشروع لعدة قيم لـ (D):

في هذه الخطوة نقوم بإيجاد الاحتمال المتوقع لإنهاء المشروع، ولكي نضمن نتائج دقيقة لهذا البحث سنقوم بإيجاد احتمالات انهاء المشروع لعدد من الفترات، ونظراً لأن طول المسار الحرج هو (21 أسبوع)، سنوجد احتمالات إنهاء المشروع لعدد 5 فترات أقل من طول المسار الحرج وهي (20، 19، 18، 17، 16)، وخمسة فترات أخرى تكون أطول من المسار الحرج وهي (26، 25، 24، 23، 22)، بالإضافة إلى احتمال إنها المشروع خلال فترة المسار الحرج .

ويتم معرفة مقدار احتمال إنهاء المشروع خلال هذه الفترات عن طريق إيجاد قيمة (z) الجدولية عن طريق القانون التالي:

$$z_D = \frac{D - C}{\sigma}$$

حيث أن:

D : الفترة الزمنية الواجب إيجاد احتمال إنهاء المشروع خلالها

C : طول المسار الحرج

σ : الانحراف المعياري للمسار الحرج (الأنشطة الحرجة).

وتظهر احتمالات إنهاء المشروع خلال الفترة (D) كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (6) يبين قيم (z) الجدولية واحتمال إنهاء المشروع خلال فترات معينة وفقاً لرسم الشبكة بالطريقة الأولى

NO	Value of D	$z_D = \frac{D - C}{\sigma}$	احتمال إنهاء المشروع
1	16	$z_{16} = \frac{16 - 21}{2.36} = -2.12$	1.70%
2	17	$z_{17} = \frac{17 - 21}{2.36} = -1.69$	4.55%
3	18	$z_{18} = \frac{18 - 21}{2.36} = -1.27$	10.20%
4	19	$z_{19} = \frac{19 - 21}{2.36} = -0.85$	19.77%
5	20	$z_{20} = \frac{20 - 21}{2.36} = -0.42$	33.72%
6	21	$z_{21} = \frac{21 - 21}{2.36} = 0$	50%
7	22	$z_{22} = \frac{22 - 21}{2.36} = 0.42$	66.28%
8	23	$z_{23} = \frac{23 - 21}{2.36} = 0.85$	80.23%
9	24	$z_{24} = \frac{24 - 21}{2.36} = 1.27$	89.80%
10	25	$z_{25} = \frac{25 - 21}{2.36} = 1.69$	95.45%
11	26	$z_{26} = \frac{26 - 21}{2.36} = 2.12$	98.30%

يبين الجدول السابق إن احتمال إنها المشروع خلال الفترات المحددة ، فاحتمال إنهاء المشروع في فترة (16 أسبوع) هو (1.70%)، واحتمال إنهاءه في (17 أسبوع) هو (4.55%).. وهكذا حتى نصل إلى احتمال (98.30%) وذلك عندما تكون فترة إنهاء المشروع هو (26 أسبوع) .

ه) رسم شبكة المشروع بالطريقة الثانية :

فيهذه الشبكة تم استخدام (3) أنشطة وهمية (K_1,K_2,K_3) كما هي موضحة في الشكل (3).

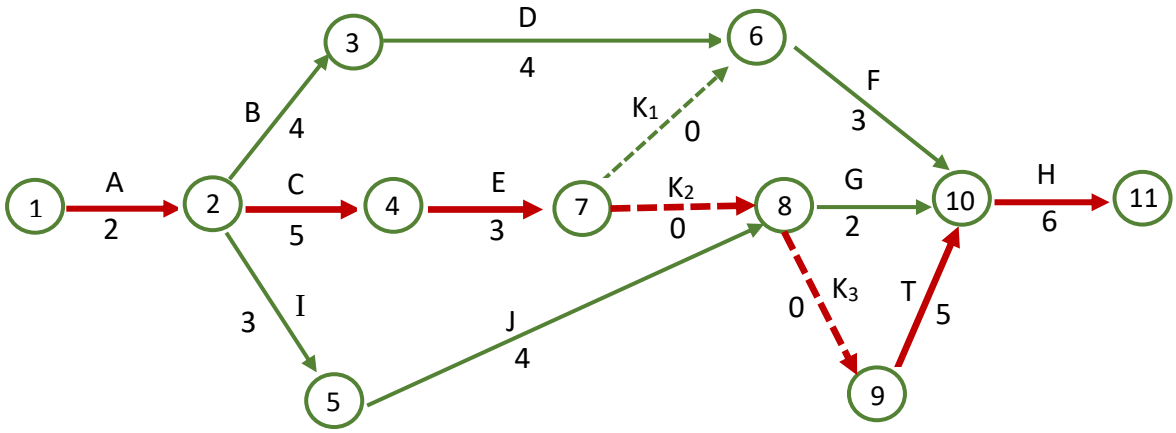

شكل (3) يوضح شبكة الأعمال وفقاً للطريقة الثانية (الشيخ وبالنور 2021)

بعد فحص الشبكة والتي تم رسمها باستخدام 3 أنشطة وهمية (K_1 , K_2 , K_3) تبين أنها تحتوي على عدد (6) مسارات كما هي مبينة في الجدول التالي:

جدول (7) مسارات الشبكة وطول كل مسار وفقاً للرسم بالطريقة الثانية

طول المسار	أنشطة المسار	NO.
19	A , B , D , F , H	1
19	A , C , E , K_1 , F , H	2
18	A , C , E , K_2 , G , H	3
21	**A , C , E , K_2 , K_3 , T , H**	**4**
17	A, I, J, G, H	5
20	A, I, J, K_3, T, H	6

المصدر: الشيخ وبالنور (2021)

المسار الحرج (الأطول) هو (A , C , E , K_2 , K_3 , T , H) يبلغ طوله (21 أسبوع)

وبنفس الطريقة تم إيجاد الانحراف المعياري للمسار الحرج كالتالي:

$$\sigma = \sqrt[2]{\frac{4}{36}+\frac{64}{36}+\frac{64}{36}+\frac{4}{36}+\frac{64}{36}} \qquad \sigma = 2.36$$

جدول (8) يبين قيم (z) الجدولية واحتمال إنهاء المشروع وفقاً لرسم الشبكة بالطريقة الثانية

NO	Value of D	$z_D = \frac{D - C}{\sigma}$	احتمال إنهاء المشروع
1	16	$z_{16} = \frac{16 - 21}{2.36} = -2.12$	1.70%
2	17	$z_{17} = \frac{17 - 21}{2.36} = -1.69$	4.55%
3	18	$z_{18} = \frac{18 - 21}{2.36} = -1.27$	10.20%
4	19	$z_{19} = \frac{19 - 21}{2.36} = -0.85$	19.77%
5	20	$z_{20} = \frac{20 - 21}{2.36} = -0.42$	33.72%
6	21	$z_{21} = \frac{21 - 21}{2.36} = 0$	50%
7	22	$z_{22} = \frac{22 - 21}{2.36} = 0.42$	66.28%
8	23	$z_{23} = \frac{23 - 21}{2.36} = 0.85$	80.23%
9	24	$z_{24} = \frac{24 - 21}{2.36} = 1.27$	89.80%
10	25	$z_{25} = \frac{25 - 21}{2.36} = 1.69$	95.45%
11	26	$z_{26} = \frac{26 - 21}{2.36} = 2.12$	98.30%

ج) رسم شبكة المشروع بالطريقة الثالثة :

في هذه الطريقة أيضاً تم استخدام ثلاثة أنشطة وهمية وهي(K_1, K_2, K_3) ، لتحقيق الشروط التتابعية للمشروع ، وبهذا يظهر شكل الشبكة كما هو موضح في الشكل التالي رقم (4) :

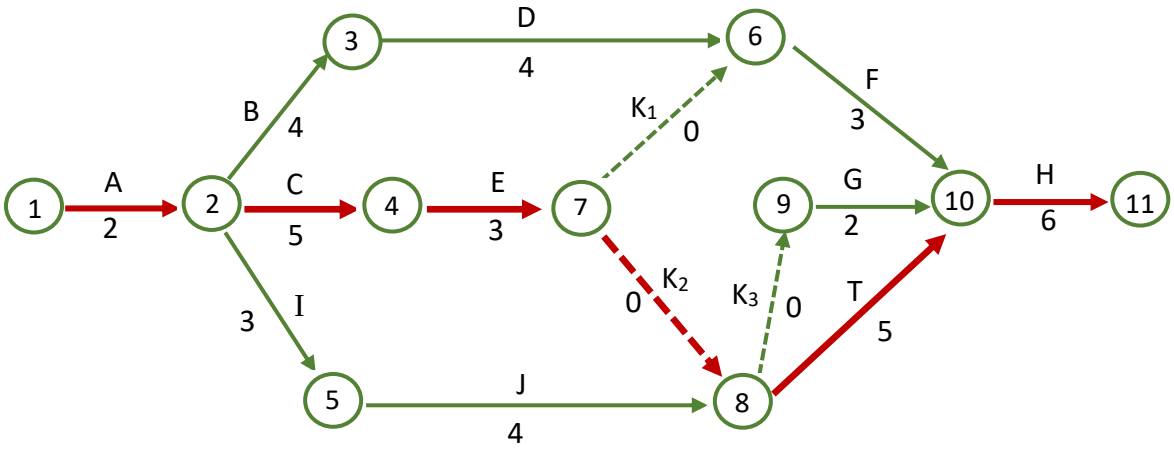

شكل (4) يوضح شبكة الأعمال وفقًا للطريقة الثالثة (الشيخ وبالنور 2021)

نلاحظ من الشكل (4) أنه يحتوي على عدد (6) مسارات وعدد (3) أنشطة وهمية (K_1 , K_2 , K_3) كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (9) مسارات الشبكة وأطوالها وفقاً للرسم بالطريقة الثالثة

NO.	أنشطة المسار	طول المسار
1	A , B , D , F , H	19
2	A , C , E , K_1 , F , H	19
3	A , C , E , K_2 ,K_3, G , H	18
4	**A , C , E , K_2 , T , H**	**21**
5	A, I , J , K_3, G , H	17
6	A , I , J , K_3, T , H	20

المصدر: الشيخ وبالنور (2021)

وإن المسار الحرج هو المسار: (A , C , E , K_2 , T , H) ويبلغ طوله (21 أسبوع) ، وبهذا يكون الانحراف المعياري لهذا المسار يساوي

$$\sigma = \sqrt[2]{\frac{4}{36}+\frac{64}{36}+\frac{64}{36}+\frac{4}{36}+\frac{64}{36}} \qquad \sigma = 2.36$$

والجدول (10) يبين قيم (Z) الجدولية واحتمال إنهاء المشروع لقيم (D).

جدول (10) يبين قيم (z) الجدولية واحتمال إنهاء المشروع وفقاً لرسم الشبكة بالطريقة الثالثة

NO	Value of D	$z_D = \frac{D-C}{\sigma}$	احتمال إنهاء المشروع
1	16	$z_{16} = \frac{16-21}{2.36} = -2.12$	1.70%
2	17	$z_{17} = \frac{17-21}{2.36} = -1.69$	4.55%
3	18	$z_{18} = \frac{18-21}{2.36} = -1.27$	10.20%
4	19	$z_{19} = \frac{19-21}{2.36} = -0.85$	19.77%
5	20	$z_{20} = \frac{20-21}{2.36} = -0.42$	33.72%
6	21	$z_{21} = \frac{21-21}{2.36} = 0$	50%
7	22	$z_{22} = \frac{22-21}{2.36} = 0.42$	66.28%
8	23	$z_{23} = \frac{23-21}{2.36} = 0.85$	80.23%
9	24	$z_{24} = \frac{24-21}{2.36} = 1.27$	89.80%
10	25	$z_{25} = \frac{25-21}{2.36} = 1.69$	95.45%
11	26	$z_{26} = \frac{26-21}{2.36} = 2.12$	98.30%

د) **رسم شبكة المشروع بالطريقة الرابعة:**

هنا تم استخدام (5) أنشطة وهمية (K_1,K_2,K_3,K_4,K_5) كما هي موضحة في الشكل (5).

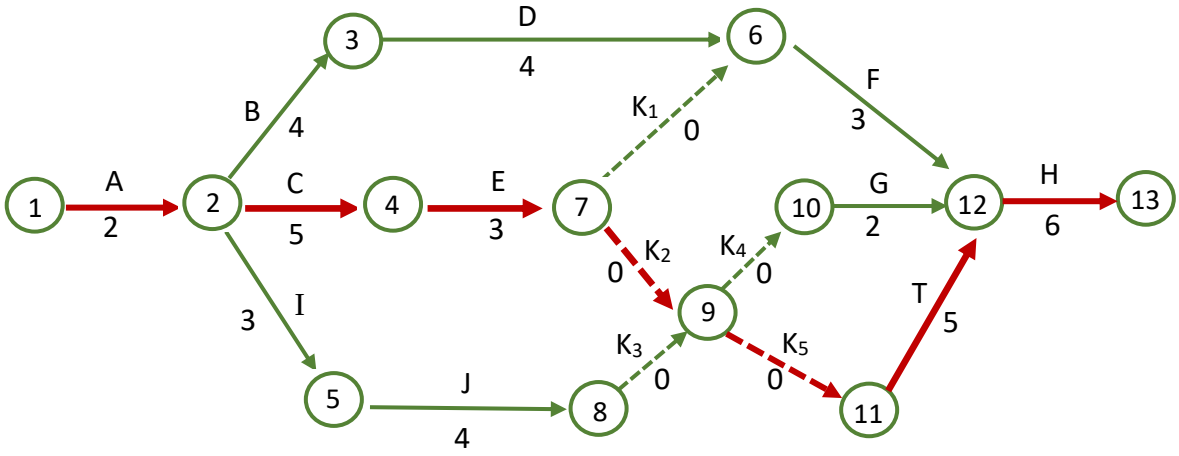

شكل (5) يوضح شبكة الأعمال وفقاً للطريقة الرابعة (الشيخ وبالنور 2021)

الجدول (11) يبين مسارات الشبكة والتي عددها (6) مسارات تم رسمها بعدد (5) أنشطة وهمية:

جدول (11) مسارات الشبكة واطوالها وفقاً للرسم بالطريقة الرابعة

NO.	أنشطة المسار	طول المسار
1	A , B , D , F , H	19
2	A , C , E , K_1 , F , H	19
3	A , C , E , K_2 ,K_4 , G , H	18
4	**A , C , E , K_2 , K_5 , T , H**	**21**
5	A, I , J , K_3 , K_4 , G , H	17
6	A , I , J , K_3 , K_5 , T , H	20

المصدر: الشيخ وبالنور (2021)

ويتبين من الجدول (11) أن المسار الأطول هو المسار: (A , C , E , K_2 , K_5 , T , H) وطوله (21 أسبوع) ، أن تباين الأنشطة الحرجة يساوي:

$$\sigma = \sqrt[2]{\frac{4}{36}+\frac{64}{36}+\frac{64}{36}+\frac{4}{36}+\frac{64}{36}} \qquad \sigma = 2.36$$

والجدول التالي يبين قيم (Z) الجدولية واحتمال إنهاء المشروع لقيم (D):

جدول (12) يبين قيم (z) الجدولية واحتمال إنهاء المشروع خلال فترات معينة وفقاً لرسم الشبكة بالطريقة الرابعة

NO	Value of D	$z_D = \frac{D-C}{\sigma}$	احتمال إنهاء المشروع
1	16	$z_{16} = \frac{16-21}{2.36} = -2.12$	1.70%
2	17	$z_{17} = \frac{17-21}{2.36} = -1.69$	4.55%
3	18	$z_{18} = \frac{18-21}{2.36} = -1.27$	10.20%

4	19	$z_{19} = \frac{19-21}{2.36} = -0.85$	19.77%
5	20	$z_{20} = \frac{20-21}{2.36} = -0.42$	33.72%
6	21	$z_{21} = \frac{21-21}{2.36} = 0$	50%
7	22	$z_{22} = \frac{22-21}{2.36} = 0.42$	66.28%
8	23	$z_{23} = \frac{23-21}{2.36} = 0.85$	80.23%
9	24	$z_{24} = \frac{24-21}{2.36} = 1.27$	89.80%
10	25	$z_{25} = \frac{25-21}{2.36} = 1.69$	95.45%
11	26	$z_{26} = \frac{26-21}{2.36} = 2.12$	98.30%

٥) رسم شبكة المشروع بالطريقة الخامسة :

في هذه الطريقة تم استخدام ثلاثة أنشطة وهمية وهي (K_1, K_2, K_3)، بعدد (6) مسارات كما هي مبينة في الشكل التالي:

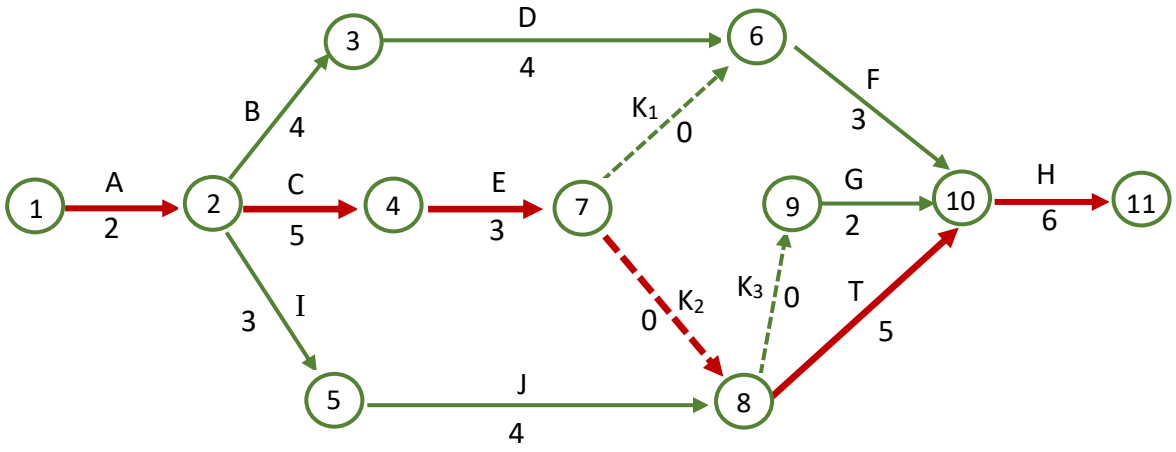

شكل (6) يوضح شبكة الأعمال وفقاً للطريقة الخامسة (الشيخ وبالنور 2021)

الجدول التالي يبين عدد مسارات هذه الشبكة والأنشطة الوهمية المستخدمة في عملية الرسم:

جدول (13) مسارات الشبكة وأطوالها وفقاً للرسم بالطريقة الخامسة

NO	أنشطة المسار	طول المسار
1	A , B , D , F , H	19
2	A , C , E , K_1 , F , H	19
3	A , C , E , K_2 , G , H	18
4	**A , C , E , K_2 , T , K_5 , H**	**21**
5	A, I , J , G , H	17
6	A , I , J , T , K_3 , H	20

المصدر: الشيخ وبالنور (2021)

ويتبين من هذا الجدول إن أطول مسار: (A , C , E , K_2 , T , K_5 , H) و طوله (21 أسبوع)، وبهذا يكون الانحراف المعياري لهذا المسار يساوي

$$\sigma = \sqrt[2]{\frac{4}{36}+\frac{64}{36}+\frac{64}{36}+\frac{4}{36}+\frac{64}{36}} \qquad \sigma = 2.36$$

جدول (14) قيم (z) الجدولية واحتمالات إنهاء المشروع وفقاً لرسم الشبكة بالطريقة الخامسة

NO	Value of D	$z_D = \frac{D-C}{\sigma}$	احتمال إنهاء المشروع
1	16	$z_{16} = \frac{16-21}{2.36} = -2.12$	1.70%
2	17	$z_{17} = \frac{17-21}{2.36} = -1.69$	4.55%
3	18	$z_{18} = \frac{18-21}{2.36} = -1.27$	10.20%
4	19	$z_{19} = \frac{19-21}{2.36} = -0.85$	19.77%
5	20	$z_{20} = \frac{20-21}{2.36} = -0.42$	33.72%
6	21	$z_{21} = \frac{21-21}{2.36} = 0$	50%
7	22	$z_{22} = \frac{22-21}{2.36} = 0.42$	66.28%
8	23	$z_{23} = \frac{23-21}{2.36} = 0.85$	80.23%
9	24	$z_{24} = \frac{24-21}{2.36} = 1.27$	89.80%
10	25	$z_{25} = \frac{25-21}{2.36} = 1.69$	95.45%
11	26	$z_{26} = \frac{26-21}{2.36} = 2.12$	98.30%

8- الاستنتاجات

بهدف الوصول إلى استنتاجات دقيقة، تم تجميع نتائج تطبيق أسلوب (PERT) باستخدام الطرق الخمسة المختلفة في عملية رسم شبكة المشروع باستخدام عدد من الأنشطة الوهمية كما هي مبينة في الجدول (15)، حيث تم تجميع نتائج احتمالات إنهاء المشروع خلال الفترات التي تم تحديدها سلفاً مقدرة بالأسابيع (16 , 17 , 18 , ... , 26)، وذلك وفقاً لكل طريقة من طرق الرسم المختلفة.

يتبين من هذا الجدول أن عدد الأنشطة الوهمية المستخدمة في عملية رسم الشبكات يمكن أن تختلف من شبكة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال في الشبكة الثانية تم استخدام (3) أنشطة وهمية بينما في الشبكة

الرابعة تم استخدام (5) أنشطة وهمية. كما إن عدد مسارات الشبكة يمكن أن تختلف من طريقة إلى أخرى أيضاً، فكان عدد مسارات الشبكة المرسومة وفقاً للطريقة الأولى (7) مسارات، بينما في الشبكة المرسومة بالطريقة الثانية كان عدد مساراتها (6) مسارات.

جدول (15) احتمالات إنهاء المشروع خلال الفترات ولكافة الطرق المستخدمة في رسم الشبكة

ر.م	طريقة الرسم	عدد الأنشطة الوهمية	عدد مسارات الشبكة	احتمالات أنهاء المشروع خلال الفترات المطلوبة % (Value of D)										
				16 (%)	17 (%)	18 (%)	19 (%)	20 (%)	21 (%)	22 (%)	23 (%)	24 (%)	25 (%)	26 (%)
1	الأولى	4	7	1.70	4.55	10.20	19.77	33.72	50	66.28	80.23	89.80	95.45	98.30
2	الثانية	3	6	1.70	4.55	10.20	19.77	33.72	50	66.28	80.23	89.80	95.45	98.30
3	الثالثة	3	6	1.70	4.55	10.20	19.77	33.72	50	66.28	80.23	89.80	95.45	98.30
4	الرابعة	5	6	1.70	4.55	10.20	19.77	33.72	50	66.28	80.23	89.80	95.45	98.30
5	الخامسة	3	6	1.70	4.55	10.20	19.77	33.72	50	66.28	80.23	89.80	95.45	98.30

كما أنه ما تم ملاحظة إن الزيادة في عدد الأنشطة الوهمية المستخدمة في عملية الرسم ليس بالضرورة أن يكون له تأثير طردي على عدد مسارات الشبكة، ففي الشبكة الأولى تم استخدام (4) أنشطة وهمية فقط وكان عدد مساراتها (7) مسارات، في حين أنه في الشبكة الثانية تم استخدام (5) أنشطة وهمية إلا أن عدد مساراتها كان أقل (6 مسارات فقط). والجدير بالذكر أيضاً إن الاختلاف في عملية الرسم لم يكن له تأثير على احتمالات إنهاء المشروع خلال الفترة المطلوبة (D)، فاحتمال إنهاء المشروع خلال فترة (16 اسبوع) هي ثابتة في كل الحالات الخمسة، حيث كان احتمال إنهاء المشروع خلال هذه الفترة هو (1.70%)، واحتمال إنها المشروع في فترة (17 أسبوع) في الحالات الخمس كان ثابتاً أيضاً وهو (4.55%)، وهكذا فإن احتمالات إنها المشروع في كافة الطرق كانت متساوية أيضاً وفي باقي الفترات (...., 20 , 19 , 18 26). وبهذا يمكن التأكيد بأن الاختلاف في استخدام الأنشطة الوهمية من حيث عددها ومكان تمركزها يؤثر في شكل الشبكة وعدد مساراتها، إلا أنه لا يؤثر على طول المسار الحرج (21 أسبوع)، ولا يؤثر أيضاً على احتمالات انهاء المشروع خلال الفترات المطلوبة (D). وعليه فإنه يمكن تلخيص الاستنتاجات الخاصة بهذه الدراسة في النقاط التالية والتي تجيب عن تساؤلاتها، وهي كالتالي:

- إن الاختلاف في طريقة رسم الشبكة باستخدام الأنشطة الوهمية يؤثر بشكل مباشر على شكل الشبكة وعدد مساراتها، وهذه هي الإجابة على التساؤل الأول في هذه الدراسة.
- إن الزيادة في عدد الأنشطة الوهمية المستخدمة في رسم الشبكة ليس بالضرورة أن يؤثر طردياً على زيادة عدد مسارات الشبكة.
- إن الاختلاف في رسم الشبكة باستخدام الأنشطة الوهمية لا يؤثر على طول أطول مسار في الشبكة (المسار الحرج)، كما أن الأنشطة الحقيقية للمسار الحرج ثابتة ولا تتغير، إلا أن الأنشطة الوهمية الواقعة على هذا المسار يمكن أن تتغير، وهذا ما أثبتته أيضاً دراسة (الشيخ وبالنور، 2021) عند

دراستهم لتأثير الأنشطة الوهمية على طريقة المسار الحرج (CPM)، وهذه هي الإجابة على التساؤل الثاني في هذه الدراسة.

- إن الاختلاف في شبكة المشروع باستخدام الأنشطة الوهمية لا يؤثر على احتمالات إنهاء المشروع خلال الفترة المطلوبة (قيمة zفي جدول التوزيع الطبيعي)، وهذه هي الإجابة على التساؤل الثالث في هذه الدراسة.

9- التوصيات:

من النتائج السابقة يمكن تلخيص التوصيات الخاصة بهذه الدراسة في النقاط التالية:

- في حالة تعذر رسم شبكة المشروع بالأنشطة الاعتيادية (الحقيقية)، فإنه يمكن استخدام أي عدد من الأنشطة الوهمية.
- إن عدد مسارات الشبكة يمكن أن يزداد تبعاً لزيادة الأنشطة الوهمية المستخدمة في رسم شبكة المشروع، إلا إن هذا لن يؤثر على احتمالات إنهاء المشروع خلال الفترة المطلوبة (D)، لذلك يجب على مستخدمي هذه التقنية (PERT) عدم أهدار الوقت في عملية رسم الشبكة بهدف تقليل عدد الأنشطة الوهمية المستخدمة في عملية رسم الشبكة.
- ونظراً لأنه لا يوجد دراسة متاحة تبين ما مدى تأثير استخدام الأنشطة الوهمية على شبكات الأعمال في حالة الإسراع، والتي تهتم بعملية تنفيذ المشروع وإنهائه قبل الفترة المحددة له بأقل تكلفة ممكنة، لذلك نوصي بدراسة هذا الموضوع.

10- الخلاصة:

اهتمت هذه الورقة بدراسة تقنية ومراجعة وتقييم المشاريع (PERT) في شبكات الأعمال، حيث درست تأثير الأنشطة الوهمية على طريقة (PERT)، والتي يتم استخدامها عندما يتعذر رسم شبكة المشروع باستخدام الأنشطة الحقيقية بما يتوافق مع الشروط التتابعية لأنشطة المشروع، فيتم إضافة نشاط وهمي أو أكثر لتحقيق الشروط الفنية التابعة للأنشطة على الشبكة وبالشكل الذي يجعل الشبكة تحاكي المشروع على أرض الواقع.

وقد تم دراسة ما مدى تأثير الاختلاف في استخدام الأنشطة الوهمية على نتائج (PERT)، عن طريق استخدام الأنشطة الوهمية بأكثر من طريقة (رسم أكثر من شبكة للمشروع)، بهدف معرفة تأثير الاختلاف في رسم شبكة على احتمالات إنهاء المشروع خلال فترات معينة. وللوقوف على نتائج حقيقية ودقيقة تم استخـدام المثال الذي فرضته دراسة (الشيخ، بالنور 2021)، وهو مثال افتراضي تم رسمه بخمسة طرق مختلفة (5 شبكات مختلفة)، وتم تطبيق هذا المثال الافتراضي على تقنية (PERT)، ومن تم استخلاص نتائج هذه الشبكات المختلفة، والتي هي في حقيقة الأمر تمثل مشروع واحد.

وقد أظهرت نتائج البحث أنه يمكن رسم شبكات المشروع بأكثر من طريقة عند استخدام الأنشطة الوهمية، وإن استخدام هذه الأنشطة يمكن أن تؤثر في عدد المسارات في الشبكة، إلا أنها لا تؤثر على طول المسار الحرج، كما إنها لا تؤثر على احتمالات انهاء المشروع خلال الفترة المطلوبة (قيمة zفي جدول التوزيع الطبيعي) ، كما أنها لا تؤثر على الأنشطة الحقيقية الواقعة على المسار الحرج وقد تؤثر على الأنشطة الوهمية الواقعة عليه ، بالرغم من أنها قد تكون لها تأثير على عدد مسارات الشبكة .

المراجع:

الشيـــخ، بالنور ،(2021) ، مجلة دراسات الأعمال والاقتصاد ، المجلد 8 ، العدد 2 ، ديسمبر 2021.

المنصوري، محمود محمد، أساليب بحوث العمليات واستخداماتها ط1 1996 ، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

Arsham, Hossein.(1993)" Managing project activity-duration uncertainties". Elsevier, https://econpapers.repec.org/article/eeejomega/.

Bernard W. Taylor III. (2016), "*Introduction to Management Science*" , Pearson Education, New York, Edition 12.

Construction Engineering & Management, (2021), Dummy activity in network analysis:
https://theconstructor.org/construction/dummy-activity-network-analysis/31502

Duan , Q & Warren Liao, T.(2010)," Improved ant colony optimization algorithms for determining project critical paths", Automation in Construction, Vol 19, Issue 6, 676-693.

Heagy, C. D. (1985). Network Models for Project Planning and Scheduling. John Wiley & Sons

Kelley, J. E., & Walker, M. R. (1959). Critical-path planning and scheduling: Mathematical basis. Operations Research, 9(3), 296-320.

Li, X., Chen, Y., & Zhang, J. (2018). Enhancing PERT with Big Data Analytics: A New Approach for Project Management. International Journal of Project Management, 36(2), 225-236.

Malcolm, D. G., Roseboom, J. H., Clark, C. E., & Fazar, W. (1959). Application of a Technique for Research and Development Program Evaluation. Operations Research, 7(5), 646-669.

Moder, J. J., & Phillips, C. R. (1970). Project Management with CPM, PERT and Precedence Diagramming. Van Nostrand Reinhold.

Sireesha, V al. (2012)," Critical path analysis in the network with fuzzy interval numbers as activity times ", International Journal of Engineering Science and Technology, ISSN : 0975-5462, Vol. 4.

Pritsker, A. A. B., Sigal, C. E., & Hammesfahr, J. F. (1969). The Use of Simulation in PERT/CPM Network Analysis. Management Science, 15(6), B-276-B-297

Tikoo, Neha. (2012),"Operations Research", Excel Books Private Limited A-45, New Delhi.

Wiest, J. D., & Levy, F. K. (1977). A Management Guide to PERT/CPM: With GERT/PDM/DCPM and Other Networks. Prentice Hall.

Zhou, L., Zhang, Y., & Wang, Z. (2020). Application of AI in Project Scheduling: Improving PERT with Machine Learning. Journal of Project Management, 35(4), 567-579.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات

دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المدرجة ببوصة عمّان- الأردن

طاهر عبدالسلام علي رجب
محاضر –كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
benrajab@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.06.07 **تاريخ القبول: 2024.07.29** **تاريخ النشر: 2024.08.07**

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر العوامل (حجم الشركة ونسبة المديونية وتكلفة الوكالة المقاسة بنسبة الانتفاع وكذلك بنسبة المصاريف التشغيلية الى المبيعات، وعمر الشركة، نسبة الأصول الثابتة الى الأصول، حوكمة الشركات، ونمو المبيعات) على الأداء المالي للشركات المقاس خلال ثلاثة مقاييس (نسبة ربحية السهم، العائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية)، وطبقت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة ببورصة عمان البالغ عددها 25 شركة خلال الفترة (2009–2014) وتوصلت الدراسة الى أن هناك أثر للعوامل (حجم الشركة، نسبة المديونية، تكلفة الوكالة المقاسة بكل من المبيعات الى الأصول، كذلك نسبة مصاريف التشغيل الى المبيعات، وعمر الشركة) على الأداء المالي المقاس بربحية السهم. كما توصلت كذلك الى أنه لا يوجد أثر للعوامل (نسبة الاصول الثابتة إلى الأصول، ونمو المبيعات، وحوكمة الشركات) على الأداء المالي المقاس بربحية السهم، في حين توصلت الى أن هناك أثر للعوامل (حجم الشركة ونسبة المديونية وتكلفة الوكالة المقاسة بكل من المبيعات الى الاصول) على الأداء المالي المقاس بالعائد على الاصول. بالإضافة الى أنه ليس هناك أثر للعوامل (تكلفة الوكالة المقاسة نسبة مصاريف التشغيل الى المبيعات، نسبة الاصول الثابتة إلى الأصول، نمو المبيعات، حوكمة الشركات، وعمر الشركة) على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، وكذلك توصلت الى أنه ليس هناك أثر لجميع العوامل على الأداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية.

كلمات المفتاحية: *حجم الشركة، نسبة المديونية، تكلفة الوكالة، عمر الشركة، الكثافة الرأسمالية، حوكمة الشركات، نمو المبيعات.*

Factors affecting corporate financial performance
evidence form listed firms on Amman stock companies

Taher Abdulsalam Ali Rajab

Faculty of Economics and Political Science – University of Misrata

Abstract

The study aimed to determine the impact of factors (the size of the company, the debt ratio, the agency cost measured by the utilization ratio, the ratio of operating expenses to sales, the age of the company, the fixed asset ratio, corporate governance, the growth of sales) on the financial performance of companies measured by three measures (the profit ratio of the stock, return on assets, and return on property rights). The study applied to a sample of the 25 companies listed on the Amman Stock Exchange during the period 2009-2014. The study found that there was an impact of factors (the size of the company, the debt ratio and the agency cost measured by both sales to assets, as well as the ratio of operating expenses to sales and the age of the company) on the financial performance measured by the profitability of the stock. It also found that there was no effect of factors (the ratio of fixed assets to assets, growth of sales and corporate governance) on the financial performance measured by the profitability of the stock, while there was an effect of factors (the size of the company, the ratio of indebtedness and the cost of the agency measured by both sales to assets) on the financial performance measured by the return on assets. In addition, there is no impact on the financial performance measured against assets (the Agency ' s measured cost, the ratio of operating expenses to sales, the ratio of fixed assets to assets, the growth of sales, corporate governance and the company ' s age) on the financial performance measured against assets, and it has also been concluded that there is no impact on the financial performance measured against property rights.

Keywords *(company size, debt ratio, agency cost, company age, capital density, corporate governance, sales growth)*

1- المقدمة

يشهد عصرنا الحالي العديد من التطورات: الاقتصادية والاجتماعية والعلمية وترتب على هذه التطورات زيادة اهتمام الشركات بمواردها المالية والبشرية (أبو حطب، رزان عودة محمد،2021، 437)؛ حيث تسعى معظم الشركات للنمو والتطور، وذلك من أجل ضمان الاستمرارية، والبقاء في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالمخاطر والمنافسة الشديدة، مما يستوجب عليها معرفة مكونات هذه البيئة، ودراستها بشكل جيد حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة في المستقبل، سواءً كانت هذه القرارات استراتيجية أو مالية، والتي بدورها أيضاً تتطلب معرفة الوضعة المالية للشركة (Wicaksono, et al. 2024 p174) ومن أجل ذلك أدى

الى تزايد أهمية الأداء المالي وتحسينه داخل الشركات والحرص في الحصول على أداء مالي جيد لأنه يعتبر أساس عملية اتخاذ القرارات، وتعد عملية تقييم الأداء مطلباً أساسياً لنجاح أي شركة؛ لأن كل مالًا يمكن قياسه لا يمكن إدارته، وعليه لا يمكن الرقابة عليه (أبو حطب، رزان عودة محمد،2021، 437)، كما أن للشركات لا يُطلب منها فقط أن تكون قادرة على البقاء فحسب، بل يجب أن تكون قادرة على خلق الابتكارات والمزايا الأخرى حتى تتمكن من التغلب على الشركات المماثلة (Erica, and Lukman, 2023, p1)

يعتبر الأداء المالي المحور الرئيسي لقياس الأداء في الشركات، لما له من أهمية قصوى في تشخيص الحالة المالية لها، وذلك من أجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها على المدى القصير، وعلى المدى الطويل، ويعطي الأداء المالي قراءات للمؤشرات توضح مدى قدرة أي شركة على الاستمرار، بتقديم نتائج الأنشطة التي تقوم بها، والتي من المحتم أن تؤدي إلى أحد الاحتمالين الاستمرار أو التوقف (عبد الرحمن، وآخرون، 2020، 41؛ عصمان، 2018، 1)، والمعلومات التي يسهل جداً الحصول عليها، وتعلمها من قبل الجمهور لتحديد أن الشركة في حالة جيدة هي القوائم المالية، حيث تُستخدم بشكل شائع كمعيار لمقاييس الشركة وكذلك أدائها. تمثل القوائم المالية الوضع المالي الحالي للشركة على مدى فترة من الزمن، لذلك، غالباً ما يستخدم أداء الشركة كمعيار في تقييم الشركة، وتقييم الأنشطة التشغيلية ومستوى نجاح الشركة، وغالباً ما يرتبط أداء الشركة بالتخطيط، ويعتبر كشكل من أشكال الإشارة للمستثمرين من أجل جذبهم للاستثمار، لذا يجب على الشركة تحسين أداء الشركة (Erica, and Lukman, 2023 p1).

ووفقا لنظرية الإشارة التي طرحها Spins, 1973 لأول مرة من خلال نقل الإشارات التي تهدف إلى وصف إشارة إلى المرسل أو نقل المعلومات التي يمكن استخدامها من قبل المتلقي، وتتعلق الإشارة المقصودة بالمعلومات التي تم الكشف عنها في البيانات المالية للشركة، وتشجع تقارير الأداء الشركات على إخطار المستثمرين المحتملين إذا كان لديهم معلومات إضافية، يرتبط توافر المعلومات ككل بنظرية الإشارة والعائد على الأصول، ومقدار الربح الذي يتم الحصول عليه من الأصول المستخدمة، وتعد القيمة العالية لعائد الاستثمار إشارة جيدة للمستثمرين؛ وذلك لأن عائد الاستثمار المرتفع يظهر الأداء المالي للشركة ويسمح للمستثمرين باستثمار أموالهم في الأوراق المالية والأسهم (Wicaksono et al. 2024, p174).

من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة وهو تعظيم ثروة أصحابها، يجب أن يكون الأداء المالي للشركة ممتازاً (Herlambang, et al, 2020, p110)، ويعكس الأداء المالي مدى قدرتها على خلق الثروة وإرضاء الأطراف ذات المصلحة، وإن عدم تحقيق الشركة للأداء المالي بالمستوى الأساسي المطلوب يعرضها للخطر، ونتيجة لتأثير العديد من العوامل المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية للشركة، والتي لها تأثير إما إيجابي أو سلبي، إذ وجدت نفسها أمام مهمة التحكم والتكيف مع هذه العوامل مما يسمح بتعظيم آثارها الإيجابية وتقليص آثارها السلبية (عامر وآخرون، 2020، 216)، ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة لمعرفة أثر العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات.

2- مشكلة الدراسة:

يحتل الأداء المالي للشركات أهمية كبرى لدى العديد من الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فالاهتمام الأكبر لدى أصحاب الأعمال في جميع قطاعات الأعمال هو الوصول إلى الأداء المالي العالي الذي يعكس كفاءة وفعالية الإدارة في استخدام واستغلال مصادرها، وهذا بدوره يساهم في تحسين اقتصاد البلاد ككل.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للتعرف على أهم العوامل المالية التي تؤثر على الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة ببورصة عمان، وهذه العوامل متمثلة بحجم الشركة، وعمرها، ونسبة المديونية، ونسبة تطبيق قواعد الحوكمة، ونسبة الأصول الثابتة الى الأصول، ونمو المبيعات، ونسبة تكاليف الوكالة وفق مؤشر المبيعات الى الأصول، وكذلك مصاريف التشغيل الى المبيعات، ويمكن توضيح هذه المشكلة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

هل هناك أثر للعوامل (حجم الشركة، وعمر الشركة، المديونية، الحوكمة، نمو المبيعات، الكثافة الرأسمالية، وتكاليف الوكالة) على الأداء المالي للشركات؟

3- مراجعة الادبيات

نظرا لنظرية الوكالة (Jensen & Meckling, 1976) انفصال الملكية عن الإدارة، فمن المحتمل أن تحدث مشكلة الوكالة (Chandra, et al., 2015)، فتحدث مشكلة الوكالة هذه عندما يتصرف المدير (الوكيل) وفقًا لمصالحه دون إيلاء أي اهتمام لمصالح المالك (الموكل) (Jensen & Meckling, 1976) للحد من مشكلة الوكالة وزيادة ثروة المالك، يجب على الشركة تكبد تكاليف إضافية تسمى تكاليف الوكالة، هذه هي تكاليف مراقبة إجراءات الإدارة، وضمان عدم اتخاذ المديرين إجراءات غير شريفة، وتقديم حوافز للمديرين (Herlambang, et al, 2020, Gitman, 2017) تتمثل إحدى الطرق التي يمكن القيام بها لتقليل مشاكل الوكالة وتكاليف الوكالة في أن الشركات يمكنها تطبيق نظام الحوكمة، حيث أن الحوكمة الجيدة للشركات ضرورية، فنظام حوكمة الشركات الناجح هو النظام الذي يمكنه إدارة وتوضيح العلاقات بين الأطراف المختلفة. حيث يعتبر نظام تتبع أداء الإدارة وضمان مساءلتها، وإحدى الحالات التي تثبت أن تطبيق الحوكمة أمر مهم هي الحالة التي حدثت في الولايات المتحدة، وهي" Enron ، PT Asuransi Jiwasraya ، PT Waskita Karya (Persero) Tbk " (Erica, and Lukman, 2023)، تكشف الدراسات (Hutapea and Sulistyowati, 2024) (Nuhu, et al 2020) عن علاقة عكسية بين تكاليف الوكالة والأداء المالي، حيث أشرت إلى أن تكاليف الوكالة ستؤدي إلى انخفاض في الأداء المالي

كما وجدت الدراسات (Lin & Fu, 2017) Mishra & Kapil (2017) Ping & Hsien (2009) (الفار، 2018) أن حجم الشركة له تأثير سلبي كبير على الأداء المالي للشركة؛ لأنه كلما كبرت الشركة، زادت مشاكل الوكالة، ومع ذلك، على عكس هذه النتائج، ذكرت الدراسات (Bharbra, 2007) (أبو زعيتر، 2006) (الشبيري، 2014) (القضاة، 2015) أن حجم الشركة له تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي

للشركات لأن الشركات الكبيرة لديها وفورات حجم أفضل. كما وجدت الدراسات (يوسف، 2018) (الساعدي، 2015) عدم وجود اثر لحجم الشركة على الأداء المالي للشركات.

وجدت الدراسات (Lin & Fu, 2017) Mishra & Kapil (2017) Ping & Hsien (2009) أن متغير نسبة الدين، له تأثير سلبي كبير على الأداء المالي للشركة بسبب استخدام المزيد من الديون، وستكون مصروفات الفائدة أعلى بحيث تعود إلى دخل الشركة. على عكس هذه النتائج، اقترحت الدراسات أحمد (2014) (أبو زعيتر، 2006) (القضاة، 2015) (يوسف، 2017) (الفار، 2018) أن نسبة الدين لها تأثير إيجابي كبير على الأداء المالي للشركة لأن الشركة ستحصل على إشراف إضافي من الدائنين ولديها فرصة أكبر للحصول على دخل أكبر مما لو لم تستخدم الدين.

ووجدت الدراسات (أبو زعيتر، 2006) (القضاة، 2015) (يوسف، 2018) وجود علاقة طردية بين عمر الشركة والأداء المالي المقاسة بمعدل العائد على الأصول، وجود علاقة طردية بين كل من (نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية، كما أظهرت دراسة (الفار، 2018) أن هناك أثرا سلبيا لكل من عمر الشركة ومعدل نمو المبيعات للشركات على الأداء المالي لتلك الشركات.

بناءً على بعض هذه النتائج، يمكن القول إن تأثير العوامل مثل حجم الشركة، ونسب الديون وعمر الشركة التي تؤثر على الأداء المالي للشركة لا يزال غير واضح، لأن نتائج العديد من الدراسات كانت متنوعة، وستناقش هذا الدراسة العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للشركة في الشركات المدرجة ببورصة عمان خلال الفترة 2009–2014، وقد تم قياس الأداء المالي للشركة باستخدام ثلاثة مقاييس متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم.

4- الإطار النظري (الأداء المالي، وعوامله المؤثرة)

يعرف الأداء المالي على أنه مدى تحقيق الشركة لهامش أمان من خلال قدرتها على تصدي المخاطر وتحدي الصعاب المالية مما يزيل عنها حالة الإعسار المالي، كما يعرف على أنه قدرة الشركة في تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة (ساكر، مغزاوي، 2016، ص48)، ويؤشر له من خلال ثلاث زوايا رئيسية تتمثل في التأكد علي الجودة وإدارتها التي تؤدي بدورها إلي زيادة الحصة السوقية وتحقيق أداء سوقي أفضل من خلال المحافظة وزيادة عدد الزبائن، وكذلك التأكد على الاستخدام الأفضل للموجودات وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف، بالإضافة الى دعم وتطوير الاستراتيجيات وقرارات الأعمال (محمد، 2008، ص91).

حيث يعتبر الاداء بأنه مدي نجاح الشركة في استغلال الموارد المتاحة المادية والمعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المحددة من طرف الإدارة، لانه ركيزة مهمة في استمرار ونمو الشركات، ولكي تتمكن إدارة الشركة من اتخاذ القرارات المناسبة، ولابد من وجود أهداف تحدد الأنشطة التي تقوم بها الشركة، وتوجه العاملين نحو تحقيق هذه الأهداف، ولا بد للشركات التي تهدف إلى تحقيق الأرباح، وتوفير السيولة من تحسين أدائها المالي، وتوجيه العاملين نحو تحقيق هذا الهدف من خلال استغلال الموارد المتاحة، والتخطيط المسبق لتحقيق أي هدف (عليوي، 2019، ص36).

ولغرض التعرف على واقع الأداء المالي في الشركة، لابد من دراسة وتحليل المؤشرات التي تعبر عن الأداء المالي، وتعتبر نسب الربحية أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للشركات فهي تستخدم لقياس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد الواقعة ضمن ملكيتها، ويتم استخدام هذه النسب بهدف إعطاء تقييم لمدى قدرة الإدارة في توليد الأرباح من الأنشطة التشغيلية بالمقارنة مع النفقات والتكاليف الأخرى التي وقعت عليها ضمن فترة زمنية محددة، وفيما يلي تفصيل عن نسب الربحية: (ملحم، 2019، ص49).

1) **العائد على الأصول (Return on Assets)**: وتعد هذه النسبة مؤشراً على مستوى الربحية في الشركة بالرجوع لمجموع أصولها، بالإضافة إلى أنها تقيس كفاءة الإدارة في توظيف الأصول، بهدف توليد الأرباح، ويتم استخدام هذه الأموال في تمويل نشاطات الشركة؛ لكونها تقدم صورة عن مستوى كفاءة الشركة في توليد الأرباح من الأموال المستثمرة (ملحم، 2019، ص49)، وحددت معظم الدراسات أن المؤشر الرئيسي للأداء المالي للشركة هو العائد على الأصول، ويقاس بقسمة الربح بعد الضريبة على إجمالي الأصول. وأشار (Banerjee and Majumdar, 2018)، (مالك، وآخرون، 2011) إلى أنه على الرغم من وجود طرق متميزة لقياس الأداء المالي، إلا أن العائد على الأصول هو الخيار الأفضل لقياس الأداء العام. وبالتالي، يعتبر العائد على الأصول متغيرًا تابعًا للتحليل في هذا البحث. وهذا المتغير هو الأكثر استدامة لأنه عبارة عن نسبة من الكفاءة، مما يقلل من كفاءة استخدام الشركة للموارد لتوليد الإيرادات (Sasidharan,et al, 2023, p 244).

2) **العائد على حقوق المساهمين (Return On Equity)**: حيث يتم استخدامها لقياس مقدار الربح الذي يتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين، ومن ثم فإن معدل الربح الصافي الذي يحصل عليه المستثمرون من استثمار أموالهم كردة فعل على إقدامهم الجريء على توظيف أموالهم، يشير لمستوى كفاءة الإدارة في توظيف أموالهم واستخدامها (ملحم، 2019، ص49).

3) **ربحية السهم (Earning Per Share)**: ربحية السهم هو مستوى صافي الربح لكل سهم تكون الشركة قادرة على تحقيقه عند تنفيذ عملياتها، ويتم اشتقاق ربحية السهم من الأرباح المتاحة للمساهمين العاديين مقسومًا على متوسط عدد الأسهم العادية القائمة، ربحية السهم هي النتيجة أو الدخل الذي سيحصل عليه المساهمون مقابل كل سهم يمتلكونه مقابل مشاركتهم في الشركة. (Rasiman et al, 2023, p70).

ومن أجل رفع الأداء المالي لقيمة الأسهم وما يتمخض عنها من رفع قيمة الشركة السوقية، أو خفضها يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد والقدرة على التعامل مع البيئة التي تحيط بالشركة؛ مما سيؤدي بالتالي إلى رفع كفاءة الأداء المالي.

وهناك عوامل عديدة تؤثر على الأداء المالي للشركات وبدرجات متفاوتة، ويمكن توضيح تلك العوامل الي الاتي:

1. **حجم الشركة:** يقصد بالحجم هو تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس للحجم منها: إجمالي الموجودات، أو إجمالي الودائع، أو أجمالي المبيعات، أو إجمالي القيمة الدفترية، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات بناءً على عدة دراسات، فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات، حيث إنه بزيادة الحجم تصبح عملية إدارة الشركة أكثر تعقيدا ومنه يصبح أدؤها أقل فعالية من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وجد في Sambasivam and Ayele (2013) أن حجم الشركة كان ذا دلالة إحصائية وعلاقة إيجابية بالأداء المالي. يتم استخدام حجم الشركة للإفواج عن حقيقة أن شركات التأمين الأكبر هي في وضع أفضل من الأصغر مرة واحدة في تسخير وفورات الحجم في المعاملات وتعشق مستوى أعلى من الأرباح. بناءً على النتيجة التجريبية، يكون حجم الشركة ذا دلالة إحصائية تجاه أداء التكافل العام في ماليزيا، وحددت Hidayat and Firmansyah (2017), Almajali et al. (2012) and Malik (2011) أيضًا أن حجم الشركة كعامل فعال أو تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي للشركة Ismail, N. et al. (2018) p443.
2. **عمر الشركة:** وفقًا لنظريات دورة الحياة، هناك سلسلة من المعالم التي يجب على الشركات الوصول إليها أثناء تطورها نحو الحجم الأمثل المتوقع (ماركارد، 2018). ومع مرور الوقت، تنمو الشركات وتتطور لتصبح مؤسسات أكثر تعقيدًا مع أنظمة إدارة أكثر احترافية. بمجرد تحقيق النجاح، تقرر بعض الشركات الاستقرار بدلاً من الاستمرار في النمو (Luis Meroño Cerdan & José Carrasco Hernández, 2013) والحقيقة هي أن أداء الشركات العائلية قد ينخفض مع تقدم العمر، أو قد يؤدي إلى الإفلاس (مثل YHS و Nyonya Meneer). وهذا من شأنه أن يؤدي إلى دراسات تبحث في تأثير عمر الشركة على أداء الشركة في الأعمال وخاصة العائلية، واستنادًا Susanti and Restiana (2018)، يؤثر عمر الشركة على قيمة الشركة لزيادة الثقة للمستثمر للاستثمار، مما يعني أنه سيؤدي إلى أداء أفضل للشركة. وفقًا Mallinguh et al. (2020)، يؤثر عمر الشركة بشكل كبير على الأداء، ومع ذلك، وفقًا Younis and Sundarakani (2020)، لا علاقة لعمر الشركة بأي من مؤشر من مؤشرات نتائج الأداء. Kurniawan, D. et al. (2022), p274

حيث نجد الأبحاث الحديثة تحاول الإجابة عما إذا كانت الشركات القديمة تتفوق على الشركات الأصغر أم العكس، ومن منظور نظري، هناك رأيان مختلفان تدعم إحدى النظريات فكرة ظاهرة "التعلم بالممارسة"، وتدعم الاخرى "تأثير التعرض للجمود"، وتنقسم الأوراق التجريبية أيضًا إلى مجموعتين وفقًا للآراء النظرية، تشير بعض الأوراق إلى العلاقة الإيجابية بين العمر وأداء الشركة، بينما تظهر أوراق أخرى العلاقة السلبية، يستخدم Majumdar (1997) الشركات الهندية ويجد أن الشركات الأصغر سناً تحقق أداءً أفضل من المنافسين الأكبر سناً. Ghafoorifard et al. (2014) تحليل 96 شركة مدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية وتجد أنه عندما تتقدم الشركات في السن يكون لديها أداء أفضل. Haykır and Çelik (2018), p131، وبهذا لا يوجد حتى الآن اتفاق في

الأدبيات فيما يتعلق بالصلة بين عمر الشركة والأداء، لذلك، ستوسع هذه الورقة فهمنا لهذه الظاهرة، إذ يقصد بالعمر هو عدد السنوات التي مرت منذ تأسيس الشركة، حيث تم قياسه على أساس عدد السنوات التي مرت على الشركة منذ تأسيسها وحتى عام 2014،وهو التاريخ المعتمد من قبل الواسة.

3. **الرافعة المالية:** يقصد بالرافعة المالية اللجوء إلى الدين، كمصدر للتمويل إلى جانب حقوق المساهمين، فهو يعبر عن تركيب أو مكونات الأموال، التي بموجبها يتم تمويل الأصول، حيث تمثل الاستعانة بأموال الآخرين، لتحقيق أرباح إضافية يستفيد منها ملاك الشركة"، لذا فهو يعتمد على الاقتراض Chen and Wong لتمويل عمليات الشركة بغية تحقيق عائد يترتب عليه زيادة أرباح الملاك. يدعي أن الرافعة المالية التي تتجاوز المستوى الأمثل يمكن أن تؤدي إلى مخاطر أعلى وقيمة 2004 منخفضة للشركة. وفقًا لما ذكره(2012) .Almajali et al, فإن الشركات غير القادرة على سداد مدفوعات ديونها أو الرافعة المالية العالية، قد تكون معرضة لخطر الإفلاس ويصعب العثور على مقرضين جدد في المستقبل. وجدت الأدلة التجريبية أن الرافعة المالية لها تأثير إحصائي كبير لشركات التأمين على الأداء المالي من خلال زيادة العائد على الاستثمار للمساهمين والمزة الضريبية المرتبطة بالاقتراض. وقد دعمه محمد علي)2014(في النتائج التي توصل إليها والتي تظهر وجود علاقة إيجابية بين العائد على الأصول والديون مقابل حقوق الملكية. ومع ذلك، يشير Hidayat and Firmansyah (2017), Sambasivam and Ayele (2013) and Malik (2011) إلى وجود علاقة سلبية بين العائد على الأصول والرافعة المالية (Ismail, N. et al. 2018 p443)

4. **حوكمة الشركات:** تشير إلى الآليات والعمليات والعلاقات التي تحدد كيفية إدارة الشركة، والتحكم فيها ،وتوجيهها، ويشمل القواعد والممارسات والإجراءات التي توجه سلوك مجلس إدارة الشركة، وإدارتها وقد بحثت العديد من الدراسات في ،(Calder, 2008) ومساهميها، وأصحاب المصلحة الآخرين أهمية آليات حوكمة الشركات في إدارة الشركات وتحقيق النتائج المالية، وأحد هذه الجوانب هيكل مجلس الإدارة سلطت الأدبيات الضوء على أهمية وجود مجلس إدارة جيد التكوين، ومستقل لضمان (الحوكمة الفعالة حيث سلط(1976) Jensen and Meckling الضوء على أن مجلس الإدارة المكون من أعضاء مستقلين، يمكن أن يساعد في التخفيف من مصالح المساهمين والمديرين، وتحسين Aguilera) أداء الشركات، علاوة على ذلك، حللت الأدبيات دور آليات الرقابة في حوكمة الشركات et al.، 2021) ،يمكن أن يعزز التدقيق الداخلي المستقل قدرًا أكبر من الشفافية والمساءلة التنظيمية Fonseca et al., 2020)). ،وأثبت أن التدقيق الداخلي الفعال يمكن أن يقلل من مخاطر الاحتيال .ويحسن أداء الشركة et al, 2024, p175 وسوف يتم استخدام سلسلة القواعد التي ،Manzari صدرت عن هيئة الأوراق المالية الأردنية في سنة 2008 وتم البدء بتطبيقها في سنة 2009، ويفصح عن هذه القواعد في التقارير السنوية للشركات ويطلق عليها (استبيان الإفصاح عن مدى تطبيق القواعد الإرشادية للحوكمة)، ولأغراض التحليل سيتم أخذ المتوسط الحسابي لهذه القواعد بعد إعطاء رمز (1)

للقاعدة المطبقة ورمز (0) للقاعدة غير المطبقة، حيث سيتم أخذ المتوسط الحسابي لكل قاعدة للوصول الى نسبة التطبيق النهائية.

5. **نمو المبيعات:** يشير نمو المبيعات إلى الزيادة السنوية في المبيعات، تنجح الشركة في تنفيذ الاستراتيجية إذا كان مستوى نمو المبيعات أكبر، وفقًا (Rachmawati & Suprihadi فإن 2021) نسبة التنبؤ بنمو الشركة هي نمو المبيعات، يمكن استخدام نجاح الاستثمارات التي حدثت في الفترة الماضية كمرجع للتنبؤ بنمو الشركة في المستقبل، وهو نمو مبيعات توضيحي(Panigoro, et al, 2023, p1861) ،ويصف نمو المبيعات القدرة على الاستمرار في زيادة الدخل، كلما زاد دخل النمو فرصة ،(Muslichah & Bahri, 2021) زاد النجاح في تشغيل استراتيجية التسويق والبيع النمو هو مؤشر يصف قدرة الشركة على الحفاظ على وضعها الاقتصادي خلال نمو القطاع الاقتصادي والتجاري. معدل النمو الذي تم تحليله هو تطور المبيعات وصافي الربح وتوزيعات الأرباح للسهم الواحد(Yahya, et al 2023, p157) ولأغراض الدراسة سوف يتم قياس النمو بقسمة (مبيعات الحالية– المبيعات الماضية) على المبيعات الماضية .

6. **الكثافة الرأسمالية:** هي النشاط الاستثماري التجاري المتعلق باستثمار الأصول الثابتة. ويشير استثمار الأصول الثابتة للشركة إلى مبلغ أصول الشركة المستثمرة في الأصول الثابتة، ويمكن تفسير كثافة رأس المال كمقياس لأصول الشركة، أي كيفية استخدام رأس المال لدعم الشركة. وهذا ما يفسر دور الأصول كرأس مال من حيث توليد الدخل. كثافة رأس المال هي النشاط الاستثماري للشركة بالنسبة للاستثمار في شكل أصول ثابتة. يمكن استخدام الأصول الثابتة للشركة كمواد خصم ضريبي من خلال الاستهلاك السنوي لهذه الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الشركات التي لديها المزيد من الأصول الثابتة لديها عبء ضريبي أقل، وعلى العكس من ذلك، فإن الشركات التي لديها عدد أقل من الأصول الثابتة لديها عبء ضريبي أعلى على الشركات. يشار إلى كثافة رأس المال أيضًا على أنها مؤشر للتكاليف السياسية، حيث تميل الشركات كثيفة رأس المال إلى تحمل تكاليف سياسية عالية. للتنافس في السوق، تحتاج الشركات التي تقوم بالاستثمارات إلى مراقبة آفاقها أولاً. كثافة رأس المال هي النسبة بين الأصول الثابتة مثل المعدات والآلات والممتلكات المختلفة إلى إجمالي الأصول، وتسعى الشركة في كسب الأرباح من خلال امتلاك رأس مال كبير(Yahya, et al 2023, p157) تتعلق كثافة رأس المال باستثمار الأعمال في الأصول التي تزداد مع انخفاض تكلفة الأصول، ونظراً لأن هذا سيكون له تأثير على نمو أرباح الشركة، فإن الحاجة إلى الالتزامات الضريبية ستنخفض. عندما تزداد كثافة رأس المال، تزداد أيضًا عدوانية ضرائب الشركات. إجمالي صافي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول هو المؤشر الأكثر استخدامًا لقياس كثافة رأس المال(Fitriani, et al, 2023, p147)

7. **تكاليف الوكالة:** إن أهم مقاييس لتكاليف الوكالة والأكثر استخداماً في الدراسات السابقة وهي نسبة الانتفاع من الأصول التي تقاس بقسمة المبيعات السنوية على إجمالي الأصول، حيث أشارت الدراسات

الفضل، 2013، Atumwa, 2013، Nazir & et.al, 2012، رمضان، 2010، Wang,2010، زريقات وآخرون،2016، Henry,2014، Nobanee et.al,2017، Abdulrahman, 2014، حمدان وأخرون، 2016، فارس، 2016، شقور، 2017، Garanina and Kaikova,2016، بأن هذه النسبة تقيس مدى فاعلية القرارات الاستثمارية التي تتخذها Lachheb & et.al 2017، إدارة الشركة ومدى قدرتها على استغلال أصولها بالشكل الأمثل؛ فارتفاع نسبة الانتفاع من الأصول يعني أن الشركة تقوم بإدارة أصولها بشكل كفؤ وفعال وهو ما يترتب عليه انخفاض تكاليف الوكالة، أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن هذا يعني أن الشركة تقوم باتخاذ قرارات استثمارية غير مثالية أو تقوم باستخدام عوائدها في شراء أصول غير منتجة مما يخلق تكاليف وكالة يتحملها حملة الأسهم بالشركة، أما المقياس الثاني الذي سيتم الاعتماد عليه فهو نسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات والتي تقاس بقسمة مصاريف التشغيل على إجمالي المبيعات، حيث أشارت إلى الدراسات الفضل،2013، Wang,2010، 2014، فارس،2016، شقور،2017، Khidmat & et.al، بأن هذه النسبة تقيس نوعين من تكاليف الوكالة بصورة مباشرة عند Lachheb & et.al 2017 ارتفاع هذه النسبة، فالتكاليف الأولى هي الإنفاق البذخي من جانب المديرين، والتكاليف الثانية هي عدم بذل الجهد المناسب من جانب المديرين للسيطرة على المصروفات.

5- منهجية الدراسة والتطبيق العملي لها:

إن المنهجية المتبعة في هذه الدراسة هي المنهج الكمي، وذلك من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي لها علاقة بالعوامل المؤثرة على الأداء المالي والتي من خلالها نستطيع تكوين الإطار النظري، لكي نحدد وسيلة جمع البيانات، ويتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة ببورصة عمان والبالغ عدد (70)، حيث تم أخذ عينة منها والتي تتوفر فيها البيانات اللازمة للدراسة وهي 25 شركة، خلال الفترة 2009-2014

تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Date)، أو بما تسمى (البيانات الطولية أو المختلطة) وهي مزيج من بيانات السلاسل الزمنية (Time Series) والبيانات المقطعية (Cross-Sectional)، حيث يتم فيها جمع بيانات الظاهرة محل الدراسة وهي مجموعة من الشركات الصناعية المساهمة لمدة فترة زمنية معينة وهي (6) سنوات، وتكتسب النماذج أهميتها؛ نظرا لأنها تأخذ في الاعتبار أثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد السواء (ال جمال، 2012، ص269)، ويتبين وجود ثلاثة نماذج انحدار يمكن تقديرها حول نماذج البيانات المختلطة، وبناء عليه يمكن تقدير النماذج الثلاثة، ولكن الأهم من ذلك هو تحديد النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة، والآتي توضيح للاختبارات التي يجب إجرائها لتحديد أي النماذج أفضل استخدامه في الدراسة.

يتم تطبيق اختبار (Wald) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، حيث يعبر معنوية مربع كاي لهذا الاختبار بأن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو أفضل ملاءمة من نموذج الإنحدار التجميعي (PRM) وبالتالي يتم المقارنة بين نموذج التأثيرات العشوائية، والثابتة،

وذلك عن طريق اختبار(Hausman)، ويهدف هذا الاختبار إلى المفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، وتقترب دالة (Hausman) من توزيع مربع كاي بدرجات حرية مقدارها (K)، ويكون نموذج التأثيرات العشوائية أفضل ملاءمة إذا كانت أكبر من (5%)، أي أنه معنوية هذا الاختبار يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأفضل استخداماً.

وبعد تحديد أي النماذج أفضل للدراسة فإنه يجب التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى وهي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، باستخدام اختبار (durbin watson) (DW)، حيث يتم إجراء هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج، حيث تظهر المشكلة إذا كانت القيم المتجاورة للمتغيرات مترابطة، مما يؤثر على صحة النموذج، حيث سيظهر أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط، وتتراوح قيمة الاختبار ما بين (0–4)، حيث تشير النتيجة القريبة من الصفر إلى وجود ارتباط موجب قوي، أما النتيجة القريبة من 4 فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلى تكون قريبة أو في المدى ما بين (1.5–2.5) والتي تشير إلى عدم وجود ارتباط بين القيم المتجاورة للمتغيرات، واختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج باستخدام الشكل الانتشاري.

تم استخدام الأساليب الإحصائية الملائمة لتحليل البيانات التي تم تجميعها بواسطة البرنامج الإحصائي (Eviews 7) بالاعتماد على الإحصاء الاستنتاجي لإختبار الفروض باستخدام اختبار (Wald) للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، اختبار (H) الذي قام به (Hausman.1978) والذي يستخدم للمفاضلة بين نموذج الآثار الثابتة والعشوائية، بالإضافة إلى تطبيق اختبار الانحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وشروط تطبيق هذه الطريقة والمتمثلة في فحص مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي نموذج الانحدار، باستخدام اختبار (Dw)(Durbin—Watson)، واختبار التوزيع الطبيعي باستخدام الشكل الانتشاري، حيث تم تطبيق هذه الاختبارات على نماذج الدراسة الرئيسية والمتمثلة في الاتي:

6- نموذج الدراسة:

$$Y_{i,t}1 = \partial + \beta1(X1_{T,I}) + \beta2(X2_{T,I}) + \beta3(X3_{T,I}) + \beta4(X4_{T,I}) + \beta5(X5_{T,I}) + \beta6(X6_{T,I}) + \beta7(X7_{T,I}) + \beta8(X8_{T,I}) + \varepsilon_{T,I}$$

حيث أن:

X1	حجم الشركة	**X6**	تكاليف الوكالة (نسبة المصاريف)	**∂**	(ألفا) الثابت.
X2	نسبة المديونية	**X7**	عمر الشركة	**B**	معلمة النموذج
X3	الاصول الثابتة/ الاصول	**X8**	حوكمة الشركات	**E**	الخطأ العشوائي
X4	نمو المبيعات	**Y**	الأداء المالي لمقاس بثلاثة مقاييس		
X5	تكاليف الوكالة (نسبة الانتفاع)				

- **الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:**

يمكن توضيح خصائص بيانات متغيرات الدراسة في الجدول رقم (1) والمبين في الاتي:

جدول رقم (1): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الشركة	25,874,546	24,881,366	23,207,718	23,783,408	25,857,763	25,414,861
المديونية	42%	35%	37%	38%	40%	42%
الاصول الثابتة/ الاصول	49%	41%	45%	46%	49%	38%
نمو المبيعات	0.000021 %	0.000041 %	0.000024 %	0.000026 %	0.000017 %	0.000052 %
المبيعات إلى الاصول	60%	64%	69%	68%	64%	64%
مصاريف التشغيل إلى المبيعات	26%	22%	26%	30%	55%	27%
عمر الشركة	27	28	29	30	31	32
الحوكمة	89%	90%	91%	91%	91%	92%
ربحية السهم	8%	6%	9%	11%	9%	5%
العائد على الاصول	1%	0%	-1%	1%	-3%	-1%
العائد على الحقوق	-2%	-5%	-11%	-31%	24%	34%

من الجدول رقم (1) يتبين بأن حجم الشركة المقاسة بحجم الأصول كان متوسط الحجم لدى الشركات عينة الدراسة (25,874,546) لسنة 2009 وهي أكبر حجم، وكان متوسط الحجم لسنة 2011 (23,207,718) وهي الأقل حجم مقارناً بالسنوات التالية، كما تبين بأن متوسط حجم المديونية لسنتي 2009، 2014 كانتا 42% وهي الأعلى نسبة، وكانت سنة 2010 بنسبة 35% وهي الأقل نسبة، كما تبين حجم الكثافة الراسمالية لسنتي 2009، 2013 كانتا ببنسبة 49% وهي الأعلى نسبة من بين السنوات، بينما كانت سنة 2014 بنسبة 38% وهي الأقل نسبة. كما تبين بأن سنة 2014 كانت أعلى نسبة نمو في المبيعات بواقع 52% من المائة الف، وكانت سنة 2013 الأقل نسبة نمو المبيعات بواقع 17% من المائة الف، كما تبين بأن تكاليف الوكالة المقاسة بنسبة المبيعات الى الأصول لسنة 2011 كانت 69% وهي الأعلى نسبة، ولسنة 2009 بنسبة 60% وهي الأقل نسبة، كما تبين بأن تكاليف الوكالة المقاسة بنسبة المصاريف التشغيلية الى المبيعات لسنة 2013 هي 55% وهي الأعلى نسبة وكانت لسنة 2010 بنسبة 22% وهي الأقل نسبة، كما تبين بأن متوسط عمر الشركات لسنة 2014 32 سنة في حين كان لسنة 2009 هو 27 سنة، كما تبين بأن نسبة التطبيق لقواعد الحوكمة لسنة 2009 هي 89% وازدات عبر السنوات الى أن وصلت 92% لسنة 2014، كما تبين بأن نسبة ربحية السهم لسنة 2012 كانت 11% وهي الأعلى نسبة بينما كانت لسنة 2014 5% وهي الأقل نسبة، كما تبين بأن نسبة العائد على الأصول (أرباح) لسنتي 2009، 2012 هي 1% بينما كانت لسنة 2013 خسائر بنسبة 3%، كما تبين

بأن نسبة العائد على حقوق الملكية لسنة 2014 هي 34% كأرباح، في حين كانت لسنة 2012 خسائر بنسبة 31%.

والاتي الاختبارات اللازمة لغرض التوصل الى النتائج:

- **اختبار (wald test):** وهذا الاختبار يفاضل بين نموذج التأثيرات التجميعية ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث يعد نموذج التأثيرات الثابتة أفصل عندما تكون النتيجة معنوية (أقل من 5%)، حيث نتيجة الاختبار كانت كالاتي:

جدول (2): اختبار wald

Probability	df	Value	Test Statistic
0.0000	(8, 141)	21.31026	F-statistic
0.0000	8	170.4821	Chi-square

مما سبق نلاحظ نتيجة الاختبار كانت أقل من 5%، وبهذا فإن نموذج التأثيرات الثابتة أفضل.

- **اختبار (Hausman Test):** يتم إجراء هذا الاختبار للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل عندما يكون نتيجة الاختبار معنوية (أقل من 5%)، والآتي نتيجة الاختبار:

جدول (3): اختبار Hausman

Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0212	8	18.008803	Cross-section random

مما سبق نلاحظ نتيجة الاختبار كانت (0.02)، وهذا يعني معنوية النموذج وبهذا يكون نموذج التأثيرات الثابتة أفضل استخداماً.

ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الأولى التي تنص بأن هناك أثر للعوامل المدروسة على الأداء المالي المقاس بربحية السهم

جدول (4): اختبار فرضية الاولى

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.979106	0.404347	-2.013287	C
0.0000	5.931897	0.044462	0.263745	حجم الشركة
0.0002	-3.769241	0.076546	-0.288519	المديونية
0.0676	1.841940	0.052595	0.096877	الاصول الثابتة/ الاصول
0.2172	1.239683	27242.40	33771.93	نمو المبيعات
0.0008	3.419162	0.051331	0.175508	المبيعات إلى الاصول
0.0510	1.968249	0.001977	0.003892	م. التشغيل إلى المبيعات
0.0001	4.061177	0.001538	0.006247	عمر الشركة

الحوكمة	-0.055241	0.258907	-0.213363	0.8314

R-squared	0.399316	Mean dependent var	0.054411
Adjusted R-squared	0.365235	S.D. dependent var	0.237031
S.E. of regression	0.188848	Sum squared resid	5.028562
F-statistic	11.71657	Durbin-Watson stat	1.592
Prob(F-statistic)	0.000000		

من الجدول رقم (4) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن للمتغيرات (حجم الشركة ونسبة المديونية تكلفة الوكالة المقاسة بكل من المبيعات الى الأصول، وكذلك نسبة مصاريف التشغيل الى المبيعات، وكذلك عمر الشركة) لهما أثر على مستوى الأداء المالي المقاس بربحية السهم، لان مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على مستوى الأداء المالي باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%، كما تبين أن قيمة Durbin–Watson تساوي (1.592) وهي تعني عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة بكونها تقع في المدى المقبول (1.5–2.5)، كما تبين أن الشكل الانتشاري قريب من التوزيع الطبيعي وهو كالاتي:

الشكل رقم (1): اختبار التوزيع الطبيعي

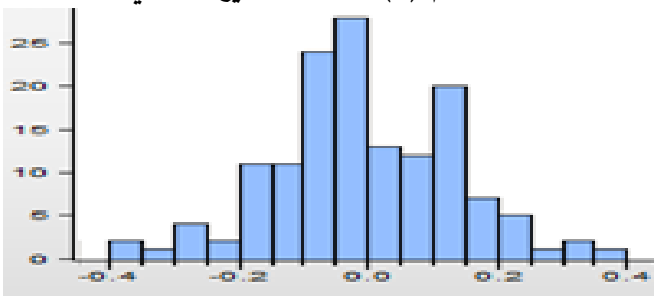

ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الثانية التي تنص بأن هناك أثر للعوامل المدروسة على الاداء المالي المقاس بالعائد على الاصول

جدول (5): اختبار فرضية الثانية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.616108	0.238574	-2.582455	0.0108
حجم الشركة	0.079909	0.025961	3.077969	0.0025
المديونية	-0.133084	0.038105	-3.492558	0.0006
الاصول الثابتة/ الاصول	0.022697	0.027255	0.832772	0.4064
نمو المبيعات	22618.99	12489.77	1.811001	0.0723
المبيعات إلى الاصول	0.061540	0.026766	2.299173	0.0230
م. التشغيل إلى المبيعات	0.000703	0.000884	0.795866	0.4274
عمر الشركة	-0.000257	0.000949	-0.270474	0.7872
الحوكمة	0.039746	0.154522	0.257217	0.7974

من الجدول رقم (5) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن للمتغيرات (حجم الشركة، ونسبة المديونية، وتكلفة الوكالة المقاسة بنسبة المبيعات الى الاصول) لهما أثر على مستوى الاداء المالي المقاس بالعائد على الاصول، لان مستوى المعنوية كانت أقل من 5%، في حين تبين عدم وجود أثر لباقي العوامل على مستوى الأداء المالي باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

ويمكن توضيح نتائج اختبار الفرضية الثالثة التي تنص بأن هناك أثر للعوامل المدروسة على الأداء المالي المقاس بالعائد على الاصول

جدول (6): اختبار فرضية الثالثة

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.6803	0.412936	2.369015	0.978251	C
0.5202	0.644667	0.261222	0.168401	حجم الشركة
0.2397	-1.180609	0.457897	-0.540598	المديونية
0.9690	-0.038874	0.312769	-0.012158	الاصول الثابتة/ الاصول
0.9511	-0.061464	165421.7	-10167.41	نمو المبيعات
0.7506	-0.318525	0.304942	-0.097132	المبيعات إلى الاصول
0.8290	-0.216381	0.012066	-0.002611	م. التشغيل إلى المبيعات
0.0782	1.774079	0.008962	0.015900	عمر الشركة
0.0889	-1.712940	1.512017	-2.589994	الحوكمة

من الجدول رقم (6) نلاحظ معنوية النموذج، حيث تبين أن جميع المتغيرات ليست لها أثر على مستوى الاداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية، باعتبار مستوى معنويتها أكبر من 5%.

7- النتائج:

توصلت الدراسة إلى أن حجم الشركة له تأثير إيجابي مع الأداء المالي وهو متوافق مع نتائج الدراسات الدراسات (Bharbra, 2007) (أبو زعيتر، 2006) (الشبيري، 2014) (القضاة، 2015)، كما توصلت الى أن نسبة المديونية له تأثير سلبي مع الأداء المالي وهي متوافقة مع نتائج الدراسات (Lin & Fu, 2017) Mishra & Kapil (2017) Ping & Hsien (2009) وذلك بسبب استخدام المزيد من الديون، وستكون مصروفات الفائدة أعلى بحيث تعود إلى دخل الشركة بالسالب، في حين توصلت الدراسة الى أن عمر الشركة له تأثير إيجابي مع الأداء المالي وهو موافقة مع نتائج (أبو زعيتر، 2006) (القضاة، 2015) (يوسف، 2018)، كما توصلت الى أن هناك أثر لتكلفة الوكالة المقاسة بكل (المبيعات الى الأصول)، ونسبة (مصاريف التشغيل الى المبيعات) على مستوى الاداء المالي المقاس بمقياسين هما ربحية السهم، والعائد على الأصول، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك أثر لنسبة الاصول الثابتة الى الاصول، ونمو المبيعات، وحوكمة الشركات على مستوى الاداء المالي المقاس بربحية السهم.

كما توصلت كذلك بأن هناك أثر إيجابي لتكلفة الوكالة المقاسة بنسبة المبيعات الى الاصول على مستوى الاداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، كما أنه ليس هناك أثر للعوامل تكلفة الوكالة المقاسة نسبة مصاريف التشغيل الى المبيعات، نسبة الاصول الثابتة الى الاصول، ونمو المبيعات، وحوكمة الشركات، وعمر الشركة على مستوى الاداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، كما توصلت كذلك بأنه ليس هناك أثر لجميع العوامل المدروسة على مستوى الاداء المالي المقاس بالعائد على حقوق الملكية.

8- توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة التي قدمتها، هناك بعض التوصيات التي يمكن اقتراحها للبحث المستقبلي:

1. استكشاف طرق أخرى لقياس تكلفة الوكالة والتحقق من أثرها على الأداء المالي.
2. التعمق في دراسة أثر كثافة الراسمالية على الأداء المالي وذلك لفهم أسباب عدم وجود تأثير لهذا المؤشر.
3. دراسة مبادئ حوكمة الشركات وتأثيرها على الأداء المالي بشكل أكثر تفصيلاً.
4. التوسع في نطاق الدراسة ليشمل قطاعات أخرى أو مناطق جغرافية متنوعة لتعزيز قابلية تعميم النتائج.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية

إبراهيم، صديق، سالم، الداودي، (2019) **أثر هيكل التمويلي على الأداء المالي لشركة التأمين**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية أدرار، 2019.

أبو حطب، رزان عودة محمد، (2021) .**العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البلديات** : دراسة حالة بلدية الفحيص.المجلة العربية للنشر العلمي، ع 35 ، . 455 - 436

أبو زعيتر، باسل جبر حسن، (2006) **العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة,

بعيو، مفتاح محجوب، رجب، طاهر عبد السلام، الجبو، إسراء رمضان، (2020) **أثر التدفق النقدي الحر على الأداء المالي للشركات**، مجلة البحوث الأكاديمية، العدد (16).

حزوري، حسن، (2018) **العوامل المؤثرة في ربحية المصارف**، مجلة جامعة الفرات، سلسلة العلوم الأساسية.

الساعدي، علاء عبد الحسين صالح، (2015) **ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها**، المجلة العربية للإدارة، مجلد الخامس والثلاثون، العدد (1).

ساكر، عبد الرحيم، مغزاوي، عصام، براهمية، عمار، (2016) **المقارنة المرجعية كأداة لتحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي– تبسة.

الشبيري، فارس ناصف، (2014) **تحليل العوامل المؤثرة على ربحية الشركات الصناعية الأردنية ومخاطرتها**، مجلة الزرقاء، المجلد الرابع عشر، العدد (2).

الشمري، ميسون دهام حماد، (2016) **أثر تمهيد الدخل على الأداء المالي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

الطراونة، أنس مصلح ذياب، (2015) **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

عابد، محمد نواف حمدان، (2018) **أثر التنمية المستدامة على الأداء المالي والسوقي للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد (2).

عامر طوارف، محمد وحولي محمد، (2020) **العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات الصناعية ففي الجزائر**: دراسة عينة من المؤسسات الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية للفترة 2013–2017. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد 6 العدد 1.

عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، الشريمي، آلاء ناصر، (2020) **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة السعودية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الرابع، العدد (15).

عبد الفتاح، بهيرة محمد سعيد، (2014) **العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

عبدالرحمن، نجلاء إبراهيم، والشريمي، آلاء ناصر،(2020) **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة السعودية** :دراسة تطبيقية على أكبر شركات تأمين في المملكة العربية السعودية . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد ,4 العدد15 .

عليوي، نشأت حكمت، (2019) **أثر الرفع المالي على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

عصمان، حمزة، و بضياف، عبدالباقي .(2018) .**أثر عوامل البيئة المالية على الأداء المالي**: دراسة حالة الشركات الخدمية بولاية ورقلة خلال الفترة 2011 – 2015)رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ورقلة.

الغصين، راغب، زاهر، لانا نبيل، (2014) **أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين**، مجلة جامعة تشرين، المجلد ستة وثلاثون، العدد (3).

الفار، سماح عفيف عاشور، **العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، 2018.

القضاة، مصطفى عبد الله أحمد، (2015) **العوامل المؤثرة على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية**، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث والعشرون، العدد (1).

القيسي، فوزان عبد القادر، (2017) **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء البنوك التجارية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد الثالث عشر، العدد (4).

محمد، فاطمة جاسم، (2008) **أثر تكاليف الجودة في تحسين الأداء المالي**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (20).

محمد، فائزة عبد الكريم، (2013) **تقويم الأداء المالي في شركات التأمين العراقية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد (22).

محمود، يوسف عبد العزيز، دريباتي، يسيرة، يوسف، على، (2018) **تحليل محددات ربحية شركات التأمين**، مجلة جامعة طرطوس، المجلد الثاني، العدد (1).

محمود، يوسف، دريباتي، يسيرة، يوسف، علي، (2017) **دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على ربحية شركة التأمين التكافلي في سوريا**، مجلة جامعة تشرين، المجلد تسعة وثلاثون، العدد (4).

مخلوف، وسيم سليمان، (2019) **أثر سياسة توزيع الأرباح على ربحية الشركات**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية.

ملحم، عمر مازن ذياب، (2019) العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العاملة المدرجة في سوق عمان المالي، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

Aguilera, R. V., Aragón-Correa, J. A., Marano, V., & Tashman, P. A. (2021). The corporate governance of environmental sustainability: A review and proposal for more integrated research. Journal of Management, 47(6), 1468-1497. https://doi.org/10.1177/0149206321991212

Calder, A. (2008). Corporate governance: A practical guide to the legal frameworks and international codes of practice. Kogan Page Publishers

Erica, E. and Lukman, H. (2023) 'Factors affecting financial performance in the infrastructure industry in Indonesia', International Journal of Application on Economics and Business, 1(2), pp. 1–14. doi:10.24912/ijaeb.v1i2.1-14.

Fitriani, R.A. and Indrati, M. (2023) 'The influence of capital intensity, inventory intensity, and profitability on tax aggressiveness with debt levels as a moderating variable', Ilomata International Journal of Tax and Accounting, 4(2), pp. 145–163. doi:10.52728/ijtc.v4i2.678.

Fonseca, A. D. R., Jorge, S., & Nascimento, C. (2020). The role of internal auditing in promoting accountability in Higher Education Institutions. Revista de Administração Pública, 54, 243-265

Ghafoorifard, M., Sheykh, B., Shakibaee, M. & Joshaghan, N.S. (2014). Assessing the relationship between firm size, age and financial performance in listed companies on Tehran Stock Exchange. International Journal of Scientific Management and Development, 2(11), 631-635.

Haykır, Ö. and Çelik, M.S. (2018) 'Yaşın Firmanın Performansı üzerindeki Etkisi: Aile şirketlerinden incelemeler', Ömer Halisdemir Üniversitesi İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, 11(2), pp. 129–137. doi:10.25287/ohuiibf.403257.

Herlambang, A., Murhadi, W.R. and Andriani, T. (2020) 'Factors affecting the financial performance of companies based on agency theory', Proceedings of the 17 th International Symposium on Management (INSYMA 2020) [Preprint]. doi:10.2991/aebmr.k.200127.022.

Hutapea, A. a. B., & Sulistyowati, E. (2024). The Role of Agency Cost as a Mediator in the Effect of Capital Structure on Company Financial Performance. 2(1), 1–18. https://doi.org/10.61656/ijospat.v2i1.160

Ismail, N. et al. (2018) 'Factors affecting financial performance of takaful operators in Malaysia', The European Proceedings of Social and Behavioural Sciences [Preprint]. doi:10.15405/epsbs.2018.07.02.47.

Kurniawan, D. et al. (2022) 'Impacts of company size, company age, and the generation of the leader on firm performance', Binus Business Review, 13(3), pp. 273–283. doi:10.21512/bbr.v13i3.8213.

Luis Meroño Cerdan, A., & José Carrasco Hernández, A. (2013). Size and performance in family managed firms: Surviving first generation. Management Research, 11(1), 13–34. https://doi. org/10.1108/1536-541311318053

Manzari, A., Savio, R. and Marandola, M. (2024) 'The impact of corporate governance on financial performance in professional sports clubs: The case of italian serie a', International Journal of Business and Management, 19(1), p. 173. doi:10.5539/ijbm.v19n1p173.

Muslichah, & Bahri, S. (2021). Akuntansi Manajemen (Teori dan Aplikasi) (1st ed.). Mitra Wacana Media Jakarta

Nuhu, B. A., Dandago, K. I., Mohammad, L., Ado, A. B., & Abdulkarim, U. F. (2020). Impact of Agency Costs on Financial Performance of Listed Consumer Goods Companies in Nigeria. The Journal of Management Theory and Practice (JMTP), 51–55. https://doi.org/10.37231/jmtp.2020.1.3.51

Panigoro, N., Nainggolan, C. D., Hartono, A., Alamsyahbana, M. I., (2023), The Influence of Good Corporate Governance and Sales Growth Against Financial Distress. Jurnal Ilmu Pendidikan Nonformal. Volume 09 (03) September 2023. http://ejurnal.pps.ung.ac.id/index.php/Aksara

Rachmawati, A. J., & Suprihhadi, H. (2021). Pengaruh Likuiditas, Leverage, Dan Sales Growth Terhadap Financial Distress Pada Perusahaan Tekstil Dan Garmen Yang. Jurnal Ilmu Dan Riset Manajemen, 10(4), 1–17.

Rasiman et al. (2023) 'Factors affecting earning per share (EPS) at pt. bank Mandiri Tbk Period 2018 - 2021', Jurnal HARMONI: Jurnal Akuntansi dan Keuangan, 2(1), pp. 67–74. doi:10.32832/jharmoni.v2i1.14875.

Sasidharan, S., Ranjith, V.K. and Prabhuram, S. (2023) 'Determinants of factors affecting the financial performance of Indian General Insurance firm: Panel Data evidence', Contemporary Economics, 17(2), pp. 237–251. doi:10.5709/ce.1897-9254.508.

Wicaksono, D.A. et al. (2024) 'Factors affecting financial performance in non-cyclicals consumer sector companies', Jurnal Ekonomi dan Bisnis Digital, 3(1), pp. 173–188. doi:10.55927/ministal.v3i1.7753.

Yahya, A., Asiah, N. and Nurjanah, R. (2023) 'Tax avoidance in relationship on capital intensity, growth opportunities, financial distress and accounting conservatism', Journal of Business Management and Economic Development, 1(02), pp. 154–165. doi:10.59653/jbmed.v1i02.56.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية

دراسة تطبيقية من وجهة نظر الموظفين في مركز زليتن الطبي

عمران عمار عون
طالب دراسات عليا
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراتة
Omran3on@gmail.com

أحمد محمد التير
محاضر بمدرسة العلوم الإدارية والمالية
الأكاديمية الليبية للدراسات العليا فرع مصراتة
a.teer@lam.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.06.26 **تاريخ القبول: 2024.08.22** **تاريخ النشر: 2024.09.01**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر الموظفين في مركز زليتن الطبي. ولقد تم تجميع البيانات بواسطة عينة مختارة من الموظفين العاملين في إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة المخازن، وإدارة المشروعات، وكانت عينة الدراسة (50) مستجوباً، وبعد إجراء التحليل الإحصائي عليها باعتماد البرامج الاحصائية (SPSS, Var. 24 & Smart PLS4) لاختبار فرضية الدراسة. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم المعلومات الإدارية يرتبط بعلاقة إيجابية مع جودة الخدمات المالية. وكما توصي الدراسة ببعض التوصيات من أهمها ضرورة استحداث نظام للمعلومات الإدارية والمالية من قبل المركز، والذي سوف يساعد نظم دعم القرار على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل في مختلف الإدارات.

الكلمات المفتاحية: *نظم المعلومات الإدارية، جودة الخدمات المالية، مركز زليتن الطبي.*

The Impact of Applying Management Information Systems On the Quality of Financial Services

An Applied Study from Viewpoint of Zletin Medical Center's Employees

Omran Ammar Awn
Libyan Academy for Postgraduate Studies
Branch Misrata
Omran3on@gmail.com

Ahmed M. Alteer
Libyan Academy for Postgraduate Studies
Branch Misrata
a.teer@lam.edu.ly

Abstract

This is an applied study aims at identifying the impact of applying the management information system on the quality of financial services, from viewpoint of the employees of Zletin Medical Center. The data collected by means of a selected sample comprises (50) respondents from among the employees of the management Affairs Dept., Financial Affairs Dept., Warehouses Dept., and Projects Dept. Upon statistically analyzing the sample using SPSS, Var. 24 and Smart PLS4, to test its hypothesis; the study found that the application of the

management information systems has a positive relationship with the quality of financial services. Further; the most significant recommendation the study produced is that the Center should focus on the necessity of developing a system for the management and financial services, which will assist the decision-support systems in making decisions that address the problems different departments of the Center undergo.

Key words: *management information systems, quality of financial services, Zletin Medical Center.*

1- المقدمة

تعيش المؤسسات المالية في عصر يتسم بتطور متسارع في مجال التكنولوجيا والمعلومات مما ظهر الاهتمام المتزايد بتبني نظم المعلومات الإدارية كوسيلة فعّالة لتحسين الأداء الإداري وتعزيز جودة الخدمات المالية المقدمة للعملاء وتشير الأبحاث إلى أن استخدام تلك النظم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير على تحسين العمليات الداخلية وتعزيز فعالية الأداء العام في هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف وتحليل الأثر الفعّال لاستخدام نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية وسنقوم بفحص كيفية تكامل هذه النظم في البيئة المالية لمركز زليتن الطبي، وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحسين العمليات وزيادة كفاءة تقديم الخدمات بالإضافة إلى ذلك، سنستعرض التحديات المحتملة التي قد تواجه تنفيذ نظم المعلومات الإدارية في هذا السياق، وكيف يمكن التغلب عليها لضمان استفادة كاملة وفعّالة من هذه التقنيات كما تهدف هذه الدراسة إلى توفير رؤية شاملة وعلمية حول العلاقة بين استخدام نظم المعلومات الإدارية وجودة الخدمات المالية، مما يسهم في تعزيز الفهم حول كيفية تحسين أداء الخدمات المالية لمركز زليتن الطبي في ظل التحولات التكنولوجية الراهنة.

2- الدراسات السابقة.

نظرا للاهتمام المتزايد بنظم المعلومات الإدارية بشكل عام في جميع المنظمات لأهميتها البالغة في الرقي والتقدم ومواكبة التطور التكنولوجي وتقديم الخدمات بشكل منتظم وسرعة إتمام الإجراءات فقد اجريت العديد من الدراسات المشابهة لهذه الدراسة التي اهتمت بهذا الموضوع بهدف ايجاد الحلول ومعرفة الصعوبات التي تواجه المنظمة لتقديم خدمتها بالشكل المطلوب ومن اهم هذه الدراسات الآتي:

دراسة خيرة، وسلطانة (2022) والتي تحمل عنوان: دور نظم المعلومات المالية في تجويد الخدمات المالية. حيث هدفت الدراسة إلى إبراز وأهمية نظم المعلومات المالية في تجويد الخدمات المالية المتعلقة بالجانب المالي في الصندوق الوطني للتأمينات بالمنيعة ، استخدم في المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لذلك ، وتمتلث أداة الدراسة في الاستبانة، حيث كان عدد الاستبانات الصالحة (30) من أصل (32) مفردة الموزعة على عينة الدراسة المكونة من رؤساء المصالح ومسؤولي المكاتب وموظفو المكاتب بأقسام المحاسبة والمالية في المؤسسة، حيث استخدم برنامج (SPSS) لتحليل البيانات وكانت من أهم النتائج: وجود أثر ذات دلالة إحصائية لنظم المعلومات المالية على جودة الخدمات المالية من وجهة نظر مستخدميها، ووجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين ملائمة ووضوح نظم المعلومات المالية وتجويد

الخدمات المالية من وجهة نظر مستخدميها، وكانت من أهم التوصيات ضرورة إجراء لدرجة جودة الخدمة بصورة مستمرة ودورية، وللتعرف على الاحتياجات اللازمة، وتجنب المشاكل والصعوبات التي قد تعيق الوصول إليها بغية تحقيق التميز المؤسسي للصندوق.

دراسة محمد، وآخرون (2021) والتي تحمل عنوان: دور نظم المعلومات الإدارية في جودة القرارات الإدارية. فقد تناولت هذه الدراسة دور نظم المعلومات الإدارية في جودة الخدمات الإدارية في المعاهد العليا العامة بمدينة إجدابيا، وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات من أفراد العينة ، كما استخدم أسلوب المسح الشامل للمجتمع وقد شملت عدد الاستمارات (62) استمارة وكانت النتائج من أهمها: وجود علاقة بين جودة القرارات الإدارية ونظم المعلومات الإدارية المتمثلة في المتطلبات (المادية ، والبرمجية) ومستوى مرتفع في باقي المتطلبات، كما بينت عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين المتطلبات (المادية، والبرمجية) وبين جودة القرارات الإدارية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية في باقي المتطلبات وبينت فروق ذات دلالة إحصائية بين متغير الجنس، ونظم المعلومات الإدارية، وكذلك الجنس وجودة القرارات الإدارية، كما أوصت الدراسة بتوفير المتطلبات المادية والبرمجية وأن تتناسب مؤهلات الموظفين مع طبيعة الأعمال الموكلة لهم.

دراسة شعيب، حنين (2021) والتي تحمل عنوان: أثر تفعيل نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية على تحسين أداء العاملين في ظل الأوبئة والأزمات. فقد تناولت الدراسة أثر تفعيل نظم المعلومات الإلكترونية لتحسين أداء العاملين في وزارة الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية ومعرفة مدى توافر متطلبات تنفيذ نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية وتحديد أثر التطبيق على تحسين أداء العاملين في فترات الأزمات والأوبئة حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي كما استخدمت الاستبانة وكان عددها (160) مفردة موزعة على موظفي الوزارة وكانت من أهم النتائج: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر مستلزمات محددة وتطبيق نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية، وأيضاً وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية الإلكترونية وتحسين أداء العاملين، ووجود مجموعة من المستلزمات مطبقة بدرجة معقولة وهي مستلزمات تنظيمية (موارد برمجية، موارد مادية، موارد بشرية) حيث أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: أوصت الدراسة باستمرارية البحث وإجراء الدراسات في مجال نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بمستوى تحسين أداء العاملين بالمؤسسات الحكومية بما يتفق مع متطلبات الجودة الشاملة وما له من تأثير إيجابي على بيئة العمل بالمؤسسات الحكومية، وإجراء دراسات مقارنة.

دراسة رشيد، بلفكرات (2019) والتي تحمل عنوان: دور نظم المعلومات في اتخاذ القرار الإدارية فقد تناولت الدراسة قياس العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية، وعملية اتخاذ القرار بغرض تحديد مدى فاعلية نظام المعلومات المطبق في المؤسسة من حيث قدرة النظام على توفير المعلومات والبيانات لمتحد القرار بما يمكن من توفير السرعة والدقة في اتخاذ القرار، حيث استخدم الاستبانة لجمع البيانات وكانت عدد الاستبانات (83)، وقد تم اختيار العينة بالشكل العشوائي موزعة على الموظفين الذين يشغلون مناصب إدارية في ولاية غليزان بالجزائر. ولتحليل البيانات تم استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وكانت من أهم

النتائج: وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وتحسين العملية الاتصالية بين مختلف أقسام وفروع الهيئات الإدارية التابعة للولاية، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم تكنولوجيا المعلومات وفاعلية القرار وهذا يدعو ولاية غليزان إلى ضرورة القيام بتفعيل دور التكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين وتدريبهم بما يحقق الملائمة ما بين تكنولوجيا المعلومات وصناعة القرار ، وكانت من التوصيات ضرورة بناء نظم معلومات متطورة تدعم عمليات اتخاذ القرارات غير المهيكلة بوضع خطط واستراتيجيات تدعم التنسيق والتعاون بين الإدارات المختلفة.

دراسة تنناوي، عمار (2019) والتي بعنوان: دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات في محافظة دمشق. هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات، وبين تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات حيث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لجمع البيانات واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات حيث بلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل التي تم توزيعها على موظفي شركة Syriatel (58) مفردة، (19) استمارة خاصة بموظفي شركة MTN أما فيما يتعلق بدراسة تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على أبعاد جودة الخدمة تم توزيع عدد (61) استمارة على موظفي شركة Syriatel وعدد (51) استمارة على موظفي شركة MTN واستخدم الباحث البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات وكانت من أهم النتائج :وجود علاقة معنوية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبُعد الجوانب المادية الملموسة كأحد أبعاد جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات، ووجود علاقة معنوية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وبين بُعد سرعة الاستجابة ومساعدة العميل كأحد ابعاد جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات وكانت من أهم التوصيات الاهتمام ببُعد الجوانب المادية الملموسة كأحد أبعاد جودة الخدمات اعتماداً على استخدام تكنولوجيا المعلومات من خلال استخدام الشركات محل الدراسة معدات واجهزة تكنولوجية حديثة ومناسبة.

دراسة الشويات وآخرون (2016) والتي بعنوان: دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات حيث طبقت هذه الدراسة على جامعتي اليرموك وعجلون الوطنية، للتعرف على دور نظم المعلومات الإدارية وكيفية تطبيقها لدى رؤساء الأقسام والتعرف على مستوى اتخاذ القرار وعلى مدى العلاقة بين نظم المعلومات وتأثيرها على اتخاذ القرار حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية واستخدم أيضا في تحديد حجم مجتمع الدراسة أسلوب الحصر الشامل ولتحديد حجم العينة حيث بلغت عينة الدراسة (51) مفردة ولتحليل النتائج استخدم حزمة البرامج الاحصائية (SPSS) وكانت من أهم النتائج :وجود ارتباط وثيق بين نظم المعلومات الإدارية ونوعية القرارات الإدارية من حيث (الدقة، السرعة، السهولة، الملائمة)، وقوة تأثير نظم المعلومات الإدارية على أداء رؤساء الأقسام.

- **ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:** لقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها كانت أكثر دقه وعمقا، وأيضا تميزت في عنوان الدراسة حيث تشابهت هذه الدراسة في المتغير المستقل مع دراسة

(محمد وآخرون، 2021، شعيب، 2021، رشيد، 2019، الشويات وآخرون، 2016) وتشابهت في المتغير التابع في دراسة (خيرة، وسلطانة، 2022، تيناوي، 2019)، حيث تناولت الدراسات السابقة الاستبانة كأداة لجمع البيانات أما هذه الدراسة استخدمت الاستبانة والمقابلة الشخصية لزيادة توضيح أسئلة الاستبانة لغرض الحصول على الإجابة بشكل دقيق، وتتميز أيضاً هذه الدراسة بمعرفة أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية المتمثلة في الاجراءات المالية المتعلقة بالجانب المالي في مركز زليتن الطبي: (كالدورة المستندية، وإجراءات الاستلام في المخازن العامة، ومخازن الادوية حتى إتمام إجراءات المستند المالي)، بما يتفق مع متطلبات الجودة الشاملة وما له من تأثير ايجابي على بيئة العمل بالمؤسسات الحكومية.

3- مشكلة الدراسة.

أفرزت المتغيرات العالمية تحديات تنافسية كبيرة، نتيجة عولمة الأنشطة على مختلف أنواعها، ومن بينها النشاط الخدمي في المؤسسات سواء كان على الصعيد المالي، والإداري، والقانوني، والذي ألق على عاتق إدارة جميع المؤسسات للعمل على التكيف في جميع التغيرات؛ لمواجهة الآثار السلبية، والاستفادة من المكاسب المحققة. حيث أصبح تطوير الخدمات المالية، ومواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في هذا المجال من أهم الأولويات المطلوبة؛ والاهتمام أيضاً بجودة هذه الخدمات على صعيد القدرة الإدارية في التكيف بأقل الإمكانيات، وتتمثل مشكلة الدراسة بربطها من خلال تقرير ديوان المحاسبة الصادر في سنة (2022)، الذي أوصى باتباع الإجراءات الإدارية والمالية من خلال تطوير البنية التحية لنظم المعلومات الإدارية في وجود قصور في تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية المتعلقة بإدارة المخازن، والإدارة المالية بالمركز، نتيجة عدم التقيد بإجراءات الدورة المستندية وتدفقها في مسارها الصحيح داخل مركز زليتن الطبي، ومضموناً في ما ورد بالتقرير، بضرورة استحداث الأرشفة باتباع النظام الإلكتروني من خلال استخدام منظومات معتمدة لتسهيل عملية الإجراءات الإدارية والمالية، والتي بدورها تساعد في تحسين جودة الخدمات المالية بأفضل المعايير داخل مركز زليتن الطبي، ويمكن تعزيز ذلك كما جاء في دراسة حنين (2021) "باستمرارية البحث وإجراء الدراسات في مجال نظم المعلومات الإدارية وعلاقتها بمستوى تحسين أداء الإداري بالمؤسسات الحكومية"، لذلك عليه، ولأهمية هذه العلاقة بين أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات في مركز زليتن الطبي، سيقوم الباحثان بطرح السؤال الرئيس التالي:-

هل يوجد أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية في مركز زليتن الطبي؟

4- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مستوى فهم نظم المعلومات الإدارية من وجهة نظر العاملين في مركز زليتن الطبي.
- تحديد أثر استخدام نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية في مركز زليتن الطبي.

5- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في أن نتائجها يمكن أن تساعد في النقاط التالية:

- العمل على معالجة جوانب الضعف والانخفاض في استخدام نظم المعلومات الإدارية من خلال وضع التوصيات المناسبة لمعالجة الضعف أو القصور في ضوء هذه الدراسة.

- الإسهام في اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين جودة الخدمات المالية باستخدام البرامج والأنظمة والأجهزة المناسبة وتطبيق نظم المعلومات بشكل فعال في مركز زليتن الطبي.
- قلة الدراسات التي تناولت نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية المتعلقة بالجانب المالي محل الدراسة.

6- نموذج الدراسة.

يتكون نموذج الدراسة من متغير نظم المعلومات الإدارية كمتغير مستقل (Independent Variable)، وجودة الخدمات المالية كمتغير تابع (Dependent Variable)، كما هو موضح في الشكل رقم (1) أدناه.

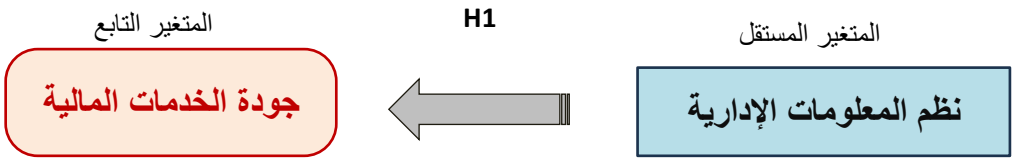

شكل رقم 1. يوضح نموذج الدراسة

7- فرضية الدراسة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) عند تطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية في مركز زليتن الطبي.

8- الإطار النظري للدراسة:

مفهوم نظام المعلومات:

"هو مجموعة من العناصر البشرية والآلية التي تعمل معا على تجميع البيانات ومعالجتها وتحليلها وتبويبها طبقا لقواعد وإجراءات مقننة لأغراض محددة بغرض إتاحتها للباحثين وصانعي القرارات والمستفيدين الآخرين على شكل معلومات مناسبة ومفيدة" (قنديلجي، والجنابي، 2005، ص124).

تعريف نظم المعلومات:

عرفتها جمعية نظم المعلومات الأمريكية: "بأنها نظام يتكون من نظام معلومات يقوم بجمع وتنظيم وإيصال وعرض المعلومات لاستعمالها من قبل الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة عل الأنشطة التي تمارسها الوحدة تنظيمية" (مجدلاوي، وآخرون، 2016).

وعرُفت أيضا "بأنها تلك النظم التي تتكون من مجموعة من العناصر (أجهزة، برمجيات، بيانات، أفراد، شبكات اتصال)، والتي تسمح للمدراء باتخاذ القرارات اللازمة لنجاح الأعمال عن طريق توفير المعلومات، والتي تعتبر الأدوات اللازمة للمدراء للتنظيم والتقييم والعمل بكفاءة" (النجار، 2010، ص86).

موارد نظم المعلومات الإدارية:

ويمكن تقسيمها حسب الآتي (مجدلاوي، وآخرون، 2016):

1. **موارد الأفراد:** فالأفراد هم متطلب ضروري للعمليات والإجراءات في كل نظم المعلومات وهم المستخدمين والاختصاصيين الفنيين المسؤولين عن تشغيل وإدامة النظام.

2. **المستخدمين النهائيين:** هم الأفراد الذين يستخدمون النظام أو المعلومات التي ينتجها النظام.
3. **موارد الأجهزة:** وتشمل على كلٌ ومختلف أنواع المكونات والوسائط المادية المستخدمة في العمليات التي تمر بها البيانات والمعلومات.
4. **موارد البرمجيات:** وهي التي تشمل على كل أنواع الإيعازات والتعليمات المطلوبة في معالجة البيانات، ومن ضمنها مجموعات نظم التشغيل التي توجه المكونات المادية للحاسوب.
5. **موارد البيانات:** تعتبر البيانات من أكثر الموارد الأولية لنظم المعلومات وهي ذات قيمة عالية للمنظمة فأنها ينبغي أن تدار بشكل فعال لكي تؤمن فائدتها للمستخدم النهائي في المنظمة.
6. **موارد الشبكات:** وهي التي تشتمل على تكنولوجيا الاتصالات والاتصالات بعيدة المدى ومختلف أنواع الشبكات مثل: الانترنت والشبكات الداخلية الانترانت، والشبكات الخارجية الاكسترانت والتي أصبحت مهمة في إدارة الأعمال الإلكترونية الناجحة والعمليات المالية.

وظائف نظم المعلومات الادارية:

وتتمثل في الآتي (الحميدي، وآخرون، 2005، ص14).

1. **الحصول على البيانات (المدخلات):** تتضمن هذه الوظيفة الحصول على البيانات واختيار البيانات اللازمة وتحديدها سواء داخل المنظمة أو خارجها في ضوء احتياجات المستويات الإدارية في المنظمة.
2. **تعليمات تشغيل البيانات (الإجراءات):** يتم تحديد هذه التعليمات الآتية:
3. **الاستخدام:** إذ يحدد طبيعة استخدام المعلومات مواصفات المعلومات المطلوبة ومن ثم طريقة معالجة البيانات.
4. **الخبرات المتخصصة:** إذ يشترك المتخصصون في وضع تعليمات وبرامج التشغيل اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة
5. **تكنولوجيا المعلومات:** وهي تحدد التكنولوجيا المستخدمة والإجراءات الفنية للتشغيل.
6. **معالجة البيانات:** تتضمن هذه الوظيفة تقويم البيانات للتأكد من صحتها ومناسبتها وتحديد درجة أهميتها للمنشأة، وتتم معالجة البيانات بهدف إعداد المعلومات التي تطلبها الإدارة، وتجرى عمليات المعالجة وفقاً لإجراءات أو برامج معدة مسبقاً.
7. **تخزين المعلومات:** حيث تحفظ جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها سواء استخدمت في غرض معين أو لم تستخدم، ويتم حفظ المعلومات وتخزينها بطريقة يسهل الرجوع إليها عند الحاجة.
8. **المخرجات:** بعد معالجة البيانات يتم استخراج المعلومات التي تحقق الهدف من عملية المعالجة، وبعد حفظ نسخة من كل البيانات والمعلومات، تعد نسخة من المعلومات ترسل إلى الجهة أو الأشخاص الذين سيستخدمون وتأخذ هذه المخرجات أشكالاً تختلف باختلاف التكنولوجيا المتاحة.
9. **الاتصال:** ليس للمعلومات أية قيمة إذا لم تستخدم. لذلك لا بد من توصيلها بالشكل المطلوب وفي الوقت المناسب إلى مستخدميها.

مفهوم الخدمة:

عبارة عن تصرفات أو أنشطة أو أداة تقدم من طرف إلى طرف آخر وهذه الأنشطة تعتبر غير ملموسة لا يترتب عليها نقل ملكية أي شيء، كما إن تقديم الخدمة قد يكون مرتبطا أو غير مرتبط بمنتج مادي ملموس (العنزي، 2005، ص58).

مفهوم الجودة:

"مجموعة من الخصائص والمزايا التي تؤثر في قدرة سلعة أو خدمة معينة لتلبية حاجات معينة، وإنها أشياء مختلفة تتفق مع محيط الأفراد" (عبد الله، 2013).

تعريف جودة الخدمات:

"تُعرف الخدمة على أنها نشاط أو عمل يُنجز من أجل غرض معين، وقد يكون هذا النشاط استشارة طبية أو محاضرة أو حل مشكلة فنية في الانتاج أو عملاً محاسبياً أو صيانة آلة". لدى فإن الخدمة نشاط معنوي أو سلعة متغايرة وغير نمطية في الغالب، ولأنها تنتج وتستهلك في نفس الوقت وتتطلب تفاعلاً واتصالاً بالعميل وأن ملكيتها لا تتغير ولا تنتقل ولا يمكن إعادة بيعها ولا تخزن ولكن نظام تقديم الخدمة يمكن أن ينتقل أو يُصدر، وتتصف الخدمة المتميزة بأنها غير ملموسة، لعدم قابليتها للفصل وأيضا غير قابلة للتخزين، والاتصال بالمستفيد (المجالي، 2009).

وعرفت جودة الخدمة حديثاً "بأنها معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات الزبائن لها أي أن الفرق بين توقعات وإدراكات الزبائن للأداء الفعلي لها" (عيسى، وعواطف، 2014).

وعُرفت أيضا "بأنها تتمثل في مدى الاعتماد على النظام، ومدى تجاوب النظام في تقديم الخدمات المطلوبة، ومدى الثقة بالخدمات التي يقدمها النظام، ومدى قبول النظام من المستخدمين، وحداثته، وإمكانيته في توفير أمن المعلومات (عدوان، 2019).

مستويات جودة الخدمات:

تم تحديدها بالمستويات الآتية (عبيد، 2021، ص71).

1. **الجودة التي يتوقعها المستفيد:** والتي تمثل مستوى جودة الخدمات التي يرى المستفيدون وجوب توافرها.
2. **الجودة المدركة:** وهي ما تدركه إدارة المؤسسة في نوعية الخدمة التي تقدمها لمستفيديها، والتي تعتقد بأنها ستشبع حاجاتهم ورغباتهم بمستوى عالي.
3. **الجودة الفعلية:** وهي التي تؤدي بها الخدمة، وتعبر عن مدى التوافق والقدرة على استخدام أساليب تقديم الخدمة بشكل جيد يرضي المستفيدين.
4. **الجودة الفنية:** وهي الطريقة التي تؤدي بها الخدمة من قبل مقدمي الخدمة، والتي تخضع للمواصفات النوعية للخدمة المقدمة.

5. **الجودة المرجوة للمستفيدين:** أي مدى الرضا والقبول الذي يمكن أن تحصل عليه المؤسسة من مستفيديها عند تلقيهم لتلك الخدمات.

9- الدراسة الميدانية:

مجتمع الدراسة.

اشتمل مجتمع الدراسة على كافة الموظفين، من إدارة الشؤون الإدارية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة المخازن، وإدارة المشروعات في مركز زليتن الطبي، والبالغ عددهم (50) موظف.

عينة الدراسة.

استخدم الباحثان أسلوب المسح الشامل في توزيع استمارة الاستبيان، حيث يتميز المسح الشامل بالدقة والإتقان، نظراً لشموله لكافة أفراد عينة الدراسة، لكن أكثر ما يعيب عملية المسح الشامل هو أنها تتطلب الكثير من الوقت والجهد والتكلفة الباهظة، وبالرغم من أن المسح الشامل يعتبر أقل في أخطاء النتائج، ويمكن من خلاله الحصول على نتائج موثوقة (سلاطنية، والجيلاني، 2012). حيث وزعت (50) استبانة وبعد مراجعة الاستبانات تبين أن (3) استبانات مفقودة، وعدد (1) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، وبهذا فإن عينة الدراسة تتكون من (46) استبانة، بنسبة استرداد (92%) تقريباً، وهي نسبة كافية للقيام بالدراسة (Hair et al., 2010). وفي الجدول رقم (1) أدناه. يوضح مجتمع الدراسة، وكيفية توزيع عينة الدراسة.

جدول 1. الاستمارات الموزعة والمستردة الخاضعة للتحليل لأغراض الدراسة الحالية

مجتمع الدراسة N = 50	عينة الدراسة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المستردة	الاستمارات الخاضعة للتحليل
		العدد	العدد	العدد / النسبة %
إدارة الشؤون الإدارية	22	22	20	20
إدارة الشؤون المالية	13	13	13	12
إدارة المخازن	11	11	10	10
إدارة المشروعات	4	4	4	4
المجموع	**50**	**50**	**47**	**46 (%92)**

المصدر: من إعداد الباحثان.

مقياس الدراسة.

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى التدرج الخماسي حسب مقياس ليكرث الخماسي (Likert Scale)، في توزيع أوزان إجابات أفراد العينة. والذي يتوزع على أعلى وزن له، والذي أعطيت له (5) درجات، ويمثل في حقل الاجابة **(موافق بشدة)**، ويمثل في حقل الإجابة **(غير موافق بشدة)** إلى أقل وزن له، والذي أعطيت له (1) درجة، وبينهما ثلاثة أوزان. وقد كان الغرض من ذلك إتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابة الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة، كما هو موضح في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول 2. يوضح طول الخلايا حسب مقياس ليكرث الخماسي

أوزان الإجابة	قيمة المتوسط الحسابي	مستوى درجة الاتجاه	نوع الاتجاه
1	1 إلى 1.80	منخفض جداً	(-) سلبي
2	1.81 إلى 2.60	منخفض	(-) سلبي
3	2.61 إلى 3.40	متوسط	(.) غير متأكد
4	3.41 إلى 4.20	مرتفع	(+) إيجابي
5	4.21 إلى 5	مرتفع جداً	(+) إيجابي

المصدر: من إعداد الباحثان

وعليه يصبح الوسط الفرضي لدراسة الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع الدرجات المفردة على العبارات (1+2+3+4+5) ÷ 5 = 15 ÷ 5 = **3**. وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة، وعليه: إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3)، دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

صدق أداة الاستبيان.

للتأكد من صدق الاستبانة الظاهري تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين المتخصصين في المجال الأكاديمي والبالغ عددهم (3) محكمين، وفي ضوء الملاحظات التي قدمها المحكمون تم إجراء التعديلات حتى أصبحت الاستبانة أداة صالحة لقياس ما صممت لأجله.

الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة.

في هذا الصدد سيتم دراسة الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، حيث تفيد دراسة خصائص العينة في معرفة طبيعة ونوعية النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة، وتشمل خصائص العينة كلاً من: الجنس، الفئة العمرية، التخصص، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، عدد الدورات التدريبية، وكما هو موضح في الجدول رقم (3) أدناه.

جدول 3. الخصائص الديموغرافية لعينة الدارسة

المتغيرات	العينة المستهدفة	التكرارات	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	40	%87
	أنثى	6	%13
	المجموع	**46**	**%100**
	أقل من 25 سنة	1	%2.2
الفئة العمرية	من 25 إلى 35 سنة	23	%50
	من 36 إلى 45 سنة	13	%28.3
	من 46 إلى 55 سنة	6	%13
	من 55 فأكثر	3	%6.5
	المجموع	**46**	**%100**
التخصص	محاسبة	4	%8.7
	مالية	5	%10.9
	اقتصاد	2	%4.3
	أخرى	35	%76.1
	المجموع	**46**	**%100**
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط أو أقل	8	%17.4
	دبلوم عالي	7	%15.2
	جامعي	27	%58.7

	ماجستير	3	%6.5
	دكتوراه	1	%2.2
	المجموع	**46**	**%100**
المسمى الوظيفي	موظف	30	%65.2
	رئيس قسم	9	%19.6
	مدير مكتب	1	%2.2
	مدير إدارة	6	%13
	المجموع	**46**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	15	%32.6
	من 6 إلى 10 سنوات	12	%26.1
	من 11 إلى 15 سنة	8	%17.4
	من 16 إلى 20 سنة	2	%4.3
	من 20 سنة فأكثر	9	%19.6
	المجموع	**46**	**%100**
عدد الدورات التدريبية	لم يتحصل على أي دورة	25	%54.3
	دورة واحدة	6	%13
	دورتان	2	%4.3
	3 دورات	7	%15.2
	4 دورات فأكثر	6	%13
	المجموع	**46**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثان (اعتماداً على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS. V24).

من خلال الجدول رقم (3) الخاص بتحليل البيانات المتحصل عليها من المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة؛ تبين أن متغير الجنس من أفراد عينة الدراسة لفئة الذكور بلغت ما نسبته 87%، والإناث 13%، وحددت الفئة العمرية الأكبر لعينة الدراسة بنسبة 50% للفئة من 25 إلى 35 سنة، بينما النسبة الأعلى لمتغير التخصص بلغت 76.1% في مجال التخصصات الأخرى، وما نسبته 58.7% من حملة الشهادة الجامعية، وأيضاً تمثلت ما نسبته 65.2% للموظفين في المستويات الإدارية الدنيا، وحدد لمتغير سنوات الخبرة من أفراد عينة الدراسة في الفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 32.6%، وأخيراً لمتغير عدد الدورات التدريبية من أفراد عينة الدراسة تحصلت النسبة الأعلى 54.3% من لم يتحصلوا على أي دورة تدريبية.

ختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة.

جدول 4. اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة

الرقم	متغيرات الدراسة	عدد العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
1	نظم المعلومات الإدارية _ متغير مستقل	8	0.941
2	جودة الخدمات المالية _ متغير تابع	10	0.916
عدد عبارات الاستبانة ككل		**18**	

المصدر: من إعداد الباحثان (اعتماداً على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS. V24).

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن معامل الثبات لمحاور الدراسة مقبول بشكل كبير، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.941) للمتغير المستقل (نظم المعلومات الإدارية) والمكون من (8) فقرات، وبلغت قيمة ألفا كرونباخ (0.916) للمتغير التابع (جودة الخدمات المالية) والمكون من (10) فقرات، وهذا ما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات (Sekaran & Bougie, 2018).

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

التحليل الوصفي لمتغير نظم المعلومات الإدارية (المتغير المستقل).

لتحقيق هذا الهدف تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت آراء عينة الدراسة بشأن متغير نظم المعلومات الإدارية كما موضحة في الجدول رقم (5) أدناه.

جدول 5. آراء عينة الدراسة بشأن متغير نظم المعلومات الإدارية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
1	تعمل نظم المعلومات الإدارية على تبسيط وتسهيل خدمات الأداء بالمركز.	3.13	1.258	متوسط
2	تساهم نظم المعلومات الإدارية المعتمدة بالمركز على تحسين أداء العاملين عليها.	2.98	1.273	متوسط
3	تساهم برامج نظم المعلومات الإدارية في تخفيض التكاليف.	3.09	1.380	متوسط
4	تعمل نظم المعلومات الإدارية على تقليل الجهد المبذول من قبل العاملين.	3.17	1.480	متوسط
5	تقوم برامج نظم المعلومات الإدارية بتنفيذ كافة العمليات الرياضية المحددة لها وبكفاءة عالية.	2.65	1.320	متوسط
6	تساعد نظم المعلومات الإدارية في تطوير مهارات المتعاملين عليها.	3.11	1.433	متوسط
7	تساعد نظم المعلومات الإدارية في الحفظ السريع والسهل للمعلومات.	3.17	1.419	متوسط
8	نظم المعلومات الإدارية المستخدمة من قبل المركز تعكس التطورات التي يشهدها العالم في هذا المجال.	2.50	1.410	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.98**	**1.156**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثان (اعتماد على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS. V24).

من خلال الجدول رقم (5) المتعلق بآراء عينة الدراسة بشأن نظم المعلومات الإدارية يلاحظ أن المتوسطات الحسابية لها بين (2.50- 3.17) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (2.98). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (1.258-1.480) بالمقارنة بالانحراف المعياري العام البالغ (1.156)، والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب الفقرات، حيث جاءت الفقرتان التي تنص على "تعمل نظم المعلومات الإدارية على تقليل الجهد المبذول من قبل العاملين"، بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري بلغ (1.480)، والفقرة التي تنص على "تساعد نظم المعلومات الإدارية في الحفظ السريع والسهل للمعلومات" بمتوسط حسابي (3.17) وانحراف معياري بلغ (1.419)، بينما حصلت فقرة "نظم المعلومات الإدارية المستخدمة من قبل المركز تعكس التطورات التي يشهدها العالم في هذا المجال" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.50) وانحراف معياري (1.410).

التحليل الوصفي لمتغير جودة الخدمات المالية (المتغير التابع).

لتحقيق هذا الهدف تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت آراء عينة الدراسة بشأن متغير جودة الخدمات المالية كما موضحة في الجدول رقم (6) أدناه.

جدول 6. آراء عينة الدراسة بشأن متغير جودة الخدمات المالية

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
1	الخدمات المالية التي تتيحها نظم المعلومات الإدارية والمقدمة للعملاء موثوقة.	3.17	1.141	متوسط
2	الخدمات المالية المتعلقة بالأداء والمقدمة من قبل المركز تتسم بالدقة.	3.24	1.079	متوسط
3	الخدمات المالية المتعلقة بالأداء والمقدمة من قبل المركز تتسم بالملائمة.	3.00	1.011	متوسط
4	الخدمات المالية المتعلقة بالأداء التي تتيحها نظم المعلومات الإدارية والمقدمة من قبل المركز يتم تنفيذها في وقتها المحدد.	2.50	0.983	منخفض
5	الخدمات المالية المتعلقة بالأداء والمقدمة من قبل المركز ساهمت في قصر فترة الانتظار.	2.65	0.971	متوسط
6	تتيح نظم المعلومات الإدارية المعرفة الكافية للعاملين للإجابة على أسئلة العملاء حول الخدمات المالية المتعلقة بالأداء.	2.39	1.043	منخفض
7	تتيح نظم المعلومات الإدارية للعاملين القيام بتنفيذ جميع الخدمات المالية للمركز بشكل دائم.	2.63	1.181	متوسط
8	تسمح نظم الإدارية للعاملين بمعالجة المشاكل التي تواجههم أثناء تقديمهم للخدمات المالية على وجه السرعة.	2.72	1.259	متوسط
9	الخدمات المالية التي تتيحها نظم المعلومات الإدارية للعملاء تتوفر بطريقة سهلة ومفهومة لهم.	2.70	1.171	متوسط
10	يوفر المركز من خلال نظم المعلومات الإدارية نشرات إرشادية لتأدية الخدمات المالية المتعلقة بالأداء للعملاء.	2.24	1.099	منخفض
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام		**2.72**	**0.828**	**متوسط**

المصدر: من إعداد الباحثان (اعتماد على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS. V24).

من خلال الجدول رقم (6) المتعلق بآراء عينة الدراسة بشأن جودة الخدمات المالية يلاحظ أن المتوسطات الحسابية لها بين (2.24- 3.24) بالمقارنة مع المتوسط الحسابي العام البالغ (2.72). في حين تراوح الانحراف المعياري لها بين (0.971-1.259) بالمقارنة بالانحراف المعياري العام البالغ (0.828)، والذي يدل على أن التشتت بين إجابات أفراد العينة كان قليلاً نسبياً، أي أن أفراد العينة كانوا متفقين على أغلب الفقرات، حيث جاءت الفقرة التي تنص على "الخدمات المالية المتعلقة بالأداء والمقدمة من قبل المركز تتسم بالدقة" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.24) وانحراف معياري بلغ (1.079)، بينما حصلت فقرة "يوفر المركز من خلال نظم المعلومات الإدارية نشرات إرشادية لتأدية الخدمات المالية المتعلقة بالأداء للعملاء" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.24) وانحراف معياري (1.099).

اختبار فرضيات الدراسة.

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام برنامج (SmartPLS4)، وهو نموذج إحصائي يسمح بدراسة العلاقات بين مجموعة من المتغيرات المستقلة (Independent Variables) والمتغير التابع (Dependent Variable)، ولقد تم استخدام نموذج (Smart PLS4)؛ لأنه يقلل من الأخطاء القياسية، ويتم استعماله في حالة العينات الصغيرة، وعند تحليل البيانات بهذا الأسلوب أو النموذج فإن التحليل يمر بمرحلتين:

1. **نموذج قياسي (نموذج خارجي) Measurement Model**

من خلاله يتم التأكد من مدى صدق وثبات فقرات الاستبانة في قياس متغيرات الدراسة، ويسمى (تقييم النموذج القياسي).

2. **نموذج هيكلي (نموذج داخلي) Construction Model**

من خلاله يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات فيما بينها كما هو موضح في الشكل رقم (2) أدناه:

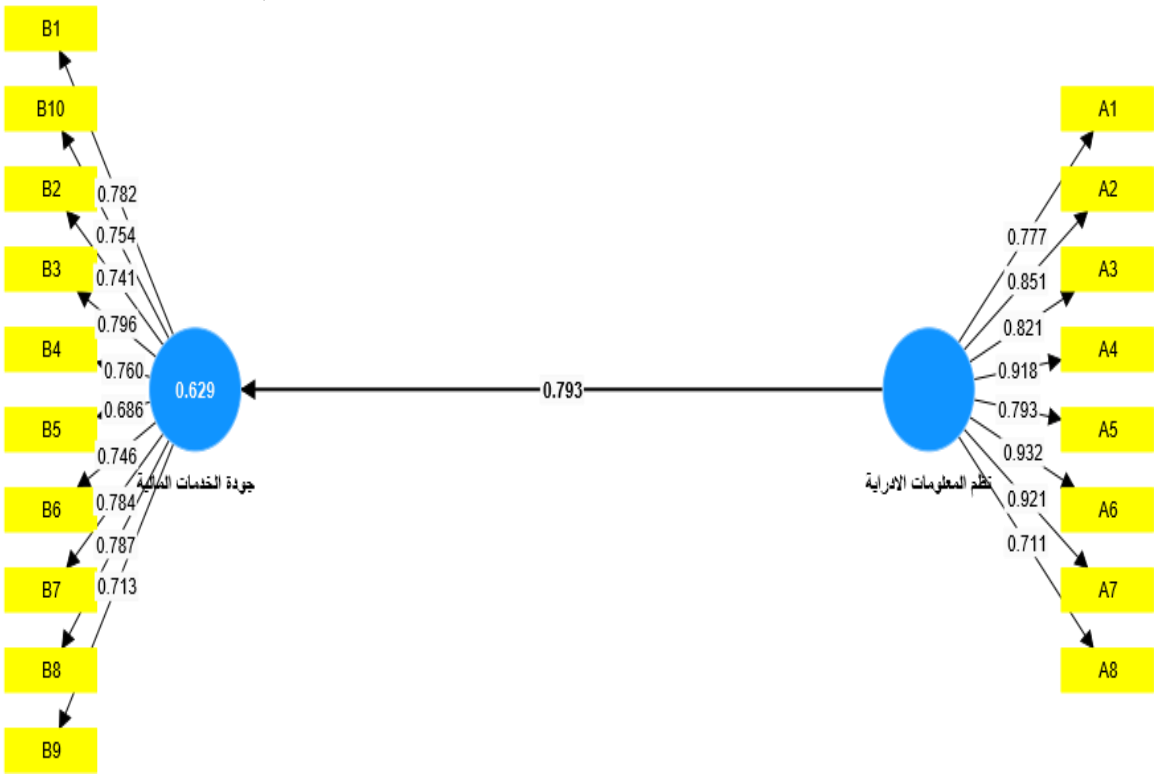

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

شكل 2. يوضح النموذجين القياسي والهيكلي للبحث

أولاً: تقييم النموذج القياسي:

1. **قياس الموثوقية وصحة التباين.**

حيث من خلاله يتم دراسة الموثوقية ومصداقية النموذج، وذلك عن طريق حساب الموثوقية المركبة (CR)، والتي من المفترض أن تكون أكبر من 0.7 (Dakduk & Portalanza, 2017)، (Hair et al., 2019)، ولتقييم المصداقية يتم استخدام متوسط التباين (AVE)، والذي من المفترض أن يكون أكبر

من 0.5 (Bagozzi & Yi, 1988). ومن خلال الشكل رقم (2) يتضح أن مصداقية المكونات لم تحقق الشرط المطلوب في النموذج الهيكلي والقياسي؛ مما ترتب عليه حذف عبارة واحدة فقط وهي (B5)، وبسبب أن التشبع الخارجي لها (Outer Loading) كان أقل من 0.7، مما أدى إلى زيادة الموثوقية الصحيحة (Composite Reliability)، حيث أصبحت تزيد عن 0.7، وأيضاً أدى إلى زيادة متوسط التباين المفسر (AVE)، والذي أصبح يزيد عن 0.5 كما هو موضح في الجدول رقم (7)، والشكل رقم (3) أدناه.

جدول 7. الموثوقية وصحة التباين

العبارات والمركبات	البنود / الأسئلة	الترميز	التشبعات (Loading)	الموثوقية المركبة	الموثوقية الصحيحة	متوسط التبيان
نظم المعلومات الإدارية	السؤال الأول	A1	0.779	0.948	0.951	0.712
	السؤال الثاني	A2	0.851			
	السؤال الثالث	A3	0.822			
	السؤال الرابع	A4	0.918			
	السؤال الخامس	A5	0.792			
	السؤال السادس	A6	0.932			
	السؤال السابع	A7	0.921			
	السؤال الثامن	A8	0.709			
جودة الخدمات المالية	السؤال الأول	B1	0.772	0.915	0.928	0.588
	السؤال الثاني	B2	0.751			
	السؤال الثالث	B3	0.810			
	السؤال الرابع	B4	0.744			
	السؤال الخامس	**B5**	**حذف**			
	السؤال السادس	B6	0.746			
	السؤال السابع	B7	0.785			
	السؤال الثامن	B8	0.793			
	السؤال التاسع	B9	0.725			
	السؤال العاشر	B10	0.769			R^2=0.629

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

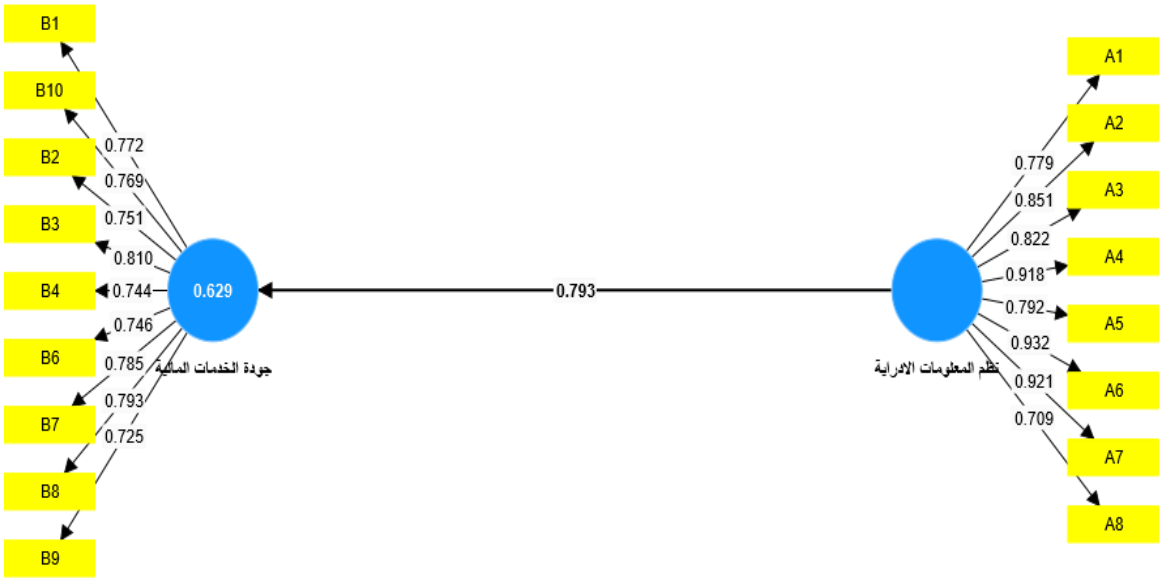

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

شكل 3. يوضح النموذج القياسي بعد إجراء التحليل العاملي وحذف بعض البنود

2.قياس معامل التحديد (R^2).

من أهم المعايير لتقييم النموذج الهيكلي هو معامل التحديد (R^2) وأن قيم R^2 (0.25-0.5-0.75) ضعيف – متوسط – كبير على التوالي (Hair et al., 2011). وفي هذه الدراسة كانت قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.629) وهي قيمة كبيرة، وهذا يدل بأن تطبيق نظم المعلومات الإدارية كمتغير مستقل تفسر (62.9%) من التغير في جودة الخدمات المالية، وكما هو موضح في الجدول رقم (7) والشكل رقم (3) أعلاه.

3.قياس الارتباط وصحة التمايز.

بالإضافة إلى ما سبق فقد أظهر معيار (Fornell & Larcker, 1981) أن الجذر التربيعي لقيم متوسط التباين المفسر (AVE) يبين أن ارتباط المتغير مع نفسه أكبر من ارتباطه بالمتغيرات الأخرى (Higher Than Other Interconstruct Correlations)، وهذا يؤكد بأن شرط التمايز قد تحقق كما هو موضح بالجدول رقم (8).

جدول 8. الارتباط وصحة التمايز

المتغيرات	جودة الخدمات المالية	نظم المعلومات الإدارية
جودة الخدمات المالية	**0.767**	
نظم المعلومات الإدارية	0.793	**0.844**

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

ثانياً: تقييم النموذج الهيكلي:

لاختبار فرضية الدراسة تم تقييم النموذج الهيكلي، وذلك باستخدام طريقة (Bootstrapping).

1.اختبار العلاقة المباشرة.

لتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار العلاقة المباشرة بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم (9) والشكل رقم (4).

جدول 9. يوضح طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقة المباشرة بين متغيرات الدراسة

الفرضية	العلاقة	Original Sample Beat	Standard Deviation	T-Statistic	P-Value	القرار
H1	نظم المعلومات الإدارية >> جودة الخدمات المالية	0.793	0.047	17.025	0.000	دعمت

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

من خلال الجدول رقم (9) أعلاه، والشكل رقم (4) أدناه. يتضح أن الفرضية (H1) كان مستوى المعنوية (P-Value) الخاص بهما أقل من 0.010، وبالتالي الفرضية دعمت.

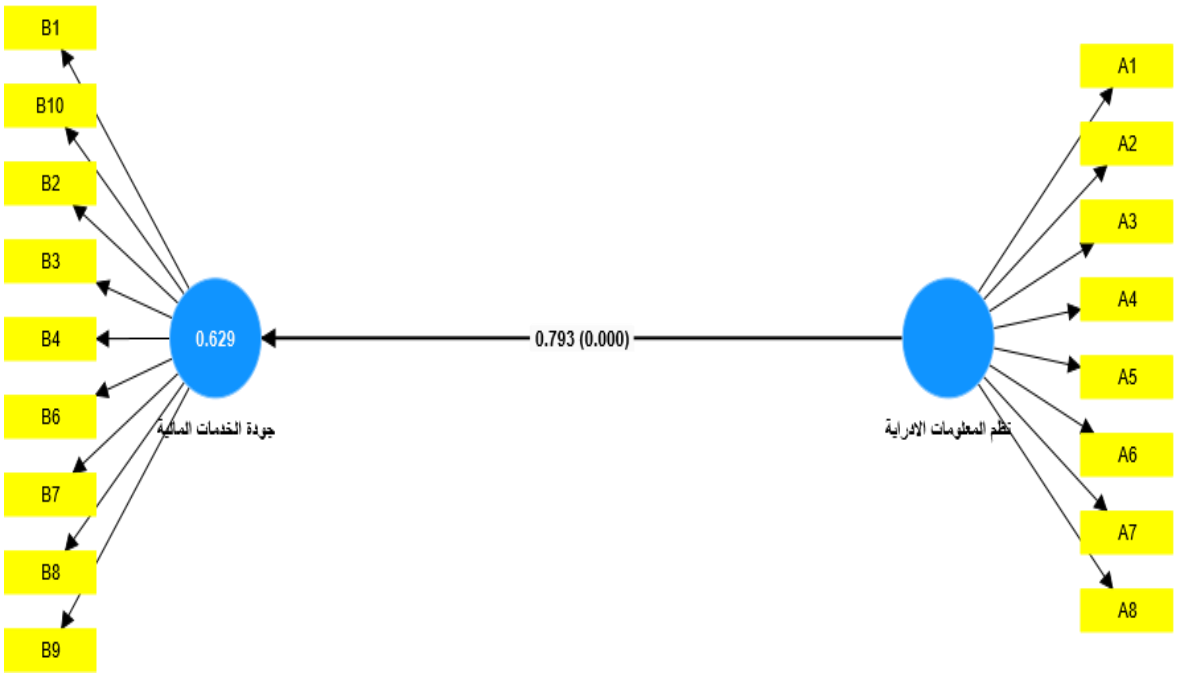

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

شكل 4. يوضح النموذج الهيكلي

2. اختبار قوة التأثير (F^2).

وهو عبارة عن اختبار يتم فيه قياس قوة تأثير المتغيرات مع بعضها البعض، وفق ما حدده (Cohen, 1988) بأن قيم (F^2) إذا كانت (≤ 0.02) تعتبر ذات حجم تأثير ضعيف، وأن قيم (F^2) ما بين (0.15_0.02) تعتبر ذات حجم تأثير متوسط، وأيضاً قيم (F^2) ما بين أكبر (0.15<) تعتبر ذات حجم تأثير كبير؛ ومن خلال الجدول رقم (10) أدناه، يتضح أن معامل تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع كانت ذات حجم تأثير قوي؛ لأنها جاءت في المجال الخاص F^2 أكبر من 0.150.

جدول 10. يوضح قوة التأثير F^2

علاقة المتغيرات	قوة التأثير F^2	حجم التأثير
نظم المعلومات الإدارية >> جودة الخدمات المالية	1.699	تأثير قوي

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

3. اختبار تقييم العلاقة الخطية المتداخلة (VIF).

لاكتشاف العلاقة الخطية المتداخلة؛ تّم اختبار تقييم العلاقة الخطية المتداخلة (VIF) لعامل تباين التضخم، وذلك للتنبؤ بين المجموعتين. حيث يجب أن تكون قيم المتغيرات أقل من 5 درجات (Hair et al., 2014). وتشير نتائج (Smart PLS4) في هذا البحث، وكما هي موضحة بالجدول رقم (11) أدناه أن جميع قيم (VIF) كانت أقل من 5 درجات؛ مما يثبت عدم وجود علاقة خطية متداخلة بين المجموعتين.

جدول 11. يوضح تقييم العلاقة الخطية المتداخلة (VIF)

المتغيرات (المجموعة المستقلة – المجموعة التابعة)	قيمة عامل تباين التضخم (VIF)
نظم المعلومات الإدارية	4.406
جودة الخدمات المالية	4.668

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

4. اختبار قدرة النموذج على التنبؤ (Q^2).

كما أن هناك أداة أخرى لتقييم النموذج الهيكلي وهو معامل Q^2 (Stone–Geisser)، فإذا كانت أكبر من الصفر فإن النموذج له أهمية تنبؤيه (Henseler & Ray, 2017). وأن القيم Q^2 (0.02–0.15–0.35)؛ صغيرة – متوسطة – كبيرة على التوالي (Chin, 2009). حيث في هذا البحث للمتغير التابع جودة الخدمات كانت قيمة Q^2 (0.584)؛ وهي قيمة كبيرة، وهذا يدل على أن العلاقات في النموذج لها أهمية تنبؤيه كبيرة، والجدول رقم (12) يوضح القدرة التنبؤية للنموذج.

جدول 12. يوضح القدرة التنبؤية للنموذج Q^2

المتغير الكامن	Q^2 Predict	PLS_SEM_RMSE	PLS_SEM_MAE
جودة الخدمات المالية	**0.584**	0.676	0.559

المصدر: من إعداد الباحثان. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

10- النتائج.

من خلال ما تم عرضه ضمن هذه الدراسة بشقيها النظري والميداني، والمتعلق بدراسة أثر تطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية؛ ضمن دراسة تطبيقية على مركز زليتن الطبي. فإن نتائج هذه الدراسة تشير إلى الآتي:

1. أوضحت التحليلات الوصفية التي تقيس فقرات نظم المعلومات الإدارية أنها متوسطة. فقد كان المتوسط الحسابي (2.980) مع انحراف معياري (1.156). وهذا يدل على أن العملية الإدارية والمالية في المركز تسير بالشكل المناسب؛ وهذا بدوره ساعد في إنجاز كافة الأعمال الروتينية في عمل المركز بوجه عام، وأيضاً ساهم في معدلات تقدم العمليات (الإدارية، المالية) والمهام بشكل تفصيلي مع التنبؤ بالمعوقات المستقبلية.
2. أوضحت التحليلات الوصفية التي تقيس فقرات جودة الخدمات المالية أنها متوسطة. فقد كان المتوسط الحسابي (2.720) مع انحراف معياري (0.828). وهذا يدل على إدراك المستخدمين عينة الدراسة لجودة الخدمات المالية المقدمة من طرف المركز، وبأن الخدمات المالية التي تتيحها نظم المعلومات الإدارية والمالية تساعد بتنفيذ جميع الخدمات المالية للمركز بشكل دائم.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظم المعلومات الإدارية وأثرها على جودة الخدمات المالية في مركز زليتن الطبي.

- **مناقشة وتفسير النتائج في ضوء الفرضية الرئيسية للدراسة.**

من خلال ما تم التوصل إليه من نتائج الدراسة الحالية في الفصل العملي وفق الإجراءات المنهجية، وقمنا أيضاً بعرض نتائج الدراسة الحالية في جداول إحصائية، سنقوم بالتحقق من الفرضية الرئيسية التالية: – الفرضية الرئيسية: التي تنص بأنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية"، وللتأكد والتحقق من هذه الفرضية؛ كان لا بد من الرجوع مباشرة إلى النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة. حيث في هذه الدراسة تم قبول الفرضية عند مستوى معنوية مستوى

المعنوية (P-Value) الخاص بهما أقل من 0.010، وهذا ما أكدته دراسة محمد وآخرون (2021)، ودراسة شعيب، حنين (2021)، ودراسة الشويات، وآخرون (2016)، بوجود نفس الارتباط الوثيق في قبول العلاقة بين المتغيرات المدروسة لهذه الدراسات؛ وبالرغم من التشابه في المتغير المستقل وهو نظم المعلومات الإدارية، واختلافها في المتغير التابع إلا أن المضمون كان متعلق حول الجودة في عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء الإداري، ويرجح الباحثان هذا التفسير بارتباط طبيعة الأعمال الإدارية في التنسيق المؤسسي وفق آليات مدروسة مطبقة بنفس الكيفية التي اعتمدت وفق كل مستوى تنظيمي داخل هذه المؤسسات.

11- التوصيات.

1. العمل على استحداث نظام للمعلومات الإدارية والمالية من قبل المركز، والذي سوف يساعد نظم دعم القرار على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاكل في مختلف الإدارات.
2. العمل على تشخيص مواطن الضعف في جودة الخدمات المالية للمركز محل الدراسة وبشكل مستمر، بغية وضع استراتيجية هادفة للوصول إلى أقصى مستويات ممكنة من جودة الخدمة المقدمة للمستفيدين بواسطة نظم المعلومات الإدارية والمالية.
3. أن يكون هناك دعماً كاملاً من قبل وزارة الصحة الليبية لمركز زليتن الطبي لاستخدام تكنولوجيا المالية والإدارية كمدخل أساسي لتطوير العمل الصحي داخل المركز.
4. أما عن التوصيات المستقبلية للباحثان، فأنه يمكن إجراء دراسة للمقارنة بين درجة تطبيق استخدام نظم المعلومات الإدارية على جودة الخدمات المالية في المراكز الصحية في دولة ليبيا.

12- قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

تناوي، عمار. (2019). **دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المقدمة في شركات الاتصالات في محافظة دمشق**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الافتراضية السورية، دمشق، سوريا.

الحميدي، وآخرون. (2005). نظم المعلومات الإدارية: مدخل معاصر. ط.1. دار دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

خيرة، وسلطانة. (2022). **دور نظم المعلومات المالية في تجويد الخدمات المالية: دراسة حالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء (CNAS) وكالة المنيعة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة غرداية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، غرداية، الجزائر.

رشيد، بلفكرات. (2019). دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرار الإداري، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية*، 13(1): 174-187.

سلاطنية، والجيلاني. (2012). المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية. ط.1. دار الفجر للنشر والتوزيع. القاهرة. جمهورية مصر العربية.

شعيب، حنين. (2021). أثر تفعيل نظم المعلومات الإدارية الالكترونية على تحسين أداء العاملين في ظل الأوبئة والأزمات: دراسة تطبيقية، *المجلة العربية للإدارة*، 41(1): 257-272.

الشويات، وآخرون. (2016). دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات: دراسة ميدانية على جامعتي اليرموك وعجلون الوطنية، *مجلة دفاتر بوداكس*، 05(2): 173-213.

عبدالله، عادل. (2013). إدارة جودة الخدمات. ط.1. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

عبيد، مصطفى. (2021). **دور الإدارة الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المقدمة في هيئة التقاعد الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.

عدوان، محمد. (2019). **فاعلية نظم المعلومات الإدارية ودورها في تحسين إدارة الأزمات**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.

العنزي، عوض. (2005). إدارة جودة الخدمات العامة: المفاهيم وأساليب التطوير. ط.1. مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع. الكويت.

عيسى، وعواطف. (2014). إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة الخدمية، *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية*، 01(2): 73-88.

قنديلجي، والجنابي. (2005). نظم المعلومات الإدارية. ط.1. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

المجالي، رائد. (2009). **أثر جودة خدمات الحكومة الإلكترونية في أجهزة الخدمة المدنية على رضا متلقى الخدمة**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة مؤتة، عمان، الأردن.

مجدلاوي، وآخرون. (2016). أساسيات نظم المعلومات الإدارية. ط.2. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

محمد، وآخرون. (2021). دور نظم المعلومات الإدارية في جودة القرارات الإدارية: دراسة ميدانية على موظفي المستويات الإدارية الوسطى والدنيا بالمعاهد العليا العامة بمدينة إجدابيا، *مجلة الجامعي*، 34(1): 181-205.

النجار، فايز. (2010). نظم المعلومات الإدارية: منظور إداري. ط.3. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Bagozzi, R. P., & Yi, Y. (1988). On the evaluation of structural equation models. Journal of the *academy of marketing science*, 16(1), 74:94.

Chin, W. W. (2009). **How to write up and report PLS analyses**. Handbook of Partial Least Squares, 655:690. https://doi.org/10.1007/978-3-540-32827-8_29.

Cohen, J. (1988). **Statistical Power Analysis for the Behavioral Sciences**. (2nd ed.). Hillsdale, NJ: Lawrence Erlbaum Associates, Publishers.

Dakduk, S., González, Á., & Portalanza, A. (2017). ***Learn About Structural Equation Modeling in SmartPLS with Data from the Customer Behavior***

in Electronic Commerce Study in Ecuador. SAGE Publications, Limited. https://doi.org/10.4135/9781526498205.

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Structural equation models with unobservable variables and measurement error: *Algebra and statistics. Journal of Marketing Research*, 18(3), 382-388. https://doi.org/10.2307/3150980

Hair Jr., J.F., Black, W.C., Babin, B.J. and Anderson, R.E. (2010). **Multivariate Data Analysis: A Global Perspective**. 7th Edition, Pearson Education, Upper Saddle River.

Hair, J. F., Anderson, R. E., Babin, B. J., & Black, W. C. (2019). ***Multivariate Data Analysis***. Cengage.

Hair, J. F., Jr., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2014). **A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM).** SAGE Publications.

Hair, J. F., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2011). PLS-SEM: Indeed, a silver bullet. *Journal of Marketing Theory and Practice*, 19(2), 139–152. https://doi.org/10.2753/mtp1069-6679190202.

Henseler, J., Hubona, G., & Ray, P. A. (2017). **Partial least squares path modeling: Updated guidelines. Partial Least Squares Path Modeling**, 19:39. https://doi.org/10.1007/978-3-319-64069_3-2.

Sekaran, U. & Bougie, R. (2018). ***Research methods for business: A skill-building approach***. *Seventh Edition, New York: John Wiley & Sons.*

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

دور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي

عبد الحكيم محمد مصلي
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.masli@eps.misuratau.edu.ly

مصطفى ونيس صيدون
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
m.sidoun@eps.misuratau.edu.ly

محمد ميلاد خلف الله
دراسات عليا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
0924924563bz@mail.com

تاريخ الاستلام: 2024.07.02 **تاريخ القبول: 2024.08.30** **تاريخ النشر: 2024.09.10**

الملخص

تهدف الدراسة إلى التحقيق في دور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين بالقطاع المصرفي الليبي لتعزيز حوكمة الشركات، من خلال الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية والرقابة على عملية المراجعة الخارجية وتحقيق التكامل بينهما تحقيقا لجودة المراجعة وتعزيزا لحوكمة الشركات بهذا القطاع المصرفي. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي واستخدم الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة لذلك. حيث تم توزيع عدد (150) استمارة على عينة الدراسة التي تشمل أربع فئات بالقطاع المصرفي: أعضاء لجنة المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجيين، المدراء التنفيذيين. وقد ثم استرجاع (105) استمارة استبانة بنسبة استجابة (70%). وقد استلزم الأمر تحليل بيانات الدراسة الميدانية باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة وفق برنامج التحليل الإحصائي (SPSS).

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية ومراقبة عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية، كما بينت النتائج أن لجنة المراجعة تدعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين بما يُسهم في تعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي. تسهم نتائج هذه الدراسة في الأدب المحاسبي بتقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجنة لتعزيز حوكمة الشركات. كما أن نتائج الدراسة لها أثار على المنظمين ومصرف ليبيا المركزي وأعضاء مجالس الإدارة وأعضاء لجان المراجعة لإيلاء مزيد من الاهتمام نحو الدور التي تقوم به لجنة المراجعة لدعم هذا التكامل، والتي يؤدي إلى زيادة الثقة في نتائج عملية المراجعة للقوائم المالية التي يتم اعتمادها بالتكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والداخليين.

الكلمات الدالة: *لجنة المراجعة، حوكمة الشركات، المراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، القطاع المصرفي الليبي، ليبيا.*

Evaluating the Role of the Audit Committee in Supporting Integration between the External Auditors and Internal Auditors to Enhance Corporate Governance in Libya's Banking Sector

Abdulhakim M.Masli
Faculty of Economics and Political Science

Mustafa W.Sidoun
Faculty of Economics and Political Science

Mohamed M.Khalafullah
Faculty of Economics and Political Science

Abstract

The aim of this study is to investigate the role of the Audit Committee in supporting integration between external auditors and internal auditors in the Libyan banking sector to enhance corporate governance. This is achieved through supervising the function of internal auditing, overseeing the external audit process, and achieving integration between them to ensure audit quality and enhance corporate governance in this banking sector. To achieve the objectives of this study, a descriptive analytical approach was followed, and a questionnaire was utilised as a tool for data collection. A total of 150 questionnaires were distributed to the study sample, which includes four categories in the banking sector: audit committee members, internal auditors, external auditors, and executive managers. A total of 105 questionnaires were retrieved, representing a response rate of 70%. Data analysis for the field study was conducted using appropriate statistical methods utilising the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

The findings of the study indicate that the audit committee plays a role in supervising the function of internal auditing and monitoring the external audit process in Libyan commercial banks. Additionally, the results indicate that the Audit Committee supports integration between the work of internal auditors and external auditors, contributing to enhancing corporate governance in the Libyan banking sector. The study results contribute to the accounting literature by providing new evidence from a developing country to identify ways to enhance the effectiveness of this committee to enhance corporate governance. The study results also have implications for regulators, the Central Bank of Libya, board members and audit committee members to pay more attention to the role played by the audit committee to support this integration, which leads to increased confidence in the results of the auditor's process of financial statements that are adopted by integrating the work of external and internal auditors.

Keywords: *Audit committee, Corporate governance, Internal audit, External audit, Libyan banking sector, Libya.*

1- المقدمة

على الرغم من أن إحدى أهم مسؤوليات لجنة المراجعة هي الرقابة على عملية المراجعة، إلا أنه لا يُعرف إلا القليل عن كيفية قيام لجنة المراجعة بهذا الدور (Bratten et al., 2022). وقد أبرزت الانهيارات المالية الأخيرة للشركات التي أصابت العديد من الشركات الكبرى في العالم بداية هذا القرن

(Kabeyi, 2020) دور آليات حوكمة الشركات بإنشاء إرشادات ولوائح حوكمة الشركات (Jhunjhunwala, 2023)، والتي تعطي دورًا بارزًا للجان المراجعة (Rustam et al., 2013)، وسلطت الضوء على أهمية وظيفة المراجعة الداخلية (Eulerich et al., 2017)، فضلاً عن دور المراجع الخارجي كضامن لموثوقية التقارير المالية (Makni et al., 2012)، والتي أنشأت هذه الآليات لتحسين الشفافية المالية وحماية مصالح المساهمين بالشركات. وهناك علاقة وثيقة بينهم والتي تحدد إلى حد كبير فعالية مراقبة القوائم المالية بالشركات، وتعزز قدرات الحوكمة لكل منهم (Alzeban, 2020a). ويشير قانون حوكمة الشركات في بريطانيا (The UK Corporate Governance Code, 2018) إلى أن لجنة المراجعة هي الهيئة المسؤولة عن الاشراف على علاقات الشركة مع المراجع الخارجي، وينبغي أن تتولي هده اللجنة أيضاً تقديم توصيات رسمية إلى مجلس الإدارة عن تعيين وعزل هذا المراجع، ويشمل أيضا رسوم ونطاق المراجعة. وهذا يعني أن تتفاعل لجنة المراجعة بطريقة منسقة مع كل من وظائف المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية (Singhania and Panda, 2024).

ومن الجدير بالذكر أن لجنة المراجعة تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز عملية المراجعة الخارجية، من خلال إيلاء أهمية كبرى لأنشطة المراجعين الخارجيين والسعي لاستقلالية عملهم. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تكون مسؤولة عن الرقابة على علاقة الشركة مع المراجعين الخارجيين، والعمل كحلقة وصل بينهم وبين مجلس الإدارة، والمساعدة في ضمان جودة المراجعة الخارجية (Lennox and Park, 2007; Beasley et al., 2009). وقد تشمل واجباتها مراجعة، نطاق المراجعة والاجتماع مع المراجع الخارجي لمناقشة جميع القضايا المتعلقة بالمراجعة، وأيضا مراجعة النتائج في نهاية عملية المراجعة، وأخيراً من خلال توصية اللجنة بتعيين أو تغيير المراجع الخارجي للشركة (Financial ,FRC, 2016 Reporting Council)، هذه الإجراءات ستساعد على ضمان جودة المراجعة الخارجية (Bedard and Comoernolle, 2014). كما أن العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لها انعكاس إيجابي على حوكمة الشركات ويزيد من موثوقية الرقابة الداخلية (Regoliosi & Martino, 2019)،

ووفقاً لدليل حوكمة الشركات الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010، تعد لجنة المراجعة أحد لجان مجلس الإدارة بالقطاع المصرفي الليبي. وفي هذا الصدد، يجب أن يشمل دور هذه اللجنة مراقبة نزاهة وشفافية وصحة القوائم المالية والاشراف على عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، وضمان كفاية وفعالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية. وبالمقابل، يتمثل دور المراجعين الخارجيين بالقطاع المصرفي في مراجعة الحسابات الختامية للمصارف، ومراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للمصارف، والتأكد من التقيد بالقوانين والتشريعات المصرفية (مصرف ليبيا المركزي، 2010). وفي غياب إطار عمل مؤسسي ليبي للحوكمة (Larbsh, 2010; Magrus, 2012). ونظراً لندرة البحوث في ممارسة لجنة المراجعة في البلدان النامية (Masli et al., 2019). والعجز الواضح في البحث حول ممارسة حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي (Zagoub, 2016), تعالج هذه الدراسة فجوة

معلوماتية كبيرة، حيث تسعى إلى التعرف على الدور الرئيسي الذي تلعبه لجنة المراجعة في دعم التفاعل والتكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول دور لجنة المراجعة من خلال كونها من أوائل الدراسات التي تبحث في كيفية أداء هذا الدور لإيجاد التكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين في المصارف الليبية لتعزيز حوكمة الشركات، خاصة أن هذه المصارف في المراحل الأولى من تنفيذ حوكمة الشركات. وأيضاً تعالج الدراسة فجوة المعلومات من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجنة لتعزيز حوكمة الشركات. علاوةً على ذلك، فإن هذه نتائج هذه الدراسة سيكون لها أثار على المنظمين وصانعي السياسات وأعضاء مجالس الإدارات، لإيلاء اهتمام كبير بلجان المراجعة ودورها في دعم التكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين من أجل تعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي.

2- مراجعة الأدبيات

تشير مراجعة الأدبيات إلى أن دور لجنة المراجعة هو ضمان حوكمة الشركات من أجل حماية مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة الخاصة للآخرين (Masli et al., 2019). وفي السنوات الاخيرة، أزداد الاهتمام وبشكل كبير بالطريقة التي ينظر بها إلى لجنة المراجعة كآلية لحوكمة الشركات (Albedal et, al.,2020). وقد كانت لجنة المراجعة، كأحد لجان مجلس الادارة، مثار الكثير من الدراسات بالدول المتقدمة (على سبيل المثال: Lennox and park, 2007; Beasley et al., 2009; Bedard and Gendron , 2010; Turley and Zaman., 2014; Ghafran and O'Sullivan ,2017; Alderman and Jollineau ,2019; Christensen, et al., 2019; Agyei-Mensha et al., 2020; Wigglesworth et al., 2023; Afzali et al.,2023; Alhababsah et al., 2023; Al-Okaily, and Naueihed, 2023; Kamariah and Herawati, 2024; Abbasi et al., 2024; Scott, 2024; Livne and Wood, 2024; Tham, 2024; Moumin, 2024; Aboud et al., 2024). حيث يوصي العديد من المنظمين والباحثين بأن يكون للجنة المراجعة دوراً مهماً في تنظيم عمل المراجعة الخارجية. وفي هذا الشأن، يجب أن يشمل هذا الدور دعم استقلالية وفعالية وموضوعية المراجعين الخارجيين (FRC, 2016; Sarbanes-Oxley Act, 2002). وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وعزل المراجعين الخارجيين (Beasley et.al., 2009; Rezaee, 2009; Bedard and Compernolle , 2014).

لجنة المراجعة مسؤولة عن الاشراف على علاقة الشركة مع المراجع الخارجي، بحيث تتأكد من وجود علاقة مناسبة بين المراجع الخارجي والإدارة التي يتم مراجعة تقاريرها المالية (Alrshah and Fadzil, 2013). والمساعدة في حل أي نزاع بين الجانبين (Alzeban, 2020a)، وأن تكون هذه اللجنة جسراً للتعاون بين كل من المراجعين الداخليين والخارجيين ومجلس الادارة، وأن تتأكد بأن المجلس على

علم تام بجميع القضايا ذات الصلة المتعلقة بعملية المراجعة (Mallin, 2010). وتجتمع اللجنة بانتظام مع المراجعين الخارجيين لمناقشة عملية المراجعة الخارجية ومن ثم ابلاغ مجلس الادارة بذلك (Masli et al., 2019)، وأيضاً حتى من خلال الاجتماعات الخاصة والتواصل غير الرسمي. كل هذا يساعد على ضمان جودة المراجعة الخارجية وتعزيز الثقة في التقرير النهائي (Bedard and Compernolle, 2014). وقد توصلت دراسة Cheung and Lai (2024) إلى أن ثقة رئيس لجنة المراجعة في كفاءة المراجع الخارجي ونزاهته وحسن نيته هي عامل مهم لجودة التفاعل بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي. وفي هذا الصدد، المؤسسات التي لديها لجنة مراجعة مستقلة من المرجح أن تختار المراجعين الخارجيين المتخصصين، والمؤسسات التي لديها لجنة مراجعة، والتي تقوم بدور أكثر نشاطاً في الإشراف على المراجعة الخارجية، غالباً ما يكون لديها جودة أفضل في إعداد التقارير المالية (Bratten et al., 2022). وتوصي الارشادات الصادرة عن مجلس التقارير المالية بالمملكة المتحدة، بشأن لجنة المراجعة، بأن تقوم لجنة المراجعة بمراجعة خطاب تعيين المراجع الخارجي ونطاق المراجعة ومدى كفاية التخطيط لعملية المراجعة (FRC, 2016). وهذا يشيرإلى أن لجنة المراجعة تسعى إلى تعزيز جودة عملية المراجعة.

في المقابل، ركزت عدد آخر من الدراسات على العلاقة بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية، خاصة في الدول المتقدمة (على سبيل المثال: Uludağ, 2016; Alzeban, 2020b; Oussii and Boulila, 2021; Friyani et al., 2022; Islam et al., 2023; Jaggi, 2023). وقد ركزت القليل من الدراسات على هذه العلاقة في الدول النامية (Khelil et al., 2016; Sartawi and Shrouf, 2017; Alzoubi, 2019). وتسعى لجنة المراجعة لدعم استقلالية عمل المراجعين الداخليين (Masli et al., 2019)، من خلال تقديم تقارير المراجعة الداخلية مباشرة إلى لجنة المراجعة بدلاً من الإدارة التنفيذية (Tricker, 2015)، وأيضا من خلال توصية اللجنة بتعيين أو استبدال مدير إدارة المراجعة الداخلية (Masli et al., 2019)، فضلاً عن أن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية، يؤثر بشكل إيجابي على فعالية المراجعة الداخلية (Hella et al., 2018).

في ليبيا، كان هناك القليل من الدراسات التجريبية حول الدور الذي لعبته آليات حوكمة الشركات، بما في ذلك لجنة المراجعة في القطاع المصرفي الليبي (Zagoub, 2016; Masli et al., 2019; Masli et al., 2022; Masli et al., 2024)، خاصةً فيما يتعلق بدورها في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والداخليين. وقد تناولت دراسة مصلي وآخرون (2023) موضوع التفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات، والتي هدفت إلى تقديم أدلة استكشافية حول العوامل المرتبطة بالتفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات، ومن ثم تحديد الاجراءات التي تعزز التفاعل بين هاتين الآليتين في القطاع المصرفي الليبي. وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود تفاعل بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بالقطاع المصرفي الليبي. وهذه

النتائج تؤكد على أن هذا التفاعل يتحقق من خلال عدد من العوامل. النتائج تشـــير أيضـــاً إلى وجود معوقات وعقبات تحد من هذا التفاعل بين هاتين الآليتين لعلى أهمها عدم وجود اجتماعات مباشـــرة بين لجنة المراجعة ومدير المراجعة الداخلية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة تبين أنها ألقت الضوء بالتحليل والمناقشة، على علاقة لجنة المراجعة بالمراجعين الخارجيين وأيضـاً بالمراجعين الداخليين كل على حدا. وأشـارت هذه الدراسـات أيضـاً إلى أوجه التشـــابه والاختلاف بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي وعلى أوجه التكامل بين الطرفين. كمـا بينـت أثر الـدور التكـاملي للعلاقـة بين المراجع الـداخلي والمراجع الخـارجي، في تحقيق الأهـداف والمصـلـحة بين الطرفين. فضـلا عن ذلك، فإن العديد من الدراسـات أشـارت إلى معوقات التواصـل بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وقامت باقتراح الحلول للتغلب على هذه المعوقات لتعزيز العلاقة بين الطرفين.

وركزت معظم هذه الدراسات على أدوار وأنشطة لجنة المراجعة في البلدان المتقدمة، ولكن لا يُعرف سوى القليل عن كيفية عمل هذه اللجان في البلدان النامية مثل ليبيا، على الرغم أن البلدان النامية وضعت مبادئ توجيهية وقواعد خاصة بحوكمة الشركات (Mangena and Chamisa, 2008; Almomania et al., 2017). غير أنه، على عكس البلدان المتقدمة، فإن الحوكمة في البلدان النامية غالباً ما تكون ســـيئة نســـبياً وغير فعالة (Jumreornvong etal., 2020; Farah et al., 2021; Olumbe, 2022; Ressing, 2022)، نتيجة أن أنظمة الحوكمة في هذه البلدان النامية تعمل في بيئة مختلفة، ومن المرجح أن يكون لهذه البيئة تأثير على فعالية آليات حوكمة الشـــركات (Masli and Elwalda, 2021). لذلك، فهذه الدراســة تعد من الدراســات الأولى، حســب علم الباحثين، لاســتكشــاف دور لجنة المراجعة في القطـاع المصـــرفي الليبي في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخـارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات. وتعالج فجوة المعلومات في الأدبيات المحاسبية من خلال التحقيق في دور لجنة المراجعة في دولة نامية، وهو سـياق لا يزال غير مفهوم جيدًا. بعبارات أوسـع، من خلال تقديم منظور مختلف وأدلة جديدة من بلد به بيئة أعمال وثقافة وإطار تنظيمي يختلف عما هو موجود بالدول المتقدمة، قد يعزز فهمنا لمفهوم حوكمة الشركات ودور لجنة المراجعة في السـياق الليبي. وفقا لذلك، فإن المشكلة البحثية تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه لجنة المراجعة في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات؟**

من خلال هذا التساؤل، تم طرح الفرضية الرئيسية التالية:

"تلعب لجنة المراجعة دوراً فعالاً في دعم التكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات".

تم تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

H1. هنالك دور للجنة المراجعة في الاشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

H2. هنالك دور للجنة المراجعة في الرقابة على عمل المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية.

H3. لجنة المراجعة تدعم التكامل بين المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

H4. تلتزم المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات.

3- منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً من خلال جمع البيانات اللازمة لذلك واخضاعها للمعالجة الإحصائية واستخلاص النتائج منها. وقد تم استخدام الاستبيان الكمي لجمع هذه البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، بحيث يتم جمع البيانات من الردود على الاستبيانات من المشاركين بالدراسة. وبعد ذلك يتم استخدام الاساليب الاحصائية لتحليل البيانات والوصول إلى الاستنتاجات.

4- الدراسة الميدانية

يتناول هذا القسم وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات، ويتناول أيضاً تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة، ومن ثم عرض النتائج التي تم استخلاصها والتي تحقق أهداف الدراسة، فضلاً عن وضع مجموعة من التوصيات المناسبة بناءً على نتائج الدراسة.

1.4 مجتمع وعينة الواسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المصارف التجارية بالقطاع المصرفي الليبي بينما تتكون عينة الدراسة من أربع فئات بالقطاع المصرفي الليبي تشمل: أعضاء لجنة المراجعة، المراجعون الداخليون، والمدراء التنفيذيون، والمراجعون الخارجيون لمصارف هذا القطاع. وقد تم التركيز على اختيار هذه الفئات حتى يتم التمكن من الوصول المباشر للمعلومات والبيانات الحقيقية التي تحقق أهداف الدراسة، فهذه الفئات الأربع هي الأكثر دراية بممارسات لجنة المراجعة خاصة فيما يتعلق بدعم التكامل بين عمل المراجعين الداخليين والخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات، ويُنظر إليها على أنها حجر الأساس الذي تُبنى عليه آليات الرقابة بالمصارف. وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على آراء المراجعين الخارجيين المعتمدين من مصرف ليبيا المركزي واستبعاد الآخرين، نظراً لمعرفتهم بالقطاع المصرفي ومقدرتهم على الإجابة على أسئلة الاستبانة. والجدول التالي يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الفئات الأربعة:

جدول (1) يبين الأعداد والنسب المئوية

الوظيفة	العدد	النسبة %
لجان المراجعة	12	11.4
مراجع داخلي	49	46.7
مراجع خارجي	23	21.9
مدير تنفيذي	21	20.0
المجموع	**105**	**100.0**

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة ممن وظيفتهم مراجع داخلي كانت 46.7% من إجمالي عينة الدراسة، فيما كانت نسبة المراجعين الخارجيين 21.9%، والمدراء التنفيذيون 20%، وقد كانت أقل نسبة لأعضاء لجان المراجعة والتي كانت 11.4% بسبب قلة عددهم بالمصارف وصعوبة الوصول إليهم وعدم تواجدهم الدائم بالمصارف.

2.4 مرحلة إعداد الاستبانة

الأداة التي اعتمدتها الدراسة في جمع المعلومات هي الاستبيان وتم تقسيمه الى قسمين وهما:

- القسم الاول يحتوي على المعلومات العامة عن المبحوث والتي تتمثل في (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة)
- بينما يهدف القسم الثاني إلى استنباط تصورات المشاركين بالدراسة فيما يتعلق بدور لجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية، ودور لجنة المراجعة في الرقابة على عملية المراجعة الخارجية، ودور لجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية، ومدى التزام المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات. وقد تم وضع وتطوير أسئلة الاستبيان بعد مراجعة الأدبيات في هذا المجال (على سبيل المثال: خلاط ومصلي، 2014: حناشي ولبري، 2022، ومصلي وآخرون، 2023: Masli, 2018; Jaggi, 2023) وأيضاً من خلال دليل حوكمة الشركات للقطاع المصرفي الليبي (2010). كل الأسئلة في القسم الثاني استخدمت مقاييس ليكرث ذات الخمس نقاط توضح درجة الموافقة، والتي عادة ما تستخدم في أبحاث العلوم الاجتماعية.

3.4 الأساليب الإحصائية المستخدمة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تفريغ وتحليل البيانات والمعلومات بالحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي حسب الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسط الحسابي (Mean).
- الانحراف المعياري (Standard Deviation).
- الرتبة (Rank).
- اختبار كولموغوروف – سميرنوف (Kolomogorov-Smirnov Test).
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).

- اختبار ولكوكسن الأحادي (Wilcoxon Signed Rank).
- اختبار كروسكال واليس (Kruskal Wallis).
- اختبار الانحدار (Regression).

4.4 اختبارات الثبات والصدق الإحصائي

لتحديد درجة ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، ومن خلال استخدام برنامج (SPSS)، تبين أن قيمة هذا المعامل لعبارات الدراسة 0.846، والذي يعد كافياً للإشارة إلى موثوقية البيانات وفقا لما توصل إليه (Kiliç, 2015)، والذي أكد على أن درجة الثبات تعد جيدة إذا كانت قيمة ألفا كرونباخ 70% أو أكثر. هذا يكون مؤشراً على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق ويحقق أغراض الدراسة، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

5.4 اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

الجدول التالي يعرض نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، باستخدام اختبار (Kolomogorov–Smirnov Test) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه:

جدول (2): يبين نتيجة اختبار كولموغوروف – سميرنوف

المحور	Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnova	
	Sig.	Statistic	Sig.	Statistic
المحور الأول	.328	.986	.019	.096
المحور الثاني	.026	.972	.020	.095
المحور الثالث	.000	.947	.008	.103
المحور الرابع	.000	.890	.000	.126

يتضح من هذا الجدول أن قيمة (Sig) باستخدام اختبار (Kolomogorov–Smirnov Test) لكل المحاور أقل من 0.05 وبالتالي فإن بيانات المحاور الأربعة لا تتبع التوزيع الطبيعي. ولذلك، تم استخدام اختبار ولكوكسن الأحادي (Wilcoxon Signed Rank Test) لاختبار فرضيات الدراسة الأولى والثانية والثالثة والرابعة باعتبار أن البيانات تتبع التوزيع غير الطبيعي.

6.4 اختبار فرضيات الدراسة

تم اختبار فرضيات الدراسة على النحو التالي:

1.6.4 اختبار الفرضية الأولى

تم اختبار فرضية الدراسة الأولى والتي تنص على:

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الأولى

المتوسط	الوسيط	الاختبار Wilcoxon	Sig (2-tailed)	القرار
4.121	4.100	8.904	0.000	رفض الفرضية الصفرية

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) (أصغر) من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني (رفض) الفرضية الصفرية مما يعني أنه يوجد دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية.

لمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (4): إحصائيات وصفية عن دور للجنة المراجعة في الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية

ت	العبارات	متوسط المجموعات المستهدفة				المتوس ط العام	الانحراف المعياري	الترتيب
		لجان المراجعة	المراجعون الداخليون	المراجعون الخارجيون	المدراء التنفيذيون			
1	توصي لجنة المراجعة بتعيين أو استبدال مدير المراجعة الداخلية	4.333	3.612	4.087	4.238	3.924	1.080	8
2	تستعرض لجنة المراجعة أهداف وخطة ووظائف المراجعة الداخلية	4.667	4.286	4.565	4.333	4.400	0.816	5
3	لجنة المراجعة تتأكد من أن المراجعة الداخلية لديها الموارد اللازمة لتنفيذ أعمالها	3.417	3.633	3.652	2.810	3.448	1.028	9
4	لجنة المراجعة تعزز إشراف المراجع الداخلي على عمليات الرقابة والحوكمة	4.833	4.265	4.435	4.429	4.400	0.614	4
5	تجتمع لجنة المراجعة مع مدير المراجعة الداخلية دون وجود الإدارة	2.583	3.306	3.000	3.190	3.133	1.233	10
6	تدعم لجنة المراجعة استقلالية وعمل المراجعين الداخليين	4.750	4.469	4.565	4.476	4.524	0.573	1
7	لجنة المراجعة تراجع تقرير المراجع الخارجي عن مدى فعالية عمل المراجعين الداخليين	4.750	4.204	4.565	4.524	4.410	0.675	3
8	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة العلاقة والتفاعل بين المراجعة الداخلية والإدارة	4.000	4.041	4.435	4.476	4.210	0.840	7
9	تتلقى لجنة المراجعة تقارير من إدارة المراجعة الداخلية عن نتائج أعمال المراجعين الداخليين	4.667	4.245	4.348	4.762	4.419	0.704	2

10	لجنة المراجعة تشرف على عمل المراجعين الداخليين في تقييم إجراءات الرقابة الداخلية	4.750	4.224	4.391	4.333	4.343	0.770	6
الإجمالي		**4.275**	**4.029**	**4.204**	**4.157**	**4.121**		

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن متوسط إجابات هذا المحور بين (3.133 – 4.524) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.121)، وجاءت العبارة رقم (6) (تدعم لجنة المراجعة استقلالية وعمل المراجعين الداخليين) بالمرتبة الأولي بمتوسط (4.524)، وجاءت العبارة رقم (9) (تتلقى لجنة المراجعة تقارير من إدارة المراجعة الداخلية عن نتائج أعمال المراجعين الداخليين) بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.419)، في حين جاءت العبارة رقم (7) (لجنة المراجعة تراجع تقرير المراجع الخارجي عن مدى فعالية عمل المراجعين الداخليين) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.41)، وجاءت العبارة رقم (4) (لجنة المراجعة تعزز إشراف المراجع الداخلي على عمليات الرقابة والحوكمة) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.4). وأخيرا جاءت العبارة رقم (5) (تجتمع لجنة المراجعة مع مدير المراجعة الداخلية دون وجود الإدارة) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (3.133).

2.6.4 اختبار الفرضية الثانية

الفرضية الصفرية H_0 : لا يوجد دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية.

للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الثانية

المتوسط	الوسيط	الاختبار Wilcoxon	Sig (2-tailed)	القرار
4.014	4.000	8.830	0.000	رفض الفرضية الصفرية

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية مما يعني يوجد دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية.

ولمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (6) إحصائيات وصفية عن دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية

ت	العبارات	متوسط المجموعات المستهدفة				المتوسط العام	الانحراف المعياري	الترتيب
		لجان المراجعة	المراجعون الداخليون	المراجعون الخارجيون	المدراء التنفيذيون			
1	تقوم لجنة المراجعة بالتوصية بشأن ترشيح وعزل المراجع الخارجي.	4.667	4.102	4.13	4.524	4.257	0.971	7
2	تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من أن أتعاب المراجعة كافية والتحقيق فيها	3.5	3.388	3.478	3.381	3.419	1.017	9
3	تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الخارجي والتأكد من أن المؤسسة تقدم له التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.	4.667	4.204	4.304	4.667	4.371	0.639	3
4	تقوم لجنة المراجعة بمراقبة ومتابعة الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي.	4.667	4.163	4.478	4.476	4.352	0.734	5
5	تقوم لجنة المراجعة بمراجعة وتقييم ملاحظات المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية	4.417	4.327	4.435	4.381	4.371	0.654	4
6	تعمل لجنة المراجعة كطرف محايد للفصل بين الإدارة والمراجع الخارجي وحل الخلافات التي تنشأ بينهم.	4.083	3.694	3.783	3.524	3.724	1.164	8
7	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة لأعمال المراجع الخارجي ودراسة ملاحظاته وتوصياته وتحفظاته.	4.583	4.184	4.565	4.286	4.333	0.689	6
8	تعمل لجنة المراجعة على تعزيز استقلال المراجع الخارجي	4.833	4.327	4.435	4.714	4.486	0.681	1
9	تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع دوريا بالمراجع الخارجي بدون حضور الإدارة	1.75	2.796	2.391	2.048	2.438	1.263	10
10	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة مدى التزام المراجع الخارجي بسلوكيات وآداب المهنة والحد من السلوكيات المخالفة لذلك	4.333	4.388	4.217	4.619	4.39	0.766	2
	الإجمالي	**4.150**	**3.957**	**4.022**	**4.062**	**4.014**		

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط اجابات هذا المحور بين (2.438ـــ 4.486) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.014). وقد جاءت العبارة رقم (8) (تعمل لجنة المراجعة على تعزيز استقلال المراجع الخارجي) بالمرتبة الأولي بمتوسط (4.486)، وجاءت العبارة رقم (10) (تقوم لجنة المراجعة بمتابعة مدى التزام المراجع الخارجي بسلوكيات وآداب المهنة والحد من السلوكيات المخالفة لذلك) بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.39). وجاءت العبارة رقم (3) (تقوم لجنة المراجعة بدراسة خطة عمل المراجع الخارجي والتأكد من أن المؤسسة تقدم له التسهيلات الضرورية للقيام بعمله) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.371)، في حين وجاءت العبارة رقم (5) (تقوم لجنة المراجعة بمراجعة وتقييم ملاحظات المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.371). وأخيرا، جاءت العبارة رقم (9) (تقوم لجنة المراجعة بالاجتماع دورياً بالمراجع الخارجي بدون حضور الإدارة) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.438).

3.6.4 اختبار الفرضية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا يوجد دور للجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية.

للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الثالثة

المتوسط	الوسيط	الاختبار Wilcoxon	Sig (2-tailed)	القرار
4.321	4.375	8.860	0.000	رفض الفرضية الصفرية

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني (رفض) الفرضية الصفرية، مما يعني يوجد دور للجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

لمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (8) إحصائيات وصفية عن دور للجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعة الداخلية والخارجية

ت	الفقرة	متوسط المجموعات المستهدفة				المتوسط العام	الانحراف المعياري	الترتيب
		لجان المراجعة	المراجعون الداخليون	المراجعون الخارجيون	المدراء التنفيذيون			
1	تعمل لجنة المراجعة على تحقيق التفاعل والتعاون الكامل والشامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة عملية المراجعة	4.833	4.490	4.522	4.714	4.581	0.690	1
2	تحث لجنة المراجعة على الاتصال والاجتماع الدوري بين كل من مدير المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي	4.250	4.204	4.435	4.238	4.267	0.812	7
3	تعمل لجنة المراجعة على حث المراجع الداخلي على تسهيل مهمة المراجعة الخارجية	4.167	4.286	4.304	4.286	4.276	0.686	6
4	لجنة المراجعة تحث المراجع الداخلي على إبلاغ المراجع الخارجي بأي أمور مهمة قد تؤثر على عمله.	4.083	4.020	4.304	4.000	4.086	0.991	8
5	تحث لجنة المراجعة على التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات العلاقة بالرقابة الداخلية.	4.500	4.184	4.478	4.619	4.371	0.669	2

6	تسهم لجنة المراجعة في حث المراجع الخارجي على إبلاغ المراجع الداخلي بأي ملاحظات عن نظام الرقابة الداخلية.	4.417	4.265	4.130	4.429	4.286	0.675	5
7	تعمل لجنة المراجعة على تشجيع التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بشأن الحلول والخطط المقترحة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية.	4.583	4.286	4.217	4.524	4.352	0.693	4
8	تحث لجنة المراجعة المراجع الخارجي على إحالة كل الملاحظات المتعلقة بعملية المراجعة إلى المراجع الداخلي خاصة تلك التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية.	4.333	4.327	4.391	4.381	4.352	0.679	3
الإجمالي		**4.396**	**4.258**	**4.348**	**4.399**	**4.321**		

يتضح من الجدول أعلاه أن متوسط اجابات هذا المحور بين (4.086 – 4.581) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.321). وقد جاءت العبارة رقم (1) (تعمل لجنة المراجعة على تحقيق التفاعل والتعاون الكامل والشامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة عملية المراجعة) بالمرتبة الأولي بمتوسط (4.581). وجاءت العبارة رقم (5) (تحث لجنة المراجعة على التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات العلاقة بالرقابة الداخلية) بالمرتبة الثانية بمتوسط (4.371). وجاءت العبارة رقم (8) (لجنة المراجعة تحث المراجع الخارجي على إحالة كل الملاحظات المتعلقة بعملية المراجعة إلى المراجع الداخلي خاصة تلك التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.352)، بينما جاءت العبارة رقم (7) (تعمل لجنة المراجعة على تشجيع التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بشأن الحلول والخطط المقترحة لزيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.352). وفي المرتبة الأخيرة، جاءت العبارة رقم (4) (لجنة المراجعة تحث المراجع الداخلي على إبلاغ المراجع الخارجي بأي أمور مهمة قد تؤثر على عمله) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (4.086).

4.6.4 اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الصفرية H_0: لا تلتزم المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات.

للوصول إلى قرار بشأن قبول أو رفض الفرضية الصفرية، استخدمت الدراسة اختبار ولكوكسن الأحادي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نتائج اختبار ولكوكسن الأحادي للفرضية الرابعة

المتوسط	الوسيط	الاختبار Wilcoxon	Sig (2-tailed)	القرار
4.067	4.167	8.750	0.000	رفض الفرضية الصفرية

من نتائج الجدول أعلاه يتضح أن مستوى المعنوية المشاهد (0.000) أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني رفض الفرضية الصفرية، مما يعني أن المصارف التجارية الليبية تلتزم بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات.

لمعرفة أي الفقرات أكثر تأثيراً في هذا القرار تم استخدام الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لإجابات عينة الدراسة؛ وكانت النتائج موضحة بالجدول التالي:

الجدول رقم (10) إحصائيات وصفية عن التزام المصارف التجارية الليبية بإجراءات تسهم في تعزيز حوكمة الشركات

ت	الفقرة	متوسط المجموعات المستهدفة				المتوسط العام	الانحراف المعياري	الترتيب
		لجان المراجعة	المراجعون الداخليون	المراجعون الخارجيون	المدراء التنفيذيون			
1	يتوفر بالمصرف هيكل تنظيمي يتم فيه تحديد المهام والمسؤوليات والصلاحيات	1.750	3.143	2.826	2.524	2.790	1.446	12
2	قيام الهيئات الرقابية في المصارف بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية	4.333	4.306	4.217	4.429	4.314	0.640	4
3	وجود لجنة مراجعة بالمصرف تتميز بالفاعلية والكفاءة	4.167	4.367	4.304	4.667	4.390	0.791	2
4	المعلومات الواردة في القوائم المالية تلبي احتياجات مستخدميها	3.917	3.857	3.870	4.143	3.924	0.793	11
5	التزام الشركة بمختلف التشريعات والقوانين ذات الصلة بعملها	3.833	4.061	3.913	4.143	4.019	0.888	9
6	يلتزم المصرف بالإفصاح على القوائم المالية في الوقت المناسب	4.167	4.082	3.826	4.095	4.038	0.843	8
7	يتم الافصاح عن وجود أي ممارسة أو سلوك غير اخلاقي	4.333	3.694	3.957	4.286	3.943	0.908	10
8	يتم الافصاح عن اختيار اعضاء مجلس الإدارة والمديرين	4.333	3.918	4.000	4.238	4.048	1.051	7
9	يلتزم مجلس الادارة عند قيامه بمهامه باحترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق اصحاب المصالح	4.667	4.122	4.348	4.619	4.333	0.716	3
10	يتم تطبيق نظام رسمي واضح لترشيح وانتخاب اعضاء مجلس الإدارة.	4.333	4.143	4.435	4.524	4.305	0.911	5
11	مجلس الادارة مسؤول عن تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين	4.417	4.292	4.391	4.714	4.413	0.784	1
12	يقوم مجلس الادارة بتعيين وعزل المراجع الخارجي	4.500	4.184	4.348	4.333	4.286	0.885	6
	الإجمالي	**4.063**	**4.014**	**4.036**	**4.226**	**4.067**		

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أن متوسط اجابات هذا المحور بين (2.79 – 4.413) والمتوسط العام لإجابات هذا المحور هو (4.067). وقد جاءت العبارة رقم (11) (مجلس الادارة مسؤول عن تعيين الرئيس التنفيذي وكبار الموظفين) بالمرتبة الأولي بمتوسط (4.413). وجاءت العبارة رقم (3) (وجود

لجنة مراجعة بالمصـــرف تتميز بالفاعلية والكفاءة) بالمرتبة الثانية بمتوســط (4.39). وجاءت العبارة رقم (9) (يلتزم مجلس الادارة عند قيامه بمهامه باحترام القوانين والتنظيمات التي تحرص على حماية حقوق اصحاب المصالح) بالمرتبة الثالثة بمتوسط (4.305). وجاءت العبارة رقم (2) (قيام الهيئات الرقابية في المصارف بواجبها بأسلوب مهني وطريقة موضوعية) بالمرتبة الرابعة بمتوسط (4.314). وجاءت العبارة رقم (1) (يتوفر بالمصـــرف هيكل تنظيمي يتم فيه تحديد المهام والمســؤوليات والصـــلاحيات.) بالمرتبة الأخيرة بمتوسط (2.790).

5.6.4 اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

الفرضـــية الصـــفرية H_0: لجنة المراجعة ليس لها دوراً فعالاً في دعم التكامل بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات.

للوصـول إلى قرار بشـأن قبول أو رفض الفرضـية الصـفرية، اسـتخدمت الدراسـة أسـلوب الانحدار (Regression) وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار الانحدار للفرضية الرئيسية

Sig	t-test	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.000	5.630	-	0.402	2.262	Constant
0.000	4.516	0.407	0.092	0.418	T3

ومن نتائج الجدول أعلاه يتضـح أن مسـتوى المعنوية المشـاهد (0.000) أصـغر من مسـتوى الدلالة (0.05) وهذا يعني رفض الفرضـية الصـفرية، مما يعني أن لجنة المراجعة لها دوراً فعالاً في دعم التكامل بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين لتعزيز حوكمة الشركات.

5- مناقشة النتائج

من خلال التحليلات الســـابقة يمكن ملاحظة أن النتائج تبين أنه يوجد دور للجنة المراجعة في الإشـــراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصـــارف التجارية الليبية، وهذه النتيجة اتفقت مع دراســـة مصـــلي وآخرون، (2023) والتي أشـــارت إلى وجود تفاعل بين لجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية بالقطاع المصـــرفي الليبي وهذه النتائج تؤكد على أن هذا التفاعل يتحقق من خلال عدد من العوامل، وأيضًـــا اتفقت مع دراســـة Hella et al., (2018) على أن قيام لجنة المراجعة بالإشـــراف على أعمال المراجعة الداخلية يؤثر بشكل ايجابي على فعالية المراجعة الداخلية.

اوضـــحت النتائج أنه يوجد دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصـــارف التجارية الليبية وهذه النتيجة اتفقت مع دراســـة (Alrshah and Fadzil, 2013) حيث اشـــارت إلى أن لجنة المراجعة مسؤولة على علاقة الشركة مع المراجع الخارجي بحيث تتأكد من وجود علاقة مناسبة بين المراجع الخارجي والإدارة التي يتم مراجعة تقاريرها المالية كما اتفقت مع دراسة (Masli et al., 2019)

أن لجنة المراجعة تتابع بانتظام مع المراجعين الخارجيين لمناقشة عملية المراجعة الخارجية، ومن ثم إبلاغ مجلس الإدارة بذلك.

أشارت النتائج إلى أن هناك دوراً للجنة المراجعة في دعم التكامل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين في المصارف الليبية واتفقت مع دراسة (مصلي والشهوبي، 2022) في أن للجنة المراجعة دورا في دعم هذا التكامل. وأخيرا، بينت النتائج أن دعم لجنة المراجعة للتكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية يُسهم في تعزيز حوكمة الشركات، واختلفت مع دراسة مصلي وآخرون، (2023)، والتي أثبتت وجود معوقات وعقبات بسبب عدم وجود اجتماعات مباشرة بين لجنة المراجعة ومدير المراجعة الداخلية.

6- خاتمة الدراسة

تعد لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية من آليات حوكمة الشركات، والتي تهدف هذه الآليات إلى تحسين الشفافية المالية وحماية مصالح المساهمين وتعزيز حوكمة الشركات. لذلك ركزت هذه الدراسة على أهمية الدور الرئيسي الذي تلعبه لجنة المراجعة في دعم التفاعل والتكامل بين عمل المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتعزيز حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي.

تشير نتائج الدراسة إلى أن هناك اتفاق عام بين المشاركين في الدراسة على أن لجنة المراجعة تدعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية بما يُسهم في تعزيز حوكمة الشركات. هذه النتائج تظهر هذا الدعم من خلال الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، والذي يتضمن: دعم استقلالية وعمل المراجعين الداخليين، تلقى تقارير من إدارة المراجعة الداخلية عن نتائج أعمال المراجعين الداخليين، مراجعة تقرير المراجع الخارجي عن مدى فعالية عمل المراجعين الداخليين، تعزيز إشراف المراجع الداخلي على عمليات الرقابة والحوكمة، استعراض أهداف وخطة ووظائف المراجعة الداخلية.

النتائج تشير أيضا إلى هذا الدعم من خلال وجود دور للجنة المراجعة في تعزيز عملية المراجعة الخارجية في المصارف التجارية الليبية، والذي يشمل: تعزيز استقلال المراجع الخارجي، متابعة مدى التزام المراجع الخارجي بسلوكيات وآداب المهنة، دراسة خطة عمل المراجع الخارجي والتأكد من تقديم التسهيلات اللازمة لعمله، تقييم ومتابعة ملاحظات المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية، مراقبة ومتابعة الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي.

تظهر النتائج أيضا أن هذا الدعم يكون من خلال قيام لجنة المراجعة بدعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، والذي يتضمن: تحقيق التفاعل والتعاون الكامل والشامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين لتحسين جودة عملية المراجعة، الحث على التعاون بين المراجعين الداخليين والخارجيين بشأن المسائل ذات العلاقة بالرقابة الداخلية، حث المراجع الخارجي على إحالة كل الملاحظات المتعلقة بعملية المراجعة إلى المراجع الداخلي خاصة تلك التي تتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية، تشجيع التعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي بشأن الحلول والخطط المقترحة لزيادة

فاعلية نظام الرقابة الداخلية، حث المراجع الخارجي على إبلاغ المراجع الداخلي بأي ملاحظات عن نظام الرقابة الداخلية.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول دور لجنة المراجعة من خلال كونها من أوائل الدراسات التي تبحث في كيفية أداء هذا الدور لإيجاد التكامل بين المراجعين الداخليين والخارجيين في المصارف الليبية لتعزيز حوكمة الشركات، خاصة أن هذه المصارف في المراحل الأولى من تنفيذ حوكمة الشركات. وأيضاً تعالج الدراسة فجوة المعلومات من خلال تقديم أدلة جديدة من دولة نامية من أجل تحديد سبل تعزيز فعالية هذه اللجنة لتعزيز حوكمة الشركات. علاوةً على ذلك، فإن هذه النتائج لها أثار على المنظمين وصانعي السياسات من خلال عقد الندوات وورش العمل والمؤتمرات العلمية لحث مصرف ليبيا المركزي وأعضاء مجالس الإدارة وأعضاء لجان المراجعة لإيلاء مزيد من الاهتمام نحو الدور التي تقوم به لجنة لمراجعة لدعم التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية لتعزيز حوكمة الشركات بالقطاع المصرفي الليبي.

7- الدراسات المستقبلية

يمكن اقتراح بعض الدراسات المستقبلية، والتي منها إجراء مزيد من البحوث حول تأثير لجنة المراجعة على تطبيق الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية لتعزيز حوكمة الشركات، ودراسة دور لجنة المراجعة في تحديد أتعاب المراجع الخارجي لتحقيق جودة عملية المراجعة. علاوة على ذلك، يلزم إجراء مزيد من البحوث في القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد الليبي بالنظر إلى النقص الكبير في الأبحاث التي تغطي مجال حوكمة الشركات في البلدان النامية، خاصة ليبيا.

المراجع

خلاط، صالح ميلود، ومصلي، عبدالحكيم محمد. (2014). دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية، مجلة الجامعة، 16(1)، 53-188.

المصرف المركزي الليبي، 2010، دليل حوكمة الشركات للقطاع المصرفي الليبي. طرابلس، ليبيا.

مصلي، عبدالحكيم محمد والشهوبي، إسماعيل سالم. (2022). دور المراجعة الداخلية كآلية لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية دراسة حالة المصارف التجارية الليبية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال 9(2)، 220-238.

مصلي، عبدالحكيم محمد.، والفطيمي، محمد مفتاح والشهوبي، إسماعيل سالم. (2023). التفاعل بين لجنة المراجعة ووظيفة المراجعة الداخلية لتعزيز حوكمة الشركات دراسة حالة القطاع المصرفي الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(1)، 89-107.

Abbasi, K., Alam, A., Bhuiyan, M. B. U., & Islam, M. T. (2024). Does female director expertise on audit committees matter for carbon disclosures? Evidence from the United Kingdom. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 55, 100618.

Aboud, A., Elbardan, H., El-Helaly, M., & Kotb, A. (2024). Does the audit committee member's accounting experience associated with key audit matter types? Review of Quantitative Finance and Accounting, 1-28.

Afzali, A., Martikainen, M., Oxelheim, L., & Randøy, T. (2023). On the role of internationalization of firm-level corporate governance: The case of audit committees. Corporate Governance: an international review, 31(5), 737-758.

Agyei-Mensah, B. K., Agyemang, O. S., & Ansong, A. (2020). Audit Committee Effectiveness, Audit Quality, and Internal Control Information Disclosures: An Empirical Study. In Corporate Governance Models and Applications in Developing Economies (pp. 1-22). IGI Global.

Albedal, F., Hamdan, A. M., & Zureigat, Q. (2020). Audit committee characteristics and earnings quality: Evidence from Bahrain Bourse. In Corporate governance models and applications in developing economies (pp. 23-49). IGI Global.

Alderman, J., & Jollineau, S. J. (2020). Can audit committee expertise increase external auditors' litigation risk? The moderating effect of audit committee independence. Contemporary Accounting Research, 37(2), 717-740.

Alhababsah, S., & Alhaj-Ismail, A. (2023). Does shared tenure between audit committee chair and engagement partner affect audit outcomes? Evidence from the UK. The British Accounting Review, 55(2), 101067.

Almomania, T. M., Ayedhb, A. M. & Abdallah, M. (2017). The impact of board of directors' characteristics on the earnings quality: Evidence manufacturing firms in Amman stock exchange. Proceeding of Icarbss 2017 Langkawi, Malaysia, 1(29th), 282-288.

Al-Okaily, J., & Naueihed, S. (2023). The impact of audit committee characteristics on auditor remuneration: UK evidence. International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 19(1), 22-52.

Alrshah, A. M., & Fadzil, F., (2013).. The impact of Corporate Governance reforms on External Auditor Quality and Reliability of Audited Financial Statements: Evidence from Libya. In: International Conference on Business Innovation, Entrepreneurship and Engineering (ICOBIEE2013), Penang, Malaysia, 6th to 8th December 2013, 1-10.

Alzeban, A. (2020a). The impact of audit committee, CEO, and external auditor quality on the quality of financial reporting. Corporate Governance, The International Journal of Business in Society, 20(2), 263-279.

Alzeban, A. (2020b). The relationship between the audit committee, internal audit and firm performance, Journal of Applied Accounting Research, 21(3), 437-454.

Alzoubi, E. S. S. (2019). Audit committee, internal audit function and earnings management: evidence from Jordan. Meditari Accountancy Research, 27(1), 72-90.

Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., & Neal, T. L., (2009). The audit committee oversight process. Contemporary Accounting Research, 26 (1), 65-122.

Bédard, J. and Compernolle, T., 2014. The External Auditor and the Audit Committee. Routledge Companion to Auditing, Edited by David Hay, W. Robert Knechel and Marleen Willekens, 2014., Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2423389.

Bédard, J., & Gendron, Y., 2010. Strengthening the financial reporting system: Can audit committees deliver? International Journal of Auditing, 14 (2), 174-210.

Bratten, B., Causholli, M., & Sulcaj, V. (2022). Overseeing the external audit function: Evidence from audit committees' reported activities. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 41(4), 1-31.

Cheung, K. Y., & Lai, C. Y. (2024). Does trust matter in external audits? The role of audit committee chair's trust in external audits. Managerial Auditing Journal, 39(1), 1-25.

Christensen, B. E., Omer, T. C., Shelley, M. K., & Wong, P. A. (2019). Affiliated former partners on the audit committee: Influence on the auditor-client relationship and audit quality. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 38(3), 95-119.

Eulerich, M., Henseler, J., & Köhler, A. G. (2017). The internal audit dilemma–the impact of executive directors versus audit committees on internal auditing work. Managerial Auditing Journal, 32(9), 854-878.

Farah, B., Elias, R., Aguilera, R., & Abi Saad, E. (2021). Corporate governance in the Middle East and North Africa: A systematic review of current trends and opportunities for future research. Corporate Governance: An International Review, 29(6), 630-660.

FRC. (2016). The UK corporate governance code. London: Financial Reporting Council.

Friyani, R., Haryadi, H., Afrizal, A., & Arum, E. D. P. (2022). The effect of the performance of the audit committee, internal audit, and manager religion on the implementation of good corporate governance and their implications on fraud. Jurnal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah, 10(2), 105-118.

Ghafran, C. and O'Sullivan, N., 2017. The impact of audit committee expertise on audit quality: Evidence from UK audit fees. The British Accounting Review, 49 (6), 578-593.

Hella, D., Brahim, A & Mohamed, O. (2018). Impact of the interaction between audit committee and internal audit function on the effectiveness of internal auditing. Gestion 2000, 35(4), 1-13.

Islam, M., Slof, J., & Albitar, K. (2023). The mediation effect of audit committee quality and internal audit function quality on the firm size–financial reporting quality nexus. Journal of Applied Accounting Research.

Jaggi, J. (2023). When does the internal audit function enhance audit committee effectiveness? The Accounting Review, 98(2), 329-359.

Jhunjhunwala, S. 2023. Global Corporate Governance Movement: Scams, Codes and Regulations—Issued in Public Interest. In Corporate Governance: Creating Value for Stakeholders (pp. 101-128). Singapore: Springer Nature Singapore.

Jumreornvong, S., Treepongkaruna, S., Prommin, P., & Jiraporn, P. (2020). The effects of ownership concentration and corporate governance on corporate risk-taking: The case of Thailand. Accounting Research Journal, 33(1), 252-267.

Kabeyi, M. J. B. 2020. Corporate governance in manufacturing and management with analysis of governance failures at Enron and Volkswagen Corporations. Am J Oper Manage Inform Syst, 4(4), 109-123.

Kamariah, N., & Herawati, N. (2024, January). The global landscape of audit committee studies: A bibliometric review. In Proceeding International Conference on Accounting and Finance (pp. 369-384).

Khelil, I., Hussainey, K., & Noubbigh, H., 2016. Audit committee–internal audit interaction and moral courage. Managerial Auditing Journal, 31 (4/5), 403-433.

Kiliç, S., 2016. Cronbach's alpha reliability coefficient. Journal of Mood Disorders, 6 (1), 47

Larbsh, M.M., 2010. An Evaluation of Corporate Governance Practice in Libya: Stakeholders' Perspectives. Ph.D. thesis., Nottingham Trent University.

Lennox, C. S., & Park, C. W. (2007). Audit firm appointments, audit firm alumni, and audit committee independence. Contemporary Accounting Research, 24(1), 235-258.

Livne, G., Tsipouridou, M., & Wood, A. (2024). Do Audit Committees and Auditors Coordinate Effort? Evidence from Risk Areas, Materiality, and Meetings. The Accounting Review, 99(3), 349-372.

Magrus, A. A. A., (2012). Corporate Governance Practices in Developing Countries: The Case of Libya. Ph.D. thesis., University of Gloucestershire.

Makni, I., Kolsi, M. C., & Affes, H. (2012). The impact of corporate governance mechanisms on audit quality: Evidence from Tunisia. IUP Journal of Corporate Governance, 11(3), 48-70.

Mallin, C. A., 2010. Corporate Governance. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press.

Mangena, M., & Chamisa, E. (2008). Corporate governance and incidences of listing suspension by the JSE securities exchange of south Africa: An empirical analysis. The International Journal of Accounting, 43(1), 28-44.

Masli, A. M., Mangena, M., & Harradine, D. (2019). The role of audit committees in the Libyan banking sector as it transforms into an Islamic system. International Journal of Islamic Economics and Finance Studies, 5(2), 1-22.

Masli, A., & Elwalda, A. (2021). Libya: Politics, Economics, Banking, and their Effects on Corporate Governance. Economics Business and Organization Research, 3(1), 91-116.

Masli, A.M., (2018). The Role of the Audit Committee as a Corporate Governance Mechanism: The Case of the Banking Sector in Libya. PhD thesis., Nottingham Trent University.

Masli, A.M., Gerged, A.M. and Mangena, M. (2024), "Audit committees in transition: evaluating the effectiveness of corporate governance in Libya's banking sector", Corporate Governance, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/CG-07-2023-0291

Masli, A.M., Mangena, M., Gerged, A.M. and Harradine, D. (2022), "Stakeholder perception of the determinants of audit committee effectiveness in a developing economy: evidence from the Libyan banking sector", Journal of Accounting in Emerging Economies, Vol. 12 No. 2, pp. 345-379.

Moumin, I. (2024). Optimizing Financial Auditing through Effective Audit Committees: A Comprehensive Literature Review. Emirati Journal of Business, Economics and Social Studies, 3(1), 14-21.

Olumbe, C. O. (2022). Corporate Governance, Social Investment, Information Technology Investment and Financial Performance of Companies Listed at the Nairobi Securities Exchange (Doctoral dissertation, University of Nairobi).

Oussii, A. A., & Boulila, N. (2021). Evidence on the relation between audit committee financial expertise and internal audit function effectiveness. Journal of Economic and Administrative Sciences, 37(4), 659-676.

Regoliosi, C., & Martino, D. (2019). A study of the interactions between internal audit function and external auditors in Italy. Corporate Ownership and Control, 16(2), 38-47.

Ressing, J. (2022). The relationship between CSR decoupling and Corporate Tax avoidance: The moderating effect of Country-and firm-level governance. Master's Thesis, Nijmegen School of Management.

Rezaee, Z., 2009. Corporate Governance and Ethics. New York, USA: John Wiley & Sons, Inc.

Rustam, S., Rashid, K., & Zaman, K., 2013. The relationship between audit committees, compensation incentives and corporate audit fees in Pakistan. Economic Modelling, 31, (March), 697-716.

Sarbanes Oxley Act. (2002). One hundred seventh congress of the USA. An Act, US Sarbanes Oxley Act, 2002.

Scott, M. (2024). Audit Committees and their role in Academic Audit and Risk Practices in English Higher Education Institutions. Innovative Practice in Higher Education, 5(3).

Singhania, A. K., & Panda, N. M. (2024). Does an effective audit committee influence firm performance? The moderation role of knowledge intensity. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, 24(4), 764-779.

Tham, Y. H. (2024). A global review of the literature on and proxies of busy boards and audit committees. Asian Review of Accounting, 32(3), 463-490.

Tricker, B., 2015. Corporate governance: Principles, policies, and practices (3rd ed.). Oxford: Oxford University Press, UK.

Turley, S., & Zaman, M., 2014. The corporate governance effects of audit committee. Accounting and regulation. Berlin, Germany: Springer, 2014, pp. 133-159.

Uludağ, S. (2016). The importance of control environment in an organization for an independent auditor to determine nature, timing, and extent of substantive tests: An application in Turkey. Journal of Administrative and Business Studies, 2(6), 294-303.

Wigglesworth, M. J., Shubita, M., & Combs, A. (2023). Audit committee characteristics as determinants of non-audit fees in UK FTSE 350 companies. International Journal of Organizational Analysis.

Zagoub, A. A., 2016. Concept and practices of corporate governance in Libyan commercial banks: A stakeholder's perspective. Journal of Economics and Business Studies, 3 (2), 1-14.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

مدى توافق برنامج التعليم المحاسبي مع متطلبات المعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي

"دراسة حالة جامعة الرفاق الأهلية للعلوم التطبيقية والإنسانية بطرابلس"

محمد قيس عادل القنبري
محاضر مساعد – قسم المحاسبة
كلية طرابلس للعلوم والتقنية
moh.ali_std@academy.edu.ly

أبو بكر عمر الشريف
باحث - قسم المحاسبة
جامعة الرفاق الأهلية
bekash2001@gmail.com

سراج عادل الشاوش
باحث – قسم المحاسبة
جامعة الرفاق الأهلية
serajshawesh55@gmail.com

رضوان مصطفى صنع الله
باحث – قسم المحاسبة
جامعة الرفاق الأهلية
radwansanalla@gmail.com

محمد عمران محمد
باحث – قسم المحاسبة
جامعة الرفاق الأهلية
omranmo1990@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.06.30 **تاريخ القبول: 2024.09.16** **تاريخ النشر: 2024.09.22**

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان مدى توافق متطلبات القبول لبرنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع متطلبات القبول وفق المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي، وبيان مدى توافق المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع المعارف المطلوبة وفق المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وجمعت بياناتها من الوثائق المتوافرة بمكتب برنامج المحاسبة بالجامعة، وحللت البيانات باستخدام أسلوب تحليل المحتوى. وخلصت الدراسة إلى أن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية لا يتوافق مع متطلبات المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي، ويتوافق مع أغلب متطلبات المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، إلا فيما يتعلق بالمعارف التالية: الحوكمة، إدارة المخاطر، السلوك التنظيمي، تكنولوجيا المعلومات، القيم والأخلاق المهنية. عليه، أوصت الدراسة بوضع ضوابط وأسس يتم على أساس قبول الطلاب في برنامج المحاسبة لضمان قبول المؤهلين للنجاح في البرنامج بحيث لا يقبل البرنامج غير المؤهلين خاصةً في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة للجامعة، وتقديم معارف في مجال القيم والأخلاق المهنية والحوكمة، وتطوير مقرر تطبيقات الحاسب الآلي في المحاسبة بإدراج معارف تكنولوجيا المعلومات، وتحديث موضوعات مقرر المراجعة والمراجعة الداخلية بإدراج المخاطر ونموذج الخطوط الثلاثة للدفاع الذي أصدره المعهد الدولي للمراجعين الداخليين، وتبني برنامج المراجعة المبني على المخاطر، استجابةً للتغيير في بيئة العمل وزيادة التكامل بين إدارة المراجعة وإدارة المخاطر.

الكلمات المفتاحية: *التعليم، التعليم المحاسبي، المعارف المحاسبية، المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.*

The extent to which the accounting education program conforms to the requirements of the first and second standards of the international standards for accounting education

A case study of Al-Refak University for Applied and Human Sciences

Mohammed Qays Adel Al Qanbari
Assistant Lecturer, Accounting Department, Tripoli College of Science and Technology
moh.ali_std@academy.edu.ly

Abu Bakr Omar Al Sharif
Researcher, Accounting Department, Al Refak University
bekash2001@gmail.com

Siraj Adel Al-Shawish
Researcher, Accounting Department, Al Refak University
serajshawesh55@gmail.com

Mohammed Omran Mohammed
Researcher, Accounting Department, Al Refak University
omranmo1990@gmail.com

Radwan Mustafa Sanallah
Researcher, Accounting Department, Al Refak University
radwansanalla@gmail.com

Abstract

The study aimed to show the extent to which the admission requirements for the accounting program at Al-Rufaq University are compatible with the admission requirements according to the First International Standard for Accounting Education, and to demonstrate the extent to which the knowledge provided by the Accounting Program at Al-Refaq University is consistent with the knowledge required according to the Second International Standard for Accounting Education. The study used the descriptive approach, and data was collected from documents available in the accounting program office at the university, while the data was analyzed using the content analysis method. The study concluded that the accounting program at Al-Refaq University of Applied and Human Sciences does not comply with the requirements of the First International Standard for Accounting Education, and is compatible with most of the requirements of the Second International Standard for Accounting Education, except with regard to the following knowledge: governance, risk management, organizational behavior, information technology, values and ethics. Finally, the study recommended establishing controls and foundations based on the admission of students into the accounting program to ensure that those qualified to succeed in the program are accepted so that the program does not accept those who are not qualified, especially in light of the limited absorptive capacity of the university, providing knowledge in the field of values, professional ethics and governance, and developing a computer applications course in Accounting by incorporating information technology knowledge, updating the audit and internal audit course topics by incorporating risks and the International Institute of Internal Auditors' Three Lines of Defense model, and adopting a risk-based audit programme, in response to the change in the business environment and increased integration between audit management and risk management.

Keyworks: *Education, Accounting education, Accounting knowledge, International standards for accounting education*.

1- المقدمة

يحتل التعليم المحاسبي أهمية متزايدة في مجال المحاسبة خاصةً في العقود الثلاثة الأخيرة، وذلك راجع لارتباطه المباشر بمهنة المحاسبة، فأي قصور بمكوناته سينعكس سلباً على ممارسي المهنة وعلى جودة المعلومات المحاسبية المطلوبة لاتخاذ القرار (جبار وصوشة، 2020)، وتعد من العوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بالتعليم المحاسبي هي الفجوة الحاصلة بين برامج التعليم المحاسبي ومتطلبات سوق العمل، خاصةً في ظل التطورات في بيئة الأعمال نتيجة تنامي قطاع الخدمات، وظهور العولمة، والابتكارات الجديدة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جبار وشناوه، 2021)، الأمر الذي أدى إلى المناداة بتطوير التعليم المحاسبي المهني والأكاديمي، وهو ما دفع الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) لأخذ زمام المبادرة وإصدار معايير دولية للتعليم المحاسبي International Education Standards (IESs) (عبد المطلب، 2022) من خلال إنشاء مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي International Accounting Education Standards Board (IAESB)، وقيام الأخير بإصدار معايير يسعى من خلالها إلى الوصول لتوافق دولي في مجال التعليم المحاسبي. تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على برنامج التعليم المحاسبي في جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية ومدى توافقه مع متطلبات المعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي.

2- الدراسات السابقة:

على الرغم من أن الدراسة الحالية تمثل دراسة حالة لجامعة معينة، إلا أن استعراض الأدبيات السابقة يعد مهما في الاستفادة من المنهجيات المستخدمة في الدراسات السابقة، ويأتي في مقدمة هذه الدراسات دراسة قدوري (2023) بعنوان "مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية مع معياري التعليم الدوليين IES1 وIES2 من وجهة نظر الطلبة: دراسة حالة جامعة سعيدة" التي هدفت إلى معرفة مدى توافق مناهج التعليم المحاسبي بالجامعة الجزائرية مع المعيارين الأول والثاني للتعليم المحاسبي. بينت نتائج الدراسة إن الجامعة لم تشترط معدل مرتفع للالتحاق بالتخصص، وهو ما لا يتوافق مع معيار التعليم المحاسبي الدولي رقم (1)، كما إن المناهج التعليمية للجامعة لا تزود الطلبة بمجموعة من المعارف الخاصة بتكنولوجيا المعلومات. بينما سعت دراسة Aljohani (2022) بعنوان "The extent of compatibility of accounting education in Saudi universities with the second standard of the international education standards (IES 2)" إلى معرفة مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية مع المعيار الثاني من معايير التعليم الدولية (IES2) الصادرة عن مجلس معايير التعليم المحاسبي الدولي (IAESB). وأظهرت النتائج أن التعليم المحاسبي في الجامعات السعودية يتوافق مع معيار IES2 في مقررات المحاسبة والتقارير المالية، والمحاسبة الإدارية، والتدقيق والضمان، وقانون الأنظمة والأعمال، والاقتصاد. علاوة على ذلك، فإنه يتماشى إلى حد ما مع معيار IES2 في المحاسبة الضريبية، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل والإدارة المالية، وإدارة الأعمال

والاستراتيجية، والحوكمة وإدارة المخاطر، والرقابة الداخلية. ومع ذلك، فإن تعليم المحاسبة في الجامعات السعودية لا يتوافق مع معيار التعليم الدولي (2) في مقررات الأعمال والبيئة التنظيمية.

وعملت دراسة أودينة (2022) بعنوان "مدى توافق برامج التعليم المحاسبي في الجزائر مع متطلبات الكفاءة الفنية الواردة في المعايير الدولية للتعليم المحاسبي: التطوير المهني الأولي – الكفاءة الفنية" على التعرف على مدى توافق برامج التعليم المحاسبي في الجزائر مع متطلبات الكفاءة الفنية الواردة في المعيار الدولي للتعليم المحاسبي رقم (2)، وتحديداً فيما يتعلق بمجال المحاسبة والتقارير المالية، ومجال المحاسبة الإدارية ومجال التمويل والإدارة المالية ومجال المراجعة. وتوصلت إلى أنه يوجد توافق بين برامج التعليم المحاسبي في الجزائر ومتطلبات الكفاءة الفنية الواردة في المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي في أغلب المجالات المذكورة. بينما بيّنت دراسة سالم (2022) بعنوان "مدى توافق مناهج قسم المحاسبة مع معيار التعليم الدولي رقم (2) التطور المهني الأولي (الكفاءة الفنية): دراسة حالة على جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية" مدى توافق مناهج قسم المحاسبة بمرحلة البكالوريوس مع معيار التعليم الدولي رقم (2). أظهرت النتائج إن مجالات المحاسبة الإدارية والتمويل والضرائب والإدارة المالية والقانون التجاري والاقتصاد تتوافق مع مناهج قسم المحاسبة، وأن مجالات المحاسبة المالية والتقارير والمراجعة وخدمات التأكيد والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية لا تتوافق مع المعيار.

ورمت دراسة الفطيمي والدبار (2021) بعنوان "مدى احتواء برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية على المعارف المهنية وفقاً للمعايير الدولية" إلى التعرف على مدى مواكبة برامج التعليم المحاسبي في جامعتي مصراتة والزاوية للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي ومدى احتواء المقررات الدراسية بهاتين الجامعتين على المعارف المطلوبة في المعيار الدولي الثاني. خلصت الدراسة إلى أن برامج المحاسبة في جامعتي مصراتة والزاوية تتوافق إلى حد كبير مع المعيار الدولي الثاني من خلال تضمينها للمعارف التي نص عليها، ومع ذلك تفتقر هذه البرامج إلى تناول موضوعات التجارة الدولية، التجارة الإلكترونية، حوكمة الشركات، إدارة المخاطر، الأسواق المالية، ريادة الأعمال، إدارة الموارد البشرية، القيم والأخلاق المهنية. أما دراسة النعاس (2020) بعنوان "ملائمة التعليم المحاسبي المهني في ليبيا للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي" فقد هدفت إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المناهج الحالية للتعليم المحاسبي المهني في ليبيا، وتحديد أهم النقاط المطلوبة لتطوير برامج التعليم المحاسبي المهني في ليبيا، واعتمدت في ذلك على أسلوب دراسة الحالة وهي كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية بطرابلس، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التعليم المحاسبي في ليبيا يواجه العديد من أوجه القصور في متطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي الصادرة عن IFAC.

وفي السياق ذاته قاست دراسة عرار (2019) بعنوان "مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وآثره على جودة التعليم المحاسبي" مدى تبني الجامعات الفلسطينية لمتطلبات المعايير الدولية رقم (1) (2) (3) (4)

للتعليم المحاسبي، وأبرز ما خلصت إليه الدراسة أن الجامعات الفلسطينية تتوافق مع متطلبات الالتحاق ببرامج التعليم المحاسبي الدولي بمستوى 56.3% ومتطلبات الكفاءة الفنية بمستوى 57.66% ومتطلبات الكفاءة المهنية بنسبة 60% وأخلاقيات المهنة بنسبة 60.5%.

وحددت دراسة Al-anbagi et al. (2018) بعنوان "Compliance with International Education Standards (IES2) in Iraq towards the adoption of International accounting standards" مدى التزام العراق بالمعيار الدولي الثاني (IES2). استخدمت الدراسة الأسلوب الأرشيفي، حيث جمعت بياناتها من مصادر المعلومات الثانوية مع بعض المقابلات غير المنظمة لمقارنة المناهج المحاسبية في العراق مع المناهج المحاسبية الدولية وخاصة المعارف المنصوص عليها في (IES2). توصلت الدراسة إلى أن نسبة الالتزام في العراق بالمعيار الثاني للتعليم المحاسبي (IES2) تبلغ 55%، مع وجود بعض الفجوات خاصة فيما يتعلق بالقيم والأخلاقيات المهنية، وفي التعرف على بيئة العمل، وحوكمة الشركات، والسلوك التنظيمي والمعرفة بتكنولوجيا المعلومات. بينما استكشفت دراسة بالخير وآخرون (2018) بعنوان "التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومدى التوافق مع المتطلبات المعيارية الدولية" التي استهدفت استكشاف المقررات الدراسية ومحتوياتها اللازمة للتخرج من أقسام المحاسبة في الجامعات الليبية ومقارنتها بالمقررات والمحتويات المعيارية الواردة بمنشورات الاتحاد الدولي للمحاسبين، مستخدمةً أسلوب تحليل المضمون لمحتويات المقررات في عدد 8 جامعات ليبية. خلصت الدراسة بأن جميع الجامعات الليبية التي شملتها الدراسة تتوافق معظم مقرراتها مع المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي الخاص بمتطلبات الكفاءة الفنية.

وبعد العرض السابق للدراسات السابقة، يمكن القول إنها اتفقت في استخدام المنهج الوصفي وأسلوب تحليل المحتوى، وهو ما استفادت منه الدراسة الحالية، فهي استخدمت المنهجية ذاتها المستخدمة في الدراسات السابقة. كما جمعت الدراسات السابقة التي تناولت المعيارين الأول والثاني بياناتها من خلال الوثائق المتوافرة ببرامج المحاسبة بالجامعات، وركزت على توصيف المقررات للبرنامج، وهو ما اتبعته الدراسة الحالية إلى جانب استنادها إلى وثائق أخرى ببرنامج المحاسبة. وعلى الرغم من أنه توجد العديد من الدراسات التي أجريت في الساحة الليبية فيما يتعلق بالمعايير الدولية للتعليم المحاسبي، ولكن لا توجد دراسة –حسب علم الباحثين– تخصصت في دراسة حالة جامعة واحدة، إلا دراسة (النعاس، 2020) التي درست كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية بطرابلس، ودراسة (سالم، 2022) التي درست جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية وهي كليات وجامعات عامة، أما في القطاع الخاص فلم يعثر الباحثين على أي دراسة. هذا وتوجد دراسات أخرى كدراسة (الفطيمي والدبار، 2021) التي درست جامعتي الزاوية ومصراتة، بينما تناولت دراسة (بالخير وآخرون، 2018) عدد 8 جامعات عامة، وتم تقييمهم بشكل عام دون الغوص في تفاصيل متطلبات معيار أو معايير معينة. إن نقص دراسات الحالة في الساحة الليبية فيما يتعلق بمعايير التعليم المحاسبي يعتبر دافع رئيسي لإجراء هذه الدراسة.

3- مشكلة الدراسة:

إن توصيف المقررات الدراسية لبرنامج المحاسبة بجامعة الرفاق بمعزل عن إرشادات الهيئات واللجان الدولية المختصة بالتعليم المحاسبي ومتطلبات المعايير الدولية للتعليم المحاسبي يبعد البرنامج والجامعة عن الاعتراف الدولي، وينعكس سلباً على التحصيل المعرفي والمهاري لطلاب المحاسبة بالبرنامج، ويقلل من فرص عمل الخريجين في سوق العمل المحلي والدولي. كما إن المعيار الرابع من معايير الاعتماد المؤسسي والمعيار الثاني من معايير الاعتماد البرامجي الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية والخاصة بالبرامج التعليمية تنص على ضرورة أن يكون للمؤسسة معايير أكاديمية أو مقارنة مرجعية في وصف وتوصيف برامجها التعليمية ومقرراتها الدراسية، وتعد المعايير الدولية للتعليم المحاسبي من المعايير الممكن استخدامها في تحديث وتطوير مفردات المقررات الدراسية. وبناءً على ما تقدم، وانطلاقاً من توصيات الأدبيات السابقة، على سبيل المثال (بالخير وآخرون، 2018؛ عرار، 2019؛ النعاس، 2020؛ الفطيمي والدبار، 2021؛ سالم، 2022)، الذين أشاروا إلى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات التي تتناول المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: **هل يتوافق برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع المعايير الدولية للتعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؟**

ويتفرع من هذا التساؤل تساؤلين، وهما:

1. هل تتوافق متطلبات القبول لبرنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع متطلبات القبول وفق المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي؟
2. هل تتوافق المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع المعارف المطلوبة وفق المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي؟

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على المعايير الدولية للتعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، وبيان مدى توافق برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع متطلبات هذه المعايير، وبشكل أكثر تحديد تهدف الدراسة إلى:

1. بيان مدى توافق متطلبات القبول لبرنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع متطلبات القبول وفق المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي.
2. بيان مدى توافق المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع المعارف المطلوبة وفق المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي.

5- أهمية الدراسة:

تعود الفائدة من إجراء هذه الدراسة على الجهة محل الدراسة بالدرجة الأولى، حيث يستفيد قسم المحاسبة وإدارة الجامعة من نتائج هذه الدراسة في تطوير وتحديث وتحسين برنامج التعليم المحاسبي،

والاقتراب به خطوات نحو المعايير الدولية للتعليم المحاسبي والتوافق الدولي، وهذا يخدم الجامعة محليًا أيضاً فيما يتعلق بمعايير الجودة الصادرة عن المركز الوطني لضمان جودة المؤسسات التعليمية في ليبيا، وفي تجديد اعتمادها لدى هذا المركز، كما تعتبر هذه الدراسة إضافة متواضعة إلى أدبيات التعليم المحاسبي والمكتبة المحاسبية في ليبيا.

6- منهجية الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي لوصف واقع البرنامج التعليمي لقسم المحاسبة، وتجمع الدراسة بياناتها بواسطة الوثائق والمستندات المتوافرة بقسم المحاسبة بالجامعة، بالإضافة إلى طرح الأسئلة والاستفسارات على رئيس قسم المحاسبة ومنسق الجودة بالقسم، ويتم تحليل البيانات الواردة في الوثائق باستخدام أسلوب تحليل المحتوى ومقارنتها بمتطلبات المعيارين محل الدراسة.

7- موجز نظري عن المعايير الدولية للتعليم المحاسبي:

إن التعليم المحاسبي عبارة عن العملية التي تتكامل في أدواتها الرئيسة للوصول إلى نظام شامل يزود أفراده بالمعرفة العلمية، والمهنية، التي تجعلهم قادرين على الدخول لسوق العمل، وممارسة العمل المحاسبي بكفاءة، ومهنية، بشرط أن يتصف هذا النظام بالمرونة لمواكبة التطورات في بيئة العمل المختلفة (الجندلي، 2022). أما المعايير الدولية للتعليم المحاسبي فهي مجموعة من المعايير وضعها IAESB وتعتبر بمثابة إرشادات أو توجيهات أو مبادئ يجب على منظمات المحاسبة المهنية اتباعها لبناء مهنة محاسبة وطنية قادرة تمامًا على تلبية المتطلبات المعقدة التي تفرضها الاقتصادات والمجتمعات. وهذه المعايير قائمة على أساس المبدأ وليس التفصيل، لكي يمكن تطبيقها في مختلف البيئات بغض النظر عن تنوع الثقافات واللغات وتنوع الأنظمة التعليمية والقانونية والاجتماعية. إن هذه المعايير تؤكد على التكامل بين التعليم المحاسبي ومتطلبات مهنة المحاسبة وسوق العمل، في ظل المتغيرات والتطورات المستمرة. وتجدر الإشارة هنا إلى إن IAESBتأسس عام 2003، وهو مجلس مستقل داخل IFAC مختص بوضع وتطوير المعايير والتوجيهات بشأن التعليم المحاسبي IAESB, (2024). ولقد أصدر المجلس ستة من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي عام 2003، بالإضافة إلى المقدمة التي توضح أهمية هذه المعايير، وفي عام 2004 أصدر المجلس المعيار السابع، وفي عام 2006م أصدر المعيار الثامن، وقد تم تعديل المعايير الثمانية في أغسطس 2008 ونشرها في يناير 2009 (شابون والعربي، 2021). وفيما يلي سرداً مختصراً للمعايير (IAESB, 2015; IAESB, 2019):

- معيار التعليم الدولي (1): متطلبات الالتحاق ببرامج تعليم المحاسبة المهنية.
- معيار التعليم الدولي (2): التطور المهني الأولي – الكفاءة الفنية.
- معيار التعليم الدولي (3): التطور المهني الأولي – المهارات المهنية.
- معيار التعليم الدولي (4): التطور المهني الأولي – القيم والأخلاقيات والسلوكيات المهنية.
- معيار التعليم الدولي (5): التطور المهني الأولي – الخبرة العملية.

- معيار التعليم الدولي (6): التطور المهني الأولي – تقييم الكفاءة المهنية.
- معيار التعليم الدولي (7): التطور المهني المستمر.
- معيار التعليم الدولي (8): الكفاءة المهنية لشركاء العملية المسؤولين عن عمليات تدقيق البيانات المالية.

وسيتم سرد متطلبات المعيارين الأول والثاني فقط من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي المذكورة أعلاه، لأنهما يمثلان موضوع الدراسة، أما بقية المعايير فهي تخرج عن نطاق الدراسة.

1.7. المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي: الالتحاق ببرنامج التعليم المحاسبي

يخدم المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي المصلحة العامة من خلال معالجة القضايا المتعلقة بتوفير أعداد كافية من المحاسبين المهنيين الطموحين ذوي الكفاءة العالية، ويقوم بذلك من خلال وضع المبادئ التي يجب استخدامها عند تحديد المتطلبات التعليمية للدخول إلى برامج التعليم المحاسبي، ويتبنى المعيار مبدأ السماح بالوصول المرن إلى برامج التعليم المحاسبي، ويضمن حصول المحاسبين الطموحين على فرصة معقولة لإكمال برامج التعليم المحاسبي بنجاح، بمعنى لا تكون المتطلبات عالية جدًا (تسبب حواجز غير ضرورية أمام دخول المهنة) ولا منخفضة جدًا (تجعل الأفراد يعتقدون خطأً أن لديهم احتمالية إكمال التعليم بنجاح). وبشكل محدد، يشرح هذا المعيار ما يلي (IAESB, 2015; IAESB, 2019): الفرصة المعقولة لاستكمال الدراسة بنجاح، مدى ملاءمة متطلبات القبول، الأشكال المختلفة لمتطلبات القبول. وسيتم تأجيل عرض متطلبات هذا المعيار إلى الإطار العملي لتجنب التكرار والإسهاب.

2.7. المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي: الكفاءة الفنية

يحمل هذا المعيار اسم "التطوير المهني الأولي – الكفاءة الفنية"، وهو يحدد نتائج التعلم الخاصة بالكفاءة الفنية، ويقصد بالكفاءة الفنية القدرة على تطبيق المعارف التي يدرسها طلاب المحاسبة على أرض الواقع لمعالجة المسائل والقضايا التي تقابلهم. وأشار المعيار في نصوصه أنه يجب على الجامعات مراجعة وتحديث برامج التعليم المحاسبي بشكل منتظم، مع ضرورة اختيار أساليب مناسبة لتقييم وقياس مدى تحقيق الكفاءة الفنية سواءً لطلاب البرنامج أو للخريجين منه. كما إن المعارف الواردة في هذا المعيار قد لا تتطابق مع أسماء المقررات الدراسية في الجامعات، ويمكن تحقيق نتائج التعلم المرتبطة بمجال كفاءة واحد عبر أكثر من مقرر دراسي، بمعنى تقسيم المعرفة على أكثر من مقرر. علاوةً على ذلك، أوضح المعيار أن المعارف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات يمكن تحقيقها بدمجها في مقررات أخرى وليس كمقرر منفصل ومستقل (IAESB, 2015; IAESB, 2019). وسيتم تأجيل استعراض متطلباته إلى الجزئيات الخاصة بتحليل البيانات لتجنب التكرار والإسهاب.

8- الإطار العملي:

2.8. نبذة مختصرة عن جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية:

يرجع سبب اختيار جامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية للدراسة لكون الباحثين يعملون ويدرسون بها، وهي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الخاص تتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تأسست تحت اسم معهد الرفاق العالي عام 1999م ثم تغير اسمه إلى جامعة الرفاق في 2003م، وهي جامعة تتبع نظام الفصل المفتوح للدراسة. أما برنامج المحاسبة في هذه الجامعة فتأسس عام 2004م، ويهدف إلى إعداد وتأهيل محاسبين قادرين على ممارسة المهنة بكفاءة عالية، وإمداد المجتمع بمحاسبين قادرين على تلبية حاجاته في مجال المحاسبة، كما يعمل البرنامج على تنمية القدرات البحثية للطالب بما يمكنه من معالجة المشاكل الاقتصادية في المؤسسات، وتنمية القدرات العلمية للطالب في مجال المحاسبة بما يمكنه من المنافسة ومواجهة متطلبات العصر.

2.8 مصادر البيانات:

جمعت الدراسة بياناتها من عدة مصادر أولية وثانوية، فالمصادر الأولية تمثلت في الوثائق المتوافرة بمكتب برنامج المحاسبة، مثل: دليل برنامج المحاسبة، توصيف أو المتطلبات الأكاديمية لبرنامج المحاسبة، دليل الطالب الخاصة ببرنامج المحاسبة بنسخة 2022م (وهي أخر نسخة متوافرة بتاريخ إجراء الدراسة)، شجرة المقررات الدراسية لبرنامج المحاسبة، الخطة الدراسية لبرنامج المحاسبة. بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني للجامعة وصفحة برنامج المحاسبة في هذا الموقع وصفحات الجامعة والبرنامج بمواقع التواصل الاجتماعي. أما المصادر الثانوية للبيانات، فتمثلت في بعض الاستفسارات والأسئلة التي طرحت على رئيس برنامج المحاسبة ومنسق الجودة بالبرنامج في مقابلات غير رسمية.

3.8. آلية تحليل البيانات:

قام الباحثين بحصر متطلبات كل معيار من المعايير الدولية للتعليم المحاسبي محل الدراسة ثم قاموا بالاطلاع على الوثائق والمستندات بمكتب برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية والموقع الإلكتروني للجامعة وصفحة القسم، لمعرفة مدى توافر وتوافق المتطلب وفق المعايير مع ما هو موجود في الواقع، فإذا كان المتطلب موجود يتم منح البرنامج نقطة (1)، أما إذا كان المتطلب غير متوافر فلا يتم منحه نقطة (0)، ولا يتم منحه أي نقطة ويستبعد من الاحتساب أي متطلب لا ينطبق على البرنامج. وبعد ذلك، يتم احتساب إجمالي النقاط التي حصل عليها البرنامج محل الدراسة وتقسيمها على إجمالي النقاط المطلوبة لاستخراج النسبة المئوية للتوافق. وفيما يلي تحليلاً لبيانات الدراسة مقسمة حسب المعايير الدولية للتعليم المحاسبي محل الدراسة:

4.8. المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي:

لقد أورد المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي مجموعة من متطلبات القبول التي يجب أن يلتزم بها برنامج المحاسبة عند نشره لإعلانات قبول الطلاب للدراسة به، والجدول التالي يوضح هذه المتطلبات ومدى توافقها مع برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية:

جدول (1): متطلبات القبول حسب المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي ومدى توافق برنامج المحاسبة معها

ر.م	متطلبات القبول حسب المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي	مدى التوافق
1	قبول المؤهلين للنجاح في برنامج المحاسبة.	0
2	المرونة وعدم التشدد في القبول بما يضمن عدم حرمان المؤهلين للنجاح.	1
3	تفسير وتوضيح الأسس التي اعتمادها برنامج المحاسبة للقبول.	0
4	اطلاع الأطراف ذوي العلاقة على التفسير والتوضيح لأسس اعتماد المتطلبات.	0
5	اتاحة الفرصة للالتحاق ببرنامج المحاسبة من خلال موقع إلكتروني أو من خلال المنشورات.	1
	إجمالي المتطلبات التي يتوافق معها برنامج المحاسبة	2
	نسبة التوافق (2 ÷ 5) × 100	**%40**

يلاحظ من الجدول السابق، إن برنامج المحاسبة في جامعة الرفاق يتوافق مع المتطلبات العامة للقبول التي نص عليها المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي بنسبة 40%، فمن خلال الاطلاع على الموقع الإلكتروني للجامعة وصفحة القسم في هذا الموقع، ومن خلال مراجعة والاطلاع على الإعلانات الخاصة بالقبول، اتضح أن سياسة القبول والتسجيل في البرامج التعليمية للجامعة ككل، على النحو التالي:

جدول (2): سياسة قبول وتسجيل الطلاب ببرنامج المحاسبة

الطلاب المستجدين	لم يسبق لهم الدراسة بمؤسسات التعليم العالي سابقاً، على أن يكون متحصلين على الشهادة الثانوية أو ما يعادها.
الطلاب المنقولين	سبق لهم الدراسة بمؤسسات التعليم العالي سابقاً، ويخضع هؤلاء الطلاب لمعادلة موادهم التي سبق لهم دراستها على ألا يتجاوز 50% من مجموع المواد اللازمة للطالب دراستها في البرنامج التعليمي الملتحق به حسب ما تنص عليه لائحة القبول والتسجيل والامتحانات بالجامعة.
طلاب الاستكمال	متحصلين على مؤهل عالي (دبلوم عالي) ويرغبون في استكمال الدراسة الجامعية، حيث يتم احتساب المواد التي درسها الطالب سابقاً بشرط ألا يقوم بتغيير التخصص، أي يضاف عدد المواد الاستدراكية التي تؤهله للحصول على الدرجة الجامعية في تخصصه.

يتضح للباحثين خلو سياسة القبول والتسجيل المستعرضة في الجدول أعلاه من أي شروط أو ضوابط للقبول، باستثناء أن يكون خريج ثانوية أو ما يعادلها، كما لا يقوم البرنامج بإجراء امتحان قبول للطلاب المتقدمين للدراسة بالبرنامج سوى المقابلة الشفوية معهم من قبل كادر المسجل العام بالجامعة. وبالاستفسار من رئيس برنامج المحاسبة، أفاد أنه مؤخراً لا يتم قبول إلا من كان معدله في الثانوية 65% فما فوق، ولكن هذا الشرط غير مدرج في إعلانات القبول للبرنامج التي تنشرها الجامعة. ونتيجة لما تقدم، فإن البرنامج قد يقبل أشخاص غير مؤهلين للنجاح في تخصص المحاسبة من ناحية، وبعدد يفوق القدرة الاستيعابية للجامعة من ناحية أخرى، حيث بلغ عدد الطلاب الجدد 270 طالب مقسمين على ثلاث مجموعات فقط في الفصل الدراسي خريف 2023م، أي بعدد 90 طالب لكل مجموعة.

علاوةً على ذلك، يسمح البرنامج للطالب بالاستمرار في تخصص المحاسبة إذا اجتاز مقرر مبادئ المحاسبة (1) بمعدل 50%، بينما إذا نظرنا إلى جامعات وكليات مناظرة في مدينة طرابلس نجد أن بعضها يفرض معدل 80% للاستمرار في تخصص المحاسبة، وبعضها يشترط اجتياز مقرر مبادئ المحاسبة (1) ومقرر مبادئ المحاسبة (2) معاً بما لا يقل عن 130 من 200 علامة، أي بمعدل 65%. وبما أن البرنامج لا يقوم بوضع أسس وضوابط للقبول، فمن الطبيعي أنه لا يحتاج إلى تفسير أو توضيح هذه الأسس للأطراف ذوي العلاقة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن منح البرنامج نقطة فيما يتعلق بالمرونة وعدم التشدد راجع إلى الأسباب المذكورة أعلاه، وليس إلى وضعه لشروط أو ضوابط مرنة.

وللمزيد من التفصيل، فإن المعيار الأول ينص على ضرورة أن تدرج الجامعة أو البرنامج التعليمي المعلومات التالية عند الإعلان عن القبول: لمحة عامة عن البرنامج، مخرجات التعلم المطلوبة، مسارات التعليم البديلة، المتطلبات التكنولوجية، تقديم إحصائيات كلية وتفصيلية عن البرنامج، مسارات برنامج المحاسبة، طرق تعليم برنامج المحاسبة، الالتزامات المالية المترتبة على الطالب، الالتزامات الزمنية، أدوات التقييم، توضيح فرص العمل المتاحة للفرد. وفيما يلي تقييماً لمدى توافر هذه المعلومات في إعلانات القبول للبرنامج والمأخوذة من الموقع الإلكتروني لجامعة الرفاق وصفحاتها على مواقع التواصل الاجتماعي:

جدول (3): المعلومات المطلوب نشرها حسب المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي ومدى توافق برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعلومات المطلوب نشرها حسب المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي	مدى التوافق
1	لمحة عامة عن برنامج المحاسبة.	1
2	مخرجات التعلم المطلوبة.	0
3	مسارات التعليم البديلة.	0
4	المتطلبات التكنولوجية.	0
5	تقديم إحصائيات كلية وتفصيلية عن البرنامج.	0
6	مسارات برنامج المحاسبة (*)	-
7	طرق تعليم برنامج المحاسبة.	0
8	الالتزامات المالية المترتبة على الطالب.	1
9	الالتزامات الزمنية.	1
10	أدوات التقييم.	0
11	توضيح فرص العمل المتاحة للفرد.	0
إجمالي المعلومات التي يوفرها برنامج المحاسبة بالجامعة من المعلومات التي يتطلبها المعيار.		**3**
نسبة التوافق (3 ÷ 10) × 100		**%30**

(*) إن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق لا يتيح للطالب عدة مسارات، على سبيل المثال، شعبة المحاسبة المالية، شعبة محاسبة التكاليف، وهكذا، ويكتفي الطالب بدراسة المحاسبة بصفة عامة، وهذا سبب خلو إعلانات البرنامج من هذه المعلومات، ونتيجة لذلك تم استبعاد هذا المتطلب من الاحتساب لأنه لا ينطبق على البرنامج من الأساس.

ويلاحظ من الجدول (3)، إن برنامج المحاسبة لا يلتقي مع المعيار الأول في المعلومات التي يوفرها إلا في عدد (3) معلومات من أصل (10) معلومة يتطلبها المعيار وتنطبق على البرنامج، أي بنسبة 30% تقريباً فقط. فعلى الرغم من تعدد طرق التعليم والتقييم التي يتبعها أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج، إضافةً إلى وجود مخرجات التعلم لكل مقرر دراسي ضمن المتطلبات الأكاديمية التي يقوم البرنامج وعضو هيئة التدريس بتعبئتها لكل مقرر، إلا أن البرنامج لا يعلن عنها لمن يرغب في التسجيل ودراسة تخصص المحاسبة. وبالرغم من تعدد فرص العمل المتاحة أمام خريج المحاسبة، حيث يمكنه العمل كمحاسب ومراجع داخلي ومراجع خارجي ومحلل مالي ومصمم نظم محاسبية وغيرها الكثير من الوظائف، وعلى الرغم من حاجة جميع الشركات إلى المحاسبين، إلا أن البرنامج لا يذكر ذلك في المعلومات المدرجة بالموقع الإلكتروني والموجودة بشكل دائم، ولا في المعلومات المعلن عنها عند نشر إعلانات القبول للبرنامج. وتكتفي الجامعة والبرنامج التعليمي محل الدراسة بتوضيح الالتزامات المالية والزمنية للطالب، مع وضع نبذة أو لمحة عامة عن برنامج المحاسبة تشمل رؤية ورسالة وأهداف البرنامج، وعدد الساعات أو الوحدات المطلوبة للتخرج، وبعض البيانات عن تأسيس البرنامج وأعضاء هيئة التدريس، وحتى هذه البيانات بعضها قديم وبحاجة إلى تحديث.

وبناءً على ما سبق، يمكن الإجابة عن التساؤل الفرعي الأول لهذه الدراسة، وهو: **هل تتوافق متطلبات القبول لبرنامج المحاسبة مع متطلبات القبول وفق المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي؟** وبالنظر إلى ما تقدم، نجد أن البرنامج لا يوفر إلا 40% من المتطلبات العامة للقبول (أنظر الجدول (1))، ولا يوفر إلا 30% من المعلومات المطلوب نشرها في إعلانات القبول (أنظر الجدول (3))، وهذه النسب منخفضة، وبالتالي يمكن أن نخلص إلى أن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية لا يتوافق مع متطلبات القبول المنصوص عليها في المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي.

5.8. المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي:

أشار المعيار إلى مجموعة من المعارف التي يجب أن يقدمها برنامج المحاسبة، وفي هذه الجزئية من الدراسة سيتم الإشارة إلى هذه المعارف ومدى توافقها مع ما يقدمه برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق، وقد استخدمت الدراسة في تقسيم هذه المعارف إلى مجموعات نفس الطريقة التي استخدمتها دراسة (الفطيمي والدبار، 2021) بتصرف قليل من الباحثين، وذلك بعد التحقق منها بمقارنتها مع المعارف التي نص عليها المعيار الثاني للتعليم المحاسبي. ولقد تم تقسيم المعارف إلى: المعارف ذات الصلة بالمحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية والتمويل، المعارف ذات الصلة بإدارة الأعمال والتنظيم، المعارف ذات الصلة بالتكنولوجيا.

1.5.8. المعارف ذات الصلة بالمحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية والتمويل:

أشار المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي إلى مجموعة من المعارف ذات الصلة بالمحاسبة المالية وإعداد التقارير والتمويل، والتي يجب أن يقدمها برنامج المحاسبة، وفي هذه الجزئية من الدراسة سيتم الإشارة

إلى هذه المعارف ومدى توافقها مع ما يقدمه برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق من خلال استعراضها في شكل محاور والإشارة إلى حالة المقرر الدراسي لمعرفة مدى إلزام الطالب بدراسة المعرفة المطلوبة.

أولاً: معارف المحاسبة المالية وإعداد التقارير: يستعرضها الجدول التالي:

جدول (4): معارف المحاسبة المالية وإعداد التقارير وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	تطبيق مبادئ المحاسبة على المعاملات والأحداث	1	مبادئ المحاسبة (1) (2) المحاسبة المتوسطة (1) (2) محاسبة الشركات (1) (2) محاسبة النفط محاسبة المشروعات الخدمية محاسبة المشروعات الزراعية محاسبة المقاولات محاسبة الأقسام والفروع محاسبة المصارف والتأمين محاسبة الأموال العامة	تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي اختياري تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي إجباري
2	تصنيف البيانات المالية بشكل مباشر في القوائم المالية	1		
3	تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة لإعداد التقارير المالية	1		
4	المحاسبة الدولية وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	1	المحاسبة المتوسطة (1) (2) المحاسبة الدولية دراسات في المحاسبة المالية	تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي اختياري
5	إعداد التقارير المالية بما في ذلك التقارير الموحدة بالتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	1	المحاسبة المتوسطة (2) المحاسبة الدولية دراسات في المحاسبة المالية	تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي اختياري
6	تفسير القوائم المالية والإيضاحات ذات الصلة	1	تحليل القوائم المالية	تخصصي إجباري
7	تفسير التقارير التي تحتوي على بيانات غير مالية، مثل: تقارير الاستدامة والتقارير المتكاملة.	0	لا يوجد	لا يوجد
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**6**	**نسبة التوافق 85.7%**	

يلاحظ من الجدول السابق إن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق يوفر (6) معارف من أصل (7) معارف تتعلق بالمحاسبة المالية وإعداد التقارير مطلوبة وفق المعيار الثاني، أي بما نسبته 85.7%، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة، وهذه المعارف لا يتم تغطيتها بمقرر دراسي واحد وإنما يتم تغطيتها بواسطة مجموعة من المقررات الدراسية الإجبارية والاختيارية، ويجب التنويه هنا إلى أن الطالب قد لا يختار بعض المقررات الاختيارية وبالتالي لا تتوافر له فرصة الحصول على المعرفة المطلوبة.

ثانيًا: معارف المحاسبة الإدارية والتكاليف: يبينها الجدول التالي:

جدول (5): معارف المحاسبة الإدارية والتكاليف وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	المعرفة بكيفية تطبيق التقنيات لدعم عمليات صنع القرارات الإدارية، بما في ذلك تكلفة المنتج، تحليل الانحرافات، إدارة المخزون، إعداد الموازنات والتنبؤ.	1	محاسبة التكاليف (1) (2) المحاسبة الإدارية	تخصصي إجباري تخصصي إجباري
2	تطبيق التقنيات الكمية لتحليل سلوك التكلفة ومسببات التكلفة.	1	محاسبة التكاليف (2)	تخصصي إجباري
3	تحليل البيانات المالية وغير المالية لتقديم معلومات ملائمة لصنع القرارات الإدارية.	1	المحاسبة الإدارية	تخصصي إجباري

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
4	إعداد التقرير لدعم اتخاذ القرارات الإدارية، بما في ذلك التقارير التي تركز على التخطيط وإعداد الموازنات، إدارة التكلفة، رقابة الجودة، قياس الأداء، المقارنة المرجعية.	1	المحاسبة الإدارية	تخصصي إجباري
5	مقارنة الأداء للمنتجات وقطاعات الأعمال وتقييمه.	1	المحاسبة الإدارية محاسبة الأقسام والفروع	تخصصي إجباري تخصصي إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**5**	**نسبة التوافق 100%**	

يتضح من الجدول (5) إن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق يوفر جميع المعارف الخاصة بالمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف والمطلوبة في المعيار الثاني، وبعض هذه المعارف لا يتم تغطيتها في مقرر المحاسبة الإدارية أو محاسبة التكاليف مثل: مقارنة أداء المنتجات وقطاعات الأعمال وتقييمه الذي يغطيه مقرر محاسبة الأقسام والفروع. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع هذه المعارف يتم تغطيتها في مقررات تخصصية إجبارية، مما يعني حصول جميع الطلاب على هذه المعارف، مع التنويه إلى خلو مقرر المحاسبة الإدارية من بعض المعارف المشار إليها، مثل: رقابة الجودة، المقارنة المرجعية.

ثالثاً: معارف المحاسبة الضريبية: يوضحها الجدول التالي:

جدول (6): معارف المحاسبة الضريبية وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التي تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	شرح الامتثال للضرائب المحلية ومتطلبات الإيداع.	1	المحاسبة الضريبية محاسبة الأموال العامة	تخصصي إجباري تخصصي إجباري
2	احتساب الضرائب المباشرة وغير المباشرة للأفراد والمنظمات.	1	المحاسبة الضريبية	تخصصي إجباري
3	شرح الاختلاف بين التخطيط الضريبي والإعفاء الضريبي والتهرب الضريبي.	1	المحاسبة الضريبية	تخصصي إجباري
4	تحليل المواضيع الضريبية المتعلقة بالمعاملات الدولية غير المعقدة.	1	المحاسبة الضريبية المحاسبة الدولية	تخصصي إجباري تخصصي إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**4**	**نسبة التوافق 100%**	

يتبين من الجدول (6) إن المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق فيما يتعلق بالمحاسبة الضريبية تتوافق جميعها مع ما جاء في المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، وبعض هذه المعارف لا يتم تغطيتها في مقرر المحاسبة الضريبية فقط، خاصةً المسائل الضريبية ذات البعد الدولي والمتعلقة بالشركات متعددة الجنسية التي تعتبر من موضوعات المحاسبة الدولية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جميع هذه المعارف يتم تغطيتها في مقررات تخصصية إجبارية، مما يعني حصول جميع الطلاب على هذه المعارف.

رابعاً: معارف القانون التجاري واللوائح: يعرضها الجدول التالي:

جدول (7): معارف القانون التجاري واللوائح وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	شرح القانون التجاري ولوائحه التي تحكم عمل الشركات بأشكالها القانونية المختلفة (أشخاص، أموال، ...).	1	القانون التجاري	داعم إجباري
2	شرح القوانين واللوائح المتعلقة بالبيئة والمطبقة في البيئة التي سيعمل بها المحاسبون المهنيون.	1	القانون التجاري	داعم إجباري
3	شرح الفرق في الأشكال القانونية لتنظيمات الأعمال (الشركات) والتشريعات التي تحكم كل تنظيم (شركة).	1	القانون التجاري	داعم إجباري
4	تحديد متى يكون من الواجب الحصول على مساعدة المتخصصين.	1	القانون التجاري	داعم إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**4**	**نسبة التوافق 100%**	

يبين الجدول (7) إن المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق والخاصة بالقانون التجاري واللوائح تتوافق جميعها مع ما ينص عليه المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، وجميع هذه المعارف يتم تغطيتها في مقرر دراسي واحد، وهو القانون التجاري، ولكن لا يعني ذلك إن بقية المقررات تتجاهل الأشكال القانونية للشركات، فمثلاً في محاسبة الشركات (1 & 2) يتم الإشارة إلى الأشكال القانونية للشركات وأبرز الاختلافات بينها، مع التركيز على انعكاسات هذه الاختلافات على المعالجات المحاسبية، كما إن مقرر المحاسبة الضريبية يرتبط أيضاً بالأشكال القانونية للشركات. وعلى الرغم من أن مقرر القانون التجاري ليس تخصصيًّا لكنه إجباريًّا، مما يضمن حصول جميع الطلاب على هذه المعارف، كما أن الطالب يجب أن يجتازه لكي يستطيع دراسة مقرر محاسبة الشركات.

خامساً: معارف المراجعة وخدمات التأكيد: على النحو الموضح في الجدول التالي:

جدول (8): معارف المراجعة وخدمات التأكيد وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	معرفة أهداف ومراحل القيام بمراجعة القوائم المالية.	1	المراجعة (1) المراجعة الداخلية	تخصصي إجباري تخصصي اختياري
2	معرفة معايير المراجعة وتطبيقاتها، مثل: المعايير الدولية للمراجعة.	1	المراجعة (1) (2) المحاسبة الدولية المراجعة الداخلية	تخصصي إجباري تخصصي إجباري تخصصي اختياري
3	معرفة وتطبيق القوانين واللوائح المعمول بها في الدولة والخاصة بمراجعة القوائم المالية.	1	المراجعة (1)	تخصصي إجباري
4	معرفة الكيفية التي يتم بها تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، والنظر في تأثيراتها على خطة وبرنامج المراجعة.	1	المراجعة (2)	تخصصي إجباري
5	معرفة الأساليب الكمية وتطبيقاتها في المراجعة.	1	المراجعة (2)	تخصصي إجباري
6	شرح العناصر الأساسية لارتباطات التأكيد والمعايير المطبقة ذات الصلة بتلك الارتباطات.	1	المراجعة (2)	تخصصي إجباري
7	وصف الأنشطة المشاركة في إجراء عملية مراجعة القوائم المالية.	1	المراجعة (2) المراجعة الداخلية	تخصصي إجباري تخصصي اختياري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**7**	**نسبة التوافق 100%**	

يلاحظ من الجدول (8) إن المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق والخاصة فيما يتعلق بالمراجعة وخدمات التأكيد تتوافق جميعها مع المعيار، ويقدمها البرنامج مقسمة على مقررين إجباريين، وهما: المراجعة (1 & 2)، مما يضمن حصول الطالب على هذه المعارف، أما بعض الموضوعات فيتم تقديمها في مقرر اختياري وهو المراجعة الداخلية، وبالاطلاع على الجداول الدراسية للبرنامج لأكثر من فصل دراسي وبالاستفسار من رئيس البرنامج ومنسق الجودة بالبرنامج اتضح أن هذا المقرر لم يفعل لكنه موجود بالخطة الدراسية، مما يعني عدم حصول الطلاب على المعارف المتعلقة بالمراجعة الداخلية، وبالمعايير الدولية الخاصة بالمراجعة الداخلية الصادرة عن المعهد الدولي للمراجعين الداخليين (IIA).

سادساً: معارف التمويل والإدارة المالية: يستعرضها الجدول التالي:

جدول (9): معارف التمويل والإدارة المالية وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التي تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	معرفة مصادر التمويل المتاحة للشركة (تمويل مصرفي، أدوات مالية، أسواق الأسهم والسندات) ومقارنتها.	1	مبادئ التمويل الإدارة المالية أسواق مالية	داعم إجباري داعم اختياري داعم اختياري
2	معرفة التدفقات النقدية للشركة وتحليلها ومتطلبات رأس المال العامل.	1	الإدارة المالية تحليل القوائم المالية	داعم اختياري تخصصي إجباري
3	تحليل الوضع المالي الحالي والمستقبلي للشركة باستخدام تقنيات تشمل: التحليل الأفقي والرأسي، النسب المالية، تحليل التدفق النقدي.	1	الإدارة المالية تحليل القوائم المالية	داعم اختياري تخصصي إجباري
4	تقييم مدى ملائمة المكونات المستخدمة لحساب تكلفة رأس المال للشركة.	1	الإدارة المالية	داعم اختياري
5	معرفة الموازنة الرأسمالية وتطبيقاتها في تقييم قرارات الاستثمار الرأسمالي.	1	الإدارة المالية المحاسبة الإدارية	داعم اختياري تخصصي إجباري
6	شرح أساليب تقييم الدخل والأصول والسوق المستخدمة في اتخاذ قرارات الاستثمار وتخطيط الأعمال والإدارة المالية طويلة الأجل.	1	الإدارة المالية تقييم وتحليل أوراق مالية	داعم اختياري داعم اختياري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**6**	**نسبة التوافق 100%**	

يلاحظ من الجدول (9) إن المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق والخاصة بالتمويل والإدارة المالية تتوافق جميعها مع المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، ويقدمها البرنامج مقسمة في مجموعة من المقررات الدراسية، بعضها تخصصية وأخرى داعمة، وبعضها إجباري والأخر اختياري، مما يعني أن بعض الطلاب قد لا يتحصلون على كل هذه المعارف، كما إن مقرر تقييم وتحليل الأوراق المالية ومقرر الأسواق المالية لم يتم تفعيلهما منذ فترة رغم وجودهما في الخطة الدراسية لبرنامج المحاسبة.

سابعاً: معارف القيم والأخلاق المهنية: يوضحها الجدول التالي:

جدول (10): معارف القيم والأخلاق وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسى
1	معرفة المسؤوليات الأخلاقية والمهنية للمحاسب تجاه بيئة المهنة والعامة.	0	لا يوجد	لا يوجد
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**0**	**نسبة التوافق 0%**	

يلاحظ من الجدول (10) إن المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق لا تتوافق مع المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي فيما يخص القيم والأخلاق المهنية، فلا يوجد مقرر دراسي تخصصي أو داعم يقدم معرفة متعلقة بالمسؤوليات الأخلاقية والمهنية للمحاسب المهني تجاه بيئة المهنة والعامة. وفي هذا الصدد، أدرجت دراسة (الفطيمي والدبار، 2021) مقرر التربية الإسلامية ضمن المقررات التي توفر هذه المعارف، ولكن بالنظر إلى مفردات هذا المقرر بجامعة الرفاق نجدها مفردات عامة لا تغطي المقصود بالمعيار. كما إن مقرر المراجعة قد يشير إلى بعض المسؤوليات للمراجع تجاه زملائه وتجاه المهنة ضمن آداب وسلوك المهنة، ولكنها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب في المعيار.

ثامناً: معارف الاقتصاد: كما يبين الجدول التالي:

جدول (11): معارف الاقتصاد وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	معرفة ووصف المبادئ الأساسية للاقتصاد الجزئي والكلي.	1	مبادئ الاقتصاد (1) (2) اقتصاد جزئي اقتصاد كلي	داعم إجباري داعم إجباري داعم اختياري
2	معرفة ووصف تأثير التغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي على نشاط الشركة.	1	مبادئ الاقتصاد (2) اقتصاد كلي	داعم إجباري داعم اختياري
3	تفسير أثر التحركات في المؤشرات الرئيسية لنشاط الاقتصاد الجزئي والكلي.	1	مبادئ الاقتصاد (1) (2) اقتصاد جزئي اقتصاد كلي	داعم إجباري داعم إجباري داعم اختياري
4	معرفة الأنواع المختلفة لهياكل السوق بما في ذلك المنافسة الكاملة والمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة.	1	مبادئ الاقتصاد (1) اقتصاد جزئي	داعم إجباري داعم إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**4**	**نسبة التوافق 100%**	

يستعرض الجدول (11) المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق الخاصة بالاقتصاد، وهذه المعارف تتوافق جميعها مع ما جاء في المعيار، وجميع المقررات التي تغطي المعارف المشار إليها إجبارية باستثناء الاقتصاد الكلي، ولكن بالنظر إلى مفردات مقرر مبادئ الاقتصاد (2) ومقارنتها بمفردات الاقتصاد الكلي نجد الكثير من التشابه، وبالتالي يمكن القول إن طلاب المحاسبة يتحصلون على المعارف الاقتصادية المطلوبة حسب المعيار.

2.5.8. المعارف ذات الصلة بإدارة الأعمال والتنظيم:

أولاً: معارف الأعمال والبيئة التنظيمية: يوضحها الجدول التالي:

جدول (12): معارف الأعمال والبيئة التنظيمية وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوا فق	المقررات الدراسية التى تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	معرفة ووصف بيئة المنظمة بما في ذلك القوى السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية والفنية والدولية.	1	مبادئ إدارة الأعمال مبادئ العلوم السياسية	داعم إجباري عام إجباري
2	معرفة وشرح التأثيرات القانونية والسياسية والثقافية والتكنولوجية على عمليات التدويل في المنظمة.	1	مبادئ إدارة الأعمال المحاسبة الدولية	داعم إجباري تخصصي إجباري
3	تحليل جوانب البيئة العالمية التي تؤثر على التجارة الدولية والتمويل.	1	مبادئ إدارة الأعمال	داعم إجباري
4	تحديد سمات العولمة، وتوضيح دور الشركات متعددة الجنسيات والتجارة الإلكترونية والأسواق الناشئة.	1	مبادئ إدارة الأعمال المحاسبة الدولية	داعم إجباري تخصصي إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**4**	**نسبة التوافق 100%**	

يوضح الجدول (12) المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق الخاصة بالأعمال والبيئة التنظيمية، وهذه المعارف تتوافق جميعها مع متطلبات المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، وجميع المقررات التي تغطي المعارف المشار إليها إجبارية سواءً كانت عامة أو داعمة. ويأتي مقرر المحاسبة الدولية هنا لأنه يتناول ضمنيًا بعض المعارف المتعلقة بالاختلافات البيئية وانعكاساتها على الأعمال والمحاسبة، كما يتضمن ضمن مفرداته الإشارة إلى العولمة وإدارة الأعمال الدولية، مثل: التخطيط الاستراتيجي والرقابة على المستوى الدولي.

ثانيًا: معارف الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية: يبينها الجدول التالي:

جدول (13): معارف الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	شرح مبادئ الحوكمة بما في ذلك حقوق ومسؤوليات الملاك، المستثمرين، المسؤولين عن الإدارة، وشرح دور أصحاب المصلحة في تحقيق متطلبات الحوكمة، الشفافية، الإفصاح.	0	لا يوجد	لا يوجد
2	تحليل المخاطر التي قد تتعرض لها المنظمة والفرصة المتاحة لها باستخدام هيكل لإدارة المخاطر.	0	لا يوجد	لا يوجد
3	تحليل مكونات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد القوائم المالية.	1	المراجعة (1) المراجعة الداخلية	تخصصي إجباري تخصصي اختياري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**1**	**نسبة التوافق 33.3%**	

يلاحظ من الجدول (13) إن برنامج المحاسبة بالجامعة لا يقدم إلا معرفة واحدة من المعارف المطلوبة وفق المعيار الدولي الثاني، وهي تحليل مكونات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد القوائم المالية، التي يقدمها البرنامج في مقررين أحدهما إجباري (المراجعة (1)) والأخر اختياري (المراجعة الداخلية)، أما بقية المعارف المتعلقة بالحوكمة وتحليل المخاطر وإدارة المخاطر فلا يقدمها البرنامج في أي من مقرراته.

ثالثاً: معارف الأسواق المالية: يبين الجدول التالي هذه المعارف:

جدول (14): معارف الأسواق المالية وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	المعرفة بالتجارة المحلية والدولية والأسواق المالية وآلية عملها.	1	أسواق مالية المحاسبة الدولية	داعم اختياري تخصصي إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**1**	**نسبة التوافق 100%**	

يتضح من الجدول (14) إن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق يقدم المعرفة بالأسواق المالية وآلية عملها في مقرر اختياري، وفي هذا المقرر يتم الإشارة ضمنيًا إلى الأسواق المالية الدولية أو التجارة الدولية، ولكن هذا المقرر لا يفعل دائماً رغم وجوده بالخطة الدراسية، وبالتالي فإن هذه المعارف قد لا يتحصل عليها الطالب بالشكل المطلوب في المعيار الدولي الثاني، إلا في مقرر المحاسبة الدولية حيث يتم الإشارة إلى الأسواق المالية الدولية كإحدى أسباب تدويل المحاسبة والإشارة إلى تأثيرات التجارة الدولية على المحاسبة.

رابعاً: معارف الإدارة واستراتيجية الأعمال: يلخصها الجدول التالي:

جدول (15): معارف الإدارة واستراتيجية الأعمال وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوا فق	المقررات الدراسية التى تغطى المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	معرفة وشرح الطرق المختلفة لتنظيم المنظمات وهيكلتها.	1	مبادئ إدارة الأعمال	داعم إجباري
2	معرفة وشرح أهداف وأهمية مختلف المجالات التشغيلية والوظيفية بالمنظمة.	1	مبادئ إدارة الأعمال	داعم إجباري
3	تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي يمكن أن تأثر على استراتيجية المنظمة.	1	مبادئ إدارة الأعمال	داعم إجباري
4	معرفة العمليات التى يمكن استخدامها لتنفيذ استراتيجية المنظمة.	1	مبادئ إدارة الأعمال	داعم إجباري
5	شرح كيفية استخدام نظريات السلوك التنظيمي لتعزيز أداء الفرد وفرق العمل والمنظمة.	1	مبادئ إدارة الأعمال	داعم إجباري
6	فهم عمليات اتخاذ القرارات واستراتيجياتها، وتشمل: الإدارة الاستراتيجية، الإدارة العامة. بالإضافة إلى فهم المخاطر التنظيمية والتشغيلية.	1	مبادئ إدارة الأعمال	داعم إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**6**	**نسبة التوافق 100%**	

يتبين من الجدول (15) إن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق يقدم جميع المعارف المطلوبة من المعيار الثاني فيما يتعلق بالإدارة واستراتيجية الأعمال، وذلك في مقرر داعم إجباري (مبادئ إدارة الأعمال). وعلى الرغم من تغطية هذه المعارف في المقرر المشار إليه إلا أن الباحثين يروا أنه من الأفضل إدراج مقرر أخر وتقديم هذه المعارف بشكل أوسع من الشكل المختصر الذي تقدم به في الوقت الحاضر.

خامساً: معارف التسويق: يوضحها الجدول التالي:

جدول (16): معارف التسويق وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التي تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	فهم القضايا الشخصية وقضايا الموارد البشرية وإدارة الأفراد والمشروعات وتقنيات التوزيع.	1	مبادئ إدارة الأعمال إدارة العمليات الإنتاجية بحوث العمليات	داعم إجباري داعم إجباري داعم إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**1**	**نسبة التوافق 100%**	

يتضح من الجدول (16) إن البرنامج يقدم بعض قضايا الموارد البشرية وإدارة الأفراد في مقرر مبادئ إدارة الأعمال، أما تقنيات التوزيع فيتم الإشارة إليها وتقديمها في مقرر إدارة العمليات الإنتاجية وبحوث العمليات، ولكن يؤخذ على البرنامج خلوه من أي مقررات مستقلة خاصة بالتسويق أو إدارة المشروعات الصغرى وريادة الأعمال أو إدارة الموارد البشرية، فهي معارف تتقاطع من المحاسبة في الكثير من الجوانب خاصةً عند إجراء المحاسب لدراسات الجدوى أو تقديم بعض الاستشارات لرواد الأعمال.

سادساً: معارف التجارة الدولية: يستعرضها الجدول التالي:

جدول (17): معارف التجارة الدولية وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التي تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	المعرفة الأساسية بالتجارة الدولية والتمويل.	1	مبادئ التمويل المحاسبة الدولية	عام اجباري تخصصي إجباري
2	معرفة الطرق التي تتم بها إدارة الأعمال الدولية، بالإضافة إلى عمليات العولمة.	1	المحاسبة الدولية	تخصصي إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**2**	**نسبة التوافق 100%**	

يلاحظ من الجدول (17) إن برنامج المحاسبة يقدم المعارف المتعلقة بالتمويل ذات البعد الدولي في مقرر مبادئ التمويل، ويقدم المعارف المتعلقة بإدارة الأعمال الدولية وعمليات العولمة في مقرر المحاسبة الدولية، حيث تشير مفردات المقرر إلى ضرورة إعطاء الطالب لموضوعات مثل: مفهوم العولمة والعوامل المؤثرة فيها، وأنواع الأعمال والارتباطات الدولية، وفلسفة ووظائف منظمة التجارة العالمية والمشكلات الرئيسية التي تواجهها، التخطيط والرقابة على المستوى الدولي، وجميع هذه المعارف مطلوبة من المعيار الثاني.

سابعاً: معارف السلوك التنظيمي: يوضحها الجدول التالي:

جدول (18): معارف السلوك التنظيمي وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي	مدى التوافق	المقررات الدراسية التي تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	معرفة وفهم القوى المحركة الذاتية، والجماعية في التنظيمات.	0	لا يوجد	لا يوجد
2	معرفة أساليب خلق إدارة التغيير داخل التنظيمات.	0	لا يوجد	لا يوجد
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**0**	**نسبة التوافق 0%**	

يستنتج من الجدول رقم (18) إن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق لا يقدم المعارف المطلوبة وفق المعيار محل الدراسة فيما يتعلق بالسلوك التنظيمي في أي من مقررات.

3.5.8. المعارف ذات الصلة بالتكنولوجيا:

أولاً: معارف تكنولوجيا المعلومات: يبينها الجدول التالي:

جدول (19): معارف تكنولوجيا المعلومات وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار	مدى التوافق	المقررات الدراسية التى تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	تحليل مدى كفاية ضوابط تكنولوجيا المعلومات العامة وضوابط التطبيق ذات الصلة.	0	لا يوجد	لا يوجد
2	شرح كيف تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحليل البيانات وصناعة القرار.	0	لا يوجد	لا يوجد
3	استخدام تكنولوجيا المعلومات لدعم اتخاذ القرارات من خلال تحليل الأعمال.	0	لا يوجد	لا يوجد
4	وصف المكونات الأساسية للأجهزة ومكونات البرامج لنظم المعلومات.	1	مبادئ الحاسب الآلي تطبيقات الحاسب في المحاسبة	عام إجباري تخصصي اختياري
5	تحديد متطلبات الرقابة العامة على الحاسب وتطبيقاته الفعالة لنظم المعلومات المحاسبية.	1	تصميم النظم المحاسبية المراجعة (2)	تخصصي إجباري تخصصي إجباري
6	فهم نظم المعلومات المحاسبية وأنظمة الأعمال	1	تصميم النظم المحاسبية	تخصصي إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**3**	**نسبة التوافق 50%**	

يتبين من الجدول رقم (19) إن برنامج المحاسبة يقدم 50% من المعارف المطلوبة في المعيار الثاني، فهو يقدم وصف للمكونات الأساسية للأجهزة والبرامج ومتطلبات الرقابة العامة على الحواسيب وفهم نظم المعلومات المحاسبية من خلال مجموعة من المقررات، مثل: مبادئ الحاسب الآلي، تطبيقات الحاسب في المحاسبة، تصميم النظم المحاسبية، المراجعة (2). ولكن البرنامج لا يقدم أكثر من الأساسيات التي قد لا تفيد طالب المحاسبة بشكل كبير، حيث لا يقدم المعرفة بتكنولوجيا المعلومات وضوابطها وربطها بمخاطر المراجعة وإجراءاتها، كما لا يقدم المعرفة بالمنظومات المحاسبية، مثل: نظم تخطيط موارد المؤسسة (ERP).

ثانيًا: معارف الأساليب الكمية: يلخصها الجدول التالي:

جدول (20): معارف الأساليب الكمية وتوافق مفردات مقررات برنامج المحاسبة معها

ر.م	المعارف حسب المعيار الدولى الثانى للتعليم المحاسبي	مدى التوا فق	المقررات الدراسية التى تغطي المعرفة المطلوبة	حالة المقرر الدراسي
1	معرفة الأساليب الكمية والرياضية واستخداماتها في حل مشاكل الأعمال.	1	الأساليب الكمية في المحاسبة التحليل الرياضي (1) (2) الإحصاء (1) (2) بحوث العمليات	تخصصي اختياري عام إجباري عام إجباري داعم إجباري
إجمالي المعارف التي تتوافق مع المعيار		**1**	**نسبة التوافق 100%**	

يلاحظ من الجدول رقم (20) إن برنامج المحاسبة يقدم في خطته الدراسية جميع المعارف المطلوبة في المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي فيما يخص الأساليب الكمية، ولكن يؤخذ على البرنامج قلة تفعيل مقرر الأساليب الكمية في المحاسبة، فعلى الرغم من أن طالب المحاسبة يدرس مقرر

بحوث العمليات والإحصاء والتحليل الرياضي بشكل مستقل، إلا أن الفائدة ستكون أكثر إذا تم دراسة هذه المعارف من خلال ربطها بالمحاسبة أو من وجهة نظر محاسبية.

ويمكن تلخيص الجداول التحليلية السابقة في نتيجة واحدة يمكن من خلالها الحكم على برنامج المحاسبة والإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني للدراسة، على النحو الموضح في الجدول رقم (21).

جدول (21): توافق برنامج المحاسبة مع متطلبات المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي

المعارف المطلوبة	عدد نقاط برنامج المحاسبة	عدد النقاط المطلوبة
معارف المحاسبة المالية وإعداد التقارير	6	7
معارف المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف	5	5
معارف المحاسبة الضريبية	4	4
معارف القانون التجاري واللوائح	4	4
معارف المراجعة وخدمات التأكيد	7	7
معارف التمويل والإدارة المالية	6	6
معارف القيم والأخلاق	0	1
معارف الاقتصاد	4	4
معارف الأعمال والبيئة التنظيمية	4	4
معارف الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية	1	3
معارف الأسواق المالية	1	1
معارف الإدارة واستراتيجية الأعمال	6	6
معارف التسويق	1	1
معارف التجارة الدولية	2	2
معارف السلوك التنظيمي	0	2
معارف تكنولوجيا المعلومات	3	6
معارف الأساليب الكمية	1	1
إجمالي عدد النقاط لكل المحاور السابقة	55	64
نسبة التوافق الإجمالية (55 ÷ 64)	**%85.9**	

وبناءً على ما سبق، يمكن للباحثين الإجابة عن التساؤل الفرعي الثاني، وهو: **هل تتوافق المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق مع المعارف المطلوبة وفق المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي؟** وبالنظر إلى ما تقدم، نجد أن البرنامج يوفر 85.9% من المعارف التي نص عليها المعيار، وهذه النسبة مرتفعة، وبالتالي يمكن أن نخلص إلى أن المعارف التي يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق تتوافق مع المعارف المنصوص عليها في المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي.

وفي الخلاصة، نود الإشارة إلى أن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق يمتاز بوجود مقرر اختياري تحت اسم دراسات في المحاسبة المالية، ويمتاز هذا المقرر بأنه قابل للإضافة والتعديل بشكل دائم وأن مفرداته غير ثابتة، وبالتالي توجد فرصة أمام البرنامج لاستغلال ذلك في إضافة المعارف التي لا يقدمها البرنامج والمطلوبة من قبل المعايير الدولية للتعليم المحاسبي، مثل: أخلاقيات مهنة المحاسبة، تقارير الاستدامة، التقارير المتكاملة، القياس المرجعي المقارن، وغيرها من معارف. كما يمكن للبرنامج إضافة بعض المعارف بإزالة بعض المعارف التي يتحصل عليها الطالب بشكل متكرر في أكثر من مقرر دراسي، أو استحداث مقررات دراسية جديدة في خطة البرنامج.

9- مناقشة النتائج:

بناءً على التحليلات الواردة في الإطار العملي للدراسة، نخلص إلى أن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية لا يتوافق مع أغلب متطلبات المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي، فلا يقبل المؤهلين للنجاح من خلال وضع ضوابط أو أسس يتم على أساسها قبول الطلاب، ولا يقوم البرنامج بتوفير المعلومات التالية عند الإعلان عن قبول الطلاب: إحصائيات كلية وتفصيلية عن البرنامج، طرق التعليم والتقييم، فرص العمل المتاحة أمام خريج المحاسبة. بالإضافة إلى أنه يتعامل مع القبول بمرونة عالية جداً ويتيح الفرصة للجميع للالتحاق بالبرنامج، وهذه النتيجة تتوافق مع ما خلصت إليه دراسة (قدري، 2023) التي أجريت على جامعة سعيدة إحدى الجامعات الجزائرية.

أما فيما يتعلق بالمعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي فقد خلصت الدراسة إلى أن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق يتوافق مع هذا المعيار بنسبة 85.6% تقريباً، ويقدم المعارف التي يتطلبها، والمتمثلة في المعارف المطلوبة في مجال المحاسبة المالية وإعداد التقارير، المحاسبة الإدارية والتكاليف، المحاسبة الضريبية، القانون التجاري، المراجعة وخدمات التأكيد، التمويل والإدارة المالية، الاقتصاد، الإدارة واستراتيجية الأعمال، التسويق، التجارة الدولية، الأساليب الكمية. وتتشابه هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (بالخير، 2018) التي أجريت على عدد 8 جامعات ليبية عامة، وتتشابه مع النتائج التي خلص إليه (الفطيمي والدبار، 2021) في دراستهما التي أجريت على جامعتي مصراتة والزاوية، وكذلك تتشابه النتيجة السابقة مع نتائج دراسة (سالم، 2022) التي أجريت على جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، مما يعني أن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية يقدم المعارف ذاتها التي تقدمها برامج المحاسبة في الجامعات الليبية الأخرى. وإذا تم النظر إلى الدراسات التي أجريت في البيئة العربية عموماً نجد أن نتائج الدراسة تتفق مع دراسة (أودينه، 2022) التي أجريت على الجامعات الجزائرية في التوافق مع المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، كما تتفق مع دراسة (عرار، 2019) التي أجريت على الجامعات الفلسطينية، ودراسة (Alanbagi, 2018) التي أجريت على الجامعات العراقية، إلا أن نسبة التوافق في الدراسة الحالية كانت أعلى من نسبة التوافق التي خلصت إليها تلك الدراسات والبالغة 57.66% و55% تقريباً على التوالي.

أما فيما يتعلق بالمعارف التي لا يقدمها برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق والتي يتطلبها المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، فتكمن في القيم والأخلاق المهنية، الحوكمة، إدارة المخاطر، السلوك التنظيمي، تكنولوجيا المعلومات. وحتى في هذه النتائج تتشابه الدراسة الحالية مع ما خلصت إليه الدراسات التي أجريت في البيئة الليبية، وهي: (Alanbagi, 2018؛ بالخير، 2018؛ عرار، 2019؛ الفطيمي والدبار، 2021؛ سالم، 2022).

10- الاستنتاجات والتوصيات:

إنَّ أبرز استنتاجات الدراسة هي أن برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق للعلوم التطبيقية والإنسانية لا يتوافق مع المعيار الدولي الأول للتعليم المحاسبي، ويتوافق مع المعيار الدولي الثاني للتعليم المحاسبي، وفي ضوء ما تقدم، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1) وضع ضوابط وأسس يتم على أساس قبول الطلاب في برنامج المحاسبة بجامعة الرفاق لضمان قبول المؤهلين للنجاح في البرنامج بحيث لا يقبل البرنامج غير المؤهلين خاصةً في ظل القدرة الاستيعابية المحدودة للجامعة.
2) تقديم معلومات إضافية عند الإعلان عن قبول طلاب جدد ببرنامج المحاسبة بجامعة الرفاق، مثل: إحصائيات عن البرنامج، طرق التعليم والتقييم المستخدمة، فرص العمل المتاحة أمام خريج المحاسبة.
3) تقديم معارف في مجال القيم والأخلاق المهنية والحوكمة بإدراجها ضمن مقرر دراسات في المحاسبة المالية، وتطوير مقرر تطبيقات الحاسب الآلي في المحاسبة بإدراج معارف تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها ضمن المقرر.
4) تحديث موضوعات مقرر المراجعة ومقرر المراجعة الداخلية ببرنامج المحاسبة بجامعة الرفاق، من خلال إدراج الموضوعات المتعلقة بإدارة المخاطر، وبرامج المراجعة المبني على تلك المخاطر، مع تضمين نموذج الخطوط الثلاثة للدفاع الذي أصدره المعهد الدولي للمراجعين الداخليين؛ والذي يوضح بدوره التكامل بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر.
5) تضمين موضوعات السلوك التنظيمي وريادة الأعمال وإدارة الموارد البشرية ضمن مقررات إدارية داعمة لطلاب المحاسبة ببرنامج المحاسبة بجامعة الرفاق.
6) إجراء دراسات أخرى تدرس مدى التوافق بين برنامج المحاسبة والمعايير الدولية الأخرى للتعليم المحاسبي والتي لم تدرسها هذه الدراسة. بالإضافة إلى دراسة المعيار الدولي الثاني باستخدام منهجيات مختلفة ومقارنة النتائج المتوصل إليها بنتائج هذه الدراسة.

11- المراجع:

1.11. باللغة العربية:

أودينة، عبد الخالق. (2022). مدى توافق برامج التعليم المحاسبي في الجزائر مع متطلبات الكفاءة الفنية الواردة في معيار التعليم المحاسبي الدولي 2 التطوير المهني الأولي–الكفاءة الفنية: من وجهة نظر خريجي الجامعات الجزائرية. *مجاميع المعرفة*، 8(3)، 10–26.

بالخير، إبراهيم أحمد والمصري، سهير فرج ويونس، محمد رزق (2018). التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومدى التوافق مع المتطلبات المعيارية الدولية. *مجلة المختار للعلوم الاقتصادية*، 5(10)، 96–118.

جبار، ناظم شعلان وصوشة، مارية علي (2020). اتجاهات لتطوير برامج التعليم المحاسبي: التكامل بين بيانات الموقف للجنة تغيير التعليم المحاسبي ومعايير التعليم المحاسبي. *مجلة العلوم التجارية*، 19(2)، 227–262.

جبار، ناظم شعلان وشناوه، نور سالم (2021). دراسة تحليلية لمعايير التعليم المحاسبي وإرشادات الهيئات المهنية الدولية. *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 11(4)، 149–160.

الجندلي، أيمن محمد (2022). تطوير أدوات التعليم المحاسبي في ليبيا: دراسة على أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعتي صبراتة والزاوية. *مجلة جامعة صبراتة العلمية*، 6(12)، 273–300.

سالم. عبد الوهاب محمد (2020). مدى توافق مناهج قسم المحاسبة مع معيار التعليم الدولي رقم (2) التطور المهني الأولي (الكفاءة الفنية): دراسة حالة على جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية. *مجلة المنهل الاقتصادي*، 3(1)، 199–212.

شابون، أبو بكر مفتاح والعربي، عائشة محمد (2021). أثر تطبيق معايير التعليم المحاسبي الدولية على جودة مهنة المحاسبة والمراجعة في ضوء متطلبات سوق العمل في ليبيا: دراسة نظرية. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 8(2)، 156–181.

عبد المطلب. شيماء أبو المعاطي (2022). الاستفادة من معايير التعليم المحاسبي الدولي في تحقيق جودة الحياة التعليمية بكليات التجارة في مصر. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية*، 6(3)، 383–405.

عرار، فاروق صبري حسين. (2019). مدى توافق التعليم المحاسبي في الجامعات الفلسطينية مع متطلبات معايير التعليم المحاسبي الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وأثره على جودة التعليم المحاسبي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الفطيمي، محمد مفتاح والدبار، نجوى محمد (2021). مدى احتواء برامج التعليم المحاسبي بجامعتي مصراتة والزاوية على المعارف المهنية وفقاً للمعايير الدولية، المؤتمر الوطني الثاني لتطوير مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، جامعة بني وليد، ليبيا.

قدوري، هودة صـلطان (2023). مدى توافق التعليم المحاسـبي في الجامعة الجزائرية مع معياري التعليم الدوليين IES1 وIES2 من وجهة نظر الطلبة: دراسـة حالة جامعة سـعيدة. *مجلة الاقتصـاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*، 12(1)، 680-701.

النعاس، فيروز عبد الرحيم. (2020). ملائمة التعليم المحاسـبي المهني في ليبيا للمعايير الدولية للتعليم المحاسبي. *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية*، 13(5)، 671-702.

2.11. باللغة الإنجليزية:

Al-anbagi, A.T.K., Al-azzawi, N.S. & Al-obaidi, H.H.M. (2018). Compliance with International Education Standards (IES 2) in Iraq towards the adoption of International accounting standards. Opcion, Año 34(86), 2456-2469.

Aljohani, R.M.. (2022). The extent of compatibility of accounting education in Saudi universities with the second standard of the international education standards (IES 2). *Journal of Economic, Administrativeand Legal Sciences*, 6,(27), 182 -211.

IAESB. (2015). *Handbook of International Education Pronouncements*, IFAC: New York, USA.

IAESB. (2019*). Handbook of International Education Pronouncements*, IFAC: New York, USA.

IAESB. (2024). International education standards. https://www.iaesb.org/

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

معوقات تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد(RCA) في الشركات الصناعية الليبية

(دراسة حالة: شركة النسيم للصناعات الغذائية)

ناصر ميلاد بن يونس
الجامعة الأسمرية الإسلامية
naser.youns77@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.09.10 **تاريخ القبول: 2024.10.26** **تاريخ النشر: 2024.10.30**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات(الإدارية والمالية, البشرية, التكنولوجية) التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، واستخدم الباحث أداة الاستبيان لجمع آراء مجتمع الدراسة المتمثل في العاملين في الإدارة المالية والمراجعة الداخلية بشركة النسيم للصناعات الغذائية, والبالغ عددهم (65) فرداً، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد تم اعتماد أسلوب المسح الشامل، فقام الباحث بتوزيع (65) استمارة استبيان واستُرِدَت جميعها وبنسبة بلغت (100%) ، وبعد التحليل الإحصائي تم التوصل إلى عدة نتائج أهمها: توجد معوقات إدارية والمالية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية منها: عدم رغبة الإدارة في تغيير الأنظمة المحاسبية المطبقة(مقاومة التغيير), توجد معوقات بشرية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية منها عدم توفر التأهيل والخبرة اللازمة لدى المحاسبين والإداريين, توجد معوقات تكنولوجية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية منها عدم توفر قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة ومتكاملة بالشركة.

الكلمات المفتاحية *نظام محاسبة استهلاك الموارد(RCA), المعوقات, الشركات الصناعية الليبية.*

Obstacles to implementing the Resource Consumption Accounting (RCA) system in Libyan industrial companies

Nasser Milad bin Younis
Alasmarya Islamic University
naser.youns77@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the obstacles (administrative, financial, human, technological) that prevent the implementation of the resource consumption accounting system in Al Naseem Food Industries Company, To achieve the objectives of the study, the descriptive approach was relied upon, The researcher used the questionnaire tool to collect the opinions of the study community, which is represented by those working in financial management and internal auditing at Al Naseem Food Industries Company, They number (65) individuals, Due to the

small size of the study population, a comprehensive survey method was adopted, The researcher distributed (65) questionnaire forms, and all of them were returned, with a percentage of (100), After statistical analysis, several results were reached, the most important of which is: There are administrative and financial obstacles that prevent the implementation of the (RCA) system at Al Naseem Food Industries Company, including: Management's unwillingness to change the applied accounting systems (resistance to change), There are human obstacles that prevent the implementation of the (RCA) system at Al Naseem Food Industries Company, including: Lack of the necessary qualifications and experience among accountants and administrators, There are technological obstacles that prevent the implementation of the (RCA) system at Al Naseem Food Industries Company, including: Lack of accurate and integrated electronic database in the company.

***Keywords**: Resource consumption accounting system (RCA), Obstacles, Libyan industrial companies.*

1- المقدمة

أدت التطورات التكنولوجية والحديثة, و المتسارعة التي تشهدها بيئة التصنيع الحديثة والتعقيدات المصاحبة لها,, وكذلك إشتداد حدة المنافسة , وتعدد رغبات المستهلكين, والحاجة إلى معلومات تفصيلية وأكثر دقة وملائمة, حيث قامت العديد من الشركات بتبني أنظمة تكاليف متطورة تتلاءم وبيئة التصنيع الحديثة, ومن بين هذه الأنظمة ما يعرف بنظام محاسبة استهلاك موارد المنشاة(Resource consumption accounting system).

ووفقاً لـــ(2011) Ahmed & Moosa, يعتبر مدخل (RCA) مدخلاً لمحاسبة التكاليف , والذي ظهر عام 2002 بالولايات المتحدة الأمريكية, ويركز هذا المدخل على توفير معلومات ملائمة, ويمكن الاعتماد عليها لتخفيض التكاليف, وزيادة الربحية, وتحسين الطاقة الإنتاجية للمنشأة, أما (Al -Tinbay & Seylan 2019) فقد أشار الى إن نظام محاسبة استهلاك الموارد يمثل أحد الاتجاهات الحديثة في مجال محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية, إذ يعد نظاماً فعالاً لقياس التكلفة والتغلب على مشاكل الأنظمة التقليدية (حسن, 2023), ويعد نظام (RCA) بمثابة الجيل القادم لنظم وإدارة التكلفة, وذلك لأنه يجمع بين مزايا أنظمة إدارة التكلفة المستمدة على الفكر الألماني وبين نظام التكاليف على أساس النشاط, وذلك بهدف توفير معلومات مالية وتشغيلية أكثر دقة على مستوى الموارد والتي يحتاجها متخذو القرارات في تحديد الاستراتيجيات الملائمة للمنشاة, ويعتمد بصورة أساسية على الموارد في تخصيص التكاليف على موضوعات القياس وفقاً لعلاقة السبب والنتيجة(Webber& Clinton), 2004,)

2- الدراسات السابقة

أجرى حسن(2023) دراسة هدفت إلى التعرف على أبرز المعوقات التي تعرقل عملية تطبيق نظام (RCA), وخلصت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تعرقل تطبيق نظام محاسبة استهلاك

الموارد منها: سوء الاتصال وعدم وضوح دور الإدارة العليا في دعم تطبيق RCA, وكذلك هناك صعوبة في تطبيق نظام (RCA) من حيث تجميع الموارد وتصنيفها إلى ثابتة ومتغيرة وتحديد علاقتها مع أهداف التكلفة النهائية, في حين أسهم الشهاوي(2014) بدراسة هدفت إلى التعرف مدى فاعلية (RCA) في قياس التكلفة, وخلصت الدراسة إلى أن بدون دعم وتأييد الإدارة لتطبيق نظام (RCA) لن يكتب له النجاح, وكذلك يحتاج تطبيق النظام الى عقد دورات تدريبية للإداريين والمحاسبين للتعرف على طبيعة النظام, في حين أجرى الديس(2015) دراسة رمت إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق (RCA) في بيئة الصناعات السورية, وتحديد المعوقات التي تواجه تطبيقه, وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق نظام (RCA) يواجه بعض المعوقات منها عدم وجود الدراية الكافية لدى إدارات الشركات بهذا النظام, وكذلك كثرة التعقيدات التي تكتف آلية تطبيقه, وعدم رغبة بعض الإدارات بتغيير نظام محاسبة التكاليف المعتمد لديها, وقلة تفهم فنيي الإنتاج لمتطلبات تطبيق أنظمة محاسبة التكاليف, وقام (Wang Y., et al2009) بدراسة هدفت إلى بيان المشكلات التي واجهت تطبيق نظام (RCA), وخلصت الدراسة إلى أن المشكلات التي تواجه نظام RCA تتمثل في الحاجة الى تحديد الموارد بدقة, وتقسيم الأنشطة بشكل منطقي, كما أجرى الغول, وبن الدين(2022) دراسة هدفت إلى التعرف على نظام (RCA) كأحد الأنظمة الحديثة لمحاسبة التكاليف, وتوصلت الدراسة إلى أن محاسبة استهلاك الموارد أظهرت العديد من الجوانب المتفوقة مقارنة بالأنظمة التقليدية الأخرى, كما يقدم النظام رؤية تشغيلية تهتم بالأنشطة, كما يساعد نظام(RCA) على الإستغلال الأمثل للموارد. في حين قام محمود (2018) بدراسة الإنتقادات الموجهة لنظم التكاليف التقليدية, حيث توصلت الدراسة إلى أن لمحاسبة استهلاك الموارد دور كبير في توفير معلومات مناسبة تفيد ادارة واستهلاك الموارد, وتحديد التكلفة بشكل سليم مما يجعلها تتفوق على نظم التكاليف التقليدية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، لوحظ أن:

1- موضوع الدراسة الحالية يعد من المواضيع الحديثة التي حظيت باهتمام العديد من الباحثين,.
2- الدراسات السابقة أجريت في بيئات مختلفة, وفترات زمنية متفاوته.
3- وجود ندرة في الدراسات التي تناولت معوقات تطبيق نظام (RCA) في الشركات الصناعية الليبية, حيث لم يتوفر للباحث دراسات تناولت هذا الجانب بالدراسة والتحليل والتفسير للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليها, مما يجعل الباب مفتوح لأي باحث لسد هذه الثغرة البحثية والإسهام في إثراء الجانب المعرفي والتطبيقي في موضوع الدراسة.

3- مشكلة البحث:

إن ازدياد المنافسة المحلية والأجنبية, وتطور التكنولوجي السريع والتغيير في هيكل تكلفة المنتجات أجبر المديرين على البحث عن الأساليب الأفضل لنظم إدارة التكلفة والحاجة إلى نظم جديدة. حيث إن التطورات التي حدثت في البيئة الصناعية الحديثة وقفت أمامها أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية عاجزة عن توفير إحتياجات تلك التطورات مما أدى إلى تقديم معلومات تكاليفية مشوهة بل أصبحت هذه الأنظمة

مظللة لمستخدميها وكان من الضروري إيجاد الحلول للمشاكل التي أفرزتها أنظمة محاسبة التكاليف التقليدية(صاحب,2016),الأمر الذي دفع بالعديد من الشركات الصناعية التي تبني أنظمة محاسبية حديثة تتماشى مع هذه التطورات, ومن هذه الأنظمة نظام (RCA) والذي ظهر مطلع القرن الحالي, والذي يقوم على الدمج بين إفتراضات مدخل التكلفة على أساس النشاط ومدخل التكلفة الألمانية ويتفادى معظم الأخطاء التكاليفية التي وقعت فيها المداخل السابقة للتكلفة, حيث يتميز على التكامل مع أساليب وممارسات المحاسبة الإدارية الحديثة بطريقة تدعم أعمال ومهام الإدارة المختلفة, ولقد بينت العديد من الدراسات التي تم إجرائها في البيئة الليبية إن الشركات الصناعية في ليبيا مازالت تستخدم الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية حيث اشارت دراسة التير , والفطيسي(2013) الى أن مستوى استخدام الأساليب التقليدية للمحاسبة الإدارية أكثر استخداماً من الأساليب الحديثة, وكذلك دراسة الفرطاس(2007) والتي جاء من ضمن نتائجها إن هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تبني الشركات الصناعية الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية, ومن هذا المنطلق جاءت الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ماهي المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية؟

ولتسهيل الاجابة على التساؤل الرئيس تم صياغة الاسئلة الفرعية الآتية:

التساؤل الفرعي الاول: ماهي المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية؟

التساؤل الفرعي الثاني: ماهي المعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية؟

التساؤل الفرعي الثالث: ماهي المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية؟

4- فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة السابقة تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

توجد معوقات تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

ولتحقق من الفرضية الرئيسة تم صياغة الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: توجد معوقات إدارية والمالية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات بشرية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

الفرضية الفرعية الثالثة : توجد معوقات تكنولوجية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

5- هدف البحث:

تهدف الدراسة الى تحقيق الهدف الرئيس الآتي:

التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

وذلك من خلال تحقيق الاهداف الفرعية الآتية:

الهدف الفرعي الاول: التعرف على المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

الهدف الفرعي الثاني: التعرف على المعوقات البشـــرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

الهدف الفرعي الثالث: التعرف على المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

6- أهمية البحث :

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو معوقات تطبيق نظام (RCA) في الشركات الصناعية الليبية ، وكذلك تكمن أهمية الدراسة كونها ستفيد متخذي القرار في شركة النسيم للصناعات الغذائية بما تتكشف من نتائج، وأيضا تكمن أهمية الدراسة في فتح مجالات البحث العلمي من خلال ما توفره هذه الدراسة من معلومات تساعد الباحثين والدارسين في موضوع الدراسة.

7- **حدود البحث:** تتمثل حدود البحث فيما يلي:

- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على التعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.
- الحدود والمكانية : اقتصرت الدراسة على شركة النسيم للصناعات الغذائية مصراته.
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على العاملين بالإدارة المالية والمراجعة الداخلية بشركة النسيم للصناعات الغذائية
- الحدود الزمنية: أغسطس 2024.

8- الإطار النظري :

محاسبة استهلاك الموارد:

يعتبر نظام (RCA) مدخل شامل لنظام إدارة التكلفة, وانتشرت على نطاق واسع في الفترة الأخيرة من القرن الماضـــي الميلادي نتيجة التطورات التي حدثت في نظم المحاســـبة الإدارية في دول أوربا والولايات المتحدة, وتعتبر (RCA) مزيج بين نظام التكاليف على اســـاس النشـــاط(ABC) ونظام إدارة التكلفة الألماني(GPK), وهذا المزيج والاتحاد بين النظامين أمدنا بمدخل متكامل وشـــامل في المحاســـبة الإدارية(Merwe, KEYS, 2002,P,1).

مفهوم محاسبة استهلاك موارد المنشأة:

تعددت التعريفات المتعلقة بنظام (RCA), فقد عرفها(Clinton & Keys 2002, p. 1) بأنها "نظام ديناميكي يعكس التغيرات الحادثة في البيئة داخل نموذج التكلفة في الوقت المناسب, ومتكامل لأنه يتكامل مع جميع أنظمة الشركة ذات الصلة, وشامل لأنه يشتمل على أكثر من نظام مثل نظام التكاليف على أساس النشاط, والإدارة على أساس النشاط, ونظام التكاليف المتغيرة, والتكاليف الفعلية والمعيارية , وكذلك التكاليف الكلية, وتخطيط الموارد على أساس النشاط, ومجموعة متكاملة من قوائم الدخل القطاعية", في حين عرفها الكومي(2007, ص182) بأنها" وسيلة محاسبية لإدارة التكلفة يتم من خلالها توفير معلومات ملائمة عن الطريقة التي يمكن من خلالها إستغلال الموارد المتاحة إستغلال أمثل, وتوظيف الطاقة العاطلة أو الفائضة مما يساعد على زيادة أرباح المنشأة ودعم مركزها التنافسي من خلال زيادة الإنتاجية وخفض تكلفة المنتج", أما(Kupper & Pedell (2005 , pp. 56-57 فقد عرفها بأنها" اداة محاسبية متميزة لنظم إدارة التكلفة بسبب ما يوفره من معلومات تفصيلية عن مستويات التشغيل المختلفة في المنشأة, حيث يجمع بين الاهتمام بالأجلين القصير والطويل, وتفيد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والتشغيلية, ويساعد على الكشف عن الطاقة العاطلة وتكاليفها في أوعية الموارد ومن ثم تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة", وقد عرفها السيد, وآخرون(2019) بأنها " أداة لإدارة التكلفة تعمل على ترشيد التكاليف من خلال الاستغلال الكفء للموارد المتاحة حيث تهدف إلى قياس التكلفة بدقة وتوفير المعلومات الملائمة للغدارة التي تدعم عملية اتخاذ القرار من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج وتحقيق رغبات العملاء وتعظيم قيمة المنشأة بما يسهم في دعم قدرتها التنافسية", أما النافع, وجمعة(2017, 286) فقد عرفا (RCA) بأنها" أحد الأساليب المتطورة في تخصيص التكاليف غير المباشرة والتي تجمع بين نظام التكاليف الألمانيGPK ونظام التكاليف على اساس النشاط ABC لتقديم نظرة مستقبلية حول كيفية الاستغلال الأمثل للموارد, ودعم المركز التنافسي للوحدة الاقتصادية وتعظيم القيمة المضافة للعملاء, كما إنه يوفر معلومات لتخفيض التكلفة وزيادة الايرادات وتحسين الطاقة الإنتاجية", أما أحمد(2019) فيرى إن (RCA) تمثل إحدى أدوات إدارة التكلفة, وكذلك نظام شامل للمعلومات يساعد في تحقيق التخصيص الدقيق للتكاليف وتحميلها على النشطة وفقاً لمقدار استهلاك تلك الأنشطة للموارد, وكذلك يمد الإدارة بمعلومات مفيدة عن الجزء العاطل من طاقة الموارد المتاحة أو المستخدمة, وتحديد الموارد العاطلة يساعد الإدارة في اتخاذ القرار الأفضل لاستغلال هذه الموارد, كما انه يؤدي إلى عدم تحميل المنتجات بتكاليف موارد لم تستفيد منها, ويكون محصلة هذه المعلومات هو تسعير المنتجات بطريقة عادلة مما يساعد في زيادة القدرة التنافسية لمنتجات الشركة. مما سبق نستنتج إن نظام محاسبة استهلاك موارد المنشأة هو أحد أنظمة التكاليف الحديثة, ظهر نتيجة عدم قدرة أنظمة التكاليف التقليدية على تزويد الإدارة بالمعلومات الدقيقة التي تساعدها على اتخاذ القرارات الرشيدة, وذلك من خلال الجمع بين مزايا كلاً من نظام التكاليف الألماني الذي يعد عملية استهلاك الموارد النقطة المحورية التي

يجب التركيز عليها خلال تحليل الطاقة, ونظام التكلفة على اساس النشاط الذي يركز على الأنشطة بدلاً من الموارد.

مبادئ نظام محاسبة استهلاك الموارد:

يقوم نظام (RCA)على مجموعة من المبادي هي:(kutmus,2015,p.21)

1. تجانس مقاييس الطاقة في كل مجمع موارد.
2. فعالية إدارة الطاقة الزائدة أو العاطلة.
3. العلاقات التشابكية المتداخلة بين مجمعات الموارد.
4. الطبيعة الأولية للتكلفة تكون على أساس الموارد المستثمرة, والتغيرات في التكلفة وقت استهلاك الموارد.
5. إتباع نظام التكاليف على اساس النشاط.
6. إتباع نظام التكاليف القائم على أساس كمي.
7. إتباع نظام التكاليف الكلية لمعالجة التكاليف الثابتة.
8. إدارة الموارد ودعم القرارات الإدارية يجب ان يتم عند كل من المستويات التشغيلية والتكتيكية الاستراتيجية.
9. وضع الطاقة العاطلة في مجال المسئولية لشخص أو مستوى رقابي معين, حيث يتم تحليل افضل لسلوك التكلفة المستغلة وغير المستغلة.

خصائص مدخل محاسبة استهلاك الموارد:

وفقاً لـ Clinton & Keys(2001, P3) يتسم مخل (RCA) بمجموعة من الخصائص والتي يمكن توضيحها فيما يلي:(الدنف, 2013)

1. يعكس الطبيعة الأولية للتكلفة في معدلات التحميل, وذلك باستخدام كميات الموارد بهدف التعبير عن كافة العلاقات المتداخلة.
2. يعكس بدقة في طبيعة التغير في التكلفة عند وقت الاستهلاك.
3. ضرورة وجود مجمعات للموارد والتي تأخذ في الاعتبار الارتباط المباشر بين حدوث التكاليف والموارد.
4. أن هناك بعض الموارد تتواجد لخدمة موارد أخرى.
5. يوفر معلومات تفصيلية عن كافة العلاقات التبادلية والمتداخلة بين الموارد وبعضها البعض.

9- المنهج والإجراءات

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بتحديد الوضع الحالي لمشكلة الدراسة, ومن تم العمل على وصفها وتحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى, وجمعت بيانات الدراسة باستخدام مصدرين رئيسين هما:

المصادر الأولية: تم الحصول عليها من خلال تصميم استمارة استبيان بالاستعانة بمجموعة من الدراسات السابقة, وتم عرضها على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين. ووزعت الاستبانة على المشاركين, ومن ثم تفريغها وترميزها وتحليلها بالاعتماد على الحاسب الآلي واستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS) وباستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة للوصول الى دلالات, ومؤشرات تحقق اهداف الدراسة.

المصادر الثانوية: تم الحصول عليها من خلال مراجعة الأدبيات من الكتب والدوريات والمجلات العلمية, والرسائل الجامعية.

أداة جمع البيانات اللازمة للدراسة :

استخدم الباحث الاستبيان لتحقيق أهداف الدراسة المتمثلة بالتعرف على معوقات تطبيق (RCA) في الشركات الصناعية الليبية ، فقام بتصميم استمارة استبيان واشتملت على البيانات والشخصية للمستهدفين بالدراسة كالمؤهل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، كما اشتمل الاستبيان على عدة محاور وكما مبين أدناه:-

المحور الأول: المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية، وتكون المحور من (7) معوقات.

المحور الثاني: المعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية، وتكون من (4) معوقات.

المحور الثالث: المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية، وتكون من (7) معوقات

التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات

استخدم الباحث الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد المجتمع للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي حيث تم إعطاء درجة واحدة للإجابة (غير موافق بشدة) ودرجتان للإجابة (غير موافق) وثلاث درجات للإجابة (محايد) وأربع درجات للإجابة (موافق) وخمس درجات للإجابة (موافق بشدة)، وقد تم تحديد اتجاه الاجابة لكل عبارة من عبارات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وحسب طول فئة المقياس من خارج قسمة (4) على (5).

جدول (1) ترميز بدائل الاجابة وطول فئة تحديد اتجاه الاجابة

اتجاه الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1 إلى أقل من 1.8	1.8 إلى اقل من 2.6	2.6 إلى اقل من 3.4	3.4 إلى اقل من 4.2	4.2 إلى 5
درجة الموافقة	منخفضه جداً	منخفضخه	متوسطه	مرتفعه	مرتفعه جداً

أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

- **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
- **المتوسط الحسابي المرجح:** لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
- **الانحراف المعياري:** يستخدم الانحراف المعياري لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
- **معامل الارتباط :** لتحديد العلاقة بين كل عبارة وإجمالي محورها .
- **معامل الفا كرونباخ:** لضمان ثبات الإجابات والبيانات التي تم جمعها بالاستبيان.

صدق فقرات الاستبيان : وتم ذلك من خلال

أولاً: صدق المحكمين

حيث إن صدق المحكمين يعد من الشروط الضرورية واللازمة لبناء الاختبارات والمقاييس والصدق يدل على مدى قياس الفقرات للظاهرة المراد قياسها، وإن أفضل طريقة لقياس الصدق هو الصدق الظاهري والذي هو عرض فقرات المقياس على مجموعة من الخبراء للحكم على صـــلاحيتها. وقد تحقق صـــدق المقياس ظاهرياً من خلال عرض الفقرات على مجموعة من المحكمين المتخصـصـين في المحاسبة، وقد تم الأخذ في نظر الاعتبار جميع الملاحظات التي قدمت من قبل المحكمين.

ثانياً: صدق الاتساق الداخلي

أ. المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية

جدول (2) معاملات الارتباط بين عبارات محور المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية وإجمالي المحور

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	عدم رغبة الإدارة في تغيير الأنظمة المحاسبية المطبقة(مقاومة اتغيير)	**0.415	0.000
2	عدم قيام الإدارة العليا بتقديم الدعم والتشجيع لطبيق نظام(RCA)	**0.565	0.000
3	عدم إدراك القيادات الإدارية لأهمية تطبيق نظام(RCA)	**0.692	0.000
4	عدم ملائمة النظام المحاسبي بالشركة لتطبيق نظام (RCA)	**0.751	0.000
5	عدم توفر التغطية المالية اللازمة لتطبيق نظام (RCA)	**0.479	0.000
6	ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والبرامج اللازمة لتطبيق (RCA)	**0.662	0.000
7	عدم توفر ميزانية كافية لتدريب الموظفين على تطبيق نظام (RCA)	**0.578	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول (2) أن قيم الدلالة الإحصـــائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصـــائياً وتشـــير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصـــائية بين عبارات محور المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شـركة النسـيم للصـناعات الغذائية وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

ب. المعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية

جدول (3) معاملات الارتباط بين عبارات المعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظلم (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية وإجمالي المحور

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	عدم توفر االتأهيل والخبرة اللازمة لدى المحاسبين والإداريين لتطبيق نظام (RCA)	**0.579	0.000
2	عدم قيام المحاسبين بالمشاركة في المؤتمرات والندوات للتعرف على التقنيات الحديثة للمحاسبة االإدارية .	**0.706	0.000
3	رفض القائمين على محاسبة التكاليف في الشركة بتغيير نظام محاسبة التكاليف المطبق	**0.687	0.000
4	عدم قيام الجامعات والمعاهد العليا بتحديث مناهج التعليم المحاسبي وخاصتاً فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة للمحاسبة الإدارية.	**0.537	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد بينت النتائج في الجدول (3) أن قيم الدلالة الإحصـــائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصـائياً وتشـير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصـائية بين عبارات المعوقات البشـرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شـركة النسـيم للصـناعات الغذائية وإجمالي المحور وتثبت صـدق الاتسـاق الداخلي لهذا المحور.

ت. المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية

جدول (4) معاملات الارتباط بين عبارات المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية وإجمالي المحور

ت	الفقرة	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	عدم ملائمة البنية التحتية التكنلوجية للشركة لتطبيق نظام(RCA)	**0.588	0.000
2	عدم توافر المهارات التقنية اللازمة لتطبيق نظام(RCA) لدى الموظفين	**0.649	0.000
3	تعطيل وبط شبكة الانترنت يعيق تطبيق نظام(RCA)	**0.472	0.000
4	تقادم أجهزة الحاسبات بالشركة يعيق تطبيق نظام(RCA)	**0.602	0.000
5	عدم توفر خدمة الانترنت عالية التدفق في جميع المصالح	**0.496	0.000
6	عدم توفر نظام أمن وحماية لمختلف الأجهزة وقواعد البيانات	**0.444	0.000
7	عدم توفر قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة ومتكاملة بالشركة يعيق تطبيق نظام(RCA)	*0.309	0.012

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

لقد تبين من الجدول (4) أن قيم الدلالة الإحصـــائية جميعها أقل من 0.05 وهي دالة إحصـــائياً وتشـير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصـائية بين عبارات المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية وإجمالي المحور وتثبت صدق الاتساق الداخلي لهذا المحور.

ثالثاً: صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة

جدول (5) معامل الارتباط بين محاور أداة الدراسة (الاستبيان) وإجماليه

ت	المحـــور	عدد الفقرات	معامل الارتباط	قيمة الدلالة الإحصائية
1	المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية	7	**0.83	0.000
2	لمعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظلم محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية	4	**0.737	0.000
3	لمعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظلم محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية	7	**0.794	0.000

** القيم ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.01

لقد بينت النتائج في الجدول (5) أن قيمة معامل الارتباط بين إجمالي الاســتبيان ومحاور تراوحت من (0.737) إلى (0.83)، وكانت قيم الدلالة الإحصـــائية دالة إحصـــائياً حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل من (0.05)، وهذا يشير إلى صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة (الاستبيان).

الثبـــــات:

وهو الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الإفراد نفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزودنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتســـاق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) واقل من ذلك تكون منخفضـة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام الاستمارات البالغ عددها (73) استمارة، وقد تراوحت قيم معامل الفا للثبات من (0.641) إلى (0.689)، وبلغ معامل الثبات لإجمالي الاســتبيان (0.775)، وبالتالي يمكن القول أنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث ويمكن الاعتماد عليها في تعميم النتائج.

جدول (6) معامل الفاكرونباخ للثبات

ت	المحـــور	عدد الفقرات	معامل الفا
1	المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية	7	0.689
2	لمعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظلم محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية	4	0.657
3	لمعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظلم محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية	7	0.641
إجمالي الاستبيان		**18**	**0.775**

مجتمع وعينة البحث:

مجتمع الدراسة عبارة عن مجموع الوحدات التي يراد الحصول عليها من خلال المعطيات المتاحة عنها، ومن أجل الحصول على بيانات تغطي جوانب هذه الدراسة سيتطلب الأمر توجيه استمارة الاستبيان إلى فئة ممن تمتلك التخصص والمعرفة العلمية والعملية بموضوع الاستبيان حتى يتم الحصول على بيانات ذات دلالة وتعبر فعلاً عن حقائق مستقاة من مصادرها الصحيحة، وعليه فسوف يتم جمع آراء العاملين بالإدارة المالية والمراجعة الداخلية في شركة النسيم للمواد الغذائية, والبالغ عددهم(65) فرداً, ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة, فقد اعتمد الباحث اسلوب المسح الشامل, فقام بتوزيع(65) استمارة، وأستُرِدَت جميعها وبنسبة بلغت (100%) وكما مبين في الجدول رقم (6).

جدول (7) يبين عدد الاستمارات الموزعة والفاقد منها والاستمارات الصالحة للتحليل

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المفقودة	نسبة الاستمارات المفقودة	الاستمارات الغير صالحة	نسبة الاستمارات الغير صالحة	الاستمارات الصالحة	نسبة الاستمارات الصالحة
65	0	%0	0	%0	65	%100

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

جدول (8) توزيع المستهدفين حسب بياناتهم الشخصية

المؤهل العلمي	دبلوم عالي	مؤهل جامعي	ماجستير	مؤهل آخر	المجموع
	20	40	2	3	65
	30.77	**61.54**	**3.08**	**4.62**	**%100**

التخصص	محاسبة	إدارة اعمال	اقتصاد	حاسوب	أخرى	المجموع
	40	10	5	7	3	65
	61.54	**15.38**	**7.69**	**10.77**	**4.62**	**%100**

المسمى الوظيفي	مدير عام	مدير مالي	مدير مراجعة داخلية	مدير شؤون إدارية	مراجع داخلي	محاسب	أخرى	المجموع
	1	1	1	3	10	35	14	65
	1.54	**1.54**	**1.54**	**4.62**	**15.38**	**53.85**	**21.54**	**%100**

سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	5 إلى اقل من 10 سنوات	10 إلى اقل من 15 سنة	15 إلى اقل من 20 سنة	20 سنة فأكثر	المجموع
	6	6	11	17	25	65
	9.23	**9.23**	**16.92**	**26.15**	**38.46**	**%100**

أظهرت البيانات في الجدول (8) أن (20) مستهدفاً وما نسبته (30.77%) يحملوا مؤهل الدبلوم العالي، و(40) مستهدفاً وما نسبته (61.54%) يحملوا المؤهلات الجامعية، ومستهدفين أثنان وما نسبته (3.08%) يحملوا مؤهلات الماجستير، و(3) مستهدفين وما نسبته (4.62%) كانت لهم مؤهلات أخرى

غير التي تم ذكرها, وهذا يعطي انطباع بالثقة حول قدرة عينة الدراسة في إبداء رأيهم ، أما فيما يخص التخصص؛ فقد تبين إن غالبية المستهدفين وبنسبة بلغت (61.54%) متخصصين في المحاسبة، و(10) مستهدفين وما نسبته (15.38%) متخصصين في إدارة الأعمال، و(5) مستهدفين وما نسبته (7.69%) متخصصين في الاقتصاد، و(7) مستهدفين وما نسبته (10.77%) متخصصين في الحاسوب، و(3) مستهدفين وما نسبته (4.62%) كانت لهم تخصصات أخرى غير التي تم ذكرها, أن ذوي تخصص المحاسبة هم أعلى نسبة مما يعطي انطباع بالثقة حول قدرة عينة الدراسة في إبداء رأيهم بالاستناد على تخصصهم العلمي. أما فيما يتعلق بالمسمى الوظيفي؛ فقد تبين إن مستهدفاً واحداً وبنسبة (1.54%) كان مديراً عاماً، ومستهدف أخر وبنفس النسبة كان مديراً مالياً ومستهدف آخر وبنفس النسبة كان مديراً للمراجعة الداخلية، و(10) مستهدفين وما نسبته (15.38%) كانوا مراجعين داخليين، و(35) مستهدف وما نسبته (53.85%) كانوا من المحاسبين، و(14) مستهدفاً وما نسبته (21.54%) كانت لهم مسميات وظيفية أخرى غير التي تم ذكرها. وفيما يخص سنوات الخبرة؛ فقد اتضح إن (6) مستهدفين وما نسبته (9.23%) كانت خبرتهم اقل من 5 سنوات، و(6) مستهدف وبنفس النسبة تراوحت خبرتهم من 5 إلى اقل من 10 سنوات، و(11) مستهدفاً وما نسبته (16.92%) تراوحت خبرتهم من 10 إلى أقل من 15 سنة، و(17) مستهدفاً وما نسبته (26.15%) تراوحت خبرتهم من 15 إلى اقل من 20 سنة، و(25) مستهدفاً وما نسبته (38.46%) كانت خبرتهم 20 سنة فأكثر, مما يعطي انطباع بالثقة حول قدرة عينة الدراسة في إبداء رأيهم بالاستناد على خبراتهم المهنية حيث يعطي أهمية للدراسة من ناحية النتائج

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحقق من فرضياتها

لتحديد اتجاه الإجابة لكل فقرة وكل محور من محاور الدراسة سيتم الاعتماد على طول خلايا المقياس الخماسي، حيث تتم مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول خلايا المقياس المبينة في الجدول رقم (1)، فإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (1 إلى أقل من 1.8) فإن درجة الموافقة على العبارات تكون منخفضة جداً ومستوى إجمالي المحور يكون منخفض جداً، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (1.8 إلى اقل من 2.6)، فإن درجة الموافقة على العبارات تكون منخفضة ومستوى إجمالي المحور يكون منخفض، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4)، فإن درجة الموافقة على العبارات تكون متوسطة ومستوى إجمالي المحور يكون متوسط، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (3.4 إلى اقل من 4.2)، فإن درجة الموافقة على كل عبارة تكون مرتفعة ومستوى إجمالي المحور يكون مرتفع، وإذا كانت قيمة متوسط الاستجابة ضمن الفئة (4.2 إلى 5)، فإن درجة الموافقة على العبارات تكون مرتفعة جداً ومستوى إجمالي المحور يكون مرتفع جداً.

الفرضية الفرعية الأولى: توجد معوقات إدارية والمالية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

جدول (9) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية

ت	الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	عدم رغبة الإدارة في تغيير الأنظمة المحاسبية المطبقة(مقاومة اتغيير)	ك	0	0	14	35	16	4.03	0.684	مرتفعة	الأول
		%	0	0	21.5	53.8	24.6				
2	عدم قيام الإدارة العليا بتقديم الدعم والتشجيع لطبيق نظام(RCA)	ك	0	2	13	45	5	3.82	0.61	مرتفعة	الثاني
		%	0	3.1	20	69.2	7.7				
3	عدم إدراك القيادات الإدارية لأهمية تطبيق نظام(RCA)	ك	0	0	25	33	7	3.72	0.65	مرتفعة	الرابع
		%	0	0	38.5	50.8	10.8				
4	عدم ملائمة النظام المحاسبي للشركة لطبيق نظام (RCA)	ك	0	2	28	26	9	3.65	0.759	مرتفعة	الخامس
		%	0	3.1	43.1	40	13.8				
5	عدم توفر التغطية المالية اللازمة لتطبيق نظام (RCA)	ك	0	4	30	24	7	3.52	0.773	مرتفعة	السابع
		%	0	6.2	46.2	36.9	10.8				
6	ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والبرامج اللازمة لتطبيق (RCA)	ك	1	0	22	34	8	3.74	0.735	مرتفعة	الثالث
		%	4.5	0	33.8	52.3	12.3				
7	عدم توفر ميزانية كافية لتدريب الموظفين على تطبيق نظام (RCA)	ك	0	3	24	33	5	3.62	0.7	مرتفعة	السادس
		%	0	4.5	36.9	50.8	7.7				
إجمالي المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية								**3.73**	**0.416**	**مرتفع**	

من الجدول رقم (9) تبين إن قيم المتوسطات لعبارات محور المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية، تراوحت ما بين (3.52) إلى (4.03)، كما تبين ان جميع عبارات المحور كانت قيم متوسطاتها تقع ضمن الفئة (3.4 إلى أقل من 4.2) لذا فإن درجة الموافقة على هذه العبارات كانت "مرتفعة"، ونرتبها تنازلياً كما يلي:

عدم رغبة الإدارة في تغيير الأنظمة المحاسبية المطبقة(مقاومة التغيير), عدم قيام الإدارة العليا بتقديم الدعم والتشجيع لطبيق نظام(RCA), ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والبرامج اللازمة لتطبيق (RCA), عدم إدراك القيادات الإدارية لأهمية تطبيق نظام(RCA), عدم ملائمة النظام المحاسبي للشركة

لتطبيق نظام (RCA), عدم توفر ميزانية كافية لتدريب الموظفين على تطبيق نظام (RCA), عدم توفر التغطية المالية اللازمة لتطبيق نظام (RCA)

كما بينت النتائج في الجدول رقم (9) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية كان (3.73) ويقع ضمن الفئة (3.4 الى أقل من 4.2) لذا فإن مستوى المعوقات الإدارية والمالية التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى تحقق الفرضية الفرعية الأولى "**توجد معوقات إدارية والمالية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية**".

الفرضية الفرعية الثانية: توجد معوقات بشرية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

جدول (10) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور المعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية

ت	الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	عدم توفر االتأهيل والخبرة اللازمة لدى المحاسبين والإداريين لتطبيق نظام (RCA)	ك	0	4	25	30	6	3.58	0.748	مرتفعة	الثاني
		%	0	6.2	38.5	46.2	9.2				
2	عدم قيام المحاسبين بالمشاركة في المؤتمرات والندوات للتعرف على تقنيات المحاسبة االإدارية الاحديثة.	ك	5	23	18	15	4	2.85	1.064	متوسطة	الرابع
		%	7.7	35.4	27.7	23.1	6.2				
3	رفض القائمين على محاسبة التكاليف في الشركة بتغيير نظام محاسبة التكاليف المطبق	ك	2	5	19	32	7	3.57	0.901	مرتفعة	الثالث
		%	3.1	7.7	29.2	49.2	10.8				
4	عدم قيام الجامعات والمعاهد العليا بتحديث مناهج التعليم المحاسبي وخاصتاً فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة للمحاسبة الإدارية.	ك	1	1	7	38	18	4.09	0.765	مرتفعة	الأول
		%	1.5	1.5	10.8	58.5	27.7				
إجمالي المعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية								**3.53**	**0.548**	**مرتفع**	

من الجدول رقم (10) تبين إن قيم المتوسطات لعبارات محور المعوقات البشرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية، تراوحت ما بين (2.85) إلى (4.09)، كما

تبين ان معوق واحد من المعوقات البشرية وهو " عدم قيام المحاسبين بالمشاركة في المؤتمرات والندوات للاطلاع على تقنيات المحاسبة االإدارية الاحديثة" كانت قيمة متوسطها (2.85) وتقع ضمن الفئة (2.6 إلى اقل من 3.4) لذا فإن درجة الموافقة على هذا المعوق كانت متوسطة، في حين كانت قيم متوسطات باقي المعوقات البشـــرية تقع ضـــمن الفئة (3.4 إلى أقل من 4.2) لذا فإن درجة الموافقة على هذه المعوقات كانت "مرتفعة"، ونرتبها تنازلياً كما يلي:

عدم قيام الجامعات والمعاهد العليا بتحديث مناهج التعليم المحاسبي وخاصـتاً فيما يتعلق بالتقنيات الحديثة للمحاســبة الإدارية, عدم توفر االتأهيل والخبرة اللازمة لدى المحاســبين والإداريين لتطبيق نظام (RCA), رفض القائمين على محاسبة التكاليف في الشركة بتغيير نظام محاسبة التكاليف المطبق

كما بينت النتائج في الجدول رقم (10) أن متوسـط الاسـتجابة لإجمالي محور المعوقات البشـرية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية كان (3.53) ويقع ضمن الفئة (3.4 الى أقل من 4.2) لذا فإن مسـتوى المعوقات البشـرية التي تحول دون تطبيق (RCA) في شـركة النســيم للصــناعات الغذائية كان مرتفعاً، وهذا يشــير إلى تحقق الفرضــية الفرعية الثانية "**توجد معوقات بشرية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية**".

الفرضية الفرعية الثالثة: توجد معوقات تكنولوجية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

جدول (11) يوضح التوزيعات التكرارية ونتائج التحليل الوصفي لمحور المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية

ت	الفقرة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	عدم ملائمة البنية التحتية التكنلوجية للشركة لتطبيق نظام(RCA)	ك	1	1	15	40	8	3.82	0.727	مرتفعة	الثاني
		%	1.5	1.5	23.1	61.5	12.3				
2	عدم توافر المهارات التقنية اللازمة لتطبيق نظام(RCA) لدى الموظفين	ك	0	4	20	29	12	3.75	0.83	مرتفعة	الثالث
		%	0	6.2	30.8	44.6	18.5				
3	تعطيل وبط شبكة الانترنت يعيق تطبيق نظام(RCA)	ك	1	1	20	34	9	3.75	0.771	مرتفعة	الثالث
		%	1.5	1.5	30.8	52.3	18.5				
4	تقادم أجهزة الحاسبات بالشركة يعيق تطبيق نظام(RCA)	ك	0	4	21	38	2	3.58	0.659	مرتفعة	الرابع
		%	0	6.2	32.3	58.5	3.1				
5	عدم توفر خدمة الانترنت عالية التدفق في جميع المصالح	ك	0	6	26	2	5	3.49	0.773	مرتفعة	الخامس
		%	0	9.2	40	43.1	7.7				

6	عدم توفر نظام أمن وحماية لمختلف الأجهزة وقواعد البيانات	ك	0	6	28	24	7	3.49	0.812	مرتفعة	الخامس
		%	0	9.2	43.1	36.9	10.8				
7	عدم توفر قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة ومتكاملة بالشركة يعيق تطبيق نظام(RCA)	ك	0	0	19	34	12	3.89	0.687	مرتفعة	الأول
		%	0	0	29.2	52.3	18.5				
إجمالي المعوقات التكنولوجية التى تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية								**3.68**	**.383**	**مرتفع**	

من الجدول رقم (11) تبين إن قيم المتوسطات لعبارات محور المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية، تراوحت ما بين (3.49) إلى (3.89)، كما تبين ان جميع المعوقات التكنولوجية تقع ضمن الفئة (3.4 إلى أقل من 4.2) لذا فإن درجة الموافقة على هذه المعوقات كانت "مرتفعة"، ونرتبها تنازلياً كما يلي:

عدم توفر قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة ومتكاملة بالشركة يعيق تطبيق نظام(RCA), عدم ملائمة البنية التحتية التكنولوجية للشركة لتطبيق نظام(RCA), عدم توافر المهارات التقنية اللازمة لتطبيق نظام(RCA) لدى الموظفين, تعطيل وبط شبكة الانترنت يعيق تطبيق نظام(RCA), تقادم أجهزة الحاسبات بالشركة يعيق تطبيق نظام(RCA), عدم توفر خدمة الانترنت عالية التدفق في جميع المصالح, عدم توفر نظام أمن وحماية لمختلف الأجهزة وقواعد البيانات

كما بينت النتائج في الجدول رقم (11) أن متوسط الاستجابة لإجمالي محور المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية كان (3.68) ويقع ضمن الفئة (3.4 الى أقل من 4.2) لذا فإن مستوى المعوقات التكنولوجية التي تحول دون تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد في شركة النسيم للصناعات الغذائية كان مرتفعاً، وهذا يشير إلى تحقق الفرضية الفرعية الثالثة "**توجد معوقات تكنولوجية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية**".

- **الفرضية الرئيسة:** توجد معوقات تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية.

جدول (12) نتائج التحليل الوصفي لإجمالي المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
المعوقات الإدارية والمالية	3.73	0.416	مرتفع	الأول
المعوقات البشرية	3.53	0.548	مرتفع	الثالث
المعوقات التكنولوجية	3.68	0.343	مرتفع	الثاني
إجمالي المعوقات	3.67	0.342	مرتفع	

ولتحديد مستوى المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية ، والمتمثلة بـــ (المعوقات الإدارية والمالية، المعوقات البشرية، المعوقات التكنولوجية) فإن النتائج في الجدول رقم (12) بينت أن أكثر المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية كانت معوقات الإدارية والمالية يلي ذلك المعوقات التكنولوجية ثم المعوقات البشرية،

كما تبين إن متوسط الاستجابة لإجمالي المعوقات يساوي (3.67) ويقع ضمن الفئة (3.4 إلى أقل من 4.2) وتشير إلى أن مستوى المعوقات التي ت تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية كان مرتفعاً، لذا يتم قبول الفرضية الرئيسة.

10- مناقشة النتائج:

أوضحت الدراسة إن هناك معوقات إدارية والمالية تحول دون تطبيق نظام (RCA), وهذا يتفق مع ما توصلت دراسة حسن(2023) من حيث وجود معوقات إدارية والمالية تحول دون تطبيق نظام (RCA), والتي جاء من ضمن نتائجها, سوء الاتصال وعدم وضوح دور الإدارة العليا في دعم تطبيق RCA, كما تتفق مع نتائج دراسة الشهاوي(2014) والتي أكدت على أن بدون دعم وتأييد الإدارة لتطبيق نظام (RCA) لن يكتب له النجاح,

كما بينت الدراسة إن هناك معوقات بشرية تحول دون تطبيق نظام (RCA), وهذا يتفق مع نتائج دراسة الديس(2015), والتي والتي أكدت على عدم وجود الدراية الكافية لدى إدارات الشركات بنظام RCA, وكذلك وعدم رغبة بعض المديرين بتغيير نظام محاسبة التكاليف المعتمد., وكذلك وقلة تفهم فنيي الإنتاج لمتطلبات تطبيق أنظمة محاسبة التكاليف.

كما أظهرت الدراسة إن هناك معوقات تكنولوجية تحول دون تطبيق نظام (RCA), وهذا يتفق مع نتائج دراسة Wang Y., et al) (2019), حيث أن من معوقات تطبيق نظام RCA عدم وجود قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة ومتكاملة. عدم ملائمة البنية التحتية التكنلوجية للتطبيق نظام(RCA)

11- النتائج والتوصيات

اولاً النتائج:

بعد تحليل البيانات التي تم جمعها توصلت الدراسة إلى النتائج الأتية:

1) توجد معوقات إدارية والمالية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية أهمها:
   - عدم رغبة الإدارة في تغيير الأنظمة المحاسبية المطبقة(مقاومة التغيير).
   - عدم قيام الإدارة العليا بتقديم الدعم والتشجيع لطبيق نظام(RCA).
   - ارتفاع أسعار بعض الأجهزة والبرامج اللازمة لتطبيق (RCA).
2) توجد معوقات بشرية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية أهمها:
   - عدم توفر االتأهيل والخبرة اللازمة لدى المحاسبين والإداريين لتطبيق نظام (RCA),
   - رفض القائمين على محاسبة التكاليف في الشركة بتغيير نظام محاسبة التكاليف المطبق
3) توجد معوقات تكنولوجية تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية أهمها:
   - عدم توفر قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة ومتكاملة بالشركة.

- عدم ملائمة البنية التحتية التكنلوجية للشركة لتطبيق نظام(RCA).
- عدم توافر المهارات التقنية اللازمة لتطبيق نظام(RCA) لدى الموظفين بالشركة.

4) توجد معوقات تحول دون تطبيق نظام (RCA) في شركة النسيم للصناعات الغذائية, ومن أهم هذه المعوقات هي المعوقات الإدارية والمالية يلي ذلك المعوقات التكنولوجية ثم المعوقات البشرية.

ثانياً: التوصيات:

بعد تحليل البيانات والوصول إلى نتائجها فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. على الإدارة العليا بالشركة تقديم الدعم والتشجيع لتطبيق نظام (RCA).
2. العمل على توفير الميزانية الكافية لتدريب الموظفين على تطبيق نظام (RCA).
3. العمل على إعداد الدورات التدريبية وتوعوية للمحاسبين بالشركة لتعريفهم بأحدث أنظمة التكاليف, ومدى أهمية التخلص من الأنظمة التقليدية .
4. الحرص على توفير قاعدة بيانات الكترونية دقيقة ومتكاملة وتحديث البنية التحتية الالكترونية للشركة .
5. إقامة الندوات وورش العمل من أجل رفع مستوى الخبرات والكفاءات العلمية والعملية اللازمة لدى المحاسبين والإداريين لتطبيق نظام محاسبة استهلاك موارد المنشاة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

أحمد, علي مجاهد.(2019). إطار مقترح لتكامل نظام محاسبة استهلاك الموارد RCA ونظام التكلفة على اساس المواصفات ABCII لتدعيم إدارة ربحية العملاء مع دراسة ميدانية, مجلة الدراسات التجارية المعاصرة , جامعة كفر الشيخ, كلية التجارة, العدد7, ص ص437-483.

التير, منى أحمد, والفطيسي, عبدالغني أحمد.(2013). أدوات المحاسبة الإدارية(الواقع ومعوقات التطبيق) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الليبية, مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية, كلية افتصاد والتجارة زليتن, العدد2, ص ص322-361.

حسن, حيدر عبد المنعم محمد.(2023). مقومات ومعوقات تطبيق مدخل محاسبة استهلاك الموارد في الوحدات الصحية العراقية-دراسة استطلاعية, مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, المجلد7, العدد1, ص ص197-226.

الدتف, محمد عمر محمد.(2013). تطوير أنظمة التكاليف في منشآت الخدمات باستخدام محاسبة استهلاك الموارد بهدف ترشيد غدارة الموارد-دراسة تطبيقية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة طنطا, مصر.

الديس, محمد هيثم.(2015). إمكانية تطبيق محاسبة استهلاك الموارد في المنشآت الصناعية السورية, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية–سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية, المجلد37, العدد3, ص ص327–340.

السيد, علي مجاهد احمد, الطنطاوي, هيه السيد إبراهيم, و عبدالدائم, احمد شعبان.(2019). دور نظام محاسبة استهلاك الموارد في دعم القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال, دراسة ميدانية, مجلة الدراسات التجارية المعاصرة, العدد8, ص ص845–880.

الشهاوي, صلاح أحمد محمد.(2014). مدى فاعلية نموذج محاسبة استهلاك الموارد كأحد النماذج المقترحة لتطوير منفعة معلومات التكلفة وإدارة الطاقة, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, كلية التجارة, جامعة الإسكندرية, المجلد51, العدد1, ص ص395–432.

صاحب, دينا جاسم.(2016). فاعلية نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد في ترشيد إعداد الموازنات التخطيطية, المجلة المصرية للدراسات والتجارة, المجلد40, العدد2, ص ص2–26.

علي, وليد احمد محمد.(2013). أثر التكامل بين نظام محاسبة استهلاك الموارد ونظام تخطيط موارد المشروع في دعم إدارة التكلفة– دراسة ميدانية, مجلة جامعة بني سويف, ص ص249–301

الغول, حنان, وبن الدين, أمحمد(2022). استخدام نظام محاسبة استهلاك الموارد لقياس تكلفة الخدمة في المؤسسات الفندقية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير , جامعة أحمد دراية–أدرار , الجزائر .

الفرطاس, أحمد فتحي.(2007). مدى استخدام اساليب المحاسبة الإدارية كأدوات للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات –دراسة تطبيقية على الشركات العاملة بقطاع النفط والغاز في ليبيا, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة بنغازي, ليبيا.

الكومي, امجاد محمد.(2007). إطار مقترح لتحقيق التكامل بين محاسبة استهلاك الموارد(RCA) ونظرية القيود(TOC) لأغراض إدارة الطاقة بالوحدات الاقتصادية, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, العدد1, ص ص169–255.

محمود, ثائر صبري, ومحمود, فائزة إبراهيم(2018). التصور الأجرائي لتتنية القياس الكلفوي للموارد لنحسين فعالية نظم تكاليف الوحدات الأقتصادية العراقية المطبقة للنظام المحاسبي الموحد في ظل متغيرات بيئة الأعمال المعاصرة, مجلة كلية مدينة العلم الجامعة, المجلد 10, العدد1, ص ص196–230.

النافع, فهد بن سلمان, وجمعه, مصطفى محمد.(2017). زيادة فعالية مدخل محاسبة استهلاك الموارد من خلال التكامل مع كل من تخطيط موارد المشروع ونظرية القيود , مجلة الفكر المحاسبي, كلية التجارة , جامعة عين شمس, المجلد21, العدد1, ص ص259–306.

ثانيا: المراجع الانجليزية:.

Ahmed , Sayed A. & Mehboob , Moosa (2011), "Application Resources Consumption Accounting (RCA) In an Educational Institute", Pak-istan Business Review, Vol. 12, No. 4, PP.755-775.

Al -Tinbay, A., & Seylan, B. (2019). Modern Maliyet Muhasebesinin Son Safhası: Kaynak Tüketim Muhasebesi Modeli . Alanya Akademik Bakış, 3 (3), 295–320.

Clinton, B. Douglas and Keys, David E., (2002),” Resource Consumption Accounting: The Next Generation of Cost Management Systems”, Focus Magazine, Vol. 5.

Clinton, Douglas & David, E. keys (2001), " Resources Consumption

Foucs Magazine, No.5, PP.1-6.

Kupper G. H. and B. Pedell, (2005), " Relevance added: combining ABC with German cost accounting", Strategic Finance, Vol. (86), No (12), pp. 56-61.

Merwe, Anton van der and David E. Keys(2002). The Case for Resource Cinsumption Accounting, Strategic Finance,April,Vol,83,No.10,pp30-36.

Wang Y. &Zhuang Y. &HaoZ.&Li J(2009). Study on the Application of RCA in College Education Cost Accounting, International Journal of Business and Management, Vol. 4, No. 5, pp. 84-88.

Webber, S., and Cliton, D., (2004) (A), "Resources Consumption Accounting Applied: The Clopy Case", The Journal Of Management Accounting, Vol.6No.1, pp.1-14.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة

دراسة على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة

خيرية محمد شبش
أستاذ مساعد. كلية الاقتصاد ، جامعة مصراتة
k.shabash@eps.misuratau.edu

عبد القادر محمد الرعيض
طالب بكالوريوس بكلية الاقتصاد ، جامعة مصراتة

رويد محمد الأزرق
طالب بكالوريوس كلية الاقتصاد ، جامعة مصراتة

عوض أبوالقاسم بالروين
طالب بكالوريوس كلية الاقتصاد جامعة مصراتة

تاريخ الاستلام: 2024.08.24 **تاريخ القبول: 2024.10.30** **تاريخ النشر: 2024.11.05**

الملخص

هدف البحث إلى التعرف على أثر التحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة، دراسة على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. وتم تجميع البيانات بواسطة عينة عشوائية بسيطة من طلبة الكلية، وبلغت عينة البحث (235) مستجوباً، وبعد إجراء التحليل الإحصائي عليها باعتماد البرامج الاحصائية (JASP& Smart PLS4) لاختبار فرضيات البحث. توصل البحث إلى أن مستوي جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة متوسط، وجاء مستوى التحول الرقمي ضعيف بالكلية، كما أن التحول الرقمي له أثر في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة.

وتوصل البحث إلى العديد من االتوصيات أهمها: استخدام التكنولوجيا في العملية التعليمية، وكذلك تجهيز القاعات الدراسية تصميم منظومة لتنزيل المقررات الدراسية على الانترنت، وأيضا إنشاء مكتبة الكترونية.

الكلمات المفتاحية: *التحول الرقمي، جودة الخدمات التعليمية، رضا الطلبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة.*

The Mediating Role of Digital Transformation in the Relationship Between the Quality of Educational Services and Student Satisfaction:

A Study on the Students of the Faculty of Economics and Political Science at Misurata University

Khiria Mohamed Shapash
Misurata University
k.shabash@eps.misuratau.edu

Abdelkader Mohamed Al-Reid
Misurata University

Rowaid Mohamed AlAzraq
Misurata University

Awad Abu Al-Qasim Balrouin
Misurata University

Abstract

The research aimed to identify the impact of digital transformation on the relationship between the quality of educational services and student satisfaction, a study on students of the Faculty of Economics and Political Science. The data was collected by a simple random sample of college students, and the research sample reached (235) respondents, after conducting statistical analysis on it using statistical programs (JASP & Smart PLS4) to test the research hypotheses. The research concluded that the level of educational service quality and student satisfaction is average, while the level of digital transformation in the college is weak. Additionally, digital transformation influences the relationship between the quality of educational services and student satisfaction. The research provides several recommendations, including the use of technology in the educational process, equipping classrooms, designing a system for uploading courses online, and establishing an electronic library.

Keywords: *Digital Transformation, Quality of Educational Services, Student Satisfaction, Faculty of Economics and Political Science, Misurata University*.

1- المقدمة

لقد فرضت التكنولوجيا الحديثة نفسها على مختلف مجالات الحياة، فقد شهد العالم تطور هائل في أنواع التكنولوجيا المختلفة، وبذلك أصبحت مسألة تطوير المنظومة التعليمية قضية هامة في التعليم العالي، وتشهد ليبيا تحديات كبيرة في مجال التعليم وتحديات التحول الرقمي، ومن أهم هذه التحديات نقص البنية التحتية التكنولوجية ونقص المهارات التقنية، ومقاومة ثقافة التحول الرقمي، وغياب التخطيط الفعال، فأصبح إلزاما على الجامعات أن تكيف نظامها التعليمي مع التكنولوجيا السائدة في العصر الحالي، كما يستدعي ذلك إعاد النظر في المناهج التعليمية من حيث الأهداف والمحتوى

والأنشطة، وكذلك النظر في أساليب التدريس المتبعة، إن تعزيز دور الجامعات في ظل التحول الرقمي يتطلب هذه التغييرات الجذرية لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الأكاديمي.

علاوة على ذلك، يعد رضا الطلبة مؤشرا أساسيا لقياس جودة العملية التعليمية ونجاح المؤسسات التعليمية في تحقيق أهدافها، كما أن رضا الطلبة لا يعكس فقط مدى تلبية احتياجات الطلبة، بل يشير أيضا إلى فعالية الأساليب التعليمية والبرامج المقدمة لهم.

وفي هذا السياق يبرز التحول الرقمي كعامل وسيط إذ يسهم في تحسين طرق التدريس وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز التفاعل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، مما يعزز في نهاية المطاف رضا الطلبة عن الخدمات التعليمية.

2- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة عبد الله والجبقجي (2024) إلى تحسين جودة الخدمات التعليمية في ظل استراتيجيات التحول الرقمي ، وبحثت مشكلة المنظمات التعليمية في كيفية الاهتمام بالطرق والوسائل التعليمية الحديثة باستخدام وسائل التكنولوجيا ودورها في تطوير العملية التعليمية ورفع جودتها، وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة تساهم بشكل كبير في تحسين جودة الخدمات التعليمبة، وتناولت دراسة الزبيدي، وآخرون (2023) أثر التحول الرقمي على جودة التعليم في المملكة العربية السعودية ، وكذلك دواعي تطبيق التحول الرقمي وما هي المعوقات التي تؤثر على جودة التحول الرقمي في التعليم بالمملكة العربية السعودية ، وقد توصلت الدراسة أن موقف المعلمين اتجاه التعليم الرقمي إيجابي بشكل كبير ، وكذلك تقديم دعم للكادر التعليمي لجعل الانتقال إلى الرقمية أسهل وأسرع ، وجاءت دراسة أسعد، جنبلاط (2022) لمعرفة أثر التحول الرقمي للخدمات الجامعية في تعزيز رضا الطلبة في الدراسات العليا في جامعة تشرين، وكذلك قياس أثر التحول الرقمي على رضا الطلبة في جامعة تشرين، وتم استخدام الاستبانة في الدراسة، وتوزيعها على عينة من طلبة الدراسات العليا في جامعة تشرين، بواقع (375) استبانة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي في رضا الطلبة في جامعة تشرين، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية التحويل العمليات الرقمية في رضا الطلبة في جامعة تشرين. وتناولت دراسة أمر الله، باخبازي (2022) تقييم جودة الخدمات التعليمية في معهد الإرشاد الإسلامي بإندونيسيا من وجهة نظر الطلبة، حيث هدفت الدراسة إلى تقييم جودة الخدمات المقدمة من معهد الإرشاد الإسلامي. بإندونيسيا من وجهة نظر الطلبة، وتم اختيار عينة مكونة من (150) طالبًا وطالبة، وتمثلت أداة الدراسة في استبانة مكونة من (20) عبارة، وبينت نتائج الدراسة أن الخدمات التعليمية المقدمة للطلبة جاءت بدرجة متوسطة، وكذلك مستوى تقييم جودة الخدمات التعليمية جاءت بدرجة متوسطة. وجاءت ودراسة سبع (2021) لمعرفة دراسة التأثير المباشر لكل من التحول الرقمي وجودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة بجامعة المنصورة، وتم توزيع الاستبانة على عينة من طلبة جامعة المنصورة بلغت (384) مفردة موزعة على طلبة ست كليات بجامعة المنصورة .وقد توصلت النتائج إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لبعض أبعاد التحول الرقمي المتمثلة في (البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، التعليم الرقمي، المكتبات الرقمية) على رضا الطلبة، كما كان

لبعض أبعاد جودة الخدمة التعليمية المتمثلة في (الجوانب المادية الملموسة، الاعتمادية، الأمان) تأثير معنوي إيجابي على رضا الطلبة. أما دراسة ثابت (2019) تناولت أثر جودة الخدمات التعليمية على مستوى – رضا الطلبة" دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر جودة الخدمة التعليمية بأبعادها (الإمكانات المادية، الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التفاني في خدمة الطلبة) على مستوى رضا الطلبة، وذلك من خلال التطبيق على عينة مكونة من (297) طالب من طلبة كلية المال والأعمال بجامعة فلسطين، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أبعاد جودة الخدمة التعليمية (الأمان، التفاني) فقط دون بقية الأبعاد تؤثر معنويًا وإيجابيًا على رضا الطلبة.

هدفت دراسة علي (2019) إلى التعرف على رضا طلبة كلية التربية جامعة المنوفية عن جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم، وقد تكونت عينة الدراسة من (337) طالبا وطالبة، ولتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بتصميم استبانة كأداة للتعرف على درجة رضا الطلبة عن توافر الخدمات التعليمية بالكلية. وقد توصل البحث إلى أن رضا طلبة كلية التربية جامعة المنوفية عن جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم جاءت بدرجة متوسطة.

سعت دراسة أبو مالح، الصديقى (2018) إلى التعرف على جودة الخدمات التعليمية في جامعة الطائف، وأثرها على رضا الطلبة، ودرجة ولائهم. وقد تم استخدام الاستبانة في هذه الدراسة، وبلغ حجم عينة البحث (534) من طلبة كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الطائف، منهم (305) طلبة وعدد (229) طالبات. وقد أشارت النتائج إلى أن مستوى جودة الخدمات بالكلية من وجهة نظر الطلبة حصل على متوسط عام (3.2). كما بينت الدراسة أن رضا الطلبة له تأثير جزئي على جودة الخدمات المقدمة من جامعة الطائفة. وتناولت دراسة علة والود (2017) رضا الطلبة الجامعيين عن جودة الخدمات التعليمية" دراسة ميدانية بجامعتي الجلفة والأغواط، لقياس رضا الطلبة عن جودة الخدمات التعليمية بجامعة زيان عاشور وجامعة عمار إثليجي وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها (347) طالب، وأظهرت النتائج أن مستوى الرضا عن الخدمات التعليمية متوسط لدى طلبة جامعتي زيان عاشور وعمار إثليجي. أما دراسة الصالحي، جاب الله (2016)، هدفت لقياس جودة الخدمات التعليمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة" دراسة من وجهة نظر الطلبة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها (345) مفردة، وقد صممت استبانة من أجل التعرف على جوانب القصور والقوة في جودة الخدمات التعليمية المقدمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة الخدمات التعليمية تبعًا لأبعاد (الاعتمادية، الأمان، التعاطف، الملموسية) كان محدودًا وبدرجة متوسطة، أما بالنسبة لبعد(الاستجابة) فقد كان مستوى الجودة ضعيفًا. وتناولت دراسة عثمان وفاطر (2016) تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة، حيث سعت الدراسة إلى بيان تأثير جودة الخدمة التعليمية على رضا الطلبة في جامعة البعث. وتم تحليل(300) استبانة صالحة للتحليل، كما أظهرت الدراسة إلى أن هناك تأثير معنوي لكل من أبعاد جودة الخدمة التعليمية على رضا طلبة الجامعات.

تشير مراجعة الأدبيات السابقة إلى أنه أهمية التركيز على جودة الخدمات التعليمية ، وهذا ما جعل هذا البحث يأتي في إطار الراسات الحديثة التي تناولت أثر الدور الوسيط للتحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة ، الذي يلامس احتياجات الطلبة بشكل مباشر.كما يتميز هذا البحث بكونه أوائل الدراسات في هذا المجال على البيئة المحلية بحسب علم الباحتتين، ويسعى لتسليط الضوء على نقاط الضعف التي قد تعيق تقديم الخدمات التعليمية من خلال التحول الرقمي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراتة.

3- مشكلة البحث:

تمثل جودة الخدمات التعليمية دورا محوريا في تحقيق التنمية على المستوى الفردي والمجتمعي، حيث تعبر ركيزة أساسية في تشكيل قوى بشرية متمكنة وقادرة على المساهمة الفعالة في خلق مستقبل أفضل، وتعد جودة الخدمات التعليمية من أهم العوامل الرئيسية التي تؤثرعلى رضا الطلبة، إذ كلما ارتفعت جودة الخدمات التعليمية ارتفع رضا الطلبة، وقد توصلت دراسة (زقاي، وزاني، 2017) أن الطلبة هم الأكثر تعاملا وتفاعلا مع الجامعة ومن ثم يعد مدخل قياس رضا الطلبة هو أحد المداخل الأساسية لتحقيق جودة التعليم الجامعي، وتعتبر جودة الخدمة أداة تستخدم لخلق ميزة تنافسية قد تساعد مؤسسات التعليم العالي في التعامل مع التغيرات المتسارعة والمتغيرة في البيئة المحيطة، مما أدى إلى الضغط عليها لتحسين مستوى جودة وقيمة الانشطة التي تقدمها الجامعة للطلبة.(Kassim; Bogari & Zain,2013)

ومع التوسع في القطاع الجامعي، والاهتمام بالجودة وتنامي الاستفادة في التعليم العالي، أخذت الجامعات بالاهتمام بجمع آراء الطلبة لقياس درجة الرضا حول تلك الخدمات، حيث يعتبر الرضا مقياس الفعالية لمؤسسات التعليم العالي، وعنصر أساسيا واستراتيجي لوضع خططها المستقبلية .(Harvey, 2003)

وباعتبار أن التحول الرقمي أصبح من ثقافة المنظمة في تحسين وتطوير خدماتها ومن عوامل المنظمة لتحقيق النجاح، فقد ساهم تطبيق التحويل الرقمي في المؤسسات التعليمية في تحسين جودة التعليم بها. فقد بينت دراسة (باسل، مادلين، 2022) وجود أثر إيجابي للتحول الرقمي على رضا الطلبة، وأكدت دراسة (سبع، 2021) على وجود تأثير معنوي إيجابي لبعض أبعاد التحول الرقمي على رضا الطلبة، كما كان لبعض أبعاد جودة الخدمات التعليمية تأثير معنوي إيجابي على رضا الطلبة.

وقد بينت الدراسة الاستطلاعية أن العديد من الخدمات المقدمة للطلبة مثل: (نظام تسجيل المقررات الدراسية، المناهج، المكتبة) لا تزال تقدم بشكل تقليدي وغير الكتروني، كما أظهرت الدراسة الاستطلاعية وجود نقص في جاهزية القاعات الدراسية والمعامل، كما أبدى الطلبة رغبة كبيرة في تحول الخدمات التعليمية إلى شكل الكتروني. كل هذه المؤشرات أدت إلى انخفاض رضا طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن الخدمات التعليمية المقدمة.

و بالتالي تتمثل تساؤلات البحث في النقاط التالية:

1. ما مستوى جودة الخدمات التعليمية المقدمة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟

2. ما مستوى رضا الطلبة عن جودة الخدمات التعليمية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟
3. ما علاقة جودة الخدمات التعليمية برضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟
4. ما علاقة التحول الرقمي برضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟
5. ما أثر التحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؟

4- فرضيات البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم صياغة الفرضيات الانية:

H1: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

H2: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي ورضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

5- أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في النقاط التالية الآتية:

1. التعرف على مستوى جودة الخدمات التعليمية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
2. التعرف على مستوى رضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
3. بيان علاقة جودة الخدمات التعليمية برضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
4. التعرف على علاقة التحول الرقمي برضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
5. معرفة أثر التحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
6. الوصول إلى مجموعة من التوصيات والمقترحات المستقبلية التي قد تساهم في تطبيق التحول الرقمي من أجل تحسين جودة الخدمات التعليمية وتحقيق رضا الطلبة.

6- أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الجوانب التالية:

الأهمية النظرية:

تتمثل أهمية البحث في تناوله لموضوع جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة وربطه بالتحول الرقمي، فقد أصبح موضوع جودة الخدمات التعليمية قضية في غاية الأهمية بالنسبة للجامعات وإدارتها، وذلك سعيا منها لزيادة الرضا من أجل تحسين أداء المؤسسات التعليمية.

الأهمية التطبيقية:

تكمن أهمية البحث في تطبيقه على قطاع التعليم، فهو يعد من أكثر القطاعات أهمية نظرا للخدمات التي يقدمها للمجتمع من خلال تخريج الطلبة إلى سوق العمل. كما قد يدفع هذا البحث الكلية من تطبيق

التحول الرقمي والتحسين المستمر في جودة خدماتها المقدمة للطلبة ، وبناء على نتائج البحث يمكن الوقوف على نقاط الضعف وتحديد المشكلات التي تحد من جودة الخدمات بها ومن تطبيق التحول الرقمي.

7- منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتحقيق أهداف البحث، نظراً لكونه المنهج الأكثر استخداماً في دراسة الظاهرة بصورة نوعية أو كمية، فهو يساعد في التعرف على ظاهرة البحث ووضعها في إطارها الصحيح وتفسير الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج التي تتعلق بالبحث، وبلورة الحلول التي تتمثل في التوصيات.(سيكاران،2010)

8- نموذج البحث:

يتمثل نموذج البحث في الشكل التالي:

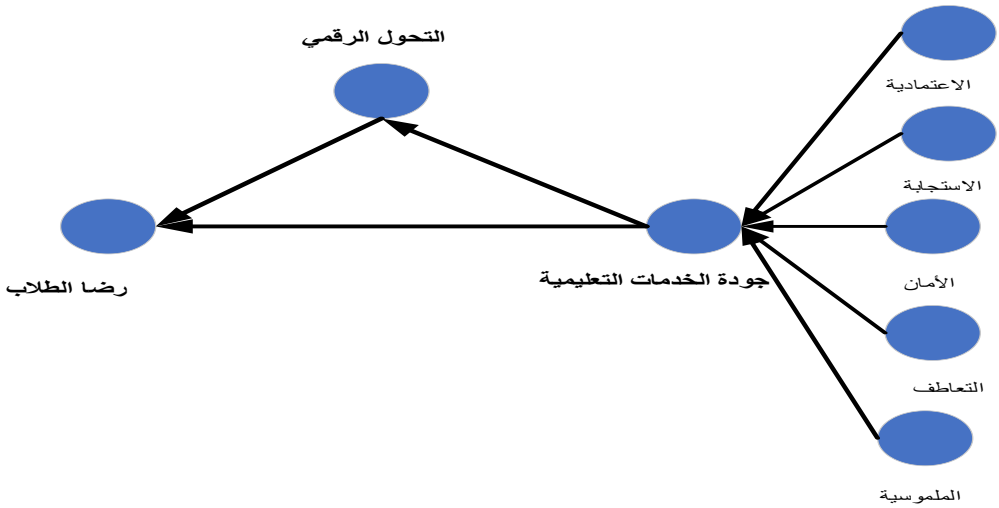

شكل رقم (1) نموذج البحث

المصدر: اعداد الباحثين

تم اعتماد نموذج الأداء الفعلي Servperf المعد من قبل (Croin,Taylor,1999,1994) ،لقياس جودة الخدمة على الأداء الفعلي للخدمة المقدمة للعملاء، ويعد هذا النموذج أسلوباً معدلاً من نموذج الفجوات، حيث يستبعد فكرة الفجوة بين الأداء والتوقعات ويستند هذا المقياس إلى التقييم المباشر للأساليب والعمليات المصاحبة لأداء الخدمة اعتماداً على الأبعاد الخمسة للجودة وهي (العناصر الملموسة، الاعتمادية، سرعة الاستجابة، الأمان، التعاطف)، حيث يمتاز هذا النموذج (Servperf) بالبساطة من حيث القياس والتحليل. (صلاح الدين، 2016). وتم ربط هذه الأبعاد برضا الطلبة في وجود التحول الرقمي كمتغير وسيط.

حيث تعتبر جودة الخدمات التعليمية مفهوما يثير تباينا في وجهات نظر الباحثين، حيث يتجسد المفهوم الأساسي لجودة الخدمات التعليمية في الهدف الذى تسعى الجامعة تحقيقه من خلال مخرجات التعليم، وهذا الهدف يتم تحقيقه والوصول إليه من خلال تكامل وتفاعل جميع العناصر التنظيمية لتلبية

حاجات المستفيدين بكفاءة وفاعلية، وإن مسؤولية جودة الخدمات التعليمية تقع على جميع العاملين في الجامعة، و مع مشاركة فعالة من الطلبة أيضًا في تحقيق هذه الجودة.

ويعد رضا الطلبة مؤشرًا هامًا لجودة التعليم وفعالية البرامج التعليمية، حيث يساهم في تحسين الخدمات التعليمية من خلال فهم احتياجات وتوقعات الطلبة. ويعكس رضا الطلبة شعور هم تجاه الخدمات المقدمة لهم في الجامعة بناء لتوقعاتهم الحالية والمستقبلية (الطيط ، العايد ، 2015).

لضمان رضا الطلبة عن الخدمة المقدمة، يجب على المؤسسات التعليمية الاستمرار في تقديم خدماتها مع العمل على تحسينها بشكل مستمر، وقد سهل التحول الرقمي تبادل الأفكار ونقل المعلومات، مما دفع جميع المنظمات بما في ذلك الجامعات، إلى الاستفادة من مزايا الرقمنة. ويعرف(النداوى، الزهيرى، 2020: 3) التحول الرقمي بأنه "تحويل الوثائق الورقية إلى وثائق إلكترونية لتسهيل تداولها"، ويعرفه (بن زرارة ،قوجيل، 2022) بأنه: العملية التي يتم فيها تحويل المواد التقليدية إلى ملفات رقمية قابلة للتعامل معها، باستخدام تقنيات الحوسبة المختلفة، وتذكر شحادة(2022) أن هذا التحول ضروري لبناء مؤسسة متطورة وقادرة على التفاعل والازدهار في عصر التقنية الرقمية.

9- مجتمع وعينة البحث:

تمثل مجتمع البحث في طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة البالغ عددهم (3022) حسب مكتب التسجيل بالكلية، وتم تحديد عينة البحث بواقع (341) طالب، من خلال معادلة ستيفن ثامبسون الموضحة في التالي:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{\left[\left[N-1 \times \left(d^2 \div z^2\right)\right] + p(1-p)\right]}$$

حيث أن:

N=حجم المجتمع

Z =الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96

d=نسبة الخطأ وتساوي 0.05

P=نسبة توفر الخاصية والمحايدة = 0.50

تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية بسيطة من الطلبة بلغت (341) طالب، و استرداد(239) استبيان منهم. وتبين بعد فحص الاستبيانات أن (4) استبيانات كانت غير صالحة للتحليل الإحصائي، ليصبح عدد الاستبيانات الصالحة (235) استبيان.

وتم تحليل نتائج هذه الاستبيانات الصالحة باستخدام البرنامجين (JASP و SMARTPLS4) للوقوف على آراء وتطلعات طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، والخروج بتوصيات على ضوئهما.

10- اختبار صدق وثبات المقياس:

تم تحليل معامل كرو نباخ "Cronbach'sAlpha"لاستخراج ثبات الاستبانة عن طريق تحكيم الاستبيان بواسطة أعضاء هيئة تدريس في مجال الإدارة ، وتم التأكد من الثبات باستخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ، والذي يتراوح قيمته بين (0 و 1) وتعد قيمة ألفا

كرونباخ بين(70 وأعلى)مقبولة، في حين تعتبر القيمة العالية جداً عندما تزيد عن (90 وأعلى) (George.2003).كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم(1) لثبات الداخلي للبحث

ألفا كرونباخ	عدد العبارات بالمحاور
0.955	38

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيJASP

يبن الجدول رقم(1) قيمة معامل ألفا كرونباخ بـ(955. 0)، وهذا يشير إلى أن الأداة ذات درجة عالية جدًا من الثبات الداخلي، ويشير إلى وجود مستوى عالٍ جداً من الموثوقية، وهذا يعني أن جميع العناصر في الأداة تقيس المتغيرات المطلوبة بشكل متسق ودقيق.

جدول رقم(2) معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث

المتغيرات	المقياس إذا تم حذف العنصر	مقياس التباين إذا تم حذف العنصر	البند لمجموع الارتباط	ألفا كرونباخ إذا تم حذف العنصر
التحول الرقمي	173.7787	1713.156	.749	.852
رضا الطلبة	173.0851	1693.121	.800	.848
الاعتمادية	183.4213	1842.117	.817	.860
الاستجابة	183.6383	1844.984	.811	.860
الأمان	179.7617	1818.858	.792	.858
التعاطف	180.2085	1775.302	.831	.853
الملموسية	180.3702	1786.465	.783	.855
جودة الخدمات التعليمية	121.3404	794.114	.975	.921

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيJASP

يبن الجدول رقم(2) قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع متغيرات البحث التي تتراوح بين(0.848 و 0.921)، وهي قيم مرتفعة وتشير إلى درجة عالية من الاتساق الداخلي للمقاييس المستخدمة في البحث. وهذا يعني أن المقاييس تتمتع بثبات داخلي مرتفع وأنها صالحة لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

11- مستوى الموثوقية والصحة النسبية

يمكن التعرف على مدى موثوقية وصحة النتائج المستخرجة باستخدام هذه الأدوات من خلال عدة مقاييس، بما في ذلك مقاييس الموثوقية المركبة والمعامل استخراج التباين المتوسط.

جدول رقم (3) مستوى الموثوقية والصحة النسبية

Average Variance Extracted (AVE)	Composite Reliability	
0.568	0.840	الأمان
0.665	0.856	الاستجابة
0.652	0.849	الاعتمادية
0.593	0.879	التعاطف
0.577	0.872	الملموسية
0.416	0.942	جودة الخدمات التعليمية
0.593	0.853	رضا الطلبة
0.645	0.900	التحول الرقمي

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيSmart PLS 4

من خلال المقاييس الإحصائية الموضحة في الجدول رقم(3) يمكن استخلاص أن كل هذه المؤشرات تأكد على موثوقية وصحة نسبية جيدة للأدوات المستخدمة في البحث مما يعزز من موثوقية النتائج المستخرجة باستخدامها.

12- اختبار التوزيع الطبيعي

ثم استخدام اختبار Shapiro–Wilk نستنتج منه بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن قيمة sigأكبر من 0.05، Brown, R., & Davis, S. (2015) ،ويتم توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول 1 التوزيع الطبيعي لمتغيرات البحث

متغيرات البحث	الفا كرونباخ	Test Statistic	Sigالاحتمالية المحسوبة
جودة الخدمات التعليمية	510.9	131.0	830.1
التحول الرقمي	9410.	24.10	34.10
رضا الطلبة	9530.	23.10	35.10

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائيJASP

من خلال الجدول رقم(13)نستنتج بناء على اختبار Shapiro–Wilk وقيمة sig التي تظهر به البيانات أكبر من(0.05)و بذلك فتغن المتغيرات تعتبر بياناتها توزيع البيانات الطبيعي .

13- تحليل البيانات الشخصية لعينة البحث حسب النوع

الجدول التالي يوضح تحليل البيانات الشخصية لعينة البحث حسب النوع .

جدول رقم(4)توزيع العينة حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
دكر	136	57.9
أنثى	99	42.1
المجموع	235	100.0

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي JASP

يتضح من الجدول رقم(4) أن عدد الذكور في العينة هو(236) بنسبة (57.9%) بينما عدد الإناث هو (99).(42.1%) ، وهذا التوزيع يشير إلى أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث في مجتمع الطلبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

14- قياس اتجاه أفراد العينة لفقرات البحث

هو عملية قياس توجه الأفراد في العينة نحو مجموعة من العبارات أو العبارات المتعلقة بمجال محدد من البحث، ويستخدم هذا النوع من القياس في العديد من المجالات الأكاديمية والإحصائية والاجتماعية والنفسية، حيث يساعد في تحديد مواقف الأفراد تجاه موضوع محدد، وفهم مدى اتجاههم العام بشأن هذا الموضوع Fishbein, M., & Ajzen, I. (2010).

جدول رقم(5)ميزان تقديري وفقا لمقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	المتوسط المرجح والاوزان	الاستجابة
غير موافق بشدة	من1 إلى 1.79	ضعيف
غير موافق	1.80 إلى 2.59	
محايد	من 2.60 الى 3.39	متوسط
موافق	من 3.40 الى 4.19	عالي
موافق بشدة	من 4.20 الى 5.00	

المصدر Fishbein, M., & Ajzen, I. (2010).

15- التحليل الاحصائي لفقرات الاستبيان

لتحليل فقرات المتغير المستقل المتمثل في جودة الخدمات التعليمية وأبعاده الخمسة (الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف، الملموسية)، تم حساب المتوسطات الحسابية لكل عبارة من عبارات هذه الأبعاد. وذلك لتحديد مستوى تقييم أفراد العينة لجودة الخدمات التعليمية المقدمة من خلال هذه الأبعاد الجداول التالية:

جدول رقم (6) اتجاه العينة للبعد الأول (الإعتمادية)

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
تمنحني إدارة الكلية الاطمئنان في حل مشاكلي.	التكرار	36	25	63	78	33	235	3.2
	النسبة	15.319	10.638	26.809	33.191	14.04	100	
الجداول الدراسية تتناسب مع مواعيد الطلبة وتخلو من التعارض	التكرار	44	64	52	35	40	235	2.84
	النسبة	18.723	27.234	22.128	14.894	17.021	100	
يحرص الموظفون على تزويد الطلبة بالإرشادات اللازمة لإتمام تنزيل المواد	التكرار	32	37	57	59	50	235	3.247
	النسبة	13.617	15.745	24.255	25.106	21.277	100	
تحتفظ الكلية بملفات وسجلات دقيقة وموثقة لكل العمليات المتعلقة بالطلبة.	التكرار	20	21	55	86	53	235	3.557
	النسبة	8.511	8.936	23.404	36.596	22.553	100	
البعد الكلي للاعتمادية								**3.20**

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيJASP

من الجدول رقم (6) نستنتج أن الاتجاه العام لمتوسط الكلي للبعد الاعتمادية هو(3.20)، مما يشير إلى أن هناك درجة متوسطة لبعد الاعتمادية في الكلية.

جدول رقم (7) اتجاه العينة لبعد الثاني الاستجابة

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
يبدي الموظفون في الكلية الاستعداد الدائم للتعاون مع الطلبة	التكرار	24	17	66	87	41	235	3.43
	النسبة	10.213	7.234	28.085	37.021	17.447	100	
تحرص إدارة الكلية على المساواة التامة بين الطلبة وترفض كل أشكال التمييز بينهم	التكرار	44	69	62	31	29	235	2.71
	النسبة	18.723	29.362	26.383	13.191	12.34	100	
يقوم الموظفون بالرد الفوري على استفسارات وشكاوى الطلبة	التكرار	21	36	85	63	30	235	3.19
	النسبة	8.936	15.319	36.17	26.809	12.766	100	
	التكرار	78	62	29	29	37	235	2.51

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
تحرص إدارة الكلية على حل المشكلات التي تواجه الطلبة دون تأخير	النسبة	33.191	26.383	12.34	12.34	15.745	100	
البعد الكلي الاستجابة								2.96

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيJASP

بناءً على تحليل بعد الاستجابة في الجدول رقم (7) نستنتج أن الاتجاه العام للمتوسط الكلي لبعد الاستجابة هو(2.96)، مما يشير إلى درجة متوسطة لبعد الاستجابة في الكلية.

جدول رقم(8) الاتجاه العام لبعد الأمان

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
يتسم سلوك الموظفين في الكلية بالأدب وحسن المعاملة مع الطلبة	التكرار	19	15	58	100	43	235	3.56
	النسبة	8.085	6.383	24.681	42.553	18.298	100	
تمتاز الكلية بسمعة ومكانة جيدة لدى أفراد المجتمع	التكرار	24	10	63	94	44	235	3.52
	النسبة	10.213	4.255	26.809	40	18.723	100	
يتم تقييم أعمال الطلبة بعدالة وموضوعية دون النظر للعلاقات الشخصية	التكرار	81	60	31	25	38	235	2.48
	النسبة	34.468	25.532	13.191	10.638	16.17	100	
اشعر بالأمان الشخصي أثناء تواجدي بالكلية.	التكرار	25	18	64	89	39	235	3.42
	النسبة	10.638	7.66	27.234	37.872	16.596	100	
توفر الكلية كل متطلبات الصحة العامة للحالات الطارئة (طبيب- سيارة اسعاف)	التكرار	62	60	41	46	26	235	2.63
	النسبة	26.383	25.532	17.447	19.574	11.064	100	
	البعد الكلي (الأمان)							3.08

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيJASP

فيما يتعلق ببعد الأمان ومن خلال الجدول رقم (8) نستنتج أن الاتجاه العام للمتوسط الكلي لبعد الأمان هو(3.08)، مما يشير إلى درجة متوسطة لبعد الأمان في الكلية.

جدول رقم(9)الاتجاه العام للبعد الرابع التعاطف

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
يمتلك الموظفون في الكلية المعرفة والدراية باحتياجات ورغبات الطلبة	التكرار	30	23	71	86	25	235	3.226
	النسبة	12.766	9.787	30.213	36.596	10.638	100	
تعمل الكلية والأقسام العلمية على توفير مرشد أكاديمي لتقديم العون والمشورة إلى الطلبة قبل بدء عملية تنزيل المواد وأثناها	التكرار	25	25	67	84	34	235	3.328
	النسبة	10.638	10.638	28.511	35.745	14.468	100	
تهتم إدارة الكلية بتنظيم مواعيد المحاضرات بما يلائم مصلحة الطلبة	التكرار	31	19	66	86	33	235	3.302
	النسبة	13.191	8.085	28.085	36.596	14.043	100	
تضع الكلية مصلحتي ضمن أولوياتها.	التكرار	35	24	66	72	38	235	3.23
	النسبة	14.894	10.238	28.085	30.638	16.17	100	
تتعاطف إدارة الكلية مع مشاكلي وتساعدني في ايجاد الحلول المناسبة.	التكرار	41	19	64	69	42	235	3.221
	النسبة	17.447	8.085	27.234	29.362	17.872	100	
البعد الكلي (التعاطف)								3.276

المصدر : التحليل الاحصائيJASP

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم(9) حول البعد الرابع (التعاطف)، نجد أن الاتجاه العام لمتوسط الكلي لبعد التعاطف متوسط بمتوسط(3.276)، وهذا يشير إلى أن هناك تعاطف محدود من قبل الإدارة مع احتياجات ومشاكل الطلبة.

جدول رقم(10)الاتجاه العام لبعد الملموسية

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
توفر الكلية قاعات دراسية نظيفة ومكيفة وكافية	التكرار	84	56	23	34	38	235	2.51
	النسبة	35.745	23.83	9.787	14.468	16.17	100	
أعضاء هيئة التدريس بالكلية	التكرار	25	15	67	85	43	235	3.451
	النسبة	10.638	6.383	28.511	36.17	18.298	100	

من ذوي الكفاءات العلمية								
تتمتع الكلية بموقع ملائم ويسهل الوصول إليها بسهولة	التكرار	66	56	32	32	49	235	2.75
	النسبة	28.085	23.83	13.617	13.617	20.851	100	
تحتوي الكلية على مكتبة حديثة ومرتبطة بالبرامج التعليمية.	التكرار	63	63	42	29	38	235	2.64
	النسبة	26.809	26.809	17.872	12.34	16.17	100	
يوجد مواقف سيارات كافية بالكلية.	التكرار	58	53	47	44	33	235	2.74
	النسبة	24.681	22.553	20	18.723	14.043	100	
البعد الكلي (الملموسية)								2.81

المصدر :مخرجات التحليل الاحصائيJASP

نلاحظ من الجدول رقم(10) أن الاتجاه العام المتوسط الكلي لمحور الملموسية هو(2.81)، مما يشير لدرجة متوسطة لبعد الملموسية.

تحليل فقرات المتغير (رضا الطلبة)

جدول رقم (11)الاتجاه العام لتحليل فقرات متغير رضا الطلبة

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
تحرص الكلية على توفير أجواء من الهدوء اللازم لإجراء الامتحانات للطلبة	التكرار	22	31	61	68	53	235	3.42
	النسبة	9.362	13.191	25.957	28.936	22.553	100	
تحرص إدارة الكلية على حل المشكلات التي تواجه الطلبة دون تأخير	التكرار	72	56	52	21	34	235	2.52
	النسبة	30.638	23.83	22.128	8.936	14.468	100	
تهتم إدارة الكلية بتنظيم مواعيد المحاضرات بما يتلاءم مع مصلحة الطالب	التكرار	80	56	53	21	25	235	2.38
	النسبة	34.043	23.83	22.553	8.936	10.638	100	
أوقات الامتحانات مناسبة لظروف الطالب	التكرار	83	60	53	13	26	235	2.31
	النسبة	35.319	25.532	22.553	5.532	11.064	100	
يحافظ الموظفون على سرية وخصوصية بيانات الطلبة	التكرار	91	44	21	18	61	235	2.43
	النسبة	38.723	18.723	8.936	7.66	25.957	100	
	التكرار	77	40	56	26	36	235	2.53

يحرص الموظفون على تقديم الخدمات للطلبة بسرعة ودقة	النسبة	32.766	17.021	23.83	11.064	15.319	100	
توفر الكلية المرافق الرياضية للطلبة	التكرار	51	42	52	53	37	235	2.92
	النسبة	21.702	17.872	22.128	22.553	15.745	100	
فاعلية المرشد في توجيهي نحو لتخصص	التكرار	69	33	70	34	29	235	2.66
	النسبة	29.362	14.043	29.787	14.468	12.34	100	
رضا الطلبة								**2.21**

المصدر :التحليل الاحصائيJASP

من خلال تحليل فقرات متغير رضا الطلبة في الجدول رقم(11)، يمكن استخلاص أن الاتجاه العام للمتوسط الحسابي لمتغير رضا الطلبة(2.21)، مما يشير لضعف في مستوى رضا الطلبة عن الخدمات المقدمة من قبل الكلية.

تحليل فقرات المتغير (التحول الرقمي)

جدول رقم (12)2الاتجاه العام لفقرات متغير (التحول الرقمي)

العبارة	التكرار و النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المجموع	المتوسط الحسابي
تسعى الكلية لأثمته اجراءات العمل الاداري	التكرار	10	8	63	91	63	235	3.804
	النسبة	4.255	3.404	26.809	38.723	26.809	100	
يشجع التحول الرقمي على التعامل مع البرمجيات وأساليب الدعم الفني	التكرار	107	58	48	12	10	235	1.97
	النسبة	45.532	24.681	20.426	5.106	4.255	100	
توفر الكلية العدد الكافي من الموارد المؤهلة لنجاح التحول الرقمي	التكرار	68	61	47	29	30	235	2.54
	النسبة	28.936	25.957	20	12.34	12.766	100	
يمتلك موظفو الكلية المعارف التقنية التي تساعدهم على مواكبة التحول الرقمي	التكرار	80	81	30	23	21	235	2.25
	النسبة	34.043	34.468	12.766	9.787	8.936	100	
تتوفر في الكلية منصات رقمية	التكرار	61	54	42	38	40	235	2.75
	النسبة	25.957	22.979	17.872	16.17	17.021	100	
تتوفر في الكلية شبكة انترنت بتدفق عال	التكرار	53	51	50	40	41	235	2.85
	النسبة	22.553	21.702	21.277	17.021	17.447	100	
	التكرار	52	49	49	46	39	235	2.76

يتوفر في الكلية عدد كافي من الحواسيب المساعدة لنجاح التحول الرقمي	النسبة	22.128	20.851	20.851	20.851	19.574	16.596	100
التحول الرقمي								2.36

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيJASP

من خلال تحليل البيانات الواردة في الجدول رقم(12) حول فقرات متغير التحول الرقمي، يمكن استخلاص أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات متغير التحول الرقمي بلغ (2.36)، مما يعني وجود مستوى ضعيف للتحول الرقمي في الكلية.

16- التحليل الاحصائي للارتباط بين المتغيرات

يهدف تحليل الارتباط إلى قياس قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر .يمكن استخدام تحليل الارتباط لفهم كيفية تأثير متغير واحد على متغير آخر.

جدول رقم(14)3 الارتباط بين المتغيرات

الارتباط								
		التحول الرقمي	رضا الطلبة	الاعتمادية	الاستجابة	الامان	التعاطف	الملموسية
التحول الرقمي	إرتباط بيرسون	1	.692**	.596**	.647**	.615**	.617**	.636**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000
رضا الطلبة	إرتباط بيرسون	.692**	1	.709**	.730**	.655**	.655**	.600**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000	.000
الاعتمادية	إرتباط بيرسون	.596**	.709**	1	.716**	.584**	.695**	.644**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000	.000
الاستجابة	إرتباط بيرسون	.647**	.730**	.716**	1	.635**	.656**	.567**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000	.000
الأمان	إرتباط بيرسون	.615**	.655**	.584**	.635**	1	.684**	.614**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000	.000
التعاطف	إرتباط بيرسون	.617**	.655**	.695**	.656**	.684**	1	.652**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000		.000
الملموسية	إرتباط بيرسون	.636**	.600**	.644**	.567**	.614**	.652**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000	
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).								

بناء على نتائج تحليل الارتباط الموضحة في الجدول (14) نستنتج أن هناك ارتباطات متوسطة إحصائياً بين جميع المتغيرات.

تتراوح قيم معاملات ارتباط بيرسون بين(0.596 و 0.692)، وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.01 ، يشير ذلك إلى وجود علاقات إيجابية بين جميع المتغيرات.أي أنه كلما زادت قيمة متغير ما، زادت قيمة المتغيرات الأخرى أيضًا.

17- تحليل البناء

"Outer loading"هو مقياس يستخدم في تحليل البناء(Factor Analysis) ، ويعني الارتباط بين العنصر (المتغير) الذي يتم قياسه وبين العبارة الذي يرمز إليه. وبشكل أكثر تحديدًا، فإن "Outer loading"هو القيمة الناتجة عن حساب الارتباط بين العنصر (المتغير) والعبارة الذي يتم قياسه في تحليل عبارة البناء، وتتراوح قيمة "Outer loading" بين −1 و +1، حيث تشير القيم القريبة من +1 إلى وجود ارتباط قوي بين العنصر (المتغير) والعبارة ، في حين تشير القيم القريبة من 0 إلى وجود عدم وجود ارتباط

بين العنصر (المتغير) والعبارة ، وتشير القيم القريبة من -1 إلى وجود ارتباط سلبي بين العنصر (المتغير) والعبارة .(Hair,2013). والشكل التالي يوضح قيم التحميل الخارجي لأبعاد جودة الخدمات التعليمية.

بناءً على جدول رقم (15) فإن جميع قيم التحميل الخارجي المُقدمة في الجدول رقم (14) تتجاوز الحد الأدنى المقبول إحصائياً (0.5)، مما يدل على درجة عالية من الاتساق الداخلي لأبعاد جودة الخدمات التعليمية المقاسة في هذا البحث.

قيم التحميل الخارجي لفقرات المتغير التابع (رضا الطلبة)

جدول رقم(16)4 قيم التحميل الخارجي لفقرات المتغير التابع (رضا الطلبة)

المتغير		العبارات	Outer loadings
رضا الطلبة	1	تحرص الكلية على توفير أجواء من الهدوء اللازم لإجراء الامتحانات للطلبة	0.578
	2	تحرص إدارة الكلية على حل المشكلات التي تواجه الطلبة دون تأخير	0.777
	3	تهتم إدارة الكلية بتنظيم مواعيد المحاضرات بما يتلاءم مع مصلحة الطالب	0.717
	4	أوقات الامتحانات مناسبة لظروف الطالب	0.791
	5	يحافظ الموظفون على سرية وخصوصية بيانات الطلبة	0.648
	6	يحرص الموظفون على تقديم الخدمات للطلبة بسرعة ودقة	0.662
	7	توفر الكلية المرافق الرياضية للطلبة	0.704
	8	فاعلية المرشد في توجيهي نحو التخصص	0.621

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي Smart PLS 4

بناءً على قيم التحميل الخارجي (Outer Loadings) لفقرات المتغير التابع (رضا الطلبة) المقدمة، يمكننا استخلاص أن الاتجاه العام يمكن اعتبار هذه العبارات مؤشرات جيدة لقياس رضا الطلبة.

جدول رقم (17) قيم التحميل الخارجي لفقرات التحول الرقمي

المتغير		العبارات	loadings Outer
التحول الرقمي	1	تسعى الكلية لأتمنة اجراءات العمل الاداري	0.539
	2	يشجع التحول الرقمي على التعامل مع البرمجيات وأساليب الدعم الفني	0.360
	3	توفر الكلية العدد الكافي من الموارد المؤهلة لنجاح التحول الرقمي	0.743
	4	يمتلك موظفو الكلية المعارف التقنية التي تساعدهم على مواكبة التحول الرقمي	0.718
	5	تتوفر في الكلية منصات رقمية	0.837
	6	تتوفر في الكلية شبكة انترنت بتدفق عال	0.841
	7	يتوفر في الكلية عدد كافي من الحواسيب المساعدة لنجاح التحول الرقمي	0.788

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي Smart PLS 4

بناءً على البيانات الواردة في الجدول (17)يتضح أن قيم التحميل الخارجي (Outer Loadings) لعبارات متغير "التحول الرقمي جميعها فوق(0.70)" باستثناء العبارة رقم 2، وهي قيم مقبولة إحصائياً، مما يعني أن هذه العبارات هي مؤشرات جيدة لقياس متغير التحول الرقمي.

ويمكن توضيح قيم التحميل لمتغيرات البحث في الشكل التالي:

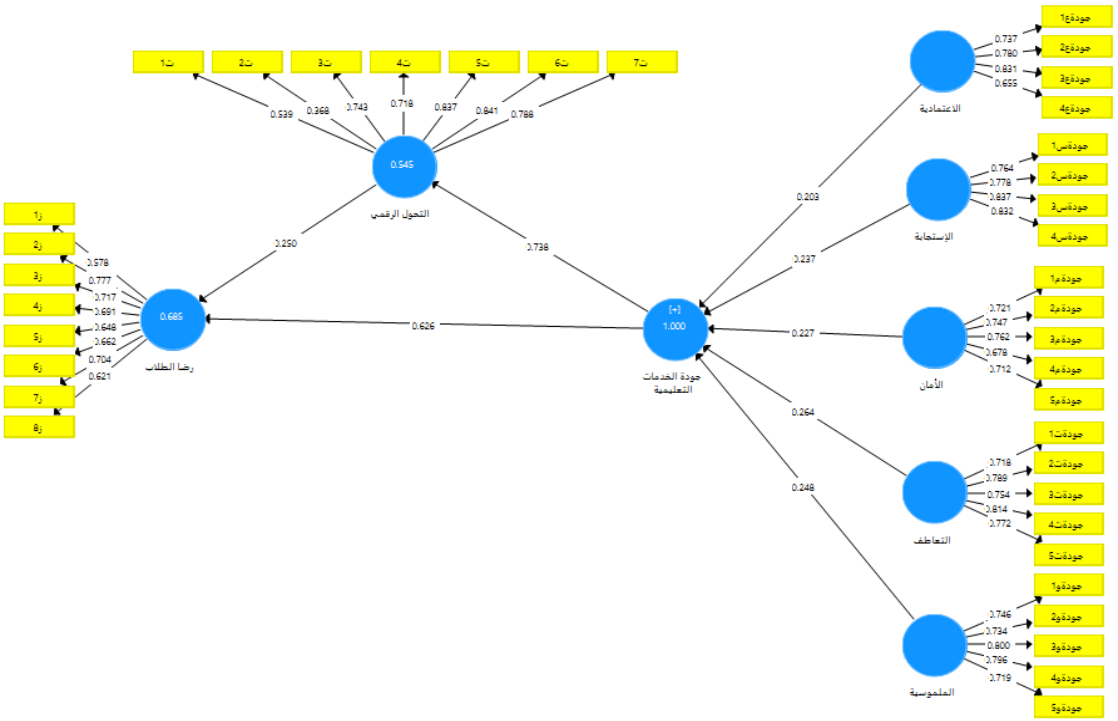

شكل رقم(1) قيم التحميل لمتغيرات البحث

المصدر : مخرجات برنامج Smart PLS 4

18- اختبار معاملات المسارات لتحليل الفرضيات

معاملات المسارات (Path Coefficients) هي قيم إحصائية تُظهر قوة وأتجاه العلاقات بين المتغيرات في نموذج تحليل المسار (Path Analysis) هذه المعاملات تُستخدم لاختبار الفرضيات في الدراسة والتحقق من صحتها. في تحليل المسار يتم تقدير معاملات المسارات باستخدام تقنيات الانحدار المتعدد. كل معامل مسار يُمثل التأثير المباشر لمتغير مستقل على متغير تابع. وتُقاس هذه المعاملات بمقياس القوة النسبية للعلاقة بين المتغيرات. والشكل التالي يوضح معاملات المسارات لتحليل أبعاد جودة الخدمات التعليمية.

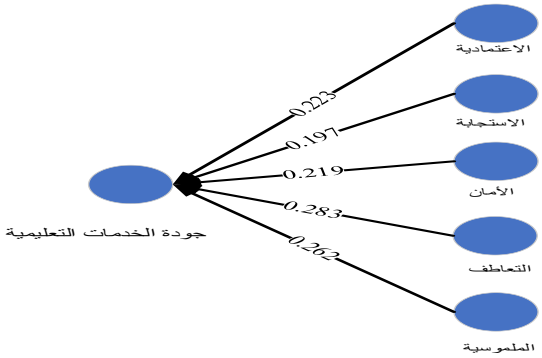

شكل رقم (2) معاملات لمسار بين الابعاد وجودة الخدمات التعليمية

المصدر : مخرجات برنامج Smart PLS 4

بناءً على ذلك يتبين أن جميع معاملات المسارات تظهر علاقات إيجابية بين أبعاد جودة الخدمات التعليمية والجودة الكلية للخدمات. هذا يعني أن ارتفاع مستوى هذه الأبعاد يؤدي إلى تحسين الجودة الكلية للخدمات التعليمية. وكان أعلى معامل مسار للبعد "التعاطف" بقيمة(0.283). وهذا يشير إلى أن البعد الأكثر تأثيراً على جودة الخدمات التعليمية هو التعاطف أو الاهتمام الفردي بالطلبة في حين يليه بعد الملموسية بمعامل مسار(0.262)، مما يؤكد أهمية الجوانب المادية والملموسة في الخدمات التعليمية كالمرافق والتجهيزات، والبعد الثالث الأكثر تأثيراً هو الاستجابة بمعامل(0.223)، ويشير إلى أهمية قدرة المؤسسة على الاستجابة لاحتياجات الطلبة .أما الأبعاد الأقل تأثيراً كانت الأمان والاعتمادية بمعاملات (0.219 و0.197)على التوالي. ويُظهر هذا التحليل أن أبعاد جودة الخدمات التعليمية لها تأثيرات إيجابية متفاوتة على الجودة الكلية، وأن التركيز على تحسين التعاطف والملموسية والاستجابة قد يكون الأكثر أهمية لتحسين جودة الخدمات التعليمية.

19- معاملات المسارات للمتغيرات لتحليل الفرضيات

جدول رقم (18)5معاملات المسارات للمتغيرات لتحليل الفرضيات

معاملات المسارات للمتغيرات لتحليل الفرضيات	Path coefficients
جودة الخدمات التعليمية -> التحول الرقمي	0.715
جودة الخدمات التعليمية -> رضا الطلبة	0.567
التحول الرقمي -> الرضا الطلبة	0.287

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي Smart PLS 4

بناءً على معاملات المسارات الواردة في الجدول رقم(18)، نستنتج أن العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة بمعامل المسار = 0.567، وهذا يعني وجود تأثير إيجابي للجودة الخدمات التعليمية في رضا الطلبة. أي أن تحسين جودة الخدمات التعليمية يؤدي إلى زيادة رضا الطلبة ، وكذلك العلاقة بين التحول الرقمي ورضا الطلبة بمعامل المسار = 0.287 ، بمعني أن وجود تأثير إيجابي للتحول الرقمي في رضا الطلبة، ولكن بدرجة أقل من تأثير جودة الخدمات التعليمية. أي أن التحول الرقمي له دور في تعزيز رضا الطلبة، ولكن ليس بالقدر نفسه كجودة الخدمات التعليمية.

أي أن الاتجاه العام يظهر أن جودة الخدمات التعليمية لها تأثير قوي في كل من التحول الرقمي ورضا الطلبة، بينما التحول الرقمي له تأثير أقل في رضا الطلبة مقارنة بجودة الخدمات التعليمية.

20- اختبارR-square

هو اختبار إحصائي يستخدم لقياس مدى تفسير النموذج التحويلي (Regression Model) للتغير في المتغير التابع (Dependent Variable) بواسطة المتغيرات المستقلة (Independent Variables) المستخدمة في النموذج، ويشير مقياس ان لتناسب النموذج في التحليل الانحدارين R-square إلى النسبة المئوية للتباين في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج.

ويتراوح قيمة R-square بين 0 و1، حيث تعني القيم القريبة من الصفر أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج لا تستطيع تفسير التغير في المتغير التابع، بينما تعني القيم القريبة من الواحد أن المتغيرات المستقلة تستطيع تفسير التغير في المتغير التابع بشكل كامل.

ويمكن استخدام اختبار R-square في تقييم جودة النماذج التحويلية المستخدمة في البحوث العلمية، وتحديد مدى قدرة هذه النماذج على تفسير التغير في المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (19) اختبار R-square

	R Square	R Square Adjusted
التحول الرقمي	0.511	0.509
جودة الخدمات التعليمية	0.994	0.993
رضا الطلبة	0.637	0.634

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي Smart PLS 4

ويمكن توضيح اختبار R-square في الشكل التالي:

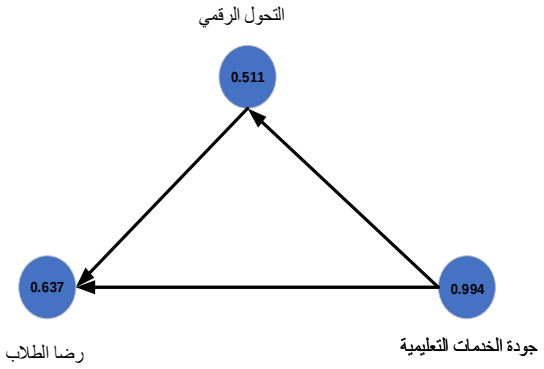

شكل رقم (3) اختبار R-square

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائي Smart PLS 4

بناءً على المعلومات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (19)و الشكل رقم (3) يمكن استنتاج"لنموذج التحول الرقمي" أن قيمةR-square =0.511 وهذا يعني أن(51.1%)من التباين في المتغير التابع (التحول الرقمي)، يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.وقيمة R-square المعدلة = 0.509 هذه القيمة المعدلة تأخذ في الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة في النموذج وحجم العينة، وتعطي تقديرًا أكثر دقة لقدرة النموذج على التفسير.بالنسبة لنموذج "جودة الخدمات التعليمية:" قيمة R-square = 0.994 هذا يعني أن(99.4%)من التباين في المتغير التابع (جودة الخدمات التعليمية) يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.قيمة R-square المعدلة = 0.993 هذه القيمة المعدلة تؤكد القدرة العالية للنموذج على تفسير التباين في المتغير التابع. بالنسبة لنموذج "رضا الطلبة:"قيمةR-square = 0.637 ، هذا يعني أن(63.7%)من التباين في المتغير التابع (رضا الطلبة) يمكن تفسيره من خلال المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج.قيمة R-square المعدلة = 0.634 هذه القيمة المعدلة تشير إلى أن النموذج له قدرة جيدة على تفسير التباين في المتغير التابع.

تشير هذه النتائج إلى أن النماذج التحويلية المستخدمة في هذا البحث لها قدرة تفسيرية جيدة إلى ممتازة فيما يتعلق بالمتغيرات التابعة، مما يؤكد على جودة هذه النماذج في تمثيل العلاقات بين المتغيرات.

21- قياس حجم التأثير

هو مقياس إحصائي يستخدم لتحديد مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في النموذج الإحصائي، يتم حساب مقياس (f-square) من خلال قسمة تغير المتغير المعتمد الذي يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة في النموذج على تغير المتغير المعتمد الكلي .

جدول رقم (20)6 قياس حجم التأثير

	التحول الرقمي	جودة الخدمات التعليمية	رضا الطلبة
التحول الرقمي			0.111
جودة الخدمات التعليمية			**0.433**
رضا الطلبة			

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي Smart PLS 4

يتضح من الجدول رقم (20) لحساب حجم التأثير لمتغيرات البحث، حيث نجد أن تأثير التحول الرقمي على رضا الطلبة = 0.111، وتأثير جودة الخدمات التعليمية على رضا الطلبة = 0.433.

22- اختبار معامل المسار بين المتغيرات لاختبار الفرضيات

يستخدم اختبار المعامل المسار Path Coefficient لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في البحث، وقد تم حساب المعاملات المسار في الجدول المقدم بناءً على النتائج الإحصائية المتعلقة بفرضيات البحث المتمثلة في الآتي:

1. اختبار الفرضية الأولى (H1): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الخدمات التعليمية بأبعادها (الاعتمادية، الاستجابة، الأمان، التعاطف، الملموسية) ورضا الطلبة، بتقييم معاملات المسار (Path Coefficients) بين أبعاد جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة ، حيث إذا كانت جميع المسارات ذات دلالة إحصائية، فسيتم قبول الفرضية H1.
2. اختبار الفرضية الثالثة (H2): توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحول الرقمي ورضا الطلبة. سيتم بتقييم معامل المسار بين التحول الرقمي ورضا الطلبة، من معنوية هذه العلاقة من خلال قيمة p-value وذبك من خلال إذا كان المسار ذو دلالة إحصائية، فسيتم قبول الفرضية H2.
3. اختبار الفرضية الرابعة (H3): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحول الرقمي في العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة. سيتم بتقييم الأثر المعدل (Moderation Effect) للتحول الرقمي على العلاقة بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة.إذا كان الأثر المعدل ذو دلالة إحصائية (p-value < 0.05)، وكان مدى الفاصل الثقة المُحسوب بطريقة البوتستراب 95% لا يتضمن الصفر، فسيتم قبول الفرضية الرابعة (H4). وتم استخدام المعاملات المسار لتقييم الارتباط بين المتغيرات وتحديد ما إذا كانت الفرضيات المذكورة تتحقق أم لا.

جدول رقم(21)7اختبار المعامل المسار

الفرضيات	Path coefficients	p-value	قبول و رفض
H1	جودة الخدمات التعليمية -> رضا الطلبة	0.000	قبول
H2	التحول الرقمي -> رضا الطلبة	0.000	قبول

المصدر: مخرجات التحليل الاحصائي Smart PLS 4

يوضح الجدول رقم(21) نتائج تحليل معاملات المسار لاختبار الفرضية الأولى (H1)) والتي تنص على أنه: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين جودة الخدمات التعليمية ورضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكانت قيمة معامل المسار (0.43) وبقيمة معنوية (= P-value0.000)، وبذلك يتم قبول هذه الفرضية.

بالإضافة إلى ذلك، تبين نتائج التحليل لاختبار الفرضية الثانية(H2) والتي تنص على أنه: توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين التحول الرقمي ورضا الطلبة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وكانت قيمة معامل المسار (0.111) وبقيمة معنوية (= P-value0.000)، وبذلك يتم قبول هذه الفرضية.

مما يدل على أن كل من جودة الخدمات التعليمية والتحول الرقمي لهما تأثير إيجابي ومهم على رضا الظلبة، حيث يظهر التحليل أن تحسين جودة الخدمات التعليمية وتبني التحول الرقمي يعزز من رضا الطلبة بشكل ملحوظ في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

23- دراسة الفرضية الثالثة

جدول رقم (22)دراسة المتغير الوسيط في العلاقة بين متغيرات البحث

Bootstrapped Confidence Interval		Automatic calculation	Standard deviation	Automatic calculation	Mediator -> DV	IV- -> Mediator	
95% UL	95% LL	*t-value*	SE	Indirect Effect	Path b	Path a	
0.351	0.073	22.160	0.071	0.212	0.287	7150.	التحول الرقمي

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيSMART4- PLS

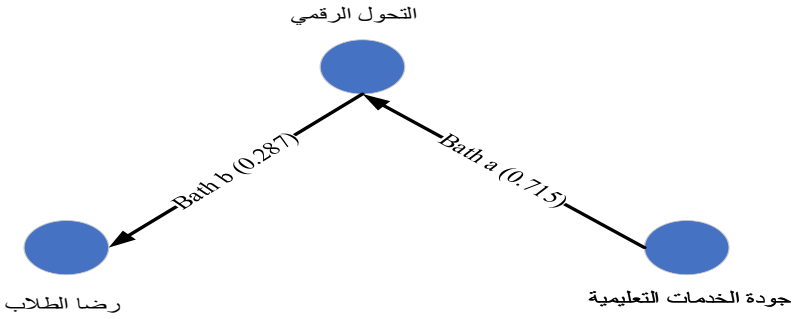

شكل رقم (4)المتغير الوسيط في العلاقة بين متغيرات البحث

المصدر : مخرجات التحليل الاحصائيSMART-PLS4

المتغير الوسيط المدروس هو "التحول الرقمي.(M1) "، وتم حساب المسارات التالية:

- المسار a:bath من المتغير المستقل إلى المتغير الوسيط(IV → M1 = 0.715)
- المسار b: bath من المتغير الوسيط إلى المتغير التابع(M1 → DV = 0.287)

تم حساب التأثير غير المباشر (Indirect Effect) بضرب قيم المسارين a و b = 0.715 × 0.287 = 0.212.، وتم حساب الخطأ المعياري (SE) للتأثير غير المباشر وهو 0.071. وقيمة اختبار tللتأثير غير المباشر هي(22.160. وتم حساب فاصل الثقة البوتستراب 95% وهو بين(0.073) و(0.351). هذه النتائج تشير إلى وجود تأثير وساطة ذي دلالة إحصائية للتحول الرقمي في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وعلى هذا الاساس تم قبول الفرضية الثالثة (H3) .

24- نتائج البحث:

من خلال التحليل الاحصائي تم التوصل إلى النتائج التالية :

1) أظهرت النتائج أن المتوسط العام لبعد الملموسية هو(2.81)، مما يشير إلى مستوى متوسط لرضا الطلبة عن الجوانب المادية للكلية. 2. بينت النتائج اتجاهًا عامًا لضعف رضا الطلبة عن الخدمات المقدمة من قبل الكلية، مع متوسط حسابي قدره (2.21).
2) أشارت النتائج إلىوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد جودة الخدمات التعليمية والجودة الكلية للخدمات. وكان لبعد "التعاطف" أعلى معامل مسار (0.283)، مما يجعله البعد الأكثر تأثيراً على الجودة الكلية. ثم جاء بعد ذلك في الترتيب بعد "الملموسية" بمعامل مسار(0.262)، مؤكداً أهمية الجوانب المادية للخدمات التعليمية، ثم جاء في المرتبة الثالثة بعد "الاستجابة" بمعامل مسار(0.223)، مما يدل على أهمية قدرة المؤسسة على الاستجابة لاحتياجات الطلبة. وكان الأثر الأقل للأبعاد "الأمان" (0.219) و"الاعتمادية"، (0.197).
3) أثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي للتحول الرقمي على رضا الطلبة. وكما كشفت النتائج أن جودة الخدمات التعليمية لها تأثير أكبر على رضا الطلبة مقارنة بالتحول الرقمي. ووضحت النتائج أن أبعاد جودة الخدمات (المتغيرات المستقلة) لها تأثير إيجابي ودال إحصائيًا على رضا الطلبة (المتغير التابع).
4) لعب التحول الرقمي دور وسيط ذو دلالة إحصائية في العلاقة بين أبعاد جودة الخدمات ورضا الطلا.، ومن تم قبول الفرضية الثالثة (H3) التي تنص على وجود تأثير وساطي ذي دلالة إحصائية للتحول الرقمي في العلاقة بين أبعاد جودة الخدمات ورضا الطلبة.

25- توصيات وتطبيقات البحث:

بناءً على نتائج البحث تم وضع توصيات وتطبيقات البحث في النقاط التالية :

1) **تحسين البيئة المادية:** وذلك بتوفير قاعات دراسية نظيفة وكافية : وكذلك تطوير المكتبة؛ حيث تُعد المكتبة من المرافق الهامة للطلبة، ولذلك يجب تطويرها لتوفير بيئة مناسبة للبحث العلمي من خلال انشاء مكتبة الكترونية، إضافة إلى تحسين موقع الكلية وسهولة الوصول إليها.
2) **تعزيز أبعاد جودة الخدمات التعليمية:** من خلال التركيز على بعد "التعاطف"حيث أظهرت نتائج البحث أن بعد "التعاطف" هو الأكثر تأثيراً على الجودة الكلية للخدمات، وكذلك تحسين بعد "الملموسية"، وذلك خلال الاهتمام بالجوانب المادية للخدمات التعليمية مثل تجهيزات القاعات الدراسية والمعامل، حيث تعد هذه عوامل مهمة في تحقيق رضا الطلبة عن الخدمات التعليمية، وأيضا تعزيز بعد "الاستجابة :" فتلبية إدارة الكلية لاحتياجات الطلبة بشكل سريع وفعّال يزد من رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم.
3) **دعم مبادرات التحول الرقمي:** من خلال الاستمرار في دعم مبادرات التحول الرقمي، فقد أظهرت نتائج البحث أن التحول الرقمي له دور هام في تحسين جودة التعليم ورضا الطلبة، من خلال

استخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية، حيث أن استخدام التكنولوجيا يساعد على جعل التعلم أكثر تفاعلية وجاذبية للطلبة، من خلال توفير منصات تعليمية إلكترونية تسهل على الطلبة الوصول إلى المواد الدراسية والتعلم في أي وقت ومن أي مكان. وأيضا تدريب الموظفون وأعضاء هيئة التدريس على تقنيات التحول الرقمي.

4) تحسين التواصل مع الطلبة: وذلك بعقد لقاءات دورية مع الطلبة، لفهم احتياجات الطلبة ومشاكلهم بشكل أفضل، وإنشاء قنوات تواصل فعّالة مع الطلبة :مثل البريد الإلكتروني أو مجموعات التواصل الاجتماعي، من أجل خلق بيئة جامعية داعمة للطلبة تساعد هذه البيئة على تحسين تحصيلهم الدراسي ومهاراتهم الشخصية.

قائمة المراجـــع:

أسعد ، باسل و جنبلاط ، مادلين ، (2022) أثر التحول الرقمي للخدمات الجامعية في تعزيز رضا الطلبة ، العدد 21 ، مجلة جامعة العث ، تشرين

النداوي ،محمد صالح ،الزهري ،مصطفي محمد ،2020 ، دور تطوير ثقافة المنظمة في دعم التحول الرقمي ،العدد 6 ، جامعة الزاوية ، الزاوية

الطيط ، احمد و العايد ، بدر، (2022)، اثر جودة الخدمات على رضا الطلبة في الجامعات السعودية، العدد2 ، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، القصيم

الصالحي، ابوبكر و جاب الله ، جمال ، (2016)، قياس جودة الخدمات التعليمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراتة من وجهة نظر الطلبة، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، مجلد5، العدد2

الزبيدي، نوره، و الخالدي، رضوى ، و الفيصل، محمد، وصديق،وليد. (2023). أثر التحول الرقمي على جودة التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (94)،ص 347-374.

امر الله، عبدالمالك و باخبازي، ياسر، (2022)،تقييم جودة الخدمات التعليمية في معهد الارشاد الاسلامي باندونيسيا من وجهة نظر الطلبة، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد 6، العدد 43، ص 62-77

ابومالح،عوض و الصديقي، عبدالرحمان، (2018)، جودة الخدمات في التعليم العالي واثرها على رضا الطلبة ودرجة ولائهم، دراسة على طلبة كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الطائف، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية، 2(13)،ص 34-1

بن زرارة ، امينة و قوجيل ، نور العابدين، (2022)، رقمنة مؤسسة التعليم العالي في الجزائر لتجسيد الادارة الالكترونية ، دار سهام للنشر .

ثابت، مؤمن ، (2019)، اثر جودة الخدمات التعليمية على مستوى رضا الطلبة دراسة تطبيقية على الجامعات الفلسطينية في محافظات قطاع غزة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مصر

جمانة، عثمان و سليطن ، فاطر، (2016)، تاثير جودة الخدمات التعليمية على رضا الطلبة دراسة ميدانية بالتطبيق على طلبة جامعة البعث، مجلد 38، العدد 48

جفافلة، نور الدين و فرحات ، فاطمة الزهراء، (2020)، دور التحول الرقمي في تحسين اداء وظائف العلاقات العامة في المؤسسة العمومية الجزائرية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، ام البواقي

زقاي، حميدي وزاني، محمد، (2017)، مستوى جودة الخدمات التعليمية وأثرها في رضا الطلبة دراسة تطبيقية على طلبة جامعة سعيدة– الجزائر ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد30، ص 63–87

سليمان ، محمد ابراهيم ، (2013)، مستوى جودة الخدمات الجامعية كما يدركها طلبة جامعة الاقصى بغزة طبقا لمقياس جودة الخدمة ، مجلة جامعة الاقصى (سلسلة العلوم الانسانية) ، المجلد 17، ص1–50

سبع، سنية ، (2021)، تاثير التحول الرقمي وجودة التعليمية على رضا الطلبة دراسة تطبيقية على طلبة جامعة المنصورة، المجلد 12، العدد الرابع

سيكاران، أوما (2010)،"طرق البحث في الإدارة:مدخل لبناء المهارات البحثية"، دار المريخ، ترجمة بسيوني، إسماعيل علي.

شحادة، مها، (2022)، تاثير ابعاد التحول الرقمي في النضج الرقمي للمصارف الاسلامية، العدد1، مجلة علمية محكمة نصف سنوية، الاردن.

صلاح الدين، نسرين صالح (2016)، "تقييم جودة الخدمات الجامعية باستخدام نموذج الأداء الفعلي (SERVPERF)"، دراسة حالة كلية التربية–جامعة عين شمس، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد (17).

عبد الله، ايمان والجبقجي، ربى (2024) تحسين جدودة الخدمات التعليمية في ظل استراتجيات التحول الرقمي: دراسة استطلاعية لاراءعينة من التدريسيين في جامعة الموصل، مجلة المثنى للعلوم الاداريةوالاقتصادية مجلد(14)، العدد(1)، 43–54

علة ، عيشة و الود، نوري، (2017) ، رضا الطلبة الجامعيين عن جودة الخدمات التعليمية دراسة ميدانية بجامعتي الجلفة والاغواط، مجلة الرواق ، العدد5، جامعة غليزان .

علي، اسماء، (2019)، رضا طلبة كلية التربية جامعة المنوفية عن جودة الخدمات التعليمية المقدمة لهم دراسة لاراء الطلبة، العدد 103، الجزء2، مجلة كلية التربية بالزقازيق

Brown, R., & Davis, S. (2015). The Role of Large Samples in Statistical Analysis. Statistical Methods in Research, 62(3), 123-145.Delbougy,

Fishbein, M., & Ajzen, I. (2010). Measurement of attitude, affect, and behavior: Methods in research and practice. Psychology Press.

George, D., & Mallery, P. (2003). SPSS for Windows step by step: A simple guide and reference, 11.0 update (4th ed.). Boston: Allyn & Bacon. (P232-231)

Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., Anderson, R. E., & Tatham, R. L. (2013). Multivariate data analysis (Vol. 7). Upper Saddle River, NJ: Pearson

Harvey, L. (2003), “Student Feedback”, Quality in Higher Education, Vol. 9, No. 1: 3-20.

Kassim, Norizan M., Bogari, Naima and Zain, Mohamed, (2013), "Service Quality of a Public

University in Saudi Arabia", Journal of e-Learning and Higher Education, Volume 2013, Article ID 95427

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أهمية التمويل الأخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية

دراسة تطبيقية في الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء

ناصر نوري الفيتوري
أستاذ المحاسبة المساعد كلية الاقتصاد
جامعة درنة
n.elfituri@uod.edu.ly

أحمد محمد بن فايد
محاضر التمويل والمصارف كلية الاقتصاد
جامعة درنة
Ahmedbenfayd657@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.07.22 **تاريخ القبول: 2024.11.06** **تاريخ النشر: 2024.11.12**

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أهمية التمويل الاخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية – دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمصرف التجاري الوطني في مدينة البيضاء ، و لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استمارة استبيان لذلك حيث وزعت على عينة الدراسة من موظفي الإدارة العامة لمصرف التجاري الوطني، حيث تم استخدام التحليل الوصفي و الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التمويل الأخضر يساعد في الحد من الكوارث الطبيعية كما يعمل على التعافي من الأقار النفسية السلبية نتيجة الكوارث الطبيعية كما أكد المشاركون في عينة الدراسة بشكل ايجابي كبير أن التمويل الأخضر يعمل على تقليل الأثر السلبي للعامل النفسي نتيجة للكوارث الطبيعية وتعزيز الاستعداد والاستجابة، كما أوصت الدراسة بضرورة تنمية الوعي بأهمية دور التمويل الأخضر للتعافي من الكوارث الطبيعية من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المصارف التجارية الليبية.

الكلمات المفتاحية: *التمويل الأخضر، التعافي، الكوارث الطبيعية، الادارة العامة لمصرف التجاري الوطني.*

The Importance of Green Finance in Recovery from Natural Disasters

An Applied Study In the General Administration of the National Commercial Bank in the City of Al-Bayda

Naser Nouri ElFitouri
– College of Economic Derna University
n.elfituri@uod.edu.ly

Ahmed Mohammed Bin Faed
Derna University – College of Economic
Ahmedbenfayd657@gmail.com

Abstract

The study aimed to measure the importance of green finance in disaster recovery - an applied study on the General Administration of the National Commercial Bank in the city of Al-Bayda. To achieve the study's objectives, a questionnaire was designed and distributed to a sample of employees of the General Administration of the National Commercial Bank in the city of Al-Bayda. Descriptive and inferential analysis were used to analyze the study data. The study reached several results, the most important of which are that green finance helps

in mitigating natural disasters and also works to recover from the negative effects resulting from natural disasters. The participants in the study sample also strongly confirmed that green finance helps reduce the negative impact of the psychological factor due to natural disasters and enhance preparedness and response. The study recommended the need to raise awareness of the importance of the role of green finance in recovering from natural disasters through specialized training courses in Libyan commercial banks

Keywords: *Green finance, recovery, natural disasters, General Administration of the National Commercial Bank*

1- المقدمة

تتزايد خسائر الكوارث بشكل مستمر مع آثار خطيرة على البقاء والكرامة الأدامية و سبل العيش للأفراد، وخاصة الفقراء وعلى الخطط التنموية الصعبة الحصول عليها ، وأن خطر الكوارث يشكل مصدر قلق عالمي متزايد ، ويمكن أن تؤثر تأثيراته وتداعياته في بلد أو مدينة ما على المخاطر في مناطق أخرى، والعكس بالعكس ، ويزداد هذا الأمر تعقيدًا بسبب زيادة الضعف المتصل بالتغيرات الديموغرافية والتكنولوجية و الاجتماعية والاقتصادية ، وعمليات التمدد العشوائي للمدن والتنمية داخل المناطق ذات المخاطر العالية، والتخلف ، وتدهور البيئة ، وتغير المناخ ، والمخاطر الجيولوجية والتنافس على الموارد النادرة ، وتأثير الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية. وكل ذلك يشير إلى مستقبل يمكن أن تهدد فيه الكوارث بشكل متزايد الاقتصاد العالمي وسكانه والتنمية المستدامة للبلدان النامية.

ونظرًا للخسائر الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها العديد من البلدان في آسيا والمحيط الهادئ نتيجة لتأثير الكوارث في الماضي، فضلاً عن زيادة تعرضها لمخاطر الكوارث في المستقبل، فإن الحكومات في المنطقة بحاجة إلى فهم جيد لتقييم الأثر الاقتصادي للكوارث، حيث يكون ذلك أمرًا حاسمًا لضمان توفر الموارد للاستجابة للأزمات والكوارث بهدف التعافي وإعادة الإعمار، والتي يمكن أن تمنع في نهاية المطاف الضائقة المالية.

و من جهة أخرى يؤكد Taslima and Kassim (2020) أن العالم شهد في العقود الأخيرة ظهور العديد من الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية وخصوصاً المصرفية منها للحد من الكوارث الطبيعية و التعافي منها ، و عليه تسعى المجتمعات الحديثة إلى توجيه استثماراتها في المشروعات المستدامة والتي يطلق عليها بالتنمية المستدامة وما ينتج عنها من انشاء المشروعات الصديقة للبيئة و هو ما يطلق عليها بالمشروعات الخضراء والتي بدورها أدت إلى ظهور خدمات التمويل الأخضر وبالتزامن مع انتشار التمويل الأخضر انتشر معه التمويل الإسلامي الأخضر والذي يهتم بتقديم التمويلات للمشروعات باستخدام منتجات تمويلية وفق مبادي الشريعة الإسلامية.

ولأهمية التمويل الأخضر في زيادة الوعي بالاتجاه إلى التعافي من الكوارث والاهتمام بالتنمية المستدامة التي تسعى لها معظم الدول المتقدمة لما لها من أهمية للحفاظ على البيئة المحيطة من ناحية، وللحفاظ على نصيب الأجيال القادمة في ثروات مجتمعاتها من ناحية أخرى، عليه يحاول الباحثان من خلال هذه

الدراسة معرفة المعوقات والتحديات المتعلقة بالتمويل المصرفي التي تواجه الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني قيد الدراسة.

2- الدراسات السابقة: Previous studies

يرى الباحثان، أنه هناك العديد من الدراسات العلمية والأبحاث التي تطرقت إلى التمويل المصرفي ودوره في تخفيض مخاطر الكوارث وغير ذلك، وفيما يلي بعض الدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع:

ففي دراسة Coetzee. el,al (2023): بعنوان" Financing Disaster Risk Reduction: Exploring the Opportunities Challenges, and Threats Within the Southern African Development Community Region والتي توصلت إلى عدة نتائج منها وجود مجموعة متنوعة من التحديات التي تتضمن تمويل أنشطة تخفيض مخاطر الكوارث، ولا سيما أن المشاركون اشاروا إلى مشاكل رئيسية تتعلق بعدم وجود آليات تمويل مؤسسية لتخفيض مخاطر الكوارث، وعدم توافر الموارد البشرية لتنفيذ أنشطة تخفيض مخاطر الكوارث الممولة على المستويات الفرعية ، وعجز الميزانية الحكومية بين الحكومات لتخفيض مخاطر الكوارث ، وعدم وجود الإرادة السياسية الكافية لتمويل ودعم أنشطة تخفيض مخاطر الكوارث، ولذلك فإن هذه المشاكل جميعها لها القدرة على إفشال التمويل الفعال والتنفيذ اللاحق لتخفيض مخاطر الكوارث في منطقة جماعة تنمية جنوب أفريقيا.

وفي دراسة Elsherif (2023) التي كانت تحت عنوان: " Green Financing as a Tool to Mitigate Climate Change for Sustainable Development: An Insight form Egypt بينت أن تدهور البيئة أحد أكثر القضايا التي تواجه العالم اليوم، وتؤثر على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء. وأن أغلب دول العالم مشغولة بشكل حثيث في مكافحة هذه المشكلة والعمل على تحسين الوضع البيئي ، كما أظهرت هذه الدراسة أنه لحماية البيئة والحد من تدهورها، يجب على الدول تبني سياسات واستراتيجيات بيئية قوية ، وانه يجب أيضًا على المجتمع العالمي العمل معًا وتعزيز التعاون الدولي لمواجهة هذه التحديات ، ووفقًا لنتائج الدراسة أيضاً أن التمويل الأخضر يؤدي إلى تحسين النظام البيئي في مصر ، و بذلك يتوجب تنفيذ خارطة الطريق على المدى الطويل من خلال الاستثمار المزيد في البحث و التطوير لتوسيع التمويل الاخضر لتمويل المناخ."

كما جاءت دراسة قبقب (2023) بعنوان: **الصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في تقديم التمويل الأخضر "دراسة تطبيقية عن مصرف اليقين."** حيث أظهرت الدراسة عدة نتائج من بينها، أن هناك ضعف في الخبرات والكفاءات فيما يخص التمويل الأخضر يعيق قدرة المصرف قيد الدراسة في منح التمويل الأخضر، ووجود ضعف في القوانين والتشريعات المطبقة في المصرف قيد الدراسة فيما يخص منح التمويل الأخضر، كما أظهرت النتائج أيضاً ضعف القدرة المالية للمصرف قيد الدراسة حيث تعتبر أحد المعوقات التي تواجه المصرف في منح التمويل الأخضر.

ثم جاءت دراسة عبدالصمد و الزوام(2022)، بعنوان: " **المعوقات التمويلية والمحاسبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة** "، دراسة استطلاعية على عينة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة سبها، و أظهرت الدراسة نتائج قيمة من بينها أن المصارف لا تساهم بشكل جيد في تقديم التمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، و عدم وجود سياسة اقتصاديه داعمة للمشروعات الصغرى والمتوسطة مما أدى ذلك الى عسوف المصارف لتمويل هذه المشروعات كما أظهرت الدراسة ايضا عدم وجود سجلات مالية معتمدة ومراجعة من مراجع خارجي يحد من الحصول على التمويل من المصارف.

ثم جاءت دراسة Eskander, A (2020) تحت عنوان: " Natural Disasters in Yemen in the Era of the Rasulid Dynasty and Their Impact on Society" " حيث أظهرت الدراسة عدة نتائج من بينها ، أن هناك غياب و سلبيات للدور الرسمي في التعاطي مع تلك الكوارث سواء في مجابهتها، أو في محاولة التخفيف من نتائجها وآثارها على الناس ، بينما اكتفى المجتمع والأهالي بالدعاء والتضرع إلى الله عقب كل كارثة من تلك الكوارث ، كما بينت الدراسة أن الكوارث الطبيعية التي تعرض لها اليمن تسببت في نتائج كارثية و سلبية على المجتمع اليمني على كل المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية و العمرانية و الديموغرافية.

كما جاءت دراسة كلا من Juswanto & Nugroho (2017) تحت عنوان: Promoting Financing in Asia and the Pacific Disaster Risk حيث بينت هذه الدراسة عدة نتائج قيمة و التي من بينها أن الكوارث الطبيعية تمثل تهديدًا كبيرًا لاقتصادات آسيا والمحيط الهادئ ، سواءً من حيث حدوث الوفيات أو الخسائر الاقتصادية ، وأن أحد أدوار الحكومة في التخفيف من تأثير مخاطر الكوارث هو تعزيز الصمود المالي للكوارث من خلال تطوير نظام مالي قوي لتخفيض مخاطر الكوارث ، كما بينت الدراسة أيضاَ أن الاقتصادات في المنطقة تواجه بعض التحديات في تنفيذ تمويل تخفيض مخاطر الكوارث ، ولا سيما أن هذه التحديات تتعلق بنقص المعلومات وتبادل البيانات بين الحكومات والمجتمعات في تقييم المخاطر وتحديد احتياجات التمويل ، وكذلك قضية العرض والطلب في سوق التأمين. لذا، من الضروري وجود السياسات والتنظيمات والمؤسسات المناسبة لتنفيذ تمويل تخفيض مخاطر الكوارث بنجاح.

وهناك دراسة أخرى أعدها Clarke.el,al (2015) بعنوان: Disaster Risk Financing and Insurance Issues and results حيث أظهرت هذه الدراسة أن المناطق الريفية هي الأكثر ضعفًا فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية والإنفاق والفقر في حالة وقوع الأعاصير، بينما يبدو أن المناطق الحضرية غالبًا غير متأثرة بشكل كبير، و أن هذه النتائج ليست مفاجئة نظرًا لتحسين البنية التحتية في المناطق الحضرية (حيث لا يكون للأعاصير و سيول و الفيضانات تأثير كبير على الإسكان) ، كما بينت الدراسة أن التأثيرات غير المباشرة المحتملة لصدمات الريف على الأسر الحضرية ، نجد تقليلًا كبيرًا وملحوظًا في رفاهية الأسر الحضرية المرتبطة بصدمات ، وهذا يعني أن أي صدمة في الريف تؤدي إلى تقليل الإنفاق وزيادة معدلات الفقر. كما ان أي مساعدات في صورة تمويلات مالية قد تحول الموارد بعيدًا عن الأسر الريفية التي يمكن

استخدامها لتأمين الاحتياجات الأساسية والاستثمار في الأصول الإنتاجية، كما أن التأثيرات المحتملة لوجود التأمين الرسمي غير واضحة وتتطلب بحثًا أكثر تفصيلًا.

وتعقيباً على الدراسات السابقة، نجد أغلبها يشير إلى دور التمويل الأخضر في دعم المشاريع البيئية وتقليل المخاطر قبل وقوع الكوارث، ولكن لم تتناول بشكل خاص وواضح في كيفية تأثيره في التعافي بعد الكوارث، إلا أن ما يميز الدراسة الحالية أنها تركز على قدرة التمويل الأخضر في التخفيف من الآثار النفسية للكوارث وتعزيز الاستعداد والاستجابة السريعة بينما لم نجد تركيز واضح على هذا الجانب في الدراسات السابقة، مما يجعل الدراسة الحالية متميزة في هذا الصدد.

كما ظهر هناك توافقاً بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة في أن الدراسة الحالية تظهر توجهات إيجابية من المشاركين نحو التمويل الأخضر مع دراسة Elsherif (2023)، التي تؤكد أن التمويل الأخضر يمكن أن يحسن الأوضاع البيئية في الدول، مما يعكس توافُقًا في الرأي حول الفوائد المحتملة للتمويل الأخضر.

3- مشكلة الدراسة: The problem of the study

بالنظر إلى احداث العالم بين الماضي والحاضر نجد هناك تضاعف في عدد الكوارث المسجلة على مدى العقدين الماضيين إلى ما يصل إلى 400 كارثة في السنة ولا سيما كان 9 من بين كل 10 من هذه الكوارث يتعلق بالمناخ حيث تشير التوقعات الحالية المتعلقة بتغيير المناخ إلى أن هذا الاتجاه آخذ في الاستمرار وأن الظواهر الخطيرة المتعلقة بالطقس ستغدو أكثر تواتراً، وأشد تقلبا (www.unisdr.org/eng/hfa/hfa.htm).

ونتيجة لتأثير الكوارث في الماضي، فضلاً عن زيادة تعرضها لمخاطر الكوارث في المستقبل، فإن الحكومات في المنطقة بحاجة إلى فهم جيد لتقييم الأثر الاقتصادي للكوارث، حيث يكون ذلك أمرًا حاسمًا لضمان توفر الموارد اللازمة للاستجابة السريعة للكوارث، والتعافي منها وإعادة الإعمار، ولا سيما أن الحكومات تلعب دورًا رئيسيًا في وضع وتطوير الأنظمة التي تمكن من تقديم المساعدة بعد الكوارث وتأمين الكوارث وتوفير الضمانات المالية، على اعتبار أن الحكومات لديهم مسؤولية إدارة إلتزامات الكوارث، ولا سيما أن دور الحكومات حاسمًا عندما تكون مخاطر الكوارث في بلدانهم مرتفعة بشكل كبير ولا يتوفر سوق التأمين من الكوارث الطبيعية والأزمات، مما يترك البلد بخسائر اقتصادية هائلة بالتأكيد(OECD , 2015).

وامتثالاً لما سبق، يرى الباحثان أن ليبيا تعاني من عدم توفر الاستجابة السريعة للحد من الكوارث أو للتعافي من الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية لعدم وجود وعي بالمعرفة الكافية حول ما يسمى بالتمويل الأخضر والسياسات اللازمة التي تنظمه مالياً وإداريا وقانونياً وما يؤكد ذلك كارثة عاصفة دانيال التي تعرضت لها مدينة درنة شرق ليبيا، حيث تعرضت المدينة إلى سيول و امطار غزيرة جداً لتتحول إلى طوفان أغرق الأخضر واليابس و أخذ عدد كبير جدا من الأرواح البشرية وغير البشرية، كما دمرت السيول

مساحات شاسعة من مدينة درنة، بعدما أدى الهطول الغزير للأمطار المصاحبة للعاصفة دانيال لانهيار سدين قديمين، ما تسبب في فيضانات أغرقت مناطق بأكملها في البحر المتوسط.

وقد أكد التقرير الصادر عن البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي(https://f24.my/A515,2024)، أن كارثة عاصفة دانيال ألحقت أضرارا بنحو 1.5 مليون شخص أو 22 بالمئة من سكان ليبيا، وأفادت بيانات لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة بمقتل 4352 شخصا، فيما لا يزال ثمانية آلاف شخص في عداد المفوقدين.

ومن ضمن ذلك جاء تصريح (https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123632) منسق الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة مارتن غريفيثس على ضرورة إعطاء الأولوية لتوصيل الإمدادات المنقذة للحياة للناس، ومنع حدوث أزمة صحية، حيث وصف غريفيثس حجم الكارثة الناجمة عن الفيضانات في ليبيا بأنه "صادم ومفجع". وأضاف: "لقد تم مسح أحياء بأكملها من الخريطة، وقد جرفت المياه عائلات بأكملها، ومات الآلاف، وأصبح عشرات الآلاف الآن بلا مأوى، ولا يزال كثيرون آخرون في عداد المفقودين"، ويعتقد الباحثان وجوب العمل على وجود ألية عن طريق مؤسسات الدولة للتعافي من الكوارث الطبيعية والأزمات النفسية وتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لمعرفة أهمية التمويل الأخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية والازمات وتحليل الوضع المالي للمؤسسات المالية.

وبناءاً على ما سبق، فقد تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية التمويل الاخضر في التعافي من الازمات والكوارث الطبيعية؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي لمشكلة الدراسة وضع الباحثان مجموعة من الاسئلة الفرعية لذلك وهي:

السؤال الأول: كيف يمكن أن يعزز التمويل الأخضر القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ؟

السؤال الثاني: إلى أي مدى يساهم التمويل الأخضر في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وماهي الأليات لتحقيق ذلك؟

السؤال الثالث: ما دور التمويل الأخضر في تقليل الأثر النفسي السلبي الناتج عن الكوارث الطبيعية وكيف يساهم في تعزيز الاستعداد والاستجابة؟

4- أهداف الدراسة The objectives of the study:

وتهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. التعرف فيما إذا كان التمويل الاخضر يعزز القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.
2. معرفة فيما إذا كان التمويل الاخضر يساعد في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.
3. بيان مدى امكانية التمويل الأخضر في تقليل الأثر السلبي للعامل النفسي نتيجة الكوارث الطبيعية وتعزيز الاستعداد والاستجابة

5- أهمية الدراسة: The importance of the study

تنبثق أهمية هذه الدراسة في الأهمية التي يتميز بها التمويل الاخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية نحو الاصلاح والتنمية المستدامة في بيئة الاعمال، كما يبين الباحثان أهمية الدراسة من عدة جوانب تتمثل في:

- **الأهمية العلمية: The scientific signifiance**

وتتمثل الاهمية العلمية في الاتي:

1- يعتبر التمويل الأخضر أداة فعالة للمساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي والمحافظة على البيئة الطبيعية المهددة بالكوارث الطبيعية، من خلال توجيه الاستثمارات نحو حماية المناطق الطبيعية الحساسة واستعادة النظم البيئية المتضررة كما يمكنه تعزيز مقاومة النظم البيئية للتأقلم مع الكوارث واستعادة التوازن البيئي.

2- يعتبر التمويل الأخضر أداة مهمة لتعزيز قدرة المجتمعات على التكيف مع تغير المناخ وتزايد التهديدات البيئية المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

3- يعمل التمويل الاخضر على تشجيع الأبحاث والابتكار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الاستخدام وإعادة التدوير، وتطوير الممارسات الزراعية المستدامة، تلك الأبحاث والابتكارات تساهم في تطوير حلول جديدة وفعالة للتعامل مع الكوارث الطبيعية وتحسين الاستدامة البيئية.

4- يعتقد الباحثان حسب علمهم أن هذه الدراسة تعتبر الأولى في البيئة الليبية حيث تحاول هذه الدراسة اثراء النقاش حول معرفة وتحليل معوقات التمويل الاخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية.

- **الأهمية العملية: The practical significance**

وتتمثل الاهمية العلمية في الاتي:

1- يلعب التمويل الأخضر دورًا حاسمًا في تعزيز قدرة المجتمعات على التعافي من الكوارث الطبيعية من خلال توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية الخضراء وتعزيز التدابير الوقائية والاستجابة السريعة، كما يمكن للتمويل الأخضر تقليل الأضرار المحتملة وتسريع عمليات التعافي وإعادة البناء.

2- يعزز التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دعم المشاريع البيئية وتعزيز الشمول المالي للمجتمعات المتضررة، ولا سيما تعزيز التنمية الشاملة وخلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة في المناطق المتضررة.

6- حدود الدراسة: The scope of the study

- **الحدود الزمنية** The time limitations: تم تجميع بيانات الدراسة من عينة الدراسة خلال الفترة 2023.
- **الحدود المكانية** The spatial limitations: اقتصرت هذه الدراسة على الإدارة العامة للمصرف التجاري الوطني في مدينة البيضاء بالشرق الليبي.

- **الحدود الموضوعية** The objective limitations: اقتصرت الدراسة على معرفة ماهية أهمية التمويل الاخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية، كما ركزت الدراسة على ثلاثة أبعاد بشكل عام للدراسة (الاسئلة الفرعية)، بهدف قياس الأهمية في التعافي من الكوارث الطبيعية.

7- منهجية الدراسة The methodology of the study:

لتحقيق أهداف الدراسة و المتمثلة في التعرف على ماهية أهمية التمويل الاخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية وتماشيا مع طبيعة الدراسة، رأى الباحثان بعد اطلاعهما على الدراسات المختلفة والسابقة في مجال التمويل المصرفي والتمويل الاخضر، أن المنهج الوصفي التحليلي هو الانسب في قياس هذه الدراسة العلمية ، كما استخدما المنهج التحليلي في تحليل قائمة الاستبيان التي صممت بناءً على الدراسات السابقة، و وزعت على عينة الدراسة ، ومن ثم تحليل البيانات باستخدام بعض الاختبارات الاحصائية المناسبة لذلك بغرض الوصول الى نتائج ايجابية.

1. الإطار النظـــري – Theoretical framework

1.1- مفهوم الكارثة: disaster Concept

عرف United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR) (2017) الكوارث الطبيعية بأنها حوادث تحدث نتيجة لقوى طبيعية قوية أو عمليات طبيعية غير مسيطر عليها تسبب خسائر بشرية ومادية جسيمة حيث يمكن أن تشمل الكوارث الطبيعية الزلازل والأعاصير والفيضانات والبراكين والجفاف والزلازل والتسونامي والانهيارات الأرضية والحرائق الطبيعية والأمراض الوبائية والتصحر وغيرها من الظواهر الطبيعية المدمرة.

كما يؤكد UNDRR على تعزيز الوعي بأهمية التخفيف من مخاطر الكوارث وتعزيز التحضير لها كجزء من جهود الأمم المتحدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والجدير بالذكر، أنه غالبا ما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى حدوث كوارث ثانوية تتمثل في الانبعاثات السامة وانسكاب المواد الخطرة و الحرائق أو الانفجارات ، و الاوبئة الفتاكة ، الأمر الذي جعل (Cruz,A.M.et.al,2004) يطلق عليها مصطلح (Natech) حيث تأتي هذه الكلمة كإختصار لكلمتي الطبيعة (Nature) وتكنولوجيا (Technology) ولا يعني ذلك أن التسمية اختصاصها فقط حوادث المنشأت الكيميائية بل تشمل أيضاً تسربات انابيب النفط ، والغاز والحرائق بسبب الكارثة الطبيعية (Krausmann,E.et.al ,2009)، وبالرغم أن كوارث (Natech) سمة متكررة في العديد من الكوارث الطبيعية ، إلا أنه غالباً ما يتم تجاهلها مع ما تسببه من آثار اجتماعية و بيئية و اقتصادية (Unsidr,2017) وأنه لا يتم التعرف على أهميتها احياناً الا بمجرد أن يصبح العبء الكامل لتأثيرها مرئياً من حيث المدى الطويل للاثار الصحية، وتلوث المياه والتربة المستمرة، والخسائر الاقتصادية الكبيرة بسبب التنظيف والتعافي (Krausmann, E. et.al, 2019)).

2.1- ما هو سبب الحاجة إلى التمويل الأخضر للتعافي من مخاطر الكوارث؟

نتيجة تزايد الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بشكل حاد خلال الـ 30 سنة الماضية، ويعزى ذلك إلى زيادة عدد السكان، وتراكم أكبر للأصول التي يمكن تدميرها بواسطة الأحداث الطبيعية والناتجة عن تغير المناخ ومن المتوقع تزداد بشكل هائل (Clarke.el,al,2015) وأن عدم وجود حماية مالية ضد الكوارث يؤدي إلى بطء في عمليات الانتعاش، وتكاليف تمويل غالية للإغاثة وإعادة الإعمار، وتلاعب في توزيع المساعدات بعد الكوارث.

كما أن تأثيرات الكوارث التي تعاني منها دول العالم والمنطقة بشكل عام هي متعددة الجوانب، وهي ذات أصل هيدروميتيورولوجي (فيضانات وجفاف) وبالتالي تتأثر بتغير المناخ، وأن من أهم التأثيرات تتمثل في فقد الأرواح وسبل العيش والأضرار البنية التحتية، وبناءً على ذلك قيل إن الكوارث غالبًا ما تعوق التنمية المستدامة حيث يتم إعادة توجيه الموارد المخصصة للمشاريع التنموية، مثل الإسكان والصرف الصحي وخلق فرص العمل، لتمويل أنشطة الإغاثة والاستجابة المكلفة عند وقوع الكوارث.

لهذا السبب، بدأت العديد من البلدان في تقديم برامج لتمويل وتأمين مخاطر الكوارث (Disaster Risk Financing and Insurance - DRFI) ويعني مصطلح (DRFI) تمويل وتأمين مخاطر الكوارث، وهو مفهوم يشير إلى الجهود المبذولة لتطوير وتنفيذ استراتيجيات مالية للتعامل مع المخاطر والكوارث الطبيعية، حيث يهدف DRFI إلى تعزيز الاستعداد والاستجابة الفعالة للكوارث وتقليل تأثيراتها السلبية على المجتمعات والاقتصادات.

3.1- مفهوم التمويل الاخضر: Concept of green financing

يعتبر موضوع التمويل الأخضر من المواضيع الحديثة والمهمة التي يجب التركيز عليها من طرف القطاع المالي بشكل عام ، حيث يحظى باهتمام المجتمع الدولي ومنظمات حماية البيئة ، حيث يمثل أنموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية سريعة النمو التي تعتمد بشكل مباشر على الاستثمارات الخضراء والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة بين الموارد الطبيعية للبيئة وبين استغلال هذه الموارد بما يخدم المجتمع ويحقق الرفاه الاقتصادي والحد من الاثار السلبية الناتجة عن التغير المناخي و المتمثلة في الكوارث الطبيعية ، والاحتباس الحراري ، واستنزاف الموارد.

ويقصد بالتمويل الأخضر بأنه " التمويل الذي يستهدف تمويل التعافي من الكوارث الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاريع التي تحد من التلوث والانبعاثات الغازية التي تؤدي بدورها إلى الاحتباس الحراري وكذلك تحد من الاوبئة والامراض الفتاكة وكذلك من التصحر و مخاطر الكوارث ".

وقد عرف حمدي وسلكه (2020)، التمويل الأخضر GREEN بأنه " استخدام المنتجات والخدمات المالية مثل القروض والتأمين والأسهم واستثمارات رأس المال والسندات وغيرها من أجل تمويل المشروعات الخضراء أو الصديقة للبيئة"، ولذلك فإن مصطلح التمويل الاخضر GREEN عباره عن اختصار للأحرف الأولى من الكلمات الموضحة بالجدول التالي:

جدول (1.3.1) اختصار لمصطلح GREEN

GREEN	المعنى باللغة الانجليزية	المعنى باللغة العربية
G	Generating and storing renewable energy.	توليد وتخزين الطاقة
R	Recycling existing materials.	إعادة تدوير المواد
E	Energy efficient product manufacturing.	منتجات موفرة للطاقة
E	Education.	التعليم
N	Natural and sustainable product manufacturing.	تصنيع المنتجات الطبيعية والمستدامة

المصدر: (قبقب، 2023)

ويعتقد(Nie.et.al ,2023) أن هناك حاجة إلى فهم أفضل لتأثيرات التغير المناخي والكوارث الطبيعية المتعلقة بالبيئة على استقرار القطاع المالي من خلال تقديرات كمية موثوقة ، و بالرغم من وجود اهتمام متزايد بالعلاقة بين التغير المناخي والاقتصاد الكلي والقطاع المالي ، إلا أن الأدب الاقتصادي والمالي لم يعطي اهتمامًا كبيرًا بتقديم تقديرات كمية عامة بثقة معقولة بشأن السببية ولا سيما توفر مثل هذه التقديرات الكمية مرجعًا مفيدًا في رصد وتقييم وتخفيف هذه الأنواع من المخاطر، مثل تقييمات المخاطر المتعلقة بالمناخ واختبارات التوتر.

4.1- أهمية التمويل الأخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية:

يلعب التمويل الأخضر دورًا مهمًا في التعافي من الكوارث الطبيعية من خلال توجيه الموارد المالية نحو مشاريع واستثمارات تعزز الاستدامة البيئية وتساهم في حماية البيئة، ويمكن أن تكون أهمية التمويل الأخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية على النحو التالي: (Hermann, M., et al, 2019)

1- يساهم التمويل الأخضر في تطوير البنية التحتية وتعزيز الاستدامة بعد الكوارث الطبيعية، من خلال تخصيص الموارد المالية لإعادة بناء وتجديد البنية التحتية المتضررة بطرق تكنولوجيا مما تعزز الكفاءة البيئية، كما يمكن تحقيق تعافي أكثر استدامة وتكيفًا مع المخاطر المستقبلية.

2- تعزيز المرونة المالية والمقاومة: ويعني أن التمويل الأخضر يعمل على تعزيز مرونة الاقتصادات ومقاومتها للكوارث الطبيعية، من خلال الاستثمار في مشاريع تعزز البنية التحتية المستدامة وتحسن قدرة البلدان على التكيف مع التغيرات المناخية، ويساهم في تقليل التأثيرات السلبية للكوارث الطبيعية وتقليل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للتعافي.

3- تعزيز الابتكار والتكنولوجيا: ويعني أن التمويل الأخضر يعزز الابتكار والتكنولوجيا المستدامة في مجال التعافي من الكوارث الطبيعية، من خلال دعم البحث والتطوير وتمويل المشاريع الابتكارية، ويعمل على تطوير حلول جديدة وفعالة للتعامل مع التحديات البيئية والاقتصادية التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، لا يحل محل التمويل الأخضر أو يعوض مفهوم التنمية المستدامة (الأمم المتحدة،2001)، بل يزيد من أهميته في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة

عقود اهمال الجانب البيئي، ولا سيما أن التمويل الأخضر يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والانصاف الاجتماعي مع العناية في الوقت نفسه بالحد من المخاطر البيئية.

5.1- معوقات التمويل الأخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية:

لا شك أن تزايد اهتمام المجتمعات بقضايا البيئة والحفاظ على المناخ ، نتج عنه ضرورة الاهتمام بإيجاد مشاريع صديقة للبيئة والتي أطلق عليها بالمشاريع الخضراء التي تسعى الى الحد من الأثار السلبية الناتجة عن الكوارث الطبيعية من التلوث البيئي و النفايات و الخسائر في الأرواح و دمار المباني و الطرقات ، إلا أن قد يكون هناك عدة معوقات أو تحديات في دولة ما مثل ليبيا تحد من اتباع سياسة التمويل الاخضر ، حيث يؤكد قبقب (2023) من خلال نتائج دراسة التي أجراها على مصرف اليقين الليبي أن السياسة المصرفية تعاني من عدة تحديات تتمثل في:

1- هناك ضعف في الخبرات والكفاءات فيما يخص التمويل الأخضر يعيق قدرة المصرف قيد الدراسة في منح التمويل الاخضر.
2- وجود ضعف في القوانين والتشريعات المطبقة في المصرف قيد الدراسة فيما يخص منح التمويل الأخضر.
3- ضعف توجهات وأهداف الإدارة العليا للمصرف قيد الدراسة في منح التمويل الأخضر.
4- ضعف القدرة المالية للمصرف قيد الدراسة تعتبر أحد المعوقات التي تواجه المصرف في منح التمويل الأخضر.

ويعتقد الباحثان أن السياسة المصرفية واحدة بإعتبار جميع المصارف التجارية الليبية تحت إدارة رئيسية واحدة متمثلة في المصرف المركزي الليبي وأن أي تمويل يمنحه أي مصرف تجاري لابد أن يؤذن له من المصرف المركزي، وبذلك من الممكن تعميم هذه النتائج على جميع المصارف التجارية الليبية.

6.1- تعزيز وقدرة التمويل الأخضر على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ:

إن قدرة التمويل الأخضر تلعب دوراً هاماً في تعزيز قدرة الدول والمجتمعات على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ، كما يشير التمويل الأخضر إلى توجيه الاستثمارات والتمويل نحو مشاريع ومبادرات تهدف إلى تحسين الاستدامة البيئية والتخفيف من آثار التغير المناخي.

ويمكن للتمويل الأخضر أن يدعم تطوير البنية التحتية المستدامة التي تكون قادرة على مواجهة الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والعواصف العاتية، ولا سيما بناء السدود وأنظمة الصرف الصحي والطاقة المتجددة، كما يعزز حماية السواحل والمناطق الساحلية من خلال دعم مشاريع حماية السواحل والمناطق الساحلية من آثار الفيضانات والعواصف العاتية عن طريق بناء الموجات الكبيرة والمناطق الرطبة الساحلية.

كما يعتقد الباحثان أن التمويل الأخضر يعمل على تعزيز القدرة على التكيف مع تأثيرات التغير المناخي والكوارث الطبيعية، من خلال تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية المقاومة للكوارث، وأنظمة التنبيه المبكر

للكوارث، وحماية السواحل والمناطق الساحلية،حيث أن مثل هذه المشاريع تساعد في تقليل الخسائر البشرية و الاقتصادية من الكوارث.

7.1- التمويل الاخضر ودوره في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية:

وفقاً لبرنامج الامم المتحدة للبيئة United Nations Environment Programme **(UNEP) (2016)** فإن التمويل الاخضر يلعب دورا مهما في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية والتي تتمثل في الاتي:

1- يساهم التمويل الأخضر في تمويل مشاريع حفظ البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية، من خلال حماية النظم البيئية الحيوية والمساهمة في تنظيم المناخ، حيث يتم تقليل خطر الكوارث الطبيعية وتأثيراتها المحتملة.

2- يعمل التمويل الاخضر على دعم تطوير البنية التحتية المقاومة للكوارث مثل السدود وأنظمة الصرف الصحي وأنظمة إدارة المياه، حيث تعزز هذه المشاريع القدرة على التحمل والاستجابة للكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف والزلازل.

3- يمكن للتمويل الأخضر أن يسهم في تمويل وتحسين نظم التنبيه المبكر ونظم الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية من خلال تطوير تكنولوجيا التنبيه المبكر وتدريب الكوادر وتعزيز القدرات الإدارية للتصدي للكوارث.

4- يعزز التمويل الأخضر دعم مشاريع الزراعة المستـــدامة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ويقلل من تأثيرات الكوارث الطبيعية على الأمن الغذائي.

8.1- التمويل الأخضر ودوره في تقليل الأثر النفسي السلبي للكوارث وتعزيز الاستعداد والاستجابة:

يعمل التمويل الأخضر على تقليل الأثر السلبي للكوارث وتعزيز الاستعداد والاستجابة لها وذلك من خلال تمويل مشاريع وبرامج تعزز المرونة والقدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتعزيز الاستجابة الفعالة عند وقوعها، حيث يتضمن ذلك تمويل مشاريع بناء سدود للحماية من الفيضانات، وتعزيز شبكات الصرف الصحي لتحسين التصريف المائي خلال العواصف، وتعزيز البنية التحتية العامة لمقاومة الزلازل والأعاصير **(World Bank Group, 2017)** .

كما يعمل التمويل الأخضر على تقليل الأثر السلبي من خلال دعم مشاريع تحسين النظم البيئية مثل استعادة المسطحات الرطبة والغابات، وإعادة تأهيل المراعي والأراضي المتدهورة، هذه المشاريع تعمل على تعزيز التنوع البيولوجي وتحسين ترشيـــد المياه ومنع التصحر.

واضافة لما سبق، يدعم التمويل الأخضر **(European Environment Agency, 2018)** تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة مثل المزارع الشمسية والمزارع الرياح وتحسين كفاءة الطاقة في المباني، ولا شك أن هذه المشاريع تساعد على تحقيق الاستـــدامة البيئيـــة وتقليـــل الانبعـــاثات الضارة.

2. الإطار العمـــلي.. Practical framework

يهدف هذا الإطار إلى قياس مدى أهمية التمويل الأخضر في التعافي من الكوارث الطبيعية من وجهة نظر موظفي الإدارة العامة لمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء، وذلك من خلال أدوات التحليل الإحصائي المناسبة.

1.2 – مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في 480 موظف من موظفي الإدارة العامة لمصرف التجاري الوطني وذلك حسب إحصائية مدير إدارة الموارد البشرية بإدارة المصرف، أماعينة الدراسة فقد تم اختيارها بواسطة العينة العشوائية واحتسابها من خلال الجدول الاحصائي المتعارف عليه في مناهج البحث العلمي (Krejcie and Morgan,1970) وذلك بناءاً على حجم المجتمع ومستوى الثقة 95% حيث تم البحث بالجدول عن صف يمثل حجم المجتمع المستهدف في الدراسة ثم ننتقل إلى العمود المناسب لمستوى الثقة الذي تم اختياره 95% وبذلك نجد الرقم الذي يمثل حجم العينة المطلوب ليظهر بعدد (214) موظف من موظفي المصرف التجاري الوطني، وقد تم توزيع الاستبانات على المشاركين في عينة الدراسة من خلال الاقسام الوظيفية للمصرف كما هو بالجدول اللاحق رقم (2.1.1)، إلا أن الباحثان استلما (210) استبانة أي ما نسبته (98%) من اجمالي عدد الاستبانات الموزعة وللإسف لم يتمكن الباحثان استرداد البقية لعدم تعاون المشاركين بالدراسة وبعد فرز استبانات الدراسة المستلمة تبين أن جميع الاستبانات صالحة للتحليل.

جدول (2.1.1) الاستبانات الموزعة وغير المستلمة والخاضعة للتحليل

الاستبـانات	الاستبانات المـــوزعة	الاستبانات غير المستلمة	الاستبانات الخاضعة للتحليل
العـدد	214	4	210
النسبة المئوية	%100	% 2	% 98

المصدر: تصميم الباحثان (2024)

ذو الابعاد الخمس لتحديد Five Point Likert كما تم تحديد المتوسط الحسابي المرجح بأوزان حددت اعتماداً على مقياس درجة الأهمية النسبية لكل بند على النحو الظاهر بالجدول رقم (2.1.2) التالي:

جدول (2.1.2) المتوسط الحسابي المرجح لمقياس ليكرت

درجات الموافقة	عالية جدا	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جدا
الوزن النسبي	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	%100	%80	%60	%40	%20

المصدر: من خلال مراجعة الدراسات الادبية ذات العلاقة (2024)

2.2– صدق وثبات أداة القياس: تم اختبار درجة المصداقية Reliability Test من خلال استخدام اختبار كرونباخ ألفا Alpha Cronbach من أجل الحكم على صدق و ثبات أداة القياس(استمارة الاستبيان) المستخدمة في الدراسة و ذلك من خلال قياس درجة الاعتمادية على أبعاد و أسئلة الاستبانة ، حيث أظهرت نتائج التحليل الاحصائي كما هي موضحة بالجدول رقم (2.2.1) أن قيم معاملات الثبات جميعها مرتفعة (0.959 ، 0.951 ، 0.853) لأبعاد الاستبانة على التوالي، كما ظهرت قيمة ألفا للإستبانة ككل

بـــ(0.899) وهي قيمة مرتفعة ، الأمر الذي يعتبره الباحثان نتيجة جيدة للحكم على صلاحية عبارات الاستبيان.

وبأخذ الجذر التربيعي لمعامل الثبات ظهرت لنا نتائج الصدق الذاتي بشكل مرتفع (0.979، 0.975، 0.923) كما بلغت درجة اعتمادية الاستبانة لهذه الدراسة وفقا لمعيار كرونباخ ألفا (95%) وهي نتيجة جيدة تؤكد على صدق أبعاد الاستبيان ودقة نتائج الدراسة، (Malhotra,2004) ولا سيما أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات العلمية هي (60%).

جدول (2.2.1) معاملات الثبات لأبعاد الدراسة بإستخدام معامل ألفا كرونباخ

ابعاد الدراسة	المتغيرات	معامل الثبات	المصداقية
البعد الأول	هل يعزز التمويل الأخضر القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ؟	0.959	0.979
البعد الثاني	هل يعمل التمويل الاخضر في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية؟	0.951	0.975
البعد الثالث	هل يعمل التمويل الأخضر في تقليل الأثر السلبي للعامل النفسي نتيجة الكوارث وتعزيز الاستعداد والاستجابة؟	0.853	0.923
المعـــدل العـــام للصدق والثبات		0.899	0.948

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

3.2- الاساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

شملت الدراسة مجموعة من الاختبارات الاحصائية من خلال البرنامج الاحصائي (Spss) وذلك حسب ما يلي:

1.3.2- الاحصاء الوصفي: ولغرض تحليل البيانات وصفيا تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية التالية:

1.1.3.2- التكرارات Frequency، **والتكرارات النسبية** Percent Frequency: حيث يهدف الباحثان من خلال هذا الاسلوب التعرف على أهمية خصائص عينة الدراسة وتأثيرها في أبعاد الدراسة من حيث عدد المشاركين والمؤهل العلمي والدرجة العلمية والخبرة العملية كموظف مصرفي، أما بالنسبة للتكرارات النسبية فقد تم استخدامها لبيان أهمية النسبة المئوية لكل فئة من الفئات إلى المجموع الكلي.

2.1.3.2- الوسط الحسابي Mean: وتم استخدامه للتعرف على أهمية كل بند من بنود المتغيرات بالنسبة للوسط الفرضي (3) وذلك عن طريق مقارنته مع الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

3.1.3.2- الانحراف المعياري Standard Deviation: حيث تم استخدامه للتعرف على مقدار التشتت في اجابات المشاركين في عينة الدراسة حول الوسط الحسابي.

2.3.2- الاختبارات الاستدلالية: ومنها:

1.1.3.2- اختبار T-test للعينة الواحدة: وقد تم استخدام هذا الأسلوب بهدف اختبار متوسطات اجابات المشاركين بالدراسة، ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق معنوية ذات دلالة احصائية في أراء المشاركين أم لا.

4.2- تحليل خصائص عينة الدراسة:

1.4.2- المؤهل العلمي:

يُبين الجدول (2.4.1.1) أن غالبية أفراد العينة المشاركة في الدراسة هم من حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغ عددهم 169 مشارك و بنسبة مئوية تصل إلى 80.5% ، و يليها حملة الشهادات الأخرى الاقل من البكالوريوس الذي بلغ عددهم 35 مشارك و بنسبة مئوية 16.7% ، ثم جاءت شهادات الماجستير في الترتيب الثالث و بنسبة تكرار بلغت 2.8% وهذا يدل على أن المشاركين من حملة الماجستير ضعيف جدا ، بينما حملة شهادات البكالوريوس كبير جدا مما يعني أن سياسة إدارة المصرف تهتم بهذه الشهادات دون غيرها و يراه الباحثان بُعد ادراكهم بالتمويل الأخضر أمر حتمي لأن حاملي هذه الشهادات في الغالب لا تبحث عن التطوير الذاتي أو المؤسسي.

جدول (2.4.1.1) المؤهل العلمي

المؤهـــل العلـمي	التكرار	التكرار النسبي
الماجســـــتير	6	%2.8
البكالـــوريوس	169	%80.5
أخـــــرى	35	%16.7
المجمـــــــوع	210	%100

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

2.4.2- التخصص العلمي:

يظهر الجدول (2.4.2.1) أن غالبية أفراد العينة من حملة الشهادات ذات التخصص المحاسبة وإدارة الأعمال حيث بلغ عددهم في مجموعه (129) مشارك وبنسبة مئوية (61.5%) من حجم العينة، ومن ثم يليها حملة شهادات تخصص التمويل والمصارف حيث بلغت نسبتهم المئوية (19%) من حجم العينة، ثم جاءت تخصصات أخرى غير التخصصات المدرجة بالجدول (2.4.2.1) وبنسبة مشاركة (9.5%) من حجم العينة. حيث يعتقد الباحثان أن العينة لديها الادراك الجيد بأهمية التمويل الأخضر في المصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الاطلاعات المهنية والمتخصصة والمعرفة العلمية ذات العلاقة بالتمويل المصرفي الأخضر، ولا سيما الحالات الدولية المشابهة للكوارث الطبيعية أو الغير طبيعية.

جدول (2.4.2.1) التخصصات العلمية..

التخصص العلمي	التكرار	التكرار النسبي
العلوم السياسية	2	1.0
إدارة الأعمال	60	28.6
الاقتصاد	16	7.6
المحاسبة	69	32.9

التمويل والمصارف	40	19.0
احصاء	3	1.4
أخرى	20	9.5
المجمـــــوع	**210**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

3.4.2- المستوى الوظيفي:

نلاحظ من الجدول (2.4.3.1) أن عدد الموظفين في إدارة المصرف التجاري الوطني كبير جدا حيث يتراوح عددهم (182) موظف موزعين على الإدارات والاقسام التشغيلية أي بنسبة مئوية بلغت (86.7%) من حجم العينة ولا سيما أن هذا العدد وحسب رأي الباحثان يشنمل على الشهادات العلمية في البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال، مما يعني أن هناك خبرة كبيرة من ضمن حجم العينة الأمر الذي يعتبره الباحثان انعكاسا ايجابياً على نتائج الدراسة.

جدول رقم (2.4.3.1) المســـتوى الوظيـــفي

المستوى الوظيفي	التكرار	التكرار النسبي
مدير او مساعد مدير	2	%1
مدير إدارة أو مدير فرع	7	3.3%
مساعد مدير إدارة أو مساعد مدير فرع	8	3.8%
رئيس قسم	11	5.2%
موظف	182	86.7%
المجمـــــوع	**210**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

4.4.2 - الخبرة المصرفية:

نلاحظ من الجدول (2.4.4.1) أن مستوى الخبرة من 10 أعوام وحتى 20 عام كان يتضمن 69 موظف أي ما نسبته المئوية (32.9%) من حجم العينة ثم يليه مستوى الخبرة من 20 عام وحتى 30 عام حيث كان نسبة الخبرة للموظفي هذا المستوى 22.4% من حجم العين ثم يليه مستوى الخبرة من 3 أعوام وحتى 10 أعوام حيث بلعت نسبة خبرة الموظفين في ذلك المستوى 22.4 من حجم العينة، الأمر الذي يعتبره الباحثان انعكاسا ايجابياً على نتائج الدراسة.

جدول رقم (2.4.4.1) الخبرة المصرفية

الخبرة المصرفية	التكرار	التكرار النسبي
أكثر من 30 عام	25	11.9%
من 20 عام وحتى 30 عام	47	22.4%
من 10 أعوام وحتى 20 عام	69	32.9%
من 3 أعوام وحتى 10 أعوام	47	22.4%
أقل من 3 أعوام	22	10.5%
المجمـــــوع	**210**	**%100**

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

5.2- تحليل ابعاد الدراسة:

1.5.2- البعد الأول – هل يعزز التمويل الأخضر القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ؟

يلاحظ من الجدول التالي رقم (2.5.1.1) أن عبارات البعد الأول تم ترتيبها تنازليا حسب أهميتها لبيان أن هناك اجماع ايجابي لدى المشاركين في الدراسة حول البعد الأول والذي يؤكده اتجاههم العام البالغ (3.99)، ومن ناحية اخرى نجد ان الانحراف المعياري البالغ (0.715) يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي كما يعني انخفاض هذا الانحراف أن اجابات المشاركين في عينة الدراسة جاءت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما. حيث أراد الباحثان من خلال هذا البعد أن يوضحوا فيما إذا كان التمويل الأخضر يعزز القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ أم لا، إلا أن المشاركين في عينة الدراسة أكدوا وبشكل ايجابي وبحد أقصى بلغ (4.23) أن التمويل الأخضر يعمل على تعزيز قدرة التكيف مع الكوارث والحد من الأثار السلبية، مما يعني ذلك وجود أهمية بالغة لتطبيق سياسات التمويل الأخضر.

جدول (2.5.1.1) لبيان اتجاهات المشاركين في عينة الدراسة حول البعد الأول للدراسة.

الاحصاءات الوصفية.. / عبارات البعد الأول..	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- توفر الوسائل التقنية يجعل التمويل الأخضر له قدرة على التكييف مع الكوارث.	4.23	.7110
2- وجود سياسة واضحة للتمويل الأخضر تعمل على التكيف مع تغير المناخ ومواجهة الكوارث الطبيعية.	4.17	.6840
3- من الممكن بالتمويل الأخضر بناء السدود وأنظمة الصرف الصحي والطاقة المتجددة.	4.07	.9530
4- يعمل على تقليل الخسائر البشرية والاقتصادية المرتبطة بالكوارث الطبيعية.	4.06	.7490
5- يعمل على تعزيز القدرة على التكيف مع تأثيرات التغير المناخي والكوارث الطبيعية.	4.00	.8160
6- إمكانية التمويل الأخضر في تطوير البنية التحتية المستدامة بهدف مواجهة الكوارث الطبيعية.	3.95	.6900
7- تمويل مشاريع تطوير البنية التحتية المقاومة للكوارث وأنظمة التنبيه المبكر للكوارث.	3.89	.8490
8- يعمل التمويل الأخضر على تحسين الاستدامة البيئية والتخفيف من أثار التغير المناخ.	3.81	.7940
9- يعمل التمويل الأخضر على إقامة مشاريع لحماية السواحل والمناطق الساحلية من أثار الفيضانات والامطار العاتية.	3.75	1.093
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	**3.99**	**0.715**

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

كما لجأ الباحثان الى استخدام اختبار One Sample T. Test لإختبار معنوية الوسط الحسابي فيما إذا كانت هناك فروق عن القيمة المحايدة (3) عند مستوى دلالة (0.05) أم لا. حيث أظهرت نتائج اختبار (T) من خلال الجدول رقم (2.5.1.2) اللاحق أن القيمة المعنوية P. Value ظهرت أقل من مستوى

الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود اختلاف معنوي ذات دلالة احصائية بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الأول.

الجدول رقم (2.5.1.2) لبيان نتائج اختبار (T) لمتوسط اجابات المشاركين في العينة للبعد الأول.

ابعـاد الدراسـة	نـوع العيـنة	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبـار (T)	P-Value
البعـد الأول	موظفي الإدارة العامة بالمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء	210	3.99	0.715	80.86	0.000

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

2.5.2- البعد الثاني – هل يعمل التمويل الاخضر في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية؟:

جدول (2.5.2.1) لبيان اتجاهات المشاركين في عينة الدراسة حول البعد الثاني للدراسة.

الاحصاءات الوصفية.. / عبارات البعد الثاني..	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- يعزز التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بدعم المشاريع البيئية وتعزيز الشمول المالي للمجتمعات المتضررة	4.35	.7750
2- يمكن للتمويل الأخضر أن يسهم في تمويل وتحسين نظم التنبيه المبكر ونظم الاستجابة السريعة للكوارث الطبيعية.	4.25	.7180
3- يعمل التمويل الأخضر على تعزيز التدابير الوقائية والاستجابة السريعة.	4.24	.8380
4- وجود تخطيط استراتيجي في تقديم التمويل الأخضر يحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.	4.19	.812
5- يعزز التمويل الأخضر دعم مشاريع الزراعة المستـدامة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية ويقلل من تأثيرات الكوارث الطبيعية على الأمن الغذائي.	4.17	.6840
6- الاستعانة بخبرات دولية في تدريب الموظفين يحد من مخاطر الكوارث الطبيعية	4.10	.9780
7- يساهم التمويل الأخضر في تمويل مشاريع حفظ البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي والمحميات الطبيعية	4.00	.7090
8- يعمل التمويل الأخضر دورًا حاسمًا في تعزيز قدرة المجتمعات على التعافي من الكوارث الطبيعية من خلال توفير التمويل اللازم لمشاريع البنية التحتية الخضراء	3.92	.7850
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	**4.15**	**0.682**

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

بالنظر الى الجدول السابق رقم (2.5.2.1) نجد أن عبارات البعد الثاني تم ترتيبها تنازليا حسب أهميتها و تقديرها للبعد الثاني للدراسة لبيان فيما إذا كان هناك اجماع ايجابي لدى المشاركين في عينة الدراسة حول عبارات البعد الثاني ولا سيما بعد الاختبارات الاحصائية تبين أن هناك اجماع كامل لدى المشاركين في الدراسة حول عبارات البعد الثاني وما يؤكد ذلك اتجاههم العام البالغ (4.15) ، ومن ناحية اخرى نجد ان الانحراف المعياري البالغ (0.682) يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي ، كما يعني انخفاض هذا الانحراف أن اجابات المشاركين في عينة الدراسة جاءت متقاربة و متشابهة إلى حد كبير ، كما يدل ذلك على درجة تقدير كبيرة جداً للأسئلة و بالتالي يمكن القول أن أغلب المشاركين يؤكدون على أهمية التمويل الاخضر في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

الجدول رقم (2.5.2.2) لبيان نتائج اختبار (T) لمتوسط اجابات المشاركين في العينة للبعد الثاني.

ابعاد الدراسة	نــوع العيــنة	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبـار (T)	P-Value
البعـد الثـاني	موظفي الإدارة العامة بالمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء	210	4.15	0.682	80.12	0.000

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

كما استخدم الباحثان اختبار One Sample T. Test لإختبار معنوية الوسط الحسابي فيما إذا كانت هناك فروق عن القيمة المحايدة (3) عند مستوى دلالة (0.05) أم لا. حيث أظهرت نتائج اختبار (T) من خلال الجدول رقم (2.5.2.2) السابق أن القيمة المعنوية P. Value ظهرت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يؤكد وجود اختلاف معنوي ذات دلالة احصائية بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الثاني.

3.5.2- البعد الثالث– هل يعمل التمويل الأخضر على تقليل الأثر السلبي للعامل النفسي نتيجة الكوارث الطبيعية وتعزيز الاستعداد والاستجابة؟:

جـدول (2.5.3.1) لبيان اتجاهات المشاركين في عينة الدراسة حول البعد الثالث للدراسة.

الاحصـاءات الوصفية.. / عبـارات البـعد الثالـث..	الوسـط الحسـابي	الانحـراف المعيـاري
1- يعزز تمويل الاخضر المشاريع والبرامج الفعالة القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتعزيز الاستجابة الفعالة عند وقوعها	4.56	.6620
2- يعمل التمويل الأخضر على تقليل الأثر السلبي للكوارث وتعزيز الاستعداد والاستجابة لها.	4.50	.6650
3- وجود الخبرات والكفاءات اللازمة لطرح فكرة التمويل الأخضر تقلل الأثر السلبي للكوارث.	4.17	.6840
4- يعمل التمويل الأخضر على إعادة تأهيل المراعي والأراضي المتدهورة بعد الكوارث الطبيعية.	4.11	.6510
5- يدعم التمويل الأخضر تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة مثل المزارع الشمسية ومزارع الرياح وتحسين كفاءة الطاقة في المباني	3.98	.8300
6- يعمل التمويل الأخضر على تقليل الأثر السلبي وتحسين النظم البيئية مثل استعادة المسطحات الرطبة والغابات.	3.96	.6840
7- يعمل التمويل الأخضر على تعزيز البنية التحتية العامة لمقاومة الزلازل والأعاصير.	3.77	.8940
8- تركيز توجهات وأهداف الإدارة العليا للمصرف قيد الدراسة في منح التمويل الأخضر تزيد من مستوى الأمان لدى المناطق المتضررة نتيجة الكوارث الطبيعية	2.93	1.305
المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام	**3.99**	**0.578**

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

يلاحظ من الجدول السابق رقم (2.5.3.1) أن عبارات البعد الثالث تم ترتيبها تنازليا حسب أهميتها لبيان أن هناك اجماع ايجابي لدى المشاركين في الدراسة حول البعد الثالث والذي يؤكده اتجاههم العام البالغ (3.99)، ومن ناحية اخرى نجد ان الانحراف المعياري البالغ (0.578) يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي كما يعني انخفاض هذا الانحراف أن اجابات المشاركين في عينة الدراسة جاءت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

ويبين الباحثان من خلال الاختبارات الاحصائية لهذا البعد، أن المشاركين في عينة الدراسة أكدوا وبشكل ايجابي وبحد أقصى بلغ (4.56) أن التمويل الأخضر يعمل على الحد من الأثار السلبية للعامل النفسي للكوارث الطبيعية وتعزيز الاستجابة السريعة لبناء البيئة الخضراء، مما يعني ذلك وجود أهمية بالغة لتطبيق سياسات التمويل الأخضر.

الجدول رقم (2.5.3.2) لبيان نتائج اختبار (T) لمتوسط اجابات المشاركين في العينة للبعد الثالث.

ابعـاد الدراسـة	نـوع العيـنة	حجم العينة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار (T)	P-Value
البعد الثالث	موظفي الإدارة العامة بالمصرف التجاري الوطني بمدينة البيضاء	210	3.99	0.578	100.08	0.000

المصدر: اعداد الباحثان استناداً من نتائج التحليل الإحصائي Spss (2024)

كما استخدم الباحثان اختبار One Sample T. Test لإختبار معنوية الوسط الحسابي فيما إذا كانت هناك فروق عن القيمة المحايدة (3) عند مستوى دلالة (0.05) أم لا. حيث أظهرت نتائج اختبار (T) من خلال الجدول رقم (2.5.3.2) السابق أن القيمة المعنوية P. Value ظهرت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يؤكد وجود اختلاف معنوي ذات دلالة احصائية بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الثالث.

3- النتائج والتوصيات.

يهدف الباحثان من خلال هذا المبحث الى عرض نتائج هذه الدراسة حول قياس مدى أهمية التمويل الاخضر في التعافي من الازمات والكوارث الطبيعية، بالاضافة إلى أن الدراسة تحاول أن تقدم مساهمة علمية على ضرورة وأهمية التمويل الاخضر للحد من الاثار السلبية والمخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية، ولا سيما تعزيز الإجراءات الوقائية للتقليل من التأثيرات السلبية للكوارث على الحياة البشرية والممتلكات والبيئة.

1.3- نتائج الدراسة:

بناءاً على التحليل الوصفي ونتائج الاختبارات الاحصائية لبيانات الدراسة نستنتج عدة نتائج نسردها كما يلي:

1.1.3- أظهرت نتائج الاختبارات الاحصائية للدراسة بالجدول رقم (2.4.1.1) أن من ضمن المشاركين في عينة الدراسة من هم يحملون شهادة الماجستير بما نسبته (2.8%) من اجمالي حجم العينة، ولا شك أن حملة الماجستير على قدر عالي من الألمام والإدارك الكافي بالتمويل المصرفي ومنها التمويل الأخضر لكونهم على حريصين على الاطلاعات بالتطورات العلمية والمهنية ذات العلاقة، وقد يشغلون مستويات قيادية بالمصرف، الأمر الذي ينعكس ايجابياً على نتائج الدراسة.

2.1.3- كما أظهرت الدراسة أن 80.5% من عينة الدراسة على دراية كافية بما يعرف بالتمويل الأخضر لكونهم يحملون درجة البكالوريوس في المحاسبة وإدارة الأعمال والتمويل والمصارف كما بالجدول رقم (2.4.2.1)، وهذا ما يؤكده اتجاههم الايجابي حول أبعاد الدراسة.

3.1.3 – أوضحت الدراسة أن موظفي الإدارة العامة بالمصرف التجاري الوطني لديهم الخبرة الكافية للتعامل مع أي سياسات متطورة بالمصرف مثل سياسات التمويل الأخضر حيث بينت أن ما نسبته 77.7% من المشاركين بالدراسة لديهم خبرة مصرفية تتراوح من 3 سنوات وحتى 30 سنة حسب الجدول رقم (2.4.4.1) وأن هذا المستوى من الخبرة يساعد كثيراً في فهم واستيعاب أي سياسة مصرفية متطورة مثل سياسات التمويل الأخضر بشكل جيد.

4.1.3– كما أظهرت الدراسة نتائج البعد الأول على أن اتجاهات المشاركين في العينة جاءت متقاربة جدا حول عبارات البعد الأول، كما هو في الجدول رقم (2.5.1.1) ولا سيما أنهم لديهم الدراية بالتمويل الأخضر، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام لإتجاهات المشاركين بالعينة حول عبارات البعد الأول ما نسبته (3.99) ، مما يعني ذلك أن المشاركين بالعينة يؤكدون على ان عبارات البعد الأول ذو أهمية عالية للتمويل الأخضر و بإنحراف معياري بلغ (0.715) ، مما يعني ذلك أن هناك تشتت في قيم متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي لجميع العبارات، وانخفاض الانحراف المعياري يعني أن اجابات العينة المشاركة بالدراسة متقاربة و متشابهة إلى حد كبير حول البعد الأول للدراسة.

وأكد الدراسة أيضا من خلال نتائج التحليل الاحصائي لإختبار (T) من خلال الجدول رقم (2.5.1.2) أن القيمة المعنوية P. Value ظهرت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود اختلاف معنـوي ذات دلالة احصائيـــة بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الأول، ولذلك يؤكد الباحثان على أن التمويل الأخضر يعزز القدرة على التكيف مع الكوارث الطبيعية وتغير المناخ.

5.1.3– بينت الدراسة نتائج البعد الثاني في الجدول رقم (2.5.2.1) أن اتجاهات موظفي الإدارة العامة لمصرف التجاري الوطني متقاربة جدا بما يخص عبارات البعد الثاني، وأنهم لديهم الإدارك الكامل حول عمل التمويل الاخضر في الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية، و ما يؤكد ذلك اتجاههم العام البالغ (4.15)، مما يعني ذلك أن المشاركين بالعينة يؤكدون على أن عبارات البعد الثاني تؤكد على أن التمويل الأخضر يحد من مخاطر الكوارث الطبيعية وبإنحراف معياري بلغ (0.682) ، مما يعني ذلك أن هناك تشتت في قيم متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي لجميع العبارات و أن اجابات العينة المشاركة بالدراسة متقاربة و متشابهة إلى حد كبير حول عبارات البعد للدراسة.

كما أظهرت نتائج التحليل الاحصائي لإختبار (T) من خلال الجدول رقم (2.5.2.2) أن القيمة المعنوية P. Value ظهرت أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى وجود اختلاف معنـوي ذات دلالة احصائيـــة بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الثاني، وبذلك تجزم اتجاهات المشاركين الايجابية أن التمويل الأخضر يعمل على الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية.

6.1.3- كما أظهرت نتائج البعد الثالث للدراسة على أن اتجاهات المشاركين بعينة الدراسة جاءت متقاربة جدا حول مدى إمكانية التمويل الأخضر في تقليل الأثر النفسي السلبي للعامل النفسي نتيجة الكوارث الطبيعية وتعزيز الاستعداد والاستجابة ، والذي يؤكد ذلك المتوسط الحسابي العام الإيجابي لإتجاهات المشاركين بالعينة حول عبارات البعد الثالث والذي بلغ (3.99)، مما يعني ذلك أن المشاركين بالعينة يتجهون بشكل متقارب و ايجابي حول عبارات البعد الثالث التي تؤكد أن التمويل الأخضر يعمل على تقليل الأثر النفسي السلبي للعامل النفسي و تعزيز الاستعداد و الاستجابة وبإنحراف معياري بلغ (0.578) ، مما يعني ذلك أن هناك تشتت في قيم متغيرات الدراسة عن وسطها الحسابي لجميع العبارات وأن إجابات العينة المشاركة بالدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد كبير حول عبارات البعد الثالث للدراسة.

كما أكدت نتائج التحليل الاحصائي لإختبار(T) من خلال الجدول رقم (2.5.3.2) أن القيمة المعنوية P. Value ظهرت أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يعني وجود اختلاف معنـوي ذات دلالة احصائيـــة بين اجابات المشاركين حول عبارات البعد الثالث، وبذلك يمكن التأكيد وحسب اتجاهات المشاركين الايجابية أن التمويل الأخضر يعمل على تقليل الأثر النفسي السلبي للعامل النفسي وتعزيز الاستعداد والاستجابة لتحقيق التنمية الخضراء.

وتعقيباعلى نتائج الدراسة الحالية نجد أن نتائج الدراسة قد حققت الهدف الرئيسي للدراسة وهو أن التمويل الأخضر لديه إمكانية التعافي من الكوارث الطبيعيى، وأن نتائج الدراسة الحالية تعزز نتائج دراسة Coetzee. el,al (2023) في تمويل مخاطر الكوارث وضرورة وجود أليات تمويل مؤسسي لتخفيض مخاطر الكوارث، ولا سيما توافق الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة في أهمية التمويل الأخضر، كما أظهرت الدراسة الحالية من خلال عبارات أبعاد الدراسة تحديات متعلقة بنقص الخبرة والمعرفة حول التمويل الأخضر، وتأثير ذلك على فعالية السياسات ، وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة منها دراسة Coetzee (2023) التي أظهرت من ضمن نتائجهاعدم وجود آليات تمويل مؤسسية، وعجز الميزانية وضعف الإرادة السياسية كعقبات رئيسية، وهذا يتماشى مع النتائج الحالية حول ضعف الكفاءات.

2.3- التوصيـات: Recommendations

بناءاً على نتائج الدراسة يقدم الباحثان بعض التوصيات التي قد تفيد الباحثين في المستقبل وذلك كما يلي:

1.2.3- تنمية الوعي بأهمية دور التمويل الأخضر للتعافي من الكوارث الطبيعية من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في المصارف التجارية الليبية.

2.2.3- العمل على تطبيق سياسات التمويل الأخضر والاساليب المبتكرة في التمويل لما لها من جدوى ومنفعة في التعافي من الكوارث الطبيعية وتحسين الاستدامة البيئية.

3.2.3- إجراء دراسات إضافية لمعرفة تجارب البلدان الأخري فيما يتعلق بأهمية التمويل الأخضر في الحد والتعافي من الازمات النفسية والاقتصادية.

4.2.3- كما يوصي الباحثان بأهمية تدريس الاساليب المبتكرة في التمويل المصرفي في الجامعات الليبية وتدريس أنواع التمويل الحديثة والمبتكرة التي أثبتت مساهمتها الفعالة في تشجيع الابحاث والابتكار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الاستخدام وتطوير الممارسات الزراعية المستدامة.

4 – المراجـــــــع.. References

1.4 المراجع العربية: Arabic references

قبقب، ابوراوي عيسى سالم (2023): الصعوبات التي تواجه المصارف الليبية في تقديم التمويل الأخضر "دراسة تطبيقية عن مصرف اليقين."، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد (6)، العدد (2).

عبدالصمد، خالد حسن، الزوام، السنوسي محمد (2022): المعوقات التمويلية والمحاسبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة، دراسة استطلاعية على عينة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة سبها، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد (1)، العدد (1).

محدي، زينب & سلكة، أسماء، (2020): "مشاريع التمويل الأخضر كتوجه جديد نحو بيئة خضراء"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (1).

الأمم المتحدة، قسم البيئة والغذاء والقضايا الريفية، تقرير 2001.

2.4 المراجع الأجنبية: Foreign references

Taslima Julia and Salina Kassim, 2020, Green Banking, DOI: 10.5772/intechopen.93294

Coetzee. el, al (2023). "Financing Disaster Risk Reduction: Exploring the Opportunities Challenges, and Threats Within the Southern African Development Community Region."

Elsherif, M. (2023). "Green Financing as a Tool to Mitigate Climate Change for Sustainable Development: An Insight form Egypt.

Eskander, A. (2020). "Natural Disasters in Yemen in the Era of the Rasulid Dynasty and Their Impact on Society"

Nugroho Juswanto & Sisira Withanachchi (2017). "Promoting Disaster Risk Financing in Asia and the Pacific". Asia-Pacific Sustainable Development Journal, Vol. 24, No. 2

Clarke et al" (2015) .Disaster Risk Financing and Insurance: Issues and Results "

United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR). (2017). Terminology on Disaster Risk Reduction. Retrieved from https://www.undrr.org/terminology/disaster

Cruz, A.M., Steinberg, L.J., Vetere Arellano, A.L., Nordvik, J.P., & Pisano, F. (2004). State of the Art in Natech Risk Management. European Commission Joint Research Centre

Krausmann, E., Cruz, A. M., & Affeltranger, B. (2009): Natech accidents at industrial facilities. The case of the Wenchuan earthquake. In 2. International Conference on Risk Analysis and Crisis Response (RACR 2009) (Vol. 9). Atlantis Press. Amsterdam.

Unsidr (2017): United Nations office for Disaster Risk Reduction, https://www.unisdr.org/we/inform/publications/58969

Krausmann, E., Girgin, S., & Necci, A. (2019). Natural hazard impacts on industry and critical infrastructure: Natech risk drivers and risk management performance indicators. International Journal of Disaster Risk Reduction.

Clarke, J. F., Edwards, J. L., Howden, S. M., Herderich, M. J., Hetherington, J. B., & Frischknecht, P. (2015). Adapting Australian agriculture to climate change: a review of challenges and potential responses. Agriculture, Ecosystems & Environment,

Nie, D., Qi, J., Xu, L., Yang, D., Li, X., & Liu, Y. (2023). Natural disasters and climate change: Assessing the impacts and adaptation strategies for China's agricultural sector. Journal of Cleaner Production.

Hermann, M., Schmidt, J., Penner, J., Keßler, S., Steffen, R., & Möller, A. (2019). The Importance of Green Finance for Climate Protection and Environmental Sustainability. In Sustainable Finance Springer, Cham

World Bank Group. (2017). Climate Change and Green Finance. World Bank Group

European Environment Agency. (2018). Financing Europe's low-carbon, climate-resilient future. European Environment Agency.

https://f24.my/A515

www.unisdr.org/eng/hfa/hfa.htm.

https://f24.my/A515,2024

https://news.un.org/ar/story/2023/09/1123632

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

الموانع الإدارية والمالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج في التعليم العالي في ليبيا

دراسة ميدانية على وزارتي التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)

سالم أحمد الجطلاوي
كلية الدراسات الاسلامية مصراتة
محاضر مساعد
salemjt@isl.misuratau.edu.ly

محمود علي التير
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراتة
محاضر
m.elteer@misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.08.09 **تاريخ القبول: 2024.11.08** **تاريخ النشر: 2024.11.14**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الموانع الإدارية والمالية التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا, وتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في وزارتي التعليم العالي بليبيا, فقد تم اختيار عيّنة غير عشوائية قصدية من مديري الإدارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام ووحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني), ولتحقيق هدف الدراسة تم إعداد استمارة استبانة لمجتمع الدراسة, ووزعت من الباحثين شخصياً على عينة الدراسة والتي كانت بعدد (40) موظفًا, والتي يراها الباحثان مستهدفة محل الدراسة, وأن عدد إجمالي الاستبانات المستلمة والصالحة منها (30) استبانة أي بنسبة (75%)، واتبع في إجراء هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي, باستخدام حزمة من البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS), لتحليل الإجابات المتحصل عليها, وتوصلت الدراسة إلى وجود موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج في وزراتي التعليم العالي والبحث العلمي والتقني والفني, وعلى ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحثان بزيادة اهتمام ووعي الجهات التنفيذية للدولة الليبية و تقديم الدعم المالي الكافي للبنية التحتية لوزارتي التعليم العالي, ووضع خطط ورؤى وأهداف واضحة للمراكزالبحثية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، المحاسبة القضائية، الفساد المالي.

Administrative and Financial Barriers to Including Forensic Accounting as a Course in Higher Education in Libya:
A Field Study on the Ministries of Higher Education (Scientific Research, Technical, and Vocational Education)

Salem Ahmad Eljetlawi
College of Islamic Studies Misurata.u
Assistant Lecturer

Mahmuod Ali Elteer
Faculty of Economics and Political Science
Lecturer

Abstract

This study aimed to identify the administrative and financial barriers that hinder the inclusion of forensic accounting as a course in higher education in Libya. The study population consisted of employees in the Libyan Ministry of Higher Education. A purposive, non-random sample was selected, comprising directors of departments, offices, centers, heads of divisions, and units of employees in higher education, research, and technical and vocational institutions. To achieve the study's objective, a questionnaire was prepared and distributed personally to the study sample, which included (40) employees considered relevant to the study. The total number of valid and received questionnaires was (30), representing a response rate of.(%75) The study employed a descriptive-analytical approach, utilizing the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to analyze the collected responses. The study concluded that there are administrative and financial barriers to including forensic accounting as a course in the Ministries of Higher Education, Scientific Research, Technical, and Vocational Education. Based on the study's findings, the researchers recommend increasing awareness of the Libyan executive authorities and providing sufficient financial support for the Ministry of Higher Education's infrastructure. They also propose developing clear plans, visions, and goals for research centers to incorporate forensic accounting as a course.

Keywords: *Higher Education, Forensic accounting, financial corruption*

1- المقدمة

تعتبر المحاسبة القضائية أحد الأدوات الحيوية والمهمة التي تعمل على الحد من الغش والتحايل المالي بالمؤسسات العامة والخاصة بالدولة, والدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية في زيادة طمأنة أصحاب المؤسسات باكتشاف التحايل والغش المصاحب لمؤسساتهم, ومن ثم اتخاذ القرار المناسب لوضع ضوابط استراتيجية للحد من هذا الغش والفساد المالي, ونظرًا للتحديات والمتطلبات المتزايدة التي تحتاجها المؤسسات في مجال النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد, وحيث إن من المهام التي يقوم بها المحاسب القضائي التعاون مع الجهات القضائية بتحديد الأنشطة المالية غير القانونية التي قد تحدث بالمؤسسات، بالإضافة إلى ذلك

تساهم في تقديم أدلة وشهادات وتقارير مالية قوية, تدعم القرارات القضائية وتكشف التجاوزات المالية, هذا يدعم ويحفز النظام المالي على الامتثال للقوانين ويعزز النظام القضائي بشكل عام من خلال تقديم العدالة المالية وتحقيق التوازن في المجتمع, ومن هذا المنطلق يرى الباحثان الفجوة البحثية التي تتطلب وجود مؤسسات تعليمية عالية ومختصة، تُبادر بتعزيز قدرة الخريجين على تحليل البيانات المالية والمساهمة في التحقيقات المالية والقضايا المتعلقة بالتلاعب المالي والفساد، وتفهم برامج المحاسبة القضائية وأهميتها في الحد من التلاعب والغش, بهدف النزاهة المالية وضمان تنفيذ القوانين المالية بفعالية, والتي تكمن من خلال المراجعة الدقيقة للسجلات والدفاتر المالية وتحليل الأمور المالية وتفسيرها، لذا يُقترح أن يتم تضمين المحاسبة القضائية كمنهج دراسي لتحسين فهم الطلاب في مجالات المحاسبة والمالية وتعزيز العدالة الاقتصادية في البلاد (بوفرح, 2022).

بسبب التحديات والمتطلبات المتزايدة للمؤسسات لنظامها المالي, في مجال النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والحد من الغش والتلاعب بالمؤسسات، تطلب الأمر توفر مقومات وركائز تدعم الحاجة إلى وجود المحاسبة القضائية، ولأهميتها لهذه المؤسسات وللمجتمع ككل, خاصة مع وجود إدراك لأهمية وتفهم الدور الذي تلعبه المحاسبة القضائية, من المؤسسات العامة التنفيذية منها والقضائية والشركات, وكذلك من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا, وهذا ما أكدته عدة دراسات مثل: دراسة (عبد الكافي ونصر، 2022، ص. 42) حيث بينت أن المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا متوفرة, وأشارت النتائج إلى أن معظم أفراد عينة الدراسة قد حرصوا على أهمية توفير المؤهلات العلمية والعملية لتطبيق المحاسبة القضائية, أوضحت دراسة (دنقر وآخرون، 2020، ص. 254) بوجود إدراك بأهمية المحاسبة القضائية والدور الذي تقوم به في مجال دعم المحاكمات وكتابة التقارير وتتبع الأحداث وجمع الحقائق والبيانات ووضع الاستراتيجيات التي تفيد في الحد من الفساد المالي, وكذلك توفر المقومات البيئية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة الليبية, كما تشير دراسة (Septarina, et, al, 2014) إلى أن الممارسين والأكاديميين وطلاب المحاسبة الإندونيسيين يشجعون المحاسبة القضائية وضرورة دمجها في مناهج المحاسبة, كما تشير إلى وجود بعض الاختلافات المهمة فيما يتعلق بالطلب والاهتمام والمهنة والعقبات والمنفعة وموضوعات المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال, وهذا يعتبر مفيدًا للجامعات التي تفكر في دمج دور المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال في مناهج المحاسبة, وبينت دراسة (مسعود، 2015. ص . 149)، أن الخبراء الحسابيين يدركون ضرورة توفر المهارات الأساسية المطلوبة في المحاسب القضائي في الخبير الحسابي الليبي، وأهم خمس مهارات أساسية يجب امتلاكها مرتبة حسب الأولوية: مهارات المراجعة، ومهارات المحاسبة الأساسية، ومهارات كتابة التقرير، ومهارات الاتصال الشفهي، ومهارات المحاسبة التقنية، كما جاءت دراسة (العرفي، 2018. ص. 98) بأنه يوجد إدراك لأهمية المحاسبة القضائية من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية (كليات الاقتصاد قسم المحاسبة وكليات القانون)، حيث تشير النتائج أن معظم أعضاء هيئة التدريس لديهم إدراك

بأن المحاسبة القضائية هي الجسر الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، وهناك حاجة من القضاء والمحاكم للمحاسبة القضائية لغرض توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية، أتثبت دراسة (الوريدي، وآخرون، 2023. ص. 15)، بتوفر الأخلاقيات المهنية والخبرة في المحاسبة والمراجعة والفطنة والتفكير التحليلي والتعليم المستمر ومهارات القيادة لدى الموظفين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد في ليبيا، بالإضافة إلى توفر المهارات الفنية والتقنية، والذي يعزز من قدرة الموظفين بهذه الأجهزة الرقابية على اكتشاف التلاعب والغش والاختلاسات التي تعنى هذه الأجهزة بمتابعتها، وتعد كل هذه المقومات المذكورة سابقا مقومات أساسية لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا، وبينت دراسة (الحيالي، 2020) توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم الأردنية، وبحيث تبين توفر البيانات المالية (الأدلة) للمحاسبة القضائية، وتمتع الأشخاص المكلفين بمهمة المحاسب القضائي بالمؤهلات العلمية والعملية والمهارات اللازمة، وتوفرت بيئة تنظيمية وتشريعية لتطبيق المحاسبة القضائية في فض النزاعات ذات الطبيعة المالية بصور عادلة في المحاكم.

واستنادًا إلى ما سبق ذكره هناك إدراك للمحاسبة القضائية وأهميتها من قبل المؤسسات والأفراد الأكاديميين، كما يوجد مقومات وركائز تدعمها المؤهلات العلمية والعملية والإمكانات التنظيمية والتشريعية والمادية ولو كانت بشكل قليل في تضمين وإدراج المحاسبة القضائية كأحد المناهج العلمية في الكليات والمعاهد العليا، وخاصة في الدولة الليبية، وتسعى هذه الدراسة إلى استنتاج الموانع الإدارية والمالية التي تعيق وتعمل على عدم إضافة المحاسبة القضائية من قبل وزارتي التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني) في ليبيا, وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في إطار التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي الموانع الإدارية والمالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا؟

2- فرضيات الدراسة:

استنادًا لسؤال الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا.

3- أهداف الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة في جانبيها النظري والعلمي واستناداً لسؤال الدراسة تم صياغة الأهداف الاتية:

1. الإلمام بالجانب النظري بالمحاسبة القضائية وأهميتها في مناهج التعليم العالي.
2. التعرف على الموانع الإدارية والمالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في وزارتي التعليم العالي في ليبيا (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التعليم التقني والفني).

4- أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية كبيرة في جوانب عدة ومنها:

الأهمية العلمية: تسلط الضوء على الموانع الإدارية والمالية التي تواجه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التعليم التقني والفني في ليبيا، والذي بدوره يعزز الفهم الأكاديمي للمحاسبة القضائية في التعليم.

الأهمية العملية: وذلك من خلال إبراز الموانع الإدارية والمالية التي تعيق إدراج المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي في ليبيا، والذي بشأنه يُحسن مهارات الخريجين ويُمكنهم من التكيف مع متطلبات سوق العمل.

الأهمية للمجتمع: وتكمن في إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي، مما يساعد ويعزز من قدرة تلبية احتياجات المؤسسات، ويعمل على تعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين ممارسات المحاسبة في ليبيا.

5- الدراسات السابقة:

- دراسة (Septarina et. al, 2014) بعنوان: **تصورات الممارسين والطلبة نحو موضوع دمج المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال" في الجامعات الاندونيسية.**

هدفت إلى تحليل تصورات الممارسين والأكاديميين وطلاب المحاسبة فيما يتعلق بدورات المحاسبة القضائية وفحص الاحتيال إذا تم دمجها في المنهج الدراسي الرئيسي للمحاسبة وكذلك الاختلافات في تصورات مدرسي المحاسبة وأكاديميين المحاسبة، وطلاب المحاسبة فيما يتعلق بالمتطلبات والاهتمامات والإمكانات المهنية والعقبات والفوائد والموضوعات التي تمت مناقشتها في دمج منهج المحاسبة القضائية للحد من الغش والاحتيال المالي, وأظهرت النتائج أن الممارسين والأكاديميين وطلاب المحاسبة يدعمون المحاسبة القضائية والاحتيال وأوصوا بدمجها ضمن المنهج الدراسي لقسم المحاسبة في الجامعات الاندونيسية.

- دراسة (مسعود، 2015) بعنوان: **مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية:** دراسة استكشافية–ليبيا.

هدفت الدراسة الي التعرف على مدى إدراك الخبراء الحسابيين أن تتوفر فيهم الخصائص المطلوبة في المحاسب القضائي (المهارات البرمجية، المستوى التعليمي, كتابة التقارير، مهارة الاتصال, التحليل والتفسير، الإلمام بالمعايير المهنية، جمع الأدلة) ، وقد أسفرت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يدرك الخبراء الحسابيين ضرورة أن تتوفر في الخبير الحسابي الليبي المهارات الأساسية المطلوبة في المحاسب القضائي، مهارات المراجعة، ومهارات المحاسبة الأساسية، ومهارات كتابة التقرير، ومهارات الاتصال الشفهي، ومهارات المحاسبة التقنية، كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: إدراج موضوعات دراسية ضمن منهج قسم المحاسبة في الجامعات الليبية تلبي متطلبات الخصائص والمهارات المطلوبة في الخبير الحسابي، وتشجيعهم على الانتساب في عضوية المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة القضائية في الدول المتقدمة.

- دراسة (فاتح، عبد الغني, 2018) بعنوان: **المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي:** دراسة ميدانية–مؤسسات مدينة تقرت.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واستكشاف ممارسات الفساد المالي ووضع إطار مهني للمحاسبة القضائية للحد من الغش والاحتيال المالي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: نشر ثقافة الاهتمام بالمحاسبة القضائية وتفعيل دورها وأهميتها في الحد من الغش والتحايل المالي، وكذلك تفعيل دور المحاسبة

القضائية يساهم بشكل مباشر في استقلالية المراجعين والمحاسبيين، وأن هناك اتفاقًا بين فئات الدراسة حول أهمية تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من مزايا وإيجابيات تؤكد ضرورة تطبيقها في القطاعات العامة والخاصة، كما أوصت الدراسة بضرورة اقتراح المحاسبة القضائية كتخصص في الدراسات الأكاديمية والجامعية في الجزائر.

- دراسة (jbbar,2018) بعنوان: **الحاجة إلى المحاسبة والتدقيق القضائي والآثار المتوقعة لتطبيقهما على الكشف عن المخالفات المالية والإدارية.**

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب وتقنيات المحاسبة القضائية في كشف الغش والاحتيال المالي، وتحديد أثاره السلبية وعواقبها على الاقتصاد الوطني بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام، ودور آليات المحاسبة القضائية للحد منها، والتعرف على واقع الممارسة المهنية للمحاسبة والمراجعة القضائية في البيئة العراقية والجهود المحلية في هذا المجال، وقد كانت أبرز النتائج, توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المؤهل العلمي والخبرة العلمية ومعرفة المحاسب والمدقق بالقوانين والتشريعات وبين اكتشاف الغش والاحتيال المالي للمعرفة المطلوبة، وأوصت الدراسة بنشر الوعي الفكري والاقتصادي والاجتماعي من أجل رفع المستوى الثقافي للمجتمع لمكافحة الفساد المالي والإداري, كما يجب على الجامعات تخصيص منهج مستقل للمحاسبة والمراجعة القضائية مع الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس لمناقشة الحالات العملية التي تتناول حالات الاحتيال والفساد والاحتيال المالي في الشركات لتحديد مدى تأثيرها على الاقتصاد والمجتمع.

- دراسة (دنقر وآخرون، 2020) بعنوان: **مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا من وجهة نظر المراجعين الخارجيين المستقلين.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الإدراك بأهمية المحاسبة القضائية والدور الذى تقوم به (دعم المحاكمات، جمع الحقائق، وضع الاستراتيجيات للحد من الفساد المالي), وكذلك التعرف على مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيقها، وأظهرت أهم نتائج الدارسة بوجود إدراك بأهمية المحاسبة القضائية والدور الذي تقوم به في مجال دعم المحاكمات وكتابة التقارير وتتبع الأحداث وجمع الحقائق والبيانات ووضع الاستراتيجيات التي تفيد في الحد من الفساد المالي, وكذلك توفر المقومات البيئية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية في البيئة الليبية. وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات أهمها: على الجامعات الليبية الاهتمام بالمحاسبة القضائية والاستفادة من الظروف الاقتصادية السائدة في ليبيا التي تساهم بشكل إيجابي في تطبيق المحاسبة القضائية وتعزيز عملها.

- دراسة (حمودي، 2020) بعنوان: **متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى قياس مدى توفر متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر مع تقديم مقترحات من شأنها تساهم في تطوير مهنة المحاسبة القضائية في الجزائر، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها: إن المؤهلات العلمية والعملية، إضافة إلى المهارات المتخصصة والخبرة العالية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية متوفرة في المحاسب الجزائري، وأوصت الدراسة بزياد الوعي بالمحاسبة القضائية

وأهميتها في الجزائر، وإعداد خطط واضحة وصريحة حول دمج المحاسبة القضائية ضمن مناهج التعليم العالي في الجزائر.

- دراسة (Asif, 2021) بعنوان: **متطلبات مهارات المحاسبة القضائية في البنغلاديش**

هدفت إلى دراسة احتياجات مهارات المحاسبة القضائية في المؤسسات العامة في البنغلاديش لتحقيق الشفافية في السجلات والدفاتر المالية حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: يمتلك المحاسبون القضائيون بعض المهارات الأساسية والسمات والخصائص المطلوبة لاكتشاف الغش والاحتيال المالي، وأوصت الدراسة بأن الاثار المترتبة على هذه الدراسة يمكن أن تؤدي إلى الحد من الاحتيال والأنشطة الاحتيالية في بنغلاديش حيث إن تحديد المهارات الأساسية والتطوير والتدريب المستمر مهم للغاية في تطبيق ممارسات المحاسبة القضائية.

- دراسة (عبدالكافي ونصر، 2022) بعنوان: **مدى توفر مقومات المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا:** دراسة استكشافية، طرابلس–سرت: ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توفر المؤهلات العلمية والعملية لدى المحاسبين الماليين و المهارات والخبرات اللازمة في مجال المحاسبة القضائية للحد من حالات الاحتيال المالي، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: توفر المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، وذلك للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا، حيث تشير النتائج أن معظم أفراد عينة الدراسة قد حرصوا على أهمية توفير المؤهلات العلمية والعملية لتطبيق المحاسبة القضائية، كما أوصت أيضا بضرورة اعتماد مقرر المحاسبة القضائية كبرنامج دراسي يدرس في الجامعات الليبية وإجراء المزيد من البحوث في هذا المجال مما يساعد في إعداد خطط واضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.

- دراسة (الوريدي وآخرون، 2023) بعنوان: **مدى توفرمهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابيّة بليبيا**، دراسةٌ ميدانيّة على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى توفر مها رات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا للمحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بليبيا، ومن أهم النتائج يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بخبرة في المحاسبة والمراجعة اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، بالإضافة إلى توافر الأخلاقيات المهنية والمهارات الفنية والتقنية، والذي يعزز من قدرة الموظفين بهذه الأجهزة الرقابية على اكتشاف التلاعب والغش والاختلاسات التي تعنى هذه الأجهزة بمتابعتها، وتعد كل هذه المقومات المذكورة سابقا مقومات أساسية لتطبيق المحاسبة القضائية في ليبيا، كما اوصت الدراسة بعمل دورات مهنية للمحاسبين في ديوان المحاسبة وهيأة مكافحه الفساد للوقوف على التحديثات وفق المعايير الدولية، لإعداد التقارير المالية والمراجعة الدولية ومبادي الحوكمة ومعايير الأخلاق الدولية.

6- ما يميز الدراسة:

تشابهت الدراسات السابقة وخاصة في البيئة المحلية الليبية في دراسة مدى أهمية ومعرفة مقومات المحاسبة القضائية للحد من الغش والتحايل المالي، كما أثبتت الدراسات السابقة وجود مقومات لإضافة المحاسبة القضائية (المؤهل العملي، المهارات الفنية والتقنية، والأخلاقيات المهنية) وخاصة في البيئة المحلية الليبية، كما تشابهت في مجتمع وعينة الدراسة والتي تم تطبيقها على مؤسسات الخدمية والمتمثلة في الأكاديميين بالجامعات وأيضا المهنيين في المحاسبة والمراجعة والقانون.

من هذا المنطلق تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تهدف لدراسة الموانع الإدارية والمالية التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا، ونتيجة لذلك قام الباحثان باختيار مجتمع وعيّنة الدراسة جديد وتعتبر الأولى بحسب اطلاع الباحثان، إذ تم اختيار عينة غير عشوائية قصدية من مديري الإدارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام ووحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني).

7- منهجية الدراسة:

اعتمادنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي، وإستندنا فيه على البيانات الثانوية لبناء الإطار النظري للدراسة، من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والبحوث العلمية التي تناولت إضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم، أما في الجانب الميداني، فقد استندنا فيه على البيانات الأولية من خلال استخدام الاستبيانات كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة، ومن ثم تحليل الإجابات باستخدام حزمة من البرامج الإحصائية (spss).

8- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في وزارتي التعليم العالي بليبيا، أما عينة الدراسة فقد تم اختيار عيّنة غير عشوائية قصدية من مديري الادارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام والوحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني).

9- حدود الدراسة:

تم وضع حدود الدراسة وفق الآتي:

- الحدود المكانية والزمنية: تتمثل حدود الدراسة المكانية في مؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)، أما الحدود الزمنية ففي سنة 2024.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة في التعرف على الموانع الإدارية والمالية التي تحد من إضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في ليبيا.

10- الإطار النظري للدراسة:

يعد التعليم العالي من الركائز الأساسية في نهضة وتنمية المجتمعات, ويأتي دور التعليم العالي نتيجة لتأثير المتبادل بين الجامعات والمجتمع, كما أن درجة تطور الجامعات والمعاهد العليا ترتبط ارتباطا مباشر بتطور المجتمع، مما يتطلب من مؤسسات التعليم العالي تحسين جودة مخرجاتها ونوعيتها من أجل موائمة متطلبات قطاعات العمل وحاجاته ورغباته، والعمل على تغيير المستمر في تطوير وتحديث البرامج التعليمية وخاصة في مجال المحاسبة, ومدى قدرتها على مواكبة التطورات وصنع التغيرات (الحسومي،

2021)، المالية والقانونية المختلفة التي أدت إلى ظهور الحاجة لخدمات المحاسب في تقديم المعلومات المالية، والتي تمتاز بالمصداقية والموثوقية ومدى الاعتماد عليها من قبل المستخدمين، ومن خلال الكوارث والانهيارات المالية التي اجتاحت الكثير من المؤسسات, وانتشار الفساد والتحايل المالي والغش من قبل الإدارة والمحاسبين، والتي زادت شكوك مستخدمي القوائم المالية حول وجود مخالفات مالية وغش بالقوائم المالية وعدم مصداقيتها، وارتفاع معدل الدعاوى القضائية، (فاتح وعبدالغني، 2018، ص. 2)، مما تطلب الأمر حاجة الجهات القضائية لخدمات المحاسبين في القضايا ذات الطابع المالي والقانوني, وتنامي دور مهنة المحاسبة مع وجود أزمات مالية وقانونية مصاحبة، الأمر الذي تطلب وجود تخصص أو وظيفة تحمل اسم المحاسب القضائي الذي يعمل بصبغة مالية وقانونية في آن واحد, ومن هذا المنطلق يسعى التعليم المحاسبي في الجامعات والمعاهد العليا بليبيا إلى تطوير وسد فجوة حاجات ورغبات المجتمع، من خلال مخرجات محاسبية ملمة بمعرفة وتفهم المحاسبة القضائية والقادرة على مواجهة التحديات واكتشاف الغش والاحتيال والتلاعب في القوائم المالية.

11- أبعاد المحاسبة القضائية في التعليم العالي

قبل التطرق لأبعاد المحاسبة القضائية يرى الباحثان ضرورة التعرف على مفهوم المحاسبة القضائية والتي عرفت من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسبين القانونين لجمع وتحليل وتقييم مسألة الإثبات وتفسير النتائج وتوصيلها لقاعة المحكمة أو مجلس الإدارة أو مكان قانوني أو إداري (www.aicpa.org)، كما عرفها Al-Shurafat et al (2024) المحاسبة القضائية هي استخدام المهارات المالية والتحقيقية لحل المشكلات القانونية وتقديم الاستشارات ودعم التقاضي وفحص الاحتيال، وعرفها et al Alhadrami (2014) هي مجال متخصص في المحاسبة يصور الترتيبات التي تنتج عن نزاعات أو دعاوى حقيقية أو متوقعة لدعم التقاضي وكشف التحايل المالي.

لقد تم تعريف المحاسبة القضائية من وجهة نظر الباحثين أنها عبارة عن عمليات مالية وقانونية تتم وفق قواعد ومبادئ ومعايير تنظيمية والتي تقوم بجمع الأدلة الكافية بهدف التقييم والفحص والاختبار بسبب النزاعات القائمة بين طرفين ومن تم تقديم تقرير استشاري وفني محايد لهيئات القضاء للاستدلال والمساعد في الحكم واتخاذ القرار على القضية.

- **بالنسبة للمجتمع:**

إن علاقة المحاسبة القضائية بالمجتمع هي علاقة مهمة وحيوية، فالمحاسبة القضائية تلعب دورًا أساسيًا في حماية المجتمع من الأنشطة الاحتيالية والجرائم المالية, المحاسب القضائي يقدم أدلة مالية وتحليلات قوية لدعم إنفاذ القانون والتحقيقات القضائية، والوقاية من الجرائم المالية، مما يساعد المجتمع على اتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الاحتيال والفساد، ودعم القرارات الاقتصادية، فالمحاسبة القضائية تساهم بشكل كبير في الحفاظ على سلامة النظام المالي والاقتصادي وحماية المصالح العامة للمجتمع (أبكر وآخرون، 2022).

- **بالنسبة للجهات القضائية:**

تأهيل المحاسبين القضائيين واكتسابهم خبرة ومهارة فنية في تحليل السجلات المالية والمحاسبية ذات الصلة بالقضايا، مما يساعدهم في الكشف عن الاحتيال، وتحديد أنماط السلوك المشبوه، وتقييم الأضرار المادية وتقديم تقارير تحليلية ومعلومات موثوقة للقضاة والمحامين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات مستنيرة (علي، 2023).

- **بالنسبة للمنظمات المهنية:**

المنظمات المهنية، مثل نقابة المحاسبين والمراجعين القانونين، تضع المعايير والممارسات المهنية للمحاسبة القضائية، كما تلعب هذه المنظمات دورًا رئيسًا في تنظيم وإشراف ممارسة المحاسبة القضائية مما يساعد في ضمان الكفاءة والنزاهة في هذه المهنة، حيث إن بعض هذه المنظمات تقوم بعملية اعتماد وترخيص المحاسبين القضائيين، مما يضمن توفر المؤهلات والخبرات اللازمة, علاوة على ذلك، تناصر المنظمات المهنية قضايا المحاسبين القضائيين على المستوى الوطني والدولي، وهذه العلاقة الوثيقة بين المحاسبة القضائية والمنظمات المهنية أمر بالغ الأهمية لتنظيم هذه المهنة وضمان جودة وموثوقية الخدمات المقدمة (الحيالي, 2020).

- **دواعي لتطوير المناهج التعليمية لعلم المحاسبة القضائية :**

تكمن أهمية التعليم العالي في تزويد الطلاب بالمعرفة النظرية والتطبيقية المتخصصة وتنمية قدراتهم بالتفكير الانتقادي والإبداعي، في مجالات التخصص التي يختارونها، بما يؤهلهم للعمل في المجالات المختلفة، كما تكمن أهمية التعليم العالي في تعزيز البحث العلمي وتطوير المعرفة والتكنولوجيا، مما يسهم في تقدم المجتمع (المجراب وآخرون، 2018).

ونظرا للتطورات الحديثة وظهور التقنيات المستمرة والأساليب الجديدة المستخدمة في مجال الكشف والحد من الاحتيال والغش المالي الذي استوجب من تطوير المناهج التعليمية ومواكبتها لهذه التطورات الحديثة، كما أن الحاجة المتزايدة على خريجي المحاسبة في المجتمع وخاصة في المؤسسات الحكومية العامة والمؤسسات الخاصة لوجود محاسبين متخصصين في مجال المحاسبة القضائية, والتي يجب على مؤسسات التعليم العالي والمعاهد العليا التركيز على تلبية احتياجات سوق العمل من خلال تطوير وتعزيز الكفاءات العلمية والعملية لخريجيها, ومن ضمن هذه المهارات الأساسية التي يكتسبها المحاسب: مهارة التحقق والتحليل والتشريع القانوني، وأيضا إلمام الخريجين بالمعارف والمفاهيم والتطبيقات والتحاليل اللازمة في الجوانب المالية والقانونية، ومدى قدرتهم على التفكير النقدي والتحليل في الكشف عن الاحتيال والتزوير والتلاعب في النظم المحاسبية المالية، وتزويد الخريجين واكتسابهم للمهارات التطبيقية من خلال المعايير المهنية والأخلاقية لممارسة مهنة المحاسبة ومدى تحديثها مع المعايير والقوانين التنظيمية القضائية بشكل عام مما يهدف إلى تزويد الخريجين بالمعارف والمعايير المحاسبية والقانونية اللازمة لتلبية احتياجاته في مجال التحقيقات المالية. (مسعود، 2015).

12- الدراسة الميدانية:

خصص هذا الجزء لوضع الإطار التطبيقي للدراسة من حيث الخطوات، والإجراءات العملية المستخدمة في جمع وتحليل ووصف بيانات عينة الدراسة، ومجالها وحدودها والتحليل الإحصائي المستخدم للوصول إلى الاستنتاجات ومن تم التوصيات.

أ- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في وزارتي التعليم العالي بليبيا، وأما عينة الدراسة فقد تم اختيار عيّنة غير عشوائية قصدية من مديري الادارات والمكاتب والمراكز ورؤساء الأقسام ووحدات العاملين بمؤسسات التعليم (العالي والبحث العلمي والتقني والفني)، حيث تم أخذ الوصف الوظيفي من الهيكل التنظيمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي استنادًا للقانون رقم (22) لسنة 2008م، وسبب اختيار هذه الشريحة محل الدراسة، يرجع إلى أن هذه الفئة مهتمة بقضايا التعليم العالي ومدى إسهامها في صنع القرارات.

ب- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدم في هذه الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية للوصول إلى النتائج، وهي كالاتي:

- معامل (ألفا) كرونباخ (Alpha cronbach)، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and percentages)، لمعرفة الخصائص الأولية لمفردات عينة الدراسة، وتحديد استجابات مفرداتها اتجاه عبارات المقياس التي تتضمنها أداة الدراسة، وتعتبر النسب المئوية تعبيرًا رياضيًا بمقارنة أرقام بنفس النوع أو وحدات القياس.
- المتوسط الحسابي (Mean) معيار لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها، والمتعلقة بإجابات أفراد العينة، لمدى ارتفاع أو انخفاض استجاباتها عن كل فقرة، وذلك من خلال ترتيب الفقرات وفقا لأعلى متوسط حسابي.
- الانحراف المعياري (standard deviation)، يوضح التشتت في استجابات مفردات عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي فكلما اقتربت قيمتها من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها.
- اختبار T Test الذي يجرى لدراسة متغير واحد.

الفرض الصفري (H0): أن متوسط درجة الموافقة حول عبارة يساوي (3).

الفرض البديل (H1): متوسط درجة الموافقة حول هذه العبارة لا يساوي (3).

ت- أداة جمع وتحليل البيانات:

تعد الاستبانة من أكثر الوسائل المستخدمة لجمع البيانات، لذلك فقد استخدمت في الدراسة الحالية كأداة لجمع البيانات التي تتطلبها مشكلة الدراسة، وقد صممت بمراعاة المبادئ العامة في صياغة الاستبانة بعد الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، مع الأخذ بالاعتبار البيئة المحلية،

حيث تم القيام بمقابلة أفراد العينة وتسليم نموذج الاستبانة لكل منهم وبعد فترة زمنية أخرى أجريت مقابلة للحصول على نموذج الاستبانة بعد استيفائها، والجدول رقم (3-1)، التالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة:

جدول رقم (3-1)

البيان	نموذج الاستبانة الموزع	نماذج الاستبانات الموزعة		نماذج الاستبانات غير مستلمة
		صالحة	غير صالحة	
العدد	40	30	6	4
النسبة	%100.00	%75.00	%15.00	%10.00

المصدر: من إعداد الباحثان

يتضح من معطيات الجدول (3-1) بأن المجموع الكلي للاستبانات الموزعة على عينة الدراسة بلغ (40) استبانة، وعدد إجمالي الاستبانات المستلمة والصالحة (30) استبانة بنسبة (75%)، وهذه النسبة تعتبر صالحة للتحليل والقياس محل الدراسة.

وبناءً على ما سبق فقد تم الاعتماد على مقياس ليكرث الخماسي لقياس اتجاهات أفراد العينة حول فقرات الاستبانة، وتم توصيف درجات القياس، وتحديد المتوسطات الترجيحية لها وفقاً لما هو موضح في الجدول رقم (3-2):

جدول(3-2) توصيف درجات مقياس ليكرت الخماسي وأوزانها الترجيحية

	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الوزن	5	4	3	2	1
الفقرات		15	2,5,8,9,10,11,12,13,14	3,4,6,7	1
	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

ث- ثبات الأداة:

يقصد به أن يعطي المقياس المستخدم في هذا البحث نفس النتائج إذا ما تم إعادة توزيعها على أفراد العينة في نفس الظروف وللتحقق من ثبات الاستبانة استخدِم الباحثان معامل ألفا كرونباخ Alpha (cronbach)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (3.3) معامل ثبات الاستبانة بطريقة ألفا كرونباخ

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
موانع إضافة المحاسبة القضائية كمنهج في التعليم العالي	15	0.705

يتضح من النتيجة الموضحة في الجدول (3.3)، أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بنسبة (.705)، وهذا يدل على أن معامل الثبات جيد ومقبول إحصائيًا، وفقا (Pallant, 2013)، تعد (Alpha≥60%)، مؤشر مقبول في الدراسات الاقتصادية، مما يؤكد ثبات وصلاحية استخدام الاستبانة وملاءمتها لأغراض الدراسة.

ج- وصف وتحليل خصائص العينة (البيانات الديموغرافية):

إن وجود المعلومات الديموغرافية في الاستبانة يعد جانباً مهماً يوفر ما يفيد تكوين صورة عن المستجيبين من حيث (المؤهل العلمي، والتخصص، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة)، وعلاوة على ما

سبق فإن معرفة هذه الخصائص يجعل من الإجابات المتحصل عليها أكثر فائدة، والجدول (3-4) الآتي يوضح توزيع خصائص أفراد العينة:

الجدول رقم (3-4) تحليل البيانات الديموغرافية

المؤهل العلمي	النسبة المئوية	تكرار	التخصص	النسبة المئوية	تكرار	المركز الوظيفي	النسبة المئوية	تكرار	سنوات الخبرة	النسبة المئوية	تكرار
دكتوراه	33.33 %	10	محاسبة	23.33%	7	مدير	33.33 %	10	أقل من 5	3.33%	1
ماجستير	43.33 %	13	إدارة	26.67%	8	رئيس قسم	30.00 %	9	من 5 إلى أقل من 10	13.33 %	4
بكالوريوس	13.33 %	4	اقتصاد	6.67%	2	رئيس وحدة	23.33 %	7	من 10 إلى أقل من 15	20.00 %	6
دبلوم عالي	3.33%	1	قانون	10.00%	3	موظف	13.33 %	4	15سنة فأكثر	63.33 %	19
غير ذلك	6.67%	2	هندسة	16.67%	5						
			غير ذلك	16.67%	5						
المجموع:	100%	30	المجموع	100%	30	المجموع	100%	30	المجموع	100%	30

من خلال النتائج والمؤشرات الظاهرة بالجدول رقم (3-4)، يمكن تفسير خاصية كل متغير ديموغرافي ومدى الاستفادة منه في هذه الدراسة، كما يلي: -

- **من حيث المؤهل العلمي:** تشير النتائج أن الذين يحملون مؤهلات علمية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس، دبلوم عالي)، كانت بنسبة إجمالية (93.33%)، هذا يدل على أن المستهدفين لتعبئة الاستبانة يحملون مؤهلات علمية عالية، وهذا مؤشر إيجابي يدعم الدراسة.
- **من حيث التخصص:** من خلال النتائج تبين أن تخصصات العينة المستهدفة ملائمة لفهم وإدراك موضوع الدراسة، والتي كانت تخصصاتهم العلمية (محاسبة، إدارة، اقتصاد، قانون).
- **من حيث المركز الوظيفي:** تشير نتائج هذه الخاصية المستهدفة، أنها تمت وفق ما هو المطلوب من الباحثين، وهذا يضفي الثقة ومصداقية النتائج.
- **من حيث سنوات الخبرة:** تبين نتائج أفراد العينة المستهدفة لهذه الخاصية من الذين يمتلكون سنوات خبرة (15 سنة فأكثر) كانت أعلى نسبة (63.33%)، وهذا يدل على أن هذه العينة تمتلك خبرة عملية وتطبيقية في مجتمع محل الدراسة.

ح- فرضية الدراسة:

توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا، للإجابة على هذا التساؤل تم احتساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وفق الجدول التالي:

فرضية الدراسة:

توجد موانع إدارية ومالية لإضافة مقرر المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا

للإجابة على هذا التساؤل تم احتساب الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وفق الجدول التالي:

الجدول(9.3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الاستبانة

ال فق رة	الموضوع	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	قيمة t	sig مستوى الدلالة	الرأي العام
1	للمحاسبة القضائية أهمية ودور في تقليل الغش والتحايل المالي للمؤسسات العامة والخاصة بالدولة الليبية.	.830	4.00	6.595	.000	موافق
2	لديكم إلمام بأهداف ومقومات المحاسبة القضائية.	.730	3.13	1.000	.326	محايد
3	توجد خطط مستقبلية محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي.	.971	3.43	2.443	.021	موافق
4	عدم وجود دعم مادي كافي وضعف اهتمام الجهات التنفيذية في الدولة، لإضافة مناهج دراسية كإضافة منهج المحاسبة قضائية.	1.165	3.57	2.664	.012	موافق
5	محدودية البنية التحتية تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية ضمن المناهج الدراسية.	1.095	3.20	1.000	.326	محايد
6	هناك إدارة أو قسم مختص بدراسة الأبحاث العلمية داخل الوزارة.	1.008	3.47	2.536	.017	موافق
7	توجد لجان تعمل على متابعة وتطوير المناهج التعليمية في المؤسسات التعليم العالي من الوزارة.	1.165	3.57	2.664	.012	موافق
8	هناك ضعف في الاتصال بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، بخصوص الأبحاث العلمية، والتي تمس قضايا الساعة وتواكب التطور (المحاسبة القضائية).	.994	3.33	1.836	.077	محايد
9	ضعف إحالة أهم النتائج والتوصيات الأبحاث العلمية من الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، إلى إدارتكم لأخذها موضع التنفيذ.	1.112	3.27	1.313	.199	محايد
10	هل لذى المراكز البحثية التابعة للوزارة رؤى وأهداف وأبحاث علمية متعلقة بمجال المحاسبة القضائية.	.960	3.10	.571	.573	محايد
11	هل تعمل المراكز البحثية التابعة للوزارة (هيئة البحث العلمي) على متابعة نتائج وتوصيات الأبحاث الصادرة من الجامعات والمعاهد العليا.	1.031	3.20	1.063	.297	محايد
21	توجد مشاركة لأصحاب المصالح والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية.	.871	3.00	.000	1.000	محايد
13	هل توجد آليات وإجراءات في التواصل مع المنظمات المهنية المختصة في مجال المحاسبة والمراجعة (نقابة المحاسبين).	.923	2.90	-.593	.557	محايد
14	هل هناك تعاون أو شراكة مع المؤسسات ذات العلاقة (الهيئات القضائية)، بشأن دعم المحاسبة القضائية، وإيجاد فرص عمل للخريجين.	1.074	2.87	-.680	.502	محايد
15	التشريعات القانونية واللوائح السائدة بشأن التعليم العالي، تعيق من إضافة مناهج دراسية جديدة.	.938	2.50	-2.921	.007	غير موافق
	جميع الفقرات	**.327**	**3.24**	**3.946**	**.000**	**محايد**

من الجدول (9.3) نجد أن الفقرة (1) ونصها " للمحاسبة القضائية أهمية ودور في تقليل الغش والتحايل المالي للمؤسسات العامة والخاصة بالدولة الليبية"، جاءت بمتوسط حسابي (4)، أي بدرجة (موافق)، ومستوى الدلالة (.000) وهي دالة عند مستوى الدلالة (.050).

في حين نجد أن الفقرة (2) ونصها " لديكم إلمام بأهداف ومقومات المحاسبة القضائية" جاءت بمتوسط حسابي (3.13)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (.326) وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

كما نجد الفقرة (3) ونصها "توجد خطط مستقبلية محددة وواضحة لكيفية إضافة المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي" ومستوى الدلالة (.021) وهي دالة عند مستوى الدلالة (.050).

نجد الفقرة (4) ونصها " عدم وجود دعم مادي كافٍ وضعف اهتمام الجهات التنفيذية في الدولة، لإضافة مناهج دراسية كإضافة منهج المحاسبة قضائية."، جاءت بمتوسط حسابي(3.57)، أي بدرجة (موافق)، ومستوى دلالة (.012)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (.050).

بينما نجد أن الفقرة (5) ونصها " محدودية البنية التحتية تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية ضمن المناهج الدراسية" جاءت بمتوسط حسابي (3.20)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (.326) وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

كما نجد الفقرة (6) ونصها "هناك إدارة أو قسم مختص بدراسة الأبحاث العلمية داخل الوزارة" ومستوى الدلالة (.017) وهي دالة عند مستوى الدلالة (.050).

نجد الفقرة (7) ونصها " توجد لجان تعمل على متابعة وتطوير المناهج التعليمية في المؤسسات التعليم العالي من الوزارة"، جاءت بمتوسط حسابي(3.57)، أي بدرجة (موافق)، ومستوى دلالة (.012)، وهي دالة عند مستوى الدلالة (.050).

في حين نجد أن الفقرة (8) ونصها "هناك ضعف في الاتصال بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، بخصوص الأبحاث العلمية، والتي تمس قضايا الساعة وتواكب التطور (المحاسبة القضائية)" جاءت بمتوسط حسابي (3.33)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (.077) وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

وأن الفقرة (9) ونصها " ضعف إحالة أهم النتائج والتوصيات الأبحاث العلمية من الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية، إلى إدارتكم لأخذها موضع التنفيذ " جاءت بمتوسط حسابي (3.27)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (.199) وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

نجد الفقرة (10) ونصها "هل لذا المراكز البحثية التابعة للوزارة رؤى وأهداف وأبحاث علمية متعلقة بمجال المحاسبة القضائية"، جاءت بمتوسط حسابي(3.10)، أي بدرجة (محايد)، ومستوى دلالة (.573)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

كما نجد الفقرة (11) ونصها "هل تعمل المراكز البحثية التابعة للوزارة (هيئة البحث العلمي) على متابعة نتائج وتوصيات الأبحاث الصادرة من الجامعات والمعاهد العليا " ومستوى الدلالة (.297) وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

نجد الفقرة (12) ونصها " توجد مشاركة لأصحاب المصالح والمستفيدين من مخرجات التعليم المحاسبي في وضع المناهج والبرامج الدراسية " جاءت بمتوسط حسابي(3.20)، أي بدرجة (محايد)، ومستوى دلالة (1.000)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

نجد الفقرة (13) ونصها " هل توجد أليات وإجراءات في التواصل مع المنظمات المهنية المختصة في مجال المحاسبة والمراجعة (نقابة المحاسبين) " جاءت بمتوسط حسابي(2.90)، أي بدرجة (محايد)، ومستوى دلالة (.557)، وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

بينما نجد أن الفقرة (14) ونصها " هل هناك تعاون أو شراكة مع المؤسسات ذات العلاقة (الهيئات القضائية)، بشأن دعم المحاسبة القضائية، وإيجاد فرص عمل للخريجين " جاءت بمتوسط حسابي (2.87)، أي بدرجة (محايد)، وكان مستوى الدلالة (.502) وهي غير دالة عند مستوى الدلالة (.050).

وأن الفقرة (15) ونصها " التشريعات القانونية واللوائح السائدة بشأن التعليم العالي، تعيق من إضافة مناهج دراسية جديدة " جاءت بمتوسط حسابي (2.87)، أي بدرجة (غير موافق)، وكان مستوى الدلالة (.007) وهي دالة عند مستوى الدلالة (.050).

من خلال تفسير النتائج يبين الجدول رقم (9.3) تحليل البيانات المتعلقة "بوجود موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا"، حيث يتضح أن أعلي متوسط حسابي للمشاركين كان (4.000) بانحراف معياري (0.830) وأن أقل متوسط حسابي كان (2.50) بانحراف معياري (0.938)، وأن المتوسط الحسابي للمحور بالكامل كان (3.24) والانحراف المعياري (0.327) وهذا مؤشر إلى وجود تجانس في ردود أفراد العينة المشاركين في الدراسة (محايد) على أنه توجد موانع إدارية ومالية لإضافة مقرر المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا. أما بخصوص فرضية الدراسة فتبين أن قيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي (p_value= .000) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)، فعليه تقبل الفرضية القائلة توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج دراسي في التعليم العالي في ليبيا.

13- النتائج:

من خلال تحليل البيانات إحصائيًا تم التوصل إلى النتائج التالية:

1) توجد موانع إدارية ومالية لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج في وزراتي التعليم العالي والبحث العلمي والتقني والفني.
2) هناك ضعف (الجهات التنفيذية في الدولة) ومحدودية البنية التحتية، تعيق إمكانية إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعلمي.
3) بينت نتائج الدراسة بعدم وجود دعم مادي كافٍ من الجهات التنفيذية على تطوير العملية التعليمية.
4) لا توجد رؤى وأهداف للمراكز البحثية التابعة لوزارتي التعليم العالي للعمل على إضافة المحاسبة القضائية كمنهج تعليمي.
5) بينت نتائج الدراسة بوجود إدارة وقسم مختص وكذلك لجان داخل الوزارة تعمل على متابعة وتطوير المناهج التعليمية.
6) هناك ضعف في اتصال وزارتي التعليم العالي بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية وخاصة بالقضايا التي تواكب التطور المحاسبي.
7) لا توجد آليات واضحة لمشاركة أصحاب المصالح (نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين والهيئات القضائية) لأهم القضايا التي تمس المحاسبة القضائية بشأن مناهج دراسية جديدة.
8) هناك تشريعات قانونية بشأن التعليم العالي لإضافة مناهج دراسية جديدة.

14- التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج فإننا نوصي بالآتي:

1) زيادة اهتمام ووعي وزارتي التعليم العالي للدولة الليبية بالجوانب الإدارية والمالية، التي من شأنها تدعم إضافة وتطوير المناهج التعليمية.
2) نوصي بضرورة اهتمام الجهات التنفيذية للدولة الليبية بتقديم الدعم المالي الكافي للبنية التحتية لوزارتي التعليم العالي.
3) ضرورة وضع خطط ورؤى وأهداف واضحة من قبل الهيئة البحث العلمي لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج.
4) زيادة إدراك وزارتي التعليم العالي في ليبيا بأهمية ودور المحاسبة القضائية في الحد من الغش والتحايل المالي في المؤسسات العامة والخاصة.
5) نوصي بضرورة اتصال والتواصل وزارتي التعليم العالي بالجامعات والمعاهد العليا والكليات التقنية والمراكز البحثية لأهم نتائج وتوصيات البحث العلمي التي تمس القضايا المحاسبية (المحاسبة القضائية).
6) ضرورة مشاركة أصحاب ذوي المصالح، وخاصة نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين والهيئات القضائية في معرفة أهم القضايا والمشاكل التي تمس المحاسبة، والتي من شأنها يتم ووضع اليات واضحة لإضافة المحاسبة القضائية كمنهج.

15- المراجع:

أبكر، صديق أدم، عمر، أحمد محمد، أدم، يس عبد الرحيم وعبد المنعم، أسامة عبد القادر. (2022). واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية. *المجلة العربية للنشر العلمي*، مج 2 (42)، 863-880.

بوفرح، أمينة. (2022). دو ر المحاسبة القضائية في تحسين جودة القوائم المالية والكشف عن الفساد، *مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية* الجزائر، مج 7 (2)، 174-187.

الحسومي، فوزي محمود. (2021). تحديات جودة التعليم العالي في ليبيا دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية، *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، مج 8 (1)، 292-309.

حمودي، إلهام. (2020). *متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر*: دراسى استطلاعية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.

الحيالي، مصطفى عبد السلام. (2020). *مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في المحاكم الاردنية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

دنقر، عبد السلام أحمد، حمودة، نورالدين عبد الله، زرتي، محسم محمد (2020، نوفمبر 28-30). *مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا*، (ورقة علمية) . المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية طرابلس، ليبيا.

عبدالكافي، أشرف سالم، نصر، ضحى الغناي. (2022). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية للكشف عن حالات الاحتيال المالي في ليبيا، *مجلة جامعة سرت للعلوم الانسانية*، مج 12 (2) , 33-43.

العرفي، فتحي موسى. (2018). *مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الليبية بأهمية المحاسبة القضائية وضرورة إضافتها لمناهج التعليم العالي*: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

علي، أحمد عباس. (2023). *دور المحاسبة القضائية في تطوير أداء مراقب الحسابات للحد من الفساد المالي والإداري*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

فاتح، شاهد، عبد الغني، شارف. (2018). *المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي*: دراسة ميدانية (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

المجراب، أنور صالح، الغريب، ماجد المبروك، القريو، محمد عبد السلام (2018، ديسمبر 12-13). *دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي الليبي*، (ورقة علمية). المؤتمر العلمي الرابع، جامعة النجم الساطع.

مسعود، احميد السنوسي. (2015)، *مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية*: دراسة استكشافية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الأكاديمية الليبية مصراتة.

الوريدي، عبد الرحمن احمد، سرير، عبد الله ادريس، الفاخري، صلاح محمد. (2023)، مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابيّة بليبيا، *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القربولي جامعة المرقب*، (8) , 1-19.

Alhadrami, A. & Hidayat, S. (2014, june16-18). *Obstacles to Integrating Forensic Accounting in the Accounting Curriculum: The case of Bahrain*. (Scientific paper). Proceedings of Eurasia Business Research Confrrence, Istanbul, Turkey.

Alshurafat, H.& John, S.& Gregory, J.& Claire, B.(2024) Obstacles Facing the Development of Forensic Accounting Curricula within the Australian Universities: Exploring Perspectives of Practitioners, *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, Vol. 18 (2), 188- 195.

Asif, M, (2021), Components of Forensic Accounting Skills, *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, Vol. 12 (7), 11301- 11306. https://www.tojqi.net

htt://www.aicpa.org. -

Jabbar, Nadhim Shaalan, jabbar, Fadhil Shaalan,(2018), The Need to Accounting and Judicial Auditing and the Expected Effects of Their Application on the Detection of Financial and Administrative Irregularities (An Exploratory Study in Iraqi Accounting Environment), Research Article, Vol 22 (2).

-Septarina, P.& Ludigdo, U.& Gugus, I. (2014), The perception of the practitioners and students towards the subject of forensic accounting and fraud examination, *Journal of Economics Business and Accountancy Ventura*, Vol 17 (2), 281- 292.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

Evaluating Service Quality in the Libyan Hotel Sector Using the SERVQUAL Model:

An Applied Study to Enhance Customer Satisfaction and Loyalty

Ali Bridan
Faculty of Economics, Elmergib University
Ali.Bridan@elmergib.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.09.02 تاريخ القبول: 2024.11.10 تاريخ النشر: 2024.11.17

Abstract:

This study aims to examine the relationship between the service quality dimensions "reliability, responsiveness, and empathy" and customer satisfaction and loyalty in the Libyan hotel sector. It focuses on understanding the impact of these dimensions on enhancing guest experiences and improving service quality on customer satisfaction and loyalty. The researcher used a quantitative approach to collect data, using a questionnaire distributed to a sample of hotel customers in Libya. The sample was carefully selected using simple random sampling techniques and included 268 participants. The results of the current study indicated a statistically significant relationship between the dimensions of service quality (reliability, responsiveness, and empathy) and customer satisfaction in Libyan hotels. Furthermore, It has been also showed that trustworthiness and empathy had a significant positive effect on customer loyalty, while the responsiveness dimension revealed a slight effect. According to these findings, the researcher recommends a training program for Libyan hotel employees in order to develop more empathetic skills with customers, which can enhance customer experiences and increase their satisfaction and loyalty level.

Keywords: *Service Quality, Customer Satisfaction, Customer Loyalty*.

تقييم جودة الخدمة في قطاع الفنادق الليبي باستخدام نموذج SERVQUAL

دراسة تطبيقية لتعزيز رضا العملاء وولائهم

علي عبد النبي بريدان
كلية الاقتصاد– جامعة المرقب
Ali.Bridan@elmergib.edu.ly

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين أبعاد جودة الخدمة" الموثوقية، والاستجابة، والتعاطف"، ورضا العملاء وولائهم في قطاع الفنادق الليبية. من خلال التعرف على تأثير هذه الأبعاد على تحسين تجارب النزلاء وتعزيز مستوى الخدمة المقدمة. تركز الدراسة في فهم تأثير أبعاد جودة الخدمة على رضا العملاء وولائهم، مما يسهم في تعزيز هذه الخدمة.

استخدم الباحث المنهج الكمي لجمع البيانات، حيث تم تصميم استبيان وزعه على عينة من عملاء الفنادق في ليبيا. تم اختيار العينة بعناية باستخدام تقنية العينة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد المشاركين في الدراسة 268 شخصًا.

أكدت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد جودة الخدمة " الموثوقية والاستجابة والتعاطف"، ورضا العملاء في الفنادق الليبية. كما اوضحت النتائج أن بُعدي الموثوقية والتعاطف لهما تأثير إيجابي كبير على ولاء العملاء، بينما أظهر بُعد الاستجابة تأثيرًا ضئيلاً على ولاء العملاء.

بناءً على هذه النتائج، يوصي الباحث بضرورة التركيز على تدريب العاملين في الفنادق على تطوير مهارات التعامل مع العملاء بأسلوب أكثر تعاطفًا، مما يسهم في تحسين تجارب العملاء ورفع مستوى رضاهم وولائهم.

الكلمات الدالة: *جودة الخدمة، رضا العملاء، ولاء العملاء.*

Introduction:

The hotel sector in Libya has been experiencing a rapid growth in the recent years encompassing with both public and private sectors. The surge in domestic tourism movement between different regions has captured the attention of hospitality managers in these establishments. As the industry becomes increasingly competitive, there has been a growing emphasis on service quality as a critical factor for success and survival in the marketplace (Ghobadian, Speller, & Jones, 1994).In a dynamic business environment, delivering high-quality service has emerged as the key to gaining a sustainable advantage and ensuring customer satisfaction (Shemwell, Yavas, & Bilgin, 1998). The hotel industry, in particular, relies heavily on service quality to attract and retain customers, enhance market share, and improve profitability (Oh, 1999; Shemwell et al., 1998). Therefore, understanding and effectively managing service quality dimensions have become imperative for hotel managers and industry

stakeholders. This study aims to examine the relationship between the service quality dimensions "reliability, responsiveness, and empathy" and customer satisfaction and loyalty in the Libyan hotel sector. It focuses on understanding the impact of these dimensions on enhancing guest experiences and improving service quality on customer satisfaction and loyalty.

The previous research has shown that higher service quality leads to increased customer satisfaction, enhancing customer loyalty. However, there is a lack of empirical evidence specifically addressing this relationship in the context of Libyan hotels.

Through a quantitative research methodology, this study seeks to fill this gap by analyzing how reliability, responsiveness, and empathy influence customer perceptions and behaviours. The findings are expected to provide practical recommendations to hotel managers, enabling them to implement strategies that enhance service quality, ultimately leading to improved customer satisfaction and loyalty.

Literature Review:

The concept of service quality has garnered significant attention in the field of hospitality and tourism research. Numerous studies have highlighted the essential role that service quality plays in the success and competitiveness of the hotel industry. Sureshchandar, Rajendran, and Anantharaman (2002), focused on the relationship between service quality, customer satisfaction and loyalty. The researchers found a positive relationship between the variables of their study, service quality and customer satisfaction in the Indian banking sector.

Kang, Okamoto, & Donovan (2004) , analyzed previous research and identified the key factors that influence customer satisfaction and return intention in hotels. The study found that customer satisfaction positively influences return intention. Khan and Fasih (2014), the study focused on examining the relationship between service quality and customer loyalty in the banking sector in Malaysia. The results revealed a significant impact of service quality on customer loyalty, with dimensions such as reliability, responsiveness, assurance and empathy identified.

According to Allan (2016), measuring the impact of service quality on customer satisfaction and its impact on customer satisfaction in luxury hotels in Ghana. The researcher found a positive relationship between service quality and customer satisfaction. He also confirmed that higher levels of service quality lead to increased customer satisfaction and retention.

Priyo, Mohamad, and Adetunji (2019), examined the relationships between customer loyalty, customer happiness, and service quality in the hotel sector. The study found that enhancing customer loyalty includes service quality and customer happiness. This means that hotels may deliberately use these components to increase customer loyalty.

Varsanis et al. (2019), This study observed the relationship between service quality dimensions and customer satisfaction in luxury hotels. The findings showed that dimensions such as responsiveness, reliability, assurance, empathy, and tangibles significantly influenced customer satisfaction levels.

According to Alketbi, Alshurideh, and Al Kurdi (2020), This study investigated the impact of service quality on customer loyalty in the hotel industry. Researchers found that dimensions of service quality, especially responsiveness and empathy, play a crucial role in enhancing customer loyalty, as customers who perceive high levels of service quality are more likely to exhibit loyalty behaviours.

Research Problem:

The hospitality industry faces significant challenges related to service quality, which directly impacts customer satisfaction and loyalty. Despite the growth of the hotel sector, there remains a noticeable lack of comprehensive studies evaluating the current state of service quality and its various dimensions within Libyan hotels. There is insufficient understanding of how customers perceive service quality in this context, complicating hotel operators' efforts to identify and address areas for improvement. Furthermore, the relationship between key service quality dimensions such as reliability, responsiveness, and empathy and their effects on customer satisfaction and loyalty has not been thoroughly explored in the Libyan setting.

This study examines the relationship between service quality dimensions “reliability, responsiveness and empathy” and customer satisfaction and loyalty to enhance guest experiences and improve service quality in Libyan hotels.

Research Questions

1. What is the relationship between service quality dimensions (reliability, responsiveness, empathy) and customer satisfaction in Libyan hotels?
   - 1.1 What is the impact of reliability on customer satisfaction in Libyan hotels?
   - 1.2 What is the impact of responsiveness on customer satisfaction in Libyan hotels?
   - 1.3 What is the impact of empathy on customer satisfaction in Libyan hotels?
2. What is the relationship between service quality dimensions (reliability, responsiveness, empathy) and customer loyalty in Libyan hotels?
   - 2.1 What is the impact of reliability on customer loyalty in Libyan hotels?
   - 2.2 What is the impact of responsiveness on customer loyalty in Libyan hotels?
   - 2.3 What is the impact of empathy on customer loyalty in Libyan hotels?

Research Hypotheses:

H1: There is a statistically significant correlation between the service quality dimensions (reliability, responsiveness, empathy) and customer satisfaction in the Libyan hotel sector.

- H1.1: Reliability has a statistically significant positive effect on customer satisfaction in the Libyan hotel sector.
- H1.2: Responsiveness has a statistically significant positive effect on customer satisfaction in the Libyan hotel sector.
- H1.3: Empathy has a statistically significant positive effect on customer satisfaction in the Libyan hotel sector.

H2: There is a statistically significant correlation between the service quality dimensions (reliability, responsiveness, empathy) and customer loyalty in the Libyan hotel sector.

H2.1: Reliability has a statistically significant positive effect on customer loyalty in the Libyan hotel sector.

H2.2: Responsiveness has a statistically significant positive effect on customer loyalty in the Libyan hotel sector.

H2.3: Empathy has a statistically significant positive effect on customer loyalty in the Libyan hotel sector.

Search terms and concepts

Service Quality: "The overall assessment of how well a service meets or exceeds customer expectations. It encompasses various dimensions such as responsiveness, reliability, assurance, empathy, and tangibles". Customer Satisfaction: "The degree of fulfilment or contentment experienced by customers with a product or service. It is typically measured through surveys or feedback mechanisms".

Customer Loyalty: "The likelihood or tendency of customers to be engaged in repetitive business, made additional purchases, or recommended a product or service to others. It reflects a long-term commitment and preference for a particular brand or company". Responsiveness: "The willingness and ability of a service provider to promptly and effectively address customer needs, inquiries, or requests". Reliability: "The consistency and dependability of a service provider in delivering the promised service accurately and consistently over time". Empathy: "The attention, understanding, and care that service providers show toward clients' personal needs, concerns, and emotions."

Methodology

The current study relied on the descriptive approach based on collecting information from administrative literature. This method facilitated a comprehensive understanding of the characteristics of the phenomenon under study and allowed for exploring the relationships between different events and the factors affecting them. The study utilized primary data sources to address the research questions. Data was gathered through questionnaires distributed to participants, aimed at capturing insights into their perceptions and experiences regarding service quality.

Population and Sample of the Study

The study population consisted of hotel visitors. The target population size for the study was estimated at approximately 300 individuals. The researcher used a simple random sampling method to select participants in his research, ensuring that each individual in the sample had an equal chance of being included. The total number of valid questionnaires for statistical analysis was 268 questionnaires representing the study population. The sample size was determined according to the recommended guidelines proposed by Sekaran and Bougie (2020), to achieve a sufficient sample size to provide reliable and accurate results that can be generalized to the wider community.

The measurements of the variables in the study are as follows:

Service quality dimensions “reliability, responsiveness, and empathy “are measured using a 5-point Likert scale, where 1 indicates "strongly disagree" and 5 indicates "strongly agree." Each dimension consists of four items, resulting in a total of 12 items to evaluate all three dimensions collectively. Dependent variables: Customer satisfaction and customer loyalty are measured using a 5-point Likert scale ranging from 1 = strongly disagree to 5 = strongly agree. The customer satisfaction scale consists of eight items.

Table1: responses based on the specified ranges

Response Category		Scale	Weight Percentage	Agreement Level
Strongly Disagree	1	1.00 - 1.79	Less than 36%	Very Low
Disagree	2	1.80 - 2.59	36% to 51.9%	Low
Neutral	3	2.60 - 3.39	52% to 67.9%	Moderate
Agree	4	3.40 - 4.19	68% to 83.9%	High
Strongly Agree	5	4.20 - 5.00	Greater than 84%	Very High

Table 1 shows responses based on the specified ranges, providing a clear framework for interpreting survey data related to customer perceptions or opinions.

Table 2: Participants’ Responses on Service Quality Dimensions (Reliability, Responsiveness, Empathy)

	Paragraph	Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree	Mean	Std deviation	Approval grade
RELIABILITY	1. The hotel services and facilities demonstrate high reliability and quality.	8	41	80	131	8	3.34	.878	Moderate
		3.0	15.3	29.9	48.9	3.0			
	2. The hotel consistently fulfils its commitments.	3	89	62	106	8	3.10	.941	Moderate
		1.1	33.2	23.1	39.6	3.0			
	3.The hotel effectively addresses and resolves customer complaints quickly.	4	8	85	147	24	3.67	.743	High
		1.5	3.0	31.7	54.9	9.0			
	4.The hotel offers programs to enhance customer loyalty and encourage repeat visits.	4	49	108	97	10	3.22	.840	Moderate
		1.5	18.3	40.3	36.2	3.7			
	TOTAL RELIABILITY	**19**	**187**	**335**	**481**	**50**	**3.33**	**0.850**	
RESPONSIVENESS	5. Hotel staff respond promptly to requests and inquiries.	8	56	80	114	10	3.23	.923	Moderate
		3.0	20.9	29.9	42.5	3.7			
	6. The hotel meets customer needs flexibly and efficiently.	3	40	83	131	11	3.40	.831	High
		1.1	14.9	31.0	48.9	4.1			
		3	96	53	106	10	3.09	.971	Moderate

	7. Communication with hotel staff is effective and straightforward.	1.1	35.8	19.8	39.6	3.7			
	8.The hotel responds effectively to customer feedback and works on improving its services based on that feedback.	11	120	70	65	2	2.73	.902	Moderate
		4.1	44.8	26.1	24.3	0.7			
	TOTAL RESPONSIVENESS	**25**	**312**	**286**	**416**	**33**	**3.11**	**0.906**	
EMPATHY	9. Hotel staff show understanding and sensitivity to customer needs.	3	56	108	89	12	3.19	.855	Moderate
		1.1	20.9	40.3	33.2	4.5			
	10. Staff treat customers with politeness and empathy.	3	72	61	90	42	3.36	1.073	Moderate
		1.1	14.9	34.0	49.3	0.7			
	11. the hotel staff provides emotional support for stress or special needs.	3	40	91	132	2	3.34	.778	Moderate
		1.1	14.9	34.0	49.3	0.7			
	12. Staff handle problems with sensitivity and understanding.	5	24	131	99	9	3.31	.758	Moderate
		1.9	9.0	48.9	36.9	3.4			
	TOTAL EMPATHY	**14**	**192**	**391**	**410**	**65**	**3.30**	**0.866**	

RELIABILITY :The table reveals notable differences in participants' perceptions of the reliability of hotel services. The statement 3 "The hotel effectively addresses and resolves customer complaints quickly" stands out with the highest mean score of 3.67 and a standard deviation of 0.743 .

On the other hand, the statement 2"The hotel consistently fulfils its commitments" received the lowest mean score of 3.10 and a standard deviation of 0.941. This reflects a more divided perception among respondents, with a substantial percentage remaining neutral .

RESPONSIVENESS :The table illustrates varying perceptions of responsiveness among participants regarding hotel services. The statement 6"The hotel meets customer needs flexibly and efficiently" received the highest mean score of 3.40, with a standard deviation of 0.831.

In contrast, the statement 8"The hotel responds effectively to customer feedback and works on improving its services based on that feedback" received the lowest mean score of 2.73 and a standard deviation of 0.902. EMPATHY : The table illustrates participants' perceptions regarding empathy in hotel services. The statement 10"Staff treat customers with politeness and empathy" received the highest mean score of 3.36, indicating that a significant portion of respondents feel positively about the staff's politeness and empathetic treatment. Conversely, the statement 9"Hotel staff show understanding and sensitivity to customer needs" scored the lowest mean of 3.19.

Table 3: Participants' Responses on customer loyalty in Libyan hotels.

	Paragraph	Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree	Mean	Std deviation	pproval grade
1	Customers feel comfortable returning to this hotel.	2	2	39	195	30	3.93	.592	**High**
		7.	7.	14.6	72.8	11.2			
2	Customers are willing to recommend this hotel to friends and family.	3	17	89	150	9	3.31	.691	**Moderate**
		1.1	6.3	33.2	56.0	3.4			
3	Hotel staff are readily available to assist customers when needed.	3	8	70	154	33	3.77	.744	**High**
		1.1	3.0	26.1	57.5	12.3			
4	Customers trust that this hotel will meet their needs during every visit.	3	10	97	133	25	3.49	.762	**High**
		1.1	3.7	36.2	49.6	9.3			
5	Customers appreciate the offers and programs provided by the hotel to enhance loyalty.	3	72	91	93	9	3.12	.881	**Moderate**
		1.1	26.9	34.0	34.7	3.4			
6	Customers have an intention to return to this hotel in the future based on previous experiences.	4	16	116	124	8	3.40	.715	**High**
		1.5	6.0	43.3	46.3	3.0			
7	The hotel demonstrates significant care for customer satisfaction.	4	9	23	194	38	3.94	.704	**High**
		1.5	3.4	8.6	72.4	14.2			
8	Customers identify themselves as loyal patrons of this hotel due to the quality of services provided.	3	32	100	125	8	3.29	.758	**Moderate**
		1.1	11.9	37.3	46.6	3.0			
	TOTAL	**25**	**166**	**625**	**1168**	**160**	**3.53**	**.730**	

According to Table 3, the study found that the overall index for the relationship between service quality dimensions (reliability, responsiveness, empathy) and customer loyalty in Libyan hotels had a mathematical average of 3.53. The standard deviation was 0.730, indicating that the trends of the study sample members were relatively consistent around the average level. Among the

examined paragraphs, paragraph 7, which addresses the hotel's significant commitment to customer satisfaction, received the highest average score of 3.94. The standard deviation of 0.704 indicates a relatively narrow range of responses, reflecting consistent perceptions among participants. In contrast, paragraph 5, which focuses on customers appreciating the offers and programs provided by the hotel to enhance loyalty, received the lowest average score of 3.12. The standard deviation for this paragraph was 0.881, indicating a wider range of responses compared to paragraph 7.

Table 4: Participants' Responses on customer satisfaction in Libyan hotels

	Paragraph	Strongly Disagree	Disagree	Neutral	Agree	Strongly Agree	Mean	Std deviation	Approval grade
1	Overall, the experience at the hotel meets customer expectations.	8	43	79	124	15	3.36	0.917	**Moderate**
		3.0	16.0	29.4	46.1	5.6			
2	Customers express a high level of satisfaction with the service delivered by the hotel staff.	5	21	93	107	43	3.60	0.845	**High**
		1.9	7.8	34.6	39.8	16.0			
3	The comfort and cleanliness of the rooms are satisfactory for guests during their stay.	4	38	82	132	13	3.42	0.845	**High**
		1.5	14.1	30.5	49.1	4.8			
4	The hotel facilities adequately meet customer needs and expectations.	9	33	88	95	44	3.49	1.013	**High**
		3.3	12.3	32.7	35.3	16.4			
5	The hotel staff demonstrate professionalism and courtesy throughout guest interactions.	8	43	79	126	13	3.35	0.908	**Moderate**
		3.0	16.0	29.4	46.8	4.8			
6	Any issues encountered during the stay are resolved to the satisfaction of guests.	5	27	96	106	35	3.52	0.908	**High**
		1.9	10.0	35.7	39.4	13.0			
7	Guests believe that the services provided are worth the price paid.	1	35	82	138	13	3.47	0.794	**High**
		0.4	13.0	30.5	51.3	4.8			
8	Guests would recommend this hotel to others based on their experience	2	16	128	97	26	3.48	0.780	**High**
		0.7	5.9	47.6	36.1	9.7			
	TOTAL	**42**	**256**	**727**	**925**	**202**	**3.46**	**0.876**	

According to Table 4, the study found that the overall index for the relationship between customer satisfaction and customer loyalty in Libyan hotels had a mean score of 3.46. The standard deviation was 0.876, suggesting that the responses from the study sample were relatively consistent at a high level. Among the specific paragraphs analyzed, paragraph 2, which addresses customer satisfaction with the quality of service provided by hotel staff, achieved the highest average score of 3.60. The standard deviation for this paragraph was 0.845, indicating a relatively narrow range of responses. In contrast, paragraph 5, which focuses on the professionalism and courtesy of hotel staff during guest interactions, received the lowest average score of 3.35. The standard deviation for this paragraph was 0.908, reflecting a wider range of responses compared to paragraph .

Table 5: Analysis of the Correlation Between Service Quality and Customer Satisfaction

Correlations			
		service quality	customer satisfaction
service quality	Pearson Correlation	1	750**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	268	268
customer satisfaction	Pearson Correlation	.750**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	268	268

**. Correlation is significant at the 0.001 level (2-tailed)

The Correlation analysis results in Table 5 show a strong positive correlation between service quality and customer satisfaction, with a Pearson correlation coefficient of 0.750 at a significance level of p = 0.000. This positive correlation suggests that as service quality improves, customer satisfaction increases significantly. These findings support the study hypothesis, "H1: There is a statistically significant correlation between the service quality dimensions (reliability, responsiveness, empathy) and customer satisfaction in the Libyan hotel sector."

Table 6: Regression analysis of service quality and Customer satisfaction

Dependent variable	R	R^2	F	Freedom degree	Independent variables service quality dimensions	B	t	Sig
Customer satisfaction	0.762	0.581	122.145	3	Reliability	0.57	6.52	0.00
				264	responsiveness	0.25	2.83	0.00
				267	Empathy	0.59	7.07	0.00

[a] Dependent Variable: Customer satisfaction

Table 6 shows the results of the regression analysis examining the relationship between service quality dimensions and customer satisfaction. The

overall R-value of 0.762 indicates a strong correlation between service quality and customer satisfaction, while the R^2 value of 0.581 suggests that approximately 58.1% of the variance in customer satisfaction can be explained by the service quality dimensions included in the model.

Among the independent variables, reliability shows a significant positive effect on customer satisfaction with a B value of 0.57 and a t value of 6.52. The significance level (Sig) of 0.00 confirms that this relationship is statistically significant. This supports the study hypothesis that"**H1.1**: Reliability has a statistically significant positive effect on customer satisfaction in the Libyan hotel sector".

Responsiveness also positively influences customer satisfaction, though to a lesser extent, with a B value of 0.25 and a t-value of 2.83. This indicates a comparatively weaker effect. However, the results confirm the hypothesis: "**H1.2**: Responsiveness has a statistically significant positive effect on customer satisfaction in the Libyan hotel sector."

Empathy exhibits a strong positive impact, with a B value of 0.59 and a t-value of 7.07, highlighting its critical role in enhancing customer satisfaction. This finding supports the hypothesis: "**H1.3**: Empathy has a statistically significant positive effect on customer satisfaction in the Libyan hotel sector."

Table 7: Analysis of the Correlation Between Service Quality and Customer loyalty

Correlations			
		service quality	customer loyalty
service quality	Pearson Correlation	1	792**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	268	268
customer loyalty	Pearson Correlation	.792**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	268	268

**. Correlation is significant at the 0.001 level (2-tailed).

The results in Table 7 show a strong positive correlation between service quality and customer loyalty, with a Pearson correlation coefficient of 0.792 and a significance level of p = 0.000. This suggests that organizations focusing on high service quality are more likely to achieve long-term customer retention. These findings support the study hypothesis, "H2: There is a statistically significant correlation between the service quality dimensions (reliability, responsiveness, empathy) and customer loyalty in the Libyan hotel sector."

Table 8: Regression analysis of service quality and customer loyalty

Dependent variable	R	R^2	F	Freedom degree	Independent variables service quality dimensions	B	t	Sig
customer loyalty	40.8	160.7	221.453	3	Reliability	365	5.36	0.00
				264	responsiveness	-.018	-.260	0.795
				267	Empathy	.846	13.14	0.00

Dependent Variable: customer loyalty

The table displays the regression analysis results examining the relationship between service quality dimensions and customer loyalty. The overall R-value of 0.84 indicates a strong correlation, while the R^2 value of 0.716 suggests that approximately 71.6% of the variation in customer loyalty is explained by the service quality dimensions.

Among the independent variables, reliability demonstrates a significant positive impact on customer loyalty, with a B value of 0.365 and a t-value of 5.36, both statistically significant (Sig. = 0.00). This finding indicates that increased reliability correlates with higher customer loyalty, supporting the hypothesis: "**H2.1**: Reliability has a statistically significant positive effect on customer loyalty in the Libyan hotel sector."

In contrast, responsiveness exhibits a negligible effect, with a B value of -0.018 and a t value of -0.260, resulting in a Sig value of 0.795, which suggests that it does not significantly influence customer loyalty in this context. This does not support the study hypothesis that"**H2.2**: Responsiveness has a statistically significant positive effect on customer loyalty in the Libyan hotel sector

Conversely, empathy exhibits a strong positive effect, with a B value of 0.846 and a t-value of 13.14, both statistically significant (Sig. = 0.00). This underscores the crucial role of empathy in enhancing customer loyalty, supporting the hypothesis: "**H2.3**: Empathy has a statistically significant positive effect on customer loyalty in the Libyan hotel sector."

Results:

1) The study's results indicate a strong correlation between service quality dimensions and customer satisfaction, as evidenced by an R-value of 0.762 from the regression analysis. These findings are consistent with previous research conducted by(Sitorus & Yustisia, 2018; Supriyanto, Wiyono, & Burhanuddin, 2021) , which confirmed that service quality significantly affects customer satisfaction.
2) The reliability dimension disclosed a significant positive effect on customer satisfaction, with a B value of 0.57and a t value of 6.52(Sig = 0.00). This result is in line with other research on the effect of reliability as one of the critical determinants of customer satisfaction in service industries (Njoki Chege, 2021; Zygiaris, Hameed, Ayidh Alsubaie, & Ur Rehman, 2022).
3) The results of the study presented that the service quality variable “responsiveness" had a positive impact on customer satisfaction, which was reflected in the B value of 0.25 and the t value of 2.83 (Sig = 0.00). However, its effect was relatively weaker than reliability. This result is supported by the study conducted by:(Kumar, 2017; Ye, Dong, & Lee, 2017).

4) The results of the study showed a strong positive effect of empathy as one of the dimensions of service quality and customer satisfaction, with a value of B 0.59 and a value of t 7.07 (Sig = 0.00). This finding highlights the importance of empathy in enhancing customer satisfaction, this is in line with the research conducted by (Bahadur, Aziz, & Zulfiqar, 2018; Njoki Chege, Wanjau Kenneth, & Nkirina, 2019) , which emphasized the importance of empathic interactions in service quality.
5) According to the study results, the dimensions of service quality and customer loyalty are closely related, and the regression analysis yielded an R-value of 0.84. This is consistent with the findings of research conducted by (Budianto, 2019; Santouridis & Trivellas, 2010).Studies have highlighted the relationship between service quality and customer loyalty.
6) The research results showed that the reliability dimension has a significant positive effect on customer loyalty, with a B value of 0.365 and a t-value of 5.36 (Sig. = 0.00). This finding is consistent with the results of previous studies by (Santouridis & Trivellas, 2010), who confirmed that the reliability dimension is a critical factor affecting customer loyalty in service sectors.
7) The research results disclosed that responsiveness exhibited a negligible effect on customer loyalty, with a B value of -0.018 and a t value of -0.260 (Sig = 0.795). This is consistent with previous studies by (Santouridis & Trivellas, 2010) , who pointed out that not all service quality affects dimensions of loyalty equally.
8) The research results showed that the empathy dimension has a significant positive effect on customer loyalty, with a B value of 0.846 and a t value of 13.14 (Sig = 0.00). These findings are in line with those of the study conducted by (Leninkumar, 2016), his study revealed that empathy has a significant positive impact on customer loyalty.

Recommendations:

1) Based on the results of the study, the following proposals can be formulated:
2) The study recommends that decision-makers in the hotel sector prioritize improving their reliability by ensuring consistent service delivery. This is done through implementing training programs for employees that focus on quality techniques to reach the best level of service.
3) The researcher recommends that policymakers focus on training employees to respond more effectively and quickly to customer inquiries and complaints. By using technology, such as chatbots or mobile phone applications, to facilitate faster communication.
4) Attention to training hotel workers to develop skills in dealing with customers in a more empathetic way leads to improved customer experiences.

5) The researcher recommends that policymakers should develop effective marketing strategies to attract customers and enhance their loyalty and retention.

Reference:

Sahakitpichan, C., & Sriboonjit, J. (2011). The Impact of Service Quality on Customer Satisfaction and Customer Loyalty: A Study of Hotel Industry in Thailand. IUP Journal of Marketing Management, 10(1), 7-25.

Thao, N. L. P., & Anh, N. T. K. (2016). The Impact of Service Quality on Customer Satisfaction in the Hotel Industry: Evidence from a Rural Area in Vietnam. International Journal of Innovation, Management, and Technology, 7(5), 190-194.

Imran, M. (2017). The Effect of Service Quality on Customer Satisfaction and Behavioral Intention in Hotel Industry. Journal of Social Sciences and Humanities, 23(2), 107-118.

Abdolvand, N., & Ghasemi, M. (2017). The Effect of Service Quality on Customer Satisfaction and Loyalty in the Hotel Industry in Iran. International Journal of Business and Management, 12(5), 1-12.

Nasurdin, A. M., & Dangi, M. R. M. (2012). Service Quality, Customer Satisfaction, and Loyalty in the Malaysian Hotel Industry. International Journal of Business and Society, 13(2), 1-16.

Chinta, R. (2013). Service Quality, Customer Satisfaction, and Loyalty in Indian Hotels: An Empirical Investigation. International Journal of Contemporary Hospitality Management, 25(3), 384-408.

Khan, S., & Nawaz, M. M. (2014). The Impact of Service Quality on Customer Satisfaction and Loyalty: Evidence from the Hotel Industry in Pakistan. International Journal of Marketing Studies, 6(5), 101-111.

Anh, P. C., & Huan, N. H. (2016). Service Quality and Customer Satisfaction: Evidence from the Hotel Industry in Vietnam. Asian Social Science, 12(9), 1-17.

Alketbi, S., Alshurideh, M., & Al Kurdi, B. (2020). THE INFLUENCE OF SERVICE QUALITY ON CUSTOMERS'RETENTION AND LOYALTY IN THE UAE HOTEL SECTOR WITH RESPECT TO THE IMPACT OF CUSTOMER'SATISFACTION, TRUST, AND COMMITMENT: A QUALITATIVE STUDY. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, *17*(4), 541-561.

Allan, M. M. (2016). The relationship between service quality and customer satisfaction and retention in Ghana's Luxury Hotels. *IUP Journal of Marketing Management*, *15*(4), 60.

Bahadur, W., Aziz, S., & Zulfiqar, S. (2018). Effect of employee empathy on customer satisfaction and loyalty during employee–customer interactions:

The mediating role of customer affective commitment and perceived service quality. *Cogent Business & Management, 5*(1), 1491780.

Budianto, A. (2019). Customer loyalty: quality of service. *Journal of management review, 3*(1), 299-305.

Ghobadian, A., Speller, S., & Jones, M. (1994). Service quality: concepts and models. *International journal of quality & reliability management, 11*(9), 43-66.

Kang*, S.-S., Okamoto, N., & Donovan, H. A. (2004). Service quality and its effect on customer satisfaction and customer behavioral intentions: Hotel and ryokan guests in Japan. *Asia Pacific Journal of Tourism Research, 9*(2), 189-202.

Khan, M. M., & Fasih, M. (2014). Impact of service quality on customer satisfaction and customer loyalty: Evidence from banking sector. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS), 8*(2), 331-354.

Kumar, A. (2017). Effect of service quality on customer loyalty and the mediating role of customer satisfaction: an empirical investigation for the telecom service industry. *Journal of Management Research and Analysis, 4*(4), 159-166.

Leninkumar, V. (2016). The effect of service quality on customer loyalty. *European Journal of Business and Management, 8*(33), 44-49.

Njoki Chege, C. (2021). Examining the influence of service reliability on customer satisfaction in the insurance industry in Kenya.

Njoki Chege, C., Wanjau Kenneth, L., & Nkirina, S. (2019). Relationship between empathy dimension and customer satisfaction in the insurance industry in Kenya.

Oh, H. (1999). Service quality, customer satisfaction, and customer value: A holistic perspective. *International journal of hospitality management, 18*(1), 67-82.

Priyo, J. S., Mohamad, B., & Adetunji, R. R. (2019). An examination of the effects of service quality and customer satisfaction on customer loyalty in the hotel industry. *International Journal of Supply Chain Management, 8*(1), 653-663.

Santouridis, I., & Trivellas, P. (2010). Investigating the impact of service quality and customer satisfaction on customer loyalty in mobile telephony in Greece. *The TQM Journal, 22*(3), 330-343.

Shemwell, D. J., Yavas, U., & Bilgin, Z. (1998). Customer-service provider relationships: an empirical test of a model of service quality, satisfaction and relationship-oriented outcomes. *International journal of service industry management, 9*(2), 155-168.

Sitorus, T., & Yustisia, M. (2018). The influence of service quality and customer trust toward customer loyalty: the role of customer satisfaction. *International Journal for Quality Research, 12*(3), 639.

Supriyanto, A., Wiyono, B. B., & Burhanuddin, B. (2021). Effects of service quality and customer satisfaction on loyalty of bank customers. *Cogent Business & Management, 8*(1), 1937847.

Sureshchandar, G., Rajendran, C., & Anantharaman, R. (2002). The relationship between service quality and customer satisfaction–a factor specific approach. *Journal of services marketing, 16*(4), 363-379.

Varsanis, K., Belias, D., Kakkos, N., Chondrogiannis, M., Rossidis, I., & Mantas, C. (2019). *The relationship between service quality and customer satisfaction on luxurious hotels so to produce error-free service.* Paper presented at the Strategic Innovative Marketing and Tourism: 7th ICSIMAT, Athenian Riviera, Greece, 2018.

Ye, J., Dong, B., & Lee, J.-Y. (2017). The long-term impact of service empathy and responsiveness on customer satisfaction and profitability: a longitudinal investigation in a healthcare context. *Marketing Letters, 28*, 551-564.

Zygiaris, S., Hameed, Z., Ayidh Alsubaie, M., & Ur Rehman, S. (2022). Service quality and customer satisfaction in the post pandemic world: A study of Saudi auto care industry. *Frontiers in Psychology, 13*, 842141.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

علاقة التسويق الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية

أحمد محمد شقلوف
قسم التسويق
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
A.Shagluf @eps.misuratau.edu.ly

يوسف محمد اندارة
قسم التسويق
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
y.endara@eps.misuratau.edu.ly

جمال محمد ضانة
قسم التسويق
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
jamaldhana@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.09.10 **تاريخ القبول: 2024.11.15** **تاريخ النشر: 2024.11.22**

الملخص

هدفت هذه البحث للكشف عن علاقة التسويق الأخضر بالسلوك الشرائي للمستهلك نحو المنتج الأخضر، شملت البحث، التسويق الأخضر كمتغير مستقل وتم قياسه من خلال الأبعاد التالية: المنتج الأخضر، التسعير الأخضر، الترويج الأخضر، التوزيع الأخضر، أما بالنسبة للسلوك الشرائي للمستهلك كمتغير تابع، ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة البحث الأساسية هي إستبانة مكونة من 22 فقرة، وتم توزيعها على عدد من أفراد مجتمع البحث غير محدود وقد تم توزيع عينة قصدية (تتوفر فيها الشروط وهو شراء المنتجات الطبيعية زيت الزيتون والعسل) لعدد 311 مستجوب.

وتوصل الباحثين إلى عدة نتائج كان أهمها أن واقع عناصر المزيج التسويقي الأخضر جاءت بنسبة مرتفعة، إذ جاء المنتج الأخضر في المرتبة الأولى، ثم التسعير، ومن ثم التوزيع والترويج. كما تبين أن السلوك الشرائي للمستهلك نحو البيئة الطبيعية والمنتجات الخضراء كان مرتفعاً ،و أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لعناصر المزيج التسويقي الأخضر على السلوك الشرائي للمستهلك، وهذا يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين، وفي ضوء النتائج التي تم الوصول إليها أوصت البحث الي منح المنتج الأخضر أهمية بالغة كونه مبدأ عمارة الأرض، كما أكدت البحث على ضرورة الموازنة بين سعر المنتج والمنفعة المقدمة من المنتج إلى المستهلك، كما اوصت على رفع مستوى الوعي لَدى المجتمع نحو الثقافة الخضراء، وتعزيز مقررات التربية البيئية في المدارس والجامعات.

الكلمات المفتاحية: المزيج التسويق الأخضر، المنتج الأخضر، التسعير الأخضر، التوزيع الأخضر، الترويج الأخضر، السلوك الشرائي.

The relationship between green marketing and purchasing behavior of natural products

Ahmed .M Shagluf
Misurata University
A.Shagluf @eps.misuratau.edu.ly

Yousef .M Endara
Misurata University
y.endara@eps.misuratau.edu.ly

Jamal .M Dhana
Misurata University
jamaldhana@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

This study aimed to reveal the relationship between green marketing and consumer purchasing behavior towards the green product. The study included green marketing as an independent variable and was measured through the following dimensions: green product, green pricing, green promotion, green distribution. As for consumer purchasing behavior as a dependent variable, to achieve the objectives of the study, the descriptive analytical approach was used. The basic research tool was a questionnaire consisting of 22 paragraphs, which was distributed to an unlimited number of members of the research community. A purposive sample (which met the conditions, which is the purchase of natural products, olive oil and honey) was distributed to 311 respondents.

The researchers reached several results, the most important of which was that the reality of the elements of the green marketing mix came at a high rate, as the green product came in first place, then pricing, then distribution and promotion. It was also found that consumer purchasing behavior towards the natural environment and green products was high, and that there was a statistically significant relationship between the elements of the green marketing mix and consumer purchasing behavior, which means that there is a direct relationship between the two variables. In light of the results reached, the study recommended giving the green product great importance as it is the principle of building the earth. The study also stressed the need to balance the price of the product and the benefit provided by the product to the consumer. It also recommended raising the level of awareness in society towards green culture, and enhancing environmental education courses in schools and universities.

Keywords: *Green marketing mix, green product, green pricing, green distribution, green promotion, purchasing behavior*.

1- المقدمة

أصبح التسويق الأخضر من المفاهيم المعاصرة للتسويق من أهم الحملات الاجتماعية المؤثرة في تغيير السلوكيات والاتجاهات المطلوبة لدى الجمهور المستهدف، هناك تباين في رؤية المستهلكين لهذا المفهوم، فالبعض يربطونه بحماية البيئة والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والبعض الآخر يراه تعبيرًا عن توجه المنظمات غير الهادفة للربح.

وفي هذا الصدد يرى البعض أن هذا المفهوم لدى المستهلكين بأنه ذا صلة بحماية البيئة أو بمسؤولية المنظمة الاجتماعية في مجال الإنتاج والتسويق، كما يراها البعض على أنه تعبير عن توجه المنظمة الغير هادف للربح في تعاملاتها مع المجتمع والزبائن، فضلاً عن سعيها لتحقيق حماية المستهلك.

حقيقة أن الأمر يمتد لأبعد من ذلك، فالتسويق الأخضر يهدف إلى خلق تأثير إيجابي في تفضيلات الزبائن بصورة تدفعهم نحو التوجه لطلب منتجات غير ضارة بالبيئة، وتعديل وتطوير عاداتهم الشرائية والاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك، والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل.

وبالتالي فإن الاهتمام بتطبيق مفاهيم التسويق الأخضر يمكن أن يكون أداة فاعله ومهمة في توجيه المستهلك نحو المنتجات الخضراء، وتحسين صورة المنظمة وأدائها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.

2- مشكلة البحث

من خلال ملاحظة الباحثين لبعض الظواهر السلبية في المجتمع لوحظ أنه لا يوجد وعي كافٍ بالمنتجات الخضراء، حيث تسعى بعض المنظمات للاهتمام البيئي من خلال توجهاتها البيئية واهتماماتها بمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع (احمد وعفط ؛ 2020)، ونتيجة لهذا السعي بدأت تظهر مداخل وأساليب إدارية تتجه نحو حماية البيئة الطبيعية ومكوناتها، ومن هذه المداخل مدخل فلسفة التسويق الأخضر، الذي مر بسلسلة من التطورات التي تدفع العديد من الحكومات والمنظمات إلى سَن القوانين والتشريعات التي تحدّ من أخطار التلوث البيئي، نتيجة للمخلفات والنفايات التي تطرحها المعامل الصناعية في البيئة المحيطة بشكل غير صحيح، مما دفع العديد من المنظمات إلى تبنّي أبعاد فلسفة التسويق الأخضر بصفه استراتيجية رئيسية للمنظمات والعمل على تطبيق كافة القوانين والتشريعات الحكومية الصادرة، من أجل الحصول على دعم هذه الجهات الحكومية والغير حكومية واعتمادها حافزاً يدفعها لتحقيق أهدافها وإرضاء الزبائن وكافة الجهات الأخرى.

إن تبنّي هذه الفلسفة ساعدت المنظمات على تحقيق العديد من المزايا، منها المحافظة على الموارد الطبيعية واستمرار ديموميتها والعمل على الحد من الأضرار بالبيئة، وتحقيق الرضا والرفاهية للمجتمع عن طريق تقديم منتجات آمنه بيئياً وغير مضرة لهم، والاهتمام بحاجات ورغبات وأذواق وعادات أو أنماط الشراء للمستهلكين الحاليين أو المحتملين، بالإضافة التي تحقيق الربحية للمنظمة، من خلال تقليل نسبة التلف والهدر بالموارد الأولية المستخدمة وتحسين العمليات الإنتاجية والتسويقية داخل المنظمة، كما أنه ومن خلال القراءات والدراسات السابقة لاحظ الباحثون وجود فجوة فى الدراسات البيئية خاصة فى البلدان النامية(الطاهر واخرون,2024؛ساجت،2019؛عبدالمجيد و احمد،2024)، حيث أن هناك ضعف في

وجود دراسات لسلوك الشرائي نحو منتجات طبيعية امنه وكذلك وجود علاقة ذات دلالة احصائية في ممارسات التسويق الاخضر بمحاورها الاربعة بشكل مباشر وعلاقتها بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية،

3- تساؤلات البحث

ما علاقة التسويق الأخضر بالسلوك الشرائى للمنتجات الطبيعية في مدينة مصراتة؟

1.3 ما مدى علاقة المنتج الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية؟

2.3 ما مدى علاقة التسعير الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية ؟

3.3 ما مدى علاقة الترويج الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية ؟

4.3 ما مدى علاقة التوزيع الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية ؟

4- اهداف البحث

1.4 للتعرف على علاقة المنتج الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية؟

2.4 للتعرف على ما علاقة التسعير الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية ؟

3.4 للتعرف على علاقة الترويج الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية ؟

4.4 للتعرف على علاقة التوزيع الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية ؟

5- فرضيات البحث

1.5 هناك علاقة ذات ذلالة احصائية للمنتج الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية.

2.5 هناك علاقة ذات ذلالة احصائية للتسعير الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية.

3.5 هناك علاقة ذات ذلالة احصائية للترويج الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية.

4.5 هناك علاقة ذات ذلالة احصائية للتوزيع الأخضر بالسلوك الشرائي للمنتجات الطبيعية.

6- أهمية البحث

1.6 تأتي أهمية البحث كونها تتعلق بالتسويق الأخضر ووعي المستهلك وإتجاهاته نحو المنتجات الخضراء، لا سيما أنها الحل الأمثل للحفاظ على صحة الإنسان والبيئة التي يعيش فيها.

2.6 إن عملية الإعتماد على منتجات صديقة للبيئة كنتيجة لتبني التسويق الأخضر الأمر الذي يزيد من ثقة العملاء بالمنظمات.

3.6 تقدم البحث نتائج للباحثين والمهتمين بمجالات علم الإدارة والتسويق، وذلك من خلال تقديمها إطارا نظريا وتطبيقيا يثري المكتبة الليبية، الأمر الذي يكون له الدور بفتح آفاق لدراسات أخرى في المستقبل.

4.6 كما تكمن أهمية هذه البحث في توجيه أنظار أصحاب القرار في (المؤسسات / المنظمات) والدور الهام لسلوك المستهلك في العلاقة ما بين التسويق الأخضر والقرارات الشرائية للمنتجات الطيبعية، مما يساهم في زيادة الوعي الإدراكي لمفهوم التسويق الأخضر.

7- المنهجية

لتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي، لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة البحث والوقوف على تقديرات أفراد عينة البحث، كما تم تجميع البيانات عينة البحث بالاعتماد على

(الاستبيان).حيث تم تقسيمها الي ثلاثة أجزاء اولا البيانات الشخصية والثاني بيانات المزيج التسويق الأخضر والثالث السلوك الشرائي.

8- مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من كافة زبائن المنتجات الطبيعية في مدينة مصراتة، وتمّ اختيار عينة عشوائية بسيطة لبعض العملاء في المشتريين للمنتجات الطبيعية مثل زيت الزيتون والعسل، حيث بلغ حجم العينة 311 مفردة

9- التعريفات الإجرائية

1.9 التسويق الأخضر:

عملية تسويق أو ترويج المنتجات التي تأخذ بالاعتبار الأداء البيئي وعدم الإضرار بها.

كما أنه نشاط تسويقي خاص بشركة معينة، والذي يهدف إلى خلق تأثير إيجابي أو إزالة التأثير السلبي لمنتج معكين على البيئة. (محمد شريف،2021)

2.9 المزيج التسويقي الأخضر:

يعرف **(Kotler)** المزيج التسويقي الأخضر بأنه مجموعة من أدوات أو عناصر التسويق التكتيكية التي يمكن التحكم بها وهي المنتج والسعر والترويج والتوزيع والتي تعمل المنظمة على مزجها مع بعضها البعض لتحقيق الاستجابة التي ترغبها في السوق المستهدفة.

كما أنه مجموعة من الوسائل التي يمكن السيطرة عليها لغرض إدارة البيئة التسويقية المتغيرة والتي تتكون من أربعة عناصر أساسية هي المنتج، والسعر، والترويج، والتسعير (الصباغ،2023).

3.9 المنتج الأخضر:

هي تلك المنتجات التي تلبي حاجات المستهلك وتلقى القبول الاجتماعي، ويتم انتاجها بطريقة مستدامة.

هو أي منتج مصمم، ومصنع وفقاً لمجموعة من المعايير التي تهدف الى حماية البيئة، وتقليل استنزاف الموارد الطبيعية مع المحافظة على خصائص الأداء. (قسطلي،2021)

وتعرف الباحثتين المنتجات الخضراء على أنها المنتجات التي تلبي احتياجات المستهلكين بما يتمشى مع البيئة، أي أنها منتجات صديقة للبيئة.

4.9 التسعير الأخضر:

هو أحد اهم القرارات الاستراتيجية التي يتخذها رجال التسويق، حيث تؤثر على فعالية المنظمة ونجاحها في كسب الحصة السوقية والمنافسة (الإسدودي.؛ 2023).

5.9 التوزيع الأخضر: هو عملية تراعي الاعتبارات البيئية في تحريك المنتجات من المصدر الى المستهلك. (الربيعي؛ 2022)

6.9 الترويج الأخضر:

هو نشاط يهدف بشكل أساسي الى زيادة الوعي العام او المعرفة بخصوص المنظمة ومنتجاتها سواء أكانت جديدة او موجودة مسبقا. (منى غزال؛ 2023)

7.9 المسؤولية الاجتماعية:

هي عقد اجتماعي ما بين مؤسسات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به هذه المؤسسة من عمليات تجاه المجتمع.

8.9 المستهلك الأخضر:

هو الزبون أو المستهلك الذي لديه وعي بيئي عميق ويتعامل بشكل أساسي بالاعتماد على القيم التي يؤمن بها والتي تدفعه إلى تجنب شراء منتجات أي مؤسسة قد يشك في توجهها البيئي، وليس فقط أحجام الاستهلاك عن السلع المضرة بالبيئة. (زايدي، عبد السلام. 2024)

9.9 سلوك المستهلك الشرائي:- ويقصد به السلوكيات التي يقوم بها المستهلكين أثناء اتخاذ قرار الشراء لمنتج معين؛ أي أن سلوك الشراء يعني التفكير في التخطيط والجهود التي يبذلها الأفراد عند الاستعداد للقيام بشراء المنتَج.(الإسدودي،2023: 585)

10.9 المنتجات صديقة البيئة :ويقصد بها السلع الغير ضارة بالمجتمع والبيئة الطبيعية والقيام بالأنشطة التسويقية في إطار الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية وضمن الضوابط المحددة لضمان المحافظة على البيئة الطبيعية وعدم إلحاق الضرر بها.(نيرمين على، 2019: 342)

10- الدراسات السابقة:

1.10 دراسة (الأغا،2017) بعنوان: **أثر التسويق الأخضر علي سلوك المستهلك نحو المنتج الأخضر:**

هدفت البحث إلي الكشف عن واقع المزيج التسويقي الأخضر كما يدركه العاملين بالجامعة الإسلامية الإداريين والاكاديميين، ومستوي وعيهم بالمنتج الأخضر، وثقافتهم البيئية، واتجاهاتهم وسلوكهم نحو المنتج الأخضر في قطاع غزة، حيث شملت عينة البحث 264 مستجيب، وتوصلت البحث إلي مجموعة من النتاج أهمها أن واقع عناصر المزيج التسويقي الأخضر جاءت مرتفعة كما أن جاء عنصر المنتج الأخضر في المرتبة الاولي، ثم مجال الترويج، ثم مجال المكان، وجاء أخيراً مجال التسعير، وتبين أن مستوي وعي المستهلك بالمنتجات الخضراء متوسطاً، وأن ثقافة المستهلك البيئية مرتفعة، وهناك اتجاهات إيجابية ومرتفعة جدا نحو المنتجات الخضراء والبيئية، وتبين أن سلوك المستهلك في قطاع غزة نحو البيئة والمنتجات الخضراء كان مرتفعاً ، كما تبين أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر المزيج التسويقي الأخضر علي وعي وثقافة واتجاهات وسلوك المستهلك البيئي.

2.10 دراسة (سمية،2016) بعنوان: **دور التسويق الأخضر في توجيه المستهلكين نحو حماية البيئة.**

تهدف هذه البحث إلى تحديد دور التسويق الأخضر في توجيه سلوك المستهلكين نحو حماية البيئة بمؤسسة نفطال باعتبارها مؤسسة مسوقة للمنتج الأخضر (C-GPL سيرغاز) أي تقوم بالتسويق الأخضر، شملت هذه البحث التسويق الأخضر كمتغير مستقل تم قياسه من خلال الأبعاد التالية: المنتج الأخضر، التسعير الأخضر، الترويج الأخضر، التوزيع الأخضر، أما بالنسبة لسلوك المستهلك الأخضر كمتغير تابع فقد تم قياسه من خلال ثلاثة أبعاد هي: المعرفة البيئية، الاهتمام البيئي، مسؤولية الفرد الاجتماعية، وقد شملت عينة البحث 427 مستجيب حيث توصلت إلي عدت نتائج أهمها يعتبر التوزيع الأخضر عامل مؤثر في

سلوك المستهلك الأخضر، وبهذا فإن المستهلك يهمه قرب محطات توزيع سيرغاز وكذلك طريقة نقله التي تحافظ على البيئة، مما يستدعي بذل مجهودات أكثر من قبل مؤسسة نفطال في جعل محطات توزيع سيرغاز قريبة من المستهلكين، كما يعتبر الإعلان الأخضر عامل مؤثر في سلوك المستهلك الأخضر، لهذا على مؤسسة نفطال تكثيف جهودها من خلال العمل على طبع المطويات المتعلقة بسير غاز ونشرها في محطات الوقود، وكذلك التركيز على الإعلان التلفزيوني لما له من تأثير بالغ على الأفراد خاصة للفترات التي يقضونها أمام التلفاز مع العمل على تكرار الرسالة الإعلانية حتى تترسخ أكثر في ذهن المستهلكين، وكذلك الإعلان عن طريق الإذاعة للتأثير على سائقي السيارات لأنهم كثيرا ما يستمعون للإذاعة عند سياقتهم، والإعلان عن طريق المجلات من خلال وضع نسخ منها في المحلات الموجودة في محطات الوقود ليطلع عليها كل من يتوقف في المحطة.

3.10. دراسة (الخربوطلى واخرون،2024) بعنوان: مدى تأثير التسويق الأخضر على السلوك الشرائي دراسة ميدانية على السلع الاستهلاكية .

هدف البحث إلى دراسة مدى تأثير التسويق الأخضر على السلوك الشرائي (وعى المستهلك الشرائي– ثقافة المستهلك الشرائية– اتجاه المستهلك الشرائي) لمستهلكي السلع الاستهلاكية، بالتطبيق على إحدى المؤسسات التسويقية الكبرى، ولتحقيق أهداف البحث قام " الباحثون" بتصميم استمارة استبيان تم توزيعها على عينة مجتمع البحث من المستهلكين للسلع الاستهلاكية، ولقد استخدم " الباحثون" المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب الكمي لإتمام البحث، وكذلك استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لاختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وكذلك اختبار صحة الفرضيات والإجابة على تساؤلات البحث، وقد توصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائياً بين التسويق الأخضر وتنمية وعى السلوك الشرائي لمستهلكي السلع الاستهلاكية ، وكذلك وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائياً بين التسويق الأخضر وتنمية ثقافة السلوك الشرائي ، كما تبين وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائياً بين التسويق الأخضر وتنمية اتجاه السلوك الشرائي

4.10 .دراسة (زرقين& عبود،2014) بعنوان: **أزمات العلامة التجارية وأثرها على سلوك المستهلك.**

تهدف هذه البحث الي ابراز اهمية المستهلك في حياة المؤسسة، ومجموع العوامل المؤثرة على قرار الشراء وبالتالي توضيح المركز الاستراتيجي للمستهلك وتوضيح اهم المفاهيم المتعلقة بالعلامة التجارية وابراز مختلف الازمات التي تمس العلامة التجارية، والتي تشكل خطورة على المستهلك وأيضا كيفية تعامل المؤسسة مع أزماتها، وكيفية الخروج من بوتقة الخطر وتسليط الضوء على ظاهرة تقليد العلامة التجارية عبر العالم، وقد شملت عينة البحث 85 مستجيب وحيث توصلت البحث الي عدد من النتائج أهمها يتأثر المستهلك بالأزمات التي تعاني منها العلامة التجارية، ويكون تأثره عبارة عن ردة فعل تجاه الأزمات، تكون إما باستمراره في الولاء للعلامة ومقاطعته لها من جهة أخرى، وتتواجد العلامات التجارية في محيط يسوده التنافس الشرس تسعى من وراءه كل علامة تجارية لتعزيز مكانتها ونجاحها في السوق مما يعرضها لأزمات كالتقليد وتشويه صورتها ونجم عن تأثير أزمات العلامة التجارية على سلوك المستهلك بلورة قناعاته فتكون

إما إيجابية أو سلبية وأخيرا ان الأزمات التسويقية التي تتعرض لها المؤسسات مهما تفاقمت عواقبها تعتبر دائما فرصة لإعادة النظر في الهياكل الأخلاقية التسويقية ،التي تؤسس سمعة وثقافة المؤسسة.

5.10 دراسة Elham & Nabsiah ,2011 بعنوان Investigation of green marketing'tools effect on consumers' purchase behavior

هدفت البحث إلى إيجاد العلاقة بين سلوك الشراء الفعلي للمستهلك وأدوات التسويق الأخضر (العلامة البيئية والعلامة التجارية البيئية والإعلانات البيئية). ومع التغييرات الناتجة عن تحليل العوامل، وأضيف بُعد آخر إلى أدوات التسويق الأخضر أطلق عليه اسم الثقة في العلامة البيئية والعلامة التجارية البيئية، واقتصرت هذه البحث على مستهلكي بينانغ (إحدى ولايات ماليزيا) ولم تغطي جميع الولايات في ماليزيا، بحيث يكون في الدراسات المستقبلية، من المثالي النظر في جميع ولايات ماليزيا أو على الأقل بعض الولايات الأكبر، وقد تمّ استخدام أدوات التسويق الأخضر كمتغير مستقل لتحديد التأثير على سلوك الشراء الفعلي تتضمن المتغيرات ثلاثة أبعاد: الإعلان البيئي والعلامة البيئية والعلامة التجارية البيئية. تم الجمع بين هذه الأبعاد الثلاثة لتحليل العوامل. تم إجراء تحليل عاملي على 16 عنصرًا (أربعة عناصر للإعلان البيئي وستة عناصر للعلامة البيئية وستة عناصر للعلامة البيئية) لقياس هذا البناء وأربعة أبعاد يمكن تحديدها، والتي تم تسميتها بشكل مناسب بالإعلان البيئي والعلامة البيئية والعلامة البيئية وبُعد واحد لإدراك الثقة للعلامة البيئية والعلامة البيئية، خرجت هذه البحث بعدة نتائج كان أبرزها، أن العلاقة بين الثقة في العلامة البيئية والعلامة التجارية البيئية وسلوك الشراء مهمة، وهذا يعني أن ثقة المستجيب في العلامة البيئية والعلامة التجارية البيئية لها تأثير إيجابي على سلوك الشراء الفعلي للمستهلك، فبدون ثقة المستهلك وثقته في العلامة البيئية والعلامة التجارية البيئية، من الصعب جدًا إقناعه باتخاذ قرارات الشراء، بناءً على ثقته في العلامة البيئية والعلامة التجارية البيئية.

6.10 دراسة (Elizabeth & Rafael,2022) بعنوان: Green Marketing Practices Related to Key Variables of Consumer Purchasing Behavior

هدفت هذه البحث إلى تحديد ممارسات التسويق الأخضر المتعلقة بالمتغيرات الرئيسية لسلوك الشراء لدى المستهلك، وإلى تقديم نموذج لإنشاء قيمة مستدامة من قبل الشركات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، تم العثور على متغيرات رئيسية مرتبطة بسلوك الشراء، وهي: الوعي البيئي، والرضا الأخضر، والموقف الأخضر، ونية الشراء الأخضر، وتفضيل الشراء الأخضر، والشائعات، والقيمة المدركة، والقيمة التجريبية الخضراء، والاستهلاك المسؤول، والمشاركة الخضراء، والثقة الخضراء، والولاء الأخضر، وقرار الشراء الأخضر. وأخيرًا، تم تصميم نموذج توليد القيمة الاجتماعية المسمى "دورة الاستهلاك الأخضر من أجل قيمة مستدامة". يشرح هذا النموذج مساهمة الشركة في تحويل مجتمع المستهلك المسؤول من خلال تطبيق ممارسات GM التي تؤثر على سلوك الشراء لدى المستهلك. تبدأ هذه الدورة بحاجة المستهلك الأخضر إلى اقتناء منتجات وخدمات صديقة للبيئة، والتي تقدمها الشركات الخضراء (GC) من خلال تنفيذ ممارسات GM المختلفة، وبالتالي توليد قيمة مستدامة من خلال تطوير الوعي البيئي، وتشكيل مستهلكين

خضر جدد، والمشاركة في توليد مجتمع مستهلك جديد مسؤول بيئيًا، يدعم أهداف التنمية المستدامة في عملياته، ووصى بإجراء دراسات مستقبلية لممارسات الكائنات المعدلة وراثيًا المتعلقة بسلوك الشراء مع مراعاة قواعد البيانات المختلفة ومحركات البحث المذكورة في الفقرة السابقة، لتوسيع نطاق اختيار الدراسات. وعلى نحو مماثل، يوصى بإجراء مراجعات باستخدام تحليلات تلوية للتحقق من الاتجاه في النتائج الكمية للبحث الذي تمت مراجعته. وأخيرًا، يوصى بإجراء دراسات تجريبية وطولية لاختبار تطبيق نموذج خلق القيمة المستدامة المقترح على أساس نتائج هذا البحث.

7.10 دراسة (Jeevarathnam & Tushya, 2016) بعنوان: The influence of green marketing on consumer purchase behavior

هدفت هذه البحث إلى معرفة تأثير التسويق الأخضر على سلوك الشراء للمستهلكين في جنوب أفريقيا، تم إجراء مسح على عينة من 100 مستهلك باستخدام تصميم كمي واستكشافي ووصفي. تشير النتائج إلى أن مواطني جنوب أفريقيا لديهم مستويات عالية من المعرفة حول القضايا التي تواجه البيئة، كما وجد أن عناصر مزيج التسويق الأخضر، وعلى وجه التحديد، الترويج الأخضر، تعمل على زيادة الوعي وتشجيع التغيير الإيجابي في سلوك الاستهلاك، فضلت نسبة كبيرة من المستجوبين رعاية تجار التجزئة المسؤولين اجتماعيًا، علاوة على ذلك، فقد فضل المستجوبين المنتجات الخضراء على البدائل القياسية، ومع ذلك، كانوا حساسين للسعر مما أثر على قراراتهم الشرائية. وقد تبين أنه لم يكن هناك فرق كبير بين أصحاب الدخول المنخفضة والمرتفعة من حيث حساسية السعر، كما أنه لا يوجد فرق كبير بين المستجوبين من ذوي المؤهلات المنخفضة والأعلى من حيث المعرفة والوعي بالتدهور البيئي والتسويق الأخضر.

8.10 دراسة (Aysel, 2012) بعنوان Green Marketing and Its Impact On Consumer Buying Behavior

هدفت هذه البحث إلى تقديم معلومات حول تأثير التسويق الأخضر على سلوكيات الشراء لدى العملاء، كما تناولت البحث البيئة والمشاكل البيئية، كأحد أسباب ظهور التسويق الأخضر، كما ثم تناول مفاهيم التسويق الأخضر والمستهلك الأخضر، كما تم مواصلة مراجعة الأدبيات وذكر الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع في، علاوة على ذلك، تم تقييم نتائج الاستبيان الذي تم على 540 مستهلكًا في إسطنبول إحصائيًا. وفقًا لنتائج التحليل، فإن الوعي البيئي وخصائص المنتج الأخضر وأنشطة الترويج الأخضر والسعر الأخضر تؤثر على سلوكيات الشراء الخضراء لدى المستهلكين بطريقة إيجابية.

9.10 دراسة (Sewwandi & Dinesha, 2022) بعنوان: The impact of green marketing tools on green product purchase behavior: the moderation effect of consumer demographics

تركز هذه البحث على ما إذا كانت الإعلانات البيئية، وإدراك العلامات التجارية البيئية، وإدراك العلامات التجارية البيئية تؤثر على سلوك الشراء الأخضر، وتختبر البحث الحالية تجريبيًا النموذج النظري في ارتباط النموذج الاجتماعي البيئي بأدوات الإعلان الخضراء وسلوك الشراء الأخضر، حيث تم إجراء مسح لـ 150 مستهلكًا يستخدمون الأجهزة المنزلية الإلكترونية عن بإسخدام الاستبيان، وخلصت البحث إلى

أن أدوات التسويق الخضراء تؤثر بشكل إيجابي على سلوك الشراء الأخضر في سوق الأجهزة المنزلية الإلكترونية، علاوة على ذلك، فإن تأثيرات التركيبة السكانية للمستهلك مثل الجنس ومستوى التعليم لها تأثيرات كبيرة على السلوك الأخضر لسوق الأجهزة المنزلية الإلكترونية، توفر هذه البحث رؤى للمسوقين لاستخدام الإعلان البيئي ونظام العلامات البيئية ونظام العلامة التجارية البيئية لتحفيز العملاء على شراء المنتجات الخضراء، كما يمكن للمسوقين تعزيز وعي العملاء فيما يتعلق بالعلامة البيئية الموحدة باستخدام الإعلان البيئي.

التعليقات على الدراسات السابقة

قلة الدراسات العربية (على حد علم الباحثين) التي تناولت التسويق الأخضر والسلوك الشرائي للمنتج الأخضر، تم الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث وفي بناء الاطار النظري وتفسير النتائج وتحليلها وتتشابه هذه البحث مع الدراسات السابقة في دراسة دور التسويق الأخضر بالسلوك الشرائي، واختلفت هذه البحث عن الدراسات السابقة من حيث المكان والزمان وعينة ومجتمع البحث. ايضا اختلف الدراسات السابقة على شكل العلاقة بين التسويق الأخضر والسلوك الشرائي للمنتج الأخضر حيث ذهب البعض الي أهمية ولاء العميل ومنهم الي ان سمعة الشركة هي المؤثرة ومنهم من ربطها بالعلامة التجارية للمنتج.

2.الجانب النظري للدراسة

1.2 ماهية التسويق الأخضر:-

على الرغم من حداثة الدراسات والأبحاث الأكاديمية التي تناولت مدخل التسويق الأخضر، إلا أن البدايات الحقيقية للتسويق الأخضر تعود إلى عام 1975 حيث استخدمت العديد من المصطلحات للتعبير عن العلاقة بين النشاط التسويقي والإعتبارات البيئية، فمصطلح التسويق الأحيائي إستخدم عام 1974 و1976 والتسويق المستدام استخدم 1999 والسويق الأخضر استخدم 1992و1995 ، وقد أثارمصطلح التسويق الأخضر حتى الآن العديد من الأسئلة لدى العديد من الأطراف لا سيما المستهلكين وحتى في أواسط العاملين، فالبعض يحصر التسويق الأخضر حماية البيئة والبعض الآخر يحصر التسويق الأخضر المساهمة في الأنشطة الاجتماعية، إلا التسويق الأخضر يعتر مدخل إداري يهدف الى تحقيق التكامل بين عناصر المزيج التسويقي من أجل تحقيق تحقيق رغبات وحاجات العملاء وتحقيق أهداف المنظمة، مع عدم الإضرار بالبيئة.(طالب وآخرون،2014: 55، 58)

2.2- مراحل تطور التسويق الأخضر:- مر التسويق الأخضر بعدة مراحل ندكرها في التالي: (سعايدية، وآخرون،2023: 21،22)

1.2.2 مرحمة المسؤولية الاجتماعية: (التسويق الإجتماعي):-المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسات اتجاه المجتمع للنظر والإحاطة بالانشغالات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية حيث أن سوء انشغال الموارد الطبيعية كانت السبب الرئيس لظهور مفيوم التسويق الاجتماعي.

2.2.2 مرحمة حماية المستهلك:- تهدف هذه المرحلة إلى حماية المستهلك من المنتجات الضارة عامة والدوائية خاصة، وكذلك الممارسات السلبية لبعض المؤسسات والتي تترك انطباعا سيئا وعلاقة هذه المرحمة بالتسويق الأخضر يمكن الإشارة إليها من خلال المبادئ الأساسية لهذه المرحمة والتي تتمحور في حق الفرد في العيش في بيئة نظيفة وآمنة، وحمايته من المنتجات الدوائية الضارة والممارسات البيئية.

3.2.2 مرحلة التسويق الأخضر:- ظهر هذا المفهوم في منتصف الثمانينيات وكان أكثر إهتماما بالبيئة الطبيعية وبدأت المنظمات في تعديل سلوكياتها البيئية كخطوة منها في السعي نحو بيئة جديدة.

3.2 أهمية التسويق الأخضر:

تكمن أهمية التسويق الأخضر في جانبين الأول يتعلق بمردوده على سمعة وتنافسية المنظمة، والجانب الثاني ما يحققه التسويق الأخضر من نتائج تتعلق بحماية الإنسان وصحته وبيئته، وفيما يلي بيان لأهمية التسويق الأخضر:-(قطاف، بن سطالة،2019، 82- 83)

1.3.2- حسين سمعة المنظمة :- سمعة المنظمة تعبّر عن التطورات التي تتبناها مجموعة الأطراف المتعاملة معها مثل الملاك، الموردون، الموظفون، البنوك وغيرها من الأطراف المماثلة.

2.3.2- تحقيق الميزة التنافسية:- وذلك من خلال ما يتيحه التسويق الأخضر من آفاق جديدة، و فرص تسويقية أمام المنظمات التي تمارسه، الأمر الذي يتيح المجال لتجنب المنافسة التقليدية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية في السوق.

3.3.2- اكتساب حصة سوقية: في ظل المشاكل البيئية المتزايدة فإن ولاء المستهلكين للماركة السوقية ينخفض بمرور الوقت، الأمر الذي يجعل المستهلكين للتعامل مع المنتجات الصديقة للبيئة وهذا بدوره يتيح الفرصة للمنظمات التي تتبنّى التسويق الأخضر أن تحقق زيادة في حصتها السوقية.

4.3.2- زيادة في تحقيق الأرباح و تخفيض التكاليف: عند استخدام الأساليب الإنتاجية مرتفعة الكفاءة و التي تعتمد على مواد خام أقل ضرر بالبيئة أو معادة التدوير، أو توفير الطاقة هذا بدوره يحقق وفورات في التكاليف و يتم تحقيق أرباح أكثر.

5.3.2- تحقيق الأمان في تقديم المنتجات و إدارة العمليات:- تبنّي المنظمة التسويق الأخضر من شأنه أن يجعلها دائما تسعى لتقديم ما هو أفضل للمستهلكين وذلك بالتركيز على إنتاج سلع آمنة وصديقة للبيئة بالرفع من كفاءة عملياتها الإنتاجية مما يخفض من مستويات التلف والتلوث البيئي الناتج عن العمليات الإنتاجية.

4.2 مفهوم سلوك المستهلك:

أن عملية إدراك المستهلك وفهم حاجاته ورغباته من أهم أهداف إدارة التسويق، فالمستهلك قد يبدي حاجات غير حاجته الحقيقية، وقد يصعب تحقيق الاتصال المقنع معهُ وتحفيزه وإقناعه بالسلعة، حيث قد يستجيب لتأثيرات قد تغير رأيه وقراره في اللحظات الأخيرة، إن ذلك يحتم دراسة حاجات المستهلك ورغباته وسلوكه في التسويق والشراء، فالمستهلك هو نقطة البداية التي تسبق عملية الإنتاج، فلا يمكن لأي مشروع

أن يحقق النجاح إلا إذا كان على علم ودراية كافية بمن يقوم باستهلاك وشراء منتجاته، وبحاجاتهم ورغباتهم وبقدراتهم المالية. (محمود، و بودربالة،2020: 154)

5.2 العوامل المؤثرة في سلوك المستهلك:

لا يأتي سلوك المستهلك من فراغ، بل هو نابع من متغيرات وعوامل داخلية في ذات الفرد وخارجية محيطة به، تقوده لإ تخاد سلوك شرائي معين، وتتعقد هذه المتغيرات وتتدخل تبعاً لطبيعة الفرد وخلفيته الثقافية والاجتماعية والذاتية، فضلاً عن خصوصية وحالة السوق التي يتعامل معها ومتغيراتها المحيطة بالسلوك الاستهلاكي، وما تقدمه الشركة التسويقية من مزيج تسويقي مؤثر في قرار الشراء لدى المستهلك. (محمود، بودربالة،2020، 155)

حيث يقوم المستهلك بالتعبير عن رغبته عن منتج معين بواسطة قرار يصدر عنه، حيث يترجم إما بشراء هذا المنتج أو بالإمتناع عنه.(قطاف، بن سطالة، 2019، 49)

اتجاهات المستهلكين للشراء :الاتجاه هو استعداد يكتسبه الفرد من خلال خبراته السابقة والذى يساعده فى تقييم الموضوعات بشكل أيجابى او سلبى وبذلك فانه يفسر التغير فى السلوك البيئى، وهذا هو ما اتفقت عليه الدراسات التى اجريت فى مجال سلوك المستهلك البيئي، هذا مع أضافه إن الاتجاهات صعب ان تتغير بسهوله، فاتجاه الفرد يمثل نموذجا" يتصف بالثبات النسبي ويحتاج من المسوقين إلى وقت ومجهود كبيران وفى أغلب الأوقات تنتج الشركة منتجاتها متوائمة مع الاتجاهات الموجودة فعلا بدل من تغيريها(نيرمين، وآخرون، 2019: 341)

الأسس العامة لحماية المستهلك في الإسلام:– الحقيقة إن الفكر الإسلامي زاخر بالكثير من الأحكام العامة والخاصة والمستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، حول حماية المستهلكين للسلع المعيشية من الغش والتلاعب وغيرها، كما أن هناك بعض المبادئ المرتبطة برفع الضرر المستمدة من قول الرسول صل الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار) ومن هذه المبادئ إن وجوب إزالة الضرر شرع ومن فروعه وقوع المسؤولية على من أتلف مال غيره من الأفراد، ويدخل في حكم ذلك إنتاج وبيع منتجات معيبة، حيث أن المسؤولية تقع على كل من البائع و المنتج الذي يتعامل أو يصنع سلعا بها عيوب، إضافة إلى وجوب الحماية من الأضرار.(عبيدات،183:2004)

والخلاصة أن هناك ضوابط وتوجيهات وضعها الإسلام لتحدد المسار الرشيد للمستهلك متى ما إلتزم بهذه التعليمات والتوجيهات اعتبر المستهلك رشيدا. (الرماني،2001: 49)

3. الجانب العملي:

1.3 مقدمة

اعتمدت البحث على المنهج الوصفي الكمي حيث هدفت البحث إلى معرفة الخطوات التي تم اتباعها في سبيل إجراء البحث الميدانية ولقد، تم تحديد هذه الخطوات على النحو التالي:

2.3 تحليل البيانات

التحليل الوصفي: البيانات الديمغرافية لعينة البحث

1.2.3 التحليل الوصفي لمتغيرات البحث

لتحقيق هذا الهدف تم إخضاع المعلومات التي وفرتها الاستبانة للتحليل الإحصائي وكانت آراء عينة البحث بشأن متغيرات البحث كما موضحة في الجدول رقم (2) أدناه.

جدول 2. الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

الرمز	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
A	المنتج الأخضر	3.2379	.82473
B	التسعير الأخضر	3.2121	.93794
C	التوزيع الأخضر	3.4530	1.02433
D	الترويج	3.4499	.87945
PDM	السلوك الشرائي	3.0379	.72800

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتماد على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS. V24).

2.2.3 الصدق والثبات:

للتحقق من الصدق الظاهري لمحتوى الاستبانة تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والاكاديميين في جامعة مصراتة، و من ذوي الاختصاص في التسويق، كما تم التحقق من الثبات عن طريق كرو نباخ الفا كما هو موضح بالجدول رقم 3 :

جدول 3. يوضح اختبار ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث

ت	المتغيرات / الأبعاد	عدد العبارات	الترميز	ألفا كرونباخ
1	المنتج الأخضر	5	A	.788
2	التسعير الأخضر	5	B	.867
3	التوزيع الأخضر	5	C	.778
4	الترويج	5	D	.772
5	السلوك الشرائي	10	CM	.883
	المجموع:	30		

المصدر: من إعداد الباحثين (اعتماد على الاستبيان ومخرجات برنامج SPSS. V24).

من خلال الجدول رقم (3) أدناه يلاحظ أن معامل الثبات لمحاور البحث مقبول بشكل كبير حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ لثبات الأبعاد ما بين (0.772) كحد أدنى و (0.883) كحد أعلى، وهذا ما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات (Sekaran & Bougie, 2018).

3.2.3 اختبار فرضيات البحث:

تم استخدام الإحصاء الاستنباطي لاختبار فرضيات البحث باستخدم برنامج smart-pls3 عن طريق الخطوات التالية:

أولا: نموذج قياسي (نموذج خارجي) Measurement Model

من خلاله يتم التأكد من مدى صدق وثبات فقرات الاستبانة في قياس متغيرات البحث، ويسمى (تقييم النموذج القياسي).

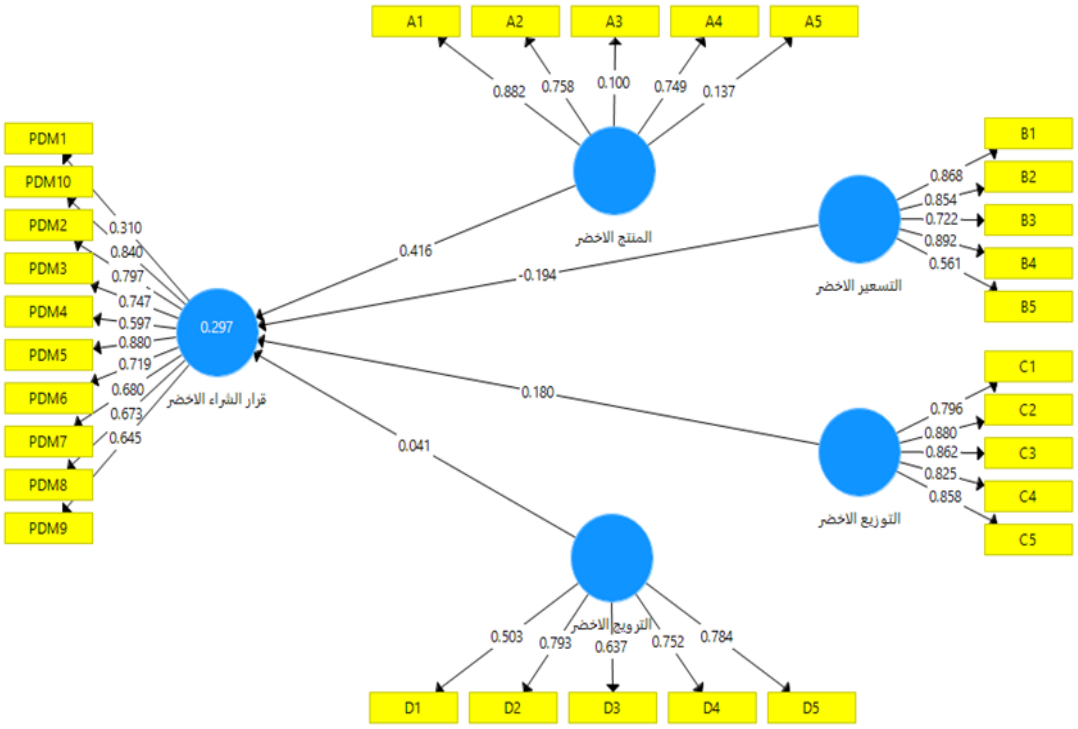

1.3.2.3 قياس الموثوقية وصحة التباين.

جدول 4. الموثوقية وصحة التباين

العبارات والمركبات	البنود / الأسئلة	الترميز	التشبعات (Loading)	الموثوقية المركبة	كرونباخ الفا	متوسط التبيان
المنتج الأخضر	السؤال الأول	A1	0.895			
	السؤال الثاني	A2	0.789	0.869	0.775	0.690
	السؤال الثالث	A3	حذف			
	السؤال الرابع	A4	0.804			
	السؤال الخامس	A5	حذف			
التسعير الأخضر	السؤال الأول	B1	0.870			
	السؤال الثاني	B2	0.854	0.889	0.868	0.622
	السؤال الثالث	B3	0.718			
	السؤال الرابع	B4	0.892			
	السؤال الخامس	B5	0.558			
التوزيع الأخضر	السؤال الأول	C1	0.796			
	السؤال الثاني	C2	0.880	0.926	0.900	0.714
		C3	0.863			

	السؤال الثالث	C4	0.825			
	السؤال الرابع	C5	0.858			
الترويج الأخضر	السؤال الأول	D1	حذف			
	السؤال الثاني	D2	0.809	0.837	0.798	0.565
	السؤال الثالث	D3	0.646			
	السؤال الرابع	D4	0.725			
	السؤال الخامس	D5	0.813			
قرار الشراء الأخضر	السؤال الأول	PDM1				
	السؤال الثاني	PDM2	0.796	0.913	0.893	0.541
	السؤال الثالث	PDM3	0.747			
	السؤال الرابع	PDM4	0.595			
		PDM5	0.883			
		PDM6	0.719			
		PDM7	0.680			
		PDM8	0.663			
		PDM9	0.641			
		PDM10	0.846			
						R2=0.829

المصدر: من إعداد الباحثين. اعتماداً على مخرجات برنامج (SmartPLS4. Ver.4.0.9.8).

2.3.2.3 قياس معامل التحديد (R2).

من اهم المعايير لتقييم النموذج الهيكلي هو معامل التحديد (R2) وان قيم (0.75،0.5،0.25) ضعيف – متوسط – كبير على التوالي (Hair et al. 2014). وكان معامل التحديد (R2) في هذه البحث يساوي (0.264) وهي قيمة متوسطة وهذا يدل على ان ابعاد التسويق الأخضر تفسر (26%) من التغير في قرار الشراء الأخضر.

3.3.2.3 قياس الارتباط وصحة التمايز.

بالإضافة إلى ما سبق فقد معيار (Fornell & Larcker, 1981) ان الجذر التربيعي لقيم متوسط التباين المفسر (AVE) يبين أن ارتباط المتغير نفسه أكبر من ارتباطه بالمتغيرات، وهذا يؤكد بان شرط التمايز قد تحقق كما هو موضح بالجدول رقم 4.

	الاخضر الترويج	الاخضر التسعير	الاخضر التوزيع	الاخضر الشراء قرار	الاخضر المنتج
الاخضر الترويج	0.751				
الاخضر التسعير	0.269	0.788			
الاخضر التوزيع	0.609	0.256	0.845		
الاخضر الشراء قرار	0.225	-0.181	0.270	0.736	
الاخضر المنتج	0.310	0.002	0.272	0.426	0.831

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج الاحصائي

ثانياً: تقييم النموذج الهيكلي:

لاختبار فرضيات البحث تم تقييم النموذج الهيكل، وذلك باستخدام طريقة (Bootstrapping). من خلاله يتم تحديد العلاقة بين المتغيرات فيما بينها كما هو موضح في الشكل رقم (2) أدناه.

4.3.2.3 اختبار الأثر بين متغيرات البحث

لاختبار فرضيات البحث تم اختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات البحث كما هو موضح في الجدول رقم 5.

جدول 5. يوضح طريقة (Bootstrapping) لاختبار العلاقات المباشرة بين متغيرات البحث

الفرضية	العلاقة	Original Sample Beat	Standard Deviation	T-Statistic	P-Value	القرار
H1	الاخضر المنتج -> الاخضر الشراء قرار	0.353	0.061	5.820	0.000	دعمت
H2	الاخضر التسعير -> الاخضر الشراء قرار	-0.250	0.089	2.816	0.005	دعمت
H3	الاخضر التوزيع -> الاخضر الشراء قرار	0.200	0.067	2.971	0.003	دعمت
H4	الاخضر الترويج -> الاخضر الشراء قرار	0.061	0.102	0.597	0.551	لم تدعم

من خلال الجدول رقم 5 والشكل رقم 3 يتضح ان الفرضيات (H1، H2،H3) تم قبولها حيث كان مستوى المعنوية (p–vallue) الخاص بها اصغر من 0.05 وبالتالي تم قبولها. اما الفرضية(H4) كان مستوى المعنوية (p–value) الخاص بها اكبر من 0.05 أي غير مقبولة.

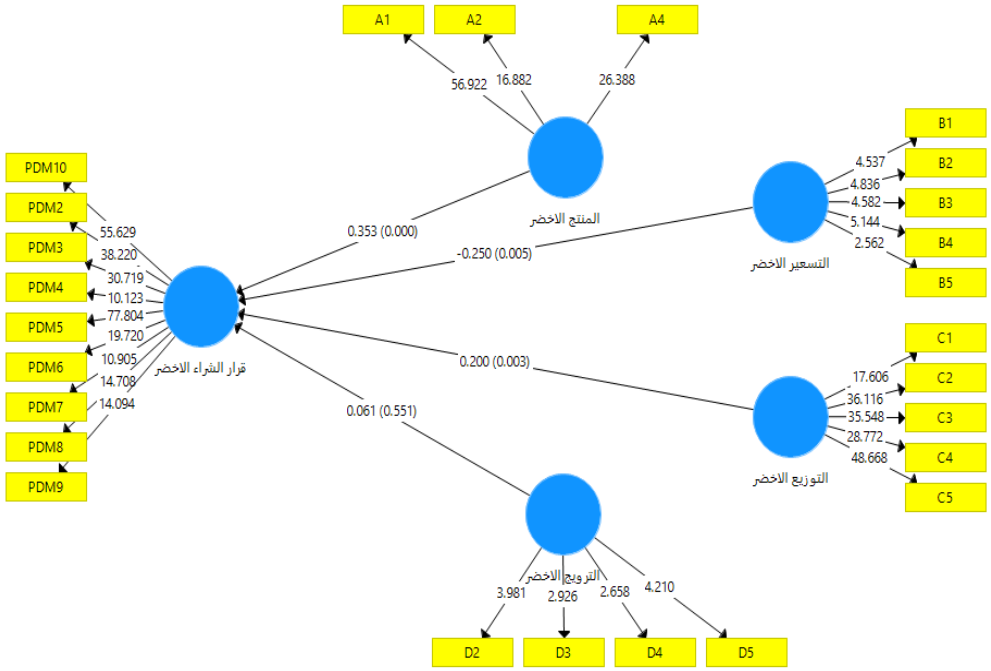

5.3.2.3 اختبار قدرة النموذج على التنبؤ (Q2).

كما أن هناك أداة أخرى لتقييم النموذج الهيكلي وهو معامل Q2 (Stone–Geisser)، فإذا كانت أكبر من الصفر فإن النموذج له أهمية تنبؤيه (Hair, 2019). وان قيمة Q2 (0، 0.02، 0.15، 0.35) كبيرة متوسطة صغيرة على التوالي (Chin، 2009) حيث كان Q2 لقرار الشراء الأخضر في هذه البحث 0.128 وهذا يدل على ان العلاقات في نموذج البحث له قدرة تنبؤيه صغيرة.

جدول 6. يوضح القدرة التنبؤية للنموذج Q2

المتغير الكامن	Q2 Predict	SSE	SSO
قرار التسعير الأخضر	0.128	2441.236	2799.000

4. النتائج:

توصل الباحثين إلى نتيجة رئيسية تتمثل في وجود علاقة للمزيج التسويقي الأخضر على السلوك الشرائي للمستهلك، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن المستهلك يسعى للحصول على منتجات مميزة فيما يتعلق بالمنتج الأخضر. إذ توصلت الباحثتان إلى:

1.4 يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن آراء مجتمع البحث حول المنتج الأخضر كانت تتجه نحو الموافقة وهذا يدل على أن السلوك الشرائي لعينة البحث يقبل المنتج الأخضر.

2.4 يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن آراء مجتمع البحث حول السعر الأخضر إذ جاء الموافقة وهذا يعني أن السلوك الشرائي للعميل لا يعتبر السعر حاجز له في سبيل الحصول على المنتج الأخضر.

3.4 يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن آراء مجتمع البحث حول التوزيع الأخضر كانت تتجه نحو مرتفعة، وهذا يوضح أن قنوات التوزيع متوفرة وبالتالي السلوك الشرائي لعينة البحث له علاقة بالمنتج الأخضر.

4.4 يتضح من خلال الجدول رقم (5) أن آراء مجتمع البحث حول الترويج الأخضر كانت تتجه نحو الحياد، وهذا يدل على أن السلوك الشرائي لعينة ليس له علاقة بترويج المنتج الأخضر.

5. التوصيات:

من خلال عرض النتائج السابقة تقدم الباحثين بعض التوصيات التي يمكن أن تؤخذ في عين الاعتبار لتقديم منتجات خضراء يمكن أن تؤثر بدورها على السلوك الشرائي للمستهلك من خلال:

1.5 منح المنتج الأخضر (الطبيعية) أهمية بالغة كونه تحقق المنفعة لصحة العملاء.

2.5 ضرورة الموازنة بين سعر المنتج والمنفعة المقدمة من المنتج إلى العملاء.

3.5 يجب أن تقوم الجهات الحكومية بإعداد وتنظيم قنوات توزيع في سبيل تدفق المنتجات الطبيعية الي اكبر شريحة من العملاء.

4.5 يجب على المنظمات أن تتبنى مفهوم الترويج الأخضر ووضع استراتيجية واضحة لاعتماد نمط الإنتاج الأخضر (المنتجات الطبيعية). وتوعية العملاء بأهمية المنتج الأخضر. بإعداد برامج توعية لبيان أهميتها في ظل الظروف البيئية ومشكلات الموارد الطبيعية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أشرف سعايدية، وآخرون، دور التسويق الأخضر في تعزيز الصورة الذهنية للمؤسسة: دراسة على متتبعي الصفحة الرسمية لمؤسسة تويوتا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علوم الإعلام والإتصال، الجزائر، 2023

الإسدودي. (2023). تأثير المزيج التسويقي الأخضر على سلوك المستهلك. *المجلة المصرية لبحوث الأعلام*. *2023*(83), 575-619 ,

اشرف محمود، عبدالله بو دربالة، الابتكار التسويقي وأثره في أبعاد السلوك الشرائي للمستهلك بالاعتماد على العوامل الداخلية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مستخدمي منتجات شارب بمدينة بنغازي، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية (ICST2020)، 28 30 – نوفمبر 2020، طرابلس – ليبيا

بورجي, عبدي, زايدي & ,عبد السلام. (2024 .(*التوجه البيئي للتسويق ودوره في تعزيز سلوك المستهلك الأخضر* ,Doctoral dissertation) جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة.

الأغا، حنان تحسين عيد (2017) أثر التسويق الأخضر علي سلوك المستهلك نحو المنتج الأخضر، سالة ماجستير من الجامعة الاسلامية غزة.

زهرة عبد محمد؛ لؤي راضي خليفة الربيعي. (2022). تصميم وتقييم متطلبات نظام التصنيع الأخضر (دراسة حالة في شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية–معمل محولات التوزيع.

زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، ط.1(الرياض، دار طويق للنشر والتوزيع، 2001)

سمية، عمراوي. (2016 .(*دور التسويق الأخضر في توجيه سلوك المستهلكين نحو حماية البيئة* ,Doctoral dissertation) جامعة محمد خيضر بسكرة, قسم العلوم الإقتصادية.(

الصباغ, م. ك. م., محمد كمال محمود, عبدالواحد, السيد عطية, البرى, أمانى السيد أحمد & ... ,أحمد ممدوح. (2023). أثر التسويق الأخضر على حماية مستهلكي الخدمات الطبية في ظل الأوبئة الخفية .*مجلة العلوم البيئية*.114–84 ,(7)*52* ,

طاهر, س. م., سارة محمد, رجب, جيهان عبد المنعم, الخربوطلى & ,ماجد محمد يسرى. (2024). مدى تأثير التسويق الأخضر على السلوك الشرائي دراسة ميدانية على السلع الاستهلاكية .مجلة العلوم البيئية.1600–1578 ,(6)53 ,

عبد الحكيم, زرقين, & عبود. (2014). أزمات العلامة التجارية وأثرها على سلوك المستهلك

عبد المجيد, أ. & أميرة أحمد. (2024). التوجهات البحثية لتأثيرالعوامل التسويقية على استجابات المستهلك نحو المنتجات الخضراء .المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة و الإعلان.398–371 ,(27)2024 ,

علاء طالب، وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، ط.2(عمان، دار صفا للنشر والتوزيع، 2014)

قسطلي, الزهرة, باجي & ,فطوم. (2021) . *دور عمليات ادارة المعرفة في التخطيط الاستراتجي* ,Doctoral dissertation) جامعة العربي التبسي تبسة.

قطاف صادق, ناجي, بن سطالة & ,يوسف. (2019 .(تحليل سلوك المستهلكين اتجاه المنتجات المحافظة على البيئة.(Doctoral dissertation, université ibn khaldoun–tiaret)

قطاف ناجي، بن سطالة يوسف، تحليل سلوك المستهلكين تجاه المنتجات المحافظة على البيئة: دراسة ميدانية بولاية تيارت، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون – تيارت، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، 2019

كاظم عبد الحسين ساجت, عبدالناصر عبدالرضا عليوي، أفراح محمد كاظم. (2019). استراتيجيات التسويق الاخضر وتأثيره في السلوك الشرائي للمستهلك (دراسة تحليلية لآداء عينة من زبائن معمل نسيج الكوت. JOURNAL OF ADMINISTRATION AND ECONOMICS, 8(29).).

محمد شريف & ,فرغلي علي محمود. (2024). الفرق البحثية متعددة التخصصات مدخل لتطوير الأداء البحثي بجامعة أسيوط .*مجلة كلية التربية (أسيوط)*.75-1 ,(6)*40* .

محمد عبيدات، التسويق الاجتماعي: الأخضر والبيئي،ط.1(عمان، دار وائل للنشر،2004)

محمد, ن. م., نهى محمد, خطاب, جمال سعد, محمد & ,نبيل عبد المنعم. (2019). نموذج مقترح للتكامل بين المسئولية الاجتماعية والتسويق الأخضر وانعكاساتها علي الميزة التنافسية بالتطبيق علي الصناعات المصرية–دراسة ميدانية .*مجلة العلوم البيئية*.579-553 ,(3)*47* ,

مفتوح & ,محمد الصالح .تاثير الاعلان على سلوك المستهلك النهائي'دراسة حالة اعلانات موسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال–موبليس.(Doctoral dissertation)

منى غزال. (2023). دور التسويق الأخضر في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمة–دراسة ميدانية في فنادق الأربع نجوم في محافظة طرطوس .*مجلة جامعة البعث–سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية*.(33)*45* ,

نيرمين علي، وآخرين، دور التسويق الاخضر فى اتجاه المستهلكين لشراء المنتجات صديقة البيئة فى مصر – دراسة ميدانية، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية – جامعة عين شمس، المجلد الخامس والأربعون، الجزء الأول، مارس 2019

ثانياً: المراجع الأجنبية

Boztepe, A. (2012). Green marketing and its impact on consumer buying behavior. European Journal of Economic & Political Studies, 5(1).

Chin, W. W. (2009). How to write up and report PLS analyses. Handbook of Partial Least Squares, 655:690. https://doi.org/10.1007/978-3-540-32827-8_29.

Delafrooz, N., Taleghani, M., & Nouri, B. (2014). Effect of green marketing on consumer purchase behavior. QScience Connect, 2014(1), 5.

Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). Structural equation models with unobservable variables and measurement error: Algebra and statistics. Journal of Marketing Research, 18(3), 382-388. https://doi.org/10.2307/3150980.

García-Salirrosas, E. E., & Rondon-Eusebio, R. F. (2022). Green marketing practices related to key variables of consumer purchasing behavior. Sustainability, 14(14), 8499.

Hair, J. F., Anderson, R. E., Babin, B. J., & Black, W. C. (2019). Multivariate Data Analysis. Cengage.

Hair, J. F., Jr., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2014). A primer on partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM). SAGE Publications.

Rahbar, E., & Wahid, N. A. (2011). Investigation of green marketing tools' effect on consumers' purchase behavior. Business strategy series, 12(2), 73-83.

Sekaran, U. & Bougie, R. (2018). Research methods for business: A skill-building approach. Seventh Edition, New York: John Wiley & Sons.

Sewwandi, J. P. N., & Dinesha, P. K. C. (2022). The impact of green marketing tools on green product purchase behavior: the moderation effect of consumer demographics. Asian Journal of Marketing Management, 1(01).

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا

دراسة تطبيقية للفترة 2014-2020

خالد محمد رحيل
أ.مشارك–محاسبة–كلية الاقتصاد
جامعة عمر المختار
zainab.sadaga@omu.edu.ly

زينب رجب صداقة
أ.مشارك –محاسبة – كلية الاقتصاد
جامعة عمر المختار
Khaled.salem@omu.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.09.23 **تاريخ القبول: 2024.11.22** **تاريخ النشر: 2024.11.30**

الملخص

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين الليبي من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات الملاءة المالية، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات للقوائم المالية لقطاع التأمين الليبي من الفترة 2014 إلى 2020م، كما خلصت الدراسة إلى أن أغلب مؤشرات الملاءة المالية لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدلات النمطية وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي، و معدل الملاءة المالية عن الصافي ، ومعدل كفاية المخصصات الفنية ، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل الهيكلية ، إلا أنّ معدل السيولة ومعدل الربحية ليست جيدة، كما صنف قطاع التأمين في ليبيا بتصنيف شبه جيد، ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة تحسين سيولة وربحية قطاع التأمين في ليبيا .

الكلمات الدالة: *الملاءة المالية – تقييم الأداء المالي – تصنيف قطاع التأمين – مؤشرات الملاءة المالية.*

Evaluation and Rating the Financial Performance of the Insurance Sector in Libya

"Standard Study During The period 2014 – 2020"

Zainab R.Shahat Sadaga
Omar al–Mukhtar university

Khaled Mohammed Rahil Salem
Omar al–Mukhtar university

Abstract

The main objective of the study is evaluation and rating the financial performance of the Libyan insurance sector through the use of a set of financial solvency indicators by using the analytic descriptive method in collecting and analyzing data for the financial statements of the Libyan insurance sector During The period 2014 – 2020. The study also concluded that most of the financial solvency indicators of the Libyan insurance sector are within the limits of the typical rates, which are the solvency rate for the total , the solvency rate for the net, the rate of adequacy of technical provisions , the retention rate, and the structure rate but, the liquidity rate and the profitability rate are not good. The Libyan insurance sector is also rating with a near-good rating. One of the most

important recommendations of the study is the need to improve the liquidity and profitability of the insurance sector in Libya

. **Keywords** : Solvency – Financial performance evaluation – Rating of the insurance sector - Solvency indicators

أولاً : الإطار العام للدراسة

1- المقدمة

يمثل القطاع المالي المكون الرئيس لاقتصاد أي بلد، ويساعد النظام المالي الفعال على نمو الإنتاجية والاقتصاد، وتعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية في ليبيا، ولها دورٌ مهم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخفيض مخاطر الأنشطة الاقتصادية، والمحافظة على شعور الأفراد بالأمان، وتعبئة المدخرات، وتحويل الفائض إلى وحدات اقتصادية تعاني من العجز، وبالتالي تسهيل الأنشطة الاستثمارية في الاقتصاد (Ansari and Fola,2014 ؛ مصرف ليبيا المركزي، تقرير الاستقرار المالي ،2018؛ Rohilla 2023)، حيث تعمل صناعة التأمين على رفع مستوى الإنتاجية والخدمات في أي مجتمع من خلال توفير السلامة والثقة للأفراد والمؤسسات عن طريق توفير الحماية التأمينية من أسباب المخاطر، وتقديم الدّعم والاستشارة للحماية منها، ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها ، بالإضافة إلى أنّ شركات التّأمين لها دورٌ مهمٌ في التنمية الاقتصادية عن طريق استثمار أقساط التأمين في المشاريع التي تدعم الاقتصاد القومي لأي بلد، وبالتالي نجاح شركات التأمين يعتبر نجاح التنمية الاقتصادية في أي بلد (زايد والأشقر،2022) .

تواجه شركات التأمين كغيرها من المؤسسات المالية كلّ أنواع المخاطر المتعلقة بعدم السداد تجاه دائنيها، والمخاطر التشغيلية، وهذا يتطلب منها اتخاذ كافة الاجراءات الوقائية (قندوز والسهلاوي ،2015)، ولأهمية صناعة التأمين في إدارة المخاطر كان لابد من وضع آليات جديدة تضمن للشركات تحقيق أهدافها ، ومن هذه الآليات الملاءة المالية باعتبارها العنصر الأهم لضمان قدرة شركات التأمين في الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي ضمان قوة ومتانة المراكز المالية لها (اللويم والشريف ،2023) ، وذلك من خلال تحسين الملاءة المالية لشركات التأمين بحيث تكون قادرة على مواجهة التزاماتها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المحددة، حيث تمثل الملاءة المالية أهم معايير تقييم الأداء لشركات التأمين في أغلب النظم الرقابية على قطاع التأمين (قندوز والسهلاوي ، ISIA. Module 5.6.1 Solvency - 2015 . (.Principles and structures,(2018)

يتم تقييم أداء شركات التأمين باستخدام مؤشرات الملاءة المالية، فقد قام العديد من البحاث والمؤسسات المالية بتطوير كثير من النّظم الّتي تمكن الشركات بالتنبؤ بالعسر المالي وهي مؤشر الملاءة المالية عن الإجمالي؛ ومؤشر الملاءة المالية عن الصافي؛ ومؤشر الاحتفاظ؛ ومؤشر كفاية المخصصات الفنية؛ ومؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى الحقوق الملكية معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) ؛ الربحية (رحيل وصداقة ،2021).

2- دراسات السابقة

تناولت دراسات تقييم الأداء المالي لقطاعات التأمين وفق نموذج (CARAMEL) منها دراسة Ghimire(2013) واستندت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع القوائم المالية في شركات التأمين في نيبال، وخلصت إلى أنّ معظم شركات التأمين تمتثل قانونيًا، حيث أن بعض النسب مثل نسبة المصروفات، العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول، إجمالي الأقساط إلى حقوق المساهمين، صافي الأقساط إلى نسبة حقوق الأسهم، العائد على رأس المال تتحسن خلال فترة الدراسة، في حين أن نسب أخرى مثل الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، ورأس المال إلى الخصوم تتدهور في نفس الفترة, كما كانت نسبة المطالبات والنسبة المجمعة متقلبة خلال الفترة، كما انخفض اتجاه نسبة الربح إلى الاكتتاب بشكل طفيف, بشكل عام لم تكن السلامة المالية للتأمين على الحياة خلال فترة الدراسة جيدة, بالإضافة إلى أنّ النسب التي لها تأثير سلبي على السلامة المالية في اتجاه متزايد، والنسب التي تلعب دورًا إيجابيا على السلامة المالية في اتجاه تنازلي كما استخدمت دراسة Ansari and Fola (2014) البيانات الثانوية المستمدة من التقارير المالية لسبع شركات تأمين على الحياة لخمس سنوات من 2008-2012م وتم استخدام T-Test، و خلصت إلى أن أداء شركات التأمين على الحياة في الهند سليم باستثناء عدم كفاية إعادة التأمين، إلّا أنه توجد فروق بين الشركات التأمين على الحياة في القطاع العام والخاص فيما يتعلق بكفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة الإدارة والربحية والسيولة، كما استخدمت **دراسة** Jansirani and Muthusamy **(2019)** تحليل مؤشرات السلامة المالية الستة للنموذج، وهي: (ملائمة رأس المال، وجودة الأصول، وإعادة التأمين، والاكتوارية ، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية ومخاطر السوق) وخلصت إلى أنّ نموذج CARAMEL له دور مهم في بيان مؤشرات السلامة المالية لصناعة التأمين، كما خلصت إلى أنّ نسب كفاءة الإدارة والربحية والسيولة متدنية، إلا أنّ نسبة جودة أصولها جيدة، في حين أن نسبة الاحتفاظ مرتفعة، كما تناولت دراسة Rohilla (2023) الأسلوب الوصفي الاستدلالي من T-test و Anova واستخدام البيانات الثانوية من 2011 ألى 2022م ، وتم اختيار ست شركات تأمين على الحياة تتألف من شركة واحدة من القطاع العام، وخمس شركات من القطاع الخاص على أساس أعلا حصتها في السوق، وهي تحتل الحصة الأكبر في أعمال التأمين على الحياة في الهند، للوصول إلى الأهداف المؤطرة التي تم اختبار وضعها المالي باستخدام نموذج CARAMEL وخلصت إلى أن كل الشركات التي تمارس أعمالًا أكثر من رأس مالها، وأن كل الشركات لديها نفقات أقل على إعادة التأمين، كما لوحظ أن العائد على حقوق المساهمين من الشركات الخاصة قد انخفضت، وأصبحت تنازلياً للأرباح، من حيث السيولة كل شركات التأمين على الحياة المختارة وضعها جيد وقادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل.

كما تناولت دراسات أخرى تقييم أداء قطاعات التأمين في ليبيا والدول العربية والأجنبية منها دراسة طبابيبة (2010) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي ، كما خلصت الدراسة إلى أن نسب الملاءة المالية والنشاط والربحية جيدة لشركات التأمين الجزائرية ، إلا أن السيولة لتلك الشركات ليست كافية، ونسب الهيكلية تشير إلى تناقص استقلالها المالي, و أن وجود نظام رقابي من خلال التحليل المالي يعتبر فعال

في تقييم الأداء، كما استخدمت دراسة الحميدي (2013) المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات المتوفرة عن قطاع التأمين في سوريا، واقترحت الدراسة نظام إنذارٍ مبكر يتكامل ويتوافق مع طبيعة السوق السورية للتأمين، ويتكوّن من عشر مؤشرات علمية وعملية منفصلة لتقييم أداء شركات التأمين السوري، حيث يقوم هذا النظام بجمع تلك المؤشرات في أربع مجموعات حيث تتناول كل مجموعة منها جانباً معيناً من الأخطار التي تواجهها شركات التّأمين السورية. وهي مخاطر المحفظة الائتمانية، ومخاطر الاكتتاب، ومخاطر التكلفة الكلية، والمخاطر المالية، ومن ثم استنباط آلية للتميّيز بين شركات التّأمين السورية المدروسة وفق مؤشرات النّظام المقترح، كما استخدمت دراسة كاتش (2014) منهج دراسة الحالة في شركات التأمين الجزائرية، وخلصت إلى أنّ هناك تأثيرًا سلبيًا للوضعية المالية على المدى القصير بالنسبة إلى رأس مال العامل الدائم، وهذا يدل على عدم سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير، كما خلصت الدراسة إلى عدم سلامة هامش الملاءة المالية للمؤسسة خلال فترة الدراسة، في حين استخدمت دراسة الزرير والجشي (2015) المنهج الوصفي التحليلي على عينة من شركات التأمين السعودية عبر نظام الإنذار المبكر الأمريكي(IRIS) , وخلصت إلى أن الشركات المدروسة تعاني من غياب الاستقرار في أدائها وأنشطتها؛ نتيجة التغيرات الكبيرة في حجم محافظها التأمينية بين عام وآخر، كما أظهرت أن هذه الشركات تعاني من انخفاض كبير في ربحية أعمالها التأمينية على الرغم من ارتفاع معدلات التحصيل والنمو لديها، وانخفاض معدلات الخسارة لهذه الأعمال , كما أنها تعتمد على أرباح أنشطتها الاستثمارية لتغطية الانخفاض في ربحية أعمالها الاكتتابية، كما أظهرت أن السوق السعودية غير قادرة على استيعاب هذا النمو والتوسع الكبيرين بأعداد الشركات، كما قامت دراسة قندوز والسهلاوي (2015) بتقييم متطلبات هامش الملاءة المالية في قطاع التأمين السعودي، واستخدمت التحليل الوصفي الاستنتاجي وخلصت إلى أن قياس هامش الملاءة لشركات التأمين يساعد في معرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمطالبات المالية عند استحقاقها، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين هامش الملاءة والمردودية لشركات التأمين .

في حين استخدمت دراسة محمد و أبو زيد (2017) تحليل التمايز لتصنيف شركات التأمين وفق الأداء المالي لهذه الشركات ، وخلصت إلى أن شركات التأمين التعاوني السعودي قد حققت متوسط المدى المقبول لتسع مؤشرات مالية، في حين ابتعدت عن المدى المقبول في ست مؤشرات مالية، ويرجع ذلك إلى المنافسة السيئة التي أدت إلى تخفيض أسعار المنتجات مع عدم كفاية المخصصات ، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة النشاط الاكتتابي والاستثماري , وعدم كفاءة إدارة الأصول ، في حين اتبعت دراسة محمد (2018) المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية لسوق التأمين السوداني، وتوصلت إلى أن جميع شركات التأمين لديها صعوبة في التدفقات النقدية وذلك لتقديمها خدمات التأمين بالأجل وزيادة حجم المصروفات الإدارية والعمومية مما يؤثر سلبا على الملاءة المالية، كما تناولت دراسة مرسي وآخرون (2019) تقييم الأداء المالي لشركة التأمين الإسلامية خلال 2016 م وفقًا لمؤشرات IRIS ، وقد خلصت إلى أن الشركة

تتبع سياسة اكتتابية غير سليمة فيما يتعلق بتضخم معدلات الاكتتاب، وارتفاع نسبة الاحتفاظ الكلية بالشركة إلا أنه لا توجد تغطية احتياطية ورأس مال يتناسب مع هذا الاكتتاب، كما استخدمت دراسة رحيل وصداقة (2021) المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات للقوائم المالية لشركات التأمين المدرجة لدى هيأة الرقابة على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد –الحكومة الليبية المؤقتة في 31-12-2019م وهي أربع شركات واقترحت أنموذجًا لمؤشرات الملاءة المالية بهدف تقييم الأداء المالي لقطاع التأمين التي استندت على مجموعة من أهم النظم المعروفة لتقييم الأداء المالي لقطاع التأمين، وهو يتكون من سبع مجموعات من المخاطر المتمثلة في مخاطر الأداء وإعادة التأمين و السيولة والربحية والتكلفة الكلية وكفاية المخصصات الفنية والهيكلية وعشر مؤشرات، وخلصت الدراسة إلى أن أغلب معايير الملاءة المالية لشركات التأمين الليبية في حدود المعدلات العالمية وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي, و معدل الملاءة المالية عن الصافي, ومعدلات السيولة، ومعدل الاحتفاظ ، ومعدل التكلفة، ومعدلات الهيكلية، إلا أن معدل الربحية و معدل كفاية المخصصات الفنية لصافي الأقساط المحتفظ بها ليست جيدة .

في حين تناولت دراسات أخرى مؤشرات ومحددات السلامة المالية لبلدان مختلفة منها دراسة Kwon and Wolfrom (2016) من خلال التنظيم من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هدفت إلى توحيد معايير الملاءة المالية لكل البلدان بغرض تقييم أداء قطاع التأمين، وخلصت إلى أن أكثر المؤشرات المتفق عليها من قطاع التأمين في أغلب الدول هي مؤشرات الربحية تتضمن العائد على الأصول، والعائد على أقساط التأمين, كما تركز على كفاية المخصصات المتعلقة بالأقساط إلا أنها تختلف في طريقة احتسابها من دولة إلى أخرى، فيما يتعلق بأداء إعادة التأمين والمخاطر تم التركيز على استخدام نسبة الاحتفاظ ، بالإضافة إلى نسب الرافعة المالية إلى حقوق المساهمين، والرافعة المالية المتعلقة بهيكل التمويل, وأيضًا المؤشرات المتعلقة بسيولة الأصول، كما اعتمدت دراسة (Kramari et.al (2019 على البيانات الثانوية المستمدة من التقارير المالية للشركات خلال الفترة 2013-2017م من أجل استكشاف محددات السلامة المالية لشركات التأمين بدول وسط وشرق أوروبا وهي كرواتيا وبولندا والمجر، وخلصت إلى أن مؤسسات التأمين الكرواتية تتأثر بشكل إيجابي بحجم أصولها، بينما تتأثر مؤسسات التأمين المجرية والبولندية بشكل إيجابي بمدى تغطية إعادة التأمين، كما خلصت إلى أن الحجم غير الكافي للشركات وتغطية إعادة التأمين يمكن أن تعرض الاستقرار المالي لشركات التأمين للخطر وبالتالي الاستقرار المالي الشامل للخطر.

تعليق على الدراســـات:

بعد استعراض الدراسات السابقة بإيجاز تبين أنها تتفق على ضرورة تقييم الأداء المالي لشركات التّأمين، حيث خلصت الدراسات السابقة إلى ما يلي :

- من خلال أنموذج CARAMEL ومؤشرات نظام الإنذار المبكر الأمريكي (IRIS) لهن دور مهم في بيان مؤشرات السلامة المالية لصناعة التأمين.

- من أهم مؤشرات تقييم الأداء لشركات التأمين لدى أغلب النظم الرقابية على قطاع التأمين تتمثل في مؤشرات الملاءة المالية .
- يساعد قياس هامش الملاءة لشركات التأمين في معرفة مخاطر السيولة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمطالبات المالية عند استحقاقها .

بالرغم من تناول الدراسات السابقة والأنظمة الدولية مثل نظام الأنذار المبكر IRIS وأنموذج CARAMEL ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لبعض مؤشرات الملاءة المالية ، وتقييم الأداء المالي لبعض شركات التأمين، إلا أن ما يميز دراستنا وهي تقييم قطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020م لسبع مؤشرات، وهو ما لم يتم التطرق له من قبل في الدراسات السابقة بالبيئة الليبية على حد علم الباحثين، وهي تختلف عن دراسة رحيل وصداقة (2021) لتناولها فقط تقييم الأداء المالي لأربع شركات فقط خلال فترة من 2016 إلى 2018م في عشر مؤشرات ، كما أن الدراسة تقدم إضافة من حيث تقديم تصنيف لقطاع التأمين وفقًا لمؤشرات الملاءة المالية .

3- مشكلة الدراسة:

أثّرت الأزمة المالية العالمية في 2008 م بالدرجة الأولى على القطاع المصرفي، إلا أنّ تأثيرها على قطاع التأمين أقل من المصارف بسبب انخفاض مخاطر السيولة، حيث أثرت الأزمة المالية في المقام الأول في صناعة التأمين من خلال محافظها الاستثمارية(Schich,2009 ؛ Brien,2010) ، حيث تواجه شركات التأمين العديد من المخاطر منها المالية والتشغيلية، وهذا يتطلب منها اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الوقائية التحوطية المناسبة لإدارة تلك المخاطر ، والأخذ في الاعتبار الالتزام بالمتطلبات المحلية والدولية بخصوص ذلك، ومن أهم هذه المخاطر التي يواجهها قطاع التأمين هو العجز عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها وهو ما يسمى بالملاءة (قندوز والسهلاوي،2015) ،

من خلال السنوات الطويلة الماضية تم احتكار صناعة التأمين الليبي من قبل القطاع العام، فمنذ فترة الستينات من القرن الماضي حتى بداية الألفية الثانية بقي التعامل فيه مقتصرًا على شركة واحدة وهي شركة ليبيا للتأمين وهي شركة عامة، وهذا أدى إلى انعدام المنافسة ومن ثم تدني مستوى الأداء وجودة الخدمات المقدّمة من قطاع التأمين، كما أن قطاع التأمين الليبي يعاني من قلة وعي الجمهور بأهمية خدمات التأمين في إدارة الأخطار وقدرتهاعلى الوفاء بالتزاماتها المستقبلية اتجاه عملائها، بالإضافة إلى ضعف أدائه وبالأخص ربحيته وكفاية مخصصاته الفنية، بالإضافة لضعف الجهات المسؤولة على تنظيم قطاع التأمين في ليبيا، كما أن النظم التقليدية المتبعة في تقييم الأداء لشركات التأمين قاصر ولا تفي بمتطلبات تقييم الأداء في شركات التأمين المعاصرة لأنها لاتعطي إشارات تحذيرية شاملة لمجالات التأمين، كما أن قطاع التأمين في ليبيا لا يواكب التطورات بالرغم من أنه أكثر القطاعات تأثرًا بالتطورات المتسارعة منها حرية التجارة العالمية والعولمة والتطور التكنولوجي في صناعة التأمين العالمي، ولمواجهة تلك الصعوبات والقصور ولمواكبة هذا التطور لقطاع التأمين يجب أن تحظى عملية تقييم الأداء في قطاع التأمين الليبي بأهمية كبيرة ((Ansari and Fola (2014 ؛ مصرف ليبيا المركزي، تقرير الاستقرار

المالي ،2018 ؛ تقرير لجنة تقييم أداء شركات التأمين بليبيا ،2019 ؛رحيل وصداقة ، 2021 ؛ الاتحاد العام العربي للتأمين، 2023) وتعد الملاءة المالية من أهم المؤشرات المالية لتقييم الأداء لشركات التأمين(ISIA. Module 5.6.1 Solvency - Principles and structures,(2018 ؛ لذلك نجد أهمية و ضرورة ملحة لدراسة و تقييم الأداء المالي قطاع التأمين الليبي وفقاً لمؤشرات الملاءة المالية، وأبراز نقاط الضعف والقوى التي تتصف بها صناعة التأمين في ليبيا، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي :

- هل هناك قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين الليبي ؟

من السؤال الرئيس يتفرع ما يلي:

- هل هناك قصور في معدل الملاءة المالية عن الإجمالي ؟
- هل هناك قصور في معدل الملاءة المالية عن الصافي ؟
- هل هناك قصور في معدل الاحتفاظ ؟
- هل هناك قصور في معدل كفاية المخصصات الفنية ؟
- هل هناك قصور في معدل الهيكلية ؟
- هل هناك قصور في معدل السيولة ؟
- هل هناك قصور في معدل الربحية ؟

- ما هو تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا ؟

4- فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضيتين رئيستين هما :

الفرضية الرئيسة الأولى : يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا ويتفرع منها ما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى : يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط.

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط .

الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد قصور في مؤشر الاحتفاظ .

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد قصور في مؤشر كفاية المخصصات الفنية .

الفرضية الفرعية الخامسة: يوجد قصور في مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين).

الفرضية الفرعية السادسة: يوجد قصور في مؤشر االسيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة.

الفرضية الفرعية السابعة: يوجد قصور في مؤشر الربحية .

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد قصور في تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا

5- هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تقييم وتصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا وفق بعض مؤشرات الملاءة المالية، وذلك لمعرفة أهم نقاط القوة والضعف لقطاع التأمين.

6- أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من خلال اعتبارها إضافة للدراسات المتعلقة بتقييم الأداء المالي في قطاع التأمين في ليبيا ودعمًا للجهود البحثية في البيئة الليبية، كما تعتبر الدراسة دعمًا لشركات التأمين في ليبيا من خلال تقييم الأداء لمالي لديها باستخدام مجموعة من مؤشرات الملاءة المالية.

7- منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات المالية لقطاع التأمين المتعلقة ببعض مؤشرات الملاءة المالية من 2014 إلى 2020م ، وهي مستخدمة في دراسات سابقة مشابهة منها دراسات (طبايبية ، 2010؛ Ghimire,2013 ؛ الزرير و الجشي ،2015؛ محمد ، 2018) وتلك البيانات مستخرجة من الجهة المشرفة على القطاع وهي هيأة الإشراف على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية .

8- حدود الدراسة ومصطلحات البحث:

أ. تقتصر الدراسة على البيانات المالية لشركات التأمين المدرجة لدى هيأة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد –حكومة الليبية الموحدة خلال الفترة 2014– 2020 م.

ب. تختصر الدراسة على استخدام بعض مؤشرات الملاءة المالية، وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي والصافي، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل كفاية المخصصات الفنية، ومعدل الهيكلية (نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) ومعدل السيولة (معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) ومعدل الربحية المتمثلة في العائد على الأصول.

ج. من أهم مصطلحات البحث وهي الملاءة المالية وتقييم الأداء المالي وتصنيف قطاع التأمين و مؤشرات الملاءة المالية.

ثانيًا : الإطار النظري للدراسة:

1. مفهوم التأمين ومبادئه الأساسية :

التأمين في اللغة مصدر أمَن يؤمن مأخوذة من الأمن وهو ضد الخوف (الرازي ،1999)، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **آمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ** ﴾ (القرآن الكريم , سورة قريش , الآية3) ، كما عرف التأمين الاقتصاديون بأنه أعمال التنظيم والإدارة من خلال تجميع إعداد كبيرة من الحالات المتشابهة لتخفيض حالات عدم التأكد إلى الحد المقبول (أحمد ،2005).

كما عرف التأمين من الناحية القانونية بأنه عقد يلتزم المؤمن بدفع إلى المؤمن له أو المستفيد مبلغًا أو عوضًا ماليًا في حالة وقوع الخطر أو الخسارة المشار إليه في العقد مقابل قسط يدفعه المؤمن له إلى المؤمن (علوان والطائي ،2020) .

كما عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي للإبلاغ المالي IFRS 4 عقد التأمين بأنه عبارة عن العقد الذي تقبل بموجبه شركة التأمين بخطر تأميني من حامل وثيقة التأمين من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة إذا كان هناك حدث غير مؤكد يؤثر سلبًا على حامل الوثيقة .

أي أن التأمين وسيلة لإدارة المخاطر من قبل حامل الوثيقة ونقل تلك المخاطر إلى شركة التأمين مقابل قسط يدفعه حامل الوثيقة إلى شركة التأمين .

مما سبق يمكن بيان أهم أطراف وعناصر العملية التأمينية وهي كما يلي:

- **المؤمن (شركة التأمين)** : وهو الجهة التي تقوم بالتعويض للمؤمن له إذا وقع الخطر المقرر في عقد التأمين .
- **وثيقة التأمين** : يصدرها المؤمن (شركة التأمين) وهو العقد الرسمي لعملية التأمين, وتتضمن مختلف شروط عملية التأمين .
- **المؤمن له** : ويتمثل في الشخص أو الجهة التي تقوم بسداد أقساط التأمين في مواعيدها المتفق عليها.
- **المستفيد** : وهو الطرف الذي يحصل على قيمة التأمين المدفوع من المؤسسة التأمينية وقد يكون المؤمن نفسه أو طرف ثالث.
- **القسط التأميني** : وهو المبلغ الذي يدفعة المؤمن له إلى المؤمن نظير تحمل المؤمن الخطر نيابة عن المؤمن له .
- **قيمة التعويض** : وهو المبلغ المدفوع من قبل شركة تأمين إلى المؤمن له نظير تحقق الخسارة.

الشروط الواجب توافرها في الأخطار المؤمن عليها(نجيب ،2007) : تتمثل تلك فيما يلي:

1. أن تكون الأخطار محتملة الحدوث أي أن لا يكون الخطر مؤكد الحدوث أو مستحيل الحدوث، أي أن يكون درجة تحقق الخطر بين الواحد والصفر، وكلما كانت درجة تحقق الخطر في المنتصف كلما كان الخطر يمكن التعامل معه تأمينيًا أفضل.
2. يجب أن يكون احتمال تحقق الخطر في المستقبل، أي أن لا يكون الخطر قد تحقق في وقت التعاقد ، حيث يجب أن يكون محتمل الحدوث في المستقبل.
3. ألا يكون تحقق الأخطار نتيجة لعمل متعمد من جانب المؤمن له أي أن الأصل في التأمين هو التعويض عن الخسارة الناتجة عن الأخطار وليس الربح .
4. كما أن هناك شروط قانونية لعقد التأمين حيث يجب أن يكون هناك غرض مشروع للتعاقد أي السببية، كما أن يكون طرفي التعاقد لهم الأهلية في التعاقد، وأن يكون هناك التراضي بينهم، وأن يكون هناك أداء معين أي مصلحة تأمينية .

وللتأمين مبادئ أساسية تتمثل مبادئ التأمين في الآتي(المعهد المالي، مدخل إلى اساسيات التأمين،2016):

1. **منتهى حسن النية** : يتضمن هذا المبدأ أن يكون كل من المؤمن والمؤمن له شفافين وأن يقدموا كل المعلومات التي تهم الطرفين وعدم تقديم أي معلومات مضللة .
2. **مبدأ المصلحة التأمينية** : يجب أن يكون الشخص متلقي منفعة وثيقة التأمين هو الشخص الذي وقعت له الخسارة وقت تعرض الشيء موضوع التأمين للخسارة .

3. **التعويض** : وهو إعادة المؤمن له بعد الخسارة إلى نفس الوضع المالي قبل الخسارة أي أن يعوض المؤمن له نفس قيمة الخسارة دون زيادة أو نقصان .
4. **الحلول** : أي أنه من حق الشخص أو الشركة عند التعويض لشخص آخر بموجب عقد التأمين أن يمثله في كل حقوقه التي تتعلق بحالة معينة .
5. **المشاركة في التعويض** : يعني هذا المبدأ من حق شركة التأمين المطالبة من شركات التأمين الأخرى التي قامت بالتأمين للمشاركة معها في تكاليف التعويض .
6. **السبب المباشر** : يقصد بمبدأ السبب المباشر وهو تحديد سبب الخسارة قبل اتخاذ قرار التسوية في معظم الحالات يكون السبب واحدًا للخسارة إلا أن هناك حالات يكون هناك أكثر من سبب للخسارة وبالتالي وفق مبدأ السبب المباشر تساعد في تحديد سبب تلك الخسارة

2. **أنواع التأمين: يمكن بيان أنواع التأمين فيما يلي(2005)Klein** :

1. **تأمينات على الممتلكات:** تتعامل هذه التأمينات عن المخاطر التي تواجها ممتلكات المؤمن له مثل التأمين ضد الحريق والبحري وضد الحوادث .
2. **تأمينات على الحياة:** تتعامل هذه التأمينات عن المخاطر التي تواجه العميل والمتمثلة في الوفاة حيث يدفع المؤمن مبلغ محدد حسب العقد إذا وقعت الوفاة خلال المدة المحددة في العقد .
3. **تأمينات الصحية:** تتعامل هذه التأمينات عن الأخطار التي يتعرض لها المؤمن له المتمثلة للمرض والعجز من خلال تغطية التكاليف من قبل المؤمن.
4. وهذا التقسيم لأنواع التأمين تتوافق مع القانون رقم (3) لسنة 2006 م المتعلق بالرقابة والإشراف على قطاع التأمين .

3. **مفهوم الملاءة المالية** : تعتبر الملاءة من أهم المؤشرات المالية لتقييم قدرة مؤسسات التأمين في مواجهة المخاطر، ويعرف قاموس(Oxford English Dictionary) الملاءة المالية بأن تكون أصولها أكبر من التزاماتها بحيث تصبح قادرة على سداد التزاماتها (Eikenhout ,2015)

كما عرفت الملاءة المالية بأنها قدرة شركة التأمين بشكل مستمر على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق في أوقات استحقاقها، وهذا يتحقق من خلال قوة المركز المالي الذي تتجاوز فيها الدخل الاستثمارات والأقساط المحصلة إجمالي المطالبات والمصروفات (نور الدين وحسين،2021) ، كما يشير Daykin et .al (1984) بأن الملاءة المالية هي القوة المالية والربحية طويلة الأمد وإمكانية النمو .

مما سبق يتضح أن الملاءة المالية لشركات التأمين تستند إلى القدرة على سداد الالتزامات في مواعيدها المحددة لحملة الوثائق بحيث تكون قوة المركز المالي تتجاوز المطالبات بمعنى آخر إدارة مخاطر السيولة.

وتستند الملاءة المالية على ثلاث قواعد مهمة وهي القواعد الخاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية المرتبطة بطبيعة عمليا ، وأيضًا القواعد المتعلقة بتغطية المخصصات الفنية من الأصول المناسبة،

وكذلك القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة المتعلق بمبلغ معين من الدخل الإضافي (قندوز والسهلاوي, 2015).

وتتمثل أهمية الملاءة المالية في حماية مصالح أصحاب وثائق التأمين من خلال الوفاء بالتزاماتهم في أوقاتها المحددة، وكذلك ضمان استمرارية أعمال شركات التأمين وهذا له دور مهم في النشاط الاقتصلدي والاجتماعي للبلد (هدى و عبد النور ، 2009) .

لأهمية قياس الملاءة المالية لشركات التأمين ، فقد قامت العديد من الدراسات والمؤسسات المالية بتطوير الكثير من النظم التي تمكن الشركات بالتنبؤ بالتعثر المالي، ومنها دراسة (رحيل وصداقة،2021) التي اقترحت أنموذجًا لمؤشرات الملاءة المالية لتقييم قطاع التأمين التي استندت على مجموعة من أهم النظم المعروفة لتقييم الأداء المالي لقطاع التأمين منها الإنذار المبكر الأمريكي (IRIS)، و FAST نظام مراقبة التحليل المالي، مؤشرات مؤسسة التصنيف العالمي Standard & Poor ، ونموذج لمؤشرات السلامة المالية CARAMEL وهي ملائمة رأس المال وجودة الأصول وإعادة التأمين والاكتوارية وكفاءة الإدارة، و الربحية، والسيولة، حساسية ومخاطر السوق –(OECD) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبالتالي تم تحديد أهم المخاطر التي تتعرض لها صناعة التأمين وأهم المؤشرات المتعلقة بها وفق المعايير النمطية المحددة لها ووفق المنظمات السابقة وهي كما يلي(رحيل وصداقة،2021)

- **مخاطر الأداء** : وتمثل تلك المخاطر مدى كفاية حقوق المساهمين لأقساط الاكتتاب سواء الصافية أو الإجمالية، وهي تشمل مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط، ويمثل هذا المعدل إجمالي الأقساط المكتتب بها إلى حقوق المساهمين، ويعبر هذا المعدل عن قدرة قطاع التأمين عن تحمل الخسائر المفاجئة وارتفاع هذا المعدل يعني زيادة الأخطار عن الطاقة الاستيعابية وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير النمطية أن يكون أقل من 400% .

وكذلك تشمل على مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط ويتم حسابه بقسمة صافي الأقساط المحتفظ بها على حقوق المساهمين، ويهدف لبيان حجم الأقساط الصافية وما يقابلها من رأس المال والاحتياطيات، كما يعكس مدى قدرة قطاع التأمين على تحمل الخسائر الفجائية في الأجل القصير، كما يعطي مؤشر عام عن اتجاهات الإدارة بالنسبة لسياسة الاحتفاظ وإعادة التأمين، وحدود هذا المعدل طبقاً للمعايير النمطية تكون أقل من 200% كما بينت بعض الدرسات على أن المعيار النمطي أقل من 350% .

- **مخاطر إعادة التأمين:** وهي تتضمن المخاطر المتعلقة بعدم التعامل مع شركات إعادة التأمين ذات سمعة جيدة وأهم المؤشرات المتعلقة بها مؤشر الاحتفاظ ، وهو يمثل صافي الأقساط المحتفظ بها إلى إجمالي الأقساط المكتتب بها ويحدد هذا المعدل مدى اعتماد الشركة على معيدي التأمين، والقدرة على الاحتفاظ بالإخطار، وفي حال تدني هذا المعدل عن المعدل القياسي العالمي تجد شركة التأمين نفسها مقيدة أكثر بقيود معيدي التأمين، وحدود هذا المعدل وفق المعدل النمطي أن يكون أكبر من 50% .
- **مخاطر عدم كفاية المخصصات:** وهي تتعلق بمدى كفاية المخصصات الفنية للأقساط الصافية وهي تشمل مؤشر المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط، وتبين هذه النسبة مدى كفاية المخصصات الفنية

والممثلة لحقوق حملة الوثائق لمواجهة التزاماتها المتمثلة في الأقساط عن العمليات المحتفظ بها، وحدودها وفق المعايير الدولية أن يكون أكبر من 100% .

- **مخاطر الهيكلية:** وهي تتعلق بمدى ملائمة المخصصات الفنية لحقوق المساهمين، بالإضافة إلى مؤشر حقوق الملكية من الأصول, ومؤشراتها تشمل نسب المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين وتبين هذا النسبة حجم المخصصات الفنية وما تمثله من ضمانات إضافية يمكن اللجوء إليها بالنسبة إلى رأس المال واحتياطياته الإلزامية والحرة , أي مدى ملائمة المخصصات لحقوق الملكية وحدود هذه النسبة وفق المعايير الدولية أقل من 350% ، كما تتضمن مؤشر حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول والمعدل النمطي هو 10% كحد أدنى.
- **مخاطر السيولة :** وتتعلق تلك المخاطر بمدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل وقت استحقاقها دون حدوث خسائر للشركة، ومن أهم المؤشرات المتعلقة بها مؤشر المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة، هي تعكس كفاءة الأصول لتوفير الأموال لمواجهة الالتزامات في أوقات سدادها المتمثلة في سداد التعويضات والالتزامات لحاملي الوثائق، والمعدل النمطي وفق المعايير الدولية هو 100% كحد أقصى، كما تشمل مخاطر السيولة مؤشر الالتزمات إلى الأصول السائلة والمعدل النمطي لها هو 105% كحد أكثر.
- **مخاطر متعلقة بالربحية:** وهي تتعلق بمدى تغطية العوائد للخسائر الفنية وتقيس مدى كفاءة السياسة الاستثمارية لشركات التأمين وهي تشمل مؤشر العائد على الأصول وهي تمثل صافي الربح بعد استقطاع الضريبة إلى مجموع الأصول وحدود هذا المعدل أن يكون أكبر من 3% .
- **مخاطر التكلفة الكلية:** وهي تتعلق تلك المخاطر بالموازنة بين حجم نشاط قطاع التأمين والمصروفات المتعلقة بها، وهي تشمل تلك المخاطر مؤشر التكلفة الكلية وحدود هذا المعدل النمطي أن يكون أقل من 30% .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية على قطاع التأمين في ليبيا

1. تطور قطاع التأمين في ليبيا: يمكن سرد تطور قطاع التأمين في ليبيا من خلال ما يلي (اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد، قرار رقم (4) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3) لسنة 2005 ؛ مؤتمر الشعب العام ، قانون رقم 3 ،2005 ؛ وزارة الاقتصاد، هيأة الإشرف على التأمين ، 2023 ؛ وزارة الافتصاد، 2012 ، قرار 201 ؛ مصرف ليبيا المركزي ، تقرير الاستقرار المالي ،2018 ؛ الاتحاد العام العربي للتأمين،2023) :

إن البداية الفعلية للتأمين في الدولة الليبية بتطبيق قانون التأمين العثماني وهو جزء من المدونة البحرية الصادرة في 1849م, وذلك إبان الحكم العثماني لليبيا، كما بدأ الاستعمار الإيطالي لليبيا عام 1911م خضعت البلاد إلي قوانينهم وفتحت شركات التأمين الإيطالية فروعا ووكالات لها في ليبيا، واستمر هذا الوضع حتى بعد إعلان استقلال ليبيا 1951م.

في بداية الستينيات من القرن الماضي تأسست شركة ليبيا للتأمين في عام 1964م كأول شركة تأمين ليبية ، كما صدر سنة 1970م قانون الإشراف والرقابة علي شركات التأمين الذي ينظم عمليات التأمين في ليبيا من خلال الإشراف على التأمين ، كما بدأ تأميم هذا القطاع سنة 1971م، مع صدور عدد من القوانين والقرارات التي نظمت هذا القطاع ، وفي عام 1986 تأسيس هيئة التأمين الطبي.

قد تطورت صناعة التأمين في ليبيا تطوراً ملحوظاً بنهاية التسعينات وذلك بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس شركات التأمين، ويأتي هذا التطور نتيجة إلى تلبية حاجة الاقتصاد المحلي إلى الصناعة التأمينية ومواكبة حركة التطورات العالمية مما أدى إلى دخول مجموعة من شركات القطاع الخاص في مجال التأمين لمساندة شركات القطاع العام التأميني بهدف مساندة الاقتصاد الوطني وتسهيل دورها في النشاط الاستثماري, ولمجارة ذلك صدر القانون رقم (3) لسنة 2005 ميلادي بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين, كما صدر القانون رقم (4) لسنة 2006 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 3 المشار إليه سابقًا بالإضافة إلى قرار وزير الاقتصاد رقم (201) سنة 2012 المتعلق بضوابط وممارسات أعمال التأمين التكافلي، كما أصدر وزير الاقتصاد والتجارة بحكومة الوحدة الوطنية رقم (60) لسنة 2021م بشأن تنظيم مزاولة أعمال التأمين التكافلي .

وقد نص القانون الليبي رقم (7) لسنة 1959 بخصوص الإشراف والرقابة على شركات التأمين وذلك في المادة رقم (1) على أنه تخضع لأحكام هذا القانون جميع الشركات الليبية والأجنبية التي تزاول في ليبيا عمليات التأمين وهي التأمينات التي قسمتها المادة رقم (2) من هذا القانون :

تأمينات على الحياة، والتأمين ضد الحرائق، والتأمين ضد االأمانة، والتأمين ضد أخطار النقل البري وضد كافة الأخطار الأخرى التي لم ينص عليها صراحة في هذا القانون، وكذلك أشار القانون على أنه لا يجوز لأي شركة أن تباشر عمليات التأمين في ليبيا إلا بعد تسجيلها في سجل خاص يعد لهذا الغرض في وزارة الاقتصاد الوطني ويجب على كل شركة أن تمسك حسابات خاصة لكل قسم من أقسام التأمين التي تقوم بأعماله وعلى شركات التأمين الأجنبية أن تمسك في ليبيا بنفس الكيفية حسابات خاصة بجميع العقود التي تبرم في ليبيا أو تنفذ فيها.

و يبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاطها 24 من قبل هيأة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية في عام 2020م ، ويمكن توضيح ذلك في الجدول والشكل الآتي:

جدول رقم (1) أسماء شركات التأمين العاملة في ليبيا في 2020

م	الشركات	رأس المال		النشاط	عنوان
		مكتتب به	مدفوع		
1	شركة ليبيا للتأمين	70	70	تأمينات عامة-حياة -تكافلي	طرابلس
2	المتحدة للتأمين	20	20	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
3	الإفريقية للتأمين	10	10	تأمينات عامة	طرابلس
4	الصحارى للتأمين	15	15	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
5	الليبو للتأمين	10	9.555	تأمينات عامة	طرابلس
6	الثقة للتأمين	10	11.5	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
7	التكافل للتأمين	10	10	تأمينات عامة	طرابلس
8	القافلة للتأمين	20	20	تأمينات عامة	طرابلس

م	الشركات	رأس المال		النشاط	عنوان
		مكتتب به	مدفوع		
9	شركة النماء للتأمين	35.59	35.59	تأمين صحي	طرابلس
10	المختار للتأمين	10	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
11	الاتحادية للتأمين	10	3	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
12	تبستي للتأمين	10	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
13	العالمية للتأمين	10	3.1	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
14	الشرق الأوسط للتأمين	10	3.3	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
15	اليسر للتأمين التكافلي	20	7.33	تأمينات عامة	طرابلس
16	الواثقة للتأمين الصحي	10	10	تأمين صحي	طرابلس
17	المجموعة الدولية	10	3	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
18	أمانة للتأمين	10	3	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
19	الأوائل للتأمين التكافلي	10	10	تأمينات عامة-حياة-تكافلي	بنغازي
20	ميثاق للتأمين والتأمين التكافلي المساهمة .	10	3	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
21	الليبية الضمانية للتأمين المساهمة	10	6	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
22	السبق للتأمين	10	3	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
23	المتوسطية الليبية المساهمة للتأمين	10	3	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
24	شركة المهندس	10	3	تأمينات عامة-حياة	بنغازي

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

شكل رقم(1) الشركات التأمين العاملة في ليبيا خلال2014-2020

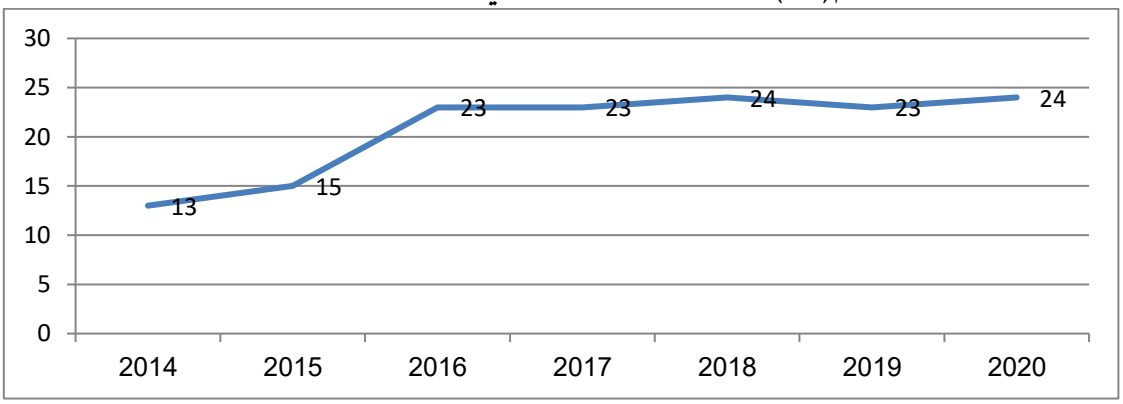

يتبين من الجدول والشكل السابقان أن عدد شركات التأمين في ليبيا ارتفع في عام 2020م بنسبة 71.4% عن عام 2014 م البالغة 13 شركة ، كما ارتفعت عدد شركات التأمين في عام 2020م عن سنة 2019 م بنسبة 4.3% ، وذلك لعدم مباشرة شركة الشرق الأوسط للتأمين عملها في عام 2019 لتصل عدد الشركات في عام 2019 م إلى 23 شركة ، ويرجع ذلك إلى الانقسام السياسي والمؤسساتي خلال الفترة .

2. تقييم الأداء المالي بقطاع التأمين الليبي وفق مؤشرات الملاءة المالية :

1.2 مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط : والجدول يمثل معدل الملاءة عن الإجمالي لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م .

جدول رقم(2)مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط خلال2014-2020

المؤشر	السنوات	إجمالي الأقساط	حقوق المساهمين	معدل الملاءة عن الإجمالي%
الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط	2014	671,638,344	239,002,331	280
	2015	558,294,312	239,947,882	230
	2016	421,709,095	268,853,475	160
	2017	335,772,381	284,235,118	120
	2018	367,821,556	270,520,871	140
	2019	430,000,800	307,703,185	140
	2020	348,794,500	328,614,031	110

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول (2) أن مؤشر الملاءة عن الإجمالي لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أقل من 400% ، وهذا يدل على أن الشركات لها القدرة على تحمل الخسائر ومن أهم أسباب انخفاض المعدل عن المعدل العالمي على الرغم من تدني حجم الأقساط خلال سنوات الدراسة هو تدني حجم رأس المال المدفوع والمنصوص عليه وفق القانون .

2.2. مؤشرات الملاءة المالية عن الصافي:

الجدول التالي يبين مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م .

جدول رقم(3)مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط خلال2014-2020

المؤشر	السنوات	صافي الأقساط	حقوق المساهمين	معدل الملاءة عن الصافي%
الملاءة المالية عن صافي الأقساط	2014	470,373,054	239,002,331	%200
	2015	357,821,933	239,947,882	%150
	2016	288,453,118	268,853,475	%110
	2017	136,623,923	284,235,118	%48
	2018	230,392,448	270,520,871	85%
	2019	237,381,369	307,703,185	%77
	2020	192,534,564	328,614,031	%59

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجول رقم (3) أن مؤشر الملاءة عن الصافي لقطاع التأمين الليبي في حدود المعدل النمطي الذي يجب أن يكون أقل من 200% وهذا يدل على أن الشركات لها القدرة على تحمل الخسائر في الأجل القصير وعلى استقرار السياسة الاكتتابية لقطاع التأمين. الشكل التالي يوضح مؤشر الملاءة عن الإجمالي والصافي لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2018م.

الشكل رقم (2) مؤشر الملاءة عن الإجمالي والصافي خلال الفترة 2014-2018 م

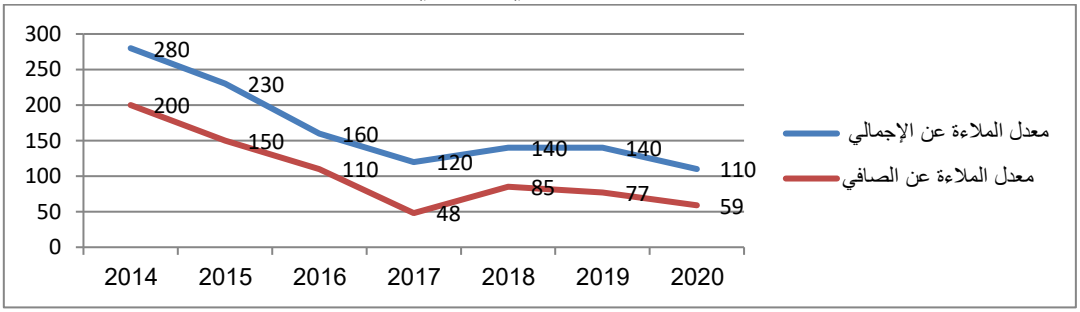

3.2 مؤشر الاحتفاظ : ويبن الجدول التالي معدل الاحتفاظ خلال الفترة 2014-2020م.

جدول رقم (4)مؤشر الأحتفاظ خلال الفترة 2014-2020م

المؤشر	السنوات	إجمالي الأقساط	صافي الأقساط	معدل الاحتفاظ%
الاحتفاظ	**2014**	671,638,344	470,373,054	70
	2015	558,294,312	357,821,933	64
	2016	421,709,095	288,453,118	68
	2017	335,772,381	136,623,923	41
	2018	367,821,556	230,392,448	62.6
	2019	430,000,800	237,381,369	55.2
	2020	348,794,500	192,534,564	55.2

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر الاحتفاظ لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 - 2020 في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 50%، باستثناء عام 2017م، وهذا يعني أن قطاع التأمين غير مقيد من قبل معيدي التأمين وقادرة على إدارة الأخطار، والشكل التالي يبين مؤشر الاحتفاظ لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م

شكل رقم (3) مؤشر الاحتفاظ للقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م(%)

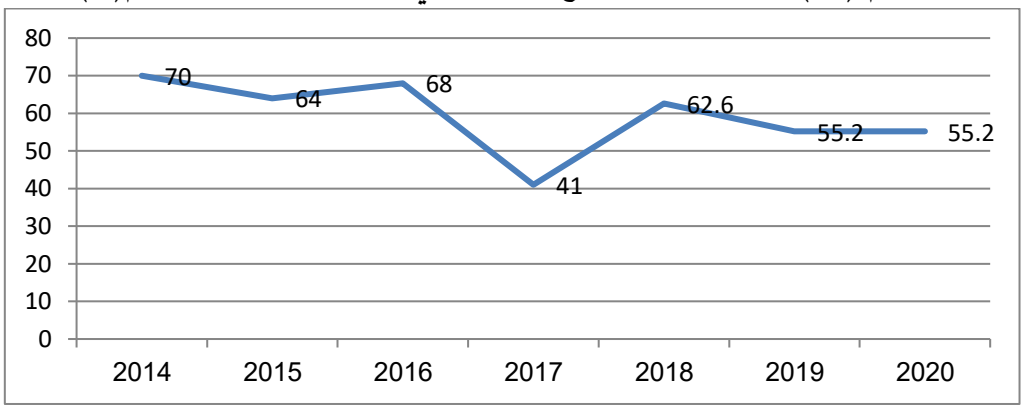

4.2 مؤشر كفاية المخصصات الفنية: ويبن الجدول التالي مؤشر كفاية المخصصات الفنية لصافي الأقساط المحتفظ بها لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م.

جدول رقم (5) مؤشر كفاية المخصصات الفنية خلال 2014-2020م

المؤشر	السنوات	المخصصات فنية	صافي الأقساط	معدل كفاية %
كفاية المخصصات الفنية إلى صافي الاقساط	**2014**	333,789,990	470,373,054	71
	2015	256,405,189	357,821,933	72
	2016	168,317,278	288,453,118	58
	2017	183,813,085	136,623,923	135
	2018	248,824,503	230,392,448	108
	2019	318,978,041	237,381,369	134
	2020	279,182,358	192,534,564	145

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من االجدول السابق أن مؤشر كفاية المخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2016 ليس في حدود المعدل العالمي الذي يجب أن يكون أكبر من 100% ، أما مؤشر كفاية المخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الأعوام 2017 – 2020 م في حدود المعدل النمطي، والشكل التالي يبن مؤشر كفاية المخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020م.

شكل رقم(4) مؤشر مدى كفاية لمخصصات الفنية لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020 م

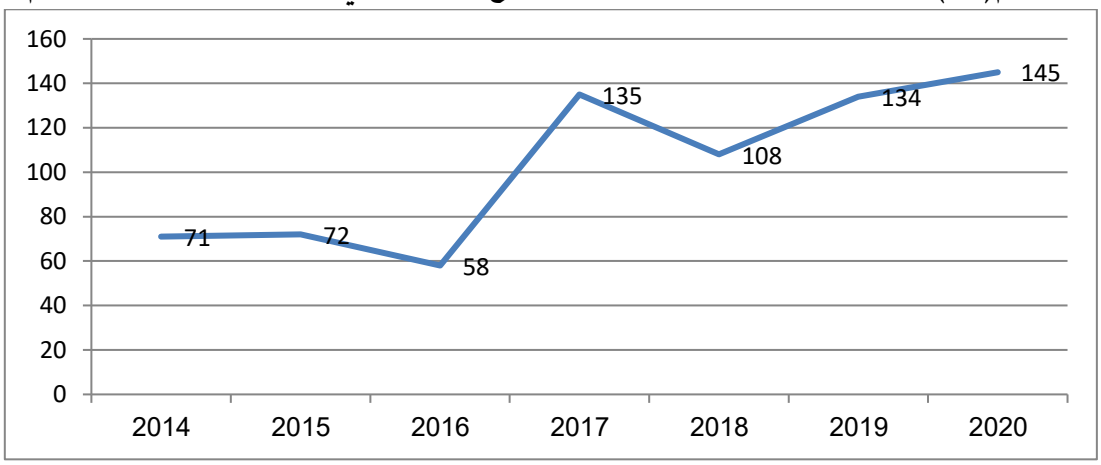

5.2 مؤشر الهيكلية(المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) والجدول التالي يبين مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م

جدول رقم(6)مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) خلال الفترة 2014-2020م

اسم المؤشر	السنوات	المخصصات فنية	حقوق المساهمين	معدل المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين %
المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين	**2014**	333,789,990	239,002,331	140
	2015	256,405,189	239,947,882	107
	2016	168,317,278	268,853,475	63
	2017	183,813,085	284,235,118	65
	2018	248,824,503	270,520,871	92
	2019	318,978,041	307,703,185	104
	2020	279,182,358	328,614,031	85

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر كفاية المخصصات الفنية لشركات التأمين الليبية خلال الفترة من 2014 إلى 2020 يوائم حقوق الملكية باعتبار أن حقوق الملكية من أهم دعائم المخصصات الفنية وذلك لوقوع المعدل في حدود المعدل النمطي أقل من 350% ، أي أن قطاع التأمين الليبي تتمتع بهيكلية واستقلالية مالية عالية.

شكل رقم (5) مؤشر الهيكلية(المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) خلال الفترة 2014-2020 م

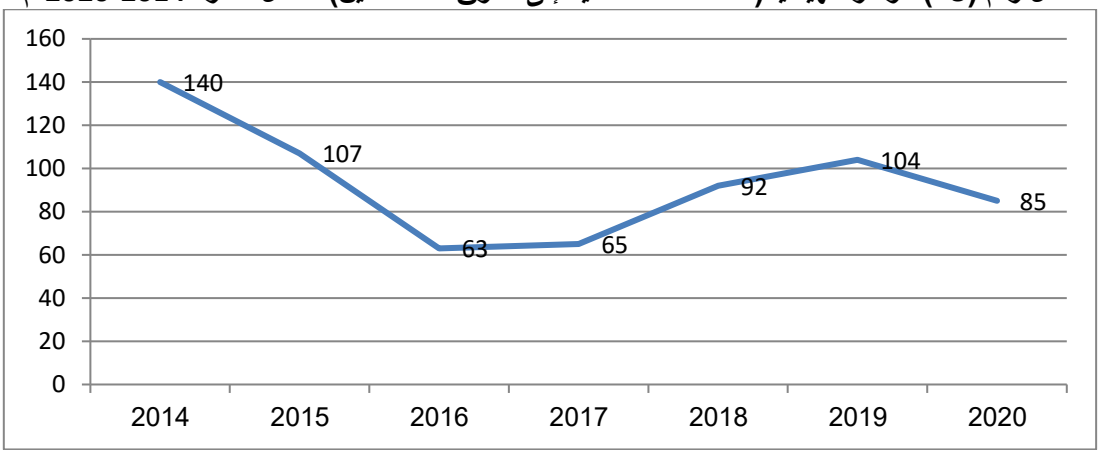

مصدر البيانات : وزارة الاقتصاد ، هيأة الإشراف على التأمين ،2023

6.2 **مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة):** الجدول التالي يبين مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة) لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014-2020م .

جدول رقم (7) مؤشر السيولة-(مؤشر المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) خلال الفترة 2014-2020

اسم المؤشر	السنوات	المخصصات الفنية	الأصول السائلة	معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة
المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة	**2014**	333,789,990	160,997,000	207
	2015	256,405,189	160,997,000	159
	2016	168,317,278	189,434,607	88.9
	2017	183,813,085	196,002,234	93.8
	2018	248,824,503	198,970,507	125
	2019	318,978,041	189,939,389	168
	2020	279,182,358	199,298,245	140

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول السابق أن مؤشر السيولة المتعلق بمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2016-2020م في أكبر من حدود المعدل النمطي الذي يجب أن يكون اقل من 100% باستثناء عامي 2017-2018 .

شكل رقم (7) مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) خلال الفترة 2014-2020 م

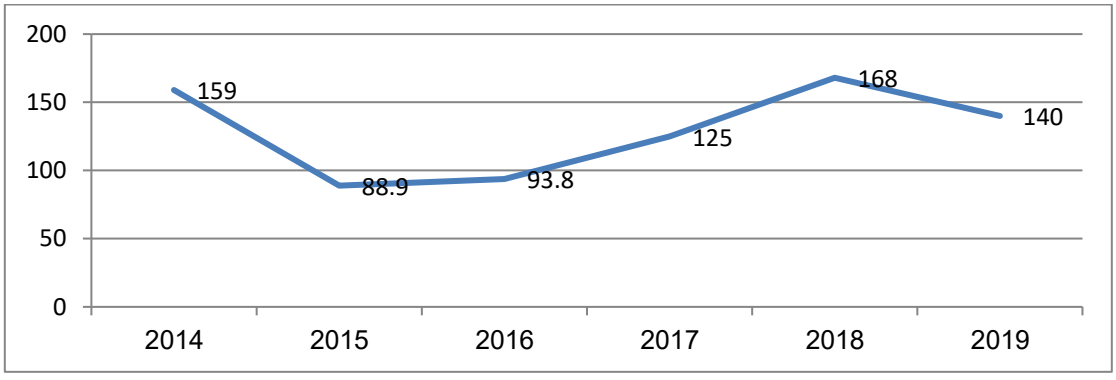

7.2 الربحية – العائد على الأصول : يبين الجدول رقم(8) مؤشر العائد على الأصول لقطاع التأمين الليبي خلال الفترة 2014–2020م.

جدول رقم (8) مؤشر العائد على الأصول خلال الفترة 2014–2020م

اسم المؤشر	السنوات	صافي الدخل بعد الضريبة	إجمالي الأصول	العائد على الأصول%
العائد على الأصول	**2014**	14,395,391	628,433,000	2.3
	2015	6,732,442	628,433,000	1.1
	2016	8,043,497	1,210,558,953	0.66
	2017	10,779,332	1,114,415,759	1
	2018	11,700,672	920,180,174	1.3
	2019	7,487,027	1,128,276,145	0.66
	2020	9,154,540	1,247,487,876	0.73

مصدر البيانات :وزارة الاقتصاد ، هيأة الاشراف على التأمين ،2023

يتضح من الجدول رقم (8) أن مؤشر العائد على الأصول لقطاع التأمين الليبية خلال الفترة 2014-2020م أقل من المعدل النمطي الذي يجب أن يكون أكثر من 3% ، بالإضافة إلى تذبذب المؤشر خلال الفترة، أي أن وضع الربحية لقطاع التأمين متدني ، بسبب أن المحفظة الاستثمارية لقطاع التأمين ليست ذات جودة كبيرة .

شكل رقم (8) مؤشرالربحية (العائد على الأصول) خلال الفترة 2014–2020 م

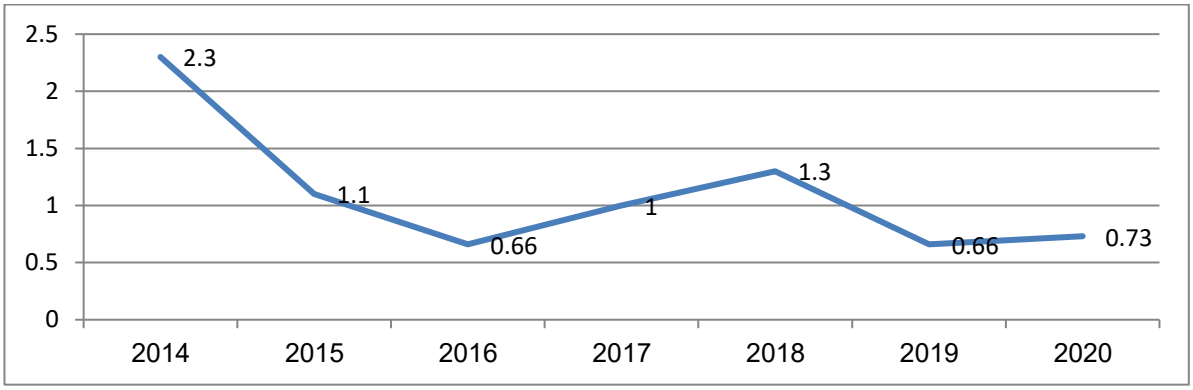

3. تصنيف قطاع التأمين الليبي :

قطاع التأمين الليبي لا يخضع للتصنيف الدولي ، على الرغم من أهمية التصنيف في سوق التأمين الدولي والعالمي ، لذلك عمل الباحثان على تصنيف مبدئي لقطاع التأمين الليبي وفقًا لمؤشرات الملاءة المالية المقترحة من من قبل (رحيل وصداقة،2021) ، بالإضافة إلى وضع درجات التصنيف حسب عدد المؤشرات وذلك على النحو التالي(أحميدي ،2013):

عدد المؤشرات 7 أي المدى التصنيف 7– 7+

يمثل الرصيد النهائي لقطاع التأمين الليبي =

عدد المؤشرات ذات الأداء الإيجابي(+) يطرح عدد المؤشرات ذات الأداء السلبي(–)

- إذا كان من 3.5+ إلى 7+ يكون تصنيف القطاع جيد (A) .
- إذا كان من 0 إلى أقل من 3.5+ وضع شبه جيد A–

- إذا كان من 0 إلى -3.5 وضع الشركات متدهور +B
- إذا كان من -3.5 ألى -7 وضع الشركات متدهور جدا -B .

والجدول التالي يبين تصنيف قطاع التأمين الليبي :

جدول رقم (9) تصنيف قطاع التأمين الليبي

المؤشرات	الدرجة
الملاءة عن الإجمالي	+
الملاءة عن االصافي	+
الاحتفاظ	+
كفاية المخصصات الفنية	+
الهيكلية(مخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين)	+
السيولة(المخصصات الفنية إلى الاصول السائلة)	-
العائد على الأصول	-
عدد مؤشرات ذات الأداء الإيجابي	5
عدد مؤشرات ذات الأداء السلبي	2
رصيد نهائي تصنيف أداء قطاع التأمين	3
تصنيف أداء قطاع التأمين	شبه جيده

المصدر: من إعداد : الباحثان

الجدول التالي يبين قبول ورفض فرضيات الدراسة

جدول (10) فرضيات الدراسة

الفرضيات	مدى قبول الفرض
الفرضية رئيسية الأولى : يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا	رفض
الفرضية الفرعية الأولى : يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط.	رفض
الفرضية الفرعية الثانية : يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن صافي الاقساط.	رفض
الفرضية الفرعية الثالثة : يوجد قصور في مؤشر الأحتفاظ .	رفض
الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد قصور في مؤشر كفاية المخصصات الفنية .	رفض
الفرضية الفرعية الخامسة : يوجد قصور في مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) .	رفض
الفرضية الفرعية السادسة : يوجد قصور في مؤشر االسيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) .	قبول
فرضية فرعية السابعة : يوجد قصور في مؤشر الربحية .	قبول
الفرضية الرئيسية الثانية : يوجد قصور في تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا	قبول

نتائج وتوصيات الدراسة :

نتائج الدراسة : يمكن سرد النتائج الدراسة كما يلي :

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الرئيسية وقبول الفرضية العدم التي تنص لا يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا ، وهي تتفق مع دراسة رحيل وصداقة (2021) ، الا أن الدراسة الحالية تناولت تقييم قطاع التأمين الليبي خلال الفترة من 2014 إلى 2020م لسبع مؤشرات وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي والصافي، ومعدل الاحتفاظ، ، ومعدل كفاية المخصصات الفنية، ومعدل الهيكلية (نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) ، ومعدل السيولة (معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) ، ومعدل الربحية المتمثلة في العائد على الأصول، وهو ما لم يتم التطرق له من قبل في الدراسات السابقة بالبيئة الليبية على حد علم الباحثين، وهي تختلف عن دراسة رحيل وصداقة (2021) لتناولها فقط تقييم الأداء المالي لأربع شركات فقط خلال فترة من 2016 إلى 2018م في عشر مؤشرات.

في حين تناولت دراسات سابقة في البيئة العربية والأجنبية تقييم الأداء المالي لقطاعات التأمين وفق نموذج (CARAMEL) المتمثلة في مؤشرات السلامة المالية الستة وهي ملائمة رأس المال، وجودة الأصول، وإعادة التأمين، والاكتوارية ، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، وحساسية ومخاطر السوق.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الأولى وقبول الفرضية العدم التي تنص على أنّه لا يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن إجمالي الأقساط.

رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الثانية وقبول الفرضية العدم التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر الملاءة المالية عن صافي الأقساط.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الثالثة وقبول العدم لها التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر الاحتفاظ.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الرابعة وقبول الفرضية العدم لها التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر كفاية المخصصات الفنية.

تم رفض فرضية البديلة للفرضية الفرعية الخامسة وقبول الفرضية العدم لها التي تنص لا يوجد قصور في مؤشر الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين)

تم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية السادسة وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص يوجد قصور في مؤشر السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) ، وهذا يرجع إلى أن قطاع التأمين الليبي يعاني من مشكلة في أرتفاع حجم التزامات مقارنة بالأصول السائلة وهذا يعتبر مؤشر لارتفاع حجم المخاطر بسبب تدني حجم الودائع والحسابات الجارية بعد اصدار القانون رقم 1 لسنة 2013 بشأن تحريم الفوائد.

تم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية السابعة وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص يوجد قصور في مؤشر الربحية ، وهذا يرجع إلى قصور في أدارة المحفظة الاستثمارية لقطاع التأمين .

مما سبق يتضح أن خمس فرضيات فرعية من سبع فرضيات فرعية تم رفضها، بناءً عليها وعليه سوف نرفض الفرضية الرئيسية البديلة وقبول فرضية العدم الذي تنص لا يوجد قصور في الأداء المالي بقطاع التأمين في ليبيا .

تم رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسية الثانية وقبول الفرضية البديلة لها التي تنص يوجد قصور في تصنيف الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا، وهي تتفق مع دراسة (علي ، 2013) التي تناولت تصنيف شركات التأمين في البيئة السورية وتوصلت إلى وجود قصور ، كما تتفق مع دراسة رحيل وصداقة (2021) في وجود ضعف في تصنيف بعض شركات التأمين الليبية ، الا الدراسة الحالية تقدم إضافة من حيث تقديم تصنيف وفقًا لمؤشرات الملاءة المالية لقطاع التأمين الليبي بالكامل ، أما دراسة رحيل وصداقة(2021) تناولت التصنيف لأربع شركات تأمين ليبية فقط مع اختلاف الفترة الزمنية.

توصيات الدراسة : من أهم توصيات الدراسة ما يلي :

1. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول النماذج الكمية الحديثة المتعلقة بتقييم الأداء المالي لقطاع التأمين في ليبيا .
2. ضرورة تحسين ربحية قطاع التأمين الليبي وذلك من خلال تحسين محافظها الاستثمارية .
3. ضرورة الاهتمام بسيولة قطاع التأمين الليبي من خلال معالجة نقاط الضعف فيها .
4. على قطاع التأمين الليبي تقديم الخدمات التأمينية في الأمد الطويل وذلك بهدف استمرارية التدفقات النقدية لديها .
5. العمل على وجود قاعدة معلومات واسعة بين هيأة الرقابة على شركات التأمين الليبية التابعة لوزارة الاقتصاد وشركات التأمين الليبية تسمح بانسيابية المعلومات من الهيأة وإليها .
6. ضرورة اهتمام شركات التأمين بالوسائل التكنولوجية المتطورة والذكاء الاصطناعي لرفع كفاءتها ومواكبتها لتطورات شركات التأمين العالمية .
7. ضرورة زيادة وعي الجمهور بأهمية صناعة التأمين في إدارة المخاطر .
8. زيادة الاهتمام بإعداد دورات تدريبية متخصصة في مجال تقييم الأداء المالي في شركات التأمين

المراجع

المراجع العربية :

الاتحاد العام العربي للتأمين. (2023). التقرير عن السوق المال الليبي، *مجلة التأمين العربي*، العام الأربعون ، العدد 158،سبتمبر.

أحمد ،عثمان بابكر. (2005). *التأمين التعاوني الإسلامي النظرية والتطبيق* ، ندوة التطبيقات الإسلامية المعاصرة ، الطبعة الأولى ، الدار البيضاء ، المغرب .

تقرير لجنة تقييم أداء لشركات التأمين باليبيا. (2019). ،وزارة الاقتصلد والصناعة ، الحكومة الليبية المؤقتة 2019 .

الحميدي ، نور. (2013). نظام إنذار مبكر مقترح لتقييم أداء شركات التأمين السورية(دراسة رياضية تطبيقية) ، رسالة دكتوراه غير منشوره ، كلية الاقتصاد ،جامعة حلب.

الرازي ،أبوبكر. (1999). *دار الصحاح* ، (ط .5). المكتبة العصرية –الدار النموذجية.

رحيل ، خالد محمد ، و صداقة ،زينب رجب. (2021). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وفق معايير الملاءة المالية "دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية"، *مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية* ،14(6) يونيو، المعهد العالي للعلوم التقنية –درنة ،176–220.

زايد ،محمد عبد اللطيف ، و الأشقر ، السيد الشربيني. (2022). قياس كفاءة الاكتتاب في شركات التأمين السعودية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات ذو المرحلتين،*المجلة العربية للإدارة*، مجلد ، 42 العدد 1 مارس.

الزرير ، رانيا ، و الجشي ، محمد. (2015). تقييم أداء شركات التأمين السعودية باستخدام نظام الإنذار المبكر" , *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العموم الاقتصادية والقانونية*، 37(5) ، 309–331.

طبابيبة، سليمة.تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين، جامعة قالمة ، الجزائر.

عبد اللطيف، ناصر نور الدين. (2015). *المحاسبة في المؤسسات المالية (المحاسبة في البنوك التجارية –المحاسبة في شركات التأمين –المعايير الدولية للإفصاح بالقوائم المالية للبنوك وشركات التأمين*، دار التعليم الجامعي.

عبد النور ، موساوي و هدى ، بن محمد. (2009). تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين ، مجلة العلوم الإنسانية ، ب (13) ، –277–292.

علوان ، حميد جاسم و الطائي ، فوزي علاوي. (2020). *إدارة الخطر والتأمين* ،دار العربي للطباعة.

قندوز،عبد الكريم أحمد، و السهلاوي ،" خالد عبد العزيز(2015). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية "،العلوم الاقتصادية ،10(38) آذار، 31–47.

كاتش ، عبد الصمد (2014). *تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين خلال الفترة 2010–2013 – ورقلة* [رسالة ماجستير غير منشوره] ، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة.

اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد، قرار رقم (4) اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3) لسنة 2005 ميلادي بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين.

اللويم، علي محمد، و الشريف ، محمد الصادق "(2023).دراسة أثر الأقساط المكتتبة والمطالبات المدفوعة على الملاءة المالية المطلوبة بشركات التأمين في المملكة العربية السعودية ،*المجلة الدولية للبحوث العلمية* ، 2 (5) ، مايو .

محمد، أحمد محمد فرحات، و أبوزيد،محمد أحمد محمود. (2017). " تقييم الأداء المالي لشركات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية باستخدام إسلوب تحليل التمايز "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، 54(1) ،يناير،1-42.

محمد، عبدالله عبدالله محمد. (2018). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – (ملحق 1)* ، 19(1)، 122-137.

مرسي، سامي أحمد ميرغني، و أحمد ،نزار علي محمد و سعيد , مجتبي هاشم . (2019). تقييم الأداء في شركات التأمين اعتمادًا على مؤشرات نظام الإنذار المبكر (IRIS) بالتطبيق على شركة التأمين الإسلامية، *مجلة الدراسات الدراسات العليا* , جامعة النيلين, 14 (54)، 198-217.

مصرف ليبيا المركزي(2018). تقرير الاستقرار المالي .

المعهد المالي ، مدخل إلى أساسيات التأمين (2016)،مؤسسة النقد العربي السعودي،الرياض.

مؤتمر الشعب العام ، القانون رقم (3) لسنة لسنة 2005 ميلادي بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين.

نجيب ، سامي. (2007). *التأمين ورياضياته ، عماد الإقتصاد القومى والعالمى وإقتصاديات الأسرة والمشروع التأمين وإدارة الأخطار . وماهية التأمين ومضمونه ، مبادئ التأمين وأنواعه، عالمية التأمين وإستثماراته والإشراف والرقابة على هيئاته . رياضيات التأمين على الحياة*، (ط.4) ، دار التأمينات.

نور الدين ، سنجاق الدين، و حسين ، حساني. (2021). أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المدفوعة والتوظيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية –دراسة قياسية للفترة ، مجلة الريادة الاقتصاديات والأعمال ، 7(2)جانفي،431-446.

وزارة الاقتصاد والتجارة ، هيأة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الإقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية ، 2022 .

المراجع الأجنبية

Ansari1 ,Valeed A. and Fola, Wubshet. (2014). Financial Soundness and Performance ofLife Insurance Companies in India, *International Journal of Research (IJR)*, 1 (8), September ,ISSN 2348-6848,.224-253.

Brien ,Christopher O. (2010). Insurance regulation and the global financial crisis: A problem of low probability events", The International Association for the Study of Insurance Economics 1018-5895/10, *The Geneva Papers*, 2010, 35, 35 – 52.

Daykin M. A. ; Devitt M. S. and Caughan M. A. (1984).The Solvency of General Insurance Companies, Journal of the Institute of Actuaries, Vol 11 No.2 ,279-336.

Eikenhout ,Lodewijk. (2015). *Risk Management and Performance in Insurance Companies*, [master 'S thesis] Faculty of Management and Governance, University of Twente. https://essay.utwente.nl/66625/1/Eikenhout_MA_MB.pdf

Ghimire ,Rabindra, Financial Efficiency of Non Life Insurance Industries in Nepal. (2013). *The Lumbini Journal of Business and Economics*, III (2) , July- 2013, ISSN 2091-146*7*, 1-14.

IFRS Foundation, *Standards and Interpretations*, 2017. (www.ifrs.org)

International Association of Insurance Supervisors ISIA(2018). Module 5.6.1 Solvency - Principles and structures, https://www.casact.org/sites/default/files/2021-05/6I_IAIS_CC_5.6.1.pdf

Jansirani.P and Muthusamy , A.(2019). CARAMEL analysis of financial efficiency of public sector non – life insurance companies in india *Zenith International Journal of Business Economics & Management Research*, 9 (6), June , 16-34

Klein,Robert.(1992). Insurance Company Rating Agencies: A Description of Their Methods and Procedures , Technical Report , January,researchgate.

Kramarić, Pavić, T., Miletić, M., Kožul Blaževski, R. (2019). Financial Stability of InsuranceCompanies in Selected CEE Countries" , Business Systems Research, Vol. 10, No. 2, 16-31

Kwon ,W. Jean and Wolfrom ,Leigh. (2016). Analytical tools for the insurance market and macro-prudential surveillance. *OECD Journal: Financial Market Trends, Financial Market Trends,* 2016- 1, 1-47.

Rohilla, Roshan Lal. (2023). Department of Commerce, Government College, Sampla, District Rohtak, Haryana, India. *International Journal of Science and Research Archive*, 08(01), 330–352

Schich, S. (2009). Insurance companies and the fnancial crisis. *OECD Journal: Financial market trends*, (2), 123–151.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

بناء الدولة واشكالياتها في إفريقيا
جنوب السودان نموذجاً

نسرين محمد الطيب
جامعة النجم الساطع
nisreen.omkareem@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024.09.22 **تاريخ القبول: 2024.12.02** **تاريخ النشر: 2024.12.08**

الملخص

تناولت الدراسة بناء الدولة وإشكالياتها في إفريقيا جنوب السودان نموذجاً، تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على الإشكاليات والتحديات التي تعيق عملية بناء الدولة القومية في أفريقيا بصورة عامة وجنوب السودان بصورة خاصة المتمثلة في الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة وتهدف الدراسة الى استكشاف وتوضيح الإشكاليات التي تعيق عملية بناء الدولة في جنوب السودان والوصول الى حلول لها، تمثلت مشكلة الدراسة في أنه لم يشهد جنوب السودان بالاستقرار منذ عهد الاستعمار وانعكس ذلك على عملية بناء دولة جنوب السودان، وبالرغم امتلاكها كل مقومات الدولة بعد انفصالها من الدولة الأم جمهورية السودان، وظلت تعاني من الصراع القبلي والنزوح والمجاعة والاقتصاد المأزم كلها إشكاليات وتحديات تعاني منها دول العالم الثالث وإفريقيا بصفة خاصة المتمثلة في الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية السياسية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بغرض سرد البيانات التي تم جمعها من مصادر مختلفة، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها بناء مؤسسات في دولة جنوب السودان ارتبطت بالجانب القبلي وأصبح الانتماء للقبلية أولوية قصوى لعب الاستعمار دوراً كبيراً في فقدان الثقة بين المكونات الاجتماعية لدولة جنوب السودان وأصبح الصراع القبلي كأحد موروثات الاستعمار ومن أهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة الرجوع الى جزور الأزمة السياسية والاجتماعية أمر ضروري فلا يمكن التوصل الى حل توافقي دون توافق قبلي سياسي، وإجراء المزيد من البحوث والاهتمام بالنتائج التي تخرج بها.

الكلمات المفتاحية: *بناء الدولة، إشكاليات بناء الدولة، جنوب السودان، إفريقيا.*

State building and Its Challenges in Africa The Case of South Sudan

Nesreen Mohammed Al-Tayeb
Bright Star University

Abstract

The research dealt with state building and its problems in Africa, South Sudan as a model. The importance of the research is to identify the problems and challenges that impede the process of building the nation-state in Africa in general and South Sudan in particular, represented in the economic, social and political problems, and the research aims to explore and clarify the problems that impede the process of state building in southern Sudan and to reach solutions to them. Secession from the mother country, the Republic of Sudan, and continued to suffer from tribal conflict, displacement, famine, and a crisis economy, all of which are problems and challenges that the third world countries and Africa suffer from, which are economic, social, and political problems. The researcher used the descriptive approach to list the data collected from different sources. Institutions in the state of South Sudan were linked to the tribal side, and belonging to the tribe became a top priority instead of belonging to the state. One of the most important recommendations reached by the researcher is to return to the roots of the political and social crisis. It is necessary to reach a consensual solution without a tribal political consensus. and finally conduct more research and pay attention to its results.

Keywords: *State building ,Challenges of state building ,South Sudan , Africa.*

1.1 المقدمة

تعتبر عملية بناء الدولة الحديثة منذ نشأتها حتى يومنا هذا من أهم قضايا السياسية جدلاً وصعوبة غير أن الدولة بمقوماتها المختلفة (الشعب، الإقليم، الحكومة) لم تأخذ شكلاً نهائياً محدداً أو ثابتاً طول تلك الفترة، بحيث كانت جميع مقومات الدولة في حالة من التفاعل والحركة المستمرة هذا ما شكل مصدر تهديد للعديد من الدول بالإضافة الى عدم التطور العرقي أو القومي لذلك فإن الدولة أصبحت تواجه اشكاليات وتحديات جديدة يهدد كيانها ومستقبل بقائها.

باتت الدولة الأفريقية تعانى من إشكاليات البناء (اقتصادية، اجتماعية وسياسية) منذ الاستقلال موروثة من المستعمر كالحروب ،الصراعات العرقية ،الإثنية، الفساد، الاقتصاد والمحسوبية كلها اشكاليات اصبحت تعيق عملية بناء الدولة الإفريقية بما أن جنوب السودان دولة وليدة في القرن الواحد والعشرين بعد انفصالها من دولة السودان الأم عام 2011 ورث تلك الإشكاليات والتحديات وأصبحت إحدى الدول

الإفريقية التي تعاني من إشكاليات بناء الدولة وجاءت هذه الإشكاليات والتحديات متنقلة عبر حقب تاريخية مختلفة بعضها منذ عهد الاستعمار، بعضها بُعدها من الدولة الأم و بعضها بعد الانفصال.

تمثل الإشكاليات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية مصدر لعدم الاستقرار حيث أصبحت دولة جنوب السودان تعاني من حروب أهلية والصراعات العرقية والقبلية والصراع على السلطة والثروة التي أدت الي دون الوصول الى تكوين دولة راسخة ومستقرة اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً في دولة جنوب السودان.

هذه الدراسة لازمة الدولة الإفريقية بصورة عامة جنوب السودان بصورة خاصة لمعرفة الإشكاليات والتحديات الحقيقية التي تعيق عملية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان من أجل الوصول إلى نتائج تقود الي بناء دولة مستقرة اقتصادياً، اجتماعياً وسياسياً.

2.1. الدراسات السابقة:

1.2.1 دراسة أبوبكر، أدم على: (2012) ، إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا (السودان نموذجاً) هدفت إلى التعرف على القضايا السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تمثلت تحدي وإشكاليات لبناء الدولة في إفريقيا بشكل عام والسودان بشكل خاص. تم استخدام المنهج التاريخي، التحليلي، المنهج المقارن لتحقيق أهداف الدراسة ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: عدم الاستقرار السياسي أفرزت ظاهرة تحول الحكومات من ديمقراطية إلى عسكرية مما عقدت المشكلات وأدى في النهاية إلى تقسيم السودان، وألقى بظلاله على المجالات الاقتصادية، الاقتصادية والثقافية والذي صاحبه الاقتصاد المتدهور والزيادة وتيرة الفوارق الاجتماعية وبروز مشكله الهوية. ومن أهم التوصيات: أوصت الدراسة أن لابد من بروز قيادات جديدة قادرة على رفض الفكر السياسي وإثراءه، لابد من تكامل الشعب السوداني من أجل بناء الدولة السودانية بغض النظر عن الانتماءات، على السياسيين وضع دستور يرسى من خلاله نظام حكم ملائم.

2.2.1. دراسة نورالهدى، بن بتقة، (2016): إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي، رسالة دكتوراة، 2012-2016 اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراة فى العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات دبلوماسية. هدفت الدراسة إلى تشخيص الأوضاع في ليبيا أثناء حكم معمر القذافي وما بعد انتفاضة 17 فبراير وذلك بالتركيز على المستويات الثلاث للأمن، وهي الدولة، المجتمع والفرد. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتحقيق أهداف البحث وتوصلت الدراسة عدة نتائج من بينها أن التوظيف المعطى القبلي الفترة الجماهيرية لضمان استمرارية الحكم وتعزيز الولاء للقذافي جعل منها سبباً في تعطيل مشروع بناء الدولة الليبية ما بعد الاستقلال. غياب المؤسسات في فترة حكم القذافي جعل من بنائها في المرحلة الانتقالية قضية مهمة وملهمه كلبنة اولى لبناء الدولة الليبية الجديدة، ولكن في نفس الوقت أمرا صعبا، خاصة أن هناك اختلافا للآراء والتوجهات على المستوى السياسي بين الأطياف الليبية غذت حالة من الفوضى الأمنية التي ظهرت عمق الصراع حول قضية من يحكم ليبيا بعد القذافي الأمر الذي أنتج تعدد مراكز صنع القرار.

3.2.1. دراسة رحموني، عبد الرحيم: (2016)، اشكالية بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية: دراسة تحليلية، جامعة سعدة، الجزائر، رسالة ماجستير منشورة

هدفت الدراسة إلى إشكالية بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية المطبقة على الجزائر في الفترة ما بعد الاستقلال دول المنطقة المغاربية من الاستعمار حتى العام 2015 واستخدم الدراسة عدة مناهج (التاريخي، المقارن، التحليلي، دراسة حالة) لتحقيق الأهداف وتوصلت الدراسة النتائج التالية: يمثل المجتمع المدني حلقة اساسية من حلقات البناء الوطني على اعتبار نجاح أو فشل البناء مرتبط بصفة جوهرية بالمجتمع المدني. الدور الحساس الذي تلعبه الدولة من خلال تعزيز الحكم الراشد والعمل على تفعيل الحاكمية والتحديث السياسي

المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا السودان نموذجاً

تشترك الدراسة الحالية مع هذه الدراسة في تناول قضايا بناء الدولة في إفريقيا مع التركيز على التحديات التاريخية والسياسية التي تعوق الاستقرار والتنمية بينما ركزت الدراسة السابقة على السودان كدولة ذات تاريخ طويل مع الاستعمار والصراعات الداخلية. فإن الدراسة الحالية تتناول جنوب السودان كنموذج لدولة حديثة الاستقلال يظهر هذا الفرق ان جنوب السودان يعاني من تحديات مشابهة للسودان لكنها أكثر تعقيداً بسبب حداثة تجربته كدولة مستقلة وغياب التجربة المؤسسية الراسخة.

الدراسة الثانية: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تحليل التحديات الناتجة عن غياب الاستقرار السياسي والصراعات المسلحة إلا أن السياق الليبي يختلف من حيث أنه يرتبط بفترة ما بعد سقوط نظام طويل الأمد في حين أن جنوب السودان يواجه تحديات بناء الدولة منذ نشأته، كما أن العامل القبلي في جنوب السودان أكثر وضوحا مقارنة بليبيا مما يجعل من الصراعات القبلية والنزوح الداخلي أولوية في الدراسة الحالية.

الدراسة الثالثة: إشكاليات بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية، دراسة تحليلية

تشترك هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الاهتمام بإشكاليات بناء الوطنية، لكنها تركز على منطقة المغرب العربي حيث تسود تحديات اقتصادية وسياسية ذات طابع مختلف بالمقابل تركز الدراسة الحالية على جنوب الودان، حيث تأخذ القضايا القبلية والصراعات المسلحة والنزوح النصيب الأكبر من التحليل، كما أن جنوب السودان يمثل حالة فريدة لدولة حديثة التكوين، بينما تركز الدولة المغاربية على تاريخ مؤسساتي أطول وأكثر تطوراً.

أوجه العلاقة بين الدراسات:

جميع الدراسات تتناول مفهوم بناء الدولة في إفريقيا وتظهر كيف تؤثر التحديات التاريخية والسياسية والاجتماعية على هذه العملية.

الدراسة الحالية تكمل الدراسات السابقة من خلال تقديم نموذج حديث لدولة إفريقية تعاني من أزمات مركبة، مما يوسع فهم إشكاليات بناء الدولة في السياقات المختلفة داخل القارة

أوجه الاختلاف:

تتميز الدراسة الحالية بأنها تتناول دولة جنوب السودان كحالة خاصة لدولة حديثة الاستقلال، مما يجعلها دراسة أكثر تركيزاً على ديناميكيات ما بعد الانفصال

تختلف السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تناقشها الدراسات الأخرى، مما يبرز اختلافات في طبيعة التحديات والحلول المطروحة.

3.1. مشكلة الدراسة:

منذ استقلال جنوب السودان عن السودان في عام 2011م لم تشهد الدولة استقراراً يذكر حيث انعكست التحديات التاريخية والسياسية التي مرت بها المنطقة خلال فترة الاستعمار وما بعده بشكل واضح على عملية بناء الدولة الحديثة. على الرغم من امتلاك جنوب السودان لمقومات الدولة من موارد طبيعية غنية وأرض زراعية خصبة إلا أنها ظلت تعاني من صراعات قبلة مستمرة، ونزوح داخلي واسع النطاق، وانتشار المجاعة فضلاً عن أزمة اقتصادية خانقة.

تشير التقارير الدولية مثل تقرير الأمم المتحدة والبنك الدولي الى أن جنوب السودان يعاني من معدلات فقر مرتفعة إذ يعيش أكثر من 76% من السكان تحت خط الفقر مع اعتماد معضهم على المساعدات الإنسانية. كما أن الصراعات المسلحة بين الأطراف السياسية والقبلية أدت الى مقتل آلاف الأشخاص وتشريد الملايين. تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي: **إلى أي مدى ساهمت الحرب الأهلية في جنوب السودان في تأخير بناء دولة جنوب السودان؟** ويتفرع من هذا السؤال:

- هل كان لميراث للاستعمار دور في عدم استقرار جنوب السودان قبل وبعد الانفصال؟
- إلى مدى ساهمت الأوضاع الاقتصادية في إعاقة بناء الدولة في دولة جنوب السودان؟

4.1. فروض الدراسة:

- أدى التعدد الإثنى والقبلي في دولة جنوب السودان إلى صراعات وحروب أهلية ساهمت في إعاقة بناء الدولة في جنوب السودان.
- السياسات الإستعمارية جعلت التنافر أمراً طبيعياً وموروث في دولة جنوب السودان حتى ما بعد الانفصال.
- لعبت العوامل الاقتصادية والسياسية دوراً كبيراً في تأجيج الصراع بين المكونات السياسية والاجتماعية مما أدى إلى احتكار السلطة لدى الحركة الشعبية في دولة جنوب السودان.

5.1. اهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى استكشاف وتوضيح الإشكاليات التي تعيق عملية بناء الدولة في إفريقيا.
- تهدف الدراسة للتعرف على أهم الأسباب الفعلية التي تعيق عملية بناء الدولة في دولة جنوب السودان والوصول إلى حلول لها.
- وكذلك تهدف الى التنبؤ بمآل الاستقرار في دولة جنوب السودان وكيف يتم ذلك.

6.1. أهمية الدراسة:

- تمكن أهمية الدراسة في معرفة الإشكاليات وتحديات الظاهرة والخفية التي تعيق بناء عملية الدولة القومية في إفريقيا بصورة عامة وجنوب السودان بصورة خاصة المتمثلة في الإشكاليات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية وهل هي نفس الإشكاليات تنطبق على جميع دول القارة أم تختلف من دولة لأخري.
- تعتبر هذه الدراسة مهمة باعتبارها إضافة لدراسات التي تناول جنوب السودان كدولة وفي إحدى تحديات استقرارها.

7.1. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: دولة جنوب السودان.
- الحدود الزمانية: 2011-2020م.

8.1. منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والوصفي بغرض سرد البيانات والمعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة.

9.1. الإطار النظري

التعريف بالدولة:

وردت تعريفات عدة للدولة واختلفت هذه التعاريف في ماهية الدولة، ولكن هذه التعاريف اتفقت في مقومات الدولة أو الأركان الأساسية لها، ونورد منها: عرف كل من بطرس غالي ومحمود خيري أن الدولة: مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة في إقليم معين وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة. (الدومة، 2003، ص101)

الدولة هي مجموعة من الأفراد يمارسون نشاطهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين متفق عليه فيما بينهم يتولى شؤون الدولة، وتشرف الدولة على أنشطة سياسية واقتصادية واجتماعية بهدف تقدمها وازدهارها وتحسين مستوى حياة الأفراد فيها، وينقسم العالم إلى مجموعة كبيرة من الدول، وإن اختلفت أشكالها وأنظمتها السياسية.

الدولة بتعريفها الواسع والشامل هي تجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسيره نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحة مشتركة تسهر على محافظة هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض نظام معاقبة من يهدد أمنها. (الشرقاوي، 1974، ص25)

نشأة الدولة وتطورها: تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة. (موسى، 2006، ص94)

هنالك ثلاثة صور لنشأة الدولة:

الصورة الاولى: قد تنشأ الدولة من توافر عناصر جديدة كلية أي تلك العناصر لم تكن في السابق دولة في أي شكل من الاشكال وقد اتفق جميع من ذكر هذه الصورة ولادة الدولة على أن هذه الصور نادرة الحدوث في هذه الدول "دولة لبيريا" التي قامت باستقرار جماعة النزوح على إقليم كانت تقطنه قبائل همجية واستوطنوا بها وأقاموا تلك الدولة عام 1922م وكذلك نشأة جمهورية الترنسفال في جنوب أفريقيا عام 1837م. (مجاهد، 2002، ص202)

الصورة الثانية: قد تنشأ الدولة من خلال الانفصال عن الدولة الأم او تفكيك الدول الكبرى أو الإمبراطوريات وتوافر العناصر الثلاثة في الإقليم أو الجزء المنفصل فتنشأ دولة جديدة قد تختلف في بعض المعالم أو جميعها عن الدولة الأم.

الصورة الثالثة: إذا كانت الصورة السابقة تتم نتيجة انفصال أو تفكيك فان هذا النوع على عكس من سابقاتها تنتج بسبب لاتحاد دولتين أو أكثر مع بعضها في صورة دولة واحدة ذات سيادة. وإذا اعتبرنا الحصول على الاستقلال والاعتراف الدولي بالدول التي لم تستقل بعد هو من قبيل إنشاء للدولة. (محمد، 1979، ص124)

مراحل تطور الدولة:

نظرية التطور التاريخي أو الطبيعي: يطلق عليها مفكري العلوم الاجتماعية النظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، حيث تعود أصل نشأة الدولة إلى عوامل متعددة تفاعلت منها القوة المادية والاقتصادية، كذلك العوامل الدينية والمعنوية والعقائدية تختلف من دولة إلى أخرى؛ أنه قد يكون أحد هذه العوامل مهم بالنسبة لنشوء دولة معينة في حين لا تكون ذات أهمية لدولة أخرى. بحسب هذه النظرية أن الدولة ظاهرة طبيعية نتجت عن تفاعل عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وعقائدية، وذلك عبر فترات طويلة من التطور التاريخي الذي أدى إلى تجمع الأفراد للتعايش معاً، وتطورت الأحوال بعد ذلك بظهور فئة حاكمة لهذه الجماعة فرضت سيطرتها عليها، وقبضت على ناحية الأمور فيها مما أدى في النهاية إلى نشأة الدولة. (محمد، 1979، ص125)

نظرية الأسرة: بعد التطرق إلى نظرية التطور التاريخي لتفسير نشأة الدولة، نتعرض بعد ذلك إلى نظرية الاسرة. إن هذه النظرية ترجع أصل نشأة الدولة إلى الأسرة لأنها الخلية الأولى للمجتمع. ثم نمت هذه الأسرة وتناسلت وكونت مجموعة من الأسر ثم نمت أكثر وأصبحت عشيرة، ثم تطورت العشيرة إلى قبيلة ومع مرور الزمن اتحدت عدة قبائل فيما بينها واستقررت فوق بقعة معينة، وخضعت لرئيس واحد فظهرت المدينة ومن اتحاد عدة مدن تكونت المدينة. ولقد أخذ أرسطو بنظرية التطور العائلي كأصل لنشأة الدولة، إذ أقر على أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عن الجماعة، لأن من يشعر بعدم احتياجه للآخرين من أقرانه أو يستطيع أن يعيش منعزل ليس إلا أحد فرضيين: هو إما أن يكون رجل فوق مستوى البشر أو حيوان وحش. (زايد، 2012، ص232)

تطور الدولة في عهد وما بعد الاستعمار

الدولة في عهد الاستعمار: قد اعتقد كثير من الافارقة في بداية المرحلة الاستعمارية أن توقيع المعاهدات مع الأوربيين هو نوع من التحالف أو تدعيم أو أصر الصداقة أكثر من كونه عملاً من أعمال الاحتلال والسيطرة وعليه فإن ممالك أفريقية مثل التيف وبورتو نوقو ودولاً دخلت في اتفاقيات مع قوى أوربية، وقد إشتكى ملوك هذه الأمم الإفريقية بمرارة حينما انتهكت هذه الاتفاقيات. وربما أثرت الشعارات التي رفعها الأوربيون لتغطية أهدافهم الإستعمارية الحقيقية على وجود هذا الاعتقاد الزائف، ويطرح جومو كينياتا بعداً آخر لسوء الفهم الذي واكب بدايات عملية تخاطف أفريقيا. (اوليفر، 2005، ص 85)

رجع تاريخ الاستعمار الخارجي لأفريقيا إلى التاريخ القديم والعصور الوسطى والتاريخ الحديث، وذلك اعتماداً على الكيفية التي يُعرَّف بها المصطلح «استعمار». في اللغة السائدة، تركز النقاشات حول الاستعمار في أفريقيا على الغزوات الأوروبية التي تمخض عنها عصر الإمبريالية الجديدة والتدافع على إفريقيا (1884–1914)، والتي تُبِعت بإنهاء الاستعمار التدريجي. تتضمن القوى الرئيسية التي اشتركت في الاستعمار الحديث لإفريقيا كلًّا من بريطانيا وفرنسا، وألمانيا، والبرتغال، وإيطاليا. تستعمل أغلب الدول الأفريقية لغةً مفروضةً من قبل قوة استعمارية حديثة، إذ تُستعمل كلغة رسمية في إدارة الدولة وفي الإعلام. (ريتشارد، 2002، ص 125)

النظام الاستعماري الفرنسي: السمة الرئيسية التي اتسم بها الاستعمار الفرنسي، التي شكلت الوجه التاريخي للاستعمار الفرنسي في القارة وأثرت على حاضرها ومستقبلها. وجرى خط الحدود بين بلدان القارة عقب مؤتمر برلين بين (1884 – 1885)، مع بداية فترة الاستقلال، تم نقل إدارات الدولة إلى شخصيات شغلوا مناصب في البرلمان الفرنسي خلال الفترة الإستعمارية، أو عملوا في الإدارة الإستعمارية، أو تلقوا تعليمهم في فرنسا، وبذلك ضمنت باريس استمرار النهج الاستعماري حتى ما بعد مرحلة الاستقلال. (حسن،1998، ص60)

النظام الاستعماري البريطاني: انتهجت بريطانيا نظام حكم غير مباشر والذي يعني أن تقوم بريطانيا بحكم الأفارقة نفسهم فهي في الغالب الأعم لم تقم بمحاولة تغيير الرؤساء التقليديين، لقد تركت السياسة في أيدي الجهاز الإداري الذي أوجده الافارقة. لاحقاً قام الملك تشارلز الثاني بتدشين الشركة الملكية الأفريقية ومنحها احتكار تجارة استيراد العبيد لمستعمرات بريطانيا في منطقة الكاريبي. فقد كان الرق منذ البداية هو أساس وجود الإمبراطورية البريطانية في جزر الهند الغربية، فبريطانيا حتى إلغائها تجارة الرقيق سنة 1807 كانت مسؤولة عن نقل 3.5 مليون من العبيد الافارقة إلى الأميركتين، وهو ثلث الرقيق المنقولين عبر المحيط الأطلسي. ولتيسير هذه التجارة أنشئت حصون وقلاع على ساحل غرب أفريقيا مثل جزيرة جيمس وأكرا وجزيرة بونس. وارتفعت نسبة السكان المنحدرين من أصل أفريقي في منطقة الكاريبي البريطانية من 25٪ في 1650 إلى حوالي 80٪ في 1780، وفي المستعمرات الثلاث عشرة من 10٪ إلى 40٪ خلال نفس الفترة (أصبحوا أغلبية في المستعمرات الجنوبية) فقد كانت تلك التجارة

مربحة للغاية بالنسبة لتجار الرقيق وأصبحت دعامة اقتصادية رئيسية للمدن البريطانية [الإنجليزية] الغربية مثل بريستول وليفربول التي شكلت الركن الثالث من التجارة الثلاثية مع أفريقيا والأميركتين.

الاستعمار و"التزاحم على أفريقيا": المزاعم الإقليمية الأوروبية على القارة الإفريقية في عام 1914 في أواخر القرن التاسع عشر، اشتركت القوى الإمبريالية في حملة تزاحم كبرى وقامت باحتلال معظم القارة، وتحويل العديد من الدول إلى دول محتلة، ولم يتركوا سوى دولتين مستقلتين فقط: ليبيريا، وهي دولة مستقلة نسبياً تم تسوية أوضاعها من خلال الأمريكيين من أصول إفريقية، وأثيوبيا المسيحية الأرثوذكسية (المعروف لدى الأوروبيين بـ الحبشة). وقد استمر الحكم الاستعماري من قبل الأوروبيين حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما حصلت كافة الدول المحتلة تدريجياً على استقلالها الرَسمي. (عمر، 1975، ص159)

وقد اكتسبت حركات الاستقلال في إفريقيا زخماً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى إضعاف القوى الأوروبية الكبرى. وفي عام 1951، حصلت ليبيا، المستعمرة الإيطالية السابقة، على استقلالها. في عام 1956، حصلت كلٌ من تونس والمغرب على استقلالهما من فرنسا وفي نفس العام حصل السودان على استقلاله من المملكة المتحدة. وتبعتهما غانا في العام التالي لتصبح أول دولة مستعمرة من جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا تحصل على استقلالها. بينما حصلت معظم بقية دول القارة على استقلالها على مدى العقد التالي، وحصلت عليه في معظم الأحيان عن طريق الوسائل السلمية نسبياً، إلا أنه لم يتحقق في بعض البلدان، ولا سيما مصر والجزائر، إلا بعد صراع عنيف. على الرغم من أن جنوب إفريقيا كانت من أوائل الدول الإفريقية حصولًا على الاستقلال، فقد ظلت تحت حكم المستوطنين البيض وحتى عام 1994، فيما يعرف باتفاقية الفصل العنصري.

الدولة الإفريقية بعد الاستعمار "الاستقلال": تحتوي قارة إفريقيا اليوم 54 دولة مستقلة وذات سيادة، ومعظم هذه الدول لا تزال على الحدود الموضوعة منذ عهد الاستعمار وتعاني الدول الإفريقية كثيراً منذ فترة الاستعمار من عدم الاستقرار والفساد والعنف والتسلط. وتعتبر الغالبية العظمى من الدول الإفريقية جمهوريات تعمل وفقاً لشكل معين من أشكال النظام الرئاسي للحكم. وبالرغم من ذلك فقد تمكنت قلة منهم من الحفاظ على أنظمة الحكم التي تدعمها الديموقراطية، إلا أن كثيراً منها تدور في رحم سلسلة من الانقلابات، محدثة ديكتاتورية عسكرية. وهناك عدد من قادة إفريقيا ما بعد الاستعمار، كانوا من القادة العسكريين، ولذا فقد حصلوا على تعليم ضعيف، ويجهلون مسائل الحكم. كما أن النزاعات الإقليمية، والنزاعات على الحدود تعد من الأمور الشائعة، والتي فرضها استعمار الأوروبي على الحدود المتنازع عليها في العديد من الدول من خلال الصراعات المسلحة. (عمر، 1975، ص160)

ويمكن القول في الاتجاه نفسه: إنّ المشكلات التي واجهت دولة ما بعد الاستعمار، والصعوبات التي اعترضتها في مسألة صعوبة توطين النموذج الغربيّ للدولة، راجعة بالأساس إلى غياب تقاليد دولتيه (أُسس بناء الدولة) في التاريخ الافريقي، وهو ما يفسّر رفض فكرة «الدولة» من قِبَل المجتمع، وهو الأمر الذّي

أكده غورن هايدن Goren Hyden، حيث يرى أنّه–باستثناء إثيوبيا–: «لم تستطع المجتمعات الأفريقية جنوب الصحراء أن تطوّر بنفسها أنظمة دولتيه». (أحمد، 1999، ص233)

في اعتقادنا أنّ جلّ التحديات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي متعلّقة بالفشل الاقتصادي وأزمة التوزيع ويميز جون وايزمان John Wiseman بين ثلاث مراحل في التطوّر السياسيّ والاجتماعي في أفريقيا: (محمد، 2004، ص104)

الأولى: وهي المرحلة المبكرة، هي سنوات تصفية الاستعمار، وبداية تحقيق الاستقلال الوطني، وقد ميزتها جملة قضايا رئيسة، من أبرزها: إشكالية بناء الدولة الوطنية، طبيعة الأنظمة السياسية، وكذا قضية تحقيق التنمية السياسية.

الثانية: حدّد مداها في منتصف الستينيات، وإلى نهاية ثمانينيات القرن المنصرم، وطبعتها ثلاثة ملامح رئيسة: التخلّي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحوّل نحو تبنّي نظام الحزب، وتدخّل العسكر المباشر في الحياة السياسية، وأخيراً وجود أنظمة انتخابية تنافسية، سواء في الدول التي حافظت على نمط التعدّد الحزبي، أو التي اعتمدت نمط الحزب الواحد.

معايير تداول السلطة في الدولة الأفريقية الحديثة: يمثل الزعامة واحد من المعايير التقليدية للسلطة فان سلوب الزعامة الموروث عن الاستعمار في شكل قيادة تدعى الديمقراطية والحوار المفتوح والانتخاب العلني، فإن هذا الشكل قد اختفى في كل أنحاء أفريقيا ما بعد الاستعمار الجغرافي ليصبح المجال نموذج قيادة مختلفة او أقل ديمقراطية ولا يختلف عن نماذج الزعماء الافارقة العظام في الماضي.

معايير الحكم الراشد: تشير أدبيات الأمم المتحدة والبنك الدولي وعدد من الدراسات على أن خصائص ومعايير الحكم الراشد عديدة ومتنوعة، منها معايير سياسة واقتصادية واجتماعية وإدارية وتشمل مكونات الحكم الراشد المتمثلة في الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، والإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وقد تبني البنك الدولي عدد من المعايير استناداً إلى ما يحفز النمو الاقتصادي والإنتاج وحرية التجارة والخصخصة. وبالرغم من أنه ما من توافق دولي بشأن تعريف "الحكم الرشيد"، إلا أنه يمكن أن يشمل المواضيع التالية: الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات المتعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة، وقطاع عام يتصف بالكفاءة والفعالية، والشرعية، والوصول إلى المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح. (لطفي، 2016، ص89).

إشكاليات وتحديات بناء الدولة الأفريقية

أولاً: إشكالية بناء الدولة القومية: تعني مهمة بناء الدولة الأمة أن يكون الولاء الاسمي للأفراد والجماعات كافة في المجتمع متجهاً للدولة بحيث تنصهر في بوتقتها جميع الولاءات الأولية الأخرى ، وتتفاعل مختلف الجماعات في الدولة على قدم المساواة بغض النظر عن أصولها الإثنية او العرقية بهدف المشاركة في صياغة وتنفيذ برامج التنمية الشاملة وقد مثلت تلك القضية إشكالية كبري للنظم السياسية

الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال نظراً لخصوصيتها التاريخية ومواريثها الإستعمارية فالإدارة الإستعمارية لم تكن مهمته بتأسيس ولاء قومي في المستعمرات، وإنما ركزت على إيجاد الفئات والطبقات التي تدين لها بالولاء كسلطة استعمارية. (آبي ومايكل، 1995، ص49)

ومع رحيل المستعمر الأوربي كان طبيعياً أن تنتشر الانقسامات والصراعات على كافة المستويات داخل السياسي والاجتماعي للدولة الإفريقية فهم الصراع داخل صفوف النخبة الحاكمة من جهة، واتسعت الهوة بين النخبة والجماهير من جهة أخري، كما أضحى التوتر المحموم هو العلامة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتمايزة اثنياً وعرقياً في الدولة، وقد وصل الأمر بهذه الجماعات في عدد الحالات أن ترفع دعاوي انفصالية وتخوض معركة من الكفاح المسلح مثلما حدث في أزمات بيافرا، شابا، وجنوب السودان. (عبد الرحمن، 1998، ص72)

وتعد الأزمة التكاملية واحدة من أخطر التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة القومية في إفريقيا، كما أنها طرحت إشكالية كبري أمام عملية تأسيس نظام سياسي إفريقي مستقر في مرحلة ما بعد الاستعمار.

ثانياً: إشكالية التعددية السياسية: يمكن تحديد مفهوم التعددية على ثلاثة مستويات وهي: الثقافية، الاجتماعية، السياسية، فالتعددية الثقافية تعني بناء تصور العالم المحيط من خلال الاعتقاد بأن الاختلاف وليس التوحد والتعاون ليس الإجماع والتغيير وليس السكون هى جميعها أسس الحياة الصالحة.

أما التعددية المجتمعية فأنها تختلف عن التمايز المجتمعي صحيح أن كليهما تعبير عن أبنية اجتماعية متمايزة إلا أن ذلك لا يعني ان المجمعات كافة متمايزة من الناحية التعددية ليس هو المجتمع الذي يقوم على أساس التعدد الوظيفي لأن الأخير يعبر عن أحد الأنماط المحتملة للتمايز المجتمعي. ويعني المستوي الثالث للتعددية هو التعددية السياسية تنوع السلطة في المجتمع. (سعيد، 1994، ص22)

ويمكن تقليص السياسة التعددية في إفريقيا إما عن طريق انتهاج إستراتيجية تسلطية ترمي إلى احتكار السلطة من جانب فئة محدودة او عن طريق السماح بنمط من التعددية المقيدة كما هو الحال بالنسبة لبورتسودان والسنغال. (صالح، 1970، ص19)

ثالثاً: إشكالية الانقلابات العسكرية والحكم العسكري: عندما حان وقت منح الاستقلال لمعظم دول إفريقيا حوالي 1960م كان هناك قليل من المراقبين من يتصف بالذكاء الذي يجعله يتنبأ بقوة العسكريين في الشؤون الإفريقية، ويبدو ان أفريقيا كانت في ذلك الوقت تنشئ نخبة تتولي السلطة الى الثقافة الغربية الحديثة. (طارش، 2016، ص21)

الإشكاليات والتحديات الاقتصادية: بعد خروج المستعمر الأوربي من إفريقيا وفي سبيل بناء الدولة الوطنية واجهت الدولة الأفريقية إشكاليات اقتصادية مثل التبعية الاقتصادية والاستغلال الاقتصادي. ان التوسع في إنتاج المعادن في أفريقيا بعد الحرب العالمية وأثناء الحرب لعب دوراً هاماً في زيادة تبعية إفريقيا الاقتصادية للغرب وأرست دعائم الاستعمار الجديد.

لقد حصلت قفزة هائلة في مجال الصناعة لأغراض الدفاع والتدمير، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية ترسانة اسلحة العالم الغربي وهو المركز الذي استمرت في احتلاله منذ الحرب نتيجة لسياستها في أضواء الشيوعية واندلاع حروب جديدة في فيتنام وكوريا وغيرها أصبح هناك نمو كثيف في التسليح النووي والتقليدي، أصبح الاقتصاد الأمريكي اقتصاداً حربياً وان الزيادة الكبيرة في إنتاج الأسلحة أوجدت طلبات متزايدة على الموارد الخام التي تحتاجها الصناعة وخاصة في إفريقيا الغنية بالمعادن. (تارارين، 1979، ص33)

الإشكاليات والتحديات الاجتماعية: ارتبطت الدولة الإفريقية بخاصية تجذر البنية الاجتماعية المتعددة والمتنوعة داخل بنية مجتمعاتها، وعلى رغم من ان تلك التنوعات الاجتماعية التاريخية والدينية والطائفية والفئوية ذات أدوار وسلوكيات وتعبيرات سياسية متباينة ومختلفة في تأثيراتها من مجتمع الى آخر فأنها استمدت في التعبير عن حقيقة التكوين الاجتماعي للدولة الإفريقية، وثانياً استمرت في استقطاب مشاعر الولاء الاجتماعي متحاشية الانصهار في بوتقة المجتمع الواحد في ظل أيديولوجيات لم تتبلور فيها البنية السياسية الاجتماعية على نحو يضمن لتلك العصبيات الالتحام بشكل كافي بجسد الدولة الإفريقية الحديثة.(طارش، 2016، ص155)

وهذا ما أفضي إلى تعميق الولاءات الفرعية الضيقة التي زودت بها حركة الصراع السياسي داخل المجتمع مما أدى الى تحويل تلك العصيبات إلى بنية ومؤسسات سياسية حديثة ممثلة لعصبتها او فئويتها وتعمل وفق ثقافتها الاجتماعية المتعددة حيث تعتبر إفريقيا أكثر مناطق العالم تنوعاً عرقياً ولغوياً (أمباي، ص 144)

إشكالية الهوية: لا شك بان إفريقيا قارة شاسعة من حيث المساحة وأنها مهد البشرية ولها جذور حضارية عريقة في التاريخ ولكن حقبة الاستعمار الغربي الحديث قد أحدثت تغيرات جوهرية في بنياتها الجغرافية واللغوية والثقافية والاقتصادية، فنجد ان اللغة والهوية لها روابط متبادلة التأثير متداخلة في بعضها البعض ومن الصعب الفصل بينها، فاللغة ركن أساسي في بنية الهوية كما ان الثقافة مرتبطة باللغة، أعتقد بانه من الملائم النظر في مشكلة اللغات على مستوي العمق الإفريقي، وذلك لأن التعددية اللغوية الهائلة في هذه القارة تشكل غني لا نظير له، وفي الوقت نفسه تلعب دوراً محورياً في طمس الهوية كتركيبة في نشوب الحروب والتوترات وعدم الاستقرار، تحتل القارة الأفريقية المركز الأول في التنوع اللغوي في العالم حسب التقارير الدولية.

إشكاليات وتحديات بناء دولة جنوب السودان

دولة جنوب السودان الجغرافيا الديموغرافية: جمهورية جنوب السودان دولة تقع في وسط إفريقيا، وتعتبر مدينة رامشيل في ولاية البحيرات عاصمتها فى حين ان أكبر مُدنها هي مدينة جوبا وواو وملكال وروميبك وأويل وياي. تأسست جنوب السودان عندما استقلت عن السودان في استفتاء شعبي لسكان الجنوب أعلن عن نتائجه النهائية في فبراير 2011، وتم الإعلان عن استقلال كامل للدولة في 9 يوليو 2011. (محمد، 2013، ص39)

التاريخ السياسي: تاريخ جنوب السودان لا يعرف عنه إلا القليل قبل عام 1820. وبدأ كثيراً من الأوروبيين رحلاتهم لاكتشاف منابع النيل. خلال فترة الحكم التركي قبل عام 1885عيّن الخديوي «حاكم مصر» بعض الأوروبيين كمديرين للاستوائية لخدمة أغراضه ومد نفوذه وقد اشتهرت فترة الحكم التركي وفترة حكم المهدية 1885 –1899 بغارات جلب الرقيق التي قام بها بعض الأوروبيين والمصريين وأهل شمال السودان مما نجم عنه شعور زائد بالكراهية وولّد خوفاً شديداً تجاه الشماليين. بالطبع فقد حُرِّمت تجارة الرقيق بعد الفتح المصري الإنجليزي عام 1899.

يُعد التاريخ السياسي لجنوب السودان من الملفات المهمة لفهم طبيعة السودان الخاصة، حيث تضافرت مجموعة من العوامل على تقسيم السودان معنوياً قبل أن تصبح حدودياً في القرن التاسع عشر عندما استعمرت بريطانيا السودان مع مصر. في أغسطس 1955 تمرد بعض أعضاء الفرقة الجنوبية من الجيش السوداني بإيعاز من المملكة المتحدة ضد الشمال، حيث كانت هناك شكوك لدي الجنوبيين على سياسات وزارة إسماعيل الأزهري التي تشكلت في يناير من نفس العام. وفي عام 1958 وبعد تولي إبراهيم عبود للسلطة قامت الحكومة العسكرية بإتباع سياسة التذويب بالقوة مع الجنوبيين، وأدي ذلك إلى مطالبة الأحزاب الجنوبية وعلى راسهم "حزب سانو" باستقلال الجنوب. وفي عام 1972 تم توقيع اتفاقية أديس أبابا والتي أعطت للإقليم الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، إلا أنه في يوليو وسبتمبر من عام 1983 أصدر الرئيس جعفر نميري عدة قرارات أطاحت بالاتفاق منها تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة (105) وبعض الجنود إلى الشمال وإتهام قائدها كاربينو كوانين باختلاس أموال، كما تم إرسال قوات لإخضاعها فأدي ذلك إلى هروبها إلى الأدغال الاستوائية لتصبح فيما بعد نواة لجيش الرب، فكلفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة، إلا أنه أعلن انضمامه إلى المتمردين مؤسساً الحركة الشعبية لتحرير السودان ولها جناح عسكري عبارة عن جيش، وأعلن إن هدف الحركة هو "تأسيس سودان علماني جديد" قائم على المساواة والعدل الاقتصادي والاجتماعي داخل سودان موحد، وبعد الإطاحة بنظام جعفر نميري عبر انتفاضة شعبية عام 1985 كان هناك أمل في التوصل إلى اتفاق مع الحركة، ولكنه فشل بعد اجتماع رئيس الوزراء الجديد الصادق المهدي مع قرنق بعام 1986. وفي نوفمبر من عام 1988 تم إبرام اتفاق بين قرنق ومحمد عثمان الميرغني في أديس أبابا والذي نص على تجميد قرارات سبتمبر 1983، ولكن هذا الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ بعد انقلاب يونيو 1989 بقيادة عمر البشير والتي تبنت شعار "الجهاد الإسلامي" ضد القوى الجنوبية مستعينة بتسليح مليشيات تدعى قوات الدفاع الشعبي، وحققت الحكومة عدة انتصارات عسكرية. (محمد، 2013، ص37)

وفي أغسطس 1991 وبعد سقوط نظام منغستو في إثيوبيا وانشقاق الحركة الشعبية، حاولت الحكومة الاستفادة من هذا الانشقاق فأجرت الاتصال منفردة مع لام أكول بوثيقة عرفت باسم "وثيقة فرانكفورت" والتي وقعت في يناير من عام 1992، إلا أن الحكومة السودانية أنكرتها بعد ذلك. وفي مايو 1992 وتحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا أجريت الجولة الأولى للمفاوضات في أبوجا، ثم الجولة

الثانية في مايو من عام 1993، ولكن لم تسفر هذه المفاوضات عن شيء. وتضاعفت الجهود الدولية من خلال "منظمة الإيغاد" إلى أن تم توقيع اتفاق إطاري يسمي "بروتوكول ماشاكوس" وذلك في يوليو من عام 2005 والذي أعطى للجنوب حكم ذاتي لفترة انتقالية مدتها 6 سنوات، وحق تقرير المصير وفرصة للجنوبيين لتفكير في الانفصال، كذلك أعطى الفرصة في بناء مؤسسات الحكم الانتقالية كنوع من الضمانات. وفي 9 يناير 2005 وقعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا.

الموقع والمساحة: يقع دولة جنوب السودان في المنطقة المدارية بين خطى الطول 24، 35.3 شرقاً وخطي العرض 4-12 شمالاً ويغطي إقليم دولة جنوب السودان مساحة من الأرض تبلغ 650 ألف كيلومتر. (صديق، 1998، ص9)

ولكن بعض الدراسات تفيد بان يشغل دولة جنوب السودان 7000الف كيلو متر مربع من مساحة السودان الأم الكلية حوالي 2.5 مليون ميل مربع أو ما يعادل 28% من مساحة السودان، ولدولة جنوب السودان حدوث مع خمس دول هى: اثيوبيا، كينيا، اوغندا، كونغو الديمقراطية، وأفريقيا الوسطي. تشكل المراعي 40% من مساحة دولة جنوب السودان والأراضي الزراعية حوالي 30% بينما الغابات الطبيعية 23% والسطوح المائية 7% من جملة المساحة. (حسن وعاشور، 1998، ص 151)

التركيبة السكانية "الديموغرافية: يضم دولة جنوب السودان العديد من المجموعات الإثنية المتمايزة والمتباينة في العادات والتقاليد وأهم تلك المجموعات هي: قبيلة الدينكا، قبيلة النوير، قبيلة الشلك، النيليون والحاميون. (سداد السبع، 2015، ص137)

أسباب فشل دولة جنوب السودان كدولة حديثة البناء: ولدت دولة جنوب السودان في (9 تموز 2011) بعد عقود طويلة من الحروب الأهلية (1959-1972) ثم (1983-2005)، بموجب النتائج الرسمية التي أسفر عنها الاستفتاء لجنوب السودان الذي جرى يوم 9كانون الثاني 2011، والذي عبّر عن اختيار الانفصال من قبل سكان جنوب السودان، بنحو 98.83%.

ومنذ نشأة هذه الدولة الفتية، التي تعتبر الأحدث في العالم، عقب حرب أهلية ضروس أسفرت عن مقتل مليوني شخص، وتهجير أربعة ملايين، ودولة جنوب السودان تصارع من أجل البقاء، على الرغم من اعتقاد الكثير من المحللين أن التحدي الأصعب قد مرّ. وأثارت دولة جنوب السودان عند انفصالها في العام 2011 آمالاً كبيرة، سرعان ما انهارت بسبب النزاعات السياسية التي أغرقت هذه الدولة الفتية في دوامة العنف. وحتى المراقبون المتابعون للصراعات المعقدة على السلطة في جنوب السودان أدهشتهم السرعة التي اتسعت بها رقعة النزاع، وضراوة أعمال العنف التي تفجرت بين القبيلتين الجارتين "الدينكا" للرئيس سيلفا كير و"النوير" لنائبه السابق رياك مشار.

وبعد عامين من الانفصال، ظلت هذه المشاكل قائمة، إضافة إلى استمرار النزاعات بين جوبا والخرطوم، حول ترسيم الحدود بين البلدين، والإنتاج النفطي. فالمشكلة التي تواجه هذه الدولة الجنوبية تتمثل في مواصلة استخدام البنيات الأساسية المتواجدة في الشمال، مثل خطوط الأنابيب لتصدير نفطها

أو وسائل النقل النهري والموانئ البحرية خصوصاً، نظراً لعدم توافر منافذ بحرية للدولة الوليدة، مما يجعلها تعتمد كليا على الدول المجاورة ذات المنافذ البحرية: السودان الشمالي، كينيا. فبين كانون الثاني 2012 ونيسان 2013، قررت جوبا توقيف إنتاجها النفطي الذي يقدر بنحو 350000 برميل في اليوم الواحد، بسبب نزاعها مع الخرطوم حول نسبة الاقتطاعات من مرور النفط في خطوط الأنابيب التي يمتلكها السودان. (سداد السبع، 2015، ص138)

فالنفط كان ولا يزال في قلب الصراعات بين الخرطوم وجوبا، ففي 7 أيار 2013، قرر السودان إعادة ضخ نفط جنوب السودان في البنية التحتية النفطية للشمال عبر الأنبوب الذي يمتد على مسافة 1500 كيلومتر حتى ميناء بورتسودان المطل على البحر الأحمر، وهو الميناء الوحيد القادر على تصدير النفط للسودانيين، وجلب مليارات من الدولارات لهذين البلدين الفقيرين. غير أن تصدير النفط كان لمدة قصيرة جداً، إذ اتخذ الرئيس السوداني عمر حسن البشير قراراً، بوقف تدفق نفط جنوب السودان عبر بلاده، بسبب الدعم العسكري الذي تقدمه جوبا للمتمردين من ولاية جنوب كردفان والمنطقة الواقعة على النيل الأزرق، الذين يقاتلون الحكومة المركزية السودانية في الخرطوم.

إضافة إلى موضوع النفط، هناك الخلاف حول منطقة أبيي الغنية بالنفط والتي تنتج 500 ألف برميل، وتمثل 5% من نفط السودان، فقد استثنتها اتفاقية نيفاشا واضعة لها بروتوكولاً خاصاً كجنوب النيل الأزرق وجبال النوبة. وكان من المقرر إجراء استفتاء في شهر كانون الثاني 2011، لتحديد مستقبل أبيي، لكنه لم يحصل بسبب الخلاف حول تحديد جسم الناخبين، ولم يتم تحديد موعد آخر، لتحديد الوضع النهائي لهذه المنطقة الغنية بالنفط. وهناك قرابة 5000 جندي من قوات الأمم المتحدة، أغلبهم من الأثيوبيين، يتمركزون في هذه المنطقة للفصل بين الطرفين المتنازعين. وكادت هذه الخلافات أن تقود البلدين إلى حافة الحرب في ربيع 2012

الإشكاليات والتحديات الاجتماعية والسياسية في دولة جنوب السودان:

(أ) الإشكاليات والتحديات الاجتماعية:

الحرب الأهلية في دولة جنوب السودان: بعد عامين فقط من تأسيس الدولة اندلعت حرب أهلية جديدة وهذه المرة بين ابناء الجنوب أنفسهم الذين تحزبوا في معسكرات متفرقة ففريق وقف خلف سلفاكير رئيس الجمهورية واغلبهم من الدينكا وفريق آخر خلف نائب الرئيس رياك مشار وأغلبهم من النوير. وأعلن سلفاكير خلع نائبه مشار واتهمه بالتخطيط للانقلاب عليه وهو نفس الاتهام الذي قدمه قرنق لسلفاكير قبل ذلك بحوالي 15 عام. ووسط انتقادات لممارسات السياسيين في جنوب السودان استمرت المعارك وأصبحت حرباً بين الطرفين وأخطر مشار للخروج بقواته من جوبا وبدأ الحرب الأهلية لمواجهه مما وصفة محاولاً تهميش النوير وإبعادهم من السلطة ودارت الحرب لعامين حتى تدخلت الوساطات الدولية، والإنذارات الغربية في وقتها باتفاق بين الطرفين وخلال الحرب اتهمت المنظمات الدولية كلا الطرفين بارتكاب جرائم

حرب في حق المواطنين حيث لقي عشرات من المواطنين مصرعهم وشرد مئات الألاف بسبب الأزمة الطاحنة هكذا وأصبح الشعب يعاني من أزمات عدة. (الإلفي، 2016)

منذ انفصال جنوب السودان في عام 2011م شهدت دولة جنوب السودان صراعات عرقية داخلية ولاسيما تلك النزاعات متعلقة بالموارد الطبيعية والنزاعات حول المراعي والماشية، وخاصة في ولايتي جونقلي وأعالي النيل، على رغم من الجهود الوطنية المتعددة لتفادي قيام مثل هذه النزاعات القبلية ووفقاً للأمم المتحدة يري مفوضي شؤون اللاجئين في جنوب السودان إن هذا البلد يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية بسبب الاستمرار في العداء بين الطوائف ، ونجد ان هذه الصراعات حتى داخل القبيلة نفسها مثل صراع بين دينكا بحر الغزال ودينكا بور.

إن احتمالات فشل المشرع القومي وإخفاق بناء هوية موحدة ثقافية واجتماعية للشعب جنوب السودان تتدخل فيها الاعتبارات القبلية في مختلف المشاكل حتى السياسة منها لأنها امتدت من المنافسة على الموارد الطبيعية والأراضي الى المنافسة على عدد الموظفين في حكومات الولايات والتمثيل في المحليات وترجع هذه الصراعات الى غياب الكفاءة في الإدارة العامة وغياب الشفافية المالية، وغياب العدالة في التوظيف الحكومي واستبعاد جماعات عرقية صغيرة من حقوقها السياسية والاقتصادية.

إن مستوى النجاح في بناء الدولة بتوقف على حجم الاندماج جميع مكونات المجتمع والدولة التي لا تبني على مؤسسات تراعي مختلف المكونات الاجتماعية دون فشله فتكون المؤسسات الوطنية هي المرأة التي تعكس وحجم الاندماج جميع العناصر المكونة للمجتمع في إطار الدولة وعلى المنوال نفسه توضع أماكن انتشارها وطريقة عملها دون تفرغه او تهميش وهو ما تعيشه جنوب السودان حين لم يتمكن ولاء الأفراد والجماعات من الخروج من الولاءات الإثنية ليس في التعدد الإثني ذاته بقدر ما هو فشل السلطات في التعامل مع هذا التعدد بشكل يسمح باندماج كل مكونات الديموغرافية والاجتماعية، هو ما يرشح ضعف هيكل الدولة في جنوب السودان مع الحضور القوي للعامل القبلي. (سعودى، طالبة دكتوراه)

تحدي وإشكالية بناء الثقة: واحدة من أكبر التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان هي كيفية الثقة بين شعب جنوب السودان فيما بينهم وقد أدت الحرب الى صدمة كبيرة وقوية جداً لهذا المجتمع مع وضع الاعتبار ان الدراسات الحديثة التي اجرتها جمعية القانون بجنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ان هناك صدمة كبيرة جداً واضطرابات بين أوساط الشعب في دولة جنوب السودان بنسبة بلغت حوالي 41% وهي مشابهه لبعض العمليات الموثقة في اسواء مناطق النزاع في العالم مثل تلك الإبادات الجماعية التي حددت في روندا وكمبوريا.

لذلك من أجل الخروج من هذه الأزمة وتعزيز الثقة بين شعب الجنوب يتطلب الأمر خطة طويلة المدي حتى تتم عملية السلام والعدالة الانتقالية، وتنص اتفاقية السلام على عملية مفصلة لتنفيذ العدالة الانتقالية وضمان المساءلة والمصالحة بالإضافة الى إنشاء لجنة تقصي حقائق. (طاشمة، 2016).

(ب) الإشكاليات والتحديات السياسية:

إشكالية المشاركة السياسية: الواقع في دولة جنوب السودان هو ان الحركة الشعبية لتحرير السودان تسيطر على المسرح السياسي ليس بقوة تنظيمها الداخلي ولمقدرتها على تعبئة الجماهير وإنما بالوضعية الخاصة التي حصلت عليها في اتفاقية السلام الشامل، مدعومة بتكتيكها في تصنيف مساحة حرية التنظيم والتي نفذتها بلا هوادة خلال الفترة الانتقالية وما بعدها لابد من ان تُوجد الحكومة مناخاً صالحاً يسمح لكل الأحزاب السياسية بالتمتع بعقولها متساوية للتبشير بآرائها والتنافس على التمثيل في الشأن العام وهذا يمثل فصل الحزب الحاكم عن الجيش والأجهزة الأمنية وكفالة حرية الصحافة والنشر وإعطاء الأحزاب الحرية.

ضعف المشاركة من قبل الأحزاب السياسية نسبة لضعف الهيكل التنظيمي والبناء السياسي التنظيمي رغم أن الأحزاب السياسية الجنوبية لديها هيكلها إلا أن الممارسة الحزبية لكثير من المؤسسات الحزبية غير حقيقية وضعيفة، تم وضعها مع الحزب لاستيفاء شروط التسجيل ولا تعرف أدوارها ومهامها وصلاحياتها داخل الحزب.

وهذا يؤدي الى غياب الرؤية الفكرية للحزب وبالتالي غياب النشاط الإستراتيجي والمرحلي لنشاط الحزب وغياب البرامج الحزبية الواضحة وتذبذب موافق الأحزاب السياسية وعدم اتساق مواقفها وضعف القدرة على التعامل مع المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية وعدم التمويل التي تعاني منه الأحزاب في دولة جنوب السودان كلها تسببت في إشكالية بناء الدولة (لاماكول، 2014)

التحدي الأمني لبناء الدولة في جنوب السودان: تعاني دولة جنوب السودان من الانقسامات القبلية التي تتسم بالتعقيد لأسباب سياسية ولأسباب الصراع على الموارد، وللأسباب العرقية والثقافية، وقد تجلت هذه الانقسامات في حالات من الصراع المسلح الممتدة تاريخياً، كما تجددت بسب طبيعية مخرجات انتخابات 2010م، حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيراً سلبياً في صفوف مرشحي المعارضة والجماهير الناخبين من خارج قبيلة الدينكا إضافة الى عناصر ساخطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وسجل مراقبون دوليون وقوع عمليات كثيرة من الترهيب والتهديد وحالات تدخل في حملات مرشحي المعارضة وعمليات اعتقال تعسفية، وتدخلاً قوياً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان وتدخلاً مباشر في عملية الاقتراع ، وكلها أمور ساهمت في الاحتقان السياسي.

وفي هذا السياق أعلنت ثلاث قيادات من جنوب السودان عمليات تمرد مسلحة بدرجات متفاوتة، وكان بين هؤلاء جورج اثور " متحالف مع حزب المؤتمر الوطني في الشمال" المرشح لمنصب حاكم ولاية جونقلي وديفيد باويا المرشح للمجلس التشريعي وجابوك جاي الذي كان يأمل تعينه في منصب مفوض إقليمي، حيث قاموا بإنشاء قوات وشن هجمات ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان. (الطويل، 2010)

إشكالية وتحدي الحدود لدولة جنوب السودان: تعد الحدود الشمالية الحدود الأطول حيث تمتد على مساحة حوالي 2010 كيلو متر ، وقد حددت اتفاقية السلام الشامل لعام 2005م خط هذه الحدود بالاعتماد

على حدود عام 1956م ويبدو أنها لم تستطيع ان تحسم كل التدخلات التي فرضها موروث الحراك الاجتماعي والعرفي داخل البلد الواحد طول الفترة الماضية.

ولا يخفي ان هذه الاتفاقية التي انهت حرباً أهلية ضاربة بين الشمال والجنوب لم تستطيع ان تنهي كل الخلافات القائمة في مجال ترسيم الحدود بين الجانبين، بل وخلقت نقاط توتر هددت التعايش الاجتماعي القائم في مناطق التماس والذي نجحت الجماعات العرقية والقبائل في المنطقة في خلقه على المدي الطويل من العيش المشترك.

وقد أثارت التقسيمات السياسية الجديدة مشكلات ملكية الأراضي واستخدامها وحقوق الرعي وتوزيع الجماعات العرقية على خط الحدود وبعد الصراع الحاصل على منطقة أبيي الغنية بالنفط المثال الابرز في ذلك، وان تمت صياغته في ضوء التوزيعات العرقية بين قبائل المسيرية التابعة للشمال ودينكا نوك التابعة للجنوب، كما يمثل الخلاف على الحدود بين قبائل دينكا ملوال في شمال بحر الغزال والزريقات في جنوب دارفور مثلاً آخر يعزز أيضاً مطالبة الجنوب باستعادة منطقة كغي كنجة وحفرة النحاس من ولاية جنوب دارفور. (صالح، 2011)

مخاطر فشل دولة جنوب السودان: على الرغم من أن فشل دولة جنوب السودان ليس احتمالاً وارداً لعدة اعتبارات اولها ان إدارة الرئيس اوباما تعتبر دولة الجنوب من إنجازاتها الخاصة في أفريقيا وان انهيار هذه الدولة سيكلف أوباما والحزب الديمقراطي غالياً، والسبب الثاني ان هذه الدولة لا تحظى بالرعاية الأمريكية فقط بل هناك ايضاً النرويج ودول أخرى تمنحها الدعم والرعاية، والسبب الثالث هو ان هذه الدولة وجدت لتبقى كنموذج للدولة التي تحظى برعاية الغرب ولكي تتم مقارنتها قريبا بالسودان حتى يرى شعب السودان الفرص التي ضيعتها عليه حكومته بسبب عدائها للغرب تماماً مثلما حدث أيام الحرب الباردة عندما تعهدت أمريكا ومؤسسات التمويل الغربية بالرعاية الدول التي عرفت فيما بعد بـ(النمور الأسيوية) مثل كوريا الجنوبية وسنقافورة وتايوان وماليزيا والفلبين حتى يتضح الفرق بينها وبين الدول المتحالفة مع المحور السوفيتي مثل كوريا الشمالية و فيتنام الشمالية وكمبوديا وبورما ولاوس . الاهتمام الغربي بدولة الجنوب يتجلى ايضا في الضغوط التي تمارس عليها من قبل الدول والمنظمات الغربية من أجل احترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد وهو الأمر الذي جعل سلفا كير يرفع الحصانة عن إثنين من الوزراء بتهمة اختلاس أموال لان التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل الفساد وفي الغرب يؤمنون بالحكمة القائلة (مع الفساد الكل خاسرون). (اتفاق بين الفرقاء،2017)

وهناك ظاهرة أخرى وهي محاولات نائب رئيس دولة الجنوب منافسة الرئيس سلفا كير في الانتخابات القادمة هذه المناورات التي يمارسها رياك مشار تجد الدعم والمساندة من الدول الغربية الصديقة لدولة الجنوب والهدف منها منع هذه الدولة الوليدة من الانزلاق باتجاه تجارب زمبابوي وأرتريا حتى لو أدى ذلك إلى انقسام حزب الحركة الشعبية إلى حزبين لأن بعض أصدقاء الجنوب لديهم اعتقاد بأن انقسام الحركة من شأنه أن يقلل من تدخل الجيش الشعبي في السياسة ويساهم في مسالة التداول السلمي للسلطة لأن أحزاب الجنوب ضعيفة وغير قادرة على إنتاج تجربة ديموقراطية ناجحة.

مع ذلك من الممكن طرح السؤال، ماذا سيكسب السودان من انهيار دولة الجنوب؟ يمكن تلخيص الاجابة على هذا السؤال بالقول ان السودان هو أول وأكبر الخاسرين لو ان هذه الدولة انهارت. وذلك لأسباب كثيرة منها ان عدم وجود سلطة على طول ألفي كيلومتر من الحدود سيعقد الوضع الأمني في السودان أكثر بكثير من وجود دولة قوية معادية حيث ان الدولة يمكن لجم عدوانها بواسطة المنظمات الإقليمية والدولية، ولكن في ظل عدم وجود الدولة رأينا كيف عانى المجتمع الدولي كله من ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

وأن السودان سيجد نفسه مضطراً لحراسة هذه الحدود يصوره تمنع دخول الجماعات المسلحة في حالة حروب الكر والفر وتمنع تسرب السلاح وتمنع التجارة المحرمة دولياً التي تنشأ في مناطق الهشاشة الأمنية مثل الإتجار بالبشر والمخدرات ويمكن تخيل حجم واردات الأسلحة المطلوبة لمواجهة هذا الوضع وحجم القوات الواجب حشدها والمؤن المطلوب تشوينها وما يتطلبه ذلك من موارد مالية، وما يصيب العملية الإنتاجية على طول تلك الحدود التي هي مصدر أغلب ثروات السودان نتيجة لعمليات النزوح بسبب العمليات العسكرية.

تحديات البناء الاقتصادي لدولة جنوب السودان:

هيكلة الاقتصاد القومي: تحتاج دولة جنوب السودان الى إعادة هيكلة الاقتصاد ومن أجل تحقيق نمو مقدر وهذا يتطلب نمو الناتج القومي ووضع وتطبيق ضوابط نقدية ومالية ممارسة لضبط حجم التضخم وتوسيع الاقتصاد بدون نمو حقيقي في الاقتصاد، ستظل الغالبية الساحقة للشعب تحت حد الفقر وستظل البطالة في ارتفاع دائم وستظل المؤشرات الاقتصادية أخرى تسجل أرقاماً ضعيفة، بدلاً من توسع مصادر الدخل القومي وبدلاً من الاعتماد الكلى على النفط والذي كما نعلم هو مصدر الطاقة غير المتجددة وأسعارها متذبذبة بصاحب كل ذلك وضع خطة متكاملة للتنمية وهى مفتاح التطور الاجتماعي والنمو الاقتصادي والرفاهية في دولة جنوب السودان، تضع مثل هذه الخطة في اعتبارها نقاط قوة الدولة في الزراعة والسياحة، النقل النهري وغيرها واستغلال النفط المحرك لعملية التنمية قبل أن ينضب.

أن اعتماد دولة جنوب السودان على النفط بنسبة 98% في ميزانية الدولة، وتصرف الوزارات أكثر من المبالغ المصدقة لها في موازنتها وصلت بعضها لأكثر من 200% من الفساد منتشر بصورة مرعبة رغم وجود مفوضية لمكافحة الفساد من العام 2005م لم تتمكن من وجود إدارة قوية من الدولة لمكافحة الفساد وتنويع لمصادر الإنتاج والدخل القومي والاعتماد وتطبيق خطة قومية لإحداث تنمية شاملة في دولة جنوب السودان. (أكول، 2014)

دولة جنوب السودان مسار البناء وتحديات الواقع: جمهورية جنوب السودان رقعة جغرافية لم تشهد قبائلها المختلفة ترابطاً قوياً إلا حديثاً بعد الاستقلال 2011/01/09 والتي أدت إلى حرب أهلية بين الشمال والجنوب دامت 22 سنة قتل خلالها ما يقارب 5.2مليون جنوبي، حيث تعتبر تحولاً مهما أدخل جمهورية جنوب السودان في المجتمع الدولي كدولة مستقلة ذات سيادة وبالطبع إن بروز دولة جديدة

تصاحبه تحديات كبيرة تحتاج معالجتها إلى بعد نظر لكي يترجم الاستقلال السياسي الى مستوى معيشة عالي لشعب الجنوب.

تأثير الانفصال على جمهورية جنوب السودان: تختلف دولة جنوب السودان عن سائر الدول الأفريقية التي نالت الاستقلال قبلها في أن جنوب السودان كان شبه مستقل لمدة ست سنوات قبل استقلاله الرسمي في 2011، خلال تلك الفترة كانت حكومة جنوب السودان تتمتع بموارد مالية وسلطة سياسية مكنتها من إقامة الدولة الجديدة. (أكول، 2014، ص3)

تحديات بناء مؤسسات الدولة في جنوب السودان:

(أ) التحدي الأمني: تعاني دولة جنوب السودان من انقسامات قبيلة تتسم بتاريخ من التعقيد لأسباب سياسية ولأسباب الصراع على الموارد، ولأسباب عرقية وثقافية، وقد تجلت هذه الانقسامات في حالات من الصراع المسلح الممتدة تاريخياً، كما تجددت بسبب طبيعة مخرجات انتخابات 2010 ،حيث أنتجت المخالفات والتجاوزات الانتخابية تأثيراً سلبياً في صفوف مرشحي المعارضة وجماهير الناخبين من خارج قبيلة الدينكا إضافة إلى عناصر ساخطة في الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وسجل مراقبون دوليون وقوع عمليات كثيرة من الترهيب والتهديد وحالات تدخل في حملات مرشحي المعارضة وعمليات اعتقال التعسفية، وتدخلاً قوياً من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان تدخلاً مباشراً في عملية الاقتراع، وكلها أمور ساهمت في الاحتقان السياسي .(جيجر والأمير، 2013)

وفي هذا السياق أعلن ثلاث قيادات من الجنوب عمليات تمرد مسلحة بدرجات متفاوتة، وكان بين هؤلاء جورج أثور (متحالف مع الحزب الوطني في الشمال) المرشح لمنصب حاكم ولاية جونقلي وديفيد ياويا المرشح للمجلس التشريعي وجابولك جاي الذي كان يأمل تعيينه في منصب مفوض إقليمي، حيث قاموا بإنشاء قوات وشن هجمات ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان

(ب) التحدي الاقتصادي: بالرغم من ثراء الموارد الطبيعية إلا أن مؤشرا ت الواقع الاجتماعي والاقتصادي للدولة متدهور حيث تشير الإحصائيات بأن دخل الفرد في جمهورية جنوب السودان أقل من 150، وان أكثر من 10 % من الأطفال يموتون قبل أن يبلغوا الخامسة ،و75 % من البالغين أُميون، كما تنعدم البنية التحتية والموارد سواء الفنية البشرية المتعلقة بتوفير المهنيين القادرين على إدارة الدولة، أو الإنشائية المتعلقة بقدرة الدولة على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والأمنية ، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية الزراعية حيث لا يزرع من أرض الجنوب أكثر من 5.4 % مما هو صالح للزراعة، بالإضافة الى أن الدولة حبيسة ليس لديها منفذ بحري نجد أن نسبة الأمية في جنوب السودان ترتفع الى نسبة 80% مما يشكل عائقاً أمام تطورها وازدهارها. (الطويل، 2010، ص15)

مستقبل دولة جنوب السودان: تقف دولة جنوب السودان على أعقاب أزمة إنسانية حيث يعاني حوالي 8 ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي كما ان هناك ما يقدر بنحو 80 بالمئة من السكان غير قادرين على زراعة المحاصيل الأساسية الناتج المحلي الاجمالي يساوي 7.19 مليار دولار أمريكي حسب إحصائيات البنك الدولي 2011، كما يقدر معدل التضخم 54 بالمئة حسب تقرير صندوق النقد الدولي

كما ان العملاء الرئيسيون 4 هم الصين والهند اليابان والموردون الرئيسيون هم كينيا واوغندا والسودان حسب وزارة تقرير الاقتصاد. (التجاني، 2013)

بالإضافة الى ما سبق أدت الحرب الأهلية الى اغلاق الحدود مع السودان، ففي سنة 2014 ادى القتال بين قوات حكومة جنوب السودان والمتمردين الى وقف إنتاج النفط في ولاية الوحدة، حيث سجل انخفاض الإنتاج الى النصف، كانت تنتج قبل الاستقلال 350 ألف برميل يوميا، وهذا ما أدى الى تدهور اقتصادي كبير بسبب انخفاض المورد الأساسي للدولة. حيث انخفض إنتاج النفط الى 165 ألف برميل خلال 2015م.

كما أن هناك إشكالية أخرى تتعلق بمدى تحييد الخلافات الأيديولوجية بين دولها، لاسيما السودان وإثيوبيا من ناحية، وأوغندا من ناحية ثانية، لاسيما في ظل انحياز الأخيرة لسلفا كير، والتدخل المباشر لدعمه، وهل ستؤثر هذه الإشكاليات على أدائها؟

وأخيراً وليس آخِراً، مدى استعداد كير للتعامل معها، لاسيما أنها تمهِّد لعودة مشار منتصرًا في هذه الحالة لجوبا، وللمرة الثانية يشعر كير بأن المجتمع الدولي لم يقف بجانبه، مرة إبَّان توقيع اتفاقية السلام الشامل ورفض تحفظاته بشأنها، وهذه المرة بعدما بات هو الطرف الأساسي الذي يعرقل تطبيقها.

السيناريوهات المتوقعة إزاء هذا الوضع المتأزم، يمكن القول بوجود عدة سيناريوهات متوقعة:

الأول: سيناريو النجاح: تتمكن القوات الأممية والإقليمية من تحقيق أهدافها السياسية مما يمهد الطريق لتنفيذ بنود اتفاق السلام. يعتمد هذا السيناريو على التزام الأطراف المعنية بتعهداتها واستعداداها للتنازل عن بعض المصالح الضيقة من أجل تحقيق استقرار إذا تتحقق هذا السيناريو فإنه قد يؤدي الى إرساء قاعدة متينة للسلام والتنمية في دولة جنوب السودان.

الثاني: سيناريو الفشل السياسي: يفشل تنفيذ اتفاق السلام نتيجة تعنُّت القيادات السياسية، وخاصة الرئيس سلفاكير ونائبه السابق ريك مشار، واستمرار هذه الخلافات بينهما في هذه الحالة قد يصبح الحل الأمثل رحيلهما عن المشهد السياسي، وإفساح المجال أمام قيادة جديدة أكثر استعداداً لتحقيق المصالحة الوطنية وتطبيق الاتفاقيات.

الثالث: سيناريو اندلاع الحرب الأهلية مجددًا: في حال استمرار التوترات وتصاعدها دون حلول فعلية قد تتجدد الحرب الأهلية في البلاد. هذا السيناريو سيؤدي الى المزيد من المعاناة الإنسانية وتفاقم الأزمة الاقتصادية وزعزعة الاستقرار الإقليمي.

تحديد أيٍّ من هذه السيناريوهات هو الأكثر ترجيحاً يحتاج الى وقت كافي لتقييم الوضع على الأرض، وقد يكون من الضروري انتظار نهاية التفويض الممنوح للقوات الإقليمية لتقييم مدى تأثيرها على استقرار البلاد. (صندوق النقد الدولي،2011)

مناقشة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا السودان نموذجاً

تتفق الدراسة الحالية مع نتائج الدراسة الأولى من حيث تأثير الاستعمار في زعزعة الاستقرار الاجتماعي السياسي لكن الدراسة الحلية تركز أكثر الولاءات القبلية مما جعل القبلية أولوية على حساب الدولة.

الدراسة الثانية: إشكاليات بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط القذافي

تتقاطع الدراسة الحالية مع الدراسة الثانية في دور الأوضاع الاقتصادية في زعزعة الاستقرار لكن الدراسة الحالية وضحت أن الأوضاع الاقتصادية تعقد عملية بناء الدولة

الدراسة الثالثة: إشكاليات بناء الدولة الوطنية في المنطقة المغاربية، دراسة تحليلية

تتشابه نتائج الدراسة الحالية مع الدراسة الثالثة في أن الأزمات الاقتصادية تلعب دور رئيسي في تعطيل بناء الدولة لكن الدراسة الحالية أظهرت أن هذه التحديات تتضاعف في جنوب السودان بسبب الطابع القبلي.

الملخص العام للعلاقة: تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة في دور الاستعمار في زعزعة الاستقرار الاجتماعي والسياسي تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بتركيزها على دور الولاءات القبلية على الولاء للدولة، وهو عامل خاص بدولة جنوب السودان.

10.1. الخاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة إشكاليات بناء الدولة في إفريقيا، مع التركيز على دولة جنوب السودان كنموذج خلال الفترة ما بين 2011–2020م وقد استعرضت الدراسة إشكالية ضمن إطار نظري يأخذ في التحولات التي مرت بها إفريقيا عبر ثلاث حقب رئيسية: ما قبل الاستعمار، اثناء الاستعمار وما بعد الاستعمار.

وقد أظهرت الدراسة أن هذه الحقب التاريخية تركت تأثيرات عميقة على بنية الدول الافريقية الحديثة بما في ذلك التحديات المتعلقة بالهوية الوطنية، إدارة التنوع العرقي، بناء المؤسسات السياسية المستدامة وكان اختيار دولة جنوب السودان مثالاً واضحاً على تعقيد هذه الإشكاليات لاسيما في ظل استقلالها الحديث وما اعقبه من تحديات داخلية وإقليمية. اختتمت الدراسة بتوصيات تدعو الى تبني نهج شامل لمعالجة مشكلات بناء الدولة في إفريقيا

النتائج:

1) لعب الاستعمار دوراً كبيراً في فقدان الثقة بين المكونات الاجتماعية لدولة جنوب السودان وأصبح الصراع القبلي كأحد موروثاته الإستعمارية.
2) بناء المؤسسات فى دولة جنوب السودان ارتبطت بالجانب القبلي وأصبح الانتماء للقبلة أولوية قصوى بدلا من الانتماء للدولة مما جعل مؤسسات الدولة مؤسسات قبلية بحتة.

3) أصبح التنوع في دولة جنوب السودان عائق على عملية بناء دولة جنوب السودان مما جعل الحروب الأهلية مصدرا لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.
4) لعبت الأوضاع الاقتصادية دوراً كبيراً في تأجيج الصراع بين مكونات المجتمع المدني وكان للسياسيين اليد العُليا بفعل أطماعهم فى الثروة.
5) احتكار الحركة الشعبية للسلطة وتضييق المشاركة ادى الى إعاقة فى بناء مؤسسات الدولة في جنوب السودان.

التوصيات:

1) إن الرجوع إلى جذور الأزمة " السياسية والاجتماعية " أمر ضروري، فلا يمكن التوصل إلى حل توافقي للأزمة دون توافق قبلي سياسي، ومن أجل الوصول إلى ذلك فلابد من تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق المساواة القائمة على المواطنة.
2) ضرورة بناء الدولة وقيام مؤسسات كثيفة تقوم باحتياجات المجتمع خاصة الأمنية والاقتصادية.
3) خلق فرص عمل تقلل من انخراط الشباب في الأعمال غير الشرعية، بالإضافة إلى أهمية قيام مؤسسات تعليمية تمتص نسبة الأمية وترفع من المستوى التعليمي لخلق ثقافة سلام بين أفراد المجتمع هو أمر آخر ضروري.
4) تحتاج حكومة دولة جنوب السودان إلى إستراتيجية توعوية بأهمية بناء الأمة في إطار لا يغفل الحساسية القبلية ويسعى إلى إنهائها في المستقبل.
5) اجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع والاهتمام بالنتائج والتوصيات التي تخرج بها هذه الدراسات.

قائمة المصادر والمراجع

اسعد، طارش عبد الرضا: (2016)، *الدولة الفاشلة*، مكتبة الهاشمي للكتاب الجامعي، العراق، بغداد، المنتصرية

أمانى، الطويل :(2010)، *تداعيات الموقف الامريكي من الانتخابات السودانية*، جريدة النهضة المصرية، 2010/4/16.

أمباي لو، *إشكالية انتقال السلطة في افريقيا* " مع التطبيق على نيجيرا"، جامعة افريقيا، مركز البحوث والدراسات.

ايكل جيجر، مسلم الأمير، (2013)، *السودان النشرة القطرية* استعراض موازنة السودان.

إيهاب الالفي: (2012)، *جمهورية جنوب السودان كيف تحول وفقاً انفصال الى فرقاء الصراع*، تقرير (BBC) (بي بي سي)، لندن 12 يوليو 2016

بدر الدين، محمد علي: (2013)، *اتفاقية التعاون بين دولتي السودان وجنوب السودان*، بريطانيا، قراءات إفريقية متخصصة، مجلة ثقافية متخصصة في شؤون القارة الافريقية، العدد الخامس عشر.

بومدين، طاشمة: (2016)، *المشكلات السياسية في القارة الافريقية*، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الاولي.

تارارين: (1979)، *الاستعمار الجديد وإفريقيا في السبعينيات* " قوانين وخواص النضال ضد الإمبريالية، دار التقدم، موسكو.

جابر، سعيد عوض: (1994)، *التعددية في الادبيات المعاصرة* "مركز دراسات الاسلام والعالم – مجلة قرارات سياسية، العدد 3.

حذيفة، صديق عمر: (1998)، *التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان* 1821–1989م، جامعة ام درمان الاهلية، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، الطبعة الاولى

حمدي، عبد الرحمن حسن: (1998)، *قضايا في النظم السياسية الافريقية*، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الافريقي.

حمدي عبد الرحمن حسن، ومحمد، عاشور مهدي: (1998)، *المسلمون ومشكلات التعددية في جنوب السودان*.

حورية، مجاهد: (2002)، *الاستعمار كظاهرة عالمية*: حول الاستعمار والإمبريالية والتبعية، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

خالد، التيجاني: (2013)، *السودان وجنوب السودان: صراعات على السلطة تعيد صياغة التوازنات*، قطر، مركز الجزيرة للدراسات.

رعد، صالح الالوسي: (1970)، *التعددية في عالم الجنوب*، القاهرة، مركز دراسات المستقبل.

رونالدو، أوليفر، أنتوني أتمور، فريد جورج بوري:(2005)، *أفريقيا منذ عام 1800م*، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

ريتشارد جيبسون، صبري محمد حسن: (2002)، *حركات التحرير الأفريقية*: النضال المعاصر ضد الأقلية البيضاء، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة.

سالم، احمد سالم: (1999)، *الطريق الى الدولة تحليل النموذج السوداني*، دار الما للطباعة، باريس

سعاد، الشرقاوي: (1974)، *النظم السياسية في العالم المعاصر*، دار النهضة العربية، ط3، القاهرة.

سونية، سعودي، *انفصال جنوب السودان بين تحديات الداعية والتداعيات الاقليمية*، طالبة دكتوراه مهتمة بالشؤون الدولية تخصص الدراسات الأفريقية، جامعة الجزائر، المركز الديمقراطي العربي كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

صندوق النقد الدولي: (2011)، النشرة، *جنوب السودان يواجه عقبات كأحدث بلد في العالم*، 18يوليو، 2011.

صفاء، صالح: (2001)، جنوب *السودان القانون الثاني*، خارطة الحدود المتداخلة BBC عربي7/يناير، 2011

صلاح الدين، عبد الرحمن الدومة: (2003)، *المدخل الى العلوم السياسية*، مطبعة جي تاون الخرطوم، ط2، 2003

على، ابي مزروعي ومايكل تايدي: (1995)، *القومية والدولة الجديدة في افريقيا*، الجزء الاول، ترجمة شاكي نضيف واخرون، مرجعة خزعة مهدي جاسم، سلسة الملكة كتاب، جامعة بغداد.

علي، محمد شمس: (1979)، *العلوم السياسية*، الدار الجامعية للنشر والتوزيع والاعلان، مصراتا، الجماهيرية العربية الليبية، ط1.

قيصر، موسى الزين: (2006)، *الدولة والعوامل الجغرافية، الثقافة في افريقيا*، مقارنة بين مصر دار جامعة افريقيا العالمية للطباعة، الخرطوم.

لطفي، طه نور: (2016)، *مدى تطبيق معايير الحكم الراشد على اداء الحكم المحلى فى السودان*، رسالة دكتوراة، جامعة النيلين.

دكتور لاما اكول، اجاوين: (2014)، *دولة جنوب السودان مسار البناء وتحديات الواقع*، مركز الجزيرة للدراسات، الاثنين 24 فبراير 2014.

محمد، عمر بشير: (1975)، *تعارض السلام في جنوب السودان*، دار النشر الخرطوم.

محمود، محمد قلندر: (2004)، جنوب *السودان مراحل أنهيار الثقة بينه وبين الشمال* 1900م – 1983م دار الفكر.

مولود، زايد الطيب: (2012)، *علم الاجتما ع السياسي*، الطبعه اكلثانية، ليبيا: دار الكتاب الوطنية.

مولود، سداد السبع: (2015)، *البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان*، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، العدد السابع والأربعون.

phttp:swww.al.shorg.com، القسم السياسية، الصفحة الرئيسة، يناير 2010.

موقع الكتروني، استفتاء جنوب السودان.

موقع الكتروني ar.m.wikipedia.org.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

مدى الالتزام بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي

دراسة تحليل محتوى لتقارير المراجعين الخارجيين المقيَّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي

عادل عطية العبيدي
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي
Adel.alobeidi@uob.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.09.26 **تاريخ القبول: 2024.12.09** **تاريخ النشر: 2024.12.15**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد معايير المراجعة التي يتبعها المراجعون الخارجيون المقيّدين لدى مصلحة الضرائب في بنغازي وقياس مدى التزامهم بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة الخارجية استنادًا إلى معايير المراجعة التي يتبعونها، وقد اسُتخدم في الدراسة أسلوب تحليل المحتوى الكمي، وشمل مجتمع الدراسة المراجعين الخارجيين المقيّدين لدى مصلحة الضرائب في بنغازي (المراجعين الذين لديهم سجل ضريبي لدى مصلحة الضرائب)، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة، وأظهرت نتائج تحليل البيانات إحصائيًا أنه في ظل غياب معايير مراجعة وطنية معترف بها وسارية، يعتمد المراجعون الخارجيون في عمليات المراجعة وإصدار تقارير المراجعة على نوعين من المعايير: معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها (GAAS)، وقد كان مستوى التزام المراجعين بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي ضعيفًا جدًا بشكل عام، ومعايير المراجعة الدولية المعدَّلة (ISAs)، وقد كان مستوى التزام المراجعين بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي ممتازًا بشكل عام، وأوصت الدراسة بأهمية التزام المراجعين الخارجيين بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وفقًا لمعايير المراجعة التي يتبعونها، حيث أنه يعكس جودة الأداء المهني للمراجع، مما يعزز ثقة مصلحة الضرائب كمستخدم للمعلومات المالية، واضطلاع نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والجمعيات المهنية ذات الصلة بإصدار معايير مراجعة وطنية، بالاسترشاد بالمعايير الدولية بما يتوافق مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبيئة الليبية.

الكلمات المفتاحية: *تقرير المراجع الخارجي، معايير المراجعة، تحليل المحتوى، مصلحة الضرائب.*

The extent of compliance with the informational content in the external auditor's report

A content analysis study of reports by external auditors registered with the Benghazi Tax Authority

Adel A. Alobeidi
Benghazi University
Adel.alobeidi@uob.edu.ly

Abstract

This study aimed to identify the auditing standards followed by external auditors registered with the Tax Authority in Benghazi and to measure their commitment to the informative content of the external audit report based on the auditing standards they follow. The study used a quantitative content analysis approach, and the study population included external auditors registered with the Tax Authority in Benghazi (auditors who have a tax record with the Tax Authority). A simple random sample was selected from the study population. The results of the data analysis showed statistically that in the absence of recognized and applicable national auditing standards, external auditors rely on two types of standards in the audit process and in issuing audit reports: Generally Accepted Auditing Standards (GAAS). The level of auditors' commitment to the informative content in the external auditor's report was generally very weak when relying on these standards. International Standards on Auditing (ISAs). Auditors' level of commitment to the informative content in the external audit report was generally excellent when relying on these standards. The study recommended the importance of external auditors' commitment to the informative content of the external auditor's report in accordance with the auditing standards they follow, as it reflects the quality of the auditor's professional performance, which enhances the confidence of the Tax Authority as a user of financial information, and the role of the Libyan Accountants and Auditors Association and relevant professional associations in issuing national auditing standards, guided by international standards in accordance with the political, economic, social and cultural factors of the Libyan environment.

Keywords: *External Auditor's Report, Auditing Standards, Content Analysis, Tax Authority.*

1- المقدمة

تعتمد مهنة المراجعة الخارجية كغيرها من المهن على مجموعة من المعايير المقبولة والمتعارف عليها إلى Generally Accepted Auditing Standards والتي يرجع بداية ظهورها بشكل عام إلى مجمع المحاسبين الأمريكيين عام 1939، وقد لاقت هذه المعايير قبولا عاما من ممارسي المهنة، وتنعكس

في شكل اجراءات يتبعها المراجع عند القيام بواجبات هذه المهنة، كما أن هذه المعايير تحتوي على كل ما يتعلق بالنواحي الشخصية المرتبطة بمزاولي المهنة لغرض التوصل إلى رأي فني محايد عن مدى سلامة القوائم المالية (بن كيكي، 2014)، إضافة إلى وجود معايير المراجعة الدولية (ISAs) International Standards on Auditing والتي هي عبارة عن مستويات مهنية معينة في شكل أنماط ومقاييس تصدرها الهيئات والمنظمات الدولية لتوحيد الممارسة المهنية للمراجعة بين دول العالم، وذلك لضمان التزام المراجع الخارجي ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة ومن ثم اعداد تقرير المراجعة بكفاءة ومهنية، وتبرز أهمية هذه المعايير في الحاجة الملحة من قبل منظمات المهنة لضرورة وجود معايير للأداء المهني، ولسد احتياجات وتوقعات مجتمع الاعمال، وتقوم هذه المعايير على تقليل التفاوت في الأداء بين الممارسين في معظم دول العالم، كما أنها تحظى في نفس الوقت بالقبول العام من كل ممارسي المهنة (محمود، 1989).

وبالتالي يتجسد الهدف النهائي من عملية المراجعة في إضافة تأكيد على القوائم المالية؛ مما يؤدي إلى زيادة درجة الثقة من المستخدمين المختلفين لهذه القوائم، وينعكس هذا التأكيد على التقليل من المخاطر التي يتعرض لها متخذي القرارات (القاضي وآخرين، 2014)، وحتى يقدم تقرير المراجعة الدولية قيمة تأكيدية أعلى لكافة الأطراف المستفيدة منه، فقد تم تطويره ليشمل العديد من الجوانب الخاصة بتوصيل الأمور التي كانت لها الاهمية الكبرى خلال عملية المراجعة، ولعل اهمها: تعزيز التقرير عن قدرة الشركة على الاستمرار، والتقرير عن المعلومات الأخرى الواردة بالتقرير السنوي للشركة، وعرض قسم الرأي أولاً ويليه قسم أساس إبداء الرأي، وإدراج عبارة تؤكد على نحو صريح استقلال المراجع عن الشركة، شرح كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية، الإفصاح عن سنة بداية العمل كمراجع للشركة بلا انقطاع، الإفصاح عن اسم الشريك، وهذا أدى إلى توسيع المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة، وذلك بهدف تعزيز قيمة تقرير المراجعة لدى كافة أصحاب المصلحة بإثراء محتواه بالمعلومات المفيدة وزيادة الشفافية عن عملية المراجعة وتحسين جودتها (Gheorghe, 2012)، (Kythreotis, 2015)، حيث اصبح على المراجع الخارجي ضرورة تقديمه لتقرير مكتوب يبني فيه رأيه حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركة تحت المراجعة، مشتملا على جميع مكوناته الشكلية والموضوعية (اشتيوي، 1996).

2. الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات تقارير المراجعين الخارجيين لتحديد جودتها ومدى التزام المراجعين بالمحتوى المعلوماتي لهذه التقارير وفقا لمعايير المراجعة الدولية أو المعايير المقبولة والمتعارف عليها، منها على سبيل المثال دراسة النعيمي والصرايره (2018) والتي هدفت الى تحليل محتوى تقارير المراجعة الصادرة عن مراجعي الحسابات القانونيين للشركات المدرجة في بورصة عمان، كدراسة حالة، وقد أظهرت النتائج أن مستوى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية كان ضعيفًا، خاصة فيما يتعلق بالكشف عن المخاطر والتدابير الوقائية، ومع ذلك، كان مستوى الالتزام بالمحتوى المعلوماتي للتقارير ممتاز، وكان ومستوى الالتزام بالجوانب الشكلية للتقارير متوسطًا، مع بعض عدم التناسق في تنسيق التقارير، وقد هدفت أيضا دراسة العبدالله والعباد

(2019) الى تقييم جودة تقارير المراجعين في الشركات المدرجة في بورصة البحرين، حيث أظهرت النتائج أن مستوى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية كان متوسطًا، مع وجود بعض أوجه القصور في توثيق إجراءات المراجعة وإصدار الرأي، وكان مستوى الالتزام بمحتوى تقارير التدقيق متوسطًا، مع تقديم المراجعين لتقييم كاف، ولكن ليس شاملاً، لبيانات الشركة المالية، وكان مستوى الالتزام بالجوانب الشكلية لتقارير المراجعة متوسطًا، بينما هدفت دراسة البحيري ومحمد (2020) الى تحليل جودة تقارير المراجعة في الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية كان جيدًا بشكل عام، ولكن مع وجود بعض أوجه القصور في الكشف عن المخاطر، وكان مستوى الالتزام بمحتوى تقارير المراجعة جيدًا، مع تقديم المراجعين لتقييم واضح ومفيد لبيانات الشركة المالية. كما كان مستوى الالتزام بالجوانب الشكلية لتقارير المراجعة جيدًا، مع التزام معظم التقارير بمتطلبات الجانب الشكلي،

وفي عام (2021) قام كل من العزام وطراونه بدراسة تحليل محتوى تقارير المراجعين الخارجيين في الأردن من خلال عينة بسيطة من هذه التقارير، ووجدت الدراسة أن مستوى الالتزام بالعناصر الأساسية لتقارير المراجعين الخارجيين كان مرتفعًا نسبيًا (80٪)، بينما كان مستوى الالتزام بمحتوى فقرات التقرير منخفضًا نسبيًا (55٪)، وكان مستوى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير متوسطًا (65٪)، كما أن دراسة Jones & Smith (2022) هدفت إلى تقييم المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة ناسداك، وتوصلت الدراسة الى أن مستوى الالتزام بالعناصر الأساسية لتقارير المراجعين الخارجيين كان مرتفعًا نسبيًا (85%)، ومع ذلك، كان مستوى الالتزام بمحتوى فقرات التقرير منخفضًا نسبيًا(65%)، وكان مستوى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير متوسطًا (72%)، وبشكل عام تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تقارير المراجعين الخارجيين للشركات المدرجة في بورصة ناسداك تحتوي على مستوى جيد من المحتوى المعلوماتي، ومع ذلك، يمكن تحسين مستوى المعلومات التفصيلية والالتزام بالنواحي الشكلية، وفي دراسة أخرى قاما بها الباحثين العزام وطراونه (2022) والتي هدفت الى تقييم مستوى التزام المراجعين الخارجيين في الاردن بالمعايير الدولية كدراسة حالة من خلال استخدام أسلوب تحليل المحتوى لعدد من تقارير المراجعة الخارجية، ووجدت الدراسة أن مستوى الالتزام بالعناصر الأساسية لتقارير المراجعين الخارجيين كان مرتفعًا نسبيًا (85٪)، بينما كان مستوى الالتزام بمحتوى فقرات التقرير منخفضًا نسبيًا (60٪)، وكان مستوى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير متوسطًا (70٪).

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أهمية تقييم جودة تقارير المراجعة الخارجية من حيث المحتوى المعلوماتي الذي يجب أن يلتزم به المراجعين الخارجيين عند اعداد تقارير المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها أو معايير المراجعة الدولية، كما بينت نتائج هذه الدراسات أن نتائج تحليل المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعة كان متفاوتا وبنسب مختلفة فيما بين العناصر الأساسية للتقرير وفقرات التقرير وكذلك النواحي الشكلية للتقرير، كما أن هذه الدراسات قد أجريت في بيئات مختلفة بخلاف

البيئة الليبية، ولذا جاءت هذه الدراسة لتختبر مدى التزام المراجعين الخارجيين بالمحتوى المعلوماتي في تقارير المراجعة الخاصة بهم.

3. مشكلة الدراسة

إن المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن إطار معلوماتي مالي يحتوي على العديد من المعاني والدلالات التي يمكن الوثوق بها وقبولها واستخدامها في اتخاذ العديد من القرارات المالية من قبل العديد من مستخدمي هذه المعلومات (Okenwa, 2017)، إلا أن عدم رضا المجتمع المالي عن تقرير المراجع الخارجي شغل حيزا واسعا من الفكر المحاسبي، تحت ما يسمى بفجوة التوقعات، حيث اكتسبت اهتماما واسع النطاق بسبب أن محتويات تقرير المراجع قد فقدت فعاليتها واصبح لها انعكاساتها السلبية الخطيرة على عملية اتخاذ القرار في بيئة الاعمال، وحتى يسترد تقرير المراجع الخارجي فعاليته كان من الضروري إعادة النظر في المحتوى المعلوماتي للتقرير بالشكل الذي يحقق خصائص الجودة ومتطلبات المجتمع المالي، هذا الامر حذا برواد الفكر المحاسبي إلى تطوير بيانات معايير المراجعة، على اعتبار أن المعايير هي الأسلوب الأفضل القادر على تحقيق تلك الخصائص والمتطلبات من خلال الاتجاه نحو تنميط تقرير المراجع الخارجي حتى يسهل فهمه من قبل مستخدمي القوائم المالية واكتشاف أي موضوعات غير عادية (جمعة، 2013)، وحتى لا يجد مستخدمي المعلومات المالية صعوبة كبيرة في تفسير محتوى تقرير المراجع الخارجي في حال اختلاف التقارير عند حصول كل عميل على تقرير خاص به، فقد انتبهت مهنة المراجعة إلى ذلك وقامت بتحديد أنواع تقارير المراجعة التي يجب ارفاقها بالقوائم المالية ومحتوى كل تقرير وفقراته كوسيلة لتجنب الخلط وسوء الفهم (ارنز ولوبك، 2009)، وذلك من خلال معايير اعداد التقارير التي توفر مستويات أداء معين لعملية المراجعة الخارجية بحيث يجب تضمين رأي المراجع الخارجي حول مدى عدالة القوائم المالية، في تقرير تتوافر فيه الشروط والاعتبارات الشكلية والموضوعية (لطفي، 2007)، إضافة إلى ضرورة أن يكون هذا التقرير واضحا ومتطابقا مع النماذج المهنية المحددة (توماس وامرسون، 2000)، ومشتملا على جميع مكوناته (اشتيوى، 1996).

4. أسئلة الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة وفي غياب معايير مراجعة وطنية معترف بها وسارية تحدد المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي الليبي، الامر الذي يثير التساؤلات التالية:

1. ما هي معايير المراجعة التي يتبعها المراجعون الخارجيون المقيّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي؟
2. هل يلتزم المراجعين الخارجيين المقيّدين بمصلحة الضرائب بنغازي، بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي استنادًا إلى معايير المراجعة التي يتبعونها؟

5.أهداف الدراسة

من خلال مشكلة الدراسة وللإجابة على تساؤلاتها، تسعى هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية:

1. تحديد معايير المراجعة المتَّبعة من طرف المراجعين الخارجيين المقيّدين لدى مصلحة الضرائب في بنغازي في عملية مراجعة القوائم المالية للجهات المختلفة.

2- تحليل محتوى تقارير المراجعة الصادرة عن المراجعين الخارجيين لمعرفة مدى التزامهم بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي استنادًا إلى معايير المراجعة التي يتبعونها.

3- تحديد ومعرفة نقاط الضعف والقصور في المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي الليبي.

6.أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في فيما يلي:

- ما تضيفه هذه الدراسة من أهمية علمية وبحثية وذلك من خلال تناولها للشكل والمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي الليبي، في ظل غياب معايير مراجعة وطنية معترف بها، ومدى تماثله مع معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها أو المعايير الدولية من عدمه.
- زيادة وعي مستخدمي التقارير المالية كمصلحة الضرائب وغيرها، بأهمية المحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي وتأثيره على قرارتهم المختلفة.
- استخدام أسلوب تحليل المحتوى الكمي باعتباره من أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الوثائق والتقارير والكتب وغيرها.

7.حدود الدراسة:

انطلاقا من عرض مشكلة الدراسة وأهدافها، وفي إطار المنهجية المحددة، تتمثل حدود الدراسة في:

- تحليل المحتوى المعلوماتي فقط لتقارير للمراجعين الخارجيين المستقلين والمقيّدين لدى مصلحة الضرائب في بنغازي، المرفقة بالقوائم المالية للجهات محل المراجعة.
- عدم التطرق للإقرارات الضريبية أو أي خدمات ضريبية أخرى يقدمها المراجع مرتبطة بالتقرير.
- عدم التطرق إلى علاقة هذه التقارير أو أثرها على الربط الضريبي من طرف مصلحة الضرائب.

8.الإطار النظري

1.8 مفهوم تقرير المراجع الخارجي وأهميته وخصائصه

إن تقرير المراجع الخارجي هو عبارة عن وثيقة مكتوبة تعبر عن رأيه في القوائم المالية التي تم مراجعتها، وقد ورد في مفهوم تقرير المراجع الخارجي عدة تعريفات، حيث عُرف بانه المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للشركة وهو وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد للمراجع الخارجي على القوائم المالية مجال المراجعة الخارجية (صبّان وعلي، 2002)، كما عُرف أيضا بأنه وثيقة مكتوبة صادرة عن شخص مهني مستقل، بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية بمعناها المهني المتعارف عليه، بهدف إبداء رأي فني محايد، عن مدى دقة أو صحة البيانات والمعلومات للاعتماد عليها، وبناءً عليه يؤدي تقرير المراجع الخارجي وظيفة إخبارية وإعلامية هامة (دحبور، 2009).

إن لتقرير المراجع الخارجي أهمية بالغة سواء للمراجع نفسه أو لكافة الأطراف المستفيدة من هذا التقرير، وتكمن أهميته في كونه مؤشر على إنجاز عمله باعتباره المنتج النهائي لعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، وفي نفس الوقت هو أداة لتوصيل رأيه الفني المحايد لملاك المؤسسة،

وتكمن أهميته أيضا باعتباره الوثيقة المكتوبة التي تحدد مسؤوليته القانونية، سواء الجنائية أو المدنية نتيجة وجود تقصير أو اهمال، وكذلك مسؤوليته المهنية أمام المجتمع، إضافة لكون التقرير أيضا مؤشر حول جودة ونوعية المعلومات الواردة بالقوائم المالية ودرجة الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات وذلك من خلال ما يمنحه من قيمة مضافة للقوائم المالية للمتعاملين في سوق المال سواء للمؤسسات أو المقرضين أو المستثمرين والدائنين، كما يعطي التقرير مؤشر عن مدى وفاء الإدارة العليا للمؤسسة محل المراجعة بمسؤولياتها في إدارة الموارد الاقتصادية باعتبارها وكيلا عن الملاك ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة أو معايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية، وكذلك مدى التزامها بالقوانين واللوائح والتشريعات المنظمة لأنشطتها (سلامة، 2011).

ويضيف (هاري، 2000) أن هنالك العديد من الخصائص الأساسية التي يجب يتميز بها تقرير المراجعة الجيد، أهمها (الأهمية، الفائدة، التوقيت المناسب، الدقة، كفاية الدعم والمساندة، الاقناع، الموضوعية، الوضوح والبساطة، الايجاز ، الأسلوب البناء، التنظيم والايجابية)، وقد ذكرت أيضا (عميروش، 2011) مجموعة من الخصائص والتي تبرهن بأن التقرير جيد ويتميز بالجودة تتمثل في (الايجاز ، الوضوح، الأهمية، الصحة والدقة، الترابط، الصدق والأمانة).

2.8 معايير إعداد تقرير المراجع الخارجي

1.2.8 معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها لإعداد تقرير المراجع الخارجي

أصدرت المنظمات المهنية مجموعة من معايير المراجعة التي حددت الأداء والإجراءات التي يجب اتباعها للقيام بواجبات مهنة المراجعة، وقد لاقت هذه المعايير قبولا عاما من ممارسي المهنة، واهتم العديد من الباحثين والمنظمات المهنية بتعريف معايير الأداء للمراجعة، حيث يُعد التعريف التالي من أكثر هذه التعريفات تعبيراً عن مفهوم معايير الأداء، وتُعرف معايير المراجعة بأنها مستويات للأداء المهني الذى يتم بواسطة المراجع وتستخدم في الحكم على جودة العمل الذي يقوم به المراجع، ومن ناحية أخرى تحدد الكيفية التي يتم بها ممارسة عملية المراجعة، ومن هذا التعريف تتضح أهمية وضرورة توافر مستويات أداء للمراجعة والتي تستخدم في تقييم الأداء المهني للمراجع بعد عملية المراجعة وتحديد مسئوليته وتحديد طريقة وأسلوب أداء العمل بواسطة المراجع، وتحديد طبيعة ونطاق المعلومات والأدلة الواجب الحصول عليها باستخدام إجراءات المراجعة، وتُعد الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التي أصدرت معايير أداء للمراجعة المالية الخارجية، وقد سبق ظهور هذه المعايير مجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية التي أدت في النهاية إلى ظهور هذه المعايير، وقد نشأت وتطورت هذه المعايير في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عدة مراحل تاريخيه (الصبّاغ وآخرين، 2008) ويرجع ظهور معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها بشكل عام إلى مجْمع المحاسبين الأمريكيين الذي أصدر عام 1939 عدد تسعة معايير للمراجعة أضاف إليه معيارا عاشرا في عام 1954، وتم تبويبها في ثلاث مجموعات رئيسية هي: المعايير العامة (الشخصية)، معايير الأداء المهني (العمل الميداني)، معايير إعداد التقرير، وتتضمن هذه المعايير كل ما يتعلق بالنواحي الشخصية المرتبطة بمزاولي المهنة، وإجراءات العمل الميداني لغرض التوصل إلى رأي محايد عن مدى

سلامة القوائم المالية محل الفحص، وتضمين هذا الرأي في تقرير تتوافر فيه بعض الشروط والاعتبارات الشكلية والموضوعية، وعلى الرغم من أن تلك المعايير قد خضعت للتعديل أكثر من مره الا أن الجوهر الأصلي لها ما زال كما هو، وفيما يتعلق بمعايير اعداد التقرير فقد قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute Of Certified Public Accountants (AICPA) بوضع أربعة معايير تعتبر بمثابة إرشادات عامة لإعداد تقرير المراجعة، تتمثل في: معيار الإشارة إلى صدق وعدالة عرض القوائم المالية، معيار الإشارة لظروف عدم الثبات في تطبيق مقياس صدق القوائم المالية، معيار الكفاية في الإفصاح ضمن القوائم المالية، معيار وحدة الرأي، (مناعي، 2009).

2.2.8 معايير المراجعة الدولية (ISAs) لإعداد تقرير المراجع الخارجي

إن توجه الاقتصاد الدولي نحو العولمة وتعاظم التبادل التجاري وهيمنة المنظمة الدولية للتجارة، وتعزيز نفوذ الأمم المتحدة واهتمامها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وازدياد نشاط الشركات متعددة الجنسية في جميع دول العالم، كل ذلك زاد من الحاجة إلى معايير موحدة للمراجعة أكثر إلحاحا، كما أن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي بدأت مع بدايات القرن العشرين وذلك بعقد المؤتمر المحاسبي الأول في الولايات المتحدة الامريكية عام 1904، ثم توالى عقد المؤتمرات الدولية بوضع معايير المحاسبة الدولية، كما تكفلت لجنة ممارسة المراجعة والتدقيق الدولي بوضع وتطوير معايير المراجعة الدولية (رفاعه، 2017)، والتي نشأت بهدف تحسين جودة الأداء المهني وتحقيق قدر من التوافق في الاحكام الشخصية للمراجعين والعمل على رفع مستوى المهنة والارتقاء بها والقضاء على التناقضات ما بين المعايير المحلية والدولية (السديري، 2019)، وكذلك لإيجاد مستويات وارشادات مهنية لمراجعة الحسابات وما يرتبط بها من خدمات قابلة للتطبيق دوليا، وتحتوى على المبادئ والإجراءات الجوهرية وكذلك الارشادات ذات العلاقة في شكل شروح وايضاحات ومعلومات أخرى، وقد قام الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) بإصدار مجموعة من المعايير خلال فترات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية عن طريق لجنة ممارسات المراجعة الدولية (IAPC) ثم أعاد الاتحاد تبويب هذه المعايير طبقا لارتباطها بمراحل عملية المراجعة في شكل مجموعات، تضم كل مجموعة منها عدد من المعايير، ومن ثم جاءت معايير نتائج وتقارير المراجعة ضمن المجموعة السابعة من هذه المعايير (القاضي ودحدوح 2014).

1- المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها

عُرف المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي بأنه هو ما تتضمنه الالفاظ أو العبارات التي يصاغ بها تقرير المراجع الخارجي من معان ودلالات يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي (غريب، 2006)، أي أن أهمية المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي لا تنبع فقط من كونه الناتج النهائي لعملية المراجعة ولكن أيضا لكونه أحد المدخلات الأساسية لدى الكثير من المستخدمين من أجل صناعة قرارتهم المختلفة (الذنيبات، 2015)، وقد أدرك القائمين على مهنة المراجعة ضرورة توحيد المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة كوسيلة لتجنب الخلط وسوء

الفهم، لان المستخدمين سوف يجدون صعوبة كبيرة في تفسير مضمون تقرير المراجع الخارجي إذا تحصل كل عميل على تقرير خاص به، وبالتالي أوضحت المهنة وحددت أنواع تقارير المراجعة التي يجب ارفاقها بالقوائم المالية، وقد تم توحيد اللغة المستخدمة في كتابة التقرير، وقد تم تصنيف تقارير المراجعة الخارجية إلى (ارنز ولوبك، 2009):

1- تقرير المراجعة النظيف (القياسي)

يُعد تقرير المراجعة النظيف الشكل الأكثر انتشار للتقرير ويتم استخدامه في 90% من تقارير المراجعة، ويصدر التقرير متى توفرت الشروط التالية: تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التدفقات النقدية) بالتقارير المالية، إتباع المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية المراجعة، جمع الأدلة الكافية وقيام المراجع بأداء المراجعة على النحو الذي يمكنه من الإشارة إلى انه قد تم الالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاثة، اعداد القوائم المالية بما يتفق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ويعني ذلك ان يكون هناك قدرا من الإفصاح الكافي في الملاحظات المرفقة وباقي جوانب القوائم المالية، عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية او تعديل للغة التقرير.

ويجب أن يتضمن تقرير المراجع النظيف المحتوى التالي (ارنز ولوبك، 2009، رفاعه، 2017):

1) **اسم التقرير:** تتطلب معايير المراجعة أن يكون هناك عنوانا للتقرير، وأن يحتوي على كلمة " المحايد" وذلك حتى يشعر المستخدمين بعدم وجود تحيُّز في كافة مراحل المراجعة.
2) **الجهة الموجه إليها التقرير (المخاطبون):** يوجه التقرير عادة إلى المساهمين او مجلس الإدارة للشركة محل المراجعة، والتوجه الاخير هو مخاطبة المساهمين للإشارة إلى استقلال المراجع عن الشركة ومجلس الإدارة معا.
3) **الفقرة الافتتاحية (المقدمة):** والهدف من هذه الفقرة هو تحقيق ثلاثة أمور، أولا الإشارة في تعبير بسيط إلى قيام المراجع بأداء عملية المراجعة وذلك لتمييز هذا التقرير عن تقارير الاعداد والفحص، ثانيا توضيح أنواع القوائم المالية التي تم مراجعتها بما في ذلك قائمة المركز المالي والفترات المحاسبية لكل من قائمتي الدخل والتدفقات النقدية، مع تتطابق نفس المصطلحات المتعلقة بالقوائم المالية مع التي استخدمتها الشركة، ثالثا يجب أن يُشار إلى أن اعداد القوائم المالية هي من مسئولية الإدارة ومسئولية المراجع تنحصر في ابداء الراي في هذه القوائم بناء على عملية المراجعة، والهدف من ذلك هو توصيل معلومة مفادها أن الإدارة هي المسئولة عن اختيار ما يناسبها من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها واتخاذ القرارات المتعلقة بالقياس والافصاح عند تطبيق المبادئ.
4) **فقرة النطاق (المجال):** تبين هذه الفقرة ما قام به المراجع فعليا في عملية المراجعة، ويجب أن يذكر في بداية هذه الفقرة إتباع المراجع لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، ثم يأتي بعد ذلك وصف الجوانب الهامة في المراجعة، كما يجب أن توضح انه تم تصميم المراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب عن ما اذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الذي يتسم بالأهمية النسبية، ويعني ذلك أن مسئولية المراجع تنحصر في البحث عن التحريفات التي تتسم بالأهمية النسبية

وليس التحريفات البسيطة التي لا تؤثر على قرارات المستخدمين، ويعني مصطلح التأكيد المناسب الإشارة إلى أن المراجعة لا يمكن أن تؤدي إلى تفادي التحريفات ذات الأهمية النسبية بشكل كامل من القوائم المالية، وبمعنى آخر تقدم المراجعة مستوى مرتفع من التأكيد ولا تقدم ضمانا للتعرف على كل التحريفات، كما وتناقش باقي محتويات الفقرة عملية جمع الأدلة وتوضيح اعتقاد المراجع بأنه تم التوصل إلى الأدلة الملائمة لأبداء الرأي الذي يتم التعبير عنه، ويعني مصطلح الأساس الاختباري انه تم استخدام أسلوب المعاينة بدلا من مراجعة كافة العمليات المالية وارصدة الحسابات بالقوائم المالية، أي أن هذه الفقرة توضح قيام المراجع بتقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية والاحكام والافصاح والعرض في القوائم التي تعدها الإدارة وتتحمل مسئوليتها.

5) **فقرة إبداء الرأي:** يتم في هذه الفقرة عرض النتائج التي توصل اليها المراجع بناء على الاختبارات التي قام بها، وهي أهم فقرة لأنه عادة ما يشار إلى تقرير المراجعة على انه رأي المراجع، ويجب في هذه الفقرة الإشارة إلى رأي المراجع الذي يعبر فيه عن رأيه الخاص وليس عن بيان يشكل حقيقة أو ضمان مطلق، كما تهدف هذه الفقرة إلى توضيح النتائج التي تم التوصل اليها من خلال الحكم المهني، واستخدام كلمة " في رأينا" هي تعبير عن إمكانية وجود خطر للمعلومات يرتبط بالقوائم المالية حتى بعد أن تتم مراجعة هذه القوائم، وإن فقرة ابداء الراي ترتبط بشكل مباشر بمعايير المراجعة المتعارف عليها، والمراجع مطالب بأبداء رايه عن القوائم المالية كوحدة واحدة بما في ذلك التزام الشركة بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ويرى معظم المراجعين أن القوائم المالية تتسم بالتعبير العادل عندما يتم اعدادها في اطار مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، ولكن من الضروري أيضا ان يتم اختبار العمليات المالية والارصدة للتحقق من مدى وجود معلومات غير صحيحة.

6) **توقيع المراجع " أسم شركة المراجعة"**: يجب تحديد أسم شركة المراجعة التي قامت بأداء المراجعة او المراجع الذي قام بأدائها.

7) **تاريخ تقرير المراجعة:** يحدد هذا التاريخ اليوم الذي تم فيه استكمال المراجعة خاصة الإجراءات الميدانية الأكثر أهمية، حيث ان هذا التاريخ مهم جداُ كونه يمثل اليوم الأخير لمسئولية المراجع عن فحص الاحداث ذات الأهمية النسبية التي وقعت بعد هذا التاريخ المذكور.

8) **عنوان شركة المراجعة:** يجب أن يبين التقرير مكان محدد كعنوان لمكتب او شركة المراجعة والذي يكون عادة اسم المدينة.

وعادة ما يطلع على تقرير المراجع معظم المستخدمين الذين تتوافر لديهم المعرفة، وعند ملاحظتهم أن التقرير يتضمن الفقرات القياسية الثلاث (الافتتاحية، النطاق، إبداء الرأي) سيتوصلون إلى استنتاج انه قد تم تحقق شروط التقرير النظيف السالف ذكرها، وبالتالي يؤدي أي خروج عن التقرير النظيف إلى اقناع المستخدمين ذوي المعرفة بأن المراجع يرغب في نقل معلومات إضافية لهم أو في تقليص قدر المعلومات

التي يتم نقلها اليهم، وبعض الحالات قد يتوصل المراجع إلى استنتاج أن هناك تحريف يتسم بالأهمية النسبية في القوائم المالية، ولكن عادة ما يكون الخروج عن التقرير النظيف بسبب وجود أمور اقل جوهرية، وفي جميع الأحوال متى توافرت الشروط التالية فأن الامر يتطلب من المراجع الخروج عن تقرير المراجعة النظيف إلى تقارير أخرى: الشرط الأول/ تقييد مجال المراجعة، الشرط الثاني/ أعداد القوائم المالية بما لا يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، الشرط الثالث/ عدم حياد المراجع: انتفاء الحيادية وفقا لقواعد السلوك المهني.

وبالتالي عند وجود أي شرط من الشروط الثلاثة السابقة التي تتطلب الخروج عن الرأي النظيف على نحو يتسم بالأهمية النسبية، فيجب اصدار تقرير آخر غير التقرير النظيف، ويأخذ أحد الاشكال الثلاثة (تقرير مقيّد (متحفظ)، تقرير سلبي، تقرير الامتناع عن إبداء الرأي)

2- المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وفقا للمعيار الدولي رقم (ISA700) المعدّل

قدّم المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC) العديد من المحاولات والمبادرات لتطوير وتعديل هيكل ومحتوى معلومات تقارير المراجعة، وذلك بهدف زيادة جودة المحتوى الإعلامي لهذه التقارير ومن ثم زيادة ثقة المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية، وذلك لكوْن تقرير المراجعة يمثل الأداة التي يحكم من خلالها مستخدمي القوائم المالية على مدى عدالة تلك القوائم ومدى تعبيرها عن أداء الشركة ومركزها المالي، وقد أحدثت معايير المراجعة الجديدة والمعدّلة، تعديلات رئيسية على تقرير المراجعة وذلك من خلال إعادة ترتيب بعض عناصر هذا التقرير وما تتضمنه من معلومات وذلك وفقا للمعيار الدولي رقم (ISA700) المعدّل "صياغة الرأي والتقرير عن القوائم المالية" (متولي 2020).

ووفقا لمشروع المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد أصبح نموذج تقرير المراجع الخارجي المعدّل (ISA700) ساري المفعول بدء من 15 ديسمبر 2019، مع التوقف عن العمل بالنموذج السابق للتقرير بالنسبة للقوائم المالية التي تخص السنة المالية 2015، وتستهدف طريقة صياغة نموذج تقرير المراجع الخارجي الجديد إلى انها تعكس بشكل موجز وتوصل بطريقة ذات معنى مدى جهود المراجعة المبذولة طوال عملية المراجعة الخارجية للوصول للرأي الوارد بتقرير المراجعة بشأن عدالة القوائم المالية، وبالتالي فإنه وفقا لمعيار (ISA700) المعدّل لسنة 2015 تنقسم التعديلات إلى تعديلات في شكل التقرير وتعديلات في محتوى معلومات التقرير، وبالتالي أصبحت التعديلات تعديلات هيكلية وتعديلات في المحتوى، وقد تم إدراج المتطلبات المتعلقة بتقرير المراجع الخارجي في العديد من معايير المراجعة الدولية، ولكن أصبح المعيار (ISA700) هو المعيار الذي يحتوي على رؤية شاملة لشكل ومحتوى تقرير المراجع الخارجي (الاباصيري، 2017)، وبذلك أصبحت محتويات تقرير المراجعة وفقا لمعايير المراجعة الدولية الجديدة والمعدّلة تتضمن البنود والعناصر التالية (Clive Lennox, C., Steven, J., & Ben, W., 2017 – WU, X. & Zhang, 2016) نقلا عن (متولي، 2020):

1. **فقرة الرأي:** تم أعادة ترتيب هذه الفقرة بحيث أصبحت تأتي مباشرة بعد الجهة الموجة إليها التقرير، حيث قد يكتفي الكثير من مستخدمين تقرير المراجع بقراءة رأي المراجع فقط وإعطاءه قدر أكبر مقارنة بباقي عناصر التقرير، وتضمنت الفقرة ايضا مجال المراجعة (القوائم المالية، الإيضاحات المتممة لها) وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفصيلية الأخرى.
2. **فقرة أساس الرأي:** وهي فقرة مستقلة في التقرير المعدّل، حيث يجب أن ترد ضمن التقرير في حالة كان رأي المراجع رأيا متحفظا أو أنه امتنع عن أبداء الرأي، ولا يتم تفعيل هذه الفقرة في حالة التقرير النظيف.
3. **فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة:** ويقصد بالأمور الرئيسية للمراجعة (بحسب الحكم المهني للمراجع) هي الأمور الأكثر أهمية عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، بهدف توفير المزيد من الشفافية عن أعمال المراجعة، من خلال تضمين تقرير المراجع معلومات إضافية لمستخدمي القوائم المالية المعنيين لمساعدتهم في فهم أفضل لعملية المراجعة، مع ذلك يحظر على المراجع الاعلام عن الأمور الرئيسية للمراجعة عندما يمتنع عن ابداء رأيه في القوائم المالية.
4. **فقرة عدم التأكد الجوهري ذو العلاقة باستمرارية الشركة:** وهي فقرة مستقلة تدرج بالتقرير في حالة وجود عدم تأكد جوهري يتعلق باستمرارية الشركة.
5. **فقرات أمور أخرى (إن وجدت):** وهي غير محددة الموضع، فقد يكون مكان هذه الفقرة بعد فقرة الأمور الرئيسية للمراجعة إذا كانت تتعلق بمراجعة القوائم المالية فقط، أو توضع في اخر التقرير إذا كانت تتعلق بالمتطلبات القانونية او التنظيمية الأخرى أو كليهما.
6. **فقرة المعلومات الأخرى:** وهي فقرة مستقلة تهدف إلى شرح مسئوليات الإدارة والمراجع عن المعلومات الأخرى المالية أو غير المالية، التي يشار اليها في التقرير السنوي للشركة، اضافة إلى بيان بأن المراجع قد توصل إلى عدم وجود تحريف جوهري غير مصحح للمعلومات الأخرى او بيان يصف التحريفات الجوهرية إن وجدت.
7. **فقرة مسئولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية:** حيث تتضمن هذه الفقرة مسئوليته عن تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية للقوائم سواء كانت بسبب الغش أو الأخطاء وما هو تصمم وأداء إجراءات المراجعة كاستجابة لهذه المخاطر، إضافة للحصول على فهم واضح للرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة، وتقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية ومعقولية التقديرات المحاسبية.
8. **فقرة وصف مسئوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية:** وهي فقرة جديدة ومستقلة بحيث يجب ادراج وصف لمسئوليات المراجع عن مراجعته القوائم المالية في متن تقرير المراجع أو في ملحق مرفق مع تقرير المراجع او من خلال الموقع الالكتروني لسلطة مختصة في حال سماح القوانين

المحلية بذلك، بحيث يجب ان تتضمن هذه الفقرة سرد تفصيلي لإجراءات المراجعة التي يتعين على المراجع اتباعها حول نطاق المراجعة او السياسات المحاسبية والافصاح عنها.

9. **فقرة التقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية:** يتوقف محتوى هذه الفقرة على طبيعة مسئوليات التقرير الأخرى، كما تعبر عن استجابة التقرير للبيئة التشريعية من قوانين ولوائح.
10. **فقرة أسم شريك المراجعة:** حيث تتضمن هذه الفقرة الإفصاح عن اسم شريك المراجعة في تقرير المراجع عن مراجعة مجموعات كاملة من القوائم المالية ذات الغرض العام للشركات المسجلة، ونادرا ما لا يتم كتابة اسم شريك المراجعة وذلك في حالة وجود تهديد أمني له.

وتعد المتطلبات السابقة إلزامية عند مراجعة كافة الشركات سواء كانت مقيّدة في سوق الأوراق المالية أو غير مقيّدة، وذلك باستثناء (المتطلب الثالث) توصيل أمور المراجعة الرئيسية و (المتطلب الأخير) الإفصاح عن اسم الشريك، فكلاهما مطلوبان بصفة إلزامية عند مراجعة الشركات المقيّدة فقط، وبصفة اختيارية فيما يخص مراجعة الشركات الأخرى وذلك وفقا (IAASB) (الهواري، 2020).

9. المنهج والإجراءات

1.9 منهجية الدراسة

1.1.9 أسلوب تحليل المحتوى

عرف الهاشمي ومحسن (2011) تحليل المحتوى بأنه أسلوب من أساليب البحث العلمي يندرج تحت منهج البحث الوصفي والغرض منه معرفة خصائص مادة الاتصال أو الكتب المدرسية، ووصف هذه الخصائص وصفاً كمياً معبراً عنه برموز كمية، وما يتم الحصول عليه من نتائج تكون مؤشرات تحدد اتجاه التطوير المطلوب، وعرفه Assarroudi et al. (2018) كذلك بأنه نهج بحثي لوصف البيانات النصية، وتفسيرها باستخدام عملية منهجية للترميز والتفسير، تهدف إلى تطوير المعرفة والفهم للظاهرة قيد الدراسة، وعرفه Hsieh and Shannon (2005) بأنه طريقة بحثية للتفسير الذاتي لمحتوى الوثائق والبيانات النصية من خلال عملية التصنيف المنظم للترميز وتحديد الموضوعات والأنماط، وقد عرفه Wach (2013) بأنه طريقة بحثية للتحليل المدقق والمنهجي للوثائق المكتوبة.

ويتميز أسلوب تحليل المحتوى بأنه أسلوب وصفي وموضوعي ومنظم وكذلك كمي يعتمد على مدى التقدير الكمي أساسا للدراسة ومنطلقا للحكم على انتشار الظواهر ومؤشرا للدقة في البحث ومن ثم الاطمئنان إلى النتائج (الهاشمي ومحسن،2011)، حيث تُستخدم –أحيانًا– الطريقة الاحتمالية العشوائية في جمع البيانات بما يسمح بتعميم النتائج لاحقا، كما تعد عملية الترميز نقطة البداية لتحليل إحصائي لاحق للبيانات كما يعتمد على فرز البيانات وتصنيفها رقميًّا (الرشيدي، 2021) بحيث يجرى عرض البيانات باستخدام الرسوم البيانية والجداول والإحصاءات والأشكال، وقد استخدم الباحثون أسلوب تحليل المحتوى في كثير من المجالات العلمية والبحثية (Marsh & White, 2006) نقلا عن :(الرشيدي، 2021).

وبناء على ما سبق تم في هذه الدراسة استخدام أسلوب تحليل المحتوى كمياً وذلك لتحليل المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعين الخارجيين المقيّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي، وذلك لقياس مدى التزامهم بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المتَّبعة من طرفهم.

2.1.9 مؤشرات المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها

تم إعداد مجموعة من المؤشرات تعمل على قياس المحتوى المعلوماتي لشكل ومحتوى تقرير المراجع الخارجي اعتماد على إجزاء وفقرات تقرير المراجع الخارجي ومضمونها، وذلك وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، بإجمالي عدد (15) مؤشر قياس، مفصلة إلى عدد (8) مؤشرات لقياس مدى الالتزام بالعناصر الأساسية للتقرير، وعدد (3) مؤشرات لقياس مدى الالتزام بمحتوى فقرات التقرير، وعدد (4) مؤشرات لقياس مدى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير.

3.1.9 مؤشرات المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع وفقا للمعيار الدولي رقم (ISA700) المعدّل

تم إعداد مجموعة من المؤشرات تعمل على قياس المحتوى المعلوماتي لشكل ومحتوى تقرير المراجع الخارجي اعتماد على إجزاء وفقرات تقرير المراجع الخارجي ومضمونها، وذلك وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (ISA700) المعدّل، بإجمالي عدد (24) مؤشر قياس، مفصلة إلى عدد (14) مؤشر لقياس مدى الالتزام بالعناصر الأساسية للتقرير، وعدد (6) مؤشرات لقياس مدى الالتزام بمحتوى فقرات التقرير، وعدد (4) مؤشرات لقياس مدى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير.

2.9 مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة جميع المراجعين الخارجيين المقيّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي، أي الذين لديهم سجل ضريبي فقط لدى المصلحة، وقد قاموا بمراجعة عدد من القوائم المالية للشركات الوطنية التي تقدم تقاريرها السنوية لمصلحة الضرائب مرفقة بتقرير المراجع الخارجي عن الأعوام 2019،2020،2021، وهم في حدود (25) مراجع خارجي، وقد تم أخذ عينة عشوائية بسيطة تتمثل في عدد (19) مراجع خارجي.

3.9 طريقة قياس مدى الالتزام بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي

تم استخدم أسلوب تحليل المحتوى لقياس مدى التزام المراجعين الخارجيين بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي وفقا للمعايير المتَّبعة من طرفهم، سوأ أكانت معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها أو معايير المراجعة الدولية، وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- تجميع التقارير السنوية للمراجعين الخارجيين وتصنيفها إلى مجموعتين وذلك حسب معايير المراجعة المتَّبعة في عملية المراجعة، وهي أما معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، أو معايير المراجعة الدولية.
- إعطاء كل مجموعة ترقيما مسلسلا حتى يسهل التعامل معها وتحليلها.

- القيام بتحليل المحتوى المعلوماتي لجميع تقارير المراجعين الخارجيين وفقا لأسلوب تحليل المحتوى كمياً، ووفقاً لمؤشرات قياس مدى الالتزام المعدَّة والمشار إليها سابقا والمتعلقة بكل مجموعة على حدا، حيث تم إعطاء قيمة (1) لبند المؤشر الذي قام المراجع الخارجي بالالتزام به والالتزام بمضمونه وفقا لمعايير المراجعة المتَّبعة من طرفه، وقيمة (0) في حال عدم الالتزام بذلك.
- استخدام برنامج الحزمة الاحصائية والاجتماعية (SPSS ver.20) وذلك لاحتساب التكرارات والنسب المئوية لمؤشرات قياس مدى الالتزام بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي.

4.9 تحليل وتفسير النتائج

المحور الأول: خصص هذا المحور لتحديد نوع معايير المراجعة المتَّبعة من طرف المراجعين الخارجيين المقيّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي والمذكورة بتقاريرهم، وكذلك نوع التقرير الصادر وفقاً لهذه المعايير.

جدول رقم (1) تصنيف المعايير المتَّبعة في عملية المراجعة

المعايير المتبعة في عملية المراجعة	العدد	النسبة
معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها	9	0.47
معيار المراجعة الدولي رقم 700 المعدّل	1	0.06
لم تذكر	9	0.47
اجمالي	19	100%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج Spss

يتبين من الجدول رقم (1) أن معايير المراجعة المتَّبعة في عملية المراجعة من قبل المراجعين الخارجيين المقيّدين بمصلحة الضرائب بنغازي والواردة بتقرير المراجعة، هي معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها وبنسبه 47% مقابل معيار المراجعة الدولي رقم 700 المعدّل وبنسبة 5%، في حين أن تقارير المراجعة التي لم تحدد نوع معايير المراجعة المتَّبعة في عملية المراجعة بلغت ما نسبته 47%.

جدول رقم (2) تصنيف أنواع تقارير المراجعة الصادرة عن المراجعين الخارجيين

نوع التقرير	العدد	النسبة
تقرير نظيف	12	0.63
تقرير تحفظي	7	0.37
اجمالي	19	100%

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج

يتبين من الجدول رقم (2) أن تقارير المراجعة الصادرة عن المراجعين الخارجيين لعينة الدراسة تنحصر فقط ما بين التقرير النظيف بنسبة 63% والتقرير التحفظي بنسبة 37%.

المحور الثاني: خصص هذا المحور لقياس المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، حيث تم التعامل مع التقارير غير المذكور بها نوع معايير المراجعة المتَّبعة في عملية المراجعة على أنها أعدّت وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها وذلك من خلال إجراء تحليل المحتوى لهذه التقارير، وذلك وفقا للتالي:

1 – قياس مدى الالتزام بالعناصر الأساسية للتقرير كفقرات محددة ومستقلة

يتبين من الجدول رقم (3) تفاوت نسب التزام المراجعين الخارجيين بالعناصر الأساسية والتي يجب أن تكون محددة ومستقلة ضمن تقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، والتي جاءت متدنية وضعيفة وتفاوتت ما بين 6% و67% لجميع العناصر فيما عدا عنصري فقرة إبداء الرأي وتوقيع المراجع، فقد جاءت الفقرة الافتتاحية كفقرة مستقلة بنسبة 6% وهي أقرب للعدم، أي أنها غير موجودة بالتقرير كفقرة مستقلة، يليها نسبة عنصر تاريخ التقرير 22% وهي ضعيفة جداً، رغم أهمية وضرورة ذكر تاريخ التقرير كون أن المراجع يكون مسئولا عن الكشف والافصاح عن أية أحداث قد تحدث خلال الفترة من تاريخ الميزانية حتى تاريخ تسليم التقرير والتي قد يكون لها أثر ظاهر على القوائم المالية، يليها عنصر الجهة الموجه إليها التقرير بنسبة 33% وهي أيضا متدنية جدا حيث كان توجيه التقارير غير سليم، فإما غير موجه لجهة معينة أو أنه موجه لإدارة الشركة التنفيذية، يليها عنصر فقرة النطاق كفقرة مستقلة بنسبة 33% وهي أيضا متدنية جدا وتدل على عدم الاهتمام بهذه الفقرة رغم أهميتها كفقرة مستقلة، يليها عنصر عنوان المراجع بنسبة 61% والتي تدل على عدم وجود عنوان أو مقر دائم للمراجع مذكور بالتقرير، يليها عنصر عنوان التقرير بنسبة 67% وضعف هذه النسبة يدل على أن التقارير كانت ما بين تقارير غير معنونه أساسا، أو أنه لم يشار فيها إلى أنه تقرير مراجع قانوني أو تقرير مراجع خارجي، يليها فقرة ابداء الرأي كفقرة مستقلة كانت نسبتها 89%، في حين كانت نسبة عنصر توقيع المراجع 100% وهي النسبة الوحيدة الكاملة، وهذا منطقي كون تقرير المراجع مرفق بالقوائم المالية المقدمة لمصلحة الضرائب، وبشكل إجمالي يتضح أن التزام المراجعين الخارجيين بالعناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها كان ضعيف جدا وبنسبة 51% فقط.

جدول رقم (3) مؤشرات قياس مدى الالتزام بالعناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي

م	العناصر الاساسية للتقرير	تقارير المراجعين الخارجيين وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها																			التكرار	النسبة
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18			
1	عنوان التقرير	0	1	1	1	1	0	0	1	1	0	1	0	1	1	1	0	1	1		12	0.67
2	الجهة الموجه إليها التقرير	1	0	0	1	0	0	1	0	0	1	1	0	0	1	0	0	0	0		6	0.33
3	الفقرة التمهيدية "الافتتاحية" - مستقلة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0		1	0.06
4	فقرة النطاق - مستقلة	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	1		6	0.33
5	فقرة إبداء الرأي - مستقلة	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1		16	0.89
6	تاريخ التقرير	1	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0		4	0.22
7	عنوان المراجع	1	1	0	1	0	0	1	1	1	0	1	1	0	0	1	0	0	0		11	0.61
8	توقيع المراجع	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1		18	100%
	التكرار	5	5	5	4	4	4	4	2	4	6	5	5	3	4	3	5	2	4			
	النسبة	0.63	0.63	0.63	0.50	0.50	0.50	0.50	0.25	0.50	0.75	0.63	0.63	0.38	0.50	0.38	0.63	0.25	0.50		74	0.51

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج Spss

2– قياس مدى الالتزام بمحتوى فقرات التقرير

يتبين من الجدول رقم (4) تفاوت نسب التزام المراجعين الخارجيين بمحتوى فقرات تقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، حيث كانت نسبة محتوى فقرة النطاق 17% وهي

نسبة متدنية جدا، وتدل على عدم الاهتمام بمحتوى هذه الفقرة، على الرغم من أهميتها كونها تبين ما قام به المراجع فعليا في عملية المراجعة، ووصف الجوانب الهامة في المراجعة مثل تصميم المراجعة للتوصل إلى تأكيد مناسب عن ما اذا كانت القوائم المالية خالية من التحريف الذي يتسم بالأهمية النسبية، وتوضيح اعتقاد المراجع بأنه تم التوصل إلى الأدلة الملائمة لأبداء الرأي الذي يتم التعبير عنه وذلك من خلال استخدام أسلوب العينات، أي أن هذه الفقرة توضح قيام المراجع بتقييم مدى ملائمة المبادئ المحاسبية والاحكام والافصاح والعرض في القوائم المالية التي تعدها وتتحمل مسئوليتها إدارة الشركة، أي أن هذه الفقرة مهمة جدا كونها تبين بشكل موجز وذا معنى مدى جهود المراجعة المبذولة طوال عملية المراجعة الخارجية للوصول للرأي الوارد بالتقرير حول عدالة القوائم المالية،

تم جاءت الفقرة الافتتاحية بنسبة 61% وهي نسبة أعلى من المتوسط بقليل، ولكنها ضعيفة أيضا، كوْن هذه الفقرة من المفترض أنها هي التي تبين قيام المراجع بعملية المراجعة وتميز تقريره عن تقارير مُعد القوائم المالية، وكذلك تبين أنواع القوائم المالية التي تم مراجعتها وفتراتها المحاسبية، إضافة إلى اعلام مستخدمي المعلومات المحاسبية بمسئولية الإدارة عن اختيار ما يناسبها من مبادئ المحاسبة المتعارف عليها واتخاذ القرارات المتعلقة بالقياس والافصاح عند تطبيق المبادئ، وان مسئوليته تنحصر فقط في ابداء الرأي المحايد، وأخيرا فقرة ابداء الرأي بنسبة 89% وهي النسبة الأعلى بين باقي فقرات التقرير وتدل أيضا على عدم الاهتمام بشكل كلي بمحتوى هذه الفقرة، وبشكل إجمالي يتضح أن التزام المراجعين الخارجيين بمحتوى فقرات تقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها كان ضعيف جدا وبنسبة 56% فقط.

جدول رقم (4) مؤشرات قياس مدى الالتزام بمحتوى فقرات تقرير المراجع الخارجي

م	محتوى فقرات التقرير	تقارير المراجعين الخارجيين وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها																			التكرار	النسبة
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18			
1	محتوى الفقرة التمهيدية " الافتتاحية"	1	0	1	0	0	1	1	0	0	1	1	0	1	0	1	1	1	1		11	0.61
2	محتوى فقرة النطاق	0	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1		3	0.17
3	محتوى فقرة إبداء الرأي	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	0	1	1	1	1		16	0.89
	التكرار	2	1	3	1	1	3	2	2	1	1	2	2	0	1	1	2	2	3			
	النسبة	0.25	0.13	100%	0.33	0.33	100%	0.67	0.67	0.33	0.33	0.67	0.67	0.00	0.33	0.33	0.67	0.67	100%		30	0.56

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج Spss

3- قياس مدى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير

يتبين من الجدول رقم (5) تفاوت نسب التزام المراجعين الخارجيين بعناصر النواحي الشكلية لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها، حيث كانت نسبة وضوح وسلامة لغة التقرير 39% وهي نسبة متدنية جدا وتدل على وجود أخطاء لغوية وأخطاء طباعة وضعف لغة وصياغة التقرير، يليها نسبة عنصر استخدام عبارات التحية والاختتام كما في الرسائل العادية 50% وهي نسبة ضعيفة، ثم نسبة عنصر الابتعاد عن عبارات الود للشركة موضوع المراجعة 89%، وأخيرا النسبة الأعلى لعنصر طباعة التقرير على الورق الخاص بالمكتب 94% وهي نسبة منطقية، وبشكل إجمالي يتضح أن التزام المراجعين الخارجيين بعناصر النواحي الشكلية لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها كان أعلى من المتوسط وبنسبة جيدة 68%.

جدول رقم (5) مؤشرات قياس مدى الالتزام بالنواحي الشكلية لتقرير المراجع الخارجي

م	عناصر النواحي الشكلية للتقرير	تقارير المراجعين الخارجيين وفقاً لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها																	التكرار	النسبة
		1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	
1	وضوح وسلامة لغة التقرير	1	0	1	0	0	0	1	0	0	0	1	1	0	0	0	1	0	1	7	0.39
2	الابتعاد عن عبارات الود والدعاية للشركة موضوع المراجعة	1	1	1	0	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	1	1	1	1	16	0.89
3	طباعة التقرير على الورق الخاص بمكتب المراجع	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1	0	1	1	1	1	17	0.94
4	عدم استخدام عبارات التحية والاختتام كما في الرسائل العادية	0	1	0	0	1	0	1	0	1	0	0	1	0	1	1	1	1	0	9	0.50
	التكرار	3	3	1	0	3	2	4	2	3	1	3	4	2	2	3	4	3	3		
	النسبة	0.75	0.75	0.25	0.75	0.75	0.50	100%	0.50	0.75	0.25	0.75	100%	0.50	0.50	0.75	100%	0.75	0.75	49	0.68

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج Spss

المحور الثالث : خصص هذا المحور لقياس المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعايير المراجعة الدولية (المعيار رقم 700 المعدّل)، وفقا للتالي:

1- قياس مدى الالتزام بالعناصر الأساسية للتقرير كفقرات محددة ومستقلة

يتبين من الجدول رقم (6) التالي التزام المراجع الخارجي بإدراج جميع العناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدّل وبنسبة 86% وهي نسبة ممتازة، باستثناء عنصري فقرة الاستمرارية، وتاريخ التقرير رغم أهميته كما أسلفنا الذكر.

جدول رقم (6) مؤشرات قياس مدى الالتزام بالعناصر الأساسية لتقرير المراجع الخارجي

م	معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدّل العناصر الاساسية للتقرير	التقرير
1	عنوان التقرير	1
2	الجهة الموجه إليها التقرير	1
3	فقرة إبداء الرأي	1
4	فقرة أساس الرأي	1
5	فقرة الاستمرارية	0
6	فقرة أمور المراجعة الرئيسية	1
7	فقرة المعلومات الاخرى	1
8	فقرة مسئوليات كل من الإدارة والمعنيين بالحوكمة	1
9	فقرة مسئولية المراجع الخارجي	1
10	فقرة المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى	1
11	أسم شريك المراجعة	1
12	توقيع المراجع	1
13	عنوان المراجع	1
14	تاريخ التقرير	0
	التكرار	**12**
	النسبة	**0.86**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج Spss

2- قياس مدى الالتزام بمحتوى فقرات التقرير

يتبين من الجدول رقم (7) التزام المراجع بجميع محتوى فقرات التقرير وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدّل وبنسبة 100%، والتي جاءت كفقرات مستقلة ضمن العناصر الأساسية للتقرير بالجدول رقم(6) السابق.

جدول رقم (7) مؤشرات قياس مدى الالتزام بمحتوى فقرات تقرير المراجع الخارجي

م	معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدّل محتوى فقرات التقرير	التقرير
1	فقرة إبداء الرأي	1
2	فقرة أساس الرأي	1
3	فقرة أمور المراجعة الرئيسية	1
4	فقرة المعلومات الاخرى	1
5	فقرة مسئوليات كل من الإدارة والمعنيين بالحوكمة	1
6	فقرة مسئولية المراجع الخارجي	1
7	فقرة المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى	1
	التكرار	**7**
	النسبة	**100%**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج Spss

3- قياس مدى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير

يتبين من الجدول رقم (8) التزام المراجع بجميع عناصر النواحي الشكلية للتقرير وبنسبة 100%

جدول رقم (8) مؤشرات قياس مدى الالتزام بالنواحي الشكلية لتقرير المراجع الخارجي

م	عناصر النواحي الشكلية للتقرير	التقرير
1	وضوح وسلامة لغة التقرير	1
2	الابتعاد عن عبارات الود والدعاية للمكتب موضوع المراجعة	1
3	طباعة التقرير على الورق الخاص بمكتب المراجع	1
4	عدم استخدام عبارات التحية والاختتام كما في الرسائل العادية	1
	التكرار	4
	النسبة	**100%**

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على تحليل المحتوى لتقارير المراجعين الخارجيين وعلى مخرجات برنامج Spss

10.مناقشة النتائج:

على الرغم من أن العديد من الدراسات السابقة بينت أهمية المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعة الخارجية والتي يجب أن يلتزم به المراجع الخارجي عند إعداد تقريره وفقاً لمعايير المراجعة، ولكونه أيضا أحد المدخلات الأساسية لدى الكثير من المستخدمين من أجل صناعة قرارتهم المختلفة (الذنيبات، 2015)، كما أن الالفاظ أو العبارات التي يصاغ بها تقرير المراجع الخارجي يمكن لمستخدميه الوثوق بها والاعتماد عليها في تقييم الشركة والتعرف على نتائج أعمالها ومركزها المالي (غريب، 2006)، إضافة لان توحيد المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة وسيلة مهمة جدا لتجنب الخلط وسوء الفهم، وصعوبة تفسير محتوى تقرير المراجع الخارجي (ارنز ولوبك، 2009) مما ينعكس في النهاية على جودة تقرير المراجعين الخارجيين، إلا أن دراسات تحليل المحتوى والتي أجريت على العديد من تقارير المراجعين الخارجيين لتقييم المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير في أكثر من دولة بخلاف ليبيا أظهرت تفاوتا بشكل كبير فيما يتعلق بمستوى التزام المراجعين الخارجيين بمكونات المحتوى المعلوماتي لتقرير المراجعة سواء من حيث التزام بالعناصر الأساسية للتقرير أو بمحتوى فقراته أو بالنواحي الشكلية له، حيث نجد أن الدراسة الحالية قد تشابهت مع العديد من

نتائج هذه الدراسات (النعيمي والصرايره، 2018)، (العبدالله والعباد، 2019)، (البحيري ومحمد، 2020)، (Smith & Jones, 2022)، (العزام وطراونه، 2022)، من حيث تفاوت نسب الالتزام في مكونات المحتوى المعلوماتي لتقارير المراجعين الخارجيين المقيّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي، وهذا ما يدعم نتائج هذه الدراسة ويؤكد غياب التنظيم المهني لمهنة المراجعة في ليبيا.

11.النتائج والتوصيات

1.11 النتائج

1. تبين أنه في غياب معايير مراجعة وطنية معترف بها وسارية، يقوم المراجعين الخارجيين المقيَّدين لدى مصلحة الضرائب بنغازي بعملية المراجعة وإصدار تقرير المراجعة للجهات المختلفة التي يقومون بمراجعتها، بناءً على نوعين من المعايير: معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها ومعايير المراجعة الدولية المعدَّلة (ISAs)، إلا أنهم يستندون في إصدار تقاريرهم على معايير المراجعة المقبولة وبنسبة 94% (على الرغم من أن 50% من هذه التقارير لم تذكر صراحة التزامهم بهذه المعايير ضمن تقرير المراجعة) أكثر من إتباعهم لمعايير المراجعة الدولية المعدَّلة، كوْن أن معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها سابقة للمعايير الدولية، وأن معايير المراجعة الدولية المعدّلة قريبة العهد بالتطبيق.
2. بالنسبة للمراجعين الذين يستندون على معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها فقد تبين الاتي:
   - كان مستوى التزامهم بالعناصر الأساسية للتقرير كان ضعيفاً جدا وبنسبة 51%.
   - كان مستوى التزامهم بمحتوى فقرات التقرير كان ضعيفاً جدا وبنسبة 56%.
   - كان مستوى التزامهم بالنواحي الشكلية للتقرير كان جيدا وبنسبة 68%.
3. بالنسبة للمراجع الذي يستند على معيار المراجعة الدولي رقم (700) المعدّل فقد تبين الاتي:
   - كان مستوى التزامه بالعناصر الأساسية للتقرير كان ممتازاً وبنسبة 86%.
   - كان مستوى التزامه بمحتوى فقرات التقرير كان ممتازا وبنسبة 100%.
   - كان مستوى التزامه بالنواحي الشكلية للتقرير كان ممتازا وبنسبة 100%.

2.11 التوصيات:

1) العمل على أن يلتزم المراجعين الخارجيين بالمحتوى المعلوماتي لتقرير المراجع الخارجي، عند قيامهم بعملية المراجعة واعداد التقرير سواء أكان ذلك وفقا لمعايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها أو معايير المراجعة الدولية المعدّلة، وذلك من خلال الالتزام بالعناصر الأساسية للتقرير ومحتوى كل فقرة من فقرات التقرير، إضافة أيضا إلى الالتزام بالنواحي الشكلية للتقرير لما له من أهمية كبيرة سواءً للمراجع الخارجي نفسه أو لمهنة المراجعة ككل، حيث يعكس ذلك جودة الاداء المهني للمراجع، ويزيد من ثقة مستخدمي المعلومات المالية.

2) اضطلاع نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين بدور أكبر من حيث التوجيه والمتابعة الفنية لأعضاء النقابة، وكذلك الاشراف من خلال السعي نحو تطبيق مراجعة النظير فيما بين مكاتب المراجعة الخارجية.

3) قيام نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين والجمعيات المهنية ذات العلاقة بإصدار معايير مراجعة وطنية واعتمادها من السلطة التشريعية للعمل بها، استرشاداً بالمعايير الدولية وبما يتوافق مع العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبيئة الليبية، للحد من هذا القصور وعدم الالتزام بالمحتوى المعلوماتي في تقرير المراجع الخارجي، وبما ينعكس إيجابيا على مهنة المراجعة في ليبيا وكذلك جودة أداء المراجعين الخارجيين، وبما يخدم الأطراف ذات العلاقة ويزيد من ثقتهم في مهنة المراجعة كمصلحة الضرائب.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

أرينز، ألفين ولوبك، جيمس، (2009)، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد محمد الديسطي، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية.

اشتيوي، إدريس عبد السلام، (1996)، المراجعة معايير وإجراءات، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط 4 .

البحيري، سارة و محمد، عمر، (2020)، تحليل جودة تقارير التدقيق في الشركات المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، مجلة جامعة الإمارات العربية المتحدة للبحوث الاجتماعية والإنسانية، المجلد 27، العدد 2.

بن كيكي، وليد، (2014)، واقع مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر وتكيفها مع المعايير الدولية للمراجعة، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم القرى، الجزائر.

الاباصيري، بسمة حسن، (2017)، دراسة انتقاديه مقارنة لمعيار المراجعة الدولي رقم 700 المعدل ونظيره المصري، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، المجلد 1، العدد 1.

توماس، وليام، وامرسون، هنكي، (2000)، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب احمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض السعودية.

جمعة، أحمد حلمي، (2013)، تقييم فعالية تطوير محتوى تقرير مراقب الحسابات في ضوء متطلبات المجتمع المالي، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 2.

دحبور، حمد سعيد، (2009)، مجالات مساهمة الإفصاح العالمي في تقرير المراجعة المعدّل لتضييق فجوة التوقعات، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.

الذنيبات، علي، (2015)، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

رفاعه، تامر مزيد، (2017)، أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الرشيدي، غازي عنيزان، (2021)، أسلوب تحليل المحتوى النوعي: رؤية تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الخامس والاربعون، الجزء الأول.

سلامة، رأفت محمود، (2011)، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.

سليمان، نصيرة، (2016)، أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية: تحليل بعض التقارير من مكاتب محافظ الحسابات، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

السديري، فهدة بنت سلطان، (2019)، تقرير المراجع الخارجي في ظل تطبيق معايير المراجعة الدولية من وجهة نظر المهنيين العاملين في مكاتب المحاسبين القانونيين في المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 33، العدد 1.

صبّان، محمد سمير وعلى، عبدالوهاب نصر، (2002)، المراجعة الخارجية، الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية.

الصباغ، احمد عبدالمولى والعشماوي، كامل السيد واحمد، عادل عبدالرحمن، (2008)، اساسيات المراجعة ومعاييرها، منشورات مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، كلية التجارة جامعة القاهرة.

عميروش، بوبكر، (2011)، دور المدقق الخارجي في تقييم المخاطر وتحسين نظام الرقابة الداخلية لعمليات المخزون داخل المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص دراسات مالية ومحاسبية معمقة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

العبد الله، إبراهيم و العباد، فهد، (2019)، تقييم جودة تقارير التدقيق في الشركات المدرجة في بورصة البحرين، المجلة البحرينية للدراسات التجارية، المجلد 14، العدد 2.

العزام، أسامة محمد و الطراونة، محمد أحمد، (2022)، تقييم الالتزام بالمعايير الدولية لتقارير التدقيق (ISAs)، مجلة البحوث المحاسبية والتدقيق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، المجلد 16، العدد 3.

العزام، أسامة محمد و الطراونة، محمد أحمد، (2021)، تقييم تقارير المدققين الخارجيين لعام 2019، مجلة البحوث المحاسبية والتدقيق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، المجلد 15، العدد 4.

غريب، عادل، (2006)، مدى إدراك واستجابة المستثمرين للمحتوى الإعلامي لتقرير مراقب الحسابات وأثره على قراراتهم الاستثمارية – دراسة تطبيقية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة " دور المعلومات المحاسبية في تنشيط سوق الأوراق المالية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 14-15 ذو القعدة، 5-6 ديسمبر.

القاضي، حسين يوسف ودحدوح، حسين أحمد وقريط، عصام نعمة، (2014)، أصول المراجعة، الجزء الأول، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

لطفي، امين السيد، (2007)، إرشادات المراجعة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

متولي، مصطفى زكي، (2020)، انعكاسات تعديل تقرير المراجع الخارجي على قرارات المستثمرين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الجزء الأول.

محمود، سمير عبد الغني، (1989)، دراسات تحليلية لمعايير المراجعة الدولية، مجلة الإدارة العامة، الرياض، السعودية، العدد 63.

مناعي، حكيمة، (2009)، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق معايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة.

النعيمي، عبدالله و الصرايراه، محمد، (2018)، تحليل محتوى تقارير التدقيق الصادرة عن مدققي الحسابات القانونيين: دراسة حالة على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية لحوكمة الشركات، المجلد 10، العدد 1.

هاري، ورايدر، (2000)، الدليل الشامل في مراجعة العمليات، ترجمة ناصر بن بكر القحطاني وبابكر الأمير بابكر، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية.

الهاشمي، عبد الرحمن ومحسن، علي عطية، (2011)، تحليل مضمون المناهج المدرسية، دار صفاء للنشر، عمان، ط1.

الهواري، محمد عبدالعزيز، (2020)، أثر تقرير المراجع الخارجي الموسع على القيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية وجودة المراجعة الخارجية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الثاني، الجزء الثاني.

ثانيا: المراجع الأنجليزية:

Assarroudi, A, Nabavi, F, Armat, M, Ebadi, A. and Vaismoradi, M., (2018). Directed qualitative content analysis: the description and elaboration of its underpinning methods and data analysis process. Journal of Research in Nursing, 23,(1), 1-14.

Gheorghe, D., (2012). "The accounting information quality concept, Economics, Management, and Financial Markets", Vol. 7, No. 4.

Hsieh, H.-F., & Shannon, S.E., (2005). Three approaches to qualitative content analysis. Qualitative Health Research, 15(9), 1277-1288.

Wach, E., (2013). Learning about Qualitative Document Analysis. IDS practice paper in Brief 13. www.ids.ac.uk.

Kythreotis, A.,)2015 (the Interrelation among Faithful Representation (Reliability), Corruption and IFRS Adoption: An Empirical. Investigation", International Journal of Business & Economic Sciences Applied Research, Vol. 8, Issue 1.

Okenwa C. , (2017). the effect of audit quality on financial performance of nigerian BANKS, NG-Journal of Social Development, VOL. 6, No. 2, Journal homepage: www.arabianjbmr.com/NGJSD_index.php.

Jones, D., Smith, M., (2022). Evaluating the Informational Content of External Auditors' Reports: A Case Study of Firms Listed on the NASDAQ Exchange, University of California, Los Angeles and, Pennsylvania State University.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أثر أنظمة الدفع الالكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة

(دراسة تطبيقية)

وليد أحمد محمد أبوشعالة
قسم التمويل والمصارف. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراته
Walid.Abushaala@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.10.25 **تاريخ القبول: 2024.12.12** **تاريخ النشر: 2024.12.18**

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر أنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها من خلال تحليل البيانات الميدانية التي جُمعت باستبيان آراء موظفي المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته، ولقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حول المجتمع بالاعتماد على إحصاءات العينة, وجاءت النتائج منسجمة مع أدبيات الدراسة، وتدعم الفرضية الرئيسية للبحث والفرضيات الفرعية والتي تم صياغتها على أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها وجود أثر إيجابي لمتغيرات أنظمة الدفع الإلكتروني (نظام البطاقات الالكترونية، نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT)، ونظام المقاصة الالكترونية ECC) على تأثير كل متغير على حده في المتغير التابع (الأداء المالي) في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته، وأن أنظمة الدفع الإلكتروني حققت عنصر الأمن في سداد قيمة السلع والخدمات مما انعكس على الأداء المالي لها, كما أنها أترث على كفاءة العمليات الداخلية من حيث تخفيض الجهد والسرعة في انجاز العمليات والاستجابة لمتطلبات العملاء، وفي رفع القدرات التنافسية لها وفي استقطاب أكبر عدد منهم، وعلى تحسين جودة الخدمات المصرفية وسرعة انجاز العمليات بها.

وقد أوصت الدراسة بأنه على إدارات المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته السعي والعمل على الرفع من أداء العاملين لديها وتدريبهم باستمرار للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة, وكذلك توصي بالعمل على توسيع وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها لعملائها لما لذلك من أثر على زيادة الأداء المالي لها وزيادة مستوى أرباحها وبشكل يحقق التحول الرقمي والحوكمة الرقمية, كما توصي بضرورة تطوير أبعاد الأداء المالي وذلك لان لها أهمية كبيرة في توجيه النمو للمصارف التجارية الليبية مما يساهم في تحقيق أهدافها المنشودة.

الكلمات المفتاحية: *أنظمة الدفع الإلكتروني, الأداء المالي، المصارف التجارية الليبية.*

The Impact of Electronic Payment Systems on the Financial Performance of Commercial Banks Operating in Misurata

(An Applied Study)

Dr. Walid Ahmed Mohammed Abushaala
Department of Finance and Banking –Faculty of Economics and Political Science
Misurata University
Walid.Abushaala@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The study aimed to identify the impact of electronic payment systems on the financial performance of commercial banks operating in the city of Misurata. In order to achieve the objectives of the study and test its hypotheses, the study analyzed the field data collected by surveying the opinions of employees of commercial banks operating in the city of Misurata. The study relied on the descriptive analytical approach on the community based on sample statistics. The results were consistent with the literature of the study and support the main hypothesis of the research and the sub-hypotheses that were formulated as there is a statistically significant moral impact of electronic payment systems on the financial performance of commercial banks operating in the city of Misurata.

The study concluded with a set of results, the most prominent of which is the presence of a positive impact of the variables of electronic payment systems (electronic card system, internal and external electronic transfer system (immediate settlements RTGS, SWIFT, and electronic clearing system ECC) on the impact of each variable separately on the dependent variable (financial performance) in commercial banks operating in the city of Misurata, and that electronic payment systems achieved the element of security in paying the value of goods and services, which was reflected in their financial performance, and they also affected the efficiency of internal operations in terms of reducing effort and speed in completing operations and responding to customer requirements, and in raising their competitive capabilities and attracting the largest number of them, and improving the quality of banking services and the speed of completing operations in them. The study recommended that the administrations of commercial banks operating in the city of Misurata should strive and work to raise the performance of their employees and train them continuously to improve the level of electronic banking services provided, and also recommends working to expand and diversify the electronic banking services they provide to their customers because of the impact this has on increasing their financial performance and increasing the level of their profits in a way that achieves digital transformation and digital governance, and it also recommends the necessity of developing the dimensions of financial performance because they are of great importance in directing growth For Libyan commercial banks, which contributes to achieving their desired goals.

Keywords: *Electronic payment systems, financial performance, Libyan commercial banks*.

1- المقدمة

يحتل النظام المصرفي مركزاً حيوياً في الأنظمة الاقتصادية والمالية لما له من تأثير ايجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، حيث شهد العالم ثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مست جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما أدى بمرافق ومؤسسات الدول إلى السير نحو مواكبة هذا التطور التكنولوجي.(عليك، 2020).

ولقد فرض عصر العولمة تغيرات كثيرة في شتى مجالات الحياة وتسابقت دول العالم لدخول الأسواق العالمية من أوسع أبوابها فالكل يحاول إيجاد أفضل وأسهل الطرق للدخول في هذا النظام العالمي الجديد بشتى الطرق مما جعل العالم أشبه بقرية صغيرة. إن هذا التطور التكنولوجي في المعلومات والاتصالات من العوامل التي ساعدت وبشكل كبير في حدوث تغير جذري في أنماط النشاط والعمل المصرفي في عصر العولمة، حيث أولت المصارف اهتماماً كبيراً باستخدام أحدث تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطويرها للحصول على كفاءات عالية بهدف تطوير عمل الصيرفة الإلكترونية في المصارف وذلك للدور الذي تؤديه في تحقيق رضا عملائها، وهو ما نتج عنه ظهور أنظمة الدفع الالكتروني بمختلف أنواعها التي تهدف إلى تحقيق السرعة في تنفيذ العمليات المالية المصرفية استناداً إلى استخدام شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).(لعور،2020).

لذا فإن تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني في المصارف بشكل عام وعلى مستوى المصارف التجارية بشكل خاص يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنمو أداء المصارف واستمرارها وتطوير أدائها، وذلك لأن الخدمات الإلكترونية قد تطورت بشكل كبير وواسع في الآونة الأخيرة ولغرض تقيم كفاءة أداء العمل المصرفي خلال فترة معينة، فإن ذلك يعني ضرورة استخدام وسائل الدفع الإلكتروني ومواكبة التكنولوجيا لتحديد الأهداف التي تضمن للمصرف وصوله إلى تحقيق غايته في تحقيق أقصى الأرباح المنشودة، ونظراً لارتباط مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني بالمفاهيم المالية (أي التكاليف والأرباح)(شرهان، وآخرون،2023). وانطلاقاً مما تقدم ومن خلال مراجعة الدراسات والبحوث السابقة تبين وجود فجوة علمية تتطلب الدراسة من جانبين الأول: معرفة واقع أنظمة الدفع الإلكتروني المطبقة في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته والثاني: معرفة أثر أنظمة الدفع الإلكتروني (نظام البطاقات الالكترونية، نظام التحويلات الالكترونية، نظام المقاصة الالكترونية) على أدائها المالي.

2- الدراسات السابقة:

1.2 دراسة صوان والزدام (2024) بعنوان: "أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الليبية" (دراسة حالة مصرف اليقين).

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الليبية دراسة حالة مصرف اليقين، وتمثلت أهمية الدراسة في معرفة مفهوم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وذلك من خلال تقديم الأفكار الابتكارية والإبداعية التي يصعب تقليدها من قبل المنافسين والتي تساهم في زيادة الأرباح والأداء المالي، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والدراسات المكتبية والمصادر الثانوية والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية. وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخدمات المصرفية الإلكترونية على الأداء المالي لمصرف اليقين، بالإضافة إلى

إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني يسهم في تحسين الأداء المصرفي بطريقه ناجحة وبمستوى يحقق إنجاز مهامه وكذلك وظائفه بصورة جيدة.

2.2 دراسة شرهان وآخرون (2023) بعنوان: "تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني في الأداء المالي في البنوك اليمنية دراسة تطبيقية في البنوك العاملة في مدينة صنعاء".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر أنظمة الدفع الالكتروني بأبعادها الثلاث (بطاقة الدفع والتحصيل، المحفظة الإلكترونية، النقود الإلكترونية) على الأداء المالي في المصارف اليمنية محل الدراسة. ولغرض تحليل بيانات ومعلومات الدراسة واستخلاص النتائج واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى المنهج الاستقرائي في اختبار الفرضيات, وكذلك استخدم استمارة الاستبانة كأداة للدراسة وعينة الدراسة كانت عبارة عن 140 موظفاً من المصارف اليمنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني تعتبر المحرك الأساسي للتجارة الإلكترونية، والذي ساهم بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف وذلك من خلال زيادة الربحية وخفض التكاليف، كما تلعب دوراً هاماً في إدارة السيولة وتقليل مخاطرها, فضلاً عن وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات أنظمة الدفع الإلكتروني:(بطائق الدفع والتحصيل الإلكتروني، المحفظة الإلكترونية، النقود الإلكترونية، على المتغير التابع (الأداء المالي) في المصارف اليمنية.

3.2 دراسة غلاء وآخرون (2022) بعنوان: "نظم الدفع الإلكتروني وأثرها في تحسين الأداء للمصارف التجارية الليبية" (دراسة حالة).

هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم وأهمية نظم الدفع الإلكترونية وكذلك بيان مفهوم الأداء المصرفي ومعرفة مقاييسه، ودور هذه النظم في رفع كفاءة الأداء المصرفي، حيث تم إعداد قائمة استبيان تم توزيعها على عينة من العاملين بالمصارف التجارية الواقعة بمنطقة الخمس لمعرفة هل تؤدي نظم الدفع الإلكترونية إلى تحسنٌ الأداء للمصارف التجارية، حيث تم تحليل المعلومات الواردة بالاستبانة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وإجراء اختبار (One Sample T-test) لاختبار الفرضيات. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن نظم الدفع الإلكترونية حققت عنصر الأمن في سداد قيمة السلع والخدمات كما انعكس على الأداء المصرفي وكذلك تقليل المخاطر المالية وتقليل التكاليف، وأن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين نظم الدفع الإلكترونية والأداء المصرفي.

4.2 دراسة سدرات وعاشوري (2020) بعنوان: "أثر استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر، دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان المطور الذي صمم وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وتمثل مجتمع الدراسة في المصارف الجزائرية وكانت عينة الدراسة 76 مفردة من العاملين في المصارف التجارية الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج هي: أن أنظمة الدفع الإلكتروني تؤثر إيجابياً على الأداء المالي للمصارف من خلال زيادة الربحية وخفض التكاليف، وأن أنظمة الدفع الإلكتروني تلعب دوراً هاماً في إدارة السيولة وتقليل مخاطرها، وأنها تؤثر على كفاءة العمليات الداخلية من خلال تخفيض الجهد والسرعة في انجاز العمليات والاستجابة لمتطلبات العملاء، كذلك تؤثر أنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء التجاري بشكل بارز من خلال تحسين جودة الخدمات البنكية بالإضافة إلى رفع وتعزيز القدرة التنافسية للبنك واستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء.

5.2 دراسة عبد الشافي والزبيدي (2020) بعنوان":نظام المدفوعات الإلكتروني وأثره في كفاءة الأداء المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي في العراق".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني وأقسامه ومفهوم الأداء المصرفي وبيان دور نظم الدفع الإلكتروني في رفع كفاءة الأداء المصرفي، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف العراقية واستخدم الاستبيان كأداة للدراسة وعينة الدراسة كانت عبارة عن 72 موظفاً من المصارف العراقية. وقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني تساهم في تقليل الوقت والتكاليف اللازمة لعملية تحويل النقود والأدوات المالية، كما أسهمت في ابتكار أساليب جديدة في إنجاز الأعمال المصرفية وتقليل المخاطر الناجمة عن تداول النقود بالشكل التقليدي، وأكدت نتائج التحليل الإحصائي لإجابة عينة الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين نظم الدفع الإلكتروني وكفاءة الأداء المصرفي.

6.2 دراسة رشيدي وبوعزيز (2020) بعنوان:" دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز رضاء الزبائن، دراسة حالة بنك خليج الجزائر، وكالة أدوار".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أنظمة الدفع الإلكتروني بالمصارف في تعزيز رضاء الزبائن، ولقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الجزائرية واعتمدت على الاستبيان وتمثل حجم عينة الدراسة 51 مفردة من عملاء مصرف خليج الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تعزيز رضاء العملاء هدف استراتيجي تسعى المصارف لتحقيقه من خلال تفعيل مصادر جديدة متمثلة في الكفاءة والابتكار، وأن أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة أداة غير جيدة وهذا ما لم يوافق عليه أفراد عينة الدراسة، كما أن الزبون لا يشعر بالرضاء نحو الخدمات التي تقدمها الموارد البشرية في المصرف وهذا ما لم يوافق عليه أفراد عينة الدراسة.

7.2 دراسة بن محسن (2019) بعنوان:"دور أنظمة الدفع الالكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية دراسة حالة للبنك الوطني الجزائري BNA وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BAD وكالة سنة 2018".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الأثر الكبير الذي اتخذته أنظمة الدفع الإلكتروني كمسار في تطوير وتوسيع العمليات المصرفية، وذلك بواسطة الوسائل الإلكترونية المعتمدة وهذا ما دفع المصارف إلى تبنيها وجعلها كنظام إلكتروني يساعده في تفعيل وتحسين أدائه المصرفي، حيث تم اختيار عينة من البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة (BNA–BADR) للفترة (2015 –2018) مستعملين في ذلك المنهج الوصفي، وقد تم الاعتماد على أدوات التحليل الإحصائي وبرنامج (EXCEL) وذلك لإبراز الأثر والدور الذي تلعبه عدد البطاقات الإلكترونية في تحسين أداء البنوك التجارية ولتقييم هذا الأداء تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات (مؤشر العائد على حقوق الملكية، مؤشر هامش الربح، مؤشر الرافعة المالية) للبنوك محل الدراسة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها وجود علاقة طردية بين عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية ووجود كذلك علاقة طردية بين البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في تحسين الرافعة المالية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة ذات العالقة بالموضوع نجد أن الباحث استنتج من خلال الدراسات السابقة بأن الدراسة الحالية تتشابه مع بعض الدراسات السابقة حيث تناولت موضوع أنظمة الدفع الإلكتروني وربطها بمتغيرات مختلفة إضافة إلى أنها قد أجريت في بيئة مختلفة عن بعضها واختلافها أيضا في المجال التطبيقي ومن جانب آخر فقد تم الاستفادة من هذه الدراسات في اعتماد المقاييس الجاهزة

والمحكمة والمتمثلة في الاستبانة وملائمتها بما يخدم أسلوب هذه الدراسة والتعرف على المنهجية التي سارت عليها الدراسات السابقة إضافة إلى الاطلاع على الوسائل الإحصائية المستخدمة, وتأتي هذه الدراسة للتعرف على أثر أنظمة الدفع الالكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة استناداً على النماذج التي تمت الإشارة إليها في هذه الدراسة كما أن الدراسة الحالية تركز على قياس تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني (البطاقات الإلكترونية، نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT)، ونظام المقاصة الالكترونية ECC)، على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته وبذلك فإن الدراسة الحالية تعتبر مكملة في أهدافها لما عرض من أهداف وإضافة جديدة لما سبق عرضه.

3- مشكلة الدراسة:

إن استفادة المصارف من التطورات التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر على البنية التحتية للمصارف، فضلاً على أن أنظمة الدفع الإلكتروني هي الأنظمة الوحيدة التي يتم من خلالها عمليات المقاصة والتسوية وتحويل الأموال بين المؤسسات المالية بشكل عام والمصرفية بشكل خاص، كما أن لها أثر في تخفيض تكاليف العمليات في المصارف التي تتم عبر هذه الأنظمة، حيث تعد أنظمة الدفع الإلكتروني من أهم الأدوات الميسرة للتجارة الإلكترونية وتسهيل إتمام التعاملات الأمر الذي ينعكس على الأداء المالي للمصارف ايجابياً (شرهان وآخرون، 2023). وفي ظل التطورات والتحولات التي يشهدها النشاط الاقتصادي عامة والقطاع المصرفي خاصة تسعى مختلف المصارف التجارية الحكومية والخاصة العاملة في ليبيا إلى تبني المزيد من التكنولوجيا المصرفية في مجال المعلومات والاتصالات وذلك في ظل وجود العراقيل التي تواجهها في التعامل مع معطيات الاقتصاد الرقمي وتتمثل هذه في تقنيات وسائل أنظمة الدفع الإلكتروني والتي تعتبر حديثة النشأة في المصارف التجارية الليبية وذلك بما تقدمه هذه الأخيرة من خدمات لزبائن المصرف. وعلى ضوء ما سبق يمكن إظهار مشكلة الدراسة بشكل فعلي من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر أنظمة الدفع الالكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية المتعلقة والمرتبطة به وهي:

1. ما هو أثر البطاقات الإلكترونية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة مصراته؟
2. ما هو أثر نظام التحويلات الإلكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS, السويفت SWIFT) على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته؟
3. ما هو أثر نظام المقاصة الإلكترونية (ECC) على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته؟

4- فرضيات الدراسة: استناداً إلى مشكلة الدراسة واعتماداً على التساؤلات المطروحة سابقاً يمكن وضـــــع الفرضيات التالية: **الفرضية الرئيسية والتي سيجرى اختيارها هي:**

Ha: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لأنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته.

ومن خلال الفرضية الرئيسية للدراسة تتفرع لدينا الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

Ha1: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للبطاقات الإلكترونية على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته.

الفرضية الفرعية الثانية:

Ha2: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام التحويلات الإلكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS, السويفت SWIFT) على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته.

الفرضية الفرعية الثالثة:

Ha3: يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لنظام المقاصة الإلكترونية (ECC) على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على ماهية أنظمة الدفع الإلكتروني .
2. دراسة أثر أنظمة الدفع الإلكتروني (البطاقات الإلكترونية، نظام التحويلات الالكترونية، نظام المقاصة الإلكترونية) على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته.

6- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من حيث موضوعها والذي يمثل استقراء وتشخيص الواقع الحالي لأنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها في زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراتة كعينة مستهدفة لذلك فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها من حيث تناول موضوع أثر أنظمة الدفع الإلكتروني المطبقة فيها على الأداء المالي لها، وكذلك تساهم نتائج الدراسة في تشكيل رافداً علمياً للباحث في نفس هذا المجال حيث ستساهم في توفير قاعدة معلومات وبيانات حول واقع وتأثير أنظمة الدفع الإلكترونية على الأداء المالي للمصارف التجارية، كما تكمن أهمية الدراسة في الوصول إلى نتائج إيجابية ذات دلالات إحصائية حول موضوع أنظمة الدفع الإلكتروني وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وتأثير الأنظمة في التحسين والرفع من كفاءة وجودة الخدمات المصرفية.

7- نموذج الدراسة: من خلال مراجعة الأدبيات السابقة ثم بناء نموذج الدراسة الأتي:

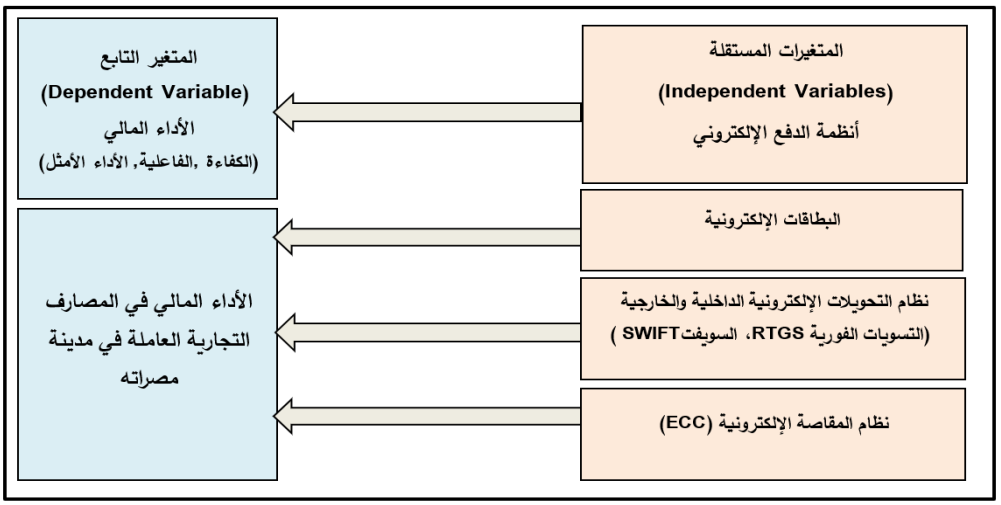

شكل (1) نموذج الدراسة (من إعداد الباحث)

1.7 أبعاد الأداء المالي:

- **الكفاءة:** أن المعاملات المالية الإلكترونية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تضمن زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية, بالإضافة إلى تأثيرها على كفاءة العمليات الداخلية من خلال تخفيض الجهد والسرعة في إنجاز العمليات المصرفية والاستجابة لمتطلبات العملاء.

- **الفاعلية:** إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني يساهم في تحسين الأداء المالي المصرفي بطريقه ناجحة وبمستوى يحقق إنجاز مهامه وكذلك وظائفه بصورة جيدة، كما أن استخدامها يلعب دوراً هاماً في إدارة السيولة وتقليل مخاطرها.
- **الأداء الأمثل (الربحية والاستمرارية والنمو):** إن أنظمة الدفع الإلكتروني تعتبر المحرك الأساسي للتجارة الإلكترونية، والذي ينعكس بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف التجارية من خلال زيادة الربحية وتخفيض التكاليف، وزيادة انتشارها تساهم في زيادة الحصة السوقية لها وتقلل من حدة الازدحام فيها, كما أنها تؤدي إلى زيادة إيراداتها المصرفية مما تحصل عليه من رسوم مقابل خدماتها, وأيضا تؤدي إلى توفر السيولة لديها مما يضمن الاستمرارية والنمو.

8- 8. حدود الدراسة: تم إجراء هذه الدراسة في إطار الحدود الآتية:

1.8 الحدود الموضوعية: اقتصرت على دراسة أثر أنظمة الدفع الالكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته.

2.8 الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على الموظفين العاملين بأقسام كل من(قسم البطاقات المصرفية الالكترونية، قسم الحوالات المصرفية الداخلية والخارجية (نظام التسويات الفورية (RTGS) ونظام السويفت (SWIFT)، وقسم المقاصة الإلكترونية (ECC) داخل هذه المصارف بمدينة مصراته.

3.8 الحدود المكانية: المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته وهي: مصرف الجمهورية فرع أحمد الشريف، مصرف الجمهورية فرع الميدان، مصرف الجمهورية فرع وكالة قوز التيك ، مصرف الوحدة فرع مصراته، المصرف التجاري الوطني فرع مصراته، مصرف الأندلس فرع مصراته ، مصرف السراي فرع مصراته، المصرف الليبي الإسلامي فرع مصراته، مصرف النوران فرع مصراته، مصرف الوحدة فرع مصراته، مصرف اليقين فرع مصراته، مصرف شمال أفريقيا فرع مصراته، مصرف الصحارى فرع مصراته، مصرف اليقين فرع مصراته، مصرف المتوسط فرع مصراته.

4.8 الحدود الزمانية: تتمثل في الفترة إلى أجريت فيها هذه الدراسة من خلال توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، حيث تركزت في النصف الأخير من سنة 2024م .

9- 9. الإطار النظري للدراسة:

1.9 مفهوم أنظمة الدفع الإلكتروني:

قدم الباحثون في مجال أنظمة الدفع الإلكتروني مجموعة من المفاهيم من أهمها:

هي "مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف والمؤسسات كوسيلة دفع، وتتمثل في البطاقات البنكية، النقود الإلكترونية، الشيكات الإلكترونية والبطاقات الذكية". (الزين، 2011).

وأن الدفع الإلكتروني يشير إلى "أنه عملية تحويل أموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية، وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات (مولفرعة، 2014). كما أنه منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي تهدف إلى تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء، وضمان وصول الخدمة".(بودلال، 2018).

كما أنها "أنظمة التي تمكن المتعاملين بتطبيقات التجارة الإلكترونية من التبادل المالي إلكترونياً بدلا من استخدام النقود المعدنيّة والنقود الورقية أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الإنترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن".(شاهين، 2012).

2.9 أنواع أنظمة الدفع الإلكتروني:

لقد تطورت أنظمة الدفع الالكتروني على مر الزمان تبعاً لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات التكنولوجية وانبثق عن هذا التطور مجموعة من الأنظمة الإلكترونية من بينها ما يلي: (لعور،2020).

أولاً. أنظمة الدفع الإلكتروني باستخدام البطاقات المصرفية الإلكترونية:

تعتبر بطاقات المصارف الإلكترونية من أكثر وسائل الدفع الإلكترونية تداولاً نظراً للإقبال الذي حظيت به هذه البطاقات الخاصة مع تطور عنصر الأمان فيها فضلاً عن السهولة التي تتيحها في المعاملات المصرفية الإلكترونية كما أنها تسمى كذلك بالنقود البلاستيكية ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته الأفراد وهي أداء سداد مقابل ما يحصل عليه من خدمات عبر الإنترنت أو من المحلات التقليدية. ومن أبرزها مايلي: (لعور،2020).

- **البطاقات الإلكترونية:** عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع، كما يجب استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها إلا للمرخص له، وبعض هذه البطاقات الالكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى.
- **بطاقات الدفع:** تعتمد على وجود أرصدة فعلية للزبون لدى المصارف.
- **بطاقات الائتمان:** وهي البطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان، بحيث يستطيع المستهلك استعماله لشراء مستلزماته ثم التسديد لاحقاً فإذا كان غير راغب في تسديد جميع ما قام باقتراضه (شرائه) في أي شهر فإنه يسمح له بتدوير جزء من المبلغ المقترض إلى شهر التالي ويترتب عليه في هذه الحالة دفع الفائدة على الرصيد المدين.
- **بطاقات الصرف:** تختلف عن بطاقات الائتمان في أن السداد يجب أن يتم بالكامل من قبل الزبون للمصارف خلال الشهر الذي تم فيه السحب من المصرف التجاري عبر الموقع الإلكتروني وتكون مشفره من المصرف للحفاظ على سرية العملاء ويوجد هناك أنواع أخرى مثل بطاقة الدفع الشهري، بطاقة ائتمان مسبقة الدفع، وأشهر الشركات الموظفة لهذه البطاقات هيا فيزا (visa) وماستر كارد (MasterCard).
- **البطاقات الذكية:** هي عبارة عن بطاقات بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم، العنوان، المصرف المصدر، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف، وتاريخه، وتاريخ حياة العميل.
- **الصكوك الإلكترونية:** وهي مثل الصك التقليدي تعتمد فكرة الصك الإلكتروني على وجود وسيط لإتمام عملية الدفع والمتمثلة في جهة السداد (المصارف) الذي يشترك لديه البائع والمشتري من خلال فتح حساب جاري بالرصيد الخاص بهما من تحديد التوقيع الإلكتروني لكل منهما وتسجيله في قاعدة البيانات لدى المصرف الإلكتروني والتي تتبنى فكرة الشيكات الإلكترونية(مصرف بوسطن، سيتي مصرف) وأهم نظامين يتم اعتمادهما حالياً للصكوك الإلكترونية هما نظام (FSTC) ونظام (Cyber Cash). (لعور،2020).

ثانياً. أنظمة التسوية والتحويلات المصرفية الالكترونية:

يقصد بنظام التحويلات المالية الإلكترونية مجموعة من القواعد والإجراءات المعتمدة في تحويل الأموال عبر مصارف إلكترونية، أو مصارف المرخص لها بالقيام بهذه العملية ويتم إصدار أمر التحويل عن طريق الكمبيوتر ومن خصائصها ضمان الأمان وأكثر مصداقية للمتعاملين إضافة إلى أنها مجموعة من العناصر تتمثل في اختصار الزمن ووفرة الجهد والتكلفة وسير في التعامل بفعل قابليتها للتجزئة على أكثر من مستفيد على غرار الصك.

كما يعرف نظام التسوية والتحويلات المصرفية بعملية منح الصلاحية لمصرف ما، للقيام بحركات التحويلات المالية (الدائنة والمدينة) إلكترونياً من حساب مصرفي إلى حساب مصرفي أخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهاتف وأجهزة المودم عوضا عن استخدام الأوراق. (لعور،2020).

- **أنظمة التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة (RTGS):**

هو نظام للتسوية بين المصارف لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام، ويقوم بمعالجة أوامر الدفع بين المصارف لتحويل المبالغ والمدفوعات المستعجلة عبر هذا النظام، وتتعلق هذه المدفوعات المصرفية بالتحويلات لحسابهم الخاص ولحساب زبائنهم على حد سواء وقد جاء هذا النظام لمسايرة التطورات المصرفية والمعايير الدولية في مجال أنظمة الدفع بهدف ضمان سرعة المبادلات وتخفيض مخاطر الدفع بين المصارف، وقد دخل هذا النظام قيد التشغيل في فبراير (2006). (لعور،2020).

- **المقاصة الالكترونية (ECC):**

وتتمثل وظائفها الأساسية في: (لعور،2020).

✓ تسير المقاصة المتعددة الأطراف مما يسمح بحساب الأرصدة المتعددة الأطراف لكل أداة من أدوات الدفع (الشيك، التحويل، البطاقة المصرفية، السفتجة).

✓ استلام الشيكات الممسوحة ضوئياً وإعادة توجيهها للمصارف المسحوبة منها.

✓ إعادة دفع أرصدة المقاصة في نظام الدفع للمبالغ الكبيرة وتسويتها.

✓ تسير المبادلات بين المصارف بوسائل الدفع الغير المادية.

✓ الحفاظ على الأرشيف للمعطيات الإلكترونية.

ثالثاً. أنظمة التحويلات الالكترونية الدولية:

تعددت العمليات المصرفية بتعدد قطاعات الاقتصاد الوطني ومنها الحوالات المصرفية التي تقدمها المصارف لخدمات الزبائن المصرف لتلبية حجات الاقتصاد الوطني، وباعتبار قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات في الاقتصاد العالمي والوطني فتعتبر العمليات المصرفية الخاصة بهذا القطاع من بين أهم العمليات الشائعة الاستعمال والأكثر أهمية وهذا لزياد المبادلات التجارة بين البلدان في العالم ومنه الحاجة إلى استعمال نظام (سويفت swift) في العمليات المصرفية والاتصال مابين المصارف ولتسهيل الخدمات المقدمة والسير الحسن لهذه العمليات. (لعور،2020).

- **نظام السويفت swift:**

عبارة عن شبكة دولية تسهل الاتصالات بين المصارف المالية على نطاق عالمي وهي منظمة لا تهدف إلي تحقيق الربح، تتخذ مقرها الاجتماعي في بروكسل، هذه الشركة مسيرة ومراقبة كلياً من طرف

الشركاء، وفي الاصطلاح تعني كلمة سويفت بمعنى"السريع" وتعني سرعة تنفيذ العمليات المالية.أسست هذه الشبكة للرد على احتياجات العمليـــــــات المصرفيــة وعلاج التدفق في الأوراق، ومن الناحية التقنية تضمن سير العمليات بأجهزة الإعلام الآلي للشبكة باتصالات خاصة، وأصبحت ممثلاً مركزياً يواكب ويدعم العمل المصرفي الإلكتروني. (لعور،2020).

3.9 مفهوم الأداء المالي للمصارف:

هناك تعريفات عديدة لمفهوم الأداء المالي ومن أهمها ما يلي:

- "الأداء المالي هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلاً". (خالص،2004).
- "هو قياس الأداء المالي كما يرى "حسن بشري" لتحديد كفاءة العمل المصرفي وتحليل وتقييم مستويات أداءه ويفترض أن يوفر التقييم معلومات وافية عن نقاط الضعف والقوة خلال فترة زمنية معينة مما يوفر وسيلة أكثر كفاءة لترشيد الأداء وتقويمه" .إذا فعلى المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو: "تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف". (قريشي،2004).

كما أن كلا من "حميد عبيد وحيدر يونس" تحدثا على أن "عملية تقييم الأداء المالي في المصارف باستخدام النسب المالية (كونها من أهم الأدوات المعتمدة في تحليل القوائم المالية فضلاً عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط) وهي الوقوف عند مدى سالمة المركز المالي وربحية المؤسسات".(الزبيدي، الموسوي،2011).

- يمكن تعريفه أيضا بأنه هو: "الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثريها على المركز المالي للمصرف وقدرتها المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالمصرف (كسياسة السيولة والودائع،...وغيرها) في التأثير على ربحية المصرف ومركزه التنافسي. والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في المصارف". (لعور،2020).

4.9 أهمية الأداء المالي للمصارف التجارية:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المصارف من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المصرف.وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً وبشكل خاص في عملية متابعة المصارف وتفحص سلوكها وتقييم مستويات أدائها. (فهد، مزنان،2007).

5.9 العوامل المؤثرة في الأداء المالي للمصارف التجارية:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المصرف وقد يكون البعض منها في داخل المصرف والبعض الأخر يكون فيخارجها. ومن تلك العوامل ما يكون ضمن نطاق سيطرة الإدارة ومنها ما هو خارج نطاق تلك السيطرة، لذلك سنحاول استعراض أهم العوامل التي تؤثر في أداء المصرف. (فهد، مزنان،2007).

ويتأثر الأداء المالي للمصارف بعوامل داخلية (العوامل التنظيمية وعوامل خارجية (العوامل البيئية) وفيما يلي أهم العوامل:(شرهان وآخرون، 2023).

1. **العوامل التنظيمية:** هي العوامل الداخلية والخاصة بالمصرف، كحجم الأعمال أو الأنشطة في المصرف، وكفاءة الإدارة.

- **حجم الأعمال:** إن حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة المصرفية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد وانخفضت التكاليف الإجمالية لها وقلت كمية المسحوبات منها ساعد ذلك على رفع الطاقة التشغيلية المتاحة في المصرف, الأمر الذي يساهم في تحسين إنتاجية

المصرف وربحيته.

- **الكفاءة الإدارية:** وتعبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة وما يعكسه ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة لمصارف.

2. **العوامل البيئية:** وهي العوامل التي تكون خارج نطاق السيطرة، ويمكن تقسيم تلك العوامل البيئية التي تؤثر في الأداء المصرفي إلى:

1. **الظروف الاقتصادية:** يتأثر أداء المصارف التجارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية من أبرزها، ماهية الجهاز المصرفي ودور في التنمية الاقتصادية، والهيكل السائد لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وتعريف أسعار الخدمات المصرفية المقررة، والإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان، والاتجاهات والأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء المصارف التجارية خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية عادلة مع المصارف الأخرى.

2. **الابتكارات التكنولوجية:** لقد أسهمت الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى حد كبير في التوسع في الصناعة المصرفية، حيث أنها تلعب دوراً محورياً في أداء المصارف وتتيح الفرصة لها لتحسين الخدمات، بالإضافة إلى توفير مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية،إن الأداء المالي للمصارف التجارية يتأثر بطريقة أو بأخرى بعوامل داخلية وخارجية من شأن هذه العوامل أن تدفع المصارف إلى تحسين وتطوير أدائها بشكل مستمر.

6.9 معايير الأداء المالي للمصارف التجارية:

تعرف المعايير "على أنها أسس تعد لغرض القياس أو المقارنة أو التصرف عن طريق سلطة معينة أو قبول عام أو عرف

كأساس لما يجب أن يقتدي به سلوك أو إجراء معين، ويعد استخدام المعايير أسلوباً سليماً مناسباً لقياس الأداء". (الحسيني والدوري ،2000؛ ميعاد،2014؛ رشيد وعبد الستار 2012).وتمثل عمليات تقييم الأداء المصرفي السياسات التي تتخذها المصارف لتقدير مدى تحقيق الإدارات المختلفة ومراكز المسؤولية للهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسبابها وآليات التصحيح المناسبة والحيلولة دون وقوعها، مستقبلاً.(شرهان وآخرون، 2023). وهناك أربعة معايير رئيسية هي: (الحسيني والدوري ،2000؛ ميعاد،2014؛ رشيد وعبد الستار 2012).

- **المعايير التاريخية:** وتكون مستمدة من فعاليات المصارف ذاتها، إذ تمكن للمحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوف المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء المالي من قبل الإدارة العليا والمالية، وكذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي.

- **المعايير القطاعية:** تمثل هذه المعايير أساسا جيداً لمقارنة أداء المصارف ومتابعة دورها الخاص، تتشابه المصارف في العديد من خصائصها مع النشاط الذي تقوم به.
- **المعايير التنافسية:** تعد هذه المعايير لغرض مقارنة الأداء المالي المحقق للمصرف مع الأداء المالي المحقق لمصارف أخرى، ومن مميزاتها أنها تربط أداء المصرف الواحد بصورة مباشرة مع القدرة التنافسية في مجال أعمالها أو خدمتها مع المصارف أخرى وتكون هذه المعايير أكثر فائدة لتحسين الأداء المالي.
- **المعايير المستهدفة:** وهي نسبة التي تستهدفها إدارة المصارف لتُحقق من خلالها تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بفعل تلك الخطة المستهدفة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمصارف وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ولدراسة العلاقة بين المتغير المستقل (أنظمة الدفع الإلكتروني بأبعاده (نظام البطاقات الالكترونية، نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT)، ونظام المقاصة الالكترونية ECC) والمتغير التابع (الأداء المالي) فانه تم التحقق من وصف متغيرات الدراسة المتمثلة في أثر أنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء المالي في المصارف العاملة في مدينة مصراته والتي تعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وتهتم بوصفها وصفاً دقيقاً وتحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق أداء الدراسة حيث سيتم تصميم استبانة تعتبر المصدر الرئيسي للحصول على البيانات الأولية كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات بالتحليل من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة بل يتعدى ذلك إلى التحليل والربط والتفسير للحصول على استنتاجات يبنى عليها موضوع الدراسة.

10- الإطار العملي للدراسة

1.10 إجراءات الدراسة:

يتناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا المبحث وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحث عليها في تحليل الدراسة، وفي هذا المبحث سيتم تناول إجراءات الدراسة وذلك على النحو التالي:

2.10 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي، دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصفها ويحللها، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر أنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته. وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الاستبيانات التي تم إعدادها لهذا الغرض، وتم تفريغ البيانات وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (Statistical Package for Social Science SPSS).

3.10 مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته وعددها (15) فرع من فروع المصارف التجارية العاملة بالمدينة مابين مصارف حكومية وخاصة, أما عينة الدراسة فتمثل في الموظفين العاملين بأقسام الخدمات الالكترونية (البطاقات الالكترونية، الحوالات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية (RTGS), السويفت (SWIFT)، والمقاصة الإلكترونية (ECC) داخل هذه المصارف بمدينة مصراته.

4.10 أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة في الدراسة الميدانية وذلك لما لها من مميـــزات تتمثل بوضوح المعلومات وسهولة الحصول عليها

حيث تم تصميم الأسئلة بحيث تؤدي إلى سهـــولة وسرعة الإجابة عليها من قبل المبحوثين، أيضا وسهولة تحليلها، وقام

الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS.

كما استعمل الباحث مقياس خماسي، لتحديد درجة لكل عبارة، ولقد تم استخدام صيغة واحدة من الإجابات بما يتلاءم مع صيغة فقرات الاستبانة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (1) صيغة فقرات الاستبانة

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الوزن	1	2	3	4	5

5.10 الأساليب الإحصائية:

لإنجاز الإطار العملي للدراسة استخدم برنامجي التحليل الإحصائي SPSS لتفريغ البيانات وتحليل اختبار الفروض، حيث تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية والتكرارات.
- الأشكال البيانية.
- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون.
- اختبار تي واختبار ولكوكس.
- الارتباط الخطي البسيط.

6.10 ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ.

جدول (2) معامل ألفا كرونباخ

البيان	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	0.590
المحور الثاني	0.419
المحور الثالث	0.304
المحور الرابع	0.523
الاستبانة ككل	**0.670**

يتضح من خلال الجدول السابق أن معامل ألفا كرونباخ للاستبانة ككل بلغ 0.670، وهي قيمة ممتازة من الناحية الإحصائية، وهذا يعني أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

7.10 صدق الاتساق الداخلي:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي، مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال إيجاد معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين كل عنصر من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي ينتمي إليه هذا العنصر، وقد كانت النتائج إيجابية، حيث دلت معاملات الارتباط المختلفة على أن هناك اتساقا داخليا لعناصر الاستبانة مع المجالات التي تنتمي إليها. وفيما يلي معاملات الارتباط المختلفة لكل عنصر مع المجال الذي ينتمي إليه.

جدول (3) معاملات الارتباط المختلفة لكل عنصر مع المجال الذي ينتمي إليه.

العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية	العبارة	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
نظام البطاقات الالكترونية			نظام المقاصة الالكترونية		
العبارة 1	0.49	0.002	العبارة 1	0.27	0.100
العبارة 2	0.40	0.011	العبارة 2	0.36	0.027
العبارة 3	0.72	0.000	العبارة3	0.42	0.007
العبارة 4	0.61	0.000	العبارة 4	0.47	0.002
العبارة 5	0.43	0.006	العبارة 5	0.28	0.083
العبارة 6	0.54	0.000	العبارة 6	0.68	0.000
العبارة 7	0.59	0.000	العبارة 7	0.48	0.002
نظام التحويلات			الأداء المالي		
العبارة 1	0.25	0.121	العبارة 1	0.55	0.000
العبارة 2	0.48	0.002	العبارة 2	0.35	0.029
العبارة 3	0.54	0.000	العبارة 3	0.49	0.001
العبارة 4	0.57	0.000	العبارة 4	0.61	0.000
العبارة 5	0.66	0.000	العبارة 5	0.39	0.013
العبارة 6	0.50	0.001	العبارة 6	0.38	0.017
			العبارة 7	0.56	0.000
			العبارة 8	0.31	0.052
			العبارة 9	0.44	0.005

جدول (4) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول عامل الصفة الوظيفية

الصفة الوظيفية	العدد	النسبة %
موظفين	30	76.9
رئيس قسم الخدمات الالكترونية	9	23.1

نلاحظ من الجدول السابق أن نسبة 76.9% من الأفراد كانوا موظفين ونسبة 23.1% من الأفراد كانت وظيفتهم رئيس قسم الخدمات الإلكترونية.

جدول (5) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول عامل المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ماجستير	10	25.6
بكالوريوس	8	20.5
دبلوم عالي	21	53.8

من الجدول السابق نلاحظ أن 53.8% من أفراد عينة الدراسة كان المؤهل العلمي لديهم دبلوم عالي ونسبة 25.6% من أفراد العينة كان المؤهل العلمي لديهم ماجستير، ونسبة 20.5% من أفراد عينة الدراسة كان مؤهلهم العلمي بكالوريوس.

جدول (6) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول عامل التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
تمويل ومصارف	26	66.7
محاسبة	3	7.7
اقتصاد	6	15.4
أخرى	4	10.3

يتبين من خلال الجدول السابق أن 66.7% من أفراد عينة الدراسة كان تخصصهم تمويل ومصارف، و15.4% اقتصادو7.7%محاسبة.

جدول (7) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول عامل الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	العدد	النسبة %
1 – 5 سنوات	1	2.6
6 – 10 سنوات	2	5.1
11 – 15 سنة	22	56.4
أكثر من 15 سنة	14	35.9

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن 56.4% من أفراد عينة الدراسة كانت لديهم خبرة من 11 إلى 15 سنة و35.9% لديهم خبرة أكثر من 15 سنة و2.6% لديهم خبرة من سنة إلى 5 سنوات.

جدول (8) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني أنظمة الدفع الالكتروني

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة
1. البطاقات الإلكترونية الكلاسيكية (الخدمية) و(الائتمانية) توفر خدمات السداد والسحب المصرفي	5	22	12	0	0	3.82	0.64	0.000	6
	12.8%	56.40%	30.80%	0%	0%				
2. البطاقات الإلكترونية (الائتمانية) إضافة إلى خدمات السداد والسحب فهي تقدم خدمات إضافية مثل السحب على المكشوف والشراء بسقف سحب أعلى..الخ	2	27	10	0	0	3.79	0.52	0.000	7
	5.10%	69.20%	25.60%	0%	0%				
3. البطاقات الإلكترونية توفر الجهد والوقت لحاملها وتزيد إيرادات المصارف المُصدر لها	5	29	5	0	0	4	0.51	0.000	4
	12.80 %	74.40%	12.80%	0%	0%				
4. تعمل البطاقات الإلكترونية على تشجيع إنجاز صفقات البيع والشراء عبر شبكة الإنترنت	5	27	7	0	0	3.95	0.56	0.000	5
	12.80 %	69.20%	17.90%	0%	0%				
5. البطاقات الإلكترونية للمصارف بتحقيق أرباح من	6	28	5	0	0	4.03	0.54	0.000	3
	15.40 %	71.80%	12.80%	0%	0%				

تشغيل أموال الودائع الجارية الخاصة بالبطاقة								
6. تضمن البطاقات الالكترونية بقاء جزء كبير من الأفراد المستفيدين منها كمتعاملين دائمين للمصرف حيث تشجع على التعامل معه والاستفادة من خدماته الأخرى	11	26	2	0	0	4.23	0.54	0.000	1
	28.20 %	66.70%	5.10%	0%	0%				
7. تعتبر البطاقات الالكترونية أداة جيدة من أدوات الإعلان التسويقي للمصرف	7	29	3	0	0	4.1	0.5	0.000	2
	17.90 %	74.30%	7.70%	0%	0%				

يهدف هذا المحور لمعرفة اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات المتغير المستقل أنظمة الدفع الالكتروني حيث اتضح من خلال نتائج جدول رقم (8) إن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص أنظمة الدفع الالكتروني كانت إيجابية ما بين (3.79 إلى 4.23)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت متفاوتة بين عبارات أنظمة الدفع الالكتروني ما بين عالية وعالية جداً، مما يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بأنظمة الدفع الالكتروني، وبمتوسط حسابي (3.99) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (0.99)، ولتحديد معنوية هذا الفرق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، لذا فإن مستوى أهمية أنظمة الدفع الالكتروني قيد الدراسة وفق مقياس Likert الخماسي كان عالياً. وهذا يدل ويشير لأهمية أنظمة الدفع الالكتروني في المصارف.

جدول (9) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT)

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة
1. التحويلات الإلكترونية تضمن زيادة إيرادات الخدمات المصرفية للمصارف وتخفيض تكاليفها	8	31	0	0	0	4.21	0.41	0.000	1
	20.5%	79.5%	0%	0%	0%				
2. التحويلات الإلكترونية تضمن موثوقية التدفق النقدي وسرعة في الإنجاز والتحصيل	6	30	3	0	0	4.08	0.48	0.000	4
	15.4%	76.9%	7.70%	0%	0%				
3. التحويلات الإلكترونية تقلل من حجم الأعمال الورقية	7	29	3	0	0	4.1	0.5	0.000	3
	17.9%	74.4%	7.70%	0%	0%				
4. يوفر التعامل بنظام التحويلات الإلكترونية منافع لكل من المصارف والعملاء	9	27	3	0	0	4.15	0.54	0.000	2
	23.1%	69.2%	7.70%	0%	0%				
5. يوفر التعامل بنظام سويفت في التحويلات الالكترونية الخارجية سرعة فائقة في نقل الرسائل المتبادلة وسرعة نقل الأموال	4	29	6	0	0	3.95	0.51	0.000	6
	10.3%	74.4%	15.4%	0%	0%				
6. يسمح نظام سويفت للمصارف من إجراء جميع التحويلات الإلكترونية الخارجية مثل التحويل المباشر والتحصيل	7	25	7	0	0	4	0.61	0.000	5
	17.9%	64.1%	17.9%	0%	0%				

المستندي وفتح الاعتماد المستندي.... الخ									

يهدف هذا المحور لمعرفة اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات المتغير المستقل نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT) حيث اتضح من خلال نتائج جدول رقم (9) إن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT) كانت إيجابية ما بين (3.95 إلى 4.21)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت متفاوتة بين عبارات نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT) ما بين عالية وعالية جداً، مما يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بنظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT)، وبمتوسط حسابي (4.08) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (1.08)، ولتحديد معنوية هذا الفرق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، لذا فإن مستوى أهمية نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT) قيد الدراسة وفق مقياس Likert الخماسي كان عالياً. وهذا يدل ويشير لأهمية نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT) في المصارف.

جدول (10) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني نظام المقاصة الالكترونية (ECC)

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة
1. في نظام المقاصة الإلكترونية هناك شبكة تواصل ما بين المصارف التجارية عبر تطبيق الواتساب	5	31	3	0	0	4.05	0.46	0.000	4
	12.80%	79.50%	7.70%	0%	0%				
2. يقوم نظام المقاصة الإلكترونية بتخفيض تكاليف الخدمات المصرفية	7	32	0	0	0	4.18	0.39	0.000	2
	17.90%	82.10%	0%	0%	0%				
3. نظام المقاصة الإلكترونية يساهم في تسير العمل المصرفي	9	29	1	0	0	4.21	0.47	0.000	1
	23.10%	74.40%	2.60%	0%	0%				
4. نظام المقاصة الإلكترونية يضمن أمن المبادلات لتفادي أي خسائر أو أي مشاكل محاسبية	5	30	4	0	0	4.03	0.49	0.000	5
	12.80%	76.90%	10.30%	0%	0%				
5. نظام المقاصة الإلكترونية يتم من خلاله تسوية أرصدة المصارف التجارية لدى المصرف المركزي	5	33	1	0	0	4.1	0.38	0.000	3
	12.80%	84.60%	2.60%	0%	0%				
6. يعتبر الصك الالكتروني (المقاصة الإلكترونية أداة دفع فوري مثل الإيداع النقدي	5	25	7	2	0	3.85	0.71	0.000	7
	12.80%	64.10%	17.90%	5.10%	0%				
7. تكلفة استخدام الصك الإلكتروني في التحصيل أقل من تكلفة استخدام الصك العادي	6	27	6	0	0	4	0.56	0.000	6
	15.40%	69.20%	15.40%	0%	0%				

يهدف هذا المحور لمعرفة اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات المتغير المستقل نظام المقاصة الالكترونية (ECC) حيث اتضح من خلال نتائج جدول رقم (10) إن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص نظام المقاصة الالكترونية (ECC) كانت إيجابية ما بين (3.85

إلى 4.21)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P–Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت متفاوتة بين عبارات نظام المقاصة الالكترونية (ECC) ما بين عالية وعالية جداً، مما يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بنظام المقاصة الالكترونية (ECC)، وبمتوسط حسابي (4.06) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (1.06)، ولتحديد معنوية هذا الفرق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05، لذا فإن مستوى أهمية المقاصة الالكترونية (ECC) قيد الدراسة وفق مقياس Likert الخماسي كان عالياً. وهذا يدل ويشير لأهمية نظام المقاصة الالكترونية (ECC) في المصارف.

جدول (11) نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى المعنوية	الرتبة
1. تعمل المصارف على توفير خدمات إلكترونية تضمن تسويق مصرفي إلكتروني لمعاملات مالية تتميز بالمرونة والسهولة والسرعة	5	26	8	0	0	3.92	0.58	0.000	8
	12.8%	66.70%	20.5%	0%	0%				
2. تملك المصارف معلومات كبيرة عن المعاملات المالية مجمعة ومخزنة إلكترونياً تساعد على تطبيق تسويق إلكتروني مصرفي	3	29	6	1	0	3.87	0.57	0.000	9
	7.70%	74.40%	15.4%	2.60 %	0%				
3. تنخفض تكاليف الخدمات المصرفية الإلكترونية الإدارية وكتابة الصكوك بتبني التسويق الإلكتروني المصرفي	7	29	3	0	0	4.1	0.5	0.000	3
	17.9%	74.40%	7.70%	0%	0%				
4. تعمل المصارف على تحقيق التواصل عن بعد والترابط الدائم مع الزبائن من خلال المعاملات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت	9	28	2	0	0	4.18	0.51	0.000	1
	23.1%	71.80%	5.10%	0%	0%				
5. تعمل المصارف على تبسيط الإجراءات وترشيد العمليات وتوفير الوقت والدقة في تنفيذ الخدمات الإلكترونية	6	30	3	0	0	4.08	0.48	0.000	4
	15.4%	76.9%	7.70%	0%	0%				
6. تضمن المعاملات المالية عبر شبكة الإنترنت زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية	3	33	3	0	0	4	0.4	0.000	7
	7.70%	84.60%	7.70%	0%	0%				
7. زيادة انتشار وسائل الدفع الإلكتروني تساهم في زيادة الحصة السوقية للمصارف التجارية وتقلل من حدة الازدحام فيها	6	28	5	0	0	4.03	0.54	0.000	5
	15.4%	71.80%	12.80 %	0%	0%				

8. زيادة انتشار وسائل الدفع الإلكتروني تؤدي إلى زيادة إيرادات المصرف لما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد وغرامة ضياع البطاقة	4	32	3	0	0	4.03	0.43	0.000	6
	10.3%	82.10%	7.70%	0%	0%				
9. زيادة انتشار أدوات الدفع الإلكتروني تؤدي إلى توفر السيولة لدى المصارف التجارية	9	27	3	0	0	4.15	0.54	0.000	2
	23.10 %	69.20%	7.70%	0%	0%				

يهدف هذا المحور لمعرفة اتجاه آراء أفراد عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات المتغير التابع الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته حيث اتضح من خلال نتائج جدول رقم (11) إن قيم المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة فيما يخص الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته كانت إيجابية ما بين (3.87 إلى 4.18)، وقيمة الدلالة الإحصائية (P-Value) لجميع القيم أقل من 0.05، لذا فإن درجة الموافقة كانت متفاوتة بين عبارات الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته ما بين عالية وعالية جداً، مما يشير إلى وجود اتفاق وانسجام في آراء عينة الدراسة حول الفقرات المتعلقة بالأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته، وبمتوسط حسابي (4.04) وهو أكبر من متوسط القياس (3) وأن الفروق تساوي (1.04)، ولتحديد معنوية هذا الفرق فإن قيمة الدلالة الإحصائية تساوي صفراً وهي أقل من 0.05, لذا فإن مستوى أهمية الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته قيد الدراسة وفق مقياس Likert الخماسي كان عالياً. وهذا يدل ويشير لأهمية الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته.

جدول (12) مستوى المعنوية لبيان الاستبانة

البيان	الاختبار	مستوى المعنوية	القرار
نظام البطاقات الالكترونية	0.971	0.405	تتبع
نظام التحويلات الالكترونية	0.956	0.133	تتبع
نظام المقاصة الالكترونية	0.922	0.010	لا تتبع
الأداء المالي	0.948	0.070	تتبع

تم استخدام اختبار شابيرو لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث نلاحظ أن جميع قيم مستويات المعنوية أقل من 5%، مما يعني أنه ينبغي استخدام الاختبارات اللامعلمية.

جدول (13) استخدام الاختبارات اللامعلمية

البيان	المتوسط	الانحراف	الاختبار	مستوى المعنوية
نظام البطاقات الالكترونية	3.99	0.29	21.0	0.000
نظام التحويلات الالكترونية	4.08	0.26	26.1	0.000
نظام المقاصة الالكترونية	4.06	0.22	780	0.000
الأداء المالي	4.04	0.23	28.1	0.000

يتبين من الجدول السابق أن:

- بُعد "نظام البطاقات الالكترونية" كان متوسطه يساوي 3.99 بمستوى معنوية أقل من 5%، وهذا يعني أن مجتمع الدراسة موافق على العبارات.
- بُعد "نظام التحويلات" كان متوسطه يساوي 4.08 بمستوى معنوية أقل من 5%، وهذا يعني أن مجتمع الدراسة موافق على العبارات.
- بُعد "نظام المقاصة الالكترونية" كان متوسطه يساوي 4.06 بمستوى معنوية أقل من 5%، وهذا يعني أن مجتمع الدراسة موافق على العبارات.
- بُعد "الأداء المالي" كان متوسطه يساوي 4.04 بمستوى معنوية أقل من 5%، وهذا يعني أن مجتمع الدراسة موافق على العبارات.

جدول (14) استخدام الاختبارات اللامعلمية وقيمةP-value للبيان نظام البطاقاتالالكتروني

النموذج	التقدير	الخطأ المعياري	t	مستوى المعنوية المشاهد	R	R^2
الثابت	3.826	0.517	7.403	0.000	0.068	0.005
نظام البطاقات الالكترونية	0.054	0.129	0.415	0.681		
	F= 0.172 P-value=0.681					

نلاحظ من خلال النموذج السابق أن مستوى المعنوية المشاهد للنموذج ككل معنوي (F=0.172, P-value=0.681) ، وكانت قيمة معلمة المتغير "نظام البطاقات الالكتروني" تساوي 0.054 وهي قيمة موجبة ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية (مستوى المعنوية =0.681)، ومعامل الارتباط يساوي 0.068 مما يعني وجود علاقة طردية بين نظام البطاقات الالكتروني والأداء المالي ولكن ليس ذات دلالة. وقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 0.5%.

جدول (15) استخدام الاختبارات اللامعلمية وقيمة P-value للبيان نظام التحويلات الالكترونية

النموذج	التقدير	الخطأ المعياري	t	مستوى المعنوية المشاهد	R	R^2
الثابت	3.204	0.585	5.477	0.000	0.229	0.052
نظام التحويلات الالكترونية	0.205	0.143	1.431	0.161		
	F=2.094 P-value=0.161					

نلاحظ من خلال النموذج السابق أن مستوى المعنوية المشاهد للنموذج ككل معنوي (F=2.094, P-value=0.161)، وكانت قيمة معلمة المتغير "نظام التحويلات الالكترونية" تساوي 0.205 وهي قيمة موجبة ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية (مستوى المعنوية = 0.161)، ومعامل الارتباط يساوي 0.229 مما يعني وجود علاقة طردية بين نظام التحويلات الالكترونية والأداء المالي ولكن ليس ذو دلالة إحصائية. وقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 5.2%.

جدول (16) استخدام الاختبارات اللامعلمية وقيمة P-value للبيان المقاصة الالكترونية

النموذج	التقدير	الخطأ المعياري	t	مستوى المعنوية المشاهد	R	R^2
الثابت	2.131	0.623	3.420	0.002	0.450	0.202
المقاصة الالكترونية	0.470	0.153	3.064	0.004		
	F= 9.390 P-value=0.004					

نلاحظ من خلال النموذج السابق أنه يوجد أثر للمقاصة الإلكترونية على الأداء المالي، حيث كان مستوى المعنوية المشاهد للنموذج ككل معنوي (F=9.390, P-value=0.004) ، وكانت قيمة معلمة

المتغير "المقاصة الالكترونية" تساوي 0.470 وهي قيمة موجبة وذات دلالة إحصائية (مستوى المعنوية 004=.0) ، ومعامل الارتباط يساوي 0.450 مما يعني وجود علاقة طردية بين المقاصة الالكترونية والأداء المالي. وقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 20.2%.

8.10 مناقشة النتائج:

تشير نتائج الدراسة من حيث التوجهات العامة للنتائج المستنتجة إلى وجود أثر إيجابي لمتغيرات أنظمة الدفع الإلكتروني (نظام البطاقات الالكترونية، نظام التحويلات الالكترونية، نظام المقاصة الالكترونية) على الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته, ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنها توافق مع ما آلت إليه دراسة شرهان وآخرون (2023) عن وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمتغيرات أنظمة الدفع الإلكتروني:(بطائق الدفع والتحصيل الإلكتروني، المحفظة الإلكترونية، النقود الإلكترونية، على المتغير التابع (الأداء المالي) في المصارف اليمنية. ومن خلال استعراض أنظمة الدفع الالكتروني بينت النتائج أن البطاقات الإلكترونية الكلاسيكية (الخدمية) و(الائتمانية) توفر خدمات السداد والسحب المصرفي, وتقدم خدمات إضافية مثل السحب على المكشوف والشراء, كما توفر الجهد والوقت لحاملها وتزيد من إيرادات المصارف المُصدر لها, وتعمل البطاقات الإلكترونية على تشجيع إنجاز صفقات البيع والشراء عبر شبكة الإنترنت, وتسمح للمصارف بتحقيق أرباح من تشغيل أموال الودائع الجارية الخاصة بالبطاقة, وتضمن البطاقات الالكترونية بقاء جزء كبير من الأفراد المستفيدين منها كمتعاملين دائمين للمصرف حيث تشجع على التعامل معه والاستفادة من خدماته الأخرى, كما تعتبر أداة جيدة من أدوات الإعلان التسويقي للمصرف. أما فيما يخص نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT) فقد بينت النتائج أنها تضمن زيادة إيرادات الخدمات المصرفية للمصارف وتخفض تكاليفها, وتضمن أيضاً موثوقية التدفق النقدي والسرعة في الإنجاز والتحصيل, كما أنها تقلل من حجم الأعمال الورقية, ويوفر التعامل بها منافع لكل من المصارف والعملاء. أما فيما يتعلق بنظام المقاصة الالكترونية (ECC) فبينت النتائج أنها تعمل على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية وتساهم في تسير العمل المصرفي، كما أنها تضمن أمن المبادلات لتفادي أي خسائر أو أي مشاكل محاسبية, ومن خلالها يتم تسوية أرصدة المصارف التجارية لدى المصرف المركزي.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد توافق مع ما آلت إليه دراسة سدرات وعاشوري (2020) التي أشارت إلا أن أنظمة الدفع الإلكتروني تؤثر على كفاءة العمليات الداخلية من خلال تخفيض الجهد والسرعة في انجاز العمليات والاستجابة لمتطلبات العملاء، وكذلك تؤثر أنظمة الدفع الإلكتروني على الأداء التجاري بشكل بارز من خلال تحسين جودة الخدمات البنكية بالإضافة إلى رفع وتعزيز القدرة التنافسية للبنك واستقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء. كما توافقت نتائج الدراسة أيضا مع دراسة بن محسن (2019) التي أشارت إلا وجود علاقة طردية بين عدد البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في الرفع من العائد على حقوق الملكية ووجود كذلك علاقة طردية بين البطاقات الالكترونية والتحويلات المالية الالكترونية في تحسين الرافعة المالية. وكذلك توافقت مع دراسة عبد الشافي والزبيدي (2020) التي توصلت إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني تساهم في تقليل الوقت والتكاليف اللازمة لعملية تحويل النقود والأدوات المالية، كما أسهمت في ابتكار أساليب جديدة في إنجاز الأعمال المصرفية وتقليل المخاطر الناجمة عن تداول النقود بالشكل التقليدي. كما توافقت مع دراسة رشيدي وبوعزيز (2020) التي أشارت إلا أن تعزيز رضاء العملاء هدف استراتيجي تسعى المصارف لتحقيقه من خلال تفعيل مصادر جديدة متمثلة في الكفاءة والابتكار. أما بخصوص أثرها على الأداء المالي للمصارف فقد بينت النتائج أن المعاملات المالية الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت تضمن زيادة كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية, وأن زيادة انتشار وسائل الدفع الإلكتروني تساهم في زيادة الحصة السوقية لها وتقلل من حدة الازدحام فيها, كما

أنها تؤدي إلى زيادة إيرادات المصارف لما تحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات أو من فوائد مقابل التأخر في السداد وغرامة ضياع البطاقة, وأيضا تؤدي إلى توفر السيولة لدى المصارف التجارية. ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنها توافقت مع ما آلت إليه دراسة صوان والزدام (2024) التي توصلت إلى إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني يسهم في تحسين الأداء المصرفي بطريقه ناجحة وبمستوى يحقق إنجاز مهامه وكذلك وظائفه بصورة جيدة. كما توافقت نتائج الدراسة أيضاً مع دراسة غلاء وآخرون (2022) التي توصلت إلا أن نظم الدفع الإلكترونية حققت عنصر الأمن في سداد قيمة السلع والخدمات كما انعكس على الأداء المصرفي وكذلك تقليل المخاطر المالية وتقليل التكاليف, كما توافقت نتائج الدراسة أيضا مع دراسة شرهان وآخرون (2023) التي أشارت إلى أن أنظمة الدفع الإلكتروني تعتبر المحرك الأساسي للتجارة الإلكترونية، والذي ساهم بشكل كبير على الأداء المالي للمصارف وذلك من خلال زيادة الربحية وخفض التكاليف، كما تلعب دوراً هاماً في إدارة السيولة وتقليل مخاطرها.

1.11: النتائج:

وعليه نستنتج من خلال اختبارات فرضيات الدراسة التي تم تطبيقها في الواقع الميداني للدراسة:

1) وجود أثر إيجابي لمتغيرات أنظمة الدفع الإلكتروني (نظام البطاقات الالكترونية، نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT)، ونظام المقاصة الالكترونية ECC) على تأثير كل متغير على حده في المتغير التابع (الأداء المالي في المصارف التجارية العاملة في مدينة مصراته عينة الدراسة وكالاتي:
   - وجود علاقة طردية بين نظام البطاقات الالكترونية والأداء المالي وقد كانت قيمة المعلمة المتغير "نظام البطاقات الالكترونية" تساوي 0.054 وهي قيمة موجبة ولكنها ليس ذات دلالة إحصائية، وأن مستوى المعنوية المشاهد للنموذج ككل معنوي (F=0.172, P-value=0.681)، ومعامل الارتباط يساوي 0.068 وقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 0.5%.
   - وجود علاقة طردية بين نظام التحويلات الالكترونية الداخلية والخارجية (التسويات الفورية RTGS، والسويفت SWIFT) والأداء المالي فقد كانت قيمة معلمة المتغير "نظام التحويلات" تساوي 0.205 وهي قيمة موجبة ولكنها ليست ذات دلالة إحصائية, وأن مستوى المعنوية المشاهد للنموذج ككل معنوي (F=2.094, P-value=0.161)، ومعامل الارتباط يساوي 0.229 وقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 5.2%.
   - وجود علاقة طردية بين نظام المقاصة الالكترونية(ECC) والأداء المالي وقد كانت قيمة معلمة المتغير "المقاصة الالكترونية" تساوي 0.470 وهي قيمة موجبة وذات دلالة إحصائية، وأن مستوى المعنوية المشاهد للنموذج ككل معنوي (F=9.390, P-value=0.004)، ومعامل الارتباط يساوي 0.450 وقد كانت القدرة التفسيرية للنموذج قد بلغت 20.2%.
2) حققت أنظمة الدفع الالكتروني عنصر الأمن في سداد قيمة السلع والخدمات مما انعكس على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته.
3) إن أنظمة الدفع الإلكتروني أثرت على كفاءة العمليات الداخلية للمصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته من حيث تخفيض الجهد والسرعة في انجاز العمليات والاستجابة لمتطلبات العملاء، وفي رفع القدرات التنافسية لها وفي استقطاب أكبر عدد منهم، وعلى تحسين جودة الخدمات المصرفية وسرعة انجاز العمليات بها.

4) إن استخدام وسائل الدفع الالكتروني هو من أهم مصادر تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية بطريقة ناجحة وبمستوى يحقق إنجاز مهامه ووظائفه بصورة متميزة.

2.11: التوصيات:

1) على إدارات المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته السعي والعمل على الرفع من أداء العاملين لديها وتدريبهم باستمرار للارتقاء بمستوى الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة.
2) العمل على تعزيز أنظمة الدفع الالكتروني وتطوير خدماتها من خلال تبني المصرف المركزي لسياسات فعالة لدعمها مع قيامه بمتابعة العمليات المالية الالكترونية واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل سلامة العمليات المالية.
3) العمل على توسيع وتنويع الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تقدمها المصارف التجارية العاملة بمدينة مصراته لعملائها لما لها من أثر في زيادة الأداء المالي لها وزيادة مستوى أرباحها وبشكل يحقق التحول الرقمي والحوكمة الرقمية.
4) ضرورة تطوير أبعاد الأداء المالي وذلك لان لها أهمية كبيرة في توجيه النمو للمصارف التجارية الليبية مما يساهم في تحقيق أهدافها المنشودة.
5) بذل المزيد من الجهود نحو توعية الجمهور بأهمية أنظمة الدفع الإلكتروني لما لهذا العنصر من دور رئيسي في استقطاب العملاء وتحقيق الإيرادات ورفع مكانة العمل المصرفي الإلكتروني.

قائمة المراجع:

الحسيني, فلاح حسن، مؤيد الدوري، عبد الرحمن، (2000) **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر الطبعة الأولى.

الزبيدي, حميد عبيد عبد موسى, الموسوي, حيدر يونس كاظم (2011) **أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في سوق عمان المالي للمدة (1990-2008)**، جامعة كربلاء, قسم العلوم المالية والمصرفية، ص55, العراق.

الزين، منصوري, (2011) **وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني (عوامل الانتشار وشروط النجاح)**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر (عرض تجارب دولية).

بن محسن، (2019) **دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تحسين أداء البنوك التجارية، دراسة حالة للبنك الجزائري (BAN وبنك التنمية والفلاحة الريفية BADR) وكالة ورقلة، للفترة 2015-2018**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, الجزائر.

بودلال, علي، (2018) **اعتماد وسائل الدفع الإلكترونية كآلية للتقليل من الكتلة النقدية غير الرسمية في الاقتصاد الجزائري**, مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 5، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر.

خالص، صالح, (2004) **تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي**، مخبر العولمة واقتصاديات شمال 24 إفريقيا، بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بوعلي بالشلف، الملتقى الوطني الأول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية: واقع وتحديات, الجزائر.

رشيدي، سماح، بوعزيز، حياة (2020)، **دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تعزيز رضاء الزبائن دراسة حالة بنك جامعة أحمد دراية، وكالة أدوار**، رسالة ماجستير، الجزائر.

سدرات، ياسمينة، عاشوري، بدر الدين (2020) **أثر استخدام أنظمة الدفع الإلكتروني على أداء البنوك التجارية العاملة في الجزائر, دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر**، رسالة ماجستير, جامعة محمد بوضياف, الجزائر.

شاهين، أيمن أحمد محمد، (2012) **مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير نظم الدفع والتجارة الإلكترونية دراسة تطبيقية على المصارف المحلية في فلسطين**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.

شرهان, أرفق محمد، وآخرون, (2023) **تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني في الأداء المالي في البنوك اليمنية**, مجلة جامعة البيضاء، للعدد(1)، المجلد (5)، ص41, اليمن.

صوان, أحمد, الزدام, فاروق, (2024) **أثر الخدمات المصرفية الالكترونية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الليبية, دراسة حالة مصرف اليقين**, مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية, الجماعة الأسمرية الإسلامية, المجلد (21), العدد (1), ص 1-18, ليبيا.

عبد الستار، رجاء رشيد، (2012) **تقويم الأداء المصرفي لمصرف الترشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد (31), العراق.

عبد الشافي،والزبيدي،(2020)، **نظام المدفوعات الإلكتروني وأثر في كفاءة الأداء المصرفي، بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي**, مجلة دارسات محاسبية ومالية، المجلة (15)، العدد(51)، العراق.

عليك، ذهبية، (2021) **دور أنظمة الدفع الالكتروني في عصرنة النظام المصرفي الجزائري دراسة تحليلية وتقييميه**، رسالة ماجستير، جامعة يحيى فارس, كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير, قسم العلوم الاقتصادية, الجزائر.

غلاء, أبوبكر غلاء محمد, وآخرون, (2022) **نظم الدفع الإلكتروني وأثرها في تحسين الأداء للمصارف** التجارية الليبية" (دراسة حالة), مجلة المنتدى الأكاديمي, الجماعة الأسمرية الإسلامية, المجلد (6), العدد (1)، ص 242-261, ليبيا.

فهد، نصر، مزنان، حمود، (2007) **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية: دراسة مقارنة في عينة من المصارف التجارية العراقية والأردنية للمدة (1980-2004)**، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة, العراق.

قريشي، محمد جموعي، (2004) **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائري خلال الفترة (1994-2000)**، مجلة الباحث، دورية أكاديمية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية, جامعة قاصدي مرابح- ورقلة، العدد (3), ص 90, الجزائر.

لعور، دنيا، (2020) **أثر أنظمة الدفع الإلكتروني على جودة القوائم المالية -دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR رقم 324**، وكالة أم البواقي، جامعة العربي بن مهيدي, الجزائر.

مولفرعة، نعيمة، (2014) **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية**, مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة التكوين المتواصل، تيارت، المجلد 3، العدد 6, الجزائر.

ميعاد, حميد علي،(2014) **دور تقويم الأداء في الحد من الفساد إداري والمالي**، مجلة كلية بغداد للعلوم اقتصادية، العدد39، ص315, العراق.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

قياس وتحديد العلاقة بين التوسع المالي وبين عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)

(دراسة قياسية)

جنان محمد الضراط
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
j.alderrat@eps.misuratau.edu.ly

عبدالمولى عثمان شاكه
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.shaka@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.10.29 **تاريخ القبول: 2024.12.16** **تاريخ النشر: 2024.12.21**

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980–2020) ومدى الارتباط بينهما بعلاقات سببية، باتجاه واحد أو باتجاهين، باستخدام منهجية Toda–Yamamoto في تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع إلى التوسع المالي؛ ولكن التوسع المالي لا يؤثر في عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع.

الكلمات المفتاحية: *التوسع المالي، عرض النقود، العلاقة السببية، الاقتصاد الليبي.*

Measuring and determining the relationship between financial expansion and money supply in the Libyan economy during the period (2020-1980)

Jenan Mohamed AlDerrat
Misurata University
j.alderrat@eps.misuratau.edu.ly

Abdulmula Othman Shaka
Misurata University
a.shaka@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

This study aimed to examine the casual relationship between the financial expansion represented by public spending and money supply in both the narrow and broad money supply in the long term in Libyan economy during the period (1990-2020), and the degree of interdependence between the two causal relations may be one way or two-way (feedback), as the causal relationship test indicated that the existence causal relationship of a one-way from the money supply in both the narrow and broad sense to the financial expansion, whereas, there is no one-way causality from money supply to fiscal expansion in the long term.

Kay Words*: Financial expansion, money supply, causal relationship, the Libyan economy .*

1- المقدمة

احتل موضوع العلاقة بين التوسع المالي وبين عرض النقود بشكل خاص أهمية كبيرة في الأدب الاقتصادي والدراسات والبحوث الاقتصادية، كما أن العلاقة السببية بين عرض النقود والإنفاق هي تفاعل يؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي، وتلعب هذه العلاقة بين الإنفاق العام وعرض النقود دورًا محوريًا في صياغة السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية) للدول على استقرارها الاقتصادي ونموها. (Benkhaira & Hassani, 2023).

يمثل الإنفاق العام الأداة الرئيسة للسياسة المالية والتوسع المالي للحكومات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما يُمثل عرض النقود أداة للسياسة النقدية لتنظيم النشاط الاقتصادي والتحكم في التضخم (Benkhaira & Hassani, 2023) .

يرى الكينزيون السياسة المالية على أنها سياسة فعالة؛ لأنها مباشِرة وذات تأثير فوري على النشاط الاقتصادي فإذا حدث ركود الاقتصادي أو بطالة، وتوقف رجال الأعمال عن استثمار أموالهم بسبب توقعاتهم، تقوم الدولة باقتراض تلك الأموال الراكدة وإنفاقها على المشاريع العامة التي توظف العاطلين عن العمل، ما يولد دخلاً جديداً يسهم بدوره، في زيادة الإنفاق العام، ويحرك النشاط الاقتصادي، ويساهم بشكل مباشر في إنهاء الركود، أو عندما تعمد الدولة إلى تخفيض الضرائب، فيزيد الدخل المتاح، ويزيد بالتالي الإنفاق العام والنشاط الاقتصادي، وذلك لأن زيادة الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي، كما انتقد كينز فريدمان بأن السياسة النقدية هي سياسة غير فعالة، ولا تصلح للتغلب على الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد بشكل متكرر، سواء أكانت أزمات ركود أو بطالة، أم أزمة تضخم، ووفقاً النظرية الكينزية، أن تأثير أي تغيير في حجم الكتلة النقدية على النشاط الاقتصادي هو تأثير غير مباشر وغير مضمون، فعند حدوث ركود اقتصادي، يقوم البنك المركزي بزيادة الكتلة النقدية في الاقتصا دعن طريق تفعيل عمليات السوق المفتوح بشراء سندات حكومية من الأسواق المالية، لكن زيادة الكتلة النقدية بحد ذاتها لا تقود تلقائياً إلى زيادة الإنفاق على الاستثمار أو الاستهلاك وهو ماأطلق عليها كينز لقب "فخ السيولة". إذ إن حدوث ذلك يتطلب انخفاض سعر الفائدة، كما يتطلب إقناع المستثمرين بالاقتراض من البنوك بسعر الفائدة المنخفض والإقدام على الاستثمار، وإقناع المستهلكين بأن من صالحهم الاقتراض وتمويل شراء السلع المعمرة.

ووفقا لمدرسة فريدمان النقدية فقد عارضت الفرضيات الكينزية عن فعالية السياسة المالية بشكل كامل. وطورت مفهومين أساسيين لهذه الفرضيات، وهي مفهوم الطرد الاقتصادي لمعارضة فعالية سياسة تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض، ومفهوم الدخل الدائم لمعارضة فعالية سياسة تمويل الإنفاق العام عن طريق زيادة الضرائب. (ماس، 2024) ووفقًا لفريدمان، يعتبر دور إدارة السياسة المالية هو الأساس المسبب في التضخم والنشاط الاقتصادي. ويرى أن التحكم في عرض النقود هو الأداة الرئيسية وأن التغيرات في كمية النقود تؤدي إلى تغيرات في الناتج والأسعار في الأجل القصير وتغيرات في الأسعار في الأجل الطويل، (Friedman, 1968) وقد عارض فريدمان كينز بتفسير نظريته، وأن الآلية

الحقيقية عند كل فرد وكل مؤسسة محفظة تشتمل على كل الأصول التي يملكها من أملاك عقارية، وأسهم، وسندات، وسلع معمرة ونقود، إنّ كميات هذه الأصول في كل محفظة تتحدد وفق ما يعتقد صاحبها أنه الوضع الأمثل له. وعندما يعمل البنك المركزي على زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد، عن طريق شراء السندات الحكومية من الأفراد والمؤسسات فتزداد كمية النقود في المحافظ، ويصبح وضعها دون المستوى الأمثل، بهدف استعادة المستوى الأمثل للنقود، يقوم كل فرد وكل مؤسسة بالتخلص من فائض النقود، عبر شراء أصول أخرى كالسلع المعمرة مثلاً. هذا يعني أن تأثير التغير في مستوى الكتلة النقدية التي يحدثها البنك المركزي هو تأثير مباشر، ولا يتم عبر المرور على سعر الفائدة، ولكن لا يتم على الفور، ولكن يكون متأخراً لفترة زمنية غير معروفة، قد تكون بضعة أسابيع وقد تمتد لأكثر من سنة، لذلك، طالب فريدمان بأن تتم زيادة الكتلة النقدية في كل سنة بمعدل يتسق مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن السياسة المالية غير مجدية ويجب عدم استعمالها، والسياسة النقدية فعالة، ولكن من الخطأ ترك الحرية للبنوك المركزية لاستعمالها حسب الظروف. (ماس، 2024).

كما تقدم ورقة (Blanchard & Fischer, 1989) إطارًا لفهم التأثيرات المتعلقة بالأزمات النفطية وتأثيرها، حيث تساهم في توضيح كيفية تطبيق السياسة النقدية، حيث أشارت إلى أن الاقتصاديات النامية تُمول معظم أموالها من النفط. فعندما تتخفض أسعار النفط أو تنقطع الإيرادات بسبب أزمات سياسية أو اقتصادية، يتقلص الاستثمار الحكومي نتيجة لاستثمار الموارد المالية المتاحة.

كما أن غياب التنويع في مصادر الأرباح للوصول إلى الانفاق العام، فإنه يصبح شديد التأثر بالتغيرات في أسعار النفط، وبالتالي، يكتمل توسعها خلال توافر النفط، مما يؤدي إلى عدم القدرة على دعم الاقتصاد النفطي، كما أصبح الاقتصاد المعتمد على النفط فقط مسبباً في اختلالات هيكلية، مثل عدم القدرة على الاستثمار العام على مراحل متقدمة لتطوير الاستثمار الضروري، وضعف دوره في دعم التنمية الاقتصادية على المدى الطويل (Blanchard & Fischer, 1989).

تشير الأدبيات إلى أن الاقتصادات المعتمدة على النفط تتعرض لتقلبات شديدة في المعروض النقدي، وذلك بسبب ضعف النظام النقدي الذي يجعل من الصعب على البنوك المركزية تحقيق التوازن بين الاقتصاد الكلي وتناسبه.

وبذلك كان هناك تصادم بين السياسات المالية والسياسة النقدية التي تبناها كل من كينز وفريدمان ، كما أن تأثيرها يختلف في الاقتصاديات النفطية، كما نجد أن كل من هاتين السياستين تتبعها البنوك المركزية، وأن أغلب توصيات الدراسات التي تتطرق إلى موضوع السياسات أو مجملها توصي بأن يكون هناك توازن وتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، ومن منطلق هذا التكامل أن كل من أداة السياسة المالية المتمثلة في التوسع المالي وأداة السياسة النقدية المتمثلة بعرض النقود مرتبطاتان ببعضهما البعض، وأنهما يشتركان في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتحسين التكامل والتوازن فيما بينها، بالتالي دعت الحاجة لفهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود في سياق الاقتصاد الليبي.

تسعى هذه الورقة إلى دراسة العلاقة السببية بين التوسع المالي المتمثل في الإنفاق العام وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع في سياق الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980–2020)، وبالتالي فهم تأثير السياسات الناجمة من هذه العلاقة، من أجل تحسين فعاليتها لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار المالي في الاقتصاد الليبي، كما تهدف إلى تقديم رؤى توضح ما إذا كانت العلاقة بين هذين المتغيرين تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، أم أنها قد تفضي إلى ضغوط تضخمية أو أزمات مالية إذا لم تُدَرْ بشكل متوازن ومتكامل.

2- الدراسات السابقة:

تسهم الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري للدراسة وتوضيح الخلفية العلمية للعلاقة بين التوسع المالي وعرض النقود، وقد تباينت نتائج العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود من دراسة لأخرى، فدراسة (Georgantopoulos & Tsamis, 2012) هدفت لتحليل العلاقات قصيرة الأجل وكذلك طويلة الأجل بين المعروض النقدي والتضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، وقد أوضحت نتائجها أن الإنفاق العام يعزز التنمية الاقتصادية في قبرص. ومع ذلك، فإن التمويل بالعجز من قبل الحكومة يسبب المزيد من تأثيرات السيولة؛ ولكن أيضًا ضغوطًا تضخمية في الاقتصاد. تظهر النتائج أن التضخم يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي ربما بسبب صدمة العرض المعاكسة. يجب السماح للمعروض النقدي بالنمو وفقًا للناتج الحقيقي للاقتصاد ولكن النمو الزائد للنقود يسبب ضغوطًا تضخمية في حالة قبرص.

أما دراسة (علاوي وراهي، 2015) فقد هدفت إلى تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية (الحساب الجاري، حساب رأس المال، الميزان التجاري، عرض النقد الضيق، عرض النقد الواسع) في العراق للمدة (1974–2010)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة باتجاهين بين التوسع المالي وعرض النقود بالمفهوم الضيق والواسع، وعدم وجود علاقة سببية لا باتجاه واحد ولا باتجاهين بين مكونات ميزان المدفوعات والتوسع المالي ماعدا حساب رأس المال الذي له علاقة سببية باتجاه واحد إلى التوسع المالي.

أما دراسة (Zafar & Hussain, 2018) فهدفت لدراسة العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة (1972–2015). تم فيها استخدام منهجية ARDL لدراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، منهجية جرانجر السببية لمعرفة اتجاه السببية. وتوصلت هذه الدراسة أن السببية تمتد من التضخم إلى النمو الاقتصادي بينما السببية بين التضخم والإنفاق الحكومي التضخم ومعروض النقود ثنائي الاتجاه. وخلص إلى أن كل من السياسات النقدية والمالية لها تأثير على النمو الاقتصادي.

أما دراسة (سكر، 2018) فهدفت إلى استقصاء أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2016)، حيث تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي المتجه (VAR) على المتغيرات التالية: عرض النقد بمفهومه الواسع، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن ثم تم إدخال متغير

ثالث وهو متغير الإنفاق الحكومي كممثل للسياسة المالية مرة أخرى، وبينت النتائج أن عرض النقد يؤثر إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأن تأثير السياسة النقدية كان أكبر من تأثير السياسة المالية.

كما هدفت دراسة (جابر، 2023) إلى بيان العلاقة بين أثر الإنفاق الحكومي على السياسة النقدية التي تعكسها متغيرات السياسة النقدية المختلفة بما فيها عرض النقود , وتوصلت النتائج إلى وجود تأثير لتقلبات عرض النقود كمتغير داخلي وانعكاساتها على مدى قدرة السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وضمان استقرار النظام المالي وتحفيز النمو الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها عندما يكون عرض النقود متغيراً خارجياً أو داخلياً.

أما دراسة (Benkhaira & Hassan, 2023) هدفت إلى دراسة تأثير الإنفاق العام والمعروض النقدي على النمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة (1990-2021)، حيث وجدت علاقة إيجابية بين المعروض النقدي والنشاط الاقتصادي، ولكن تأثير الإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي كان محدوداً.

تجدر الملاحظة هنا إلى أن أغلب الدراسات السابقة تدرس العلاقة بين التوسع المالي وعرض النقود من خلال السياسات كعلاقة غير مباشرة بين المتغيرين، ماعدا دراسة (علاوي وراهي، 2015)، وأن الدراسة الحالية – حسب علم الباحثين- هي الدراسة الوحيدة التي تبحث في العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود في الاقتصاد الليبي.

3- إشكالية الدراسة:

هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد الليبي في تطبيق السياستين المالية والنقدية؛ وذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي يعتمد كلياً على الصادرات النفطية كمصدر أساسي للدخل، وما يعانيه من تقلبات اقتصادية شديدة بسبب الاعتماد على الأسعار العالمية، كما يواجه تحديات في تحقيق النمو من أهمها الاستخدام الطبيعي للموارد الطبيعية دون الاستثمارات التعويضية يؤدي إلى تراجع رأس المال، وسياسات غير مستقرة يؤثر سلبياً على النمو، وأن البلدان الغنية بالموارد الطبيعية غالباً ما تشهد تباطؤاً في النمو الاقتصادي بعكس الدول فقيرة الموارد طبيعية ، وهي الظاهرة المعروفة باسم "لعنة الموارد" (Sachs & Warner, 1995)، هذا يجعل من الصعب تنفيذ النظرية الكينيزية أو النقدية بشكل جيد على اقتصاد ريعي وحيد الدخل، فتطبيق النظرية الكينزية على الاقتصاد الليبي سيكون له تأثير سلبي؛ وذلك لأن نتائج التوسع المالي قد يكون مؤقتًا، إذا كان الاقتصاد يعتمد على دخل النفط فقط، فقد تواجه الحكومة عجزًا في تمويل الاستثمار العام إذا قلت أسعار النفط العالمية أو إذا واجه الاقتصاد أزمة الحكومة النفطية كانخفاض أسعار النفط أو انخفاض الإنتاج، وهذا لأن الاقتصاد الليبي ليس غذاءً بما يكفي ليعوض النقص في الإيرادات النفطية عبر مصادر أخرى، وبذلك يصبح التناسب بين التوسع المالي والنمو الاقتصادي ضعيف، أما إذا تم تطبيق النظرية النقدية في الاقتصاد الليبي، فإنه في ظل غياب التنويع

الاقتصادي، فإن التناسب بين عرض النقود والنمو الاقتصادي يصبح أيضاً ضعيف، وذلك زيادة عرض النقود دون وجود إنتاجية متنوعة في الاقتصاد لن تكون فعالة وقد تؤدي إلى تضخم غير مسبوق، مما يضعف نتائج السياسة النقدية بشكل كبير، فالاقتصاد الليبي يعتمد على تدفق الإيرادات النفطية، مما يجعل التحكم في عرض النقود مرتبطا بالأسعار النفطية بدلاً من سياسات نقدية.

من هذا المنطلق يجب إعادة النظر في كيفية تطبيق هذه النظريات أو السياسات في الاقتصاد الليبي وأن يُؤخذ في الاعتبار طبيعة الاقتصاد الليبي الريعي، مثل التغيرات النفطية، غياب التنويع الاقتصادي، والاعتماد على الإيرادات الكبيرة الناتجة عن الإنفاق. وأن يكون هناك تركيز أكبر على تطوير سياسات فعالة وتراعي القيود المتراكمة على الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

تعتمد الحكومات على استخدام أدوات السياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق، في حين قد تستخدم الحكومات أيضاً السياسة النقدية من خلال زيادة عرض النقود، بالتالي فإن هذين المتغيرين مرتبطان ارتباطاً مباشراً بالسياستين النقدية والمالية، هذان السياستان لابد أن تكونا مكملتين لبعضهما البعض كما توصي به أغلب الدراسات السابقة حتى تؤدي الغرض من كليهما، كما أنه من خلال النظريات هناك إثبات لوجود علاقة سببية لكل منهما قد تؤثر على الأخرى، حتى وإن كانت هذه العلاقة غير مباشرة، وبالرغم من الدراسات العديدة التي تطرقت إلى هذا الموضوع، إلا أن أغلب الدراسات لم تتطرق إلى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود بل كان دائما هناك متغير آخر تبحث في العلاقة معه من خلال النظريات، بالإضافة إلى أن النتائج كانت مختلفة من دولة لأخرى، وبالتالي كان من الضروري من تغطية هذه الفجوة البحثية لفهم هذه العلاقات بشكل أعمق خاصة في السياق الليبي المعاصر (1980-2020)، وبالتالي يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما طبيعة العلاقة السببية التبادلية بين التوسع المالي وعرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020)، وكيف تؤثر السياسات النقدية والمالية على استقرار الاقتصاد الكلي في ظل التحديات الاقتصادية المختلفة (مثل التضخم، البطالة، والنمو الاقتصادي)؟

4- فرضية الدراسة:

1.4 الفرضية الأساسية:

وجود علاقة سببية ذات دلالة إحصائية بين التوسع المالي وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع تؤثر على ديناميكيات الاقتصاد الكلي.

2.4 الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية الأولى:

التوسع المالي يؤدي إلى تغييرات مباشرة في عرض النقود من خلال آليات التمويل.

2. الفرضية الثانية:

عرض النقود يسهم في تعزيز التوسع المالي (الإنفاق العام) عبر تخفيض تكاليف الاقتراض الحكومي.

5- أهداف الدراسة:

1- فهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود من خلال الأدبيات الاقتصادية.

2- تحليل العلاقات السببية التبادلية بين التوسع المالي وعرض النقود باستخدام الأدوات الإحصائية والنظرية من واقع الاقتصاد الليبي.

3- استكشاف مدى توافق العلاقة مع النظريات الاقتصادية في الاقتصاد الليبي.

4- تقييم تأثير هذه العلاقة على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الليبي.

5- تقديم توصيات للسياسات المالية والنقدية بناءً على النتائج المستخلصة لتحسين فعالية إدارة السياسات من أجل تحسين الاستقرار المالي والنقدي في الاقتصاد الليبي.

6- أهمية لدراسة:

1.6 الأهمية العلمية:

تسهم هذه الدراسة في تعزيز الفهم العلمي للعلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود، حيث إنه لاتوجد دراسات سابقة في الاقتصاد الليبي لفهم طبيعة العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود وتأثيراتها على الاستقرار المالي والنقدي والنمو في الاقتصاد الليبي، بالتالي، فإن فهم العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود يمثل الفجوة البحثية التي تغطيها هذه الدراسة.

2.6 الأهمية العملية:

1- تقدم هذه الدراسة رؤى عملية لصناع القرار في وضع سياسات مالية ونقدية أكثر توازناً، مما يساعد في توجيه السياسات الاقتصادية المستقبلية.

2- تقديم توصيات عملية لتحسين توازن وتكاملية السياسات النقدية والمالية في الاقتصاد الليبي، مما يدعم النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي والتنمية المستدامة.

7- منهجية الدراسة:

1.7 الإطار النظري للدراسة:

تحليل العلاقة من منظور النظريات الاقتصادية ذات الصلة.

2.7 المنهج المتبع:

تعتبر هذه الدراسة من البحوث التطبيقية التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الليبي. وقد تم استخدام المنهج الوصفي الكمي لتقديم فهم شامل للعلاقات المدروسة باستخدام منهجية Toda-Yamamoto، في الاقتصاد الليبي.

3.7 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البيانات الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق العام وعرض النقود في دولة في الاقتصاد الليبي يشمل المجتمع جميع المؤشرات الاقتصادية ذات الصلة التي تصدرها الجهات الرسمية،

مثل وزارة المالية والبنك المركزي، بالإضافة إلى تقارير المؤسسات الدولية ذات الصلة، وتم اختيار عينة الدراسة بناءً على العلاقة بين التوسع المالي وعرض النقود من خلال النظريات التي تفسره، تتضمن عينة الدراسة بيانات سلسلة زمنية سنوية عن: التوسع المالي المعبر عنه بالإنفاق العام وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع خلال الفترة من (1980–2020).

تم الاعتماد على مصادر بيانات ثانوية رسمية في جمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة لضمان جودة المعلومات وتحقيق الأهداف البحثية، تشمل هذه المصادر، تقارير البنك المركزي الليبي، تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية الليبية.

4.7 نموذج الدراسة

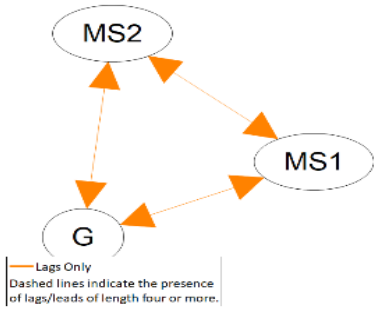

الشكل رقم (01) نموذج الدراسة باستخدام برمجية Eviews

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews.

8- مصطلحات الدراسة:

1. التوسع المالي، معبرًا عنه بالإنفاق العام G
2. عرض النقود بالمفهوم الضيق MS1.
3. عرض النقود بالمفهوم الواسع MS2.

9- حدود الدراسة:

1. الحدود الزمنية: تغطي هذه الدراسة الفترة من (1980–2020). تم اختيار هذه الفترة؛ لأنها تشمل تقلبات اقتصادية وسياسية مهمة في الاقتصاد الليبي، مما يسمح بتحليل عميق لتأثير التوسع المالي على عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع.
2. الحدود الجغرافية: تركز الدراسة على الاقتصاد الليبي فقط. لذا، فإن النتائج والاستنتاجات المستخلصة قد لا تكون قابلة للتعميم على اقتصادات أخرى؛ نظراً للظروف الاقتصادية والسياسية التي مرّ بها الاقتصاد الليبي خلال الفترة المدروسة.
3. الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع فقط مع استبعاد العوامل الأخرى.

10- الإطار النظري للدراسة:

1.10 المتغير التابع التوسع المالي:

يقصد بالتوسع المالي زيادة حجم الأموال المتاحة في الاقتصاد، والتي يمكن أن تتضمن زيادة الإنفاق الحكومي، أو زيادة الاقتباسات من قبل الأشخاص، أو الوصول إلى قاعدة الإيرادات من خلال الضرائب أو مصادر أخرى. توسعت ماليًا لتحفيز النشاط الاقتصادي والنمو من خلال الاستثمار والاستهلاك. (Auerbach & Gorodnichenko, 2012)

2.10 النظريات الاقتصادية التي تفسر التوسع المالي:

يمكن تفسير التوسع المالي من خلال عدة نظريات يتم التركيز على بعضها، وهي النظريات التي تفسر التوسع المالي مع عرض النقود فقط.

1. النظرية الكينزية:

وفقاً لجون مينارد كينز، فإن الإنفاق العام يلعب دوراً محورياً في تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد. فإذا زاد الإنفاق العام، قد تحتاج الحكومات إلى تمويل هذا الإنفاق من خلال الاقتراض أو زيادة السيولة، مما يؤثر على عرض النقود، وزيادة الإنفاق الحكومي خلال فترات الركود لتعزيز النشاط الاقتصادي أو تمويل العجز الحكومي قد يؤدي إلى توسع في عرض النقود. (Bağdigen & Çetintaş, 2003).

2. نظرية النقديين:

وفقا لميلتون فريدمان، لعرض النقود دور في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، حيث يرى النقديون أن زيادة عرض النقود هي المحرك الأساسي للتضخم، فإذا زاد عرض النقود عبر سياسات نقدية توسعية، فإن ذلك قد يُسهل على الحكومات زيادة إنفاقها العام نتيجة انخفاض تكاليف الاقتراض، حيث التحكم في عرض النقود هو المفتاح لتحقيق استقرار الأسعار مما يسهل على الحكومة زيادة الإنفاق العام. (Friedman, 1968).

3. نظرية التمويل بالعجز:

عندما تقوم الحكومات بتمويل إنفاقها العام من خلال الاقتراض أو طباعة النقود، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة عرض النقود، فإذا كان تمويل العجز عن طريق البنك المركزي من خلال طباعة النقود، فإن عرض النقود يرتفع مباشرة.

وإذا كان التمويل عبر إصدار سندات دين، فقد يؤدي ذلك إلى زيادات غير مباشرة في عرض النقود إذا تم استيعاب السندات من قبل البنوك (Lahcen Dardouri, 2013).

4. قانون فاغنر:

يركز على العلاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، حيث تزداد الحاجة إلى الإنفاق الحكومي مع تقدم الاقتصاد وزيادة تعقيده.

يمكن أن يؤدي زيادة التوسع المالي (الإنفاق العام) إلى زيادة الحاجة للتمويل، مما قد يؤثر على عرض النقود إذا تم تمويل الإنفاق عبر أدوات نقدية.

كل هذه النظريات تفسر العلاقة بين عرض النقود والتوسع المالي من خلال العلاقة التداخلية بينهما، ومنه جاءت الحاجة لفهم العلاقة السببية بينهما في سياق الاقتصاد الليبي، بعدما بينت الدراسات السابقة لاقتصاديات مختلفة تباين سببية هذه العلاقة في كل اقتصاد بسبب السياسات المرتبطة التي تتبعها كمل دولة وطبيعة اقتصادياتها. (Bağdigen& Çetintaş, 2003).

5. نظرية النقد الحديثة.

وتعمل على اتباع سياسة تقضي بزيادة الإنفاق الحكومي على خدمات الصحة والتعليم بشكل كبير وغير معهود، تعتمد النظرية النقدية الحديثة على أن الدولة التي لها عملة وطنية غير مدعومة بالذهب أو الفضة، وغير مرتبطة بعملة دولة أخرى، تستطيع أن تمول إنفاقها بالنقد الوطني دون حدود، أي ليس هناك قيود على التوسع الممكن في موازناتها، كما يتمثل الهدف الرئيسي لفرض الضرائب في مثل هذه الدولة في السيطرة على الطلب الكلي، وليس تمويل الإنفاق الحكومي. (ماس، 2024).

6.نظرية الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصادات الريعية:

تعتمد على كيفية الاعتماد على الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، على الأداء الاقتصادي الناجح. تعتبر الاقتصادات الريعية تلك التي تعتمد بشكل أساسي على صادرات هذه الموارد، مما يؤدي إلى مجموعة من التحديات الاقتصادية كضعف التنوع الاقتصادي، إهمال التطور المبكر كالصناعة المتقدمة، والركود الاقتصادي وسوء توزيع الدخل، وتفترض زيادة الانفتاح التجاري.(Sachs & Warner, 1995).

11- الإطار العملي للدراسة:

عندما يكون الهدف الأساسي هو البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات طويلة الأجل، فإن اختبارات السببية هي المناسبة، إلا أنه قبل ذلك لابد من تحليل خصائص السلسلة الزمنية أولًا، لمعرفة الاختبار المناسب لاستقرارية السلاسل الزمنية من أجل معرفة تكامل كل سلسلة، حتى نتمكن من استخدام اختبار السببية المناسب له.

1.11 تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات.

يبين الشكل رقم (02) الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الفترة من (1980-2020) ويوضح الرسم أن الاتجاه العام لبعض السلاسل غير واضح، كما أنها متعرضة لصدمات واضحة بدأت من (2005) أثرت على السلسلة من حيث الاتجاه العام وخصائص السلسلة، كالتالي:

- **الاتجاه العام للسلاسل الزمنية للمتغيرات:**

1. الإنفاق العام (G): يبين الرسم أن الإنفاق العام لديه اتجاهاً تصاعدياً ثابتاً بمرور الوقت، مع زيادات كبيرة، مرتبطة بفترات معينة من التوسع المالي اولأزمات الاقتصادية.
2. عرض النقود بالمفهوم الضيق (MS1): تظهر الرسم لسلسلة عرض النقود الضيق اتجاهاً تصاعديًا متزايدًا، مما يوضح نمواً تدريجياً في عرض النقود الضيق. بالإضافة إلى بعض التقلبات الطفيفة.

3. عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2): يبين الرسم أنها عرض النقود الواسع مشابهة لسلسلة عرض النقود الضيق، ولكنها أكثر تقلبًا، مما يعكس تغييرات دورية أكثر وضوحًا أو استجابةً لعوامل اقتصادية محددة.

- **تحليل خصائص السلسلة:**

1. تحتوي السلسلة على نقاط تغير مفاجئة حادة، بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي حدثت خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى بعض المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الليبي.
2. السلاسل الزمنية لعرض النقود الضيق وعرض النقود الواسع والإنفاق العام تعكس توجهات طويلة الأجل، بسبب السياسات التوسعية، وتحكم أقوى من قبل السلطات المالية والنقدية.
3. الإنفاق العام يعكس استقراراً نسبياً إلا أنه خلال سنة (2011) زاد الإنفاق العام حتى سنة (2014)، ثم بدأ في الانخفاض بسبب عدم قدرة الدولة على الإنفاق بعد توقف تصدير النفط، فقلّ حصول الدولة على النقد مما قلل من إنفاقها.
4. عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع يعكس استقرارًا نسبيًا مع مرور الوقت.

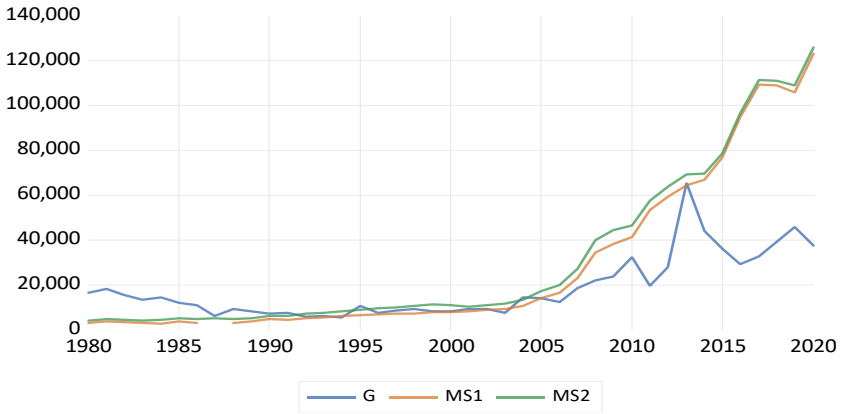

الشكل رقم (02) الرسم البياني للسلاسل الزمنية للمتغيرات

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

2.11 اختبار الاستقرارية:

من خلال تحليل خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات، وجدنا أنها قد تعرضت لتقلبات مفاجئة وحادة لسلسلة الإنفاق العام، بالتالي فإن الاختبارات التقليدية لجذر الوحدة تصبح غير صالحة إذا عانت السلاسل الزمنية من تغيرات هيكلية (صدمات)؛ وذلك لأنها تصبح متحيزة تجاه إمكانية رفض فرض العدم الخاص بهذه الاختبارات (Nelson & Plosser, 1982).

يبين الجدول رقم (01) والشكل رقم (03) نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية ذات الصدمات، ونلاحظ من خلال الجدول والرسم الصدمات التي تعرضت لها هذه السلاسل كما أظهرت نتائج اختبار الاستقرارية Breakpoint ADF بالاعتماد على معيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC)، أن

جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ماعدا الإنفاق العام الذي كان مستقرا عند المستوى، أي أن درجة تكامل السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات هي I~(1) ماعدا السلسلة الزمنية للإنفاق العام فهي متكاملة من الدرجة صفر I~(0)، كما هو موضح بالجدول رقم (01):

جدول رقم (01) نتائج استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار *Breakpoint ADF*

Variables	t-Statistic	critical values	K
G	-4.415403	-4.443649	I~(0)
MS1	-9.188507	-4.443649	I~(1)
MS2	-8.879488	-4.443649	I~(1)

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

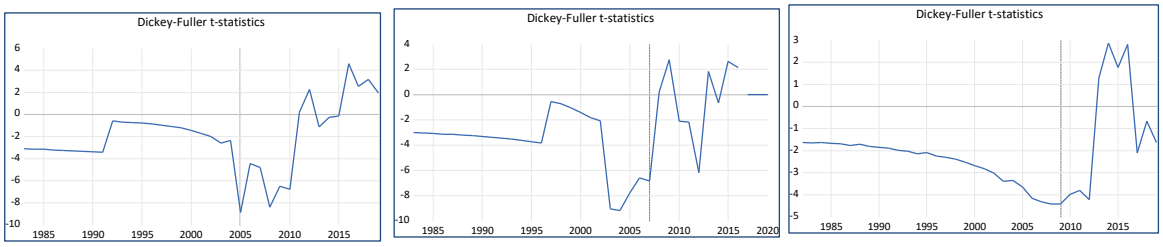

الشكل رقم (03) نتائج استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار *Breakpoint ADF*

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

3.11 اختبار السببية:

إذا كان الهدف من الدراسة هو اختبار العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل الطويل وكانت هذه المتغيرات مستقرة عند رتب مختلفة فإن استخدام منهجية Toda-Yamamoto Causality Test هو الاختبار المناسب في هذه الحالة، ولكي يتم تحليل العلاقة السببية باستخدام هذه المنهجية نحدد أولا: $(k + d_{max})$ the order VAR ، حيث تعبر k عن عدد فترات الإبطاء المثلى، وتعبر d_{max} عن أكبر رتبة لتكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، ويمكن وصف النموذج لمنهجية Toda-Yamamoto Causality Test باستخدام متغيرات البحث كالآتي: (Toda & Yamamoto, 1995).

$$G_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^{k} \delta_{1,i}\, G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \delta_{2,j}\, G_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \delta_{3,i}\, MS1_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \delta_{4,j}\, MS1_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \delta_{5,i}\, MS2_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \delta_{6,j}\, MS2_{t-j} + \epsilon_{1t}$$

$$MS1_t = \theta_0 + \sum_{i=1}^{k} \theta_{1,i}\, MS1_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \theta_{2,j}\, MS1_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \theta_{3,i}\, G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \theta_{4,j}\, G_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \theta_{5,i}\, MS2_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \theta_{6,j}\, MS2_{t-j} + \epsilon_{2t}$$

$$MS2_t = \gamma_0 + \sum_{i=1}^{k} \gamma_{1,i}\, MS2_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{2,j}\, MS2_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_{3,i}\, G_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{4,j}\, G_{t-j} + \sum_{i=1}^{k} \gamma_{5,i}\, MS1_{t-i} + \sum_{j=k+1}^{k+dmax} \gamma_{6,j}\, MS1_{t-j} + \epsilon_{3t}$$

يعتبر اختبار السببية Toda-Yamamoto TY non Granger causality test النموذج المتكامل لسببية جرانجر، وذلك لأنه يعطي السببية في الأجل القصير والسببية في الأجل الطويل، وقد تم تطوير اختبار Toda-Yamamoto TY non Granger causality test، الذي تم تطويره بواسطة كل من Toda & Yamamoto (1995)، باستخدام إحصائية اختبار Wald المعدل على معلمات نموذج VAR (k) الأصلي بدرجات حرية k ويمكن القول: من الناحية العملية أن تُعد سببية جرانجر أداة قوية لتحليل العلاقات الزمنية الديناميكية بين المتغيرات، تساعد في فهم طبيعة العلاقات السببية والتنبؤية، مما يُساهم في اتخاذ قرارات مبنية على النتائج المتحصل عليها.

4.11 نتائج اختبار السببية في ظل فرضيات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (02) نتائج اختبار العلاقة السببية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، ومن خلال نتائج اختبار السببية نلاحظ أن:

1- لا توجد علاقة سببية طويلة الأجل من التوسع المالي إلى عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع في الاقتصاد الليبي، وبالتالي نرفض الفرضية الأولى التي تنص على التوسع المالي يؤدي إلى تغييرات مباشرة في عرض النقود من خلال آليات التمويل في الاقتصاد الليبي. تعكس هذه النتيجة محدودية تأثير السياسة المالية على المعروض النقدي، مما يعني أن الاقتصاد الليبي يفتقر إلى الروابط القوية بين أدوات السياسة المالية والنقدية مقارنةً بالاقتصاديات الأخرى. كما أن زيادة التوسع المالي لو أدت إلى زيادة عرض النقود في اقتصاد يعتمد على النفط قد تؤدي إلى التضخم إذا لم تتم مراقبة نمو الإنتاج المحلي، أو لم تتم زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.

2- توجد علاقة سببية طويلة الأجل من عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع إلى التوسع المالي، بالتالي نقبل الفرضية الثانية التي تنص على أن عرض النقود يسهم في تعزيز التوسع المالي (الإنفاق العام)، تعكس هذه النتيجة طبيعة الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية لدعم التوسع المالي في القطاعات غير الانتاجية، خاصة في ظل محدودية مصادر الإيرادات المتنوعة والقيود الهيكلية في الاقتصاد الليبي.

جدول رقم (02) نتائج اختبار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
Dependent variable: **G**			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
MS101	16.63164	2	0.0002

MS201	14.23346	2	0.0008
Dependent variable: **MS1**			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
G	0.629733	2	0.7299
MS201	7.641327	2	0.0219
Dependent variable: **MS201**			
Excluded	**Chi-sq**	**Df**	**Prob.**
G	0.359354	2	0.8355
MS101	7.612300	2	0.0222

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

5.11 الاختبارات التشخيصية لاختبار السببية:

للتأكد من سلامة النموذج وسلامة النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار لنموذج Augmented VAR الذي تم اختبار سببية Toda-Yamamoto على ضوئه، تم التشخيص من خلال اختبار الارتباط التسلسلي و اختبار التوزيع الطبيعي، ونلاحظ من خلال نتائج هذه الاختبارات أن الإحصاءات الخاصة بهذه الاختبارات أكبر من(0.05). بالتالي، يدل هذا على أن النموذج لا يعاني لا من مشكلة الارتباط التسلسلي ولا مشكلة عدم التوزيع الطبيعي، وأنه يمكن الوثوق بنتائجه كما هو موضح بالجدول رقم (03) والجدول رقم (04)، أما من خلال الشكل رقم (04) فقد أوضحت النتائج أن جميع الجذور تقع داخل الدائرة للوحدة، أي أن القيم المتوقعة للنموذج لا تتغير بشكل كبير بمرور الوقت أو عند إدخال صدمات صغيرة، مما يعزز موثوقية التحليل والنتائج، وبالتالي هذا يوضح أن هناك استقراراً لهيكل نموذج Augmented VAR. عليه، يمكن الاعتماد على النموذج لتحليل العلاقات بين المتغيرات وتفسير النتائج بشكل علمي ودقيق.

الجدول رقم (02) نتائج اختبار *VAR Residual Serial Correlation LM Tests*

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	**LRE* stat**	**Df**	**Prob.**	**Rao F-stat**	**Df**	**Prob.**
1	13.84673	9	0.1279	1.634226	(9, 53.7)	0.1290
Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Lag	**LRE* stat**	**Df**	**Prob.**	**Rao F-stat**	**Df**	**Prob.**
1	13.84673	9	0.1279	1.634226	(9, 53.7)	0.1290

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13

الجدول رقم (03) نتائج اختبار *VAR Residual Normality Tests*

Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal			
Component	**Jarque-Bera**	**Df**	**Prob.**
1	0.998567	1	0.3177
2	4.681157	1	0.0605
3	0.032390	1	0.8572
Joint	5.712115	3	0.1265

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

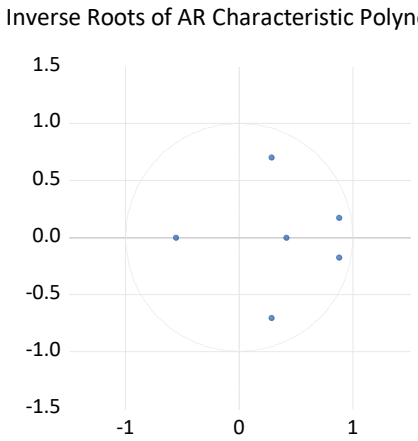

الشكل رقم (04) يوضح نتائج اختبار الجذور المعكوسة لاستقرار هيكل النموذج

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13.

6.11 دوال الاستجابة النبضية:

نلاحظ من الشكل رقم (05) ومن خلال دوال الاستجابة للصدمات أنه عندما تحدث نبضة من عرض النقود سواء بالمفهوم الضيق أو المفهوم الواسع فإن الإنفاق العام يستجيب لهذه الصدمة بشكل فوري تقريبًا بعد حدوث صدمة في عرض النقود، وتستمر لفترة زمنية قبل أن تتلاشى تدريجيًا مع مرور الوقت، مما يشير إلى تأثير السياسة النقدية القوي على تمويل الأنشطة الحكومية؛ إلا أن الاستجابة ضعيفة وقصيرة وغير مستدامة في عرض النقود، سواء بمفهومه الضيق أو الواسع بسبب الصدمة من الإنفاق العام، مما يعكس ضعف العلاقة بين السياسة المالية والنقدية في سياق الاقتصاد الليبي.

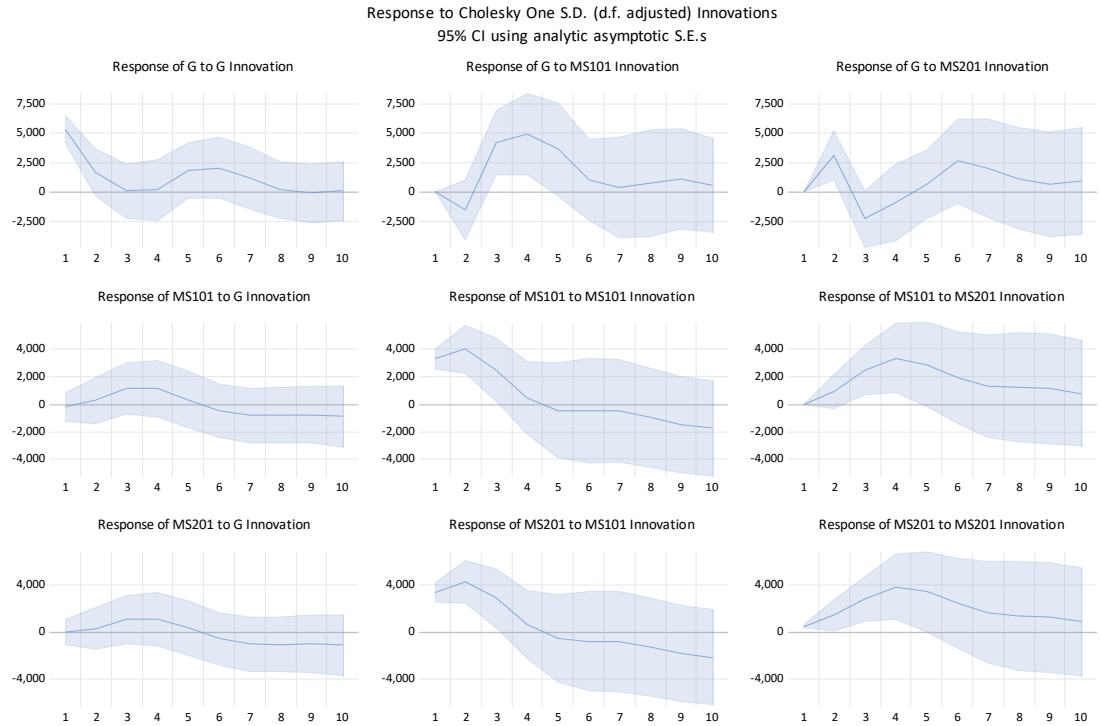

الشكل رقم (05) نتائج اختبار دوال الاستجابة للصدمات

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برمجية Eviews 13

12- النتائج والتوصيات:

من خلال نتائج البحث نلاحظ أن نتائج هذه الدراسة لم تتفق بشكل كامل مع دراسة (علاوي وراهي 2015) من حيث أن الدراسة الحالية أحادية الاتجاه فقط أم أنها ثنائية الاتجاه بسبب الاختلاف في السياسات النقدية والمالية التي يتبعها الاقتصاد الليبي والاقتصاد العراقي، أما الدراسات الأخرى لم تتطرقت إلى دراسة العلاقة بين المتغيرين بشكل مباشر، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1) أن عرض النقود يؤدي دورًا رئيسيًا في تعزيز التوسع المالي، وهو ما يعكس الاعتماد على السياسات النقدية لدعم الإنفاق العام، وذلك لأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للإنفاق العام، وبالتالي فإن تمويل الإنفاق الحكومي لا يعتمد على الاقتراض المحلي أو إصدار النقد الجديد، بل على العوائد النفطية، مما يتطلب الحاجة إلى زيادة عرض النقود. كما أن زيادة التوسع المالي لو أدت إلى زيادة عرض النقود في اقتصاد يعتمد على النفط قد تؤدي إلى التضخم إذا لم تتم مراقبة نمو الإنتاج المحلي، أو لم تتم زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد.
2) كما أن التوسع المالي لا يترجم إلى تغييرات مباشرة في عرض النقود، وذلك يرجع لعدم تكامل السياستين النقدية والمالية، وذلك بسبب القيود الهيكلية في الاقتصاد الليبي، حيث إن الحكومة تركز فقط على الأهداف في الأجل القصير ولا تركز على الأجل الطويل، التي يمكن أن يكون لها أثر على زيادة عرض النقود والتي بدورها قد تزيد من التضخم في اقتصاد ريعي، كما أن الدول عندما تتعرض لعجز حكومي فإنها تعتمد على تمويل هذا العجز من خلال الاقتراض الخارجي أو استخدام احتياطات أجنبية، أي أنه يتم الاعتماد على مصادر أخرى غير زيادة طباعة النقود مما يمنع وجود الأثر السلبي، أيضا الطبيعة الهيكلية للإنفاق في الاقتصاد الليبي والتي لا يتم إنفاقها على مشاريع استثمارية إنتاجية أو تنموية أو تطوير مشاريع حتى تزيد من عرض النقود في المقابل؛ بل يكون الإنفاق على مشاريع لاتدر عائدا، بل إنها تقلل من الركود بتنشيط الاقتصاد.
3) ولهذا فإن هذه الورقة توصي بتعزيز التكامل بين السياسات من خلال تحسين التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان تأثير فعال للإنفاق العام على الاقتصاد الكلي جهود شاملة تشمل تطوير المؤسسات المالية، والأدوات المالية، وتنويع مصادر الدخل. هذه الخطوات ستساعد على التحسين الاقتصادي الأمثل للتنمية الاقتصادية، كتنويع الإيرادات الحكومية (كفرض الضرائب غير نفطية، دعم القطاع الزراعي، تحسين النقل اللوجستي في المناطق الحرة) لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للتمويل، مما يعزز الروابط بين الإنفاق العام وعرض النقود، وتطوير آليات تمويل العجز الحكومي بشكل أكثر كفاءة دون التأثير سلبًا على المعروض النقدي.
4) إنشاء لجنة تنسيق بين وزارة المالية والمصرف المركزي، وضمان متابعة مستمرة لخطط الإنفاق.

13- الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين التوسع المالي وعرض في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2020) ومدى الارتباط فيما بينها بعلاقات سببية، باتجاه واحد أو باتجاهين.

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهجية Toda-Yamamoto في تحديد العلاقة السببية في المدى الطويل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه توجد علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع إلى التوسع المالي، مما يعني أن السياسة النقدية لها تأثير قوي على تمويل الأنشطة الحكومية، إلا أن التوسع المالي لا يؤثر في عرض النقود بالمفهومين الضيق والواسع، مما يدعو إلى تعزيز التكامل بين السياسات المالية والنقدية لتحقيق أهداف اقتصادية متوازنة، وتنويع مصادر الإيرادات والإنفاق على المشاريع التنموية والإنتاجية، وتقليل الإنفاق على المشاريع التي لاتدر عوائداً.

المراجع

أولًا: المراجع العربية:

الحسين، علي وغانم، رقية (2022)، أثر الإنفاق الحكومي على السياسة النقدية في ظل داخلية عرض النقود (العراق أنموذجاً)، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية بجامعة المثنى*، العدد 4(12)، 2022، ص 25-36.

حمودي، علي عبدالرضا (2001)، *المداخل الحديثة في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات*- المديرية العامة للإحصاء والبحوث.

رزق، ميراندا زغلول (2010)، *التجارة الدولية*، الزقازيق.

سوزي، عدلي ناشد (2003)، *اساسيات المالية العامة: الإنفاق العام – الإيرادات العامة- الميزانية العامة*، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان.

العيسى، نزار سعد الدين، قطف، إبراهيم سليمان (2006)، *مبادئ الاقتصاد الكلي وتطبيقاته*، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع.

الفيتوري عطية المهدي (2000)، *الاقتصاد الدولي* -بنغازي، مركز البحوث الاقتصادية.

ناصر، نسيمة (2004). *دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر للفترة (2005-2012)*، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.

سكر، ف. (2018). أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (1980-2016). *مجلة السياسة والاقتصاد*, 1(1)، 99-127.

علاوي، كامل كاظم, & راهي، محمد غالي. (2015). تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974-2010. كلية الإدارة والاقتصاد. جامعة الكوفة *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, (32)10 .

معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس). (2011). مرصد الريادة الفلسطيني 2010.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Auerbach, Alan J., and Yuriy Gorodnichenko. 2012. "Measuring the Output Responses to Fiscal Policy." American Economic Journal: Economic Policy, 4(2): 1–27. DOI: 10.1257/pol.4.2.1.

Bağdigen, Muhlis and Çetintaş, Hakan (2003): Causality between Public Expenditure and Economic Growth: The Turkish Case. Published in: *Journal of Economic and Social Research*, Vol. 1, No. 6 (2004): pp. 53-72.

Blanchard, O. J., & Fischer, S. (Eds.). (1989). NBER macroeconomics annual 1989 (Vol. 4). MIT Press.

Collier, P., & Hoeffler, A. (2004). Greed and Grievance in Civil War. *Oxford Economic Papers*, *56*(4), 563–595.

Georgantopoulos, A. G., & Tsamis, A. (2012). The interrelationship between money supply, prices and government expenditures and economic growth: A causality analysis for the case of Cyprus. International *Journal of Economic Sciences and Applied Research*, *5*(3), 115-128.

Hussain, M. I., & Zafar, T. (2018). The interrelationship between money supply, inflation, public expenditure and economic growth. European Online *Journal of Natural and Social Sciences*, 7(1), pp-1.

Jihane, Benkhaira., Hafid, El, Hassani. (2023). 1. Economic recovery through the money supply and public spending in Morocco: an empirical investigation. African *Journal of Economic and Management Studies*, doi: 10.1108/ajems-04-2023-0134

Jihane, Benkhaira., Hafid, El, Hassani. (2023). Economic recovery through the money supply and public spending in Morocco: an empirical investigation. African *Journal of Economic and Management Studies*, doi: 10.1108/ajems-04-2023-0134.

Lahcen Dardouri, (2013) The State's General Budget Deficit and Its Treatment in the Positive Economy, *Muthanna Journal Economic and Administrative Research* No 14, p. 106.

Liliana, B., Diana, M., & Carmen, C. (2011). IS THERE A CORRELATION BETWEEN GOVERNMENT EXPENDITURES, POPULATION, MONEY SUPPLY AND GOVERNMENT REVENUES? *International Journal of Arts & Sciences*, 4(12), 241.

Toda, H. Y., & Yamamoto, T. (1995). Statistical inference in vector autoregressions with possibly integrated processes. *Journal of econometrics*, 66(1-2), 225-250.

Sachs, J. (1995). Natural resource abundance and economic growth. Development Discussion Paper, (517).

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر

{دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024 Q1)}

عبدالله محمد اشكاب
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly

عبدالحميد علي الفضيل
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.alfadeel@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.11.01 **تاريخ القبول: 2024.12.18** **تاريخ النشر: 2024.12.22**

الملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر (دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات 2012 –الربع الاول 2024)، وقد اعتمدت على الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي في قياس خط الفقر من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي هو ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية كذلك ارتفاع عرض النقود خاصة للفترة الممتدة من (2015–2020)، وارتفاع الرقم القياسي للأسعار العالمية للفترة الممتدة (2021–2023)، وهذا أدى الى بروز ظاهرة الفقر في ليبيا، حيث بلغ خط الفقر المدقع ما قيمته **950** ديناراً ليبياً تقريباً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق حوالي **2350** ديناراً ليبياً. كما بلغت النسبة الإجمالية للأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر حوالي **32.4%** من إجمالي الأسر الليبية، منهم ما يقارب **1.9%** تحت خط الفقر المدقع، و**30.5%** تقريباً تحت خط الفقر المطلق، والجدير بالذكر أن البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كانت قبل صدور قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: *تكاليف المعيشة، القوة الشرائية للدينار الليبي، خط الفقر المدقع، خط الفقر المطلق.*

Causes of the High Costs of Living and the Emergence of Poverty

An Analytical Study on the Libyan Economy for the Years (2012 -2024-Q1)

Abdallah Mohamed Eshkab
Faculty of Economics and Political Science
Misurata University
a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly

Abdulhamed Ali Alfadeel
Faculty of Economics and Political Science
Misurata University
a.alfadeel@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The study aimed to shed light on the issue of causes of the high cost of living and the emergence of poverty (an analytical study on the Libyan economy for the years 2012 - the first quarter of 2024). It relied on the descriptive analytical method and the quantitative method in measuring the poverty line by using the basic needs cost method according to the actual spending method that corresponds to the minimum calories.

The key findings have been reached are: the most important reasons for the high cost of living in the Libyan economy is the high exchange rate in the parallel market, as well as the high money supply, especially for the period extending from (2015-2020), and the rise in the global price index for the period extending (2021-2023), which led to the emergence of the phenomenon of poverty in Libya, as the extreme poverty line reached approximately 950 Libyan dinars, while the absolute poverty line reached approximately 2350 Libyan dinars.

In addition to that, the total percentage of Libyan families living below the poverty line reached about 32.4% of the total Libyan families, of whom about 1.9% are below the extreme poverty line, and about 30.5% are below the absolute poverty line. It is worth noting that the data relied upon in this study were before the issuance of the decision of the President of the Libyan Parliament No. (15) of 2024 to impose a fee on foreign currency sales.

Keywords: *Cost of Living, Purchasing Power of the Libyan Dinar, Extreme Poverty Line, Absolute Poverty Line.*

1- المقدمة

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل والمتمثل في النفط، لهذا فإن فقدان ميزة التنويع الاقتصادي أو عدم وجود مصادر متنوعة للدخل، يجعل من الاعتماد على السلع المستوردة (استهلاكية، وسيطة، ورأسمالية) يكون كبيراً، وبهذا تتعاظم نسبة الانكشاف على الخارج، كل هذا يجعل من أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي عرضة للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف والأسعار العالمية للسلع والخدمات، فأي ارتفاع فيها سينعكس بشكل مباشر على زيادة الأسعار في الداخل، وفي حالة عدم وجود خطط اقتصادية لمواجهة ذلك، فإن ذلك سينعكس على انخفاض القوة الشرائية للدينار ومن ثم الدخل الحقيقي للمواطن والذي بدوره يقود إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في ليبيا.

وبالنظر لواقع الأحداث في الاقتصاد الليبي، يلاحظ أنه ومنذ عام 2015 تقريباً فقد مصرف ليبيا المركزي السيطرة على المستوى العام للأسعار عن طريق سعر الصرف الرسمي، وأصبحت السعر في

السوق السوداء (Black Market) هو المتحكم الرئيس في تسعير السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي، وذلك لعدم قدرة المركزي على تلبية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي بالسعر السائد، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات منذ عام 2020، بسبب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، هذا بالإضافة إلى أن فرض رسوم بنسبة 27% على قيمة مبيعات النقد الأجنبي في مارس 2024، هذه الأمور أثرت سلباً على الدخول الحقيقية للمواطنين، ويعطي مؤشر حقيقيا على بروز ظاهرة الفقر في ليبيا، الامر الذي يشكل عائقاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إضافة الى الاثار الاجتماعية السلبية الأخرى والمتمثلة في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وارتفاع معدلات الجريمة. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على موضوع **ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر (دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات: 2012- الربع الأول 2024).**

2- الدراسات السابقة:

- **دراسة (يخلف، 2020):** هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تداعيات العلاقة بين الانفاق الحكومي ومعدلات الفقر للفترة 1996-2020، واعتمدت الدراسة على اختبار جدر الوحدة للمقاطع الهيكلية Gregory Hansen التكامل المشترك دي العينات ومنهجية FMOLs, DOLS c CCR ومنهجية ECM لتقدير دالة الدراسة في الامد الطويل والقصير، وأظهرت الدراسة وجود هيكل مقطعي سنة 2015 وأن الإنفاق الحكومي له تأثير غير حقيقي في الاتجاه الموجب للحد معدلات الفقر، وان معدلات التضخم لها تأثير عكسي على معدلات الفقر.
- **دراسة (حسونة،2015):** هدفت هذه الدراسة الى تقدير خط الفقر وتوزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على مدينة زليتن كدراسة ميدانية، وقد استخدمت الاسلوب المقطعي باختبار عينة عشوائية بلغت (381) رب اسرة، وقد توصلت الدراسة الى نتائج أهمها: بلغت قيمة خط الفقر المدقع 223.18 دينار شهريًا، كما بلغت قيمة خط الفقر المطلق ما قيمته (660) دينار شهريًا، كذلك عدم وجود اسر تحت خط الفقر المدقع، كما شكلت الاسر التي تحت خط الفقر المطلق ما نسبته 12% من اجمالي الأسر.
- **دراسة (خليفة، 2008):** تناولت هذه الدراسة أثر النمو السكاني عل مستو تويع الدخل في الدول النامية مع الإشارة الى الفقر في ليبيا خلال الفترة 1970-2006 ، وهدفت هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية: تحديد مستوى الفقر في ليبيا، واستقراء مستوى معيشة الافراد في الاقتصاد الليبي، كذلك ابراز التحديات المعيشية التي تواجه المجتمع الليبي، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مقروناً ببعض التطبيقات الإحصائية، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج أهمها: بلغت قيمة خط الفقر المطلق للسنوات (2004، 2005، 2006) ما قيمته (592.8، 595.5، 601.6) دينار شهريا على التوالي، بينما بلغت نسبة السكان من هم تحت خط الفقر المطلق (11.5% ، 11.5% ، 11.3%) للسنوات (2004، 2005، 2006) على التوالي.

• **دراسة (مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2008):** تناولت هذه الدراسة تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي من خلال تقدير خط الفقر المدقع والمطلق لعام (2008)، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مقرونا ببعض التطبيقات الإحصائية واعتماداً على البيانات الواردة بالمسح الاقتصادي والاجتماعي لميزانية الاسر عام 2003 ، حي هدفت هذه الدراسة الى تحقيق مجوعة من الأهداف أهمها: تقدير القيمة الفعلية للإنفاق الاسري، إضافة الى تقدير خط الفقر المدقع والمطلق عام 2007، كذلك تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: بلغ خط الفقر المدقع 258 دينار شهرياً، كما بلغت قيمة خط الفقر المطلق 552 دينار شهرياً، كما بينت النتائج أن متوسط تكلفة المعيشة تتراوح بين (98-1843) دينار شهرياً.

- وجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

- تتميز هذه الدراسات عن الدراسات السابقة، في حساب نسب الفقر للأسر الليبية حسب فئات مختلفة تمثلت في: الفئات العمرية لرب الأسرة -حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة -حسب جنس رب الأسرة -حسب نوع المنطقة (التجمع) -حسب المناطق.
- إضافة الى حداثة الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة.

3- المشكلة البحثية:

يعد ارتفاع تكاليف المعيشة من أهم القضايا الاقتصادية التي من الممكن أن تعاني منها اقتصاديات الدول المختلفة بشكل عام، والنامية منها بشكل خاص، لهذا تسعى السلطات المختصة في هذه الدول الى صياغة سياسات اقتصادية تسهم في التخفيف من حدتها وتداعياتها، لما لها من أثار سلبية على جميع أفراد المجتمع، ويمتد هذا التأثير ليشمل جميع القطاعات داخل الاقتصاد، ولعل من أهمها بروز ظاهرة الفقر.

والمتتبع لوضع الاقتصاد الليبي يلاحظ أنه يمر بفترة من عدم الاستقرار، حيث تشير البيانات المتعلقة بالرقم القياسي لنفقة المعيشة ارتفاعا كبيرا خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من (130.3) عام (2012) الى (295.1) * عام 2023 (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة). ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤالين التالين:

- ما هي أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي؟
- هل ارتفاع تكاليف نفقة المعيشة أدت الى بروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي؟

4- فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية: إن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي، هو ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وارتفاع عرض النقود والرقم القياسي العالمي للأسعار، وأن هذا الارتفاع أدى إلى بروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الاتي:

- تحليل تطور أهم مؤشرات تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي.
- تحليل تطور أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي.

- قياس خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق في الاقتصاد الليبي، وحساب نسب الأسر الليبية الفقيرة إلى إجمالي الأسر الليبية وفقاً لخطي الفقر المحددين.

6- أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من اهمية الموضوع الذي يدرسه، وذلك لما يمثله موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة والفقر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل دولة، ويمكن تلخيص اهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة والفقر في الاقتصاد الليبي، يساعد متخذي القرار الاقتصادي في وضع الخطط المستقبلية لتجنب أو للتخفيف من هذه الظاهرة إن وُجدت.
- تسهم هذه الدراسة في سد جزء من النقص في الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع.
- تحاول هذه الدراسة الاسهام في نشر الوعي بأهمية هذا الموضوع، والذي يفتح أفاقا جديدة للدراسة والبحث.

وفي الواقع فإن هذه العوامل التي تبرز أهمية هذه الدراسة، كانت الدافع الاساسي وراء اختيار موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي من قبل الباحثين.

7- منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي باستخدام الاسلوب الوصفي والاحصائي في تحليل تطور مؤشرات ارتفاع تكاليف المعيشة وأهم مسبباته في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض اجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية للوصول الي أهم النتائج، كما تم الاعتماد على الاسلوب الكمي في قياس خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق في الاقتصاد الليبي، من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية، وذلك بالاعتماد على النتائج الاولية لمسح الدخل والانفاق الاسري 2022-2023 الصادرة عن مصلحة والتعداد، التابعة لوزارة التخطيط.

8- نطاق الدراسة:

النطاق المكاني: الاقتصاد الليبي.

النطاق الزماني: يشمل الفترة الزمنية (2012- الربع الأول 2024).

9- مصادر البيانات والمعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على المعلومات والبيانات من خلال المراجع والكتب والبحوث والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية والدولية ذات العلاقة بموضوعها.

10- تطور بعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بتكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي:

فيما يلي عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بتطور تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024)، والمتمثلة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة، والرقم القياسي لأسعار الغذاء، إضافة الى تطور القوة الشرائية للدينار الليبي.

- **تطور الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الاقتصاد الليبي:**

شهد الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الاقتصاد الليبي ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة، وأخذ اتجاهاً تصاعدياً، كما هو مبين بالجدول رقم (1)، والشكل البياني رقم (1)، حيث ارتفع من (130.3) نقطة عام (2012) الى (137.1) نقطة عام (2014) ليستمر بالارتفاع وبشكل مضطرد ليصل الى مستويات قياسية بعد هذه الفترة، حيث بلغ (189.8)(238.8)(270.2) نقطة للأعوام (2016)(2017)(2018) على التوالي، كما يلاحظ أن الرقم القياسي لنفقة المعيشة قد انخفض ولأول مرة خلال فترة الدراسة الى (264.3) نقطة في عام (2019)، بعد ذلك أخذ اتجاهاً تصاعديا من جديد حيث بلغ (268.2) نقطة عام (2020) و(288.3) (295.1) نقطة عامي (2022) (2023)، ليبلغ أقصاها خلا الربع الأول من عام (2024) حيث بلغ (297.9) نقطة. وبالنسبة للمتوسط العام للرقم القياسي لنفقة المعيشة، فقد بلغ ما قيمته (226.2) نقطة.

وبطبيعة الحال، فقد شهد معدل التضخم العام قيماً موجبة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أقصى قيمة له عامي (2016) (2017) حيث بلغ ما نسبته (25.9%) (25.8%) على التوالي، باستثناء عام (2019)، فقد أخذ معدل التضخم قيمة سالبه بلغت (2.2-%)

- **تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي:**

يشكل الرقم القياسي لأسعار الغذاء أهمية كبيرة بالنسبة للمستهلك، ومن خلال تتبع قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يلاحظ أنها شهدت ارتفاعاً مضطرداً ومستمراً خلال فترة الدراسة، حيث أخذ اتجاهاً تصاعدياً، كما هو مبين بالجدول رقم (1)، والشكل البياني رقم (2)، حيث ارتفع من (123.0) نقطة عام (2012) الى (152.2) نقطة عام (2015) واستمر في الارتفاع بشكل كبير، حيث بلغ (267.2)(316.7) نقطة خلال عامي (2017)(2018) على التوالي، ليسجل الرقم القياسي لأسعار الغذاء انخفاضاً نسبياً في عام (2019) حيث بلغ (304.2) نقطة، ولأول مرة مند عام (2012)، أما الأعوام التي تلت هذا العام فقد سجل الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارقاماً تصاعدية، حيث بلغ (327.8) نقطة عام (2022) و(339) (344.2) نقطة عامي (2023)(الربع الأول -2024) على التوالي، كما بلغ المتوسط العام للرقم القياسي لأسعار الغذاء خلال كامل فترة الدراسة ما قيمته (250.1) نقطة، وهي أعلى بـ (23.9) نقطة، من قيمة متوسط الرقم القياسي لنفقة المعيشة خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم لأسعار الغذاء، فقد شهد الأخرً بشكل عام قيماً موجبة خلال فترة الدراسة، وسلك نفس المسار الذي سلكه معدل التضخم العام، ولكن بمعدل تضخم أكبر من المعدل العام حيث بلغ في المتوسط ما نسبته (9.5%) خلال كامل فترة الدراسة، وهذا متوقعاً كون ان الرقم القياسي لأسعار الغذاء، يشكل جزء مهما من الرقم القياسي لنفقة المعيشة (للأسعار)، بوزن نسبي يبلغ (38.8).

- **تطور القوة الشرائية للدينار الليبي:**

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3)، والذي يبين تطور القوة الشرائية للدينار الليبي، ان القوة الشرائية للدينار أخذت اتجاهاً نحو الانخفاض خلال فترة الدراسة بشكل عام، حيث انخفضت من (0.77) عام (2012) الى (0.73) عام (2014) ليستمر بالانخفاض خلال الأعوام (2016)(2017)(2018) الى (0.53)(0.42)(0.37) على التوالي، و في عام (2019) ولأول مرة يشهد الدينار الليبي تحسناً طفيفاً، حيث بلغ (0.38)، ولكن لم يصل لمستويات عام (2012)، أما السنوات التي تلث عام (2019) فقد استمر الدينار الليبي في الانخفاض حتى بلغ (0.35)(0.34) خلال عامي (2021)(2023) على التوالي. بينما بلغت القوة الشرائية للدينار الليبي في المتوسط خلال كامل فترة الدراسة ما قيمته (0.49).

هذا الانخفاض المستمر في قيمة الدينار الليبي خلال كامل فترة الدراسة، كان نتيجة طبيعية لارتفاع الرقم القياسي لنفقة المعيشة، كما هو مبين بالجدول رقم (1)، وأيضاً هذا يشير بأن الافراد في الاقتصاد الليبي قد فقدو نسبة كبيرة من دخولهم الحقيقية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

الجدول رقم (1) تطور الرقم القياسي لنفقة المعيشة والرقم القياسي لأسعار الغذاء والقوة الشرائية للدينار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012-2024 1Q)

سنة الأساس 2008*

السنة	الرقم القياسي لنفقة المعيشة	معدل التضخم %	الرقم القياسي لأسعار الغذاء	معدل تضخم أسعار الغذاء%	القوة الشرائية للدينار
2012	130.3	-	123	-	0.77
2013	134.2	3	129.1	5.0	0.75
2014	137.1	2.1	133.2	3.2	0.73
2015	150.8	10	152.2	14.3	0.66
2016	189.8	25.9	197.6	29.8	0.53
2017	238.8	25.8	267.2	35.2	0.42
2018	270.2	13.1	316.7	18.5	0.37
2019	264.3	-2.2	304.2	-3.9	0.38
2020	268.2	1.4	303	-0.4	0.37
2021	275.7	2.8	314	3.6	0.36
2022	288.3	4.6	327.8	4.4	0.35
2023	295.1	2.4	339	3.4	0.34
2024 (Q1)	297.9	1.5	344.2	1.5	0.34
المتوسط العام	**226.2**	**7.5**	**250.1**	**9.5**	**0.49**

- **المصدر: -النشرة الاقتصادية-مصرف ليبيا المركزي – اعداد مختلفة.**
- **القوة الشرائية= $\frac{1}{\text{الرقم القياس للأسعار}}$*100**
- ***- تم الاعتماد في سلسلة الرقم القياسي للأسعار على البيانات المنشورة في تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2009 – نوفمبر 2024) المنشورة على موقع مصرف ليبيا المركزي والتي اعتمدت سنة 2008 كسنة أساس.**
- https://cbl.gov.ly/micifaf/2024/12/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-2004-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1-2024.pdf

الشكل رقم (1): تطورالرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد الليبي
للسنوات (2012 – 2024 Q1)

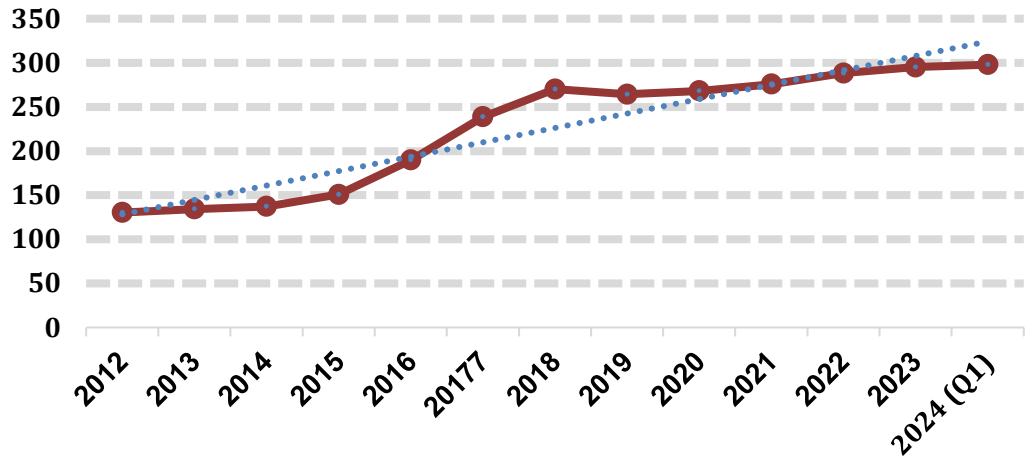

المصدر: بيانات الجدول رقم (6)

الشكل رقم (2):الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي
للسنوات (2012 - 2024 Q1)

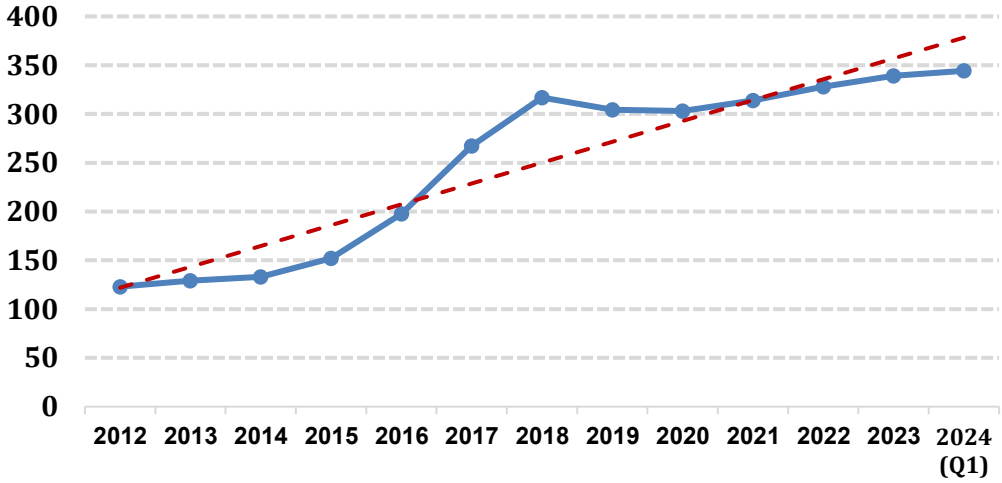

المصدر: بيانات الجدول رقم (6).

الشكل رقم (3): تطورالقوة الشرائية للدينار الليبي
للسنوات (2012 - 2024 Q1)

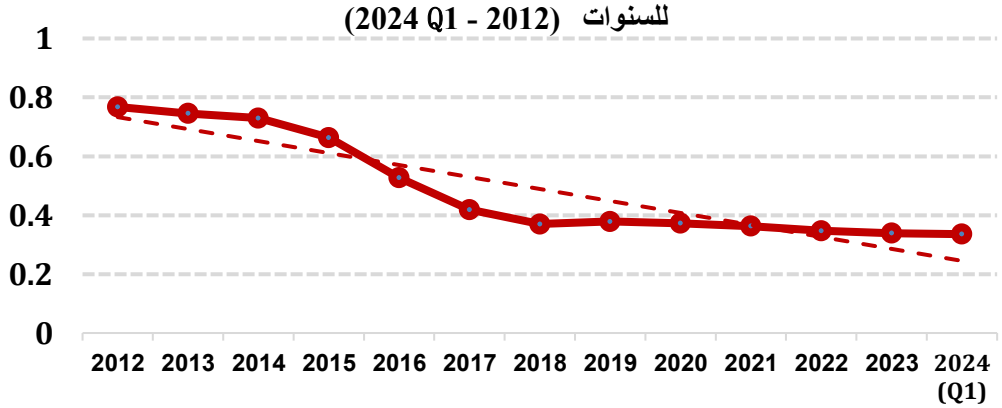

المصدر: بيانات الجدول رقم (6).

11- العلاقة بين ارتفاع تكاليف المعيشة وأهم مسبباتها في الاقتصاد الليبي:

- **انخفاض قيمة الدينار الليبي وظهور السوق الموازية لسعر الصرف:**

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، أن سعر الصرف* في السوق الموازية، قد شهد استقرارا نسبياً خلال عامي (2012) (2013)، حيث بلغ ما قيمته (1.34)(1.33) دنانير للدولار الواحد، ثم أخذ اتجاها تصاعدياً مند عام (2014)، وأصبحت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية تتسع شيئاً فشياً، حتى بلغت أقصاها عام (2017)، حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية والسعر الرسمي ما قيمته (8.9)(1.35) دنانير للدولار الواحد على التوالي، ويعزى ذلك الى الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية*، وبالتالي تراجع الإنتاج والايرادات النفطية من النقد الأجنبي، مما أدى إلى لجوء مصرف ليبيا المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية تقشفية في استخدامات النقد الأجنبي (فرض قيود على مبيعات النقد الاجنبي)، من خلال العمل بنظام الموازنة الاستيرادية (المجلس الرئاسي، 2017).

ومع استمرار ارتفاع قيمة سعر الصرف في السوق الموازية سنة بعد الأخرى، دون خطوات عملية، سواء من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة أو مصرف ليبيا المركزي، ولدى ذلك شعور لدى الافراد ومؤسسات القطاع الخاص تمثل في عدم تقتهم بالدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من الدينار الليبي ويستبدل ذلك بالنقد الأجنبي، الامر الذي ترتب عليه طلبا إضافيا على النقد الأجنبي، ساهم في ارتفاعه في السوق الموازية، ومما عزز ذلك الانقسام الحاصل في مصرف ليبيا المركزي وعدم اجتماع مجلس ادارته للنظر في هذه المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها، إضافة الى طباعة عملة جديدة من قبل المصرف المركزي الموازي، حيث بلغت (9.7) مليار دينار، من فئة (20) (50) دينار من فبل شركة goznak الروسية، حيث تم ضخ هذه القيم في التداول (مجلس الأمن، 2019)

وفي عام (2019) يلاحظ انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية الى (4.07) دنانير للدولار الواحد، ويمكن ايعاز ذلك إلى صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 والقاضي بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، حيث تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، حيث يتم ببيع النقد الأجنبي لكل طالبيه بالسعر الجديد (1 دولار = 3.90 دينار)، ما ترتب على هذا القرار حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية، تم بعد ذلك القرار رقم 1 لسنة 2019 القاضي بتخفيض نسبة الرسوم إلى 163%، في يونيو 2019.

وفي عام (2020) عاد سعر الصرف في السوق الموازية للارتفاع من جديد، واتسعت الفجوة بين السعرين، حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية في المتوسط خلال نفس العام ما قيمته (6.15) دنانير للدولار الواحد، ويعود ذلك الى القيود التي فرضها المصرف المركزي من جديد على مبيعات النقد الأجنبي، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية في نفس السنة.

---

* يقصد بسعر الصرف، على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وليس العكس.

* بلغت الخسائر التقديرية الناتجة عن الاغلاق القصري للحقول والموانئ النفطية من قبل المجموعات المسلحة ما قيمته (117.2) مليار دولار. (تقرير ديوان المحاسبة، 2017،2020)

وبالتالي انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وحتى يستطيع المصرف المركزي تلبية كل الطلب على النقد الأجنبي، اتخذ مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة (**1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) بدلا من (1 دينار = 0.5157 وحدة حقوق سحب خاصة)**، أي أنه تم تخفيض قيمة الدينار الليبي بما يقارب من 70% من قيمته.

اما الفترة الممتدة (2021–سبتمبر 2023) فقد شهدت استقراراً في سعر صرف الدينار الليبي، وتقلصت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي حيث بلغت (0.51) (0.32) دينار خلال عامي (2021) (2022) على التوالي.

كما يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (4)، أن سعر الصرف في السوق الموازية قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام (2023) والربع الأول من عام (2024)، حيث بلغ ما قيمته (6) (7.5) دنانير للدولار الواحد، واتسعت الفجوة من جديد بين السعرين، حيث بلغت (1.22) (2.66) دينار. ويعزى ذلك الى القيود التي فرضها المصرف المركزي على مبيعات النقد الأجنبي منذ سبتمبر (2023)، ثم تلي ذلك اغلاق منظومة بيع النقد الأجنبي في أواخر ديسمبر من نفس العام، واستمرت حتى بداية فبراير من عام (2024)، مع استمرار للقيود الضمنية التي فرضها في الربع الرابع لعام (2023)، وفي منتصف مارس عام (2024)، صدر قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024، والقاضي بفرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي.

ومن خلال الشكل البياني رقم (5)، يلاحظ ان الارتفاع في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة قد ترافق مع الارتفاع الحاصل في سعر الصرف في السوق الموازية، وتحديدا خلال الفترة الممتدة من (2014–2020)، أما خلال عامي (2021) (2022) يلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة من جهة، وانخفاض سعر الصرف في السوق الموازية من جهة أخرى، وهذا يشير الى وجود عوامل أخرى أدت الى ارتفاع الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الاقتصاد الليبي، كذلك يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (5)، أن ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، قد تزامن معه ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية خلال الربع الرابع من عام (2023) والربع الأول من عام (2024). ومما سبق يستنتج أن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية كان من أهم العوامل التي أدت الى ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة (2021 –حتى الربع الثالث 2023).

وعند قياس الارتباط لبيرسون* بين الرقم القياسي لنفقة المعيشة وسعر الصرف في السوق الموازية، باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين أن 85% من الارتفاع في سعر الصرف في السوق الموازية يقابلها ارتفاع في الرقم القياسي لنفقة المعيشة.

* يقيس معامل الارتباط البسيط (r) قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين او ظاهرتين، وقد يكون هذا الارتباط قوياً او ضعيفاً، وقد يكون طردياً او عكسياً (أبوعقيل، 2011).

الشكل رقم (4) تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية للسنوات (Q1 2024 -2012)

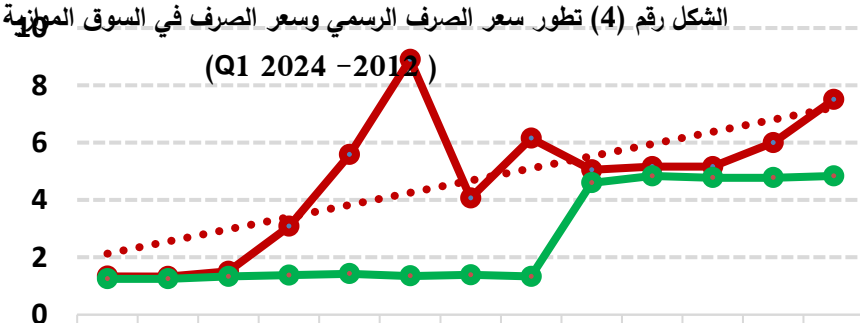

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2019	2020	2021	2022	2023 Q3	2023 Q4	2024 Q1
سعر الصرف في السوق الموازية	1.34	1.33	1.51	3.08	5.58	8.9	4.07	6.15	5.05	5.16	5.16	6	7.5
سعر الصرف الرسمي	1.25	1.25	1.33	1.38	1.43	1.35	1.39	1.33	4.6	4.84	4.78	4.78	4.84

المصدر:

- الفضيل، عبد الحميد، التركي، عياد، (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، يونيو 2023.
- علیلش، مفتاح، وآخرون (2024)، أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي (الأسباب–التداعيات–سبل المعالجة)، دراسة غير منشورة أعدت بالتعاون بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة وغرفة التجارة والزراعة والصناعة مصراته.
- مصرف ليبيا المركزي – النشرة الاقتصادية –الربع الرابع 2022.

الشكل رقم (5): تطور العلاقة بين سعر الصرف في السوق الموازية والرقم القياسي لنفقة المعيشة في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-1Q 2024)

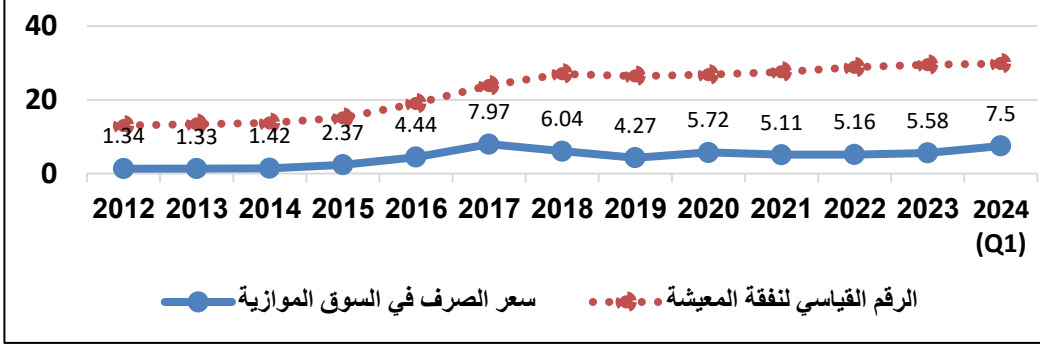

المصدر: بيانات الجدول رقم (1)

- **التوسع في عرض النقود:**

من خلال الشكل البياني رقم (6)، والذي يوضح تطور عرض النقود * بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012- Q1 2024)، ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل مستمر، باستثناء بعض السنوات كما سيأتي لاحقا، حيث ارتفعت قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق في عام (2013)، حيث بلغت (64299.4) مليون دينار، مقارنة بعام (2012) والبالغة (59213.7) مليون

* يقصد **بعرض النقود**، الكمية المتداولة للنقود في الاقتصاد الكلي في أي وقت من الأوقات. وبشكل عام يتكون عرض النقود من العملة المتداولة مضافا اليها الودائع المصرفية، لذا يختلف حجم عرض النقود وفقا لحجم وطبيعة الودائع البنكية الداخلة في عرض النقود. كما يمكن التمييز بين مقياسين أساسيين لعرض النقود هما، مقياس عرض النقود بمعناه الضيق: ويشمل هذا القياس العملة المتداولة في الاقتصاد سواء كانت ورقية أو معدنية، يضاف إلى ذلك الودائع البنكية القابلة للسحب في أي لحظة ويطلق عليها ودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية، أما مقياس عرض النقود بمعناه الواسع: فيشمل هذا المقياس بالإضافة الى عرض النقود بالمفهوم الضيق، الودائع لأجل، أي التي تحتاج إلى فترة زمنية لتدخل في عملية التداول مثل الودائع " المربوطة " كذلك حسابات التوفير. (العيسي وقطف،2006).

دينار، كما واصل عرض النقود بالمفهوم الضيق ارتفاعه خلال الاعوام (2016)(2017)، حيث بلغ (94609.0) (109089.1) مليون دينار على التوالي.

ولأول مرة منذ عام (2012)، يلاحظ انخفاض قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال عام (2019) حيث بلغت (105568.7) مليون دينار، مقارنة بعام (2017) البالغة (109089.1) مليون دينار، ليعود للارتفاع من جديد بشكل كبير في عام (2020) حيث بلغت (122950.3) مليون دينار، لينخفض من جديد بشكل كبير في عام (2021) حيث بلغت ما قيمته (97335.4) مليون دينار، ليعود للارتفاع بشكل مستمر في الأعوام (2022) (2023) حيث بلغت ما قيمته (107239.2)(137994.8) مليون دينار على التوالي، ليصل الى أقصى قيمة له خلال الربع الأول من عام (2024) حيث بلغت قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق الى (147459.7) مليون دينار.

ويمكن ايعاز استمرار ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال الفترة الزمنية الأولى (2012-2017) الى التوسع في حجم الانفاق العام، خاصة ان جزء كبير من هذا الانفاق هو عبارة عن تمويل بالعجز، أما الانخفاض الحاصل في قيمة عرض النقود في عام 2019.

فيمكن ايعازه الى قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 والقاضي بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، كذلك الارتفاع الكبير في قيمة عرض النقود خلال الفترة (2022-2024 Q1)، الى قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتخفيض قيمة الدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة، الامر الذي ترتب عليه تضخم في قيمة الإيرادات النفطية، وبالتالي ارتفاع قيمة الانفاق العام. (الفضيل، 2023)

ومن خلال الشكل البياني رقم (6) (7)، يلاحظ ان الارتفاع في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة قد ترافق وتزامن مع الارتفاع الحاصل في قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال فترة الدراسة باستثناء عام (2021)، الذي ارتفع فيه الرقم القياسي لنفقة المعيشة، في المقابل انخفض فيه عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل كبير، ويستنتج مما سبق أن ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق، كان من أهم الاسباب التي أدت الى ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة خلال فترة الدراسة.

وما يعزز ذلك هو ارتفاع قيمة معامل الارتباط لبيرسون الذي أخذ إشارة موجبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 90%، أي أن الارتفاع الذي حدث في قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق قد رافقها ارتفاع في الرقم القياسي لنفقة المعيشة.

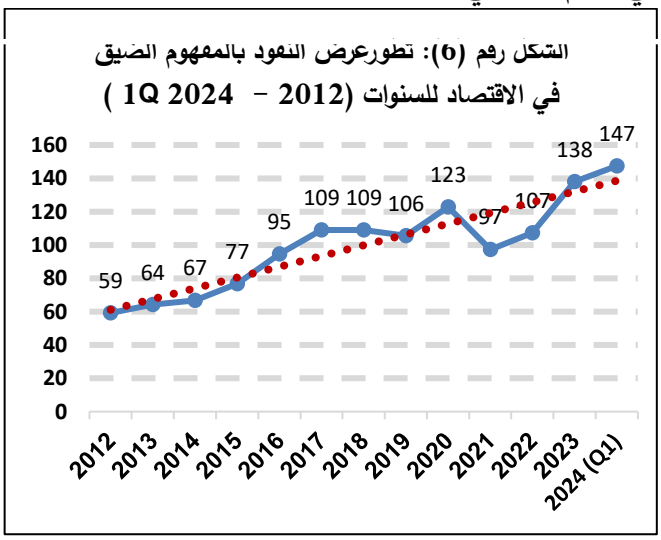

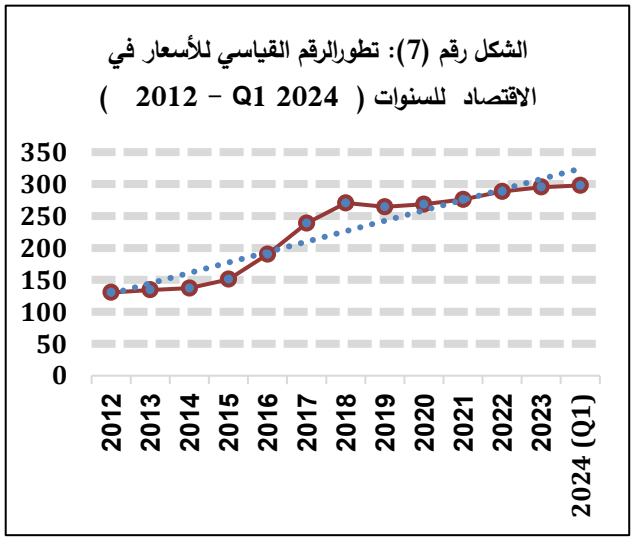

المصدر: -النشرة الاقتصادية-مصرف ليبيا المركزي – أعداد مختلفة

الرقم القياسي للأسعار الغذاء العالمي:

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالشكل البياني رقم (8)، والذي يوضح تطور العلاقة بين الرقم القياسي للغذاء في الاقتصاد الليبي، والرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، لم يأخذ نفس الاتجاه العام الذي سلكه الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي خلال الفترة (2012–2020)، وهذا يعطي مؤشر الى أن الارتفاع الحال في أسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي خلال نفس الفترة يمكن ايعازه الى التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وكذلك التغيرات التي حدثت في عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال نفس الفترة. كما يلاحظ أن الارتفاع الحاصل في أسعار الغذاء في عامي (2021) (2022)، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع تكاليف الشحن العالمية (اشكاب، 2024). قد رافقه ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، الأمر الذي يمكن من خلاله ايعاز أسباب ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي الى التضخم المستورد، خاصة انه خلال نفس الفترة شهدت انخفاضا ملحوظاً في سعر الصرف في السوق الموازية كما تم تبيانه سابقاً. ورغم الانخفاض الذي حدث في الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية في عام (2023) والربع الأول من عام (2024) الا أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، قد شهدت ارتفاعاً طفيفا، وهذا تزامن مع ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازيةً، وعرض النقود بالمفهوم الضيق، يستنتج مما سبق أن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية، لم يكن مسبباً في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي في الفترة الممتدة (2012–2020)، بينا كان من أهم الأسباب التي أدت الى ارتفاع أسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي خلال عامي (2021) (2022).

وعندا احتساب قيمة معامل الارتباط لبيرسون بين الرقم القياسي للأسعار الغذاء العالمي والرقم القياسي لأسعار الغذاء المحلية، تبين وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين، حيث بلغت 12% وهذا ما يؤكد فكرة أن الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، هي أسباب لعوامل داخلية بالدرجة الأولى باستثناء عامي (2021–2022).

الشكل رقم (8): تطور العلاقة بين الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي والرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي للسنوات (2012 1Q-2024)

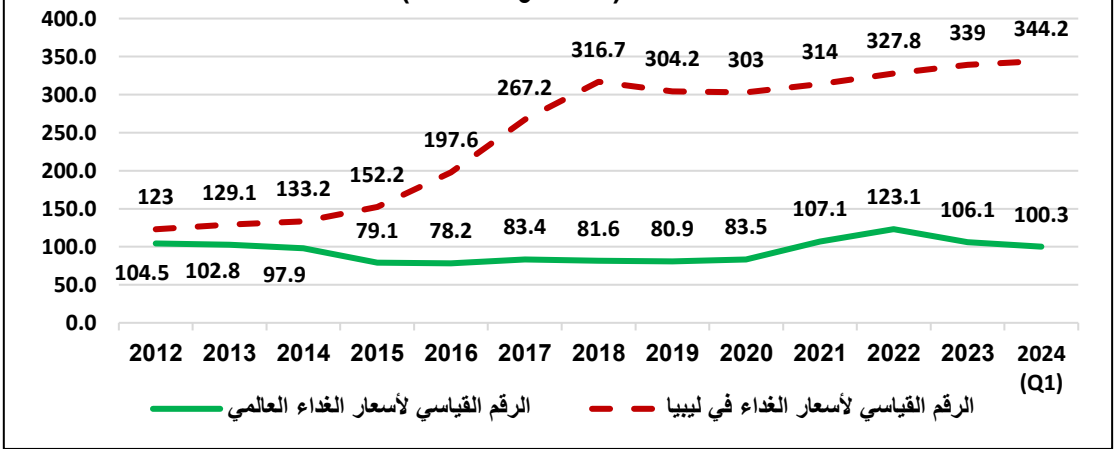

المصدر: –النشرة الاقتصادية–مصرف ليبيا المركزي – اعداد مختلفة

–بيانات منشورة عل موقع منظمة الزراعة والاغذية العالمية FAO، 2024

12-الأثر المترتب على ارتفاع تكاليف المعيشة: -

من خلال ما تم عرضة من بعض المؤشرات التي تبين ارتفاع تكاليف المعيشة، وأهم مسبباتها في الاقتصاد الليبي، لا شك أن بروز ظاهرت الفقر تعد من أهم الاثار الناجمة عن ارتفاع تكاليف المعيشة، وتعد هذه المشكلة الأكثر تحدياً أمام متخذ القرار الاقتصادي والسياسي، ولذلك تم قياس خط الفقر، لتحديد نسبة الفقر في الاقتصاد الليبي، والذي من خلاله يساعد صانع القرار على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة، للتقليل من حدة هذه المشكلة.

13-الفقر في ليبيا:

يلاحظ في السرد السابق، وفي ظل الغياب الكامل لدور السياسات الاقتصادية، أن ارتفاع المستوى العام للأسعار، قد أثقل كاهل المواطن من خلال الانخفاض المستمر لقوة الدينار الشرائية، وارتفاع تكاليف المعيشة، هذا الأمر له انعكاساته السلبية على مستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد الليبي، ولعل من أهمها بروز ظاهرة الفقر.

إن عدم اتباع سياسات اقتصادية مناسبة وفي الوقت المناسب للسيطرة على العوامل التي كانت سبباً في ارتفاع مستويات التضخم، ولعل من أهمها سعر الصرف الأجنبي، وظهور السوق السوداء كمتحكم رئيس في تسعير السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي، أسهم في عدم قدرة السلطات المختصة في السيطرة على المستوى العام للأسعار. هذا بطبيعة الحال ومع الاستمرار ومرور الوقت أدى إلى تآكل الدخل النقدي للأفراد، وكنتيجة منطقية قاد ذلك إلى انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع التكاليف المعيشية.

لهذا كان لزاماً الخوض في هذه الجزئية من الدراسة، حيث أن تحديد قيمة خط الفقر ومعرفة نسبة الأسر الليبية الفقيرة إلى إجمالي الأسر الليبية، يساعد صانعو السياسات الاقتصادية ومتخذو القرارات، في الحد من هذه الظاهرة والتخفيف من حدتها، قبل تفاقمها وما يصاحبها من أثار اقتصادية واجتماعية وأمنية غير محمودة.

وعلى هذا الأساس تم حساب* خط الفقر العام في الاقتصاد الليبي، وخطي الفقر المدقع والمطلق**، وبناءً عليه تم تحديد النسب المختلفة للفقر في ليبيا.

فمن خلال بيانات الإنفاق الأسري حسب أبواب الإنفاق الرئيسية الواردة في النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023) الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد التابع لوزارة التخطيط الليبية، تم احتساب خطي الفقر المدقع والمطلق في الاقتصاد الليبي، وقد أظهرت عملية القياس أن قيمة خط الفقر المدقع على مستوى الأسرة (بمتوسط 5 أفراد لكل أسرة تقريباً) في الاقتصاد الليبي تقدر بحوالي 950 دينارًا، بينما بلغت لخط الفقر المطلق 2350 دينارًا تقريباً.

* تم حساب خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية.

** يقصد بالفقر المدقع: عدم قدرة الفرد على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية، أما الفقر المطلق: فهو عدم قدرة الفرد على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الحياة الأساسية، كالغذاء، الصحة، التعليم، النقل، السكن، وغيرها من المتطلبات الأساسية الأخرى.

وتأسيساً على ذلك، ومن خلال الاعتماد على بيانات المصدر السابق ذاته، تبين أن 32.4% تقريباً من الأسر الليبية يقعون تحت الفقر العام، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع (أي يتقاضون دخلاً أقل من 950 ديناراً)، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق (أي يتقاضون دخلاً أقل من 2350 ديناراً).

ولإعطاء الأمر مزيداً من الدقة والأهمية، تم استخدام بيانات أكثر تفصيلاً تم طُلبت من مصلحة الإحصاء والتعداد التابع لوزارة التخطيط الليبية (بيانات غير منشورة)، وذلك لحساب نسب الأسر الفقيرة (تحت خطي الفقر المدقع والمطلق) حسب الفئات الآتي ذكرها[***]:

1. حسب الفئات العمرية لرب الأسرة.
2. حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة.
3. حسب جنس رب الأسرة.
4. حسب نوع المنطقة (التجمع).
5. حسب المناطق.

ومن خلال الاطلاع على بيانات الجداول (2) و(3) و(4)، والشكل رقم (9) يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً: نسب الفقر حسب الفئات العمرية لرب الأسرة:

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي يترأسها رب أسرة يبلغ من العمر 55 سنة فأكثر أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 0.9% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 47.4% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 8% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية.

أما الفئة العمرية 45–55 جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.6% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 31.6% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 4.8% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية.

ب) **نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي يترأسها رب أسرة يبلغ حسب الفئة العمرية 45–55 سنة ما يقارب 12% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 39.3% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 95.2% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الفئة العمرية 55 سنة فأكثر في المرتبة الثانية بنسبة 10.3% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 33.8%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية 92%.

ج) **النسبة الإجمالية:** تُشير نتائج هذا التصنيف أن الفئة العمرية 45 – 55 سنة قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 12.6%، وهي تمثل ما يقارب 38.9% من

[***] تم الاعتماد على التقسيمات الواردة في النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022–2023).

إجمالي الأسر الفقيرة من بين الفئات العمرية الأخرى، في حين جاءت الفئة العمرية 55 ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 11.2% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 34.6% من إجمالي الأسر الفقيرة من بين الفئات العمرية الأخرى.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر أعمارهم 45 سنة فأكثر.

ثانياً: نسب الفقر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة:

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي يترأسها رب أسرة مؤهله تعليم أساسي فأقل أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 0.7% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 36.8% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 7.8% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي.

أما المستوى التعليمي ثانوي أو ما يعادله جاء في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.3% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 15.8% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 3.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي.

ب) **نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي يترأسها رب أسرة حامل لمؤهل تعليم أساسي فأقل ما يقارب 9.1% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 29.8% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 92.9% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي.

ووفقاً لهذا التصنيف أتى المستوى التعليمي ثانوي أو ما يعادله في المرتبة الثانية بنسبة 8.8% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 28.9%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي 96.7% تقريباً.

ج) **النسبة الإجمالية:** تُشير نتائج هذا التصنيف أن فئة أرباب الأسر من حملة مؤهل تعليم أساسي فأقل قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 9.8%، وهي تمثل ما يقارب 30.8% من إجمالي الأسر الفقيرة من بين المستويات التعليمية الأخرى، في حين جاءت فئة أرباب الأسر من حملة مؤهل ثانوي أو ما يعادله ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 9.1% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 28.9% من إجمالي الأسر الفقيرة من بين المستويات التعليمية الأخرى.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر مستوياتهم التعليمية ثانوي وما يعادله أو أقل.

ثالثاً: نسب الفقر حسب جنس رب الأسرة:

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي يترأسها رب أسرة ذكر أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 1.4% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 73.7% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 5.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس.

أما الأسر الليبية التي يعولها رب أسرة أنثى جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.5% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 26.3% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 8.5% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس.

ب) **نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي يترأسها رب ذكر ما يقارب 25.1% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 82.3% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 94.7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الأسر الليبية التي يعولها رب أسرة أنثى في المرتبة الثانية بنسبة 5.4% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 17.7%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس 91.5% تقريباً.

ج)**النسبة الإجمالية:** تُشير نتائج هذا التصنيف أن فئة أرباب الأسر الذكور قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 26.5%، وهي تمثل ما يقارب 81.8% من إجمالي الأسر الفقيرة من الجنسين، في حين جاءت فئة أرباب الأسر الإناث ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 5.9% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 18.2% من إجمالي الأسر الفقيرة من الجنسين.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر ذكور.

رابعاً: نسب الفقر حسب نوع المنطقة (التجمع):

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي تقطن في المناطق الحضرية أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 1.6% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 84.2% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 5.7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة.

أما الأسر الليبية القاطنة في المناطق الريفية جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.3% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 15.8% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة.

ب) **نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي تقطن في المناطق الحضرية ما يقارب 26.5% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 86.9% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 94.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الأسر الليبية القاطنة في المناطق الريفية بالمرتبة الثانية بنسبة 4% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 13.1%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة 93% تقريباً.

ج)**النسبة الإجمالية:** تُشير نتائج هذا التصنيف أن الأسر الليبية القاطنة في المناطق الحضرية قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 28.1%، وهي تمثل ما يقارب 86.7% من إجمالي الأسر الفقيرة في المنطقتين، في حين جاءت الأسر الليبية القاطنة في المناطق الريفية ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 4.3% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 13.3% من إجمالي الأسر الفقيرة في المنطقتين.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي تقطن المناطق الحضرية.

خامساً: نسب الفقر حسب المناطق:

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي تقطن في منطقة طرابلس أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 0.6% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 31.6% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 5.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر في نفس المنطقة.

أما الأسر الليبية القاطنة في منطقتي خليج سرت وسبها جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.3% لكل منهما على حدة من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 15.8% لكل منهما على حدة تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 6.1% و11.5% تقريباً على التوالي من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر لنفس المنطقتين.

ب) **نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي تقطن في منطقة طرابلس ما يقارب 10.7% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 35.1% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 94.7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر لنفس المنطقة.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الأسر الليبية القاطنة في منطقة بنغازي بالمرتبة الثانية بنسبة 4.7% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 15.4%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة 95.9% تقريباً.

ج)**النسبة الإجمالية:** تُشير نتائج هذا التصنيف أن الأسر الليبية القاطنة في منطقة طرابلس قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 11.3%، وهي تمثل ما يقارب 34.9% من إجمالي الأسر الفقيرة في جميع المناطق، في حين جاءت الأسر الليبية القاطنة في منطقتي بنغازي وخليج سرت ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 4.9% تقريباً لكل منهما على حدة، حيث أن هاذان المنطقتان تشكلان ما نسبته 15.1% لكل منهما على حدة من إجمالي الأسر الفقيرة في جميع المناطق.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى حسب هذا التصنيف قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي تقطن المناطق طرابلس، بنغازي، وخليج سرت*.

الجدول رقم (2) نسب الأسر الليبية الفقيرة (العامة وحسب الفئات المختلفة)

الفئة		نسب الأسر الليبية %		
		تحت خط الفقر المدقع	تحت خط الفقر المطلق	المجموع
العام (على المستوى الكلي)		1.9	30.5	**32.4**
حسب الفئات العمرية لرب الأسرة	أقل من 35	0.2	2.3	**2.5**
	35-44	0.2	5.9	**6.1**
	45-55	0.6	12.0	**12.6**
	55 فأكثر	0.9	10.3	**11.2**
	الإجمالي	**1.9**	**30.5**	**32.4**
حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة	التعليم الأساسي فأقل	0.7	9.1	**9.8**
	ثانوي وما يعادله	0.3	8.8	**9.1**
	الدبلوم العالي فما فوق	0.2	7.3	**7.5**
	غير مبين	0.7	5.3	**6.0**
	الإجمالي	**1.9**	**30.5**	**32.4**
حسب جنس رب الأسرة	ذكر	1.4	25.1	**26.5**
	أنثى	0.5	5.4	**5.9**
	الإجمالي	**1.9**	**30.5**	**32.4**
حسب نوع المنطقة (التجمع)	حضر	1.6	26.5	**28.1**
	ريف	0.3	4.0	**4.3**
	الإجمالي	**1.9**	**30.5**	**32.4**
حسب المناطق	الجبل الأخضر	0.1	3.2	**3.3**
	بنغازي	0.2	4.7	**4.9**
	خليج سرت	0.3	4.6	**4.9**
	طرابلس	0.6	10.7	**11.3**
	الزاوية	0.2	2.9	**3.1**
	الجبل الغربي	0.2	2.1	**2.3**
	سبها	0.3	2.3	**2.6**
	الإجمالي	**1.9**	**30.5**	**32.4**

- تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بناءً على بيانات النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022–2023)، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا.
- بيانات الإنفاق تم تجميعها عندما كان السعر الرسمي للدولار حوالي 4.85 دينار.
- يمكن الرجوع للنتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022–2023)، لمعرفة تفاصيل تقسيم المناطق والمدن التي تتضمنها.

* يجب التنويه على أن البيانات التي تم استخدامها في حساب خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع، كانت قبل صدور قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي.

الشكل رقم (9) نسب الأسر الليبية الفقيرة (العامة وحسب الفئات المختلفة)

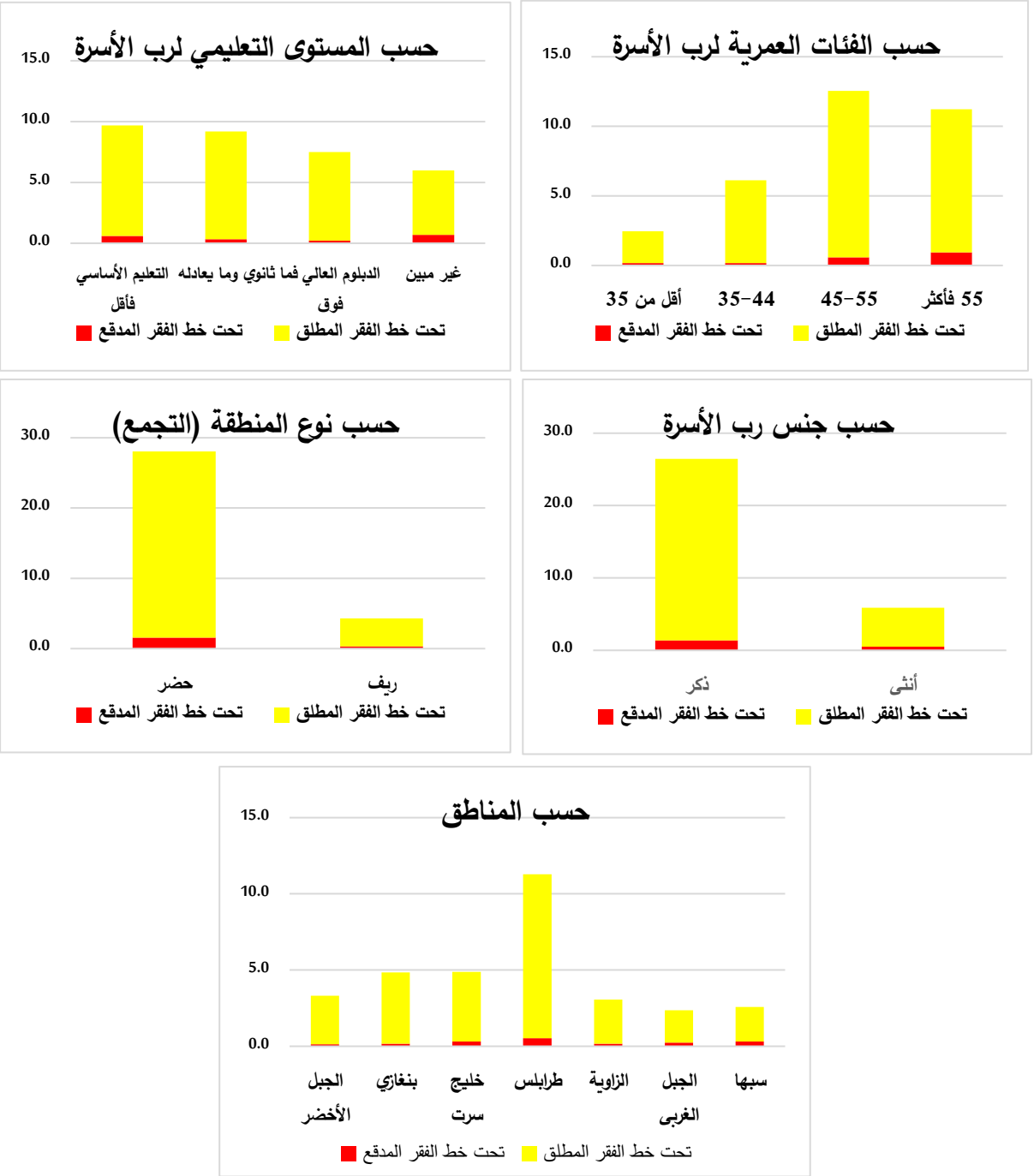

المصدر: بيانات الجدول رقم (2)

الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للأسر الليبية الفقيرة حسب نوع الفقر

الفئة		نسب الأسر الليبية %		
		تحت خط الفقر المدقع	تحت خط الفقر المطلق	المجموع
حسب الفئات العمرية لرب الأسرة	أقل من 35	10.5	7.5	**7.7**
	35-44	10.5	19.3	**18.8**
	45-55	31.6	39.3	**38.9**
	55 فأكثر	47.4	33.8	**34.6**
	الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**
حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة	التعليم الأساسي فأقل	36.8	29.8	**30.2**
	ثانوي وما يعادله	15.8	28.9	**28.1**
	الدبلوم العالي فما فوق	10.5	23.9	**23.1**
	غير مبين	36.8	17.4	**18.5**
	الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**
حسب جنس رب الأسرة	ذكر	73.7	82.3	**81.8**
	أنثى	26.3	17.7	**18.2**
	الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**
حسب نوع المنطقة (التجمع)	حضر	84.2	86.9	**86.7**
	ريف	15.8	13.1	**13.3**
	الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**
حسب المناطق	الجبل الأخضر	5.3	10.5	**10.2**
	بنغازي	10.5	15.4	**15.1**
	خليج سرت	15.8	15.1	**15.1**
	طرابلس	31.6	35.1	**34.9**
	الزاوية	10.5	9.5	**9.6**
	الجبل الغربي	10.5	6.9	**7.1**
	سبها	15.8	7.5	**8.0**
	الإجمالي	**100.0**	**100.0**	**100.0**

- تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بناءً على بيانات النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023)، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا.

الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للأسر الليبية الفقيرة حسب إجمالي الفقر في كل فئة

الفئة		نسب الأسر الليبية %		
		تحت خط الفقر المدقع	تحت خط الفقر المطلق	المجموع
حسب الفئات العمرية لرب الأسرة	أقل من 35	8.0	92.0	**100.0**
	35-44	3.3	96.7	**100.0**
	45-55	4.8	95.2	**100.0**
	55 فأكثر	8.0	92.0	**100.0**
	الإجمالي	**5.9**	**94.1**	**100.0**
حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة	التعليم الأساسي فأقل	7.1	92.9	**100.0**
	ثانوي وما يعادله	3.3	96.7	**100.0**
	الدبلوم العالي فما فوق	2.7	97.3	**100.0**
	غير مبين	11.7	88.3	**100.0**
	الإجمالي	**5.9**	**94.1**	**100.0**
حسب جنس رب الأسرة	ذكر	5.3	94.7	**100.0**
	أنثى	8.5	91.5	**100.0**
	الإجمالي	**5.9**	**94.1**	**100.0**
حسب نوع المنطقة (التجمع)	حضر	5.7	94.3	**100.0**
	ريف	7.0	93.0	**100.0**
	الإجمالي	**5.9**	**94.1**	**100.0**
حسب المناطق	الجبل الأخضر	3.0	97.0	**100.0**
	بنغازي	4.1	95.9	**100.0**
	خليج سرت	6.1	93.9	**100.0**
	طرابلس	5.3	94.7	**100.0**
	الزاوية	6.5	93.5	**100.0**
	الجبل الغربي	8.7	91.3	**100.0**
	سبها	11.5	88.5	**100.0**
	الإجمالي	**5.9**	**94.1**	**100.0**

- تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بناءً على بيانات النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023)، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

تناولت هذه الدراسة موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012–الربع الأول 2024)، ومن خلال حساب بعض المؤشرات والنسب واجراء بعض المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية، واتباع منهج الاسلوب الكمي في قياس خط الفقر باستخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السعرات الحرارية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1) استمرار انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي خلال أغلب فترات الدراسة، وبالتالي ارتفاع تكاليف معيشة الافراد.
2) إن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي، يرجع بشكل رئيسي الى أسباب داخلية متمثلة في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، كذلك ارتفاع عرض النقود والرقم القياسي للأسعار، وأسباب خارجية تمثلت في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية وتحديدا للفترة (2021–2023).
3) بلغ خط لفقر المدقع ما قيمته 950 ديناراً ليبياً تقريباً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق حوالي 2350 ديناراً ليبياً.
4) بلغت النسبة الإجمالية للأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر حوالي 32.4% من إجمالي الأسر الليبية، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق، الجدير بالذكر أن البيانات التي تم الاعتماد عليها في حساب خط الفقر كانت قبل صدور قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي.
5) تركزت نسب الفقر الأعلى بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر ذكور مستوياتهم التعليمية ثانوي وما يعادله أو أقل أعمارهم 45 سنة فأكثر، وتقطن هذه الأسر في المناطق الحضرية القاطنة في مناطق طرابلس، بنغازي، وخليج سرت.
6) بهذا يمكن القول إنه تم اثبات الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

ثانياً: التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يمكن صياغة بعض التوصيات أهمها:

1) يعد الاستقرار السياسي والأمني ركيزة أساسية لتحقيق لمعالجة مشكلة ارتفاع تكاليف المعية.
2) تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية.
3) توجيه السياسات الاقتصادية في المرحلة القادمة، لتحقيق هدف زيادة مستويات الدخول الحقيقية للأفراد، وبالشكل الذي يقود للحد من ظاهرة الفقر.
4) بناء شبكة أمان اجتماعي قوية لحماية الفئات الفقيرة.
5) مكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة والشفافية.

قائمة المراجـــع:

أبو عقيل، إبراهيم، (2011)، **مبادئ الإحصاء**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.

احسونة، فاطمة منصور احمد، **قياس خط الفقر وتوزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، دراسة ميدانية على مدينة زليتن**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا، 2015

اشكاب، عبد الله، عليلش، مفتاح، (2024)، **محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015/01 – 2022/12)**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراتة، 2024.

التومي، الهام، **تحليل ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة في الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية على مدينة مصراته**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا، 2017.

ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2017.

ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2020.

عليلش، مفتاح، وآخرون (2024)، **أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي (الأسباب–التداعيات–سبل المعالجة)**، دراسة غير منشورة أعدت بالتعاون بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة، وغرفة التجارة والزراعة والصناعة مصراته.

العيسى، نزار سعد الدين، قطف، إبراهيم سليمان (2006)، **الاقتصاد الكلي مبادئ** وتطبيقاته، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

الفضيل، عبد الحميد، (2023)، **انخفاض قيمة الدينار الليبي (الاسباب – التداعيات – سبل المعالة)**، مجلة لسان القلم، المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، ديسمبر 2023.

الفضيل، عبد الحميد، التركي، عياد، (2023)، **تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي**، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، يونيو 2023.

قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/12 طرابلس ليبيا.

قرار رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) لسنة (2018)، بشأن فرض وتحديد نسبة الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/19 طرابلس ليبيا.

مجلس الامن، التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا، 2019.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، التدابير والسياسات الاقتصادية الإصلاحية في ليبيا وإجراءات تنفيذها خلال المرحلة القادمة، **2017**.

محمد، خليفة، (2008)، **أثر النمو السكاني على توزيع الدخل في الدول النامية مع الاشارة الى الفقر في ليبيا**، المجلد العشرون العدد الأول، 2008.

مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2008)، **تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي**، المجلد التاسع، العدد الاول، بنغازي.

مصرف ليبيا المركزي – **النشرة الاقتصادية** – أعداد مختلفة.

المقصبي، عبد الحميد، الفضيل، عبد الحميد (2019)، **تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي**، المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، 2019/12/30.

موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية، **تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2009 – نوفمبر 2024**،

https://cbl.gov.ly/micifaf/2024/12/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-2004-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1-2024.pdf

النتائج الأولية لمسح الدخل والانفاق الأسري 2022-2023، الصادرة لمصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط الليبية.

النتائج الأولية لمسح الدخل والانفاق الأسري 2022-2023، الصادرة لمصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط الليبية، بيانات غير منشورة.

يخلف، يوسف، ساسي، سامي، (2020)، **أثر الانفاق على معدلات الفقر في ليبيا للفترة 1996-2020**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر 2020.

مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال
المجلد: 11 العدد: 2 ديسمبر 2024 م
ISSN: 2521-8352 | e-ISSN: 2521-8360

العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي

" دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي "

محمد علي المهدي الشعافي
عضو هيئة تدريس بقسم التمويل
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
M.Elshaafi@eps.misuratau.edu.ly

محمد مفتاح الشيخ رحيل
عضو هيئة تدريس بقسم التمويل
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة مصراتة
shaikh.m@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام: 2024.10.03 **تاريخ القبول: 2024.12.20** **تاريخ النشر: 2024.12.24**

الملخص

هدفت الدراسة الى تقصي العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي بالقطاع المصرفي الليبي ، وتمثل مجتمع الدراسة في المدققين الشرعيين بالقطاع المصرفي الليبي ، تتكون عينة الدراسة من أربع فئات بالقطاع المصرفي الليبي تشمل: رؤساء هيئة الرقابة الشرعية، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، مدراء إدارة التدقيق الشرعي والمدققين الشرعيين الخارجيين لمصارف هذا القطاع ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام مصادر البيانات الأولية المجمعة عن طريق أداة الاستبيان وتم توزيع (40) استبانة وكانت الصالحة منها (36) استبانة، وتم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات.

أظهرت النتائج أن الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة، حيث أن الدراية بالمفاهيم الشرعية والمعايير المهنية تؤثر إيجابياً على فعالية التدقيق. كما تبين أن الاستقلالية المهنية للمدقق الشرعي تلعب دوراً مهماً في تعزيز حيادية القرارات الشرعية ودعم الثقة في التقارير الشرعية. بالإضافة إلى ذلك، أكدت الدراسة أن البنية التحتية القوية للإدارة العليا، بما في ذلك التدريب وتوفير الأدوات المناسبة، تساهم في تحسين فعالية التدقيق الشرعي. وأشارت النتائج أيضاً إلى أن دعم الإدارة العليا وتوفير الموارد المالية يعزز الشفافية والمساءلة، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في عمليات التدقيق. وأخيراً، تبين أن العناية المهنية للمدقق الشرعي تساهم في تنظيم العمليات وتحقيق الامتثال للمعايير الأخلاقية، مما يساهم في بناء الثقة والمصداقية للمؤسسات المصرفية.

الكلمات الدالة: *التدقيق الشرعي، القطاع المصرفي الليبي، الكفاءة المهنية، الاستقلالية، البنية التحتية.*

The Factors Affecting the Effectiveness of Shari'a Auditing:

"An Applied Study on the Libyan Banking Sector"

Mohamed Ali Elshaafi
Faculty of Economics and Political Science
Misurata University
shaikh.m@eps.misuratau.edu.ly

Mohamed Meftah Shaikh Raheel
Faculty of Economics and Political Science
Misurata University
M.Elshaafi@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

This study aimed to explore the factors influencing the effectiveness of Sharia auditing in the Libyan banking sector. The study population consisted of Sharia auditors in the Libyan banking sector. The sample of the study included four categories within the Libyan banking sector: Heads of Sharia Supervisory Boards, members of Sharia Supervisory Boards, managers of Sharia audit departments, and external Sharia auditors for the banks in this sector. The study utilized a descriptive-analytical approach, with primary data collected through a questionnaire. A total of 40 questionnaires were distributed, of which 36 were valid for analysis. Statistical analysis was performed using the SPSS software.

The results indicated that the professional competence of the Sharia auditor is one of the key factors affecting effectiveness, as knowledge of Sharia concepts and professional standards positively impacts the auditing process. The study also found that the professional independence of the Sharia auditor plays a crucial role in enhancing the neutrality of Sharia decisions and supporting confidence in Sharia audit reports. Additionally, it was confirmed that a strong infrastructure for senior management, including training and the provision of appropriate tools, contributes to improving the effectiveness of Sharia audits. The results further emphasized that support from senior management and the allocation of financial resources enhances transparency and accountability, leading to increased trust in auditing processes. Finally, the study found that the professional care of the Sharia auditor helps organize processes and ensures compliance with ethical standards, which contributes to building trust and credibility in banking institutions.

Keywords :*Sharia audit, Libyan banking sector, professional competence, independence, infrastructure.*

1.1 المقدمة

شهدت الصناعة المصرفية نمواً ملحوظاً في المعاملات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، سواء من خلال افتتاح مصارف إسلامية جديدة أو تحويل بعض المصارف التقليدية للعمل وفقاً لأحكام الشريعة أو فتح نوافذ إسلامية فيها. وقد تسارع هذا التحول بعد الأزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت على اقتصادات العديد من الدول. يعد النظام المالي الإسلامي بديعاً في تركيبه، قوياً في أحكامه، وراسخاً في مبادئه، حيث يحقق العدالة ويمنع الظلم، ويستند إلى قواعد محكمة تحقق الخير والصلاح للمجتمعات الإسلامية في دنياهم وآخرتهم.

مع تطور المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك المصارف الإسلامية، والشركات الاستثمارية، وشركات التأمين، إضافة إلى المصارف التي لديها نوافذ إسلامية، التزمت هذه المؤسسات بتطبيق الشريعة الإسلامية في أعمالها. يتميز العمل المصرفي الإسلامي بالتزامه بأحكام الشريعة، ويحتاج إلى جهاز شرعي كفء لضمان الالتزام وابتعاد المؤسسات عن الشبهات والمحرمات (قدوري وآخرون، 2018). لضمان التزام هذه المؤسسات، يجب وجود جهة رقابية شرعية تتابع أعمال المصارف، وتقويم الأخطاء، وتقديم البدائل الشرعية (حيرش وآخرون، 2024). ومع زيادة عدد المصارف الإسلامية، برزت الحاجة إلى هيئة رقابة شرعية وتدقيق شرعي لضمان تطبيق الشريعة في المعاملات المالية (الحشايكة، 2019).

ويعد التدقيق الشرعي المبني على الشريعة الإسلامية وظيفة أساسية لضمان الامتثال لأحكام الشريعة في المنتجات المالية الإسلامية، من خلال ممارسات التدقيق الشرعي التي تعد أمرًا بالغ الأهمية في تعزيز نزاهة المؤسسات المالية الإسلامية، وتعزيز المساءلة والشفافية في النظام المالي. تتمثل وظيفة المدقق الشرعي في مساعدة المؤسسات المالية الإسلامية لضمان وجود نظام رقابة داخلي يحرص على إجراء العمليات التجارية بكفاءة وفعالية. ويُنظر إلى نظام التدقيق الشرعي الفعال على أنه ركيزة قوية للأعمال المالية الإسلامية؛ لأنه يساعد على التحكم في المخاطر المالية وتقليلها، ويعمل كمراقب داخلي للأنشطة المالية (Islam and Bhuiyan, 2021).

تشمل كفاءة المدققين الشرعيين المعرفة الكافية بالشريعة والعقود المالية، بالإضافة إلى الاستقلالية التي تعبر عن الموقف الحيادي للمدققين الشرعيين، ليكونوا خاليين من تضارب المصالح، والحماية من تدخل الأطراف التنفيذية في تحديد نطاق التدقيق الشرعي (Ab Ghani et al., 2019). يُعتبر دعم الإدارة العليا أحد العوامل المهمة التي تؤثر على فعالية المدققين الشرعيين، من خلال الدعم الفعّال في توفير الموارد الكافية لإنجاز مسؤولياتهم وتحقيق أهدافهم، مما يؤدي إلى مستوى عالٍ من الفعالية في المؤسسات المالية الإسلامية. ويجب على المدققين بذل العناية المهنية اللازمة، وبذل الجهد والمهارة بالمستوى المتوقع من أي مدقق يتمتع بمستوى معقول من التبصر والاقتدار (الحشايكة، 2019؛ Mukhibad et al., 2023).

وفقًا لما أشار إليه دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (2023)، يجب تنسيق عمليات التدقيق الشرعي بين المصرف المركزي وهيئة الرقابة الشرعية لضمان تغطية شاملة لجميع جوانب التدقيق وتجنب تكرار الجهود. ويسهم هذا التعاون في تحقيق الشفافية والكفاءة في تنفيذ التدقيق الشرعي داخل المصارف.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول التدقيق الشرعي في المصارف، الذي يُعدّ أحد أهم العناصر في منظومة العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ومن خلاله يكتسب المصرف المصداقية لدى شرائح المجتمع التي تتعامل معه، من مساهمين ومودعين ومتعاملين وأجهزة رقابية. حيث يساعد التدقيق الشرعي هيئة الرقابة الشرعية في الحكم على مدى التزام المصرف – درجة التأكد – بالضوابط والفتاوى الشرعية التي أصدرتها هيئة الرقابة الشرعية ومدى التطبيق السليم للمنتجات والخدمات المصرفية

المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة، لتقديم هذه الشهادة من هيئة الرقابة الشرعية والمدقق الشرعي الخارجي إلى المساهمين وأصحاب العلاقة.

علاوةً على ذلك، فإن نتائج هذه الدراسة سيكون لها أثر بارز على المصارف نفسها والمراجعين الشرعيين، لأنها تسهم في تحسين فعالية التدقيق الشرعي وتعزيز الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية في القطاع المصرفي الليبي.

2.1 مراجعة الأدبيات:

تشير مراجعة الأدبيات إلى أن فعالية التدقيق الشرعي في المصارف تتأثر بعدد من العوامل الأساسية التي تساهم في تحسين كفاءة وفعالية هذا النظام الرقابي. في السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام بفعالية التدقيق الشرعي، حيث تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في سياقات مختلفة. على الرغم من توافر العديد من الدراسات حول فعالية التدقيق الشرعي في المصارف في بعض الدول، فإن هناك نقصًا في الدراسات التي تركز على هذا الموضوع في العديد من الدول النامية، مثل ليبيا. بناءً على هذه الخلفية، استعرضت الأدبيات الدراسات التي تناولت فعالية التدقيق الشرعي، والتي يمكن تصنيفها في مجموعات تتعلق بالعوامل المؤثرة على التدقيق الشرعي في العمل المصرفي الإسلامي، بما في ذلك الاستقلالية والكفاءة، التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، والأبعاد الثقافية والقانونية.

تناولت بعض الدراسات الفرق بين التدقيق التقليدي والتدقيق الشرعي لإبراز الفروق الرئيسية بينهما، مثل نطاق التدقيق، المهارات والمؤهلات المطلوبة، والهدف من التدقيق. كما يوضح **Kasim et al. (2015)** أن التدقيق التقليدي الذي يركز على البيانات المالية غير كافٍ لتلبية أهداف الشريعة الإسلامية، حيث أن الهدف الرئيسي للشريعة هو حماية مصلحة الناس في حياتهم الدنيا وآخرتهم. كما أن التدقيق الشرعي الداخلي يركز على التأكد من أن جميع الأنشطة في المصارف الإسلامية تتماشى مع قواعد وأحكام الشريعة، بما في ذلك المعاملات، المنتجات، السياسات، والإجراءات.

وفي هذا الشأن، لا شك أن التدقيق التقليدي يؤثر بشكل كبير على أطر التدقيق المستخدمة في المؤسسات المالية الإسلامية. إن دور ومسؤوليات المدققين في المؤسسات المالية الإسلامية أوسع بكثير من تلك الموجودة في البنوك التقليدية، فيما يتعلق بفحص مجموعة متنوعة من العقود وهياكل المنتجات، وإعداد التقارير عن المعاملات، وإعداد البيانات المالية والتقارير والنشرات التسويقية وأي مستندات قانونية أخرى ذات صلة بعمليات المؤسسات المالية الإسلامية. ويمكن لمراجعي الشريعة أن يشاركوا في هذه المسؤوليات؛ فهم لا يرفضون جميع تقنيات وآليات التدقيق التقليدية، إذ يمكن استخدامها لاختبار القيم التي تتفق مع الشريعة (Algabry et al., 2020).

في حين أن هناك الكثير من الأدبيات حول التدقيق الداخلي والخارجي في المصارف التقليدية، فإن دراسة التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية ما تزال في مراحلها الأولى. في هذا السياق، أكدت بعض الدراسات على أهمية البحث المستمر في التدقيق الشرعي وفعاليته، ومن بينها دراسة (**Kasim et**

al., 2015) ودراسة (**Yaacob et al., 2014**) اللتان دعَتا إلى المزيد من البحث لفهم كيفية تعزيز فعالية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف.

فقد أشار Khalid et al. (2018a) إلى أن أحد المسؤوليات الأساسية للمصارف الإسلامية هو التأكد من التزامها بالشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك، بيّنت دراسات أخرى أنه يجب على مدققي الشريعة تقييم ما إذا كانت آليات الرقابة الداخلية فعالة وكفؤة بما يكفي لمنع الانتهاكات المحتملة للشريعة، وهم مسؤولون أيضًا عن فحص العقود المختلفة وهياكل المنتجات، وإعداد التقارير عن المعاملات، وإعداد البيانات المالية والتقارير والنشرات التسويقية وأي مستندات قانونية أخرى ذات صلة بعمليات المؤسسات المالية الإسلامية (Othman and Ameer, 2015; Yasoa et al., 2020).

وفي سياق دراسة العوامل المؤثرة على فعالية التدقيق الشرعي، تمثل دراسة **Islam and Bhuiyan (2021)** نموذجًا مهمًا في فهم العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي، حيث ركزت على تحليل ثلاث متغيرات رئيسية وهي استقلالية المدققين، وكفاءتهم، وأدائهم. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على فعالية نظام التدقيق الداخلي المبني على الشريعة الإسلامية. وأوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات التي تأخذ في الاعتبار العوامل الأخرى مثل التعاون بين الإدارات ودعم الإدارة العليا.

كما تناولت دراسة **Ahmed and Sarea (2019)** العوامل التي تؤثر على فعالية التدقيق الشرعي في البحرين، حيث أظهرت النتائج أن التنفيذ الفعّال للتدقيق الشرعي يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بكفاءة وأداء المدققين الشرعيين. كما أكدت الدراسة على أهمية الاستقلالية ورقابة الهيئات الشرعية في تعزيز فعالية التدقيق الشرعي، وأوصت بضرورة الاستثمار في تدريب المدققين الشرعيين لتحسين الثقة في المؤسسات المالية. كما توصلت دراسات أخرى إلى أهمية هذه العوامل، مثل دراسة التواتي وقفه (2015) التي تناولت تقييم أداء المراقب الشرعي في المصارف الليبية التي تطبق نظام النوافذ الإسلامية، وخلصت إلى أن المراقب الشرعي في المصارف الليبية يتمتع بالاستقلالية اللازمة، إلا أن هناك بعض التقصير في التأهيل العلمي والعملي من قبل هيئة الرقابة الشرعية المركزية.

كما تناولت دراسة **Alam et al. (2020)** موضوع الإطار الشامل للتدقيق الشرعي الداخلي، من خلال تقديم إطار شامل للعوامل التي تؤثر على فعالية التدقيق الشرعي الداخلي، والتركيز على اللوائح الحالية وأعضاء الحوكمة الشرعية وأفضل الممارسات. كما تبرز الدراسة أيضًا تأثير التدقيق الشرعي على أهداف الشريعة الإسلامية. وفي نفس السياق، أكدت دراسات أخرى من بينها **Ali and Kasim (2019); Mohd Ali et al. (2018); Yasoa et al. (2020)** على أنه يجب على المدققين أن يأخذوا بعين الاعتبار عناصر الرقابة الداخلية لتقييم ما إذا كانت فعّالة وكفؤة بما يكفي لتقليل احتمالية وقوع أي انتهاكات للشريعة. ومن الضروري أن يمتلك المدققون الشرعيون مهارات ومعرفة متخصصة، بالإضافة إلى سنوات من الخبرة في هذا المجال، لتلبية المتطلبات الأساسية اللازمة لتأهيلهم كمدققين شرعيين أكفاء. وبالتالي، يعتبر العلم الشرعي هو العنصر الأساسي في معارف المدققين الشرعيين المؤهلين، يليه الإلمام بالعمليات المصرفية الإسلامية وفهم فقه المعاملات. في حين أكدت دراسة **Ajili and Bouri (2018)** أنه يمكن

تحقيق التزام المصارف بالشريعة الإسلامية من خلال تعزيز فعالية الحوكمة الشرعية، التي تشمل التدقيق الشرعي الداخلي ووظيفة المراجعة الشرعية الداخلية.

في المقابل، ركزت عدد من الدراسات الأخرى على التحديات في التدقيق الشرعي الداخلي، حيث تواجه عملية التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية تحديات مثل نقص الكفاءة المهنية في المجالات المالية والشرعية، وعدم الاستقلالية عن التأثيرات الخارجية.(Khalid et al., 2018b)

كما تناولت بعض الدراسات التحديات المتعلقة بالبنية التحتية والتشريعات، ومن بينها دراسة الحشايكة (2019)التي تناولت إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي في المصارف الإسلامية الأردنية، وأظهرت الدراسة وجود فجوة في البنية التحتية اللازمة لتنفيذ التدقيق الشرعي الخارجي. كما اقترحت تعديل القوانين والتشريعات الخاصة بالبنك المركزي الأردني لتطبيق هذه المراجعة بشكل فعال. وهذه النتيجة تبرز أهمية البنية التحتية والتنظيمية لتطبيق التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية.

مما سبق، يتبين أن فعالية التدقيق الشرعي في المصارف تعتمد على عدة عوامل رئيسية تشمل الاستقلالية، الكفاءة، البنية التحتية، والتعاون بين الإدارات، فضلاً عن دور الهيئة الشرعية والمراقبين الشرعيين في تعزيز فعالية النظام الرقابي. ومع أن هذه الدراسات تناولت موضوعات مماثلة، إلا أن الدراسة الحالية تركز على فهم العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في القطاع المصرفي الليبي، بما يتناسب مع البيئة المحلية وتحدياتها. هذا يعزز من أهمية هذه الدراسة في تقديم منظور جديد حول فعالية التدقيق الشرعي في بيئة مصرفية ليبية ذات خصوصيات قانونية وتنظيمية وثقافية تختلف عن الكثير من الدول الأخرى.

3.1 مشكلة الدراسة:

تعد المصارف من الركائز الأساسية والمهمة لاقتصادات البلدان الإسلامية. ونظرًا للطبيعة المميزة لأعمال تلك المؤسسات وارتباطها الوثيق بالشريعة الإسلامية، فإن إدارة هذه المؤسسات مدركة لأهمية الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في معاملاتها، وكذلك ضرورة الإفصاح عن هذا الالتزام للجهات المتعاملة معها. وبما أن الهدف الأساسي لمهنة التدقيق هو إضفاء المصداقية على نتائج أعمال المؤسسات، أصبح تدقيق أعمال المصارف الإسلامية ضروريًا، لإعطاء قوة وثقة أكبر لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها (توفيق وآخرون، 2014). كما أن التأكد من ملاءمة نظام الرقابة الشرعية الداخلية وكفايته وفاعليته في تحقيق هدف الرقابة الشرعية في جميع معاملات المصرف، وكشف أي انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى (حمدي وآخرون، 2021).

عليه، جاءت هذه الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية. وقد صيغت الإشكالية البحثية في محاولة للإجابة على السؤال التالي:

ما هي أهم العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في القطاع المصرفي الليبي؟

وينبثق عن سؤال مشكلة الدراسة الأسئلة الفرعية الآتية:

- هل تؤثر الكفاءة المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل تؤثر الاستقلالية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل تؤثر البنية التحتية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل يؤثر دعم الإدارة العليا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟
- هل تؤثر العناية المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية؟

4.1 فرضيات الدراسة:

بالاستناد إلى أهداف الدراسة وأسئلتها، وبعد الرجوع إلى الدراسات السابقة ومشكلة الدراسة وأهدافها، تم تطوير فرضيات الدراسة على النحو التالي:

H1: تؤثر الكفاءة المهنية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

H2: تؤثر الاستقلالية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

H3: تؤثر البنية التحتية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

H4: يؤثر الدعم الإداري تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

H5: تؤثر العناية المهنية تأثيرًا إيجابيًا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

5.1 أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو تقصي العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف العاملة في ليبيا، ويتم الوصول إلى الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة مدى تأثير الكفاءة المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير الاستقلالية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير البنية التحتية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير دعم الإدارة العليا في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.
- معرفة مدى تأثير العناية المهنية في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا.

6.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تناولها موضوعًا حيويًا يتعلق بالعوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية في ليبيا. تهدف الدراسة إلى استكشاف تلك العوامل وتحديد مدى تأثيرها على فاعلية عمليات التدقيق الشرعي داخل المصارف الليبية، مما يساهم في إثراء المعرفة حول هذه القضية. كما أن النتائج المتوقعة ستوفر فهمًا عميقًا حول مدى نجاح التدقيق الشرعي في المصارف الليبية، مما يساعد في تحسينه وتطويره. من جهة أخرى، توفر هذه الدراسة إضافة علمية قيمة تسهم في تطوير الأدبيات الأكاديمية في مجال التدقيق الشرعي، وتعد مرجعًا مهمًا للباحثين والممارسين الراغبين في فهم أعمق لهذا الموضوع والبحث في جوانبه المختلفة.

الإطار النظري للدراسة:

2 .التدقيق الشرعي وعواملة المؤثرة:

1.2 مفهوم التدقيق الشرعي: يمكن تحديد مفهوم التدقيق الشرعي بشكل واسع بأنه: إدارة من إدارات المؤسسة المالية الإسلامية، معنية بالتأكد من أن المؤسسة قد أدت مسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفقًا لما تقرره هيئة الفتوى أو الرقابة الشرعية بالمؤسسة. ويعد التدقيق الشرعي محور الارتكاز للتأكد من سلامة المنتجات المالية التي تقدمها المصارف الإسلامية لعملائها، وللتأكد من درجة موافقتها لفتاوى هيئة الرقابة الشرعية. ونظراً للدور الكبير الذي تؤديه عملية التدقيق الشرعي، وسعيًا لتطويرها وتنظيمها، فإن التدقيق الشرعي ملزم بقرارات الهيئة الشرعية ويرفع إليها جميع المسائل المستجدة والمعاملات المختلف فيها للبث في الحكم النهائي. وتعتبر صناعة التدقيق الشرعي من الصناعات الحديثة نسبيًا، الأمر الذي جعلها بحاجة ماسة إلى العديد من القواعد الراسخة والنظريات المستقرة حتى تسير عجلتها باستقرار. (بوقرن، ريشي 2022) (إحسان، سليمة 2024) (وردة، ميمونة 2017).

كما تتعدد التعريفات المتعلقة بالتدقيق الشرعي في أدبيات الموضوع، حيث يختلف كل تعريف حسب نطاقه وتركيزه على جوانب معينة من العملية. ومن خلال هذه التعريفات، يمكن عرض المفاهيم التالية:

- التدقيق الشرعي: نشاط مستقل وموضوعي لضمان امتثال المؤسسة لأحكام الشريعة والمشورة، ويهدف إلى إضافة قيمة وتحسين عمليات المؤسسة. ويساعد المؤسسة المالية على تحقيق أهدافها من خلال منهجية منضبطة لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر ومراقبتها وإدارتها(Ariffin, et al, 2019) .
- التدقيق الشرعي: هو القدرة على التخطيط والتنفيذ وتوثيق المعلومات ونتائج تدقيق الشريعة الإسلامية، والقدرة على تقديم التوصيات، وإعداد التقارير، ومتابعة وتقييم مدى الامتثال لأحكام الشريعة وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، والفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية(Algabry, et al, 2020) .

وبناءً على التعريفات السابقة، يمكن تعريف التدقيق الشرعي بأنه: عملية فحص ومراجعة مستقلة وموضوعية للمعاملات المالية والإدارية في المؤسسات المالية، وذلك من منظور الشريعة الإسلامية. يهدف إلى ضمان الامتثال لأحكام الشريعة وتعزيز فعالية إدارة المخاطر، مع التحقق من توافق العمليات المالية والإدارية مع المعايير والضوابط الشرعية المعتمدة، مما يسهم في تعزيز نزاهة المؤسسات المالية الإسلامية.

2.2 **العوامل المؤثرة على التدقيق الشرعي:** تم اختيار العوامل المؤثرة على التدقيق الشرعي، والتي قد يكون لها أثر على القطاع المصرفي الليبي، استنادًا إلى مراجعة الأدبيات السابقة لتحديد العوامل الأكثر تأثيرًا على التدقيق الشرعي، مع التركيز على العوامل التي تم الإشارة إليها بشكل متكرر في الدراسات السابقة، وهي كالتالي:

- **الكفاءة المهنية** :امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لتقديم خدمات التدقيق الشرعي بجودة عالية وموثوقة وفقًا للضوابط الشرعية (Ahmed and Sarea, 2019; Mukhibad, et al, 2023; Ab Ghani, et al, 2019; Algabry, et al, 2020).

- **الاستقلالية** :اتخاذ القرارات وتقديم التوصيات بطريقة مستقلة دون التأثر بالضغوطات الخارجية تيماوي، 2016 ; Alqudah, et al, 2019; Ahmed and Sarea, 2019; Ab Ghani, et al, 2019; Algabry, et al, 2020).
- **البنية التحتية** :الموارد والعناصر واللوائح الداخلية والتقنيات اللازمة التي تدعم وتمكن المدقق الشرعي من أداء مهامه وواجباته بشكل فعال وموثوق (الحشايكة، 2019).
- **دعم الإدارة العليا** :التزام الإدارة بتنفيذ توصيات المدقق الشرعي وتوفير التدريب والتطوير المستمر للمدقق الشرعي.(Alqudah, et al, 2019; Algabry, et al, 2020)
- **العناية المهنية** :أن يقوم المدقق باتباع أخلاقيات المهنة وتطبيق معايير التدقيق بشكل صحيح وسليم من ناحية التخطيط الصحيح للعمل وفهم النشاط وتحديد المخاطر، وتوثيق عملية التدقيق بشكل سليم، وتقديم تقرير التدقيق للجهات المعنية (تيماوي، 2016).

الإطار العملي للدراسة:

يتناول هذا القسم وصفًا لمجتمع وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات، كما يتناول تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبانة واختبار فرضيات الدراسة. ومن ثم، يتم عرض النتائج التي تم استخلاصها ومناقشتها، والتي تحقق أهداف الدراسة، فضلاً عن وضع مجموعة من التوصيات المناسبة بناءً على نتائج الدراسة.

1.3مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين في القطاع المصرفي الليبي، بينما تتكون عينة الدراسة من أربع فئات في هذا القطاع تشمل: رؤساء هيئة الرقابة الشرعية، أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، مديري إدارة التدقيق الشرعي، والمدققين الشرعيين الخارجيين لمصارف هذا القطاع.

تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (40) مفردة من هذا المجتمع، كانت الصالحة منها (36) مفردة. وتم التركيز على اختيار هذه الفئات بهدف الوصول المباشر للمعلومات والبيانات الحقيقية التي تحقق أهداف الدراسة، حيث إن هذه الفئات هي الأكثر دراية بالرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في القطاع المصرفي. في هذه الدراسة، تم الاعتماد على آراء أعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين الخارجيين، واستبعاد الآخرين الذين يشغلون وظائف أخرى، نظرًا لمعرفة هؤلاء بالقطاع المصرفي وقدرتهم على الإجابة على أسئلة الاستبانة. ويبين الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي:

	العدد	النسبة
رئيس هيئة الرقابة الشرعية	1	%2.8
عضو هيئة رقابة شرعية	10	%27.8
مدير إدارة التدقيق الشرعي	4	%11.1
مدقق شـرعي خارجي	21	%58.3
الإجمالي	36	%100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة أفراد العينة الذين يشغلون وظيفة "مدقق شرعي خارجي" كانت 58.3% من إجمالي عينة الدراسة، بينما كانت نسبة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية 27.8%. وكانت أقل نسبة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمدققين الشرعيين 2.8% بسبب صعوبة الوصول إليهم.

2.3منهجية الدراسة العلمية:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفًا دقيقًا استنادًا إلى الدراسات النظرية، مما شكل الإطار النظري للدراسة. كما تم استخدام الطريقة التحليلية لجمع البيانات وتحليلها وإثبات الفرضيات المرتبطة بالعوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف في السياق الليبي، من خلال إجراء دراسة ميدانية وجمع البيانات باستخدام الاستبانة التي تم ترميزها وفقًا لمقياس (ليكرت الخماسي).

3.3 أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات التي تطلبها إجراءات تحليل المشكلة البحثية. وقد تم تصميم هذه الأداة التي اعتمدتها الدراسة في جمع المعلومات، وتم تقسيمها إلى قسمين هما:

- القسم الأول يحتوي على المعلومات العامة عن المبحوث، والتي تتمثل في (الوظيفة، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة).
- بينما يهدف القسم الثاني إلى استنباط تصورات المشاركين في الدراسة فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي. وقد تم وضع وتطوير أسئلة الاستبيان بعد مراجعة الأدبيات في هذا المجال على سبيل المثال(Ahmed and Sarea, 2019) :، (Alqudah et al., 2019)، و(الحشايكة، 2019).

كل الأسئلة في القسم الثاني استخدمت مقياس ليكرت ذو الخمس نقاط لتوضيح درجة الموافقة، وهو المقياس الذي يُستخدم عادة في أبحاث العلوم الاجتماعية.

4.3 أساليب التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم تفريغ وتحليل البيانات والمعلومات باستخدام البرنامج الإحصائي .SPSS كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفقًا للأساليب الإحصائية التالية:

- **اختبار ت لعينة واحدة :(One Sample t Test)** لتحديد الاتجاه العام حول كل محور في استبيان الدراسة. بحيث إذا كانت قيمة مستوى الدلالة (P-value) أكبر من 0.05 فهذا يدل على أن الاتجاه العام حول هذه العبارة يُظهر درجة متوسطة. أما إذا كانت قيمة مستوى الدلالة(P-value)أقل من 0.05 فهذا يدل على أن الاتجاه العام حول هذه العبارة يُظهر درجة منخفضة أو مرتفعة، وفي هذه الحالة ننظر إلى قيمة الوسط.
- **معامل ألفا كرنباخ :(Cronbach's Alpha)** تم استخدامه لدراسة صدق وثبات أداة الدراسة. وتعتبر أداة الدراسة مناسبة إذا كانت قيمة هذا المعامل أكبر من 60.%

5.3 صدق وثبات أداة الدراسة:

يقصد بالصدق عمومًا أن العبارة الموجودة في الاستبيان تقيس ما يفترض في البحث قياسه بالفعل، أما الثبات فيعني أن الاستبيان يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه. ولهذا الغرض، تم عرض صحيفة

الاستبيان المعدة على مجموعة من المتخصصين لإبداء الرأي حولها وتحديد بعض الملاحظات. وبعد اعتمادها، تم توزيعها على عينة الدراسة وتم قياس الصدق والثبات عن طريق حساب معامل ألفا كرنباخ للصدق والثبات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين قيمة معامل ألفا كرنباخ لمحاور صحيفة الاستبيان

المحور	قيمة معامل ألفا كرنباخ
الكفاءة المهنية	0.722
الاستقلالية	0.755
البنية التحتية	0.806
دعم الإدارة العليا	0.858
العناية المهنية	0.820
الكل	0.930

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن جميع قيم معامل ألفا كرنباخ مناسبة للدلالة على صدق وثبات أداة الدراسة وملاءمتها لها.

6.3دراسة وتحليل بيانات الدراسة:

أولًا: دراسة المحور الأول (الكفاءة المهنية):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة، بهدف اختبار الفرضية التي تنص على أن "**الكفاءة المهنية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية**". وقد تم تحليل هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها باستخدام التحليل الإحصائي المناسب. وأجريت الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور الكفاءة المهنية

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
على المدقق الشرعي أن يكون على دراية كافية بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتدقيق الشرعي.	ك	0	0	1	15	20	4.53	.56	1	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	2.8	41.7	55.6				
على المدقق الشرعي أن يكون على دراية بالمعايير الشرعية مثل معيار الحوكمة الشرعية رقم 3 الصادر عن (AAOIFI) والمنشورات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.	ك	1	0	1	17	17	4.36	.80	3	مرتفعة جدا
	%	2.8	0.0	2.8	47.2	47.2				
يمكن تعزيز كفاءة المدقق الشرعي من خلال تحسين مؤهلاتهم المهنية	ك	0	0	2	16	18	4.44	.61	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	5.6	44.4	50.0				
على المدقق الشرعي أن يكون لديه مهارات تقنية تمكنه من إعداد تقارير التدقيق بكفاءة	ك	0	0	3	20	13	4.28	.61	4	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	8.3	55.6	36.1				

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
يتمتع المدقق الشرعي بمهارات تواصل فعالة للتفاعل مع والزملاء والجهات المعنية الأخرى	ك	0	0	8	11	17	4.25	.81	5	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	22.2	30.6	47.2				
العام		-	-	-	-	-	**4.37**	**0.47**	-	**مرتفعة جدا**

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة جدًا، حيث كانت أكثر العبارات انطباقًا هي العبارة: "أن يكون المدقق الشرعي على دراية كافية بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتدقيق الشرعي"، حيث حصلت على متوسط قدره 4.53، أي بدرجة مرتفعة جدًا.

وبصفة عامة، تم دراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به من خلال إجراء اختبار ت لعينة واحدة(One Sample t Test) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور الكفاءة المهنية

N العدد	Mean الوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
36	4.3722	.47124	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنها أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور هو أن درجة الانطباق مرتفعة. بناءً على ذلك، يمكن القول إن "الكفاءة المهنية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية."

ثانيًا: دراسة المحور الثاني (الاستقلالية) :تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة باستخدام عينة الدراسة لدراسة الفرضية التي تنص على أن "الاستقلالية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية". وقد تم تحليل هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها باستخدام التحليل الإحصائي المناسب، وأجريت الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور الاستقلالية

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
أن يكون للمدقق الشرعي استقلالية مهنية كاملة في أداء مهامه واتخاذ القرارات المستقلة بشأن التدقيق الشرعي	ك	0	0	2	13	21	4.53	.61	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	5.6	36.1	58.3				
ينبغي للمدقق الشرعي أن يكون حياديًا وغير منحاز في تقييمه وتوصياته، وأن يتجنب أي	ك	1	0	2	20	13	4.22	.80	5	مرتفعة جدا
	%	2.8	0.0	5.6	55.6	36.1				

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
أن يكون للمدقق الشرعي استقلالية مهنية كاملة في أداء مهامه واتخاذ القرارات المستقلة بشأن التدقيق الشرعي تعارض مصالح يؤثر على قراراته المهنية	ك	0	0	2	13	21	4.53	.61	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	5.6	36.1	58.3				
للمدقق الشرعي استقلالية عن الإدارة الداخلية للمؤسسة المدققة، حتى يتمكن من تقييم أداء الإدارة من جانب العمليات التمويلية	ك	0	1	3	17	15	4.28	.74	4	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	8.3	47.2	41.7				
للمدقق الشرعي استقلالية مالية تامة عن العميل، بمعنى أنه لا يعتمد على العميل للحصول على أي دخل يؤثر على استقلاليته.	ك	0	0	5	12	19	4.39	.73	3	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	13.9	33.3	51.8				
أن يتجنب المدقق الشرعي أي ضغط خارجي أو تعارض مصالح شخصية يؤثر على قراراته المهنية وتوصياته	ك	0	0	1	14	21	4.56	.56	1	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	2.8	38.9	58.3				
استقلالية المدقق الشرعي تدعم الثقة في التقارير الشرعية عن أنشطة المصرف	ك	0	0	3	11	22	4.53	.65	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	8.3	30.6	61.1				
للمدقق الشرعي استقلالية مالية تامة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، حتى يتمكن من تقييم أداء الإدارة بكل حيادية	ك	1	1	6	15	13	4.06	.95	6	مرتفعة
	%	2.8	2.8	16.7	41.7	36.1				
العام		-	-	-	-	-	**4.37**	**.47**	-	**مرتفعة جدا**

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الموافقة على معظم العبارات مرتفعة، حيث كانت أعلى درجة موافقة للعبارة التالية: "أن يتجنب المدقق الشرعي أي ضغط خارجي أو تعارض مصالح شخصية يؤثر على قراراته المهنية وتوصياته" بمتوسط 4.56، مما يعني درجة مرتفعة جدًا. في المقابل، كانت أقل درجة موافقة للعبارة: "للمدقق الشرعي استقلالية مالية تامة عن الإدارة التنفيذية للمؤسسة، حتى يتمكن من تقييم أداء الإدارة بكل حيادية" بمتوسط 4.06، مما يعني درجة مرتفعة.

وبصفة عامة، ولدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبار ت لعينة واحدة(One Sample t Test) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور الاستقلالية

العدد N	الوسط Mean	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
36	4.3651	.46504	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي، نجد أنه أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور يشير إلى أن

درجة الموافقة مرتفعة. وبذلك يمكن القول بأن (الاستقلالية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).

ثالثًا: دراسة المحور الثالث (البنية التحتية):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عبر عينة الدراسة لاختبار الفرضية التي تنص على أن (البنية التحتية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية). وتم اختبار هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها من خلال التحليل الإحصائي المناسب، وأُجريت الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS. وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور البنية التحتية

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
وجود بنية تحتية قوية في المصرف يعزز من جودة التدقيق الشرعي	ك	0	0	9	11	16	4.19	.82	4	مرتفعة
	%	0.0	0.0	25.0	30.6	44.4				
يتطلب الاستفادة الكاملة من البنية التحتية توفير التدريب المناسب وتطوير مهارات المدققين الشرعيين	ك	0	0	4	15	17	4.36	.68	1	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	11.1	41.7	47.2				
تدعم البنية التحتية إعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بعمليات التدقيق الشرعي بشكل فعال وفي وقت قصير	ك	0	1	6	17	12	4.11	.78	5	مرتفعة
	%	0.0	2.8	16.7	47.2	33.3				
يمكن للبنية التحتية توفير أدوات وآليات لمراقبة وتقييم جودة عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية	ك	0	0	7	18	11	4.11	.71	5	مرتفعة
	%	0.0	0.0	19.4	50.0	30.6				
توفر البنية التحتية المتطورة منصة لاستخدام التكنولوجيا المبتكرة في عمليات التدقيق الشرعي، مما يحسن دقة وفعالية التدقيق	ك	2	0	3	14	17	4.22	1.02	3	مرتفعة جدا
	%	5.6	0.0	8.3	38.9	47.2				
البنية التحتية للمؤسسة قادرة على توفير وصول سريع ومتاح للمعلومات اللازمة لعملية التدقيق الشرعي	ك	0	1	4	16	15	4.25	.77	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	11.1	44.4	41.7				
العام		-	-	-	-	-	**4.21**	**0.57**	-	**مرتفعة جدا**

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة. وأكثر العبارات انطباقًا هي العبارة: "يتطلب الاستفادة الكاملة من البنية التحتية توفير التدريب المناسب وتطوير مهارات المدققين الشرعيين"، حيث حصلت على وسط حسابي قدره 4.36، أي بدرجة مرتفعة جدًا. أما أقل العبارات موافقة، فهي العبارتان: "تدعم البنية التحتية إعداد التقارير والتوصيات المتعلقة بعمليات التدقيق الشرعي بشكل فعال وفي وقت قصير"، و"يمكن للبنية التحتية توفير أدوات وآليات لمراقبة وتقييم جودة

عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية"، حيث حصلتا على وسط حسابي قدره 4.11، أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة، ولدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبار ت لعينة واحدة(One Sample t Test) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور البنية التحتية

N العدد	Mean الوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
	4.2083	.57373	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنه أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور يشير إلى درجة انطباق مرتفعة. وبذلك يمكن القول إن (دعم الإدارة العليا يعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).

رابعًا :دراسة المحور الرابع (دعم الإدارة العليا):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة من خلال عينة الدراسة بهدف دراسة الفرضية التي تنص على أن (دعم الإدارة العليا يعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية). وتم تحليل هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان المتعلقة بها، باستخدام التحليل الإحصائي المناسب، حيث تم إجراء الحسابات باستخدام البرنامج الإحصائي .SPSS وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور دعم الإدارة العليا

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
للإدارة العليا توجيهات وسياسات واضحة ومحددة تلتزم بها المؤسسة في عمليات التدقيق الشرعي.	ك	0	0	9	15	12	4.08	.77	5	مرتفعة
	%	0.0	0.0	25.0	41.7	33.3				
تخصص الإدارة العليا الموارد المالية اللازمة لتنفيذ عمليات التدقيق الشرعي بشكل فعال ومستدام	ك	1	0	7	20	8	3.94	.83	6	مرتفعة
	%	2.8	0.0	19.4	55.6	22.2				
توجد توجيهات صادرة من مجلس الإدارة بضرورة الالتزام بتوصيات المدقق الشرعي	ك	0	1	4	17	14	4.22	.76	3	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	11.1	47.2	38.9				
يعزز دعم الإدارة العليا في الشفافية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي	ك	1	0	3	15	17	4.31	.86	1	مرتفعة جدا
	%	2.8	0.0	8.3	41.7	47.2				
تركز الإدارة العليا أن تظهر استجابة فعالة لتوصيات المدقق الشرعي	ك	0	1	5	14	16	4.25	.81	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	13.9	38.9	44.4				
تدعم الإدارة العليا عمليات التدقيق الشرعي لبناء سمعة جيدة للمؤسسة بين الجمهور والمساهمين والعملاء، مما يؤدي إلى زيادة الثقة	ك	0	2	4	19	11	4.08	.81	5	مرتفعة
	%	0.0	5.6	11.1	52.8	30.6				
تسعى الإدارة العليا على التوعية والتثقيف حول أهمية التدقيق الشرعي والمعايير الشرعية المعمول بها في المؤسسة	ك	0	2	6	14	14	4.11	.89	4	مرتفعة
	%	0.0	5.6	16.7	38.9	38.9				
العام		-	-	-	-	-	**4.14**	**0.60**	-	**مرتفعة**

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة. وأعلى درجة انطباق كانت للعبارة (يعزز دعم الإدارة العليا الشفافية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي) بوسط 4.31، أي بدرجة مرتفعة جدًا. في حين أن أقل درجة موافقة كانت للعبارة (تدعم الإدارة العليا عمليات التدقيق الشرعي لبناء سمعة جيدة للمؤسسة بين الجمهور والمساهمين والعملاء، مما يؤدي إلى زيادة الثقة) بوسط 4.08، أي بدرجة مرتفعة.

وبصفة عامة، ولدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبار ت لعينة واحدة(One Sample t Test) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور التوقعات الإيجابية نحو المستقل

N العدد	Mean الوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	مستوى الدلالة P-value
36	4.1429	.60029	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنه أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور هو درجة انطباق مرتفعة. وبذلك يمكن القول إن **(دعم الإدارة العليا يعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).**

خامسًا: دراسة المحور الخامس (العناية المهنية):

تمت دراسة هذا المحور في مجتمع الدراسة عن طريق عينة الدراسة لاختبار الفرضية التي تنص على أن **(العناية المهنية تعتبر من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).** تم اختبار هذه الفرضية لكل فقرة من فقرات الاستبيان الخاصة بها باستخدام التحليل الإحصائي المناسب، وأُجريت الحسابات عبر البرنامج الإحصائيSPSS ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج التحليل الإحصائي للمحور العناية المهنية

العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الوسط	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
تسهم العناية المهنية في تعزيز الأخلاق المهنية للمدقق الشرعي وتوجيهه للامتثال للمعايير الأخلاقية المهنية في أداء عمله	ك	0	1	3	19	13	4.22	.72	3	مرتفعة جدا
	%	0.0	2.8	8.3	52.8	36.1				
تساعد العناية المهنية في إنشاء نظام داخلي لمراقبة الجودة يضمن تنفيذ عمليات التدقيق الشرعي بطريقة مهنية وفعالة وفقًا للمعايير المطبقة بالمؤسسة	ك	0	1	5	19	11	4.11	.75	4	مرتفعة
	%	0.0	2.8	13.9	52.8	33.6				
الاهتمام بالعناية المهنية يعزز التخطيط والتنظيم الجيد لعمليات التدقيق الشرعي، مما يضمن تغطية	ك	0	0	3	19	14	4.31	.62	1	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	8.3	52.8	38.9				

شاملة لجميع المجالات المحتملة للمخاطر والمخالفات									
تسهم العناية المهنية في وضع معايير وإجراءات لإعداد الوثائق والسجلات المهمة ذات الصلة بعمليات التدقيق الشرعي	ك	0	0	4	20	12	4.22	.64	3	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	11.1	55.6	33.3				
يسهم الاهتمام بالعناية المهنية في بناء الثقة والمصداقية للمدقق الشرعي والمؤسسات التي تستخدم خدماته، مما يعزز سمعتهم ويجذب المزيد من العملاء	ك	0	0	3	21	12	4.25	.60	2	مرتفعة جدا
	%	0.0	0.0	8.3	58.3	33.3				
تعزز العناية المهنية الرقابة الداخلية والمساءلة في عمليات التدقيق الشرعي	ك	0	0	4	24	8	4.11	.57	4	مرتفعة
	%	0.0	0.0	11.1	66.7	22.2				
العام		-	-	-	-	-	**4.20**	**0.47**	-	**مرتفعة جدا**

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن درجة الانطباق لمعظم العبارات مرتفعة جدًا. وأعلى العبارات انطباقًا هي العبارة: (الاهتمام بالعناية المهنية يعزز التخطيط والتنظيم الجيد لعمليات التدقيق الشرعي، مما يضمن تغطية شاملة لجميع المجالات المحتملة للمخاطر والمخالفات) بوسط 4.31، أي بدرجة مرتفعة جدًا.

وبصفة عامة، لدراسة الاتجاه العام لاستبيان الدراسة واختبار الفرضية الخاصة به، تم إجراء اختبار ت لعينة واحدة(One Sample t Test) ، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يبين نتائج اختبارات لمحور العناية المهنية

N العدد	Mean الوسط	Std. Deviation الانحراف المعياري	P-value مستوى الدلالة
	4.2037	.47495	.000

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق، نجد أن قيمة مستوى الدلالة أقل من 0.05، وبالنظر إلى قيمة الوسط الحسابي نجد أنها أكبر من 3، مما يدل على أن الاتجاه العام لهذا المحور هو أن درجة الانطباق مرتفعة. وبذلك يمكن القول إن **(تعتبر العناية المهنية من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية).**

7.3 مناقشة النتائج

من خلال التحليلات السابقة، يمكن ملاحظة أن النتائج تبين أن الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي تُعد من أبرز العوامل المؤثرة، حيث إن الدراية الكافية بالمفاهيم والمبادئ الأساسية للتدقيق الشرعي، بالإضافة إلى مهارات المدقق التقنية، تعكس تأثيرًا إيجابيًا على فعالية وكفاءة التدقيق الشرعي. هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Islam & Bhuiyan, 2021) التي أكدت أن كفاءة المدقق الشرعي تعتبر من العوامل الرئيسة التي تساهم في تحسين فعالية التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية.

من جانب آخر، أظهرت النتائج أيضًا أن استقلالية المدقق الشرعي تُعد عاملاً مؤثرًا في تحسين فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية. حيث إن الاستقلالية المهنية الكاملة في أداء المهام واتخاذ القرارات بحرية تامة بعيدًا عن الضغوطات الخارجية تساهم في تعزيز الثقة في نتائج التدقيق الشرعي. هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة (Ahmed & Sarea, 2019) التي أظهرت أن الاستقلالية الكاملة للمدقق الشرعي تؤثر بشكل إيجابي على فعالية التدقيق في المصارف الإسلامية.

كما بيّنت نتائج الدراسة أهمية وجود بنية تحتية قوية للإدارة العليا في المصارف التجارية الليبية، حيث تُساهم في توفير التدريب اللازم لتطوير مهارات المدققين الشرعيين، بالإضافة إلى أدوات وآليات فعّالة لمراقبة جودة عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية. وهذه النتيجة تتوافق مع ما أشارت إليه دراسة (Alam et al., 2020) التي أكدت على أهمية الدعم المؤسسي والتنظيمي في تعزيز فعالية التدقيق الشرعي.

أما فيما يخص دعم الإدارة العليا للمصرف، فقد أكدت النتائج أن التوعية بأهمية التدقيق الشرعي وتخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ عمليات التدقيق الشرعي بشكل فعّال من قبل الإدارة العليا يسهم بشكل كبير في تحسين فعالية التدقيق الشرعي. هذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Khalid et al., 2018) التي أظهرت أن دعم الإدارة العليا يعد من العوامل الحاسمة في بناء الثقة في المصارف الإسلامية وضمان التزامها بالمعايير الشرعية.

أخيرًا، أظهرت الدراسة أن العناية المهنية للمدقق الشرعي تؤثر بشكل إيجابي على فعالية التدقيق الشرعي، حيث إن الاهتمام بالعناية المهنية يعزز من التخطيط والتنظيم الجيد لعمليات التدقيق الشرعي، مما يضمن تغطية شاملة لجميع المجالات المحتملة للمخاطر والمخالفات. هذه النتيجة تتفق مع دراسة (Kasim et al., 2015)التي أظهرت أن العناية المهنية بالمدقق الشرعي تساهم في تعزيز فعالية التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية.

من خلال مقارنة هذه النتائج مع الأدبيات السابقة، يتضح أن العوامل التي تم تحديدها في الدراسة تتفق بشكل كبير مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة في هذا المجال، مما يساهم في تعزيز فهمنا لفعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية وتحقيق التزامها بالمعايير الشرعية.

4. خاتمة الدراسة:

تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود اتفاق عام بين المشاركين في الدراسة حول أهمية العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية. فقد أظهرت النتائج أن هناك عدة عوامل رئيسية تؤثر في تحسين فعالية وكفاءة التدقيق الشرعي، وهي: الكفاءة المهنية للمدقق الشرعي، استقلاليته، دعم الإدارة العليا، البنية التحتية للمصرف، وكذلك العناية المهنية في أداء العمل. هذه العوامل تشكل أساسًا قويًا لتحسين فعالية التدقيق الشرعي، وتساهم بشكل كبير في ضمان الالتزام بالمعايير الشرعية في المصارف.
تشير الدراسة إلى أن فعالية التدقيق الشرعي تتطلب توافر المعرفة العميقة بالمفاهيم والمبادئ الشرعية، بالإضافة إلى استقلالية المدقق الشرعي، مما يساهم في اتخاذ قرارات مهنية موثوقة ويعزز الثقة في التقارير الشرعية للمصارف. كما أظهرت الدراسة أهمية دعم الإدارة العليا وتوفير بنية تحتية قوية تسهم في تطوير مهارات المدققين الشرعيين، بما يضمن التزام المصرف بالمعايير الشرعية.

تسهم هذه الدراسة في المناقشات الجارية حول التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، خاصةً أنها تُعد من الدراسات القليلة التي تتناول هذا الموضوع في البيئة الليبية. يساهم هذا البحث في سد الفجوة

المعرفية المتعلقة بالتدقيق الشرعي في المصارف التجارية الليبية، ويقدم رؤى جديدة حول العوامل التي تؤثر في فعاليته. كما تسلط الضوء على ضرورة تعزيز ممارسات التدقيق الشرعي من خلال تحسين الكفاءة المهنية والاستقلالية والتطوير المستمر للبنية التحتية للمصارف. نظرًا لوجود نقص في الدراسات المتعلقة بالتدقيق الشرعي في المصارف الليبية، فإن هذه الدراسة تساهم في توسيع الفهم حول هذا الموضوع وتوفر إطارًا عمليًا يمكن أن يكون مفيدًا لصانعي السياسات والممارسين في هذا المجال.

5. التوصيات:

من خلال ما تناولته هذه الدراسة من العوامل المؤثرة في فعالية التدقيق الشرعي في القطاع المصرفي الليبي، واستنادًا إلى النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الدراسة بما يلي:

1) رفع الكفاءة المهنية للمدققين الشرعيين، وتوفير البنية التحتية الملائمة لعملهم.
2) توصي الجهات الرقابية، المتمثلة في المصرف المركزي، بإعادة النظر في الهيكل التنظيمي للمصارف، بما يعزز استقلالية وجودة عمليات التدقيق الشرعي وضمان الامتثال للمعايير الشرعية.
3) العمل على إعداد ورش عمل وندوات لتطوير مهارات المدققين الشرعيين.
4) تعزيز التدريب المستمر للمدققين الشرعيين، من خلال تطوير برامج تدريبية متخصصة لتحديث معارفهم وتطوير مهاراتهم في القطاع المصرفي.
5) استخدام التقنيات الحديثة في التدقيق الشرعي، وتبني أدوات تقنية متقدمة لتحسين دقة وكفاءة عمليات التدقيق الشرعي ومواكبة التطورات في هذا المجال.

6.الدراسات المستقبلية:

يمكن اقتراح بعض الدراسات المستقبلية، ومنها:

1. تأثير التكنولوجيا على التدقيق الشرعي: دراسة تأثير التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وBig Data على تحسين فعالية التدقيق الشرعي في المصارف.
2. دراسة مقارنة بين دول مختلفة: مقارنة التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في دول متعددة لفهم الممارسات الناجحة.
3. الثقافة المؤسسية وأثرها على التدقيق الشرعي: دراسة تأثير الثقافة المؤسسية على الالتزام بالمعايير الشرعية في المصارف.
4. استقلالية المدققين الشرعيين: دراسة العوامل التي تؤثر على استقلالية المدققين الشرعيين في المصارف الليبية.
5. دور التعليم المستمر في التدقيق الشرعي: دراسة تأثير التدريب والتعليم المستمر على تحسين كفاءة المدققين الشرعيين.
6. التدقيق الشرعي في النوافذ الإسلامية: دراسة مقارنة بين التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية الكاملة والنوافذ الإسلامية.
7. السياسات الرقابية وجودة التدقيق الشرعي: دراسة تأثير السياسات الرقابية التي يضعها المصرف المركزي الليبي على جودة التدقيق الشرعي.

المراجع:

أحمد بلقاسم التواتي, & طلال عمر قفه. (2015). تقييم أداء المراقب الشرعي بالمصارف التجارية التي تطبق نظام النوافذ الإسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية, (6), 97-56.

الحشايكة، ميساء طاهر .(2019) .مدى إمكانية تطبيق التدقيق الشرعي الخارجي على المصارف الإسلامية الأردنية (رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء). الزرقاء، الأردن.

الدهبي, وردة, بن بية, ميمونة, اقاسم, & عمر/مؤطر. (2017). التدقيق الداخلي وعلاقته بجودة الأداء في المؤسسات (رسالة ماجستير، جامعة احمد دراية-ادرار).

بوقرن مروة & ,ريشي شافية. (2022). دور التدقيق الداخلي في دعم حوكمة الشركات (رسالة ماجستير، جامعة 8 ماي). قالمة، الجزائر.

حمدي, معمر, فلاق, & صليحة. (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية, 2(2), 26-45.

حيرش, عبدالقادر, دويس & ,عبدالقادر. (2024). نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية-التجربة الكويتية أنموذجا .مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية,103-67 ,(2)4 .

خليف, إحسان, بوقصة, & سليمة. (2024). واقع التدقيق الشرعي في مصرف السلام الجزائري-صيغة الاستصناع نموذجا. دفاتر البحوث العلمية, 11(2), 179-197.

فادي إبراهيم دراغمة. (2022). أخلاقيات مهنة الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية .مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية.15-1 ,(22)6 .

قدوري، الهدى، العفيفي، عبد الرحمن (2018)، "واقع التدقيق الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية، حالة المصارف الإسلامية العاملة بمدينة سيدي بلعباس الجزائر".

محمد، &تيماوي. (2016). "التدقيق الشرعي كآلية لتفعيل نظام الرقابة الداخلية في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك الجزائري ومصرف السلام الجزائري" (دراسة دكتوراه، جامعة غرداية).

مصرف ليبيا المركزي .(2023) .دليل حوكمة المصارف الإسلامية إدارة. الرقابة على المصارف والنقد.

Ab Ghani, N. L., Ariffin, N. M., & Rahman, A. R. A. (2019). The measurement of effective internal shariah audit function in Islamic financial institutions. *International Journal of Economics, Management and Accounting*, *27*(1), 141-165.

Ahmed, A. A. K., & Sarea, A. M. (2019). Factors influencing internal shariah audit effectiveness: Evidence from Bahrain. International Journal of Financial Research, 10(6), 196-210.

Ajili, H., & Bouri, A. (2018). Corporate governance quality of Islamic banks: measurement and effect on financial performance. International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 11(3), 470–487. https://doi.org/10.1108/IMEFM05-2017-0131.

Alam, M. K., Ahmad, A. U. F., & Muneeza, A. (2020). External Sharī‘ah audit and review committee Vis-a-Vis Sharī‘ah compliance quality and accountability: A case of Islamic banks in Bangladesh. Journal of Public Affairs, June. https://doi.org/10.1002/pa.2364.

Algabry, L., Alhabshi, S. M., Soualhi, Y., & Alaeddin, O. (2020). Conceptual framework of internal Sharīʿah audit effectiveness factors in Islamic banks. *ISRA International Journal of Islamic Finance*, *12*(2), 171-193.

Ali, N. A. M., & Kasim, N. (2019). Talent management for Shariah auditors: Case study evidence from the practitioners. *International Journal of Financial Research*, *10*(3), 252-266.

Alqudah, H. M., Amran, N. A., & Hassan, H. (2019). Extrinsic factors influencing internal auditors' effectiveness in Jordanian public sector. *Rev. Eur. Stud.*, *11*, 67.

Islam, K. M., & BHUIYAN, A. B. (2021). Determinants of the effectiveness of internal Shariah audit: Evidence from Islamic banks in Bangladesh. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, *8*(2), 223-230.

Kasim, N., Hashim, N.A., & Salman, S.A. (2015). The impact of corporate governance mechanisms on audit quality of Shari'ah compliant companies. Journal of economic research, 12, 2077-2091.

Khalid, A. A., Haron, H., & Masron, T. A. (2018a). Competency and effectiveness of internal Shariah audit in Islamic financial institutions. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 9(2), 201–221. https://doi.org/10.1108/JIABR-01-2016-0009.

Khalid, A. A., Haron, H., Sarea, A. M., & Masron, T. A. (2018b). The role of shariah supervisory board on internal Shariah audit effectiveness: Evidence from Bahrain. Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 22(5).

Mohd Ali, N. A., Shahimi, S., & Shafii, Z. (2018). Knowledge, Skills and Characteristics Requirements for Shari'ah Auditors. Asian Journal of Accounting and Governance, 9, 171–185. https://doi.org/10.17576/ajag-2018-09-15.

Mukhibad, H., Nurkhin, A., Anisykurlillah, I., Fachrurrozie, F., & Jayanto, P. Y. (2023). Open innovation in shariah compliance in Islamic banks–does shariah supervisory board attributes matter?. *Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, *9*(1), 100014.

Othman, R., & Ameer, R. (2015). Conceptualising the duties and roles of auditors in islamic financial institutions what makes them different? Humanomics, 31(2), 201–213. https://doi.org/10.1108/H-04-2013-0027.

Yaacob, H., Shafeek, F., & Nahar, H. S. (2014). Exploring undergraduate students' understanding of shari'ah auditing in brunei. Middle - East Journal of Scientific Research, 19(1), 52–60. https://doi.org/10.5829/idosi.mejsr.2014.19.1.11485.

Yasoa, M. R., Wan Abdullah, W. A., & Endut, W. A. (2020). A Comparative Analysis between Shariah Audit and Shariah Review in Islamic Banks in Malaysia: Practitioners' Perspective. Environment-Behaviour Proceedings Journal, 5(14), 195–200. https://doi.org/10.21834/ebpj.v5i14.2208.

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة مصراتة -ليبيا
هاتف: 218923716661+ صندوق بريد: مصراتة 500
البريد الإلكتروني: jebsmu@eps.misuratau.edu.ly

ISSN 2521-8360 (Online)
ISSN 2521-8352 (Print)

www.eps.misuratau.edu.ly